

# بَيِّنَةُ الْجِهَدِ وَنَهَايَةُ الْمَقْصِدِ

تأليف  
الشيخ العلامة أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد  
ابن رشيد القزويني الأزدي  
المترجم سنة ١٢٥٥ هـ

تخريج وتحقيق ودراسة  
الشيخ فاضل محمد مصلح  
الشيخ فاضل محمد مصلح

الجزء الثالث

الكتاب الثاني  
بسم الله الرحمن الرحيم









بِإِثْنِ الْمُجْتَهِدِ

وَنَهْيِ الْمُقْنَصِدِ

تَأَلَّفَ

الإمام القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد

ابن رشد القرطبي الأندلسي

المتوفى سنة ٥٩٥ هـ .

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيلٌ وَدَرَأَسَةٌ

أشيع علي محمد معوض      أشيع عادل أحمد عبد الموجود

الجزء الثالث

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

## جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لحار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©  
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الزريقه شارع البحتري، بناية ملكارت  
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ ( ١ ٩٦١ )  
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98  
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ، وَآلِهِ وَسَلَّمَ كِتَابُ « أَحْكَامِ الْمَيِّتِ » <sup>(١)</sup>

(١) في الأصل : الجنائز .

وَالْجَنَائِزُ : جمع جنازة ، قال صاحب « المشرق » فيها : الْجَنَازَةُ بفتح الجيم وكسرهما : اسم للميت والسَّرِير ؛ ويقال : للميت بالفتح ، وللسرير بالكسر ، وقيل بالعكس . آخر كلامه . وإذا لم يكن الميت على السرير ، فلا يقال له : جنازة ، ولا نَعَشٌ ، وإنما يقال له : سرير . نصَّ على ذلك الجوهري .

وقال الأزهري : لا تسمى جنازة ، حتى يُشَدَّ الميت مُكْتَفًا عليه .

وقال صاحب « المجلد » : جَنَزْتُ الشَّيْءَ : إذا سَرَرْتُهُ ، ومنه اشتقاق الجنائز .

والموت : مُفَارَقَةُ الروح للبدن ، والروح عند جمهور المتكلمين : جسم نوراني ، لطيف ، حي ، متحرك ، مشتبك بالبدن ، ويسرى فيه سريان الماء في العود الأخضر ، والدُهْن في الزيتون . فمما دامت أعضاء البدن صالحة لقبول الآثار الفاضلة عليها من هذا الجسم اللطيف ، بقي ذلك للجسم مُتَابِعًا لهذه الأعضاء ، وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة الإرادية ، وإذا فسدت هذه الأعضاء بسبب استيلاء الأخطاط الغليظة عليها ، وخرجت عن صلاحيتها لقبول تلك الآثار ، فارق الروح البدن ، وانفصل إلى عالم الأرواح . والروح باق لا يفنى عند أهل السنة . وقوله - تعالى - : ﴿ اللَّهُ يَتَوَكَّلُ الْإِنْسَانُ حِينَ مَوْتِهِ ﴾ تقديره : عند موت أجسادها .

وقيل : الروح عَرَضٌ ، وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا .

وأما الصوفية والفلاسفة : فليست عندهم جسمًا ولا عَرَضًا ، بل جوهر مجرد ، غير متحيز ، يتعلّق بالبدن تعلّق التدبير ، وليس داخلًا فيه ، ولا خارجًا عنه .

وأسلم الطرق وأنها أن الروح أمر غيبي استأثر الله بعلمه . قال تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ : الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

ويستحب لكل أحد أن يكثر من ذكر الموت ؛ لأن ذلك أرجر عن المعصية ، وأدعى إلى الطاعة ، ولخير أكثرها من ذكر هادم اللذات ، فإنه ما ذكر في كثير إلا قلله ، ولا قليل إلا كثره ؛ أي : كثير من الدنيا ، وقليل من العمل .

وقال ابن عقيل : معناه : متى ذكر في قليل من الرزق استكثره الإنسان لاستقلال ما بقي من عمره ، ومتى ذكر في كثير قلله ؛ لأن كثير الدنيا إذا علم انقطاعه بالموت قلَّ عنه .

وروى عبد الله بن مسعود : « أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : « اسْتَحْيُوا مِنْ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ ، قَالُوا : إِنَّا نَسْتَحْيِي يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ . قال : ليس كذلك ، ولكن من استحيى من الله حقَّ =

## [ حُقُوقُ الْأَمْوَاتِ عَلَى الْأَحْيَاءِ ]

والكلام في هذا الكتاب على حقوق الأموات على الأحياء ، ينقسم إلى سِتِّ جُمَلٍ :

الجملة الأولى : فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار وبعده .

والثانية : في غَسِّهِ .

والثالثة : في تكفينه .

والرابعة : في حمله ، واتباعه .

والخامسة : في الصلاة عليه .

والسادسة : في دفنه .



« الحياء ، فليحفظ الرأس وما وعى ، وليحفظ البطن وما حوى ، وليذكر الموت والبلى ، ومن أراد الآخرة ترك ربة الدنيا ، ومن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياء » وينبئ للإنسان أن يستعد للموت بالخروج من المظالم ، والإقلاع عن المعاصي ، والإقبال على الطاعات ؛ لما روى البراء بن عازب : أن النبي ﷺ أبصر جماعة يحفرون قبراً فيكى حتى بل الثرى بدموعه . وقال : إخواني لئلا هذا فأعدوا . وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ﴾ .

## البَابُ الْأَوَّلُ :

فِيمَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ عِنْدَ الْإِحْتِضَارِ ، وَبَعْدَهُ

ويستحب أن يُلَقَّنَ الْمَيِّتُ عند الموت شَهَادَةً « أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَقُّنَا مَوْتَاكُمْ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » (٤٧٢) ، وقوله : « مَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ

(٤٧٢) هذا الحديث ورد عن جماعة من الصحابة حتى عده بعض الحفاظ متواتراً وهم :

أبو سعيد الخدرى وأبو هريرة وعبد الله بن جعفر وعائشة وابن عباس وابن مسعود وجابر وعروة بن مسعود وحذيفة وعمر وعثمان وأنس ووائلة بن الأسقع وابن عمر .

حديث أبى سعيد الخدرى :

أخرجه مسلم (٦٣١/٢) كتاب الجنائز : باب تلقين الموتى لا إله إلا الله حديث (٩١٦/١) وأحمد (٣/٣) وأبو داود (٤٨٧/٣) كتاب الجنائز : باب فى التلقين (٣١١٧) والترمذى (٢٢٥/٢) كتاب الجنائز : باب تلقين المريض عند الموت (٩٨٣) والنسائى (٥/٤) كتاب الجنائز : باب تلقين الميت . وابن ماجه (٤٦٤/١) كتاب الجنائز : باب فى تلقين الميت (١٤٤٥) والبيهقى (٣٨٣/٣) كتاب الجنائز : باب تلقين الميت إذا حضر ، وعبد بن حميد فى « المنتخب من المسند » (ص - ٣٠١) رقم (٩٧٣) وأبو يعلى (٣٤٧/٢) رقم (١٠٩٦) والبيهقى فى « شرح السنة » (١١٧/٣ - بتحقيقنا) وأبو نعيم فى « الحلية » (٢٢٤/٩) .

وقال الترمذى : حديث حسن صحيح .

حديث أبى هريرة :

أخرجه مسلم (٦٣١/٢) كتاب الجنائز : باب تلقين الموتى (٩١٨/٢) وابن ماجه (٤٦٤/١) كتاب الجنائز : باب فى تلقين الميت ، حديث (١٤٤٤) وابن الجارود (ص - ١٣٦) كتاب الجنائز رقم (٥١٣) وأبو يعلى (٤٤/١١) رقم (٦١٨٤) والبيهقى (٣٨٣/٣) كتاب الجنائز : باب تلقين الميت إذا حضر .

وابن حزم فى « المحلى » (١٥٧/٥) من طريق أبى حازم عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لَقُّنَا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

وأخرجه ابن حبان فى « صحيحه » (٧١٩ - موارد) من طريق الثورى عن منصور عن هلال بن يساف عن الأغر عن أبى هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ : لَقُّنَا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ من كان آخر كلامه عند الموت لا إله إلا الله دخل الجنة يوماً من الدهر وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه » .

وذكره المتقى الهندى فى « الكتن » (٤٢١٦٤) بهذا اللفظ وعزاه إلى ابن حبان .

وقال ابن حبان : فى الصحيح طرف من أوله .

وقد خولف الثورى فى هذا الحديث خالفه أبو عوانة .

أخرجه الزبار (١٠/١ - كشف) رقم (٣) من طريق أبى عوانة عن منصور عن هلال بن يساف عن أبى هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ : من قال لا إله إلا الله نفعت يوماً من دهره يصيبه قبل ذلك =

= ما أصابه .

وقال الزائر : وهذا لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ورواه عيسى بن يونس عن الثوري عن منصور أيضاً وقد روى عن أبي هريرة موقوفاً ورفعته أصح . أ. هـ .  
والموقوف أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٦٠٤٥) .  
وللمحدث طريق آخر بلفظ آخر :

أخرجه الطبراني في « الصغير » (١٧٥/٢) من طريق عمر بن محمد بن صهبان المدني عن صفوان ابن سليم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله وقولوا : الثبات الثبات ولا قوة إلا بالله » .

وقال الطبراني : لم يروه عن صفوان بن سليم إلا عمر بن محمد ، وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٢٦/٢) وقال : رواه الطبراني في « الصغير » والأوسط وفيه عمر بن صهبان وهو ضعيف . أ. هـ .

قال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال يعقوب بن سفيان : منكر الحديث .

ينظر : الضعفاء الصغير للبخاري (٢٤٦) والضعفاء والمتروكين للنسائي (٤٩٣) والمعرفة والتاريخ (١٣٨/٣) .

وله طريق آخر عن أبي هريرة :

ذكره الحافظ ابن حجر في « التلخيص » (١٠٢/٢) وعزاه إلى أبي القاسم القشيري في أماليه من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « إذا ثقلت مرضاكم فلا تملوهم قول لا إله إلا الله ولكن لقنوههم فإنه لم يختم به لتناقض قط » وقال القشيري : غريب .  
قال الحافظ : قلت : وفيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك .  
وذكره الذهبي في « المغني » (٦٢٤/٢) وقال : مشهور تركوه وبعضهم كذبه .  
حديث عائشة :

أخرجه النسائي (٥/٤) كتاب الجنائز : باب تلقين الميت (١٨٢٧) والطبراني في « الكبير » كما في « نصب الراية » (٢٥٣/٢ - ٢٥٤) من طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي قال : ثنا وهيب قال : حدثنا منصور بن صفية عن أمه صفية بنت شيبه عن عائشة به .  
ولفظ النسائي : « لقنوا هلكاكم قول لا إله إلا الله » .  
حديث ابن عباس :

ذكره الهيثمي في « للمجمع » (٣٢٦/٢) عنه مرفوعاً بلفظ : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فمن قالها عند موته وجبت له الجنة قالوا : يا رسول الله فمن قالها في صحته قال : تلك أوجب وأوجب ، ثم قال : والذي نفسي بيده لو جئ بالسموات والأرض ومن فيهن وما بينهما وما تحتهن فوضعن في كفة الميزان ووضعت شهادة أن لا إله إلا الله في الكفة الأخرى لرجحت بهن » .  
قال الهيثمي : رواه الطبراني ورجاله ثقات إلا أن ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس .

قال الملائي في « جامع التحصيل » ( ص - ٢٤٠ - ٢٤١ ) رقم (٥٤٢) قال دحيم : لم يسمع التفسير من ابن عباس وقال أبو حاتم : على بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل إنما يروى عن مجاهد =

= والقاسم بن محمد وذكر شيخنا المزني في « التهذيب » أنه روى عن كعب بن مالك وأن ذلك مرسل أيضاً .

حديث ابن مسعود :

أخرجه الطبراني في « الكبير » كما في « مجمع الزوائد » (٣٢٦/٢) عنه مرفوعاً بلفظ : لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فإن نفس المؤمن تخرج رشحاً ونفس الكافر تخرج من شدة كما تخرج نفس الحمار . وقال الهيثمي : إسناده حسن .

حديث جابر :

أخرجه البزار (٣٧٣/١ - كشف ) رقم (٧٨٥) والعقيلي في « الضعفاء » (٧٢/٣ - ٧٣) وابن جميع في « معجم شيوخه » (ص - ١٠٢) رقم (٤٩) وأبو نعيم في « الحلية » (٣١٠/٣) من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن جابر قال : « قال رسول الله ﷺ : لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » .

قال أبو نعيم : غريب من حديث مجاهد عن جابر لم نكتبه إلا من حديث عثمان عن أبيه عن عبد الوهاب عنه .

وقال العقيلي : لا يتابع عليهما ولا على كثير من حديثه - أي - عبد الوهاب - .

وأخرج بسنده عن سفيان بن وكيع قال : « قال أبي : سألت عبد الوهاب بن مجاهد عن هذا الحديث : لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فقال : ذكروا عن جابر بن عبد الله ، قال وكيع : فقلت له : سمعته من أبيك فذهب وتركني » .

والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٢٦/٢) ، وقال : رواه البزار وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو ضعيف .

وذكره الزيلعي في « نصب الراية » (٢٥٣/٢) وعزاه إلى الطبراني في كتاب « الدعاء » وكذا ابن حجر في « التلخيص » (١٠٣/٢) . وقال : وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك . أ.هـ .

قال البخاري : قال وكيع : كانوا يقولون إنه لم يسمه من أبيه .

وقال النسائي : متروك الحديث .

وذكره الدارقطني في « الضعفاء والمتروكين » .

ينظر : الضعفاء الصغير للبخاري (٢٣٤) والضعفاء للنسائي (٣٩٦) والضعفاء للدارقطني (٣٤٥) .

حديث عروة بن مسعود :

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٦٥/١) من طريق إبراهيم بن محمد بن عاصم عن أبيه عن حذيفة بن اليمان عن عروة بن مسعود قال : « قال رسول الله ﷺ : لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » .

وأخرجه ابن منده أيضاً في « معرفة الصحابة » من هذا الطريق بزيادة : فإنها تهدم الخطايا . كما في الإصابة (٢٣٨/٤ - ٢٣٩) وقال العقيلي : إبراهيم بن محمد بن عاصم مجهول في النقل حديثه غير محفوظ وقال عقب الحديث : ولا يتيقن سماع بعضهم من بعض .

وفي الباب أحاديث صحاح عن غير واحد من أصحاب النبي وإنما أنكرنا الإسناد .

وضعف هذا الإسناد الحفاظ في « الإصابة » (٢٣٩/٤) والتلخيص (١٠٣/٢) .

حديث وثالة بن الأسقع :

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ (٤٧٣)

### [ اسْتَجَابَ تَوَجُّهَ الْمَيِّتِ إِلَى الْقَبْلَةِ ]

واختلفوا في استحباب توجيهه إلى القبلة : فرأى ذلك قوم ، ولم يره آخرون . وروي

= أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٨٦/٥) من طريق إسماعيل بن عياش عن أبي معاذ عتبة بن حميد عن مكحول عن وائلة بن الأسقع قال : قال رسول الله ﷺ : « احضروا موتاكم ولقنوهم لا إله إلا الله وبشروهم بالجنة فإن الشيطان أقرب ما يكون من ابن آدم عند ذلك المصرع والذي نفسى بيده لا يموت عبد حتى يآلم كل عرق منه على حياله » .

قال أبو نعيم : غريب من حديث مكحول لم نكتبه إلا من حديث إسماعيل أ . هـ .

وعنه ابن حميد :

ضعفه أحمد . وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ في «التقريب» : صدوق له أوهام .

ينظر التهذيب (٩٦/٧) ، والتقريب (٤/٢) .

وفي سماع مكحول من وائلة خلاف .

وقال الملائي في « جامع التصحيح » (ص - ٢٨٥) قال أبو حاتم : سألت أبا مسهر هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي ﷺ ؟ ، قال : ما صح عندي إلا أنس بن مالك قلت : وائلة بن الأسقع ؟ أنكره . وقال ابن معين : سمع مكحول من وائلة بن الأسقع ومن فضالة بن عبيد ومن أنس رضى الله عنهم - وقال أبو حاتم : لم يسمع من معاوية ودخل على وائلة بن الأسقع ولم يسمع منه ولا رأى أبا أمامة وقال أبو زرعة : مكحول عن ابن عمر مرسل ولم يسمع مكحول من وائلة بن الأسقع .

حديث ابن عمر :

عزاه الزيلعي في « نصب الراية » (٢٥٤/٢) لابن شاهين في « كتاب الجنائز » ثنا عثمان بن أحمد ابن جعفر السبيعي ثنا أحمد بن عبد الوهاب بن مجله ثنا علي بن عياش ثنا حفص بن سليمان ثنى عاصم وعطاء بن السائب عن رازان عن ابن عمر مرفوعاً « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فإنه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أجهه الله من النار » .

وعاصم وحفص بن سليمان هو الأسدي القاري وهو متروك الحديث .

ينظر التقريب (١٨٦/١) .

أما حديث حذيفة وعمرو وعثمان وأنس :

فأخرجها ابن أبي الدنيا في كتاب « المحضرين » كما في « التلخيص » (١٠٣/٢) .

وهذا الحديث كما تقدم قد عده البعض متواتراً فذكره الحافظ السيوطي في « الأذهار المتناثرة » (ص - ٤٠) رقم (٤٠) وتبعه الشيخ جعفر الكتاني في « نظم المتناثر » (ص - ١٢٥) .

(٤٧٣) أخرجه أبو داود (٤٨٦/٣) كتاب الجنائز : باب (٢٠) ، الحديث (٣١١٦) ، والحاكم

(٣٥١/١) كتاب الجنائز : باب من كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، وأحمد (٢٤٧/٥) ، من حديث

صالح بن أبي عريب ، عن كثير بن مرة ، عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ به .

وقال الحاكم : ( صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقد كنت أمليت حكاية أبي زرعة ، وآخر كلامه

كان سيالاً هذا الحديث ) ، ووافقه الذهبي .



عن مالك ؛ أنه قال في التوجيه : ما هو من الأمر القديم .

وروي عن سعيد بن المسيب : أنه أنكر ذلك ، ولم يرو ذلك عن أحد من الصحابة ، ولا من التابعين ، أعني الأمر بالتوجيه . فإذا قضي الميت أغمض عينيه .

[ مَنْ يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ دَفْنِهِ ]

ويستحب تعجيل دفنه لورود الآثار بذلك (٤٧٤) ، إلا الغريق ؛ فإنه يستحب في

المذهب تأخير دفنه (١) ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ قَدْ غَمَرَهُ ، فلم تتيقن حياته .

قال القاضي : وإذا قيل هذا في الغريق ، فهو أولى في كثير من المرضى ؛ مثل الذين يُصِيبُهُم انْطِقَاءُ العروق ، وغير ذلك مما هو معروف عند الأطباء حتى لقد قال الأطباء : إن المسكوتين لا ينبغي أَنْ يُدْفَنُوا إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثِ .

\* \* \*

(٤٧٤) أخرجه أحمد (١٠٥/١) ، والترمذي (١١١/١ - ١١٢) كتاب الصلاة : باب الوقت الأول من الفضل ، الحديث (١٧٢) ، وابن ماجه (٤٧٦/١) كتاب الجنائز : باب في الجنائز لا تؤخر إذا حضرت ، الحديث (١٤٨٦) ، والحاكم (١٦٢/٢) ، والبخاري في « التاريخ الكبير » (١٧٧/١) ، والبيهقي (١٣٣/٧) ، والنفوس في « شرح السنة » (١٦/٢ - بتحقيقنا) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (١٧٠/٨) من طريق محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ، عن أبيه ، عن علي : « أن النبي ﷺ قال له : يا علي : ثلاث لا تؤخرها : الصلاة إذا آتت ، والجنائز إذا حضرت ، والأهم إذا وجدت لها كفناً » . قال الحاكم : ( غريب صحيح ) ، وأقره الذهبي ، وقال الترمذي : ( غريب ما أرى إسناده متصلاً ) أي : لاختلاف في سماع عمر بن علي من أبيه ، وقد أثبت أبو حاتم كما في جامع التحصيل (ص - ٢٤٣) .

وأخرج أبو داود (٥١٠/٣ - ٥١١) كتاب الجنائز : باب التعجيل بالجنائز ، الحديث (٣١٥٩) ، والبيهقي (٣٨٦/٣) كتاب الجنائز : باب التعجيل بتجهيز الميت ، من حديث حصين بن سحر ، أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي ﷺ يعوده ، فقال : « إني لا أرى طلحة إلا قد حدث به الموت فأذنوني به حتى أشهده فأصلي عليه وصجلوه فإنه لا ينبغي بليقة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله » . وأخرج الطبراني من طريق الحكم بن ظهير ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، قال : « من مات غلوة فلا يقبلن إلا في قبره ، ومن مات عشية فلا يبيتن إلا في قبره » ، وذكره الهيثمي في « للجمع » (٢٣/٣) ، وقال : ( وفيه الحكم بن ظهير ، وهو متروك ) أ . هـ . قال البخاري : تركوه ، وقال النسائي : متروك ، وكلذا الدارقطني ينظر الضعفاء الصغير للبخاري (٧٠) والضعفاء للنسائي (١٢٧) والضعفاء للدارقطني (١٦٠) .

(١) في الأصل : تأخير .

## البَابُ الثَّانِي فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ [ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ ]

ويتعلق بهذا الباب فصول أربعة :

منها في حُكْمِ الْغُسْلِ .

ومنها فيمن يجب غُسْلُهُ من الموتى .

ومن يجوز أن يغسل .

وما حكم الْفَاسِلَ ؟ .

ومنها : في صفة الْغُسْلِ .

## \* \* \* الفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي حُكْمِ الْغُسْلِ

فأما حكم الغسل : فإنه قيل فيه : إنه فرض على الكفاية . وقيل : سنة على الكفاية ، والقولان كلاهما في المذهب .

والسبب في ذلك : أنه نقل بالعمل لا بالقول ، والعمل ليس له صيغة <sup>(١)</sup> تُفْهِمُ الوجوب ، أو لا تفهمه . وقد احتج عبد الوهاب لوجوبه بقوله - عليه الصلاة والسلام - في ابنته : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً » <sup>(٢)</sup> ، ويقول في المحرم : « اغسلوه » <sup>(٣)</sup> ، فمن رأى

(١) في الأصل : صفة .

(٢٧٥) أخرجه البخاري (١٢٥/٣) كتاب الجنائز : باب غسل الميت ووضوئه ، الحديث (١٢٥٣) ، ومسلم (٦٤٧/٢) كتاب الجنائز : باب غسل الميت ، الحديث (٩٣٩/٣٨) ، وأبو داود (٥٠٣/٣) كتاب الجنائز : باب غسل الميت ، الحديث (٣١٤٢) ، والترمذي (٢٢٩/٢) كتاب الجنائز : باب في غسل الميت ، الحديث (٩٩٥) ، والنسائي (٣١/٤) كتاب الجنائز : باب غسل الميت أكثر من مبيعة ، وابن ماجه (٤٦٨/١) كتاب الجنائز : باب في غسل الميت ، الحديث (١٤٥٨) ، عنها قالت : دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفي ابنته ؛ فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم إياه وسدر ، واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور ، فإذا فرغتم فأذنيني ، فلما فرغن أذناه فأعطانا حقوة ، فقال : اشعرنها إياه يعني : لإزاره ، وقد تقدم تخريجه في كتاب الطهارة تفصيلاً .

(٢٧٦) أخرجه البخاري (١٣٧/٣) كتاب الجنائز : باب كيف يكفن المحرم ، الحديث (١٢٦٧) ، ومسلم (٨٦٦/٢) كتاب الحج : باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ، الحديث (١٢٠٦/٩٨) و (١٢٠٦/٩٩) ، وأبو داود (٢٣٨/٢) كتاب الجنائز : باب كيف يصنع بالمحرم إذا مات ، حديث =

أن هذا القول خَرَجَ مخرجَ تَعْلِيمٍ لصفةِ الْغُسْلِ لا مخرجَ الأمرِ به - لَمْ يَقُلْ بوجوبه .  
ومن رأى أنه يتضمن الأمر ، والصفة - قال بوجوبه .

\* \* \*

## الفصل الثاني :

### فِيمَنْ يَجِبُ غُسْلُهُ مِنَ الْمَوْتَى

وأما الاموات الذين يجبُ غَسْلُهُمْ : فإنهم اتفقوا من ذلك على غَسْلِ الميت المسلم الذي لم يُقْتَلْ في مُعْتَرَكِ حرب الكفار . واختلفوا في غَسْلِ الشهيد ، وفي الصلاة عليه ، وفي غسل المُشْرِكِ .

#### [ الْقَوْلُ فِي غَسْلِ الشَّهِيدِ ]

فأما الشهيد ، أعني : الذي قتله المشركون في المعترك ، فإن الجمهور على ترك غسله ؛ لما روي : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِي أَحَدٍ فَلَدِفُونَا بِثِيَابِهِمْ <sup>(١)</sup> وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ » (٤٧٧) . وكان الحسن ، وسعيد بن المسيب ، يقولان : يغسل كل مسلم ؛

= (٣٢٣٨) ، والترمذی (٢٨٦/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في الحرم يموت في إحرامه (٩٥١) ، والنسائي (١٤٤/٥) كتاب الحج : باب تخيير الحرم وجهه ورأسه (٢٧١٣) ، وابن ماجه (١٠٣٠/٢) كتاب المناسك : باب الحرم يموت ، حديث (٣٠٨٤) ، والدارمی (٥٠/٢) كتاب المناسك : باب في الحرم إذا مات ما يصنع به ، وأحمد (٢٢٠/١) ، ٢٢١ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٤٦ والدارقطني (٢٩٦/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، والبيهقي (٣٩٠/٣) والحميدي (٢٢١/١) رقم (٤٦٦) ، وأبو يعلى (٢٢٦/٤) ، رقم (٢٣٣٧) ، وابن حبان في « صحيحه » (٣٩٦٥) ، ٣٩٦٦ - الإحسان ) .

والطبرانی في « الصغير » (١٧٩/١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣٠٠/٤) والبغوي في « شرح السنة » (٢٣٠/٣) - بتحقيقنا ) من طرق عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، أن رجلا كان مع النبي ﷺ فوقفت نافته وهو محرم فمات ، فقال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تمسوه بطين ، ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليا .

وقال الترمذی : ( هذا حديث حسن صحيح ) .  
(١) في الأصل : في ثيابهم .

(٤٧٧) أخرجه البخاري (٢١٢/٣) كتاب الجنائز : باب من يقدم في اللحد ، الحديث (١٣٤٧) = والترمذی (٢٥٠/٢) كتاب الجنائز : باب ترك الصلاة على الشهيد ، الحديث (١٠٤١) ، والنسائي (٦٢/٤) كتاب الجنائز : باب ترك الصلاة على الشهداء ، وابن ماجه (٤٨٥/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الشهداء ، ودفعهم ، الحديث (١٥١٤) ، وأحمد (٤٣١/٥) ، والبيهقي (١٤/٤) ، من حديث جابر قال : « كان رسول الله ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل أحد في الثوب الواحد ، ثم =

فإن كل ميت يجب ، ولعلمهم كانوا يرون أن ما فُعلَ بقتلى أحد كان لموضع الضرورة ، أعني : المشقة في غسلهم .

وقال بقولهم من فقهاء الأمصار : عبد الله بن الحسن العنبري . وسئل أبو عمر فيما حكى ابن المنذر عن غسل الشهيد ، فقال : قد غُسلَ عُمَرُ وَكُفِّنَ ، وَحُطِّطَ ، وَصَلِّيَ عليه ، وكان شهيداً يرحمه الله ..

[حُكْمُ غُسْلِ مَنْ قُتِلَ بِسَبَبِ اللَّصُوصِ ، أَوْ غَيْرِ أَهْلِ الشَّرْكَ]

واختلف الذين اتفقوا على <sup>(١)</sup> أن الشهيد في حَرْبِ الْمُشْرِكِينَ لَا يُغْسَلُ فِي الشَّهَادَةِ مِنْ قَتْلِ اللَّصُوصِ أَوْ غَيْرِ أَهْلِ الشَّرْكَ : فقال الأوزاعي ، وأحمد ، وجماعة : حكمهم حُكْمُ مَنْ قَتَلَهُ أَهْلُ الشَّرْكَ .

وقال مالك ، والشافعي : يُغْسَلُ .

وسبب اختلافهم هو : هل الموجب <sup>(٢)</sup> لرفع حُكْمِ الْغُسْلِ هي الشهادة مطلقاً ، أو الشهادة على أيدي الكفار ؟ فمن رأى أن سَبَبَ ذَلِكَ هي الشَّهَادَةُ مطلقاً - قال : لَا يُغْسَلُ كُلُّ مَنْ نَصَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ - عليه الصلاة والسلام - أنه شهيدٌ مِمَّنْ قُتِلَ . ومن رأى أن سبب ذلك هي الشهادة من الكفار - قَصَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ .

[ غُسْلُ الْمُسْلِمِ الْكَافِرِ ]

وأما غسل المسلم الكافر : فكان مالك يقول : لَا يُغْسَلُ الْمُسْلِمُ وَالِدَهُ الْكَافِرَ ، وَلَا يُقْبَرُ ؛ إِلَّا أَنْ يَخَافَ ضَيَاعَهُ فَيُؤَارِيهِ .

وقال الشافعي : لَا بَأْسَ بِغُسْلِ الْمُسْلِمِ قَرَابَتَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، وَدَفْنِهِمْ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ . قال أبو بكر بن المنذر : ليس في غسل الميت المشرك سنة

= يقول : أيهم أخذنا للقرآن ، فإذا أشير له إلى أحدهما قلناه في اللحد ، وأمر بدفنهم في دماهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم .

وأخرجه أحمد (٣/ ١٢٨) ، وأبو داود (٣/ ٤٩٨) كتاب الجنائز : باب في الشهيد يغسل ، الحديث (٣١٣٦) ، والترمذي (٢/ ٢٥٠) كتاب الجنائز : باب ترك الصلاة على الشهيد ، الحديث (١٠٤١) ، والحاكم (١/ ٣٦٥ - ٣٦٦) كتاب الجنائز : باب الصلاة على شهلاء أحد ، من حديث أسامة بن زيد ، عن الزهري ، عن أنس : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصِلْ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ وَلَمْ يَغْسِلْهُمْ . وقال الترمذي : ( حديث حسن ) .

وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وقال الترمذي في « العلل الم فرد » ص ( ١٤٥ - ١٤٦ ) : سألت محمداً عن هذا الحديث ؛ فقال :

عبد الرحمن بن كعب ، عن جابر بن عبد الله في شهلاء أحد هو حديث حسن .

وحديث أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن أنس غير محفوظ غلط فيه أسامة بن زيد .

(١) في الأصل : قالوا . (٢) في الأصل : الواجب .

تَّبِعْ ، وقد روي : « أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَمَرَ يُغْسَلُ مَعَهُ لَمَّا مَاتَ » (٤٧٨).

وسبب الخلاف : هل الغسل من باب الْعِبَادَةِ ، أو من باب النِّظَافَةِ ؟ فإن كانت عبادة ، لم يَجُزْ غسل الكافر ، وإن كانت نِظَافَةً ، جَازَ غَسْلُهُ .

\* \* \*

### الفصل الثالث :

#### فِيمَنْ يَجُوزُ أَنْ يُغْسَلَ الْمَيِّتُ

وأما من يجوز أن يغسل الميت ، فإنهم اتفقوا على أن الرجال يغسلون الرجال ، والنساء يُغْسِلْنَ النساء .

[ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ مَعَ النِّسَاءِ ، أَوِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرِّجَالِ ]

واختلفوا في المرأة تموت مع الرجال ، أو الرجل يموت مع النساء ما لم يكونا زوجين : على ثلاثة أقوال فقال قوم : يُغْسَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ مِنْ فَوْقِ الثِّيَابِ .

وقال قوم : يُيَمَّمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ ؛ وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وجمهور العلماء .

وقال قوم : لا يغسل واحد منهما صاحبه ، وَلَا يُيَمَّمُهُ - وبه قال اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ - بَلْ يُدْفَنُ مِنْ غَيْرِ غَسَلٍ .

وسبب اختلافهم : هو الترجيح بين تَغْلِيْبِ النَّهْيِ عَلَى الْأَمْرِ ، أَوِ الْأَمْرِ عَلَى النَّهْيِ ، وذلك أَنَّ الْغُسْلَ مَأْمُورٌ بِهِ ، وَنَظَرَ الرَّجُلُ إِلَى بَدَنِ الْمَرْأَةِ ، وَالْمَرْأَةُ إِلَى بَدَنِ الرَّجُلِ مَنِيهِ عَنْهُ .

(٤٧٨) أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١/١٢٤) ، أخبرنا محمد بن عمر هو الواقدي ، حدثني معاوية بن عبد الله بن عبيد الله بن رافع ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي قال : « لما أخبرت رسول الله ﷺ يموت أبي طالب بكى ، ثم قال لي : اذهب فاغسله وكفنه ، قال : ففعلت ذلك ، ثم أتيت ، فقال لي : اذهب فاغتسل .

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٦٩) كتاب الجنائز : باب المسلم يغسل المشرك ، وأحمد (١/٩٧) ، وأبو داود (٣/٥٤٧) كتاب الجنائز : باب الرجل يموت له قرابة مشرك ، الحديث (٣٢١٤) ، والنسائي (٤/٧٩) كتاب الجنائز : باب مداراة المشرك ، والبيهقي (٣/٣٩٨) كتاب الجنائز : باب المسلم يغسل ذا قرابته ، من حديث أبي إسحاق ، عن ناجية بن كعب ، عن علي ، فلم يذكر الغسل بل قال لما مات أبو طالب : « أتيت رسول الله ﷺ ، فقلت : إن عمك الشيخ الضالّ قد مات ، فقال انطلق فواره ، ولا تحننْ حدثاً حتى تأتيني فانطلقت فواريته فأمرني فاغتسلت فدعا لي بدعوات ما يسرني ما على الأرض بهن من شيء .

فَمَنْ غَلَبَ النَّهْيُ تَغْلِيًّا مُطْلَقًا ، أَعْنِي : لَمْ يَقْسِرِ الْمَيِّتُ عَلَى الْحَيِّ ، فِي كَوْنِ طَهَارَةِ التُّرَابِ لَهُ بِدَلَا مِنْ طَهَارَةِ الْمَاءِ عِنْدَ تَعَذُّرِهَا - قَالَ : لَا يَغْسِلُ وَاحِدُ مَنِمَا صَاحِبِهِ ، وَلَا يَمْسَهُ . وَمَنْ غَلَبَ الْأَمْرُ عَلَى النَّهْيِ ، قَالَ : يَغْسِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مَنِمَا صَاحِبِهِ ، وَلَا يَمْسَهُ ، أَعْنِي : غَلَبَ الْأَمْرُ عَلَى النَّهْيِ تَغْلِيًّا مُطْلَقًا .

ومن ذهب إلى التيمم : فلأنه رأى أنه لا يلحق الأمر ، والنهي في ذلك تعارض ؛ وذلك أن النظر إلى مواضع التيمم يجوز لكلا الصنفين ، ولذلك رأى مالك أن ييمم الرجل المرأة في يديها ، ووجهها فقط ؛ لكون ذلك منها ليسا بعورة . وأن ييمم المرأة الرجل إلى المرفقين ؛ لأنه ليس من الرجل عورة إلا من السرة إلى الركبة على مذهبه . فكان الضرورة التي تقلت الميت من الغسل إلى التيمم عند من قال به - هي تعارض الأمر والنهي ؛ فكانه شبه هذه الضرورة بالضرورة التي يجوز معها التحي التيمم ، وهو تشبيه فيه بُعد ، ولكن عليه الجمهور .

### [ رَأْيُ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ]

فأما مالك : فإنه اختلف قوله في هذه المسألة ، فمرة قال : ييمم كل واحد منهما صاحبه قولاً مطلقاً ، ومرة فرق في ذلك بين ذوي المحارم ، وغيرهم . ومرة فرق في ذوي المحارم بين الرجال ، والنساء ، فيحصل عنه أن له في ذوي المحارم ، ثلاثة أقوال : أشهرها أنه يغسل كل واحد منهما صاحبه على الثياب . و [ القول ] (١) الثاني : أنه لا يغسل أحدهما صاحبه لكن ييممه ، مثل قول الجمهور في غير ذوي المحارم . والقول (٢) الثالث : الفرق بين الرجال والنساء ، أعني : تُغْسَلُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ ، وَلَا يَغْسِلُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ ؛ فسبب المنع أن كل واحد منهما لا يحل له أن ينظر إلى موضع (٣) الغسل من صاحبه ؛ كالأجانب سواء .

وسبب الإباحة : أنه موضع ضرورة ، وهم اعذر في ذلك من الأجني . وسبب الفرق : أن نظر الرجال إلى النساء أغلظ من نظر النساء إلى الرجال ، بدليل أن النساء حجب عن نظر الرجال إليهن ، ولم يُحْجَبِ الرجال عن النساء .

### [ الْقَوْلُ فِي غَسْلِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا وَغَسْلِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ ]

وأجمعوا من هذا الباب على جواز غسل المرأة زوجها ، واختلفوا في جواز غسله إياها ، فالجمهور على جواز ذلك .

وقال أبو حنيفة : لا يجوز غسل الرجل زوجته .

وسبب اختلافهم : هو تشبيه الموت بالطلاق . فمن شبهه بالطلاق ، قال : لا يحل (٤)

(١) سقط في ط .

(٢) سقط في ط .

(٣) في الأصل : مواضع .

(٤) في الأصل : يجوز .

أن يَنْظُرَ إليها بعد الموت . ومن لم يشبهه بالطلاق - وهم الجمهور - قال : إن ما يحل له من النظر إليها قبل الموت ، يحل له بعد الموت ، ، وإنما دعا أبا حنيفة أن يشبه الموت بالطلاق ؛ لأنه رأى أنه إذا ماتت إحدى الأختين ، حلَّ له نكاح الأخرى ، كالحال فيها إذا طَلَّقَتْ ؛ وهذا فيه بُعد ؛ فإن علة منع الجمع مرتفعة بين الحي والميت ، ولذلك حَلَّتْ ، إلا أن يقال : إن علة منع الجمع غير معقولة ، وأن منع الجمع بين الأختين عبادة مُحَضَّةٌ غير معقولة المعنى ، فيقوى حينئذ مذهب أبي حنيفة .

[ عَدَمُ غُسْلِ الْمُطَلَّقةِ الْمَبْتُوتَةِ زَوْجَهَا وَاخْتِلَافُهُمْ فِي الرَّجْعِيَّةِ ]

وكذلك أجمعوا على أن المطلقة المبتوتة لا تغسل زوجها ، واختلفوا في الرجعية : فروى عن مالك أنها تُغَسَّلُ ، وبه قال أبو حنيفة ، وأصحابه .

وقال ابن القاسم : لا تغسله وإن كان الطلاق رجعياً ، وهو قياس قول مالك ؛ لأنه ليس يجوز عنده أن يراها . وبه قال الشافعي .

وسبب اختلافهم : هو هل يحل للزوج أن ينظر إلى الرجعية ، أو لا ينظر إليها ؟ .

[ مَا يَجِبُ عَلَى الْغَاسِلِ ]

وأما حكم الغاسل : فإنهم اختلفوا فيما يجب عليه ، فقال قوم : مَنْ غَسَلَ مَيْتاً وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ .

وقال قوم : لَا غُسْلَ عَلَيْهِ .

وسبب اختلافهم : معارضة حديث أبي هريرة ، لحديث أسماء ؛ وذلك أن أبا هريرة روى عن النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه قال : « مَنْ غَسَلَ مَيْتاً فَلْيَغْتَسِلْ ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » (١) ، أخرجه أبو داود .

وأما حديث أسماء : فإنها لما غَسَلَتْ أبا بكر - رضي الله عنه - خَرَجَتْ ، فَسَاكَتْ مَنْ حَضَرَهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، وَالْأَنْصَارِ ، وَقَالَتْ : « إِنِّي صَائِمَةٌ ، وَإِنْ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبَرْدِ ، فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ غُسْلٍ ؟ » قَالُوا : لَا ، ، وحديث أسماء في هذا صحيح .

وأما حديث أبي هريرة : فهو عند أكثر أهل العلم فيما حكى أبو عمر - غير صحيح ، لكن حديث أسماء ليس فيه في الحقيقة معارضة له ، فإن من أنكر الشيء يحتمل أن يكون ذلك ؛ لأنه لم تبلغه السنة في ذلك الشيء . وسؤال أسماء - والله أعلم - يدل على الخلاف في ذلك في الصَّئِرِ الْأَوَّلِ ؛ ولهذا كله قال الشافعي - رضي الله عنه - على عادته في الاحتياط ، وَالْإِتِّفَاتِ إِلَى الْأَثَرِ : لَا غُسْلَ عَلَى مَنْ غَسَلَ الْمَيْتَ ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ .

\* \* \*

## الفصل الرابع : في صفة الغسل

وفي هذا الفصل مسائل : إحداهما :

[هل يَنْزَعُ عَنِ الْمَيِّتِ قَمِيصُهُ ؟]

هل ينزع عن الميت قميصه إذا غسل ، أم يغسل في قميصه ؟ اختلفوا في ذلك ؛ فقال مالك : إذا غُسِّلَ الْمَيِّتُ تَزَعُ ثِيَابُهُ ، تُسْتَرُّ عَوْرَتُهُ ، ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : يُغَسَّلُ فِي قَمِيصِهِ .

وسبب اختلافهم : تردد غسله - عليه الصلاة والسلام - في قميصه بين أن يكون خاصا به ، وبين أن يَكُونُ سَنَةً (٤٧٩) ، ، فمن رأى أنه خاص به ، وأنه لَا يَحْرُمُ من النظر إلى الميت إلا ما يَحْرُمُ منه وهو حَيٌّ قال : يُغَسَّلُ عُرْيَانًا إِلَّا عَوْرَتَهُ فَقَطِ الَّتِي يَحْرُمُ النظر إليها في حَالَةِ الْحَيَاةِ .

ومن رأى أن ذلك (١) سنة ، يستند إلى باب الإجماع ، أو إلى الأمر الإلهي ؛ لأنه رَوِيَ في الحديث ، أنهم سمعوا صوتاً يقول لهم : « لَا تَنْزِعُوا الْقَمِيصَ » ، وَقَدْ أُلْقِيَ عَلَيْهِمُ النَّوْمُ (٤٨٠) - قال : الأفضل أن يغسل الميت في قميصه .

(٤٧٩) أخرجه مالك (٢٢٢/١) كتاب الجنائز : باب غسل الميت ، الحديث (١) ، والشافعي (٢٠٤/١) كتاب الصلاة : باب صلاة الجنائز ، الحديث (٥٦٣) ، عنه ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه « أن رسول الله ﷺ غَسَلَ في قميص » ، قال ابن عبد البر : ( هكذا رواه رواية الموطأ مرسلًا ، إلا سعيد بن عفير ، فإنه قال : عن مالك ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عائشة ، قال : وهو حديث مشهور عند العلماء ، وأهل السير والمغازي ) . (١) في الأصل : أنه .

(٤٨٠) أخرجه أحمد (٢٦٧/٦) ، وأبو داود (٥٠٢/٣) كتاب الجنائز : باب ستر الميت عند غسله ، الحديث (٣١٤١) ، والحاكم (٦٠-٥٩/٣) كتاب المغازي : باب غسلوا النبي وعليه ثيابه ، والبيهقي (٢٨٧/٣) كتاب الجنائز : باب غسل الميت في قميصه ، من حديث عائشة قالت : « أردنا غَسْلَ رسول الله ﷺ ، فاختلف القوم فيه فقال : بعضهم : المجرد رسول الله ﷺ كما مجرد موتانا أو نغسله وعليه ثيابه ؟ فالتى الله عليهم السنة حتى ما منهم إلا رجل نائم ذقته على صدره فقال قائل من ناحية البيت : أما تدرون أن رسول الله ﷺ يغسل وعليه ثيابه ، فغسلوه في قميصه يصبون الماء عليه ويدلكونه من فوقه ، قالت عائشة - رضى الله عنها - ، وأيم الله لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساءه » ، قال الحاكم : ( صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ) ، ووافقه الذهبي . ]



### [ هَلْ يُؤْضَأُ الْمَيْتُ ؟ ]

المسألة الثانية : قال أبو حنيفة : لا يُؤْضَأُ الميت .

وقال الشافعي : يُؤْضَأُ . وقال مالك : إن وَضِيءً ، فَحَسَنٌ .

وسبب الخلاف في ذلك : معارضة القياس للأثر ؛ وذلك أن القياس يَقْتَضِي أن لا وَضُوءٌ على الميت ؛ لأن الوضوء طَهَارَةٌ مفروضة لموضع العبادة ، ، وإذا أسقطت العبادة عن الميت ، سقط شرطها الذي هو الوضوء ، ولولا أن الْغُسْلَ ورد في الآثار ، لما وَجِبَ غُسْلُهُ . وظاهر حديث أم عطية الثابت : أن الوضوء شرط في غسل الميت ؛ لأنه فيه أن رسول الله ﷺ قال في غُسْلِ ابنته : « أَبْدَأَنَّ بِمَيِّمَتِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا » (١) ، وهذه الزيادة ثابتة ؛ خرجها البخاري ، ومسلم ؛ ولذلك (٢) يجب أن تعارض بالروايات التي فيها الْغُسْلُ مطلقاً ؛ لأن المقيّد يَقْضِي على المطلق ؛ إذ فيه زيادة على ما يراه كثير من الناس ، ، ويشبه أيضاً أن يكون من أسباب الخلاف في ذلك مَعَارَضَةُ الْمُطْلَقِ لِلْمَقْيَدِ ، وذلك أنه وردت آثار كثيرة فيها الأمر بِالْغُسْلِ مطلقاً ، من غير ذِكْرِ وضوء (٣) فيها ، فهؤلاء رجحوا الإطلاق على التقييد ؛ لمعارضة القياس له في هذا الموضع ؛ والشافعي : جرى على الأصل من حَمَلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقْيَدِ .

### [ عِلْدُ الْمَرَأَتِ فِي الْغُسْلِ ]

المسألة الثالثة : اختلفوا في التوقيت في الْغُسْلِ : فمنهم مَنْ أَوْجَبَهُ ، ومنهم من استحسنه ، واستحبه - والذين أوجبوا التوقيت : منهم مَنْ أَوْجَبَ الْوَتْرَ ، أي وَتْرَ كَانَ ؛ وبه قال ابن سيرين .

= وأخرجه ابن ماجه (٤٧١/١) كتاب الجنائز : باب ما جاء في غسل النبي ﷺ ، الحديث (١٤٦٦) ، والحاكم (٣٥٤/١) كتاب الجنائز : باب فضيلة تغسيل الميت ، والبيهقي (٣٧٨/٣) كتاب الجنائز : باب غسل الميت في قميصه ، من طريق أبي بردة ، عن علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ، عن بريدة ، قال : « لَمْ أَخْذُوا فِي غَسْلِ النَّبِيِّ ﷺ نَادِلَهُمْ مُنَادٍ مِنَ الدَّخْلِ : لَا تَنْزِعُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَمِيصَهُ ، وقال الحاكم : ( صحيح على شرط الشيخين ) .

وأبو بردة هذا ، هو بريد بن عبد الله بن أبي موسى الأشعري ، محتج بهم في الصحيحين . قال الحافظ البوصيري في « الزوائد » (٤٧٦/١) : هذا إسناد ضعيف لضعف أبي بردة واسمه عمر ابن يزيد التميمي . . . وقول الحاكم : إنه صحيح ، وأن أبا بردة اسمه بريد بن عبد الله فيه نظر ، وإنما اسمه عمرو بن يزيد .

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

ومنهم من أرجب الثلاثة فقط ؛ وهو أبو حنيفة . ومنهم من حدّ أقل الوتر في ذلك ، فقال : لا ينقص عن الثلاثة ، ولم يحد الأكثر ؛ وهو الشافعي . ومنهم من حدّ الأكثر في ذلك ، فقال : لا يتجاوز به السبعة ؛ وهو أحمد بن حنبل .

ومن قال باستحباب الوتر ، ولم يحد فيه حلسا ، مالك بن أنس ، وأصحابه .

وسبب الخلاف بين مَنْ شرطَ التوقيت وبين مَنْ لم يشترطه ، بل استحبّه - معارضة القياس للآثر ؛ وذلك أن ظاهر حديث أم عطية يقتضي التوقيت ؛ لأن فيه : «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً ، أو أكثر من ذلك إن رأيته»<sup>(١)</sup> . وفي بعض رواياته : «أو سبعا»<sup>(٢)</sup> .

وأما قياس الميت على الحي في الطهارة ، فيقتضي أن لا توقيت فيها ؛ كما ليس في طهارة الحي توقيت . فمن رجح الآثر على النظر ، قال بالتوقيت . ومن رأى الجمع بين الآثر والنظر ، حمّل التوقيت على الاستحباب . وأما الذين اختلفوا في التوقيت ، فسبب اختلافهم ألقاظ الروايات في ذلك هن أم عطية .

فأما الشافعي : فإنه رأى ألا ينقص عن ثلاثة ؛ لأنه أقل وتر نطق به في حديث أم عطية<sup>(٣)</sup> ، ورأى أن ما فوق ذلك مباح ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : «أو أكثر من ذلك ، إن رأيته» .

وأما أحمد : فأخذ بأكثر وتر نطق به في بعض روايات الحديث ؛ وهو قوله - عليه الصلاة والسلام - : «أو سبعا» .

وأما أبو حنيفة : فنصار في قصره الوتر على الثلاث ؛ لما روي أن محمد بن سيرين كان يأخذ الغسل عن أم عطية ثلاثاً ؛ يغسل بالسدر مرتين ، والثالثة بالماء والكافور<sup>(٤)</sup> . وأيضاً فإن الوتر الشرعي عنده إنما ينطلق على الثلاث فقط .

(١) تقدم برقم ٤٧٥

(٢٨١) أخرجه البخاري (١٣٢/٣) كتاب الجنائز : باب نقض شعر المرأة ، الحديث (١٢٦٠) ، ومسلم (٦٤٧/٢) كتاب الجنائز : باب في غسل الميت ، الحديث (٩٣٩/٣٩) بلفظ : «غسلنها وترا : ثلاثاً ، أو خمساً ، أو سبعا ، أو أكثر من ذلك إن رأيته ، وفيه قالت : فضفرنا شعرها ثلاثة قرون فآلقيناها خلفها» .

(٢) في الأصل : أبنى هريرة .

(٤٨٢) أخرجه أبو داود (٥٠٥/٣) كتاب الجنائز : باب كيف غسل الميت ، الحديث (٣١٤٧) ، من رواية قتادة ، عن محمد بن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية يغسل بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور .

### [ مَا يُغْسَلُ بِهِ الْمَيِّتُ مَعَ الْمَاءِ ]

كان مالك يستحب أن يُغْسَلَ في الأولى : بالماء القَرَّاح ، وفي الثانية : بالسدر ، وفي الثالثة : بالماء والكافور .

### [ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَيِّتِ حَدَثٌ بَعْدَ غُسْلِهِ ]

واختلفوا إذا خرج من بطنه حدث ؛ هل يُعادُ غسله أم لا ؟ .

فقيل : لا يعاد ؛ وبه قال مالك . وقيل : يعاد . والذين رأوا أنه يعاد اختلفوا في العدد الذي تجب به <sup>(١)</sup> الإعادة إن تكرر خروج الحدث : فقيل : يعاد الغسل عليه واحدة ؛ وبه قال الشافعي . وقيل : يعاد ثلاثاً . وقيل : يعاد سبعة . وأجمعوا على أنه لا يزداد على السبع شيء .

### [ الْقَوْلُ فِي تَقْلِيمِ أَظْفَارِ الْمَيِّتِ ، وَالْأَخْذِ مِنْ شَعْرِهِ ]

وَاحْتَلَفُوا فِي تَقْلِيمِ أَظْفَارِ الْمَيِّتِ ، وَالْأَخْذِ مِنْ شَعْرِهِ : فقال قوم : تقلم أظفاره ويؤخذُ منه .

وقال قوم : لا تُقْلَمُ أظفاره ، ولا يؤخذ من شعره <sup>(٢)</sup> وليس فيه أثر .

وأما سبب الخلاف في ذلك : فالخلاف الواقع في ذلك في الصننِ الأول .

ويشبه أن يكون سبب الخلاف في ذلك ، قياسُ الميت على الحيِّ ، فمن قاسه أوجب تَقْلِيمَ الأظفار ، وحلَّقَ العانة ؛ لأنها من سنَّةِ الحيِّ باتفاق . وكذلك اختلفوا في عَصْرِ بَطْنِهِ قَبْلَ أَنْ يُغْسَلَ . فمنهم مَنْ رَأَى ذَلِكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَرَهُ . فمن رآه ، رأى أن فيه ضَرْباً مِنَ الِامْتِنَاعِ مِنَ الْحَدَثِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الطَّهَارَةِ ، وَهُوَ مَطْلُوبٌ مِنَ الْمَيِّتِ ؛ كَمَا هُوَ مَطْلُوبٌ مِنَ الْحَيِّ ، وَمَنْ لَمْ يَرِ ذَلِكَ ، رَأَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ تَكْلِيفٍ مَا لَمْ يُشْرَعْ ، وَأَنَّ الْحَيَّ فِي ذَلِكَ بِخِلَافِ الْمَيِّتِ .

\* \* \*

(٢) في الاصل : يحلق .

(١) في الاصل : فيه .

## البَابُ الثَّالِثُ : فِي الْأَكْفَانِ

[ الأصل في هذا الباب ، وفي كم يُكفَّنُ الميت ]

والأصل في هذا الباب : « أن رسول الله ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيَضٍ سَحُولِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ » (٤٨٣) ، وخرج أبو داود ، عن ليلي بنت قانتق الثقفية قالت : « كُنْتُ فِيمَنْ غَسَلَ أُمَّ كُلثُومَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَقْوَ ، ثُمَّ الدَّرْعَ ، ثُمَّ الْخِمَارَ ، ثُمَّ الْمَلْحَمَةَ ثُمَّ أَدْرَجَتْ بَعْدَ فِي الثَّوْبِ الْآخَرَ ، قَالَتْ : وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عِنْدَ الْبَابِ مَعَهُ كَفَنُهَا (١) ، يُنَاوِلْنَاهَا ثَوْبًا ثَوْبًا » (٤٨٤) ؛ فمن العلماء من أخذ بظاهر هذين الأخيرين (٢) فقال : يُكفَّنُ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ؛ وَالْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ ، وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وجماعة .

(٤٨٣) أخرجه البخاري (١٣٥/٣) كتاب الجنائز : باب الثياب البيض للكفن ، الحديث (١٢٦٤) ، ومسلم (٦٤٩/٢) كتاب الجنائز : باب في كفن الميت ، الحديث (٩٤١/٤٥) ، وأبو داود (٥٠٦/٣) كتاب الجنائز : باب في الكفن ، الحديث (٣١٥١) ، والترمذي (٢٣٣/٢) كتاب الجنائز : باب في كم كُفِّنَ النَّبِيُّ ، الحديث (١٠٠١) ، والنسائي (٣٥٤) كتاب الجنائز : باب كفن النبي ﷺ ، وابن ماجه (٤٧٢/١) كتاب الجنائز : باب في كفن النبي ﷺ ، الحديث (١٤٦٩) ، ومالك (٢٢٣/١) كتاب الجنائز : باب في كفن الميت ، الحديث (٥) ، والشافعي في « الأم » (٢٦٦/١) ، وأحمد (٤٠/٦) ، ٩٣ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٦٥ ، ١٩٢ ، والبيهقي (٣٩٩/٣) ، والطحاوي (١٤٥٣) ، وعبد الرزاق (٤٢١/٣ - ٤٢٢) ، رقم (٦١١/١) ، وأبو يعلى (٣٦٧/٧ - ٣٦٨) رقم (٤٤٠٢) ، وابن حبان (٣٠٣٢ - الإحسان) ، والبغوي في « شرح السنة » (٢٢٥/٣) - بتحقيقنا ) وابن حزم في « المحلى » (١١٨/٥) من حديث عائشة .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(١) في ط : أكفانها .

(٤٨٤) أخرجه أبو داود (٥٠٩/٣ - ٥١٠) كتاب الجنائز : باب في كفن المرأة ، الحديث (٣١٥٧) وأحمد (٣٨٠/٦) ، وقال الترمذي في « مختصر سنن أبي داود » (٣٠٤/٤) : الصحيح أن هذه القصة في زينب ؛ لأن أم كلثوم توفيت ورسول الله ﷺ غائب بيتر .

(٢) في الأصل : الحديثين الآخرين .

وقال أبو حنيفة : أقل ما تكفن فيه المرأة ثلاثة أثواب ، والسنة خمسة أثواب . وأقل ما يكفن فيه الرجل ثوبان ، والسنة فيه ثلاثة أثواب .  
ورأى مالك : أنه لا حد في ذلك ، وأنه يجزي ثوب واحد فيهما ، إلا أنه يستحب الوتر .<sup>(١)</sup>

وسبب اختلافهم في التوقيت : اختلافهم في مفهوم هذين الأثرين . فمن فهم منهما الإباحة ، لم يقل بتوقيت ،<sup>(٢)</sup> إلا أنه امتنع الوتر ؛ لاتفاقهما في الوتر ، ولم يفرق في ذلك بين المرأة ، والرجل ؛ وكأنه فهم منهما الإباحة إلا في التوقيت ، فإنه<sup>(٣)</sup> فهم منه شرعاً المناسب للشرع ، ، ومن فهم من العدد أنه شرع لا إباحة ، قال بالتوقيت ، إما على جهة الوجوب ، وإما على جهة الاستحباب ؛ وكله واسع إن شاء الله ، وليس فيه شرع محدود ، ، ولعله تكلف شرع فيما ليس فيه شرع ، وقد كفن مصعب بن عمير يوم أحد بتمريرة ، فكانوا إذا غطوا بها رأسه ، خرجت رجلاه ، وإذا غطوا بها رجلتيه ، خرج رأسه ؛ فقال رسول الله ﷺ : « غَطُّوا بِهَا رَأْسَهُ ، وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ مِنْ الْإِذْخِرِ »<sup>(٤)</sup>.

### [ اِخْتِلَافُهُمْ فِي الْمُحْرَمِ هَلْ يُطِيبُ وَيَغْطِي رَأْسَهُ ]

واتفقوا على أن الميت يغطي رأسه ، ويطيب إلا للحرم إذا مات في إحرامه ؛ فإنهم اختلفوا فيه ، فقال مالك ، وأبو حنيفة : الْمُحْرَمُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُحْرَمِ .  
وقال الشافعي : لا يغطي رأس المحرم<sup>(٥)</sup> إذا مات ، ولا يمس طيباً .

(١) سقط في الأصل .

(٢) في الأصل : فإن .

(٣) أخرجه البخاري (١٤٢/٣) كتاب الجنائز : باب إذا لم يجد كفنا ، الحديث (١٢٧٦) ، ومسلم (٦٤٩/٢) كتاب الجنائز : باب في كف الميت ، الحديث (٩٤٠/٤٤) وأبو داود (٥٠٨/٣) كتاب الجنائز : باب كراهية المغالاة في الكفن ، الحديث (٣١٥٥) والترمذي (٣٥٤/٥ - ٣٥٥) كتاب المناقب : باب مناقب مصعب بن عمير ، الحديث (٣٩٤٣) والنسائي (٣٨/٤) كتاب الجنائز : باب القميص في الكفن ، والبيهقي (٤٠١/٣) كتاب الجنائز : باب التكفين في ثوب واحد ، من حديث خباب بن الارت ، قال : « هاجرنا مع رسول الله ﷺ في سبيل الله نبتغي وجه الله فوجب أجرنا على الله ، فمنا من مضى لم يأكل من أجره شيئاً ، منهم مصعب بن عمير ، قتل يوم أحد فلم يوجد له شيء يكفن فيه إلا تمريرة ، فكانوا إذا وضعناها على رأسه خرجت رجلاه ، وإن وضعناها على رجله خرج رأسه ، فقال رسول الله ﷺ .. وذكر الحديث .

(٤) في الأصل : رأسه .

وسبب اختلافهم : معارضة العموم للخصوص .

فأما الخصوص ، فهو حديث ابن عباس ؛ قال : « أَنِّي النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ وَقَصَّتْهُ رَأْسَهُ فَمَاتَ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ ، فَقَالَ : كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَأَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسَلِّسْ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، وَلَا تُقَبِّرُوهُ طَبِيبًا ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَلْبِيًا » (١) .

وأما العموم : فهو ما ورد من الأمر بِالْغُسْلِ مطلقاً ، فمن خَصَّ من الأموات الْمُحْرِمَ بهذا الحديث ، كتخصيص الشهداء بقتلى أحد - جعل الحكم منه - عليه الصلاة والسلام - على الواحد حكماً ، على الجميع ، وقال : لَا يُغَطَّى رَأْسُ الْمُحْرِمِ ، وَلَا يَمَسُّ طَبِيبًا . وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُ الْجَمْعِ ، لَا مَذْهَبَ الْاِسْتِثْنَاءِ ، وَالتَّخْصِيسِ - قال : حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ خَاصٌّ بِهِ لَا يُعْلَى إِلَى غَيْرِهِ .

\* \* \*

## الباب الرابع :

### في صفة المشي مع الجنائز

[ سنة المشي مع الجنائز ]

واختلفوا في سنة <sup>(١)</sup> المشي مع الجنائز : فذهب أهل « المدينة » إلى أن من سنَّها المشي أمامها . وقال الكوفيون ، وأبو حنيفة ، [ وأصحابه ] <sup>(٢)</sup> ، وسائرهم : إن المَشْيَ خَلْفَهَا أَفْضَلُ .

وسبب اختلافهم : اختلاف الآثار التي رَوَى كُلُّ واحد من الفريقين عَنْ سَلَفِهِ وعمل به ، فروى مالك عن النبي - عليه الصلاة والسلام - مرسلًا المَشْيَ أمام الجنائز ، وعن أبي بكر ، وعمر <sup>(٤٨٦)</sup> . وفيه قال الشافعي .

(١) في الأصل : صفة . (٢) سقط في ط .

(٤٨٦) أخرجه مالك (٢٢٥/١) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، الحديث (٨) ، عن ابن شهاب « أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز ، والخلفاء لهم جراً ، وعبد الله ابن عمر » .

وقد وصله سفيان بن عيينة ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - يمشون أمام الجنائز » .

أخرجه أبو داود (٥٢٢/٣) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، الحديث (٣١٧٩) ، والترمذي (٢٣٧/٢) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، الحديث (١٠١٢) ، والنسائي (٥٦/٤) كتاب الجنائز : باب مكان الماشي من الجنائز ؛ وابن ماجه (٤٧٥/١) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، الحديث (١٤٨٢) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٧٩/١) كتاب الصلاة : باب المشي في الجنائز ، والدارقطني (٧٠/٢) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، الحديث (١) ، والبيهقي (٢٣/٤) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، والحيمدي (٦٠٧) ، وأبو داود الطيالسي (١٦٥/١) كتاب الجنائز : باب كيفية حمل الجنائز والمشي معها ، الحديث (٧٨٨) ، وابن أبي شيبه (٢٧٧/٣) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، وأحمد (٨/٢) .

قال الترمذي : ( أهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل أصح من حديث ابن عيينة ) ، وقال : سألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : « الصحيح عن الزهري أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز » .

وقال النسائي : ( هذا خطأ والصواب مرسل ) ، وقال الطحاوي : ( خالف ابن عيينة في إسناد هذا الحديث كل أصحاب الزهري غيره ، فرواه مالك عن الزهري فقطعه ، ثم رواه عقيل ، ويونس عن ابن شهاب ، عن سالم ، قال : « كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يمشون أمام الجنائز » ، قال : ( وأصل الحديث إنما هو عن سالم لا عن ابن عمر فصار حديثاً منقطعاً ) .

وَأَخَذَ أَهْلُ « الكوفة » بِمَا رَوَوْا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزِي ؛ قَالَ : كُنْتُ أَمْشِي مَعَ عَلِيٍّ فِي جَنَازَةٍ ، وَهُوَ أَخَذَ يَدَيَّ ، وَهُوَ يَمْشِي خَلْفَهَا ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَعَمْرٌ يَمْشِيَانِ أَمَامَهَا ، فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : « إِنَّ فَضْلَ الْمَاشِي خَلْفَهَا عَلَى الْمَاشِي أَمَامَهَا ؛ كَفَضْلِ صَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى صَلَاةِ النَّافِلَةِ ، وَإِنَّمَا لَا يَعْلَمَانِ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّمَا سَهْلَانِ يَسْهَلَانِ عَلَى النَّاسِ » (٤٨٧) . وَرَوَى عَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ : « قَدَّمَهَا بَيْنَ يَدَيْكَ ، وَاجْعَلَهَا نُصَبَ عَيْنِكَ ؛ فَإِنَّمَا هِيَ مَوْعِظَةٌ ، وَتَذَكُّرَةٌ ، وَعِبْرَةٌ » ، وَبِمَا رَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ السَّيْرِ مَعَ الْجَنَازَةِ ، فَقَالَ : « الْجَنَازَةُ مَتَّبِعَةٌ ، وَلَيْسَتْ بِتَابِعَةٍ ، وَلَيْسَ مَعَهَا مَنْ يَقْدُمُهَا » (٤٨٨) . وَحَدِيثُ الْغُبَرِيِّ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الرَّأَكِبُ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ ، وَالْمَاشِي خَلْفَهَا ، وَأَمَامَهَا ، وَعَنْ يَمِينِهَا وَيَسَارِهَا <sup>(١)</sup> قَرِيبًا مِنْهَا » (٤٨٩) . وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا فِي هَذَا

(٤٨٧) أخرجه عبد الرزاق (٤٤٥/٣ - ٤٤٦) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، الحديث (٦٢٩٣) ، وابن أبي شيبة (٢٧٨/٣) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٣٨٣/١) كتاب الجنائز : باب المشي في الجنائز ، والبيهقي (٢٥/٤) كتاب الجنائز : باب المشي خلف الجنائز ، وابن حزم في « المحلى » (١٦٥/٥) ، وقالوا كلهم : كفضل صلاة الجمعة على صلاة الفذ ، أو كفضل صلاة الرجل جماعة على صلاته فلهذا .

(٤٨٨) أخرجه أبو داود (٥٢٥/٣) كتاب الجنائز : باب الإصراع بالجنائز ، الحديث (٣١٨٤) ، والترمذي (٢٣٩/٢) كتاب الجنائز : باب المشي خلف الجنائز ، الحديث (١٠١٦) ، وابن ماجه (٤٧٦/١) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، الحديث (١٤٨٤) ، والبيهقي (٢٢/٤) كتاب الجنائز : باب المشي بالجنائز والإصراع بها ، وأحمد (٤٣٢/١) ، كلهم من رواية يحيى الجابر ، عن أبي ماجد عن ابن مسعود ، قال : « سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَشْيِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ ، فَقَالَ : مَا دُونَ الْخَيْبِ إِنْ كَانَ خَيْرًا تَعَجَّلْ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَبِعَدَلٍ لِأَهْلِ النَّارِ » ، والجنائز متبوعة ولا تُتَّبَعُ ، ليس معها من يقدمها ، وهو عند ابن ماجه بلفظ : الجنائز متبوعة ، وليست بتابعة ، ليس معها من يقدمها .

قال أبو داود : ( هو حديث ضعيف ، وأبو ماجد هذا لا يعرف ) ، وقال الترمذي : ( لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يضعف حديث أبي ماجد هذا ) ، قال الترمذي : ( وأبو ماجد رجل مجهول ، وله حديثان عن ابن مسعود ، ويحيى إمام بنى تيم الله ثقة يكتفى : أبا الحارث يقال له : يحيى الجابر ، ويقال له : يحيى للجبر ) . اهـ .  
وخالفه البيهقي في يحيى ، فقال : ( أبو ماجد مجهول ، ويحيى الجابر ضعفه جماعة من أهل النقل ) .

(١) في الأصل : وعن يسارها .

(٤٨٩) أخرجه أبو داود (٥٢٢/٣ - ٥٢٣) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، الحديث =



المعنى قال : « امشوا خلف الجنائزة » . وهذه الأحاديث صار إليها الكوفيون ، وهي أحاديث يصحونها ، ويضعونها غيرها .

### [ القول في القيام للجنائزة ]

وأكثر العلماء أن القيام إلى الجنائزة منسوخ : بما (١) روى مالك من حديث علي بن أبي طالب : « أن رسول الله ﷺ كان يقوم في الجنائز ، ثم جلس » (٤٩٠) .

وذهب قوم إلى وجوب القيام ، وتمسكوا في ذلك بما روي من أمره ﷺ بالقيام لها ؛ كحديث عامر بن ربيعة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا رأيتم الجنائز فقوموا إليها حتى تخلفكم أو توضع » (٤٩١) .

= (٣١٨٠) ، والترمذي (٢٤٨/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الأطفال ، الحديث (١٠٣٦) ، والنسائي (٥٨/٤) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الأطفال ، وابن ماجه (٤٨٣/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الطفل ، الحديث (١٥٠٧) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٨٢/١) كتاب الجنائز : باب المشي في الجنائز ، والحاكم (٣٥٥/١) كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنائز ، والرازي خلفها ، والبيهقي (٢٤/٤ - ٢٥) كتاب الجنائز : باب المشي خلف الجنائز ، وأبو داود الطيالسي (١٦٥/١) كتاب الجنائز : باب كيفية حمل الجنائز والمشى معها ... ، الحديث (٧٨٥) ، وابن أبي شيبة (٢٨٠/٣) كتاب الجنائز : باب من رخص في الركوب أمام الجنائز ، وأحمد (٢٤٧/٤) من رواية زياد بن جبير ، عن أبيه ، عن المغيرة به .

وقال الترمذي : ( حسن صحيح ) ، وقال الحاكم : صحيح على شرط البخاري .

(١) في الأصل : لا .

(٤٩٠) أخرجه مسلم (٦٦١/٢) كتاب الجنائز : باب نسخ القيام للجنائز ، الحديث (٩٦٢/٨٢) ، وأبو داود (٥١٩/٣) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز ، الحديث (٣١٧٥) ، والترمذي (٢٥٤/٢) كتاب الجنائز : باب ترك القيام للجنائز ، الحديث (١٠٤٩) ، والنسائي (٤٦/٤) كتاب الجنائز : باب الرخصة في ترك القيام للجنائز ، وابن ماجه (٤٩٣/١) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز ، الحديث (١٥٤٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٨٨/١) كتاب الجنائز : باب الجنائز تمر بالقوم أيقومون لها ؟ والبيهقي (٢٧/٤) كتاب الجنائز : باب من رخص أن القيام للجنائز منسوخ ، ومالك (٢٣٢/١) كتاب الجنائز : باب الوقوف للجنائز ... الحديث (٣٣) ، والشافعي (٢١٥/١) كتاب الصلاة : باب صلاة الجنائز ، الحديث (٥٩٥) ، وابن أبي شيبة (٣٠٩/٣) كتاب الجنائز : باب لا يجلس حتى توضع ، وأحمد (٨٢/١) ، من حديث مسعود بن الحكم ، عن علي .

(٤٩١) أخرجه البخاري (١٧٧/٣) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز ، الحديث (١٣٠٧) ، ومسلم (٦٥٩/٢) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز ، الحديث (٩٥٨/٧٣) ، وأبو داود (٥١٨/٣) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز ، الحديث (٣١٧٢) ، والترمذي (٢٥٣/٢) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز ، الحديث (١٠٤٧) ، والنسائي (٤٤/٤) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز ، وابن ماجه =

## [ الْقِيَامُ عَلَى الْقَبْرِ وَقَت الدُّفْنِ ]

واختلف الذين رأوا أن القيام منسوخ في القيام على القبر في وقت الدفن : فبعضهم رأى أنه لم يَدْخُلْ تحت النَّهْيِ . وبعضهم رأى أنه داخل تحت النهي على <sup>(١)</sup> ظاهر اللفظ . ومن أخرجه من ذلك احتج بفعل **عَلَى** في ذلك ، وذلك أنه روي النسخ ، وقام على قبر ابن المكفف <sup>(٢)</sup> ؛ فقليل له : **أَلَا تَجْلِسُ** يا أمير المؤمنين ؟ فقال : **قَلِيلٌ لِأَخِيْنَا قِيَامُنَا عَلَى قَبْرِهِ** .

\* \* \*

= (٤٩٢/١) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز ، الحديث (١٥٤٢) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٨٦/١) كتاب الجنائز : باب الجنائز تمر بالقوم إيقام لها ؟ وابن الجارود (١٨٦/١) كتاب الجنائز ، الحديث (٥٢٨) ، والبيهقي (٢٥/٤) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز ، وأحمد (٤٤٥/٣) .

والخيمى (٧٧/١) رقم (١٤٢) وعبد الرزاق (٤٥٨/٣) رقم (٦٣٠٥) وأبو يعلى (١٥٨/١٣) رقم (٧٢٠٠) والبيهقي (٢٣٥/٣) بتحقيقنا .

وقال الترمذى : حديث حسن صحيح .

وفى الباب عن على بن أبى طالب :

أخرجه مسلم (٦٦١/٢ - ٦٦٢) كتاب الجنائز : باب نسخ القيام للجنائز ، حديث (٩٦٢/٨٢) ومالك (٢٣٢/١) كتاب الجنائز : باب الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر (٣٣) وأبو داود (٢٢١/٢) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز (٣١٧٥) والنسائي (٧٧/٤ - ٧٨) كتاب الجنائز : باب الوقوف للجنائز والترمذى (٣٦١/٣ - ٣٦٢) كتاب الجنائز : باب الرخصة فى ترك القيام للجنائز حديث (١٠٤٤) . والشافعى فى « الأم » (٢٧٩/١) والطحاوي فى « شرح معاني الآثار » (٤٨٩/١) والبيهقي (٢٧/٤) وأبو يعلى (٢٣٦/١) رقم (٢٧٣) عنه قال : « قام رسول الله ﷺ لجنائز ثم جلس وأمرنا بالجلوس » .

وقال الترمذى : حديث حسن صحيح .

وعن أبى سعيد الخدرى :

أخرجه البخارى (٢١٣/٣) كتاب الجنائز : باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع ... (١٣١٠) ومسلم (٦٦٠/٢) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز (٩٥٩/٧٧) والترمذى (٣٦٠/٣ - ٣٦١) كتاب الجنائز : باب ما جاء فى القيام للجنائز (١٠٤٣) والنسائي (٤٤/٤) كتاب الجنائز : باب الأمر بالقيام للجنائز ، وأحمد (٤١/٣) من طريق يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى سعيد أن النبى ﷺ قال : « إذا رأيتم الجنائز فقوموا فمن تبعها فلا يقعدن حتى توضع » .

وأخرجه أبو داود (٢٢١/٢) كتاب الجنائز : باب القيام للجنائز ، حديث (٣١٧٣) من طريق سهيل بن أبى صالح عن ابن أبى سعيد عن أبيه قال : « قال رسول الله ﷺ : إذا تبعتم الجنائز فلا تجلسوا حتى توضع » .

(٢) فى الأصل : المكفف .

(١) فى الأصل : عن .

## البَابُ الْخَامِسُ : فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ

وهذه الجملة (١) تتعلق بها بعد معرفة وجوبها فصول :

أحدها في صفة صلاة الجنابة .

والثاني : على من يُصَلِّي ، ومن أركب الصلاة .

والثالث : في وقت هذه الصلاة .

والرابع : في موضع هذه الصلاة .

والخامس : في شروط هذه الصلاة .

## الفصل الأول :

### [ فِي صِفَةِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ]

فأما صفة الصلاة ؛ فإنها تتعلق بها مسائل :

### [ عَدَدُ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ ]

المسألة الأولى : اختلفوا في عدد التكبير في الصلوة الأولى اختلافاً كثيراً من ثلاث إلى سبع ، أعني : الصحابة - رضي الله عنهم - . ولكن فقهاء الأمصار على أن التكبير في الجنابة أربع ، إلا ابن أبي ليلى ، وجابر بن زيد ؛ فإنهما كانا يقولان : إنها خمس .

وسبب الاختلاف : اختلاف الآثار في ذلك ، وذلك أنه روي من حديث أبي هريرة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ » (٤٩٢) ، وهو حديث متفق على صحته ، ولذلك أخذ به

(١) في الأصل : الصلاة .

(٢) في الأصل : الخلاف .

(٤٩٢) أخرجه البخاري (٢٠٢/٣) كتاب الجنائز : باب التكبير على الجنابة أربعة ، الحديث (١٣٣٣) ، ومسلم (٦٥٦/٢) كتاب الجنائز : باب التكبير على الجنابة ، الحديث (٩٥١/٦٢) ومالك (٢٢٦/١ - ٢٢٧) رقم (١٤) ، وأبو داود (٢٣٠/٢) كتاب الجنائز : باب في الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك (٣٢٠٤) والنسائي (٧٢/٤) كتاب الجنائز : باب عدد التكبير على الجنابة (١٩٨٠) وابن ماجه (٤٦٧/١) والبيهقي (٤٩/٤) والطبراني (٢٣٠٠) وأحمد (٢٤١/٢) ، ٢٨٠ ، ٢٨٩ ، ٣٤٨ ، =

جمهور فقهاء الأمصار . وجاء في هذا المعنى أيضاً من « أنه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - صَلَّى عَلَى قَبْرِ مَسْكِينَةٍ ، فَكَبَّرَ عَلَيْهَا أَرْبَعاً » (٤٩٣) .

= (٤٣٨) ، وابن الجارود في « المتقى » رقم (٥٤٣) من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصَفَّ بهم وكبر عليه أربع تكبيرات . وقال الترمذي : حسن صحيح .

وأخرجه مسلم (٦٥٦/٢) كتاب الجنائز : باب التكبیر على الجنائز ، حديث (٩٥١/٦٣) والنسائي (٧٠/٤) كتاب الجنائز : باب عدد التكبیر على الجنائز ، وأحمد (٢٨٠/٢) ، (٥٢٩) من طريق الزهري عن سعد بن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة به . وأخرجه أحمد (٢٤١/٢) من طريق سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

(٤٩٣) حديث الصلاة على القبر ثابتة باتفاق من أصحاب الحديث بل ورد عن جماعة من الصحابة وهم ابن عباس وأبو هريرة وعامر بن ربيعة وسهل بن حنيف ويزيد بن ثابت وأنس بن مالك وحصين ابن زوح وعقبة بن عامر وأبو قتادة وجابر بن عبد الله وإبريدة وأبو سعيد الخدري وسعيد بن المسيب مرسلًا .

حديث ابن عباس :

أخرجه البخاري (٢٠٧/٣) كتاب الجنائز ، الحديث (١٣٤٠) ، ومسلم (٦٥٨/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر ، حديث (٩٥٤/٦٨) والطحاوي (١٦٢/١ - ١٦٣ - منحة ) وابن أبي شيبة (٣٦٠/٣) وأحمد (٢٢٤/١) والترمذي (١٦٠/٢) كتاب الجنائز : باب الدفن بالليل (١٠٦٣) والنسائي (٨٥/٤) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر وابن ماجه (٤٩٠/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر (١٥٣٠) والدارقطني (٧٧/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر (٦) وأبو نعيم في « الحلية » (٩٣/٥) والبيهقي (٤٥/٤) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر من طريق الشعبي عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ مر بقبر دفن ليلاً فقال : متى دفن هذا فقالوا : البارحة قال : أفلا أذنتموني قالوا : دفناه في ظلمة الليل فكرهنا أن نوقظك فقام فصففنا خلقه « قال ابن عباس : « وأنا فيهم فصلى عليه » .

حديث أبي هريرة :

أخرجه البخاري (٢٠٤/٣) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر بعدما يدفن الميت (١٣٣٧) ومسلم (٦٥٩/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر (٩٥٦/٧١) والطحاوي (١٦٢/١ - منحة ) رقم (٧٧٢) وأحمد (٣٥٣/٢) وأبو داود (٥٤١/٣) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر حديث (٣٢٠٣) وابن ماجه (٤٨٩/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر (١٥٢٧) والبيهقي (٤٧/٤) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر بعدما يدفن الميت ، وأبو يعلى (٣١٤/١١) رقم (٦٤٢٩) وابن خزيمة (٢٧٢/٢) رقم (١٢٩٩) وابن حبان (٣٠٨٢) من طريق أبي رافع عنه أن رجلاً أو امرأة كان يقيم المسجد فمات ولم يعلم النبي ﷺ بموته فذكره ذات يوم فقال ﷺ : « ما فعل ذلك الإنسان قالوا : مات »

= يا رسول الله قال : أفلا آذنتموني قالوا : : إنه كان كذا وكذا قال : فحرقوا شأنه قال : فدلوني على قبره فأتى قبره فصلى عليه .

وقد أخرجه ابن خزيمة (٢٧٢/٢) رقم (١٣٠) من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به وفيه عنده أن امرأة ..... للقصة .

حديث عامر بن ربيعة :

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٢٣) وأحمد (٤٤٤/٣) وابن ماجه (٤٨٩/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر حديث (١٥٢٩) وأبو نعيم في « الحلية » (١٩٣/٧) من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن : امرأة سوداء ماتت ولم يؤذن بها النبي ﷺ فأخبر بذلك فقال : « هلا آذنتموني بها ثم قال لأصحابه : صفوا عليها فصلى عليها » .

قال الحافظ البوصيري في « الزوائد » (٤٩٨/١) : هذا إسناده حسن .

حديث سهل بن حنيف :

أخرجه مالك (٢٧٧/١) كتاب الجنائز : باب التكبير على الجنائز (١٥) عن الزهري عن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف أنه : « أخبره أن مسكينة مرضت فأخبر رسول الله ﷺ بمرضها وكان رسول الله ﷺ يعود المساكين ويسأل عنهم فقال رسول الله ﷺ : إذا ماتت فأذنوني بها فخرج بجنازتها ليلا فكروها أن يوقظوا رسول الله ﷺ فلما أصبح رسول الله ﷺ أخبر بالذي كان من شأنها فقال : ألم آمركم أن تؤذنوني بها ؟ فقالوا : يا رسول كرهنا أن نخرجك ليلا ونوقظك فخرج رسول الله ﷺ حتى صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات » .

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٦١/٣) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٩٤/١) والبيهقي (٤٨/٤) من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه به .

وله طريق آخر :

أخرجه البخاري عن أبي أمامة في مسنده (٢٧١ - بقية) ثنا محمد بن مصعب ثنا الأوزاعي عن الزهري ثنى أبو أمامة بن سهل قال : أخبرني رجال من أصحاب النبي ﷺ بمثل حديث مالك .

حديث يزيد بن ثابت :

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٠/٣) وأحمد (٢٨٨/٤) والنسائي (٨٤/٤ - ٨٥) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر .

وابن ماجه (٤٨٩/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر (١٥٢٨) والبيهقي (٤٨/٤) من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت قال : « خرجنا مع النبي ﷺ فلما ورد البقيع فإذا هو بقبر جديد فسأل عنه فقالوا : فلانة فعرفها وقال : ألا آذنتموني لها قالوا : كنت قاتلا صائما فكرهنا أن نؤذيك قال : فلا تغفلوا لا أعرفن ما مات منكم ميت إلا آذنتموني به فإن صلاتي عليه رحمة ثم أتى القبر فصفتنا خلفه فكبر عليه أربعاً » .

حديث أنس : أخرجه أحمد (١٣٠/٣) ، وابن ماجه (٤٩٠/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر ، الحديث (١٥٣١) ، والدارقطني (٧٧/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر ، الحديث ، =

= وأبو نعيم في « الحلية » (١٩٣/٧) والبيهقي (٤٧/٤) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر بعدما يدفن الميت ، وأبو يعلى (١٧٣/٦) رقم (٣٤٥٤) ، من رواية ثابت عنه أن أسود كان ينظف المسجد فمات فدفن ليلاً ، وأتى النبي ﷺ فأخبر ، فقال : « انطلقوا إلى قبره ، فانطلقوا إلى قبره ، فقال : إن هذه القبور تمتلئ على أهلها ظلمة ، وإن الله - عز وجل - ينورها بصلاتي عليها ، فأتى القبر فصلى عليه ، وقال رجل من الأنصار : يا رسول الله إن أخي مات ولم تصل عليه ، قال : فأين قبره فأخبره فانطلق رسول الله ﷺ مع الأنصاري .

وأخرجه مسلم (٦٥٩/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر ، الحديث (٩٥٥/٧٠) مختصراً عن أنس ، أن النبي ﷺ صلى على قبر .  
حديث حصين بن وحوح :

أخرجه أبو داود (٥١٠/٣) ، كتاب الجنائز : باب التعجيل بالجنائز ، الحديث (٣١٥٩) ، وابن أبي عيثة ، وابن أبي عاصم في « الأحاد والمثاني » ، كما في الإصابة (٢٢/٢) ، والطبراني في الكبير كما في « مجمع الزوائد » (٣٧/٣) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر ، والبيهقي (٢٨٦/٣) باب التعجيل بتجهيز الميت إذا بان موته ، من طريق عيسى بن يونس ، ثنا سعيد بن عثمان البلوي ، عن عروة بن سعيد الأنصاري ، عن أبيه ، عن حصين بن وحوح : أن طلحة بن البراء ، مرض فأتاه النبي ﷺ فقال : « إني لا أرى طلحة إلا قد حدث به الموت فأذنوني به حتى أشهده فأصلى عليه ، وعجلوا به فإنه لا ينبغي لحيفة مسلم أن تحبس بين ظهرائي أهله ، ثم أنه توفي ليلاً فقال : ادفنوني وألحقوني بربي ، ولا تدعوا رسول الله ﷺ فإني أخاف عليه اليهود ، وأن يصاب في سببي ، فأخبر رسول الله ﷺ حين أصبح ، فجاء حتى وقف على قبره ، وصف الناس معه ، ثم رفع يديه ، وقال : اللهم آلق طلحة وأنت تضحك إليه وهو يضحك إليك » .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٠/٣) : عزا صاحب الأطراف بعض هذا إلى أبي داود ، ولم أره - رواه الطبراني في الكبير ، وإسناده حسن .  
والحديث أخرجه أبو داود طرفاً منه كما تقدم .  
حديث عقبة بن عامر :

أخرجه البخاري (٢٠٩/٣) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الشهيد ، الحديث (١٣٤٤) ، ومسلم (١٧٩٦/٤) كتاب الفضائل : باب إثبات حوض نينوا ، الحديث (٣١) ، وأبو داود (٥٥١/٣) كتاب الجنائز : باب الميت يصلى على قبره بعد حين ، الحديث (٣٢٢٣) ، والنسائي (٦١/٤-٦٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الشهداء ، والدارقطني (٧٨/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر ، في صلاته ﷺ على شهداء أحد بعد ثمان سنين .

حديث أبي قتادة :

أخرجه الحارث بن أبي أسامة (٢٧٠ - يقية) .

حديث جابر بن عبد الله :

وروي مسلم أيضاً ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ؛ قال : « كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ يَكْبُرُ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا ، وَأَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خَمْسًا ؛ فَسَأَلْنَاهُ ، فَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبُرُهَا » (٤٩٤) .

= أخرجه النسائي (٨٤/٤ - ٨٥) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الشهيد .

حديث بريدة :

أخرجه ابن ماجه (٤٩٠/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر (١٥٣٢) والبيهقي (٤٨/٤) .

وقال البوصيري في « الزوائد » (٤٩٨/١) : هذا إسناد حسن .

حديث أبي سعيد :

أخرجه ابن ماجه (٤٩٠/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر (١٥٣٣) من طريق ابن لهيعة عن عبد الله بن المغيرة عن أبي الهيثم عن أبي سعيد قال : « كانت سوداء تَقُمُّ المسجد فتوفيت ليلاً فلما أصبح رسول الله ﷺ أخبر بموتها فقال ألا آذنتموني بها فخرج بإصحابه فوقف على قبرها وكبر عليها والناس من خلفه ودعا لها ثم انصرف .

قال البوصيري في « الزوائد » (٤٩٩/١) : هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن لهيعة .

مرسل سعيد بن المسيب :

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٠/٣) والترمذي (٢٥١/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر ، (١٠٣٨) ، والبيهقي (٤٨/٤) .

وقال البيهقي : مرسل صحيح .

(٤٩٤) أخرجه مسلم (٦٥٩/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر ، الحديث (٩٥٧/٧٢) ، وأبو داود (٥٣٧/٣) كتاب الجنائز : باب التكبير على الجنائز ، الحديث (٣١٩٧) ، والترمذي (٢٤٤/٢) كتاب الجنائز : باب التكبير على الجنائز ، الحديث (١٠٢٨) ، والنسائي (٧٢/٤) كتاب الجنائز : باب عدد التكبير على الجنائز ، وابن ماجه (٤٨٢/١) كتاب الجنائز : باب من كبر خمساً على الجنائز ، الحديث (١٥٠٥) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٩٣/١) كتاب الجنائز : باب التكبير على الجنائز ، والبيهقي (٣٦/٤) كتاب الجنائز : باب من روى أنه كبر على الجنائز خمساً (١٦٤/١) ، الحديث (٨٧٠) ، وابن أبي شيبة (٣٠٢/٣ - ٣٠٣) كتاب الجنائز : باب التكبير على الجنائز خمساً ، وأحمد (٣٦٧/٤) من طريق ابن أبي ليلى عن زيد بن أرقم .

وأخرجه أحمد (٣٧٠/٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٩٤/١) كتاب الجنائز : باب التكبير على الجنائز ، من طريق عبد الأعلى عن زيد بن أرقم .

وأخرجه الدارقطني (٧٥/٢) كتاب الجنائز : باب وضع اليمنى على اليسرى ورفع الأيدي (٥) من طريق العلاء بن صالح عن أبي سلمان قال : صلى زيد بن أرقم على جنازة فكبر خمساً فلما سلم قلنا له : وهَمَّتْ أَمْ عَمَلًا ؟ قال : بل عمداً ، إن النبي ﷺ كان يفعلها .

قال أبو الطيب أبادي في « التعليق المغني » أبو سلمان قال الدارقطني : هو مجهول .

وروي عن أبي خيثمة ، عن أبيه ؛ قال : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى الْجَنَائِزِ أَرْبَعًا ، وَخَمْسًا ، وَسِتًّا ، وَسَبْعًا ، وَثَمَانِيًا حَتَّى مَاتَ النَّجَاشِيُّ ، فَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا ، ثُمَّ ثَبَّتَ ﷺ عَلَى أَرْبَعٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ » (٤٩٥) . وهذا فيه حجة لائمة الجمهور (١) .

### [ رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي تَكْبِيرِ الْجَنَائِزِ ]

وأجمع العلماء على رفع اليدين في أول التكبير على الجنائز : واختلفوا في سائر التكبير ؛ فقال قوم : يرفع وقال قوم : لا يرفع . وروي الترمذي عن أبي هريرة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ فِي جَنَازَةٍ ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ التَّكْبِيرِ ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى » (٤٩٦) . فمن ذهب إلى ظاهر هذا الأثر ، وكان مذهبه في الصلاة أنه لا يرفع إلا في أول التكبير - قال : الرفع في أول التكبير . ومن قال : يرفع في كل تكبير ، شبه التكبير الثاني بالأول ؛ لأنه كله يفعل في حال القيام والاستواء .

### [ الْقِرَاءَةُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ]

المسألة الثانية : اختلف الناس في القراءة في صلاة الجنائز ، فقال مالك ، وأبو حنيفة : ليس فيها قراءة ، وإنما هو الدعاء .

وقال مالك : قراءة فاتحة الكتاب فيها ليس بمعمول به في بلدنا بحال .

قال : وإنما يحمّد الله ، ويثنى عليه بعد التكبيرة الأولى ، ثم يكبر الثانية ، فيصلّي على النبي ﷺ ، ثم يكبر الثالثة ، فيشفع للميت ، ثم يكبر الرابعة ، ويسلم .

وقال الشافعي : يقرأ بعد التكبيرة الأولى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، ثُمَّ يَفْعَلُ فِي سَائِرِ التَّكْبِيرَاتِ مِثْلَ ذَلِكَ ؛ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ ، وَدَاوُدُ .

وسبب اختلافهم : معارضة العمل للأثر ، وهل يتناول أيضاً اسمُ الصَّلَاةِ صلاة

(٤٩٥) أخرجه أبو عمر في « الاستذكار » كما في « نصب الراية » (٢/٢٦٨) من طريق قاسم بن أصبغ عن ابن وضاح عن عبد الرحمن بن إبراهيم عن مروان بن معاوية الفزاري عن عبد الله بن الحارث عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حنمة عن أبيه به .  
(١) في ط : لائمة للجمهور .

(٤٩٦) أخرجه الترمذي (٢/٢٦٩ - ٢٧٠) كتاب الجنائز : باب رفع اليدين في التكبير على الجنائز الحديث (١٠٨٣) ، والبيهقي (٤/٣٨) كتاب الجنائز : باب وضع اليمنى على اليسرى ، كلاهما من طريق يحيى بن يعلى ، عن أبي فروة يزيد بن سنان عن زيد بن أبي أنيسة ، عن الزهري ، عن سعيد ابن المسيب ، عن أبي هريرة به ، وقال الترمذي : ( غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ) ، وقال البيهقي : ( تفرد به يزيد بن سنان ) ، وهو ضعيف .



الجنائز<sup>(١)</sup> أم لا ؟ .

أما العملُ فهو الذي حكاَهُ مَالِكٌ عَنْ بَلَدِهِ . وأما الأثرُ : فما رواه البخاري عن طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ ؛ قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَقَالَ : « لَتَعْلَمُوا أَنَّهَا السَّنَةُ » (٤٩٧) . فمن ذهب إلى ترجيح هذا الأثر على العمل ، كان اسْمُ الصَّلَاةِ يتناول عنده صَلَاةُ الْجَنَازَةِ ، وقد قال ﷺ : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ »<sup>(٢)</sup> ، ورأى قِرَاءَةَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِيهَا . ويمكن أن يُحْتَجَّ لِلذَّهَبِ مَالِكُ

(١) في الأصل : : الجنابة .

(٤٩٧) أخرجه البخاري (٢٠٣/٣) كتاب الجنائز : باب قراءة الفاتحة على الجنابة ، الحديث (١٣٣٥) ، والشافعي (٢١٠/١) كتاب الصلاة : باب صلاة الجنائز ، الحديث (٧٥٩) ، وأبو داود (٥٣٧/٣) كتب الجنائز : باب ما يقرأ على الجنابة ، الحديث (٣١٩٨) ، والترمذي (٢٤٦/٢) كتاب الجنائز : باب في القراءة على الجنابة ، الحديث (١٠٣٢) ، والنسائي (٧٥/٤) كتاب الجنائز : باب الذم ، وابن الجارود ( ص - ١٨٨ ) كتاب الجنائز ، الحديث (٥٣٤) ، والحاكم (٣٥٨/١) كتاب الجنائز : باب قراءة الفاتحة في صلاة الجنابة ، والبيهقي (٣٨/٤) كتاب الجنائز : باب القراءة في صلاة الجنابة ، وفي رواية النسائي ، وابن الجارود ، قَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ . وفي الباب عن بعض الصحابة وسنذكر أحاديثهم .

حديث أسماء بنت يزيد :

قالت : قال رسول الله ﷺ : « إنا صليتم على الجنابة فاقروا بفاتحة الكتاب » .

ذكره الهيثمي في « للجمع » (٣٥/٣) وقال : رواه الطبراني في « الكبير » وفيه معنى بن حمران ولم أجد من ذكره وبقية رجاله موثقون وفي بعضهم كلام .

حديث أم عفيف :

قالت : « بايعنا رسول الله ﷺ حين بايع النساء ..... وأمرنا أن نقرأ على ميتنا بفاتحة الكتاب » .

قال الهيثمي (٣٥/٣) رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد النعم أبو سعيد وهو ضعيف .

حديث أبي هريرة :

« أن النبي ﷺ قرأ على الجنابة أربع مرات الحمد لله رب العالمين » .

قال الهيثمي (٣٥/٣) : رواه الطبراني في الأوسط وفيه ناهض بن القاسم ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله ثقات .

حديث ابن عباس :

قال : أتى بجنابة جابر بن عتيك أو قال : سهل بن عتيك وكان أول من صلى عليه في موضع الجنائز فتقدم رسول الله ﷺ فكبر قَرَأَ يَامُ الْقُرْآنِ فجهر بها ...

قال الهيثمي (٣٥/٣) : رواه الطبراني في الأوسط وفيه يحيى بن يزيد عن عبد الملك التوفلي وهو ضعيف .

(٢) تقدم .

بِظَوَاهِرِ الْأَثَارِ الَّتِي نُقِلَ فِيهَا دُعَاؤُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَى الْجَنَائِزِ ، وَلَمْ يُنْقَلْ فِيهَا : أَنَّهُ قَرَأَ (٤٩٨) . وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ تِلْكَ الْأَثَارُ كَأَنَّهَا مَعَارِضَةٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ،

(٤٩٨) ورد ذلك من حديث عوف بن مالك :

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٢/٢) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ فِي الصَّلَاةِ ، الْحَدِيثُ (٩٦٣/٨٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٥/٢) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ مَا يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ ، الْحَدِيثُ (١٠٣٠) ، وَالنَّسَائِيُّ (٧٣/٤) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ الدُّعَاءِ ، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٨١/١) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ ، الْحَدِيثُ (١٥٠٠) ، وَابْنُ الْجَارُودِ (١٨٩) كِتَابَ الْجَنَائِزِ ، الْحَدِيثُ (٥٣٨) ، وَأَحْمَدُ (٢٣/٦) ، وَالتَّيَالِيسِيُّ (٩٩٩) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٠/٤) ، وَابْنُ خَالٍ فِي « شَرْحِ السَّنَةِ » (٢٤٨/٣) - بِتَحْقِيقِنَا ، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ ، فَحَفَظْتُ مِنْ دُعَائِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنَّهُ ، وَآكِرْمْ نَزْلَهُ وَرُوسِعْ مَدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرْدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَرُوحًا خَيْرًا مِنْ رُوحِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، حَتَّى تَمُتَ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَا ذَلِكَ الْمَيِّتُ » .

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : ( هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، قَالَ مُحَمَّدٌ - يَعْنِي الْبُخَارِيُّ - : أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ هَذَا الْحَدِيثُ ) .

وورد أيضاً من حديث أبي هريرة :

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦٨/٢) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٣٩/٣) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ ، الْحَدِيثُ (٣٢٠٠) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٤/٢) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ مَا يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ ، الْحَدِيثُ (١٠٢٩) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٨٠/١) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ ، الْحَدِيثُ (١٤٩٨) ، وَالْحَاكِمُ (٣٥٨/١) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ أَدْعِيَةِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ ، فَقَالَ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا وَمَيِّتِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا ، وَشَاهِدُنَا وَغَائِبِنَا ، اللَّهُمَّ مِنْ أَحْيَيْتَهُ مَنْ فَاحِيَهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مَنْ تَوَفَّاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَضِلَّنَا بَعْدَهُ » .

وَقَالَ الْحَاكِمُ : ( صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يَخْرُجْهُ ، وَوَفَّقَهُ اللَّهُمَّ ) .

وورد من حديث عائشة :

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٥٨/١) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ أَدْعِيَةِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ : كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَيِّتِ ، قَالَتْ : كَانَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا وَمَيِّتِنَا ، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا ، وَشَاهِدُنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، اللَّهُمَّ مِنْ أَحْيَيْتَهُ مَنْ فَاحِيَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مَنْ تَوَفَّاهُ عَلَى الْإِيمَانِ » .

وَسَكَتَ عَنْهُ الْحَاكِمُ ، وَاللَّهْمُ .

وورد من حديث أبي إبراهيم الأشعري عن أبيه :

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٧٠/٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٤/٢) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ (٣٧) ، الْحَدِيثُ (١٠٢٩) ، وَالنَّسَائِيُّ (٧٤/٤) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ الدُّعَاءِ ، وَابْنُ الْجَارُودِ (١٩٠) كِتَابَ الْجَنَائِزِ ، الْحَدِيثُ (٥٤١) =

وَمُخَصَّصَةً لِقَوْلِهِ : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ » (١) ، وذكر الطحاوي ، عن ابن شهاب ، عن أبي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيْفٍ قَالَ : وَكَانَ مِنْ كَثِيرِ الصَّحَابَةِ وَعِلْمَانِهِمْ ، وَأَبْنَاءِ الَّذِينَ شَهِدُوا

= وابن أبي شيبه (١٠٩/٤) ، وعبد الرزاق (٦٤١٩) ، من طريق يحيى بن أبي كثير ، قال : حدثني أبو إبراهيم الأشعري ، عن أبيه ، أنه شهد النبي ﷺ صلى على ميت فقال : « اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأئتنا » . قال الترمذي : ( حديث والد أبي إبراهيم حديث حسن صحيح ) .  
وورد من حديث وثالة بن الأسقع :

أخرجه أبو داود (٥٤٠/٣) كتاب الجنائز : باب الدعاء للميت ، الحديث (٣٢٠٢) ، وابن ماجه (٤٨٠/١) كتاب الجنائز : باب الدعاء في الصلاة ، الحديث (١٤٩٩) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢٥٢/٥) ، عن وثالة بن الأسقع ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ على رجل من المسلمين ، فسمعته يقول : « اللهم إن فلان ابن فلان في ذمتك ، فقه فتنة القبر » ، وفي رواية « في ذمتك وحبل جوارك فقه من فتنة القبر وعذاب النار ، وأنت أهل الوفاء والحمد ، اللهم فاغفر له وارحمه ، إنك أنت الغفور الرحيم » .

وورد من حديث يزيد بن ركانة :

أخرجه الحاكم (٣٥٩/١) كتاب الجنائز : باب أدعية صلاة الجنائز ، عن يزيد بن عبد الله بن ركانة ابن المطلب قال : « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم وآله - إذا قام للجنائز ليصلي عليها ، قال اللهم عبدك وابن أمّتك احتاج إلى رحمتك ، وأنت غني عن عذابي ، إن كان محسنا فزد في إحسانه ، وإن كان سيئا فتجاوز عنه » .

وقال الحاكم : ( هذا إسناد صحيح ، ويزيد بن ركانة ، وأبوه ركانة بن عبد يزيد ، صحابيان من بني المطلب بن عبد مناف ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وورد من حديث أبي قتادة :

أخرجه أحمد (٢٩٩/٥) ، والبيهقي (٤١/٤) كتاب الجنائز : باب الدعاء في صلاة الجنائز .

وورد من حديث الحارث بن توفيل :

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٦٨/٣) رقم (٣٢٦٥) والطحاوي في « مشكل الآثار » (٤٢٥/١) من طريق ليث بن أبي سليم عن علقمة بن مرثد عن عبد الله بن الحارث عن أبيه أن النبي ﷺ علمهم في الصلاة على الميت « اللهم اغفر لأحيائنا وأمواتنا . . . » .

والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٦/٣) وقال : وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة لكنه مدلس .

وورد من حديث عبد الرحمن بن عوف :

أخرجه البزار (٣٨٧/١) ، ٣٨٧ - كشف ) رقم (٨١٧) عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول في الصلاة على الميت : « اللهم اغفر لحينا وميتنا . . . » .

وقال الهيثمي في « للجمع » (٣٦/٣) : رواه البزار وفيه محمد بن أبي ليلى وفيه كلام .

(١) تقدم .

بدرًا : « أن رجلاً من أصحاب النبي - عليه الصلاة والسلام - أخبره أن السنة في الصلاة على الجنائز : أن يُكَبَّرَ الإمامُ ثُمَّ يقرأ فاتحة الكتابِ سرًّا في نفسه ، ثم يُخْلِصُ الدُّعَاءَ في التَّكْبِيرَاتِ الثَّلَاثِ » (٤٩٩) .

قال ابن شهاب : فذكرت الذي أخبر به أبو أمامة من ذلك لمحمد بن سُوَيْدٍ الْفِهْرِيُّ فقال : وأنا سمعت الضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ يحدث عن حبيب بن مسلمة في الصلاة على الجنائز بمثل ما حَدَّثَكَ به أبو أمامة .

### [ عَدَدُ التَّسْلِيمِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، وَهَلْ يُجْهَرُ فِيهِ ؟ ]

المسألة الثالثة : واختلفوا في التسليم من الجنائز ، هل هو واحد أو اثنان ؟

فالجهمور على أنه واحد . وقالت طائفة ، وأبو حنيفة : يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ . واختاره الْمُزَنِيُّ من أصحاب الشافعي ، وهو أحد قولي الشافعي .

وسبب اختلافهم : اختلافهم في التسليم من الصلاة ، وقياس صلاة الجنائز على الصلاة المفروضة . فمن كانت عنده التسليمة واحدة في [ الصلاة المكتوبة ] (١) ، وقاس صلاة الجنائز عليها - قال بواحدة . ومن كانت عنده تسليمتان في الصلاة المفروضة - قال هنا بتسليمتين ؛ إن كانت عنده تلك سَنَةً ، فهذه سَنَةً ، وإن كانت فرضاً فهذه قَرْضٌ . وكذلك اختلف المذهب هل يُجْهَرُ فيها ، أو لا يجهر [ فيها ] (٢) بالسلام ؟ .

### [ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الْجَنَازَةِ ؟ ]

المسألة الرابعة : واختلفوا : أين يقوم الإمام من الجنائز ؟

فقال جُمْلَةُ من العلماء : يقوم في وَسْطِهَا ؛ ذَكَرَ كَانَ أَوْ اِثْنَيْنِ .

وقال قوم آخرون : يقوم من الِاثْنَيْنِ وَسْطِهَا ، وَمِنَ الذَّكَرِ عِنْدَ رَأْسِهِ . ومنهم من قال : يقوم من الذكر ، والِاثْنَيْنِ عِنْدَ صَدْرِهِمَا ؛ وهو قول ابن القاسم ، وقول أبي حنيفة ، وليس عند مالك ، والشافعي في ذلك حَدٌّ (٣) .

(٤٩٩) أخرجه عبد الرزاق (٤٨٩/٣) رقم (٦٤٢٨) وابن الجارود في « المتقى » رقم (٥٤٠) من طريق معمر عن الزهري قال : سمعت أبا أمامة سهل بن حنيف يحدث ابن المسيب فذكر الحديث . وأخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١/٥٠٠) من طريق شعيب عن الزهري قال : أخبرني أبو أمامة سهل بن حنيف وكان من كبار الأنصار وعلمائهم وأبناء الذين شهدوا بدرًا مع رسول الله ﷺ أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أخبره أن السنة في الصلاة على الجنائز . . . فذكره . (١) في الأصل : المفروضة . (٢) سقط في ط . (٣) السنة أن يفق الإمام عند عجيبة المرأة بلا خلاف ، وفي الرجل وجهان : أحلها وهو =

وقال قوم : يقوم منها أين شاء .

والسبب في اختلافهم : اختلاف الآثار في هذا الباب ؛ وذلك أنه خرج البخاري ومسلم من حديث سمرّة بن جندب ، قال : « صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُمِّ كَعْبٍ ، مَاتَتْ وَهِيَ تَفْسَاءُ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلصَّلَاةِ عَلَى وَسْطِهَا » (٥٠٠) . وخرج أبو داود من حديث نافع أبي غالب (١) ، قال : « صَلَّيْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ ، فَقَامَ حَيَالُ رَأْسِهِ ، ثُمَّ جَاءُوا بِجَنَازَةِ امْرَأَةٍ ، فَقَالُوا : يَا أَبَا حَمْزَةَ ، صَلِّ عَلَيْهَا فَقَامَ حَيَالٌ ، وَسَطَ السَّرِيرِ ، فَقَالَ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ : هَكَذَا رَأَيْتَ (٢) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازِ [ صَلَاتِكَ ] (٣) [ يكبر عليها ] (٤) أَرُبْعًا يَقُومُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ ، وَعَجِيزَةٌ امْرَأَةٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى جَنَازَةِ امْرَأَةٍ مَقَامَكَ مِنْهَا ] ، وَمِنْ الرَّجُلِ مَقَامَكَ مِنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ » (٥٠١)

= الصحيح : أنه يقف عند رأس الرجل ، وثانيتها عند صدره ثم قال التورى : وليس للشافعى في هذه المسألة نص ، ومن قال هذا للمحاملى فى المجموع والتجريد ، وصاحب الحاوى ، والقاضى حسين وإمام الحرمين ، وغيرهم ، وقد ذكر البغوى فى كتابه شرح السنة عند الشافعى وأحمد وإسحاق : أنه يقف عند رأسه ، ثم قال : فلو خالف هذا فوقف عند عجيذة الرجل أو غيرها أو رأس المرأة أو غيره صححت صلاته ، لكنه خلاف السنة لهذا تفصيل مذهبنا ، ونقل العبدى عن مالك أنه يقف عند وسط الرجل ومنكبي المرأة .

(٥٠٠) أخرجه البخارى (٢٠١/٣) كتاب الجنائز : باب الصلاة على النساء ، حديث (١٣٣٢) ومسلم (٦٦٤/٢) كتاب الجنائز : باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه ، حديث (٩٦٤/٨٧) وأبو داود (٥٣٦/٣) كتاب الجنائز : باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ، حديث (٣١٩٥) والترمذى (٣٥٣/٣) كتاب الجنائز : باب أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة ، حديث (١٠٣٥) والنسائى (٧٢/٤) كتاب الجنائز : باب اجتماع جناز الرجل والنساء ، وابن ماجه (٤٧٩/١) كتاب الجنائز : باب أين يقوم الإمام إذا صلى على الجنائز ، حديث (١٤٩٣) وابن أبى شيبه (٣١٢/٣) وأحمد (١٤/٥ ، ١٩) والطيالسى (١٦٣/١ - منحة ) رقم (٧٧٧) وابن الجارود فى « المنتقى » رقم (٥٤٤) والطحطاوى فى « شرح معانى الآثار (١/٤٩٠) والطبرانى فى « الكبير » (٢١٦/٧ ، ٢١٧) رقم (٦٧١٣٣ ، ٦٧٦٤ ، ٦٧٦٥) والبيهقى (٣٣/٤ - ٣٤) كتاب الجنائز : باب الإمام يقف على الرجل والبغوى فى « شرح السنة » (٢٤٩/٣) بتحقيقنا كلهم من طريق حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن سمرّة بن جندب به .

وقال الترمذى : حسن صحيح .

(١) فى ط : همام بن غالب . (٢) فى الأصل : كان .

(٣) سقط ط . (٤) فى ط : كبر .

(٥٠١) أخرجه أبو داود (٥٣٣/٣) كتاب الجنائز : باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ، =

فاختلف الناس في المفهوم من هذه الأفعال .

فمنهم من رأى أن قيامه عليه - الصلاة والسلام - في هذه المواضع المختلفة يدلُّ على الإِبَاحَةِ ، وعلى علم التحديد .

ومنهم من رأى أن قيامه على أحد هذه الأوضاع أنه <sup>(١)</sup> شَرَعٌ ، وأنه يدل على التحديد وهؤلاء انقسموا قسمين :

فمنهم من أخذ بحديث سَمَرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ؛ للاتفاق على صحته ، فقال : المرأة في ذلك ، والرجل سواء ؛ لأن الأصل أن حكمهما <sup>(٢)</sup> واحد ، إلا أن يثبت في ذلك فارق شرعي .

ومنهم من صَحَّحَ حيث نافع أبي غالب وقال : فيه زيادة على حديث سمرة بن جندب فيجب المصير إليها ، وليس بينهما تعارض أصلاً .

وأما مذهب ابن القاسم ، وأبي حنيفة ، فلا أعلم له من جهة السمع في ذلك مسنداً ، إلا ما روي عن ابن مسعود من ذلك .

### [ تَرْتِيبُ الْجَنَائِزِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ]

المسألة الخامسة : واختلفوا في ترتيب جنازات الرجال والنساء ، إذا اجتمعوا عند الصلاة :

فقال الأكثر : يُجْعَلُ الرجال مما يلي الإمام ، والنساء مما يلي القبلة .

وقال قوم بخلاف هذا ، أي : النساء مما يلي الإمام ، والرجال ما يلي الْقَبْلَةِ .

وفيه قول ثالث : أنه يُصَلِّي على كل حدة الرجال مُفَرَّدِينَ ، وَالنِّسَاءُ مُفَرَّدَاتٍ .

وسبب الخلاف : ما <sup>(٣)</sup> يغلب على الظنُّ باعتبار أحوال الشَّرْعِ ؛ من أنه يجب أن

يكون في ذلك شَرَعٌ مُحْتَمِدٌ ، مع أنه لم يَرِدْ في ذلك شرع يجب الوقوف عنده . ولذلك رأى <sup>(٤)</sup>

« الحديث (٣١٩٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٩١/١) كتاب الجنائز : باب الرجل يصلى على الميت أين يقوم منه ، والبيهقي (٣٣/٤) كتاب الجنائز : باب الإمام يقف على الرجل عند رأسه ... ، من طريق عبد الوارث ، عن أبي غالب ، عن أنس به .

وأخرجه الترمذي (٢٤٩/٢) كتاب الجنائز : باب أين يقوم الإمام من الجنائز ، الحديث (١٠٣٩) ، وابن ماجه (٤٧٩/١) كتاب الجنائز : باب أين يقوم الإمام إذا صلى على الجنائز ، الحديث (١٤٩٤) ، وأبو داود الطيالسي (١٦٣/١) كتاب الجنائز : باب موقف الإمام من جنازة الرجل ، الحديث (٧٧٦) ، وابن أبي شبة (٣١٢/٣) كتاب الجنائز : باب في المرأة والرجل ، أين يقام منهما في الصلاة ؟ والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٩١/١) كتاب الجنائز : باب الرجل يصلى على الميت ، أين يقوم منه ؟ والبيهقي (٣٣/٤) كتاب الجنائز : باب الإمام يقف على الرجل عند رأسه ... ، من طريق ممام عن أبي غالب ، عن أنس ، وقال الترمذي : ( حديث حسن ) .

(١) في الأصل : هو . (٢) في الأصل : حكمها .

(٣) في الأصل : فيما . (٤) في الأصل : يرى .

كثير من الناس ؛ أنه ليس في أمثال هذه المواضع شرع أصلاً ، وأنه لو كان فيها شرعٌ لَيُنَّ للناس ، وإنما ذهب الأكثر لما قلناه من تقديم الرجال على النساء ؛ لا رواه مالك في الموطأ : « من أن عثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، وأبا هريرة - كانوا يصلون على الجنائز بـ « المدينة » : الرجال والنساء معاً - قَيِّعُلُون النساء عما يلي القَبْلَة (١) .

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أنه صلى كذلك على جنازة فيها ابن عباس (٥٠٧) ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو قتادة - والإمام يومئذ سعيد بن العاص - فسألهم عن ذلك ، أو أمر من سألهم ؛ فقالوا : هي السنة . وهذا يدخل في المسند عندهم ، ويشبه أن يكون من قال بتقديم الرجال ، شبههم إمام الإمام بحالهم خلف الإمام في الصلاة ؛ ولقوله - عليه الصلاة والسلام - : « آخِرُهُنَّ مِنْ حَيْثُ آخَرَهُنَّ اللَّهُ » (٢) .

وأما من قال : بتقديم النساء على الرجال ، فيشبه أن يكون اعتقد أن الأول هو المُقَدَّم ، وكَمُ يجعل التقديم بالقرب من الإمام .

وأما من فرق : فاحتياطاً من ألاَّ يُجَوَّزُ ممنوعاً ؛ لأنه لم ترد سنة بجواز الجمع ، فيحتمل أن يكون على أصل الإباحة ، ويحتمل أن يكون ممنوعاً بالشرع . وإذا وجد الاحتياط ، وجب التوقف ، إذا وجد إليه سبيل .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ١/ ٢٣٠ كتاب الجنائز ، باب جامع الصلاة على الجنائز (٢٤) بلاها .  
(٥٠٢) أخرجه النسائي (٧١/٤) كتاب الجنائز : باب اجتماع الرجال والنساء ، وابن الجارود (١٩١) كتاب الجنائز ، الحديث (٥٤٥) ، كلاهما من طريق عبد الرزاق ، عن ابن جريج .  
وأخرجه الدارقطني (٧٩/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر ، الحديث (١٣) ، والبيهقي (٣٣/٤) كتاب الجنائز : باب جنازة الرجال والنساء إذا اجتمعت ، كلاهما من طريق جعفر بن عون ، كلاهما عن ابن جريج ، قال : سمعت نافعاً يزعم أن ابن عمر صلى على تسع جناز جميعاً ، فجعل الرجال يلون الإمام ، والنساء يلين القبلة ، فصفهن صفا واحداً ، ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي امرأة عمر بن الخطاب ، وابن لها يقال له : زيد ، وضعا جميعاً ، والإمام يومئذ سعيد بن العاص ، وفي الناس ابن عمر ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد ، وأبو قتادة ، فوضع الغلام مما يلي الإمام ، فقال رجل : فأنكرت ذلك ، فنظرت إلى ابن عباس ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد ، وأبي قتادة ، فقلت : ما هذا ؟ قالوا : هي السنة .

قال الحافظ في « التلخيص » (١٤٦/٢) : إسناده صحيح .

وأخرجه أبو داود (٥٣٢/٣) كتاب الجنائز : باب إذا حضر جنازة رجال ونساء ، الحديث (٣١٩٣) ، والنسائي (٧١/٤) كتاب الجنائز : باب اجتماع جنازة صبي وامرأة ، من حديث عمار مولى الحارث بن نوفل ، قال : حضرت جنازة صبي وامرأة ، فقدم الصبي مما يلي القوم ، ووضعت المرأة وراءه ، فعلى عليهما ، وفي القوم أبو سعيد الخدري ، وابن عباس ، وأبو قتادة ، وأبو هريرة ، فسألتهن عن ذلك فقالوا : السنة . (٢) تقدم .

### [ الَّذِي يَفُوتُهُ بَعْضُ التَّكْبِيرِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ]

المسألة السادسة : واختلفوا في الذي يفوته بعض التكبير على الجنابة في مواضع منها : هَلْ يَدْخُلُ بِتَكْبِيرٍ أَمْ لَا ؟ ومنها : هَلْ يَقْضِي مَا فَاتَهُ أَمْ لَا ؟ وَإِنْ قَضَىٰ فَهَلْ يَدْعُو بَيْنَ التَّكْبِيرِ أَمْ لَا ؟

فروى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ . أَنَّهُ يَكْبِرُ أَوَّلَ دَخُولِهِ . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ .  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَنْتَظِرُ حَتَّى يُكَبِّرَ الْإِمَامُ ، وَحَيْثُ يُكَبِّرُ ، وَهِيَ رَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ . وَالْقِيَاسُ فِي التَّكْبِيرِ قِيَاساً عَلَى مَنْ دَخَلَ فِي الْمَرْفُوضَةِ .

وَاتَّفَقَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : عَلَى أَنَّهُ يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنَ التَّكْبِيرِ ؛ إِلَّا أَنْ أَبَا حَنِيفَةَ يَرَى أَنْ يَدْعُو بَيْنَ التَّكْبِيرِ الْمَقْضِيِّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ يَرَيَانِ أَنْ يَقْضِيَهُ نَسَقاً <sup>(١)</sup> ، وَإِنَّمَا اتَّفَقُوا عَلَى الْقَضَاءِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : « مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا ، فَأَتَكُمُ فَأَتَمُّوا » <sup>(٢)</sup> .

فَمَنْ رَأَى أَنَّ هَذَا الْعُمُومَ يَتَنَاوَلُ التَّكْبِيرَ ، وَالِدُعَاءَ ، قَالَ : يَقْضِي التَّكْبِيرَ ، وَمَا فَاتَهُ مِنَ الدُّعَاءِ . وَمَنْ أَخْرَجَ الدُّعَاءَ مِنْ ذَلِكَ ؛ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُؤَقَّتٍ - قَالَ : يَقْضِي التَّكْبِيرَ فَقَطْ ؛ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُؤَقَّتُ ، فَكَانَ تَخْصِيسُ الدُّعَاءِ مِنْ ذَلِكَ الْعُمُومِ هُوَ مِنْ بَابِ تَخْصِيسِ الْعَامِّ بِالْخَاصِّ . فَأَبُو حَنِيفَةَ أَخَذَ بِالْعُمُومِ ، وَهَؤُلَاءِ بِالْخُصُوصِ .

### [ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ لِمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ ]

المسألة السابعة : واختلفوا في الصلاة على القبر لمن فاتته الصلاة على الجنابة ؛ فَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ إِلَّا الْوَلِيُّ فَقَطْ ؛ إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَكَانَ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهَا غَيْرَ وَلِيِّهَا .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَدَاوُدُ ، وَجَمَاعَةٌ : يُصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ مَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ . وَاتَّفَقَ الْفَائِلُونَ بِإِجَارَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ أَنَّ مِنْ شَرْطِ ذَلِكَ حَدُوثَ الدَّفْنِ . وَهَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْمَلَّةِ ، وَأَكْثَرُهَا شَهْرٌ . وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ : مَعَارِضَةُ الْعَمَلِ لِلْأَثَرِ .

(١) النَّسَقُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ : مَا كَانَ عَلَى نِظَامٍ وَاحِدٍ قَالَ ابْنُ سِيدٍ : نَسَقَ الشَّيْءُ يَنْسُقُهُ نَسْقاً وَنَسَقَهُ : نَظَّمَهُ عَلَى السَّوَاءِ .

(٢) تَقَدَّمَ .

يَنْظُرُ لِسَانَ الْعَرَبِ ٦ (٤١٢) .



أما مخالفة العمل : فإن ابن القاسم قال : قلت لمالك : فالحديث الذي جاء عن النبي ﷺ ؛ أنه صلى على قبر امرأة . قال : قد جاء هذا الحديث ، وليس عليه العمل والصلاة على القبر ثابتة باتفاق من أصحاب الحديث (١) .

قال أحمد بن حنبل : رُوِيَ الصلاة على القبر عن النبي - عليه الصلاة والسلام - من طُرُقٍ مئة ، كلها حسَنٌ .

وزاد بعض المحدثين ثلاثة طُرُقٍ ، فذلك تسع .

وأما البخاري ، ومسلم : فرويًا ذلك من طريق أبي هريرة . وأما مالك : فخرجه مرسلًا عن أبي أمامة بن سهل .

وقد رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ . وأما أبو حنيفة : فإنه جرى في ذلك على عادته فيما أَحْسَبُ ، أعني : من رَدَّ أخبار الأحاد التي تَعُمُّ بها الْبَلَوِيُّ إِذْ لَمْ تَنْتَشِرْ ، وَلَا تَنْتَشِرَ الْعَمَلُ بِهَا ؛ وَذَلِكَ أَنَّ عَدَمَ الْإِنْتِشَارِ إِذَا كَانَ خَيْرًا (٢) ، شَأْنُهُ الْإِنْتِشَارُ بِقِرْنَةِ تَوْهِنِ الْخَيْرِ ، وَتُخْرِجُهُ عَنْ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِصِدْقِهِ إِلَى الشَّكِّ فِيهِ ، أَوْ إِلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ بِكَلْبِهِ ، أَوْ تَسْخِخِهِ .

قال القاضي : وقد تكلمنا فيما سَكَفَ مِن كِتَابِنَا هَذَا فِي وَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْعَمَلِ ، وَفِي هَذَا النَّوعِ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ الَّذِي يَسْمِيهِ الْحَنْفِيَّةُ عُمُومَ الْبَلَوِيِّ ، وَقُلْنَا : إِنْتَاهَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ .



### الفصل الثاني :

فِيمَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ ، وَمَنْ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ  
[ عَلَى مَنْ تُصَلَّى صَلَاةُ الْجَنَازَةِ ]

وأجمع أكثر أهل العلم على إجارة الصلاة على كل من قال : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » وفي ذلك أثر ؛ أنه - عليه الصلاة والسلام - قال : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » (٣) ، وَسَوَاءٌ

(١) تقدم برقم ٤٩٣

(٢) في الأصل : خيراً .

(٣) (٥٠٣) أخرجه الدارقطني (٥٦/٢) كتاب العيدين : باب صفة من تجوز الصلاة معه (٣) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٣١٧/٢) من طريق عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

وأخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٤٢٤/١) من طريق الدارقطني وقال : لا يصح عثمان ابن عبد الرحمن الوقاصي .

= قال يحيى : ليس بشئ كان يكذب . وقال البخارى والنسائى والرازى وأبو داود : ليس بشئ ، وقال الدارقطنى : متروك .

وله طريق ثان عن ابن عمر :

أخرجه الدارقطنى (٥٦/٢) كتاب العيدين : باب صفة من تجوز الصلاة معه (٥) وأبو نعيم فى «الحلية» (٣٢٠/١٠) والطبرانى فى «الكبير» (٤٤٧/١٢) وابن الجوزى فى «العلل» (١/١) (٤٢٠) من طريق محمد بن الفضل قال : ثنا سالم الأقطس عن مجاهد عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ :  
فلذكره بمثل الطريق الأول .

قال ابن الجوزى : محمد بن الفضل قال أحمد : ليس حديثه بشئ حدث عن أهل الكذب ، وقال يحيى : كان كذاباً ، وقال النسائى : متروك الحديث .

وذكر هذا الطريق الحافظ الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (٧٠/٢) وقال : رواه الطبرانى فى «الكبير» وفيه محمد بن الفضل وهو كذاب .

وله طريق ثالث :

أخرجه الخطيب فى «تاريخ بغداد» (٤٠٣/٦) وابن الجوزى فى «العلل» (١/١) (٤٢٠ - ٤٢١) من طريق وهب بن وهب عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به .  
قال ابن الجوزى : وهب بن وهب كان يضع الحديث على الثقات لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار ، وقال ابن عدى : له أحاديث موضوعة .

وله طريق رابع :

أخرجه ابن حبان فى «المجروحين» (١٠٢/٢) والخطيب فى «تاريخ بغداد» (٢٨٣/١١) وابن الجوزى فى «العلل» (٤٢١/١) من طريق عثمان بن عبد الله العثمانى بن مالك عن نافع عن ابن عمر به .

قال ابن حبان : عثمان بن عبد الله يروى عن الليث بن سعد ومالك وابن لهيعة ويضع عليهم الحديث كتب عنه أصحاب الرأى ، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار .

وقال عقب الحديث : وليس هذا من حديث رسول الله ﷺ ولا من حديث ابن عمر ولا من حديث نافع ولا من حديث مالك .

وله طريق خامس عن ابن عمر أيضاً :

أخرجه الدارقطنى (٥٦/٢) كتاب العيدين : باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه (٤) والخطيب (٢٩٣/١١) وابن الجوزى فى «العلل» (٤٢١/١) من طريق أبى الوليد المخزومى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر به .

قال ابن الجوزى : أبى الوليد المخزومى واسمه خالد بن إسماعيل .

قال ابن عدى : كان يضع الحديث على الثقات .

وللحديث شاهد من حديث وائلة بن الأسقع :

أخرجه الدارقطنى (٥٧/٢) من طريق الحارث بن نبهان ثنا عتبة بن اليقظان عن أبى سعيد عن =

كان من أهل الكبائر ، أو من أهل البدع . إلا مالكا كره لأهل الفضل الصلاة على أهل البدع ، ولم ير أن يصلي الإمام على من قتل حسا .

[ هل يصلي على من قتل نفسه ، وعلى أهل البدع ، وعلى المنافقين ؟ ]

واختلفوا فيمن قتل نفسه : فرأى قوم أنه لا يصلي عليه ، وأجاز آخرون الصلاة عليه . ومن العلماء من لم يجز الصلاة على أهل الكبائر ، ولا على أهل البغي والبدع .

والسبب في اختلافهم : اختلافهم في الصلاة ؛ أما في أهل البدع ، فلاختلافهم في تكفيرهم ببدعهم . فمن كفرهم بالتأويل البعيد ، لم يجز الصلاة عليهم . ومن لم يكفرهم ؛ إذ كان الكفر عنده إما هو تكذيب الرسول لا تأويل أقواله - عليه الصلاة والسلام - [ قال ] (١) : الصلاة عليه (٢) جائزة . وإنما أجمع العلماء (٣) على ترك الصلاة على المنافقين (٤) مع تلفظهم بالشهادة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ، وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ..... ﴾ [ التوبة : ٨٤ ] الآية .

وأما اختلافهم في أهل الكبائر : فليس يمكن أن يكون له سبب ، إلا من جهة اختلافهم في القول بالتكفير بالذنوب ، لكن ليس هذا مذهب أهل السنة ، فلذلك ليس ينبغي أن يمنع الفقهاء الصلاة على أهل الكبائر .

[ الصلاة على من قتل حدا ]

وأما كراهية مالك الصلاة على أهل البدع : فذلك لمكان الزجر ، والعقوبة لهم ، وإنما لم ير مالك صلاة الإمام على من قتل حدا ؛ لأن رسول الله ﷺ : « لَمْ يُصَلِّ عَلَى مَاعِزٍ ، وَلَمْ يَتَّعِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ » (٥٠٤) . أخرجه أبو داود .

= مكحول عنه مرفوعا بلفظ : « لا تكفروا أهل قبلكم وإن عملوا الكبائر وصلوا على كل إمام وجاهدوا مع كل أمير وصلوا على كل ميت من أهل القبلة .

قال الدارقطني : أبو سعيد مجهول . وقال أبو الطيب آبادي : الحارث بن نبهان قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك . وعنه بن اليقظان قال النسائي : غير ثقة .

(١) في الأصل : رأى أن . (٢) في الأصل : عليهم .

(٣) في الأصل : للمسلمون . (٤) في الأصل : أهل النضر .

(٥٠٤) أخرجه أبو داود (٥٢٧/٣) كتاب الجنائز : باب الصلاة على من قتلته الحدود ، الحديث

(٣١٨٦) ، والبيهقي (١٩/٤) كتاب الجنائز : باب الصلاة على من قتلته الحدود ، كلاهما من طريق أبي عوانة ، عن أبي بشر قال : حدثني نفر من أهل البصرة عن أبي برة الأسلمي ، قال : لم يصل النبي ﷺ على ماعز بن مالك ، ولم يته عن الصلاة عليه ، وفي سنده جهالة ، وقد ثبت أنه صلى على الزانية .

ولما اختلفوا في الصلاة على من قتل نفسه ؛ لحديث جابر بن سمرة (١) : « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُصَلَّى عَلَى رَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ » (٥٠٥) ، فمن صحح هذا الأثر قال : لا يُصَلَّى عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ . ومن لم يصححه : رأى أن حكمه حكم المسلمين وإن كان من أهل النار ، كما ورد به الأثر ، لكن ليس هو من المخلدين ؛ لكونه من أهل الإيمان . وقد قال - عليه الصلاة والسلام - حكاية عن ربه تعالى : « أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ » (٥٠٦)

### [ الصَّلَاةُ عَلَى الشَّهَدَاءِ الْمَقْتُولِينَ فِي الْمَعْرَكَةِ ]

واختلفوا أيضاً في الصلاة على الشهداء المقتولين في المعركة : فقال مالك ، والشافعي : لا يصلي على الشهيد المقتول في المعركة ، ولا يُفَسَّلُ . وقال أبو حنيفة : يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَا يُفَسَّلُ .

وسبب اختلافهم : الآثار الواردة في ذلك ، وذلك أنه خرَّجَ أبو داود من طريق جابر : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِشَهِيدٍ أَحَدٍ ؛ فَنُفِثُوا بِثِيَابِهِمْ ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يُغْسَلُوا » . (٢) وروى

من

= أخرجه مسلم (١٣٢٤/٣) كتاب الجلود : باب من اعترف على نفسه بالزنى ، الحديث (١٦٩٦/٢٤) ، من حديث عمران بن حصين ، أن النبي ﷺ صلى على الجهنمية بعد رجوعها ، فقال له عمر : يا رسول الله أتصلي عليها وقد زنت ؟ فقال : « لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قَسَمْتُ بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ » . وسياق ذلك تفصيلياً في كتاب الجلود إن شاء الله .

(١) جابر بن سمرة بن جندة السوائي بضم للمهمله ومد الواو ، نزيل الكوفة ، صحابي مشهور وله مائة وستة وأربعون حديثاً ، اتفقا على حديثين ، وأفرد مسلم بثلاثة وعشرين . روى عنه الشعبي ونعيم بن طرفة . قال خليفة : مات سنة ثلاث . وقال الذهبي في الكاشف : اثنين وسبعين . ينظر : الخلاصة ١٥٦/١ (٩٦٩) ، وتهذيب التهذيب (٣٩/٢) ، والتقريب (١٢٢/١) ، والكاشف ١٧٦/١ ، والفتاوى ٥٢/٣

(٥٠٥) أخرجه مسلم (٦٧٢/٢) كتاب الجنائز : باب ترك الصلاة على قاتل نفسه ، الحديث (٩٧٨/١٠٧) ، والترمذي (٢٦٥/٢) كتاب الجنائز : باب فيمن قتل نفسه ، الحديث (١٠٧٤) ، والنسائي (٦٦-٦٧/٤) كتاب الجنائز : باب ترك الصلاة على من قتل نفسه ، والبيهقي (١٩/٤) كتاب الجنائز : باب الصلاة على من قتل نفسه ، وأحمد (٩٧/٥) ، من حديث سماك ، عن جابر بن سمرة ، قال : أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ ، فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ .

(٥٠٦) أخرجه البخاري (٧٢/١) كتاب الإيمان : باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ، الحديث (٢٢) ، ومسلم (١٧٢/١) كتاب الإيمان : باب إثبات الشفاعة ، وإخراج الموحدين من النار ، الحديث (١٨٤/٣٠٤) ، من حديث أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ قال : يدخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار ، ثم يقول - الله تعالى - : أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرَدٍ مِنَ الْإِيمَانِ . (٢) تقدم .

طريق ابن عباس مسنداً : « أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - صَلَّى عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ ، وَعَلَى حَمَزَةٍ ، وَلَمْ يُقْسَلْ ، وَلَمْ يَمُتْ » (٥٠٧) .

وروي ذلك أيضاً مرسلًا من حديث أبي مالك الغفاري<sup>(٥٠٨)</sup> ، وكذلك روي أيضاً أن أنباريا جاءه سَهْمٌ قَوَّعَ فِي حَلْقِهِ [ فمات ] ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : « إِنَّ هَذَا عَبْدٌ خَرَجَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِكَ فَقُتِلَ شَهِيدًا ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْهِ » (٥٠٩) . وكلا الفريقين

(٥٠٧) أخرجه ابن ماجه (٤٨٥/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الشهداء ، الحديث (١٥١٣) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٥٠٣/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الشهداء ، والحاكم (١٩٧/٣ - ١٩٨) كتاب معرفة الصحابة : باب استشهاد حمزة يوم أحد ... ، والبيهقى (١٢/٤) كتاب الجنائز : باب من رجم أن النبي ﷺ صلى على شهيد أحد ، كلهم من رواية أبى بكر بن عياش ، عن يزيد بن أبى ريد ، عن مقسم ، عن ابن عباس ، قال : « أتى بهم رسول الله ﷺ يوم أحد فجعل يصلى على عشرة عشرة - وحزمة هو كما هو ويرفعون ، وهو كما هو موضوع » . قال البيهقى : ( لا أخفذه إلا من حديث أبى بكر بن عياش ، عن يزيد بن أبى ريد ، وكان غير حافظين ) ، وقال الذهبى فى « تلخيص المستدرک » ليسا بمعتدين .

(٥٠٨) أخرجه ابن أبى شيبة (٢٩١/٢) كتاب الجهاد : باب الصلاة على الشهيد (٢١٦٤) ، الحديث (١٢٨٦٨) ، وابن سعد فى « الطبقات » (١٦/٣) ، وأبو داود فى « المراسيل » (ص ٣٠٦) ، رقم (٤٢٧) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٥٠٣/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الشهداء ، والدارقطنى (٧٨/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على القبر ، الحديث (٩) ، والبيهقى (٤/١٢) كتاب الجنائز : باب من رجم أن النبي صلى على شهيد أحد ، وأبو نعيم (٥٩/٩) ، من رواية حصين بن عبد الرحمن عن أبى مالك الغفارى قال : « صلى رسول الله ﷺ على قتلى أحد عشرة عشرة فى كل عشرة منهم حمزة ، حتى صلى عليه سبعين صلاة » ، قال البيهقى : ( هذا أصبح ما فى هذا الباب وهو مرسل أخرجه أبو داود فى المراسيل ، بمعناه ، قال : حدثنا هناد ، عن أبى الأحوص ، عن عطاء ، عن الشعبي ، قال : صلى النبي ﷺ يوم أحد على حمزة سبعين صلاة ، بدأ بحمزة فصلى عليه ، ثم جعل يدعو بالشهداء فيصلى عليهم وحزمة مكانه ، وهذا أيضاً منقطع ، وحديث جابر موصول ، وكان أبوه من شهداء أحد ) .

(٥٠٩) أخرجه النسائى (٦٠/٤) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الشهداء ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٥٠٥/١ - ٥٠٦) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الشهداء ، والبيهقى (١٥/٤) كتاب الجنائز : باب المُرْتَشِّ ، والذي يقتل ظلماً ... ، من حديث شداد بن الهاد أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ فآمن به واتبه ، وقال : أهاجر معك فأوصى به النبي ﷺ بعض أصحابه ، فلما كانت غزوة ، غَرِمَ النبي ﷺ شيئاً ، فقسم وقسم له ، فاعطى أصحابه ما قسم له ، وكان يرعى ظهرهم ، فلما جاء دفعوه إليه فقال : ما هذا ؟ قالوا : قسم قسمه لك النبي ﷺ فأخذته فجاء به إلى النبي ﷺ فقال : ما هذا ؟ قال : قسمته لك ، قال : ما على هذا اتبعتك ، ولكنى اتبعتك على أن أرمى إلى هنا - وأشار إلى حلقه - بهم فلموت فلدخل الجنة ، فقال : إن تصدق الله بصدقك ، =

يرجح الأحاديث التي أخذ بها . وكانت الشافعية تَعْتَلُّ بحديث ابن عباس هذا ، وتقول : يرويه ابن أبي الزناد <sup>(١)</sup> ، وكان قد اختل آخر عمره ، وقد كان شعبة يَطْعَنُ فيه .

وأما المراسيل : فليست عندهم بحجة .

### [ مَتَى يُصَلِّي عَلَى الطِّفْلِ ]

واختلفوا متى يصلي على الطفل : فقال مالك : لا يصلي على الطفل حتى يَسْتَهْلَ صَارِخاً ؛ وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : يصلي عليه إذا نُفِخَ فيه الرُّوحُ ؛ وذلك أنه إذا كَانَ له في بَطْنِ أمه أربعة أشهر فأكثر ؛ وبه قال ابن أبي ليلى .

وسبب اختلافهم في ذلك : معارضة المطلق للمقيد ، وذلك أنه روي الترمذي عن جابر ابن عبد الله ، عن النبي عليه الصلاة والسلام - أنه قال : « الطُّفْلُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ ، وَلَا يَرِثُ ، وَلَا يُورَثُ ، حَتَّى يَسْتَهْلَ صَارِخاً » (٥١٠) .

= فليثوا قليلاً ، ثم نهضوا في قتال العدو ، فأتى به النبي ﷺ يحمل قد أصابه سهم حيث أشار ، فقال النبي ﷺ أهو هو ؟ قالوا : نعم ، قال صدق الله فضدقه ، ثم كفته النبي ﷺ في جبة النبي ﷺ ثم قدمه فصلى عليه ، فكان فيما ظهر من صلاته : « اللهم هذا عبدك خرج مهاجراً في سبيلك فقتل شهيداً وأنا شهيد على ذلك » .

(١) عبد الرحمن بن أبي الزناد بفتح النون القرشي مولاهم أبو محمد المدني عن أبيه وريد بن علي ، وعنه ابن جريج وابن وهب وسعيد بن منصور وخلق . قال ابن معين : ما حدثت بالمدينة فهو صحيح ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة صدوق فيه ضعف ، قال عمرو بن علي : ما حدثت بالمدينة أصح . وقال ابن عدي : بعض ما يرويه لا يتابع عليه . مات سنة أربع وسبعين ومائة .

ينظر : الخلاصة ١٣٢/٢ (٤٠٩٠) ، وتهذيب التهذيب ١٧٠/٦ ، والتقريب ٤٧٩/١ ، (٩٣٦) ، والكاشف ١٦٤/٢

(٥١٠) أخرجه الترمذي (٣٥٠/٣) كتاب الجنائز : باب : ما جاء في ترك الصلاة على الجنين حتى يَسْتَهْلَ الحديث (١٠٣٢) ، والحاكم (٣٦٣/١) كتاب الجنائز : باب إذا استهل الصبي وورث وصلى عليه ، والبيهقي (٨/٤) كتاب الجنائز : باب السقط يغسل ويكفن ويصلى عليه ، كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم المكي ، عن أبي الزبير ، عن جابر به ، وقال الترمذي : ( هذا حديث اضطرب الناس فيه ، فرواه بعضهم عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ مرفوعاً ، ورواه أشعث بن سوار ، وغير واحد عن أبي الزبير ، عن جابر موقوفاً ، وكان هذا أصح من الحديث المرفوع ) .

وقال الحاكم : الشيخان لم يحتجا بإسماعيل بن مسلم ، والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٩/٣) كتاب الجنائز : باب السقط لا يصلى عليه حتى يستهل صارخاً ، والدارمي (٣٩٢/٢) كتاب الفرائض : باب ميراث الصبي ، ثم إن إسماعيل بن مسلم لم ينفرد برفعه بل تابعه =

وروي عن النبي - عليه الصلاة والسلام - من حديث المغيرة بن شعبة ؛ أنه قال : «الطُفْلُ يُصَلِّي عَلَيْهِ» (١) . فمن ذهب مذهب حديث جابر ، قال : ذلك عامٌ ، وهذا مفسر ، فالواجب أن يُحْمَلَ ذلك الْعُمُومُ على هذا التفسير . فيكون معنى حديث المغيرة أن الطفل يُصَلَّى عليه إذا استهل صارخاً . ومن ذهب مذهب حديث المغيرة ، قال : « معلوم أن المعتبر في الصلاة هو حُكْمُ الإسلام والحياة ، والطفل إذا تحرك فهو حيٌ وَحُكْمُهُ حُكْمُ المسلمين » ، وكل مسلم حيٌ إذا مات صَلَّى عليه ، فرجحوا هذا العموم على ذلك الخصوصي ، لموضع موافقة القياس له (٢) .

ومن الناس من شَدَّ ، وقال : لا يُصَلَّى على الأطفال أصلاً .

وروي أبو داود : « أن النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمْ يُصَلِّ عَلَى ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ » (٥١١) .

= على ذلك سفيان الثوري ، والأوزاعي والمغيرة بن مسلم ، والربيع بن بدر ، ويحيى بن بدر ، ويحيى بن أبي أنيسة .

فرواية سفيان أخرجهما الحاكم (٣٤٩/٤) كتاب الفرائض : باب إذا استهل الصبي ورث ... ، والبيهقي (٩-٨/٤) كتاب الجنائز : باب السقط يغسل ويكفن ويصلى عليه ، من رواية إسحاق بن يوسف الأزرق عنه ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً : إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه ، وقال الحاكم : ( صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ) .

ورواية الأوزاعي أخرجهما البيهقي (٨/٤) كتاب الجنائز : باب السقط يغسل ويكفن ويصلى عليه ، من رواية بقية عنه ، عن أبي الزبير مثل الذي قبله .

ورواية المغيرة بن مسلم : أخرجهما الحاكم (٣٤٩/٤) ، من رواية شاذان بن سوار ، عنه ، عن أبي الزبير مثل الذي قبله أيضاً .

ورواية الربيع بن بدر : أخرجهما ابن ماجه (٤٨٣/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الطفل ، الحديث (١٥٠٨) ، عن هشام بن عمار ، عنه عن أبي الزبير مثل الذي قبله أيضاً : « إذا استهل الصبي صلى عليه وورث » .

(١) تقدم .

(٢) في الأصل : على ذلك .

(٥١١) أخرجه أبو داود (٥٢٨/٣) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الطفل ، الحديث (٣١٨٧) ، وأحمد (٢٦٦/٦) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٥٠٧/١) كتاب الجنائز : باب الطفل يموت ، يصلى عليه ؟ من رواية ابن إسحاق ، حدثني عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة قالت : مات إبراهيم ابن النبي ﷺ - وهو ابن ثمانية عشر شهراً ، فلم يصل عليه رسول الله ﷺ .

وروي فيه : « أَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ ، وَهُوَ ابْنُ سَبْعِينَ <sup>(١)</sup> لَيْلَةً » (٥١٢) .

[ الصَّلَاةُ عَلَى الْأَطْفَالِ الْمَسِيئِينَ ]

واختلفوا في الصلاة على الأطفال المسيين : فذهب مالك في رواية البصريين عنه : أن الطفل من أبناء <sup>(٢)</sup> الحريين لا يُصَلَّى عليه حتى يَعْقِلَ الْإِسْلَامَ ؛ سواء سُبِيَ مع أبويه ، أو لم يُسَبَّ معهما . وأن حُكْمَهُ حُكْمُ أَبَوَيْهِ ، إلا أن يُسَلَّمَ الأب : فهو تابع له دُونَ الْإِمَامِ . ووافقه الشافعي على هذا ، إلا أنه إن أَسَلَّمَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ فَهُوَ عَنْهُ تَابِعٌ لِمَنْ أَسَلَّمَ مِنْهُمَا لَا لِلْأَبِ <sup>(٣)</sup> وحده ؛ على ما ذهب إليه مالك .

وقال أبو حنيفة : يُصَلَّى على الأطفال المسيين ، وحكمهم حكم من سَبَّاهُمْ .

وقال الأوزاعي : إِذَا مَلَكَهُمْ الْمُسْلِمُونَ ، صَلَّى عَلَيْهِمْ ، يعني : إذا بيعوا في السبي .

قال : وبهذا جَرَى الْعَمَلُ فِي الثَّقَفِ ، وبه الفتيا فيه .

وأجمعوا على أنه إذا كانوا مع آبائهم ولم يملكهم مسلم ، ولا أَسَلَّمَ أَحَدُ أَبَوَيْهِمْ ، أن حُكْمَهُمْ حكم آبائهم .

والسبب في اختلافهم : اختلافهم في أطفال المشركين : هل هم من أهل الجنة ، أو من أهل النار ؟ وذلك أنه جاء في بعض الآثار « أَنَّهُمْ مِنْ آبَائِهِمْ » <sup>(٥١٣)</sup> ، أي : أن حكمهم حُكْمُ آبَائِهِمْ ؛ ودليله قوله - عليه الصلاة والسلام - : « كُلُّ مُوَلَّدٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ » <sup>(٥١٤)</sup> أي أن حكمهم حكم المؤمنين .

(١) في الأصل : تسعين .

(٥١٢) أخرجه أبو داود (٥٢٩/٣) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الطفل . الحديث (٣١٨٨) ، من عطاء مرسل : أن النبي ﷺ صلى على ابنه إبراهيم ، وهو ابن سبعين ليلة ، من طريقه ، أخرجه البيهقي (٩/٤) كتاب الجنائز : باب السقط يغسل ويكفن ويصلى عليه .

(٢) في الأصل : أولاد . (٣) في الأصل : إلا الأب .

(٥١٣) أخرجه أبو داود (٨٥/٥) كتاب السنة : باب في ذراري المشركين ، الحديث (٤٧١٢) ، وأحمد (٨٤/٦) ، من حديث عائشة ، قال : « قلت يا رسول الله : ذراري المؤمنين ؟ قال هم من آبائهم ، فقلت : يا رسول الله بلا عمل ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين ، قلت يا رسول الله : ذراري المشركين ؟ قال : من آبائهم ، قال : بلا عمل ، قال : الله أعلم بما كانوا عاملين . »

(٥١٤) أخرجه البخاري (٤٩٣/١١) كتاب القدر : باب الله أعلم بما كانوا عاملين ، الحديث (٦٥٩٩) ، ومسلم (٢٠٤٨/٤) كتاب القدر : باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، الحديث (٢٦٥٨/٢٥) ، وأبو داود (٨٦/٥) كتاب السنة : باب في ذراري المشركين ، الحديث (٤٧١٤) ، والترمذي (٣٠٣/٣) كتاب القدر : باب كل مولود يولد على الفطرة ، الحديث (٣٢٢٣) ، ومالك (٢٤١/١) كتاب الجنائز : باب جامع الجنائز ، الحديث (٥٢) ، وأحمد (٢٣٣/٢) ، والحميدي =



### [مَنْ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ]

وأما من أولى بالتقديم للصلاة على الجنائز ؟ فقيل : الوليُّ ، وقيل : الوالي . فمن قال الوالي : شبهها (١) بصلاة الجمعة ؛ من حيث هي صلاة جماعة . ومن قال : الولي : شبهها بسائر الحقوق التي الوليُّ بها أحقُّ ؛ مثل : موارثه ، ودفنه . وأكثر أهل العلم على أن الوالي بها أحق .

= (٤٧٣/٢) رقم (١١١٣) ، وعبد الرزاق (٢٠٠٨٧) ، وأبو يعلى (١٩٧/١١) ، رقم (٦٣٠٦) وابن حبان (١٢٨ ، ١٣٠) ، وأبو نعيم في الحلية (٣٢٨/٩) ، من حديث أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « كل مولود يولد على الفطرة ؛ فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه ، كما تنتج الإبل جمعاء ، هل تحس فيها من جدعاء ، قالوا : يا رسول الله أرايت الذي يموت وهو صغير ، قال : الله أعلم بما كانوا عاملين » .

ولفظ مسلم مصدراً بلفظ : « كل إنسان تلده أمه على الفطرة ، وأبواه بعد يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، فإن كانا مسلمين فمسلم ، كل إنسان تلده أمه ، يلكزه الشيطان في حفيه إلا مريم وابنها » .

وفي الباب عن جابر والأسود بن سريع وابن عباس وسمرة بن جندب .  
حديث جابر :

أخرجه أحمد (٣٥٣/٣) من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن الحسن عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه فإذا عبر عنه لسانه إما شاكراً وإما كفوراً » .

وذكره الهيثمي في « المجمع » (٢٢١/٧) وقال : رواه أحمد وفيه أبو جعفر الرازي وهو ثقة وفيه خلاف وبقية رجاله ثقات .

حديث الأسود بن سريع :

أخرجه أحمد (٤٣٥/٣) وابن حبان (١٦٥٨ - موارد) وأبو يعلى (٢٤٠/٢) رقم (٩٤٢) والطبراني في الكبير (٢٨٣/١) رقم (٨٢٨) والطحاوي في « مشكل الآثار » (١٦٣/٢) من حديث الأسود بن سريع بمثل حديث جابر .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣١٩/٥) وقال : رواه أحمد بأسانيد والطبراني في الكبير والأوسط ... وبعض أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح .

حديث ابن عباس :

أخرجه البزار في « مسنده » (٢١٦٧ - كشف) وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٢١/٧) بلفظ كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه .  
وقال الهيثمي : رواه البزار وفيه من لم أعرفه غير واحد .

حديث سمرة بن جندب :

أخرجه البزار (٢١٦٦ - كشف) وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٢١/٧) وقال : رواه البزار وفيه عباد بن منصور وهو ضعيف ونقل عن يحيى القطان أنه وثقه .

(١) في ط شبهه .

وقال أبو بكر بن المنذر : وقدم الحسين بن عليّ سعيد بن العاص ، وهو والي المدينة ؛ ليصلي على الحسن بن عليّ ، وقال : لولا أنها سنة ، ما تقدمت (٥١٥) .  
قال أبو بكر : وبه أقول .

### [ الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ ]

وأكثر العلماء على أنه لا يُصَلِّي إِلَّا عَلَى الْحَاضِرِ ، وقال بعضهم : يُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ ؛ لِحَدِيثِ النَّجَاشِيِّ<sup>(١)</sup> ، والجمهور على أن ذلك خاص بالنجاشي وحده .  
[ هَلْ يُصَلِّي عَلَى بَعْضِ الْجَسَدِ ؟ ]

واختلفوا هل يصلي على بعض الجسد ؟ والجمهور على أنه يُصَلِّي على أكثره ؛ لتناول اسم الميت له . ومن قال : إنه يُصَلِّي على أَقْلِهِ ، قال : لأن حُرْمَةَ الْبَعْضِ كَحُرْمَةِ الْكُلِّ ، لا سيما إن كان ذلك البعض محل الحياة ، وكان مِمَّنْ يُجِزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ .



### القَصْلُ الثَّالِثُ :

#### فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ

واختلفوا في الوقت الذي تَجُوزُ فِيهِ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ .

فقال قوم : لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا : وَهِيَ وَقْتُ الْغُرُوبِ ، وَالطُّلُوعِ ، وَزَوَالِ الشَّمْسِ ؛ عَلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ عَقِبَةَ بْنِ عَامِرٍ<sup>(٢)</sup> : « ثَلَاثٌ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهَا ، وَأَنْ نَقْبِرَ مَوْتَانَا ... » (٣) الحديث .

(٥١٥) أخرجه البيهقي (٢٩/٤) كتاب الجنائز : باب الوالي أحق بالصلاة على الميت من الولي ، من حديث سفيان بن عيينة ، عن سالم بن أبي حفصة قال : سمعت أبا حازم يقول : إنني شاهد يوم مات الحسن بن علي - رضي الله عنه - ، فرأيت الحسين بن علي ، يقول لسعيد بن العاص ويظعن في عنقه تقدم فلولا أنها سنة ما قلعت ، كان بينهم شيء ، فقال أبو هريرة : آتفسون على ابن نبيكم بترية تدفونوه فيها ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أحبهما فقد أحبني ، ومن أبغضهما فقد أبغضني . (١) تقدم .

(٢) عقيب بن عامر الجهني . له خمسة وخمسون حديثاً . وعنه جابر وابن عباس وقيس بن أبي حازم وخلق ، اختط البصرة ، وولى مصر لمعاوية ، وحضر معه بصفين ، وولى غزو البحر ، وكان فصيحاً شاعراً مفوهاً كاتباً قارئاً لكتاب الله عالماً . قال خليفة : مات سنة ثمان وخمسين .

انظر : الخلاصة ٢/٢٣٦ ، وتهذيب التهذيب ٧/٢٤٢ (٤٣٩) ، والتقريب ٢/٢٧ ، والكاشف ٢/٢٧٢ (٣) تقدم .

وقال قوم : لا يُصَلِّي في الغروب والطلوع فقط ، وَيُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ ما لم تَصْفُرَ الشَّمْسُ وبعد الصبح ما لم يَكُنِ الْإِسْفَارُ .

وقال قوم : لا يُصَلِّي على الْجَنَازَةِ في الاوقات الخمسة التي ورد النَّهْيُ عن الصلاة فيها<sup>(١)</sup> ؛ وبه قال عطاء ، والنخعي ، وغيرهما ، وهو قِيَاسُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ .

وقال الشافعي : يُصَلِّي على الجنابة في كل وقت ؛ لَانِ النَّهْيُ عنده إنما هو خَارِجٌ على النوافل ؛ لا على السُّنَنِ ؛ على ما<sup>(٢)</sup> تقدم .



### الفصل الرابع :

#### في مواضع<sup>(٣)</sup> الصلاة على الجنابة

#### [ صلاة الجنابة في المسجد ]

واختلفوا في الصلاة على الجنابة في المسجد : فأجازها العلماء ، وَكَرَّهَهَا بعضهم : منهم أبو حنيفة ، وبعض أصحاب مالك . وقد رُوِيَ كراهية ذلك عن مالك ، وتحقيقه إذا كانت الجنابة خارج المسجد ، والناس في المسجد .

وسبب الخلاف في ذلك : حديث عائشة ، وحديث أبي هريرة .

أما حديث عائشة : فما رواه مالك ؛ من أنها أَمَرَتْ أَنْ يُمَرَّ عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد حين مات ؛ لتدعو له ، فَأَنْكَرَ الناس عليها ذلك ، فقالت عائشة : « مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ الناس ! مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ سَهْلٍ بِنِ بَيْضَاءٍ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ »<sup>(٥١٦)</sup> .

(١) تقدم . (٢) في الأصل : كما .

(٣) في الأصل : موضع .

(٥١٦) أخرجه مسلم (٦٦٨/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الجنابة في المسجد ، الحديث (٩٧٣/٩٩) ، وأبو داود (٥٣٠/٣) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الجنابة في المسجد ، الحديث (٣١٨٩) ، والترمذي (٢٤٩/٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الميت في المسجد ، الحديث (١٠٣٨) ، والنسائي (٦٨/٤) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الجنابة في المسجد ، وابن ماجه (٤٨٦/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الجنائز في المسجد ، الحديث (١٥١٨) ، ومالك (٢٢٩/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الجنائز في المسجد ، الحديث (٢٢) ، وابن أبي شيبة (٣٦٤/٣) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الميت في المسجد ... ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٩٢/١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الجنابة في المساجد ، والبيهقي (٥١/٤) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الجنابة في المسجد .

وأما حديث أبي هريرة : فهو أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ » (٥١٧) . وحديث عائشة ثَابِتٌ ، وحديث أبي هريرة غير ثَابِتٍ ، أو غير مُتَّفَقٍ على ثبوته ، لكن إنكار الصحابة على عائشة يدل على اشتغال العمل بخلاف ذلك عندهم ؛ وَيَشْهَدُ لذلك بُرُورُهُ ﷺ لِلْمُصَلِّي لصلاته على النَّجَاشِيِّ (١) . وَقَدْ رَعِمَ بَعْضُهُمْ أن سبب المنع في ذلك هو : أن مَيِّتَ بَنِي آدَمَ مَيِّتَةٌ ، وفيه ضعف ؛ لأن حكم الميتة شرعي ، وَلَا يَثْبُتُ لابن آدَمَ حُكْمُ الميتة إلا بدليل .

### [ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ فِي الْمَقَابِرِ ]

وَكَرِهَ بعضهم الصلاة على الجنائز في المقابر ؛ للنهاي الوارد (٢) عن الصلاة فيها . وأجازها الأكثر ؛ لعدم قوله - عليه الصلاة والسلام - : « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا ، وَتُرْتَبَأُ طَهْرًا » (٣) .



### الفصل الخامس :

#### في شروط الصلاة على الجنائز

واتفق الأكثر على أن من شرطها الطهارة كما اتفق جميعهم على أن من شرطها القبلة .

#### [ هَلْ يَجُوزُ التَّيْمُّ لِلْجَنَازَةِ لَخَوْفِ فَوَاتِهَا ؟ ]

واختلفوا في جواز التيمم لها إذا خِيفَ فَوَاتُهَا : فقال قوم : يتيمم ، وَيُصَلِّي لها إذا خاف الفوات ؛ وبه قال أبو حنيفة ، وسفيان ، والأوزاعي ، وجماعة .

= وفي لفظ لمسلم وإبي داود : « وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِ بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ سَهْلًا وَإِخِيه . »

(٥١٧) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/٣٦٤ - ٣٦٥) كتاب الجنائز : باب كراهة الصلاة على الجنائز في المسجد ، وأحمد (٢/٤٤٤) ، وأبو داود (٣/٥٣١) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الجنائز في المسجد الحديث (٣١٩١) ، وابن ماجه (١/٤٨٦) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الجنائز في المسجد ، الحديث (١٥١٧) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١/٤٩٢) كتاب الجنائز : باب الصلاة على الجنائز هي ينبغي أن تكون في المساجد أو لا ؟ وأبو نعيم في « الحلية » (٧/٩٣) ، والبيهقي (٤٠٥/٤) ، كلهم من رواية صالح مولى التوأمة ، عن أبي هريرة به .

وصالح مولى التوأمة هو صالح بن نهان روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

قال الحفاظ في « التقریب » (١/٣٦٣) : صدوق اختلط بآخره . (١) تقدم .

(٢) تقدم . (٣) تقدم .

وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا تَيَمُّمٌ .

وسبب اختلافهم : قِيَاسُهَا فِي ذَلِكَ عَلَى الصَّلَاةِ الْمَقْرُوضَةِ .

فمن شبهها بها ، أجاز التَّيَمُّمَ ، أعني : من شَبَّهَ ذَهَابَ الوقت بِفَوَاتِ الصلاة على الجنائزة . ومن لم يشبهها بها ، لم يُجِزِ التَّيَمُّمَ ؛ لأنها عنده من قُرُوضِ الكفاية ، أو من سنن الكفاية على اختلافهم في ذلك .

[ مَنْ قَالَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِدُونِ طَهَارَةٍ ]

رشد قوم فقالوا : يجوز أن يُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِغَيْرِ الطَّهَارَةِ ؛ وهو قول (١) الشعبي ، ، وهؤلاء ظنوا أن اسم الصلاة لا يتناول صلاة الجنائزة ، وإنما يتناولها اسمُ الدعاء ؛ إذ كان ليس فيها ركوع ، وكلاً مُجَوِّدٌ .



(١) في الاصل : وهو قول الشافعي .

## البَابُ السَّادِسُ : (١)

### فِي الدَّفْنِ

[ وَجُوبُ الدَّفْنِ ]

وأجمعوا على وجوب الدفن ، والاصل فيه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا \* أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴾ [ المرسلات : ٢٥ - ٢٦ ] ، وقوله : ﴿ قَبَعْتُ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ ..... ﴾ الآية [ المائدة : ٣١ ] .

### [ الْقَوْلُ فِي تَجْصِيسِ الْقُبُورِ ]

وَكَرِهَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ تَجْصِيسَ (٢) الْقُبُورِ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ .

### [ الْقُعُودُ عَلَى الْمَقَابِرِ ]

وكذلك كَرِهَ قَوْمُ الْقُعُودِ عَلَيْهَا ، وَقَوْمٌ أَجَازُوا ذَلِكَ ، وَتَأَوَّلُوا النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ ؛ أَنَّهُ الْقُعُودُ عَلَيْهَا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ؛ وَالْآثَارُ الْوَارِدَةُ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ ؛ مِنْهَا : حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ (٣) تَجْصِيسِ الْقُبُورِ ، وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا ، وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا وَالْبِنَاءِ عَلَيْهَا » (٥١٨) . وَمِنْهَا حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ ، قَالَ : « رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرِ ، فَقَالَ : « أَنْزِلْ عَنْ الْقَبْرِ ، لَا تُؤْذِي صَاحِبَ الْقَبْرِ ، وَلَا يُؤْذِيكَ » (٥١٩) .

(١) فِي ط : التَّالِثُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : تَجْصِيسُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : عَلَى .

(٥١٨) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٦٧/٢) كِتَابُ الْجَنَائِزِ : بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَجْصِيسِ الْقَبْرِ ، الْحَدِيثُ (٩٤/٩٧٠) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٥٢/٣) كِتَابُ الْجَنَائِزِ : بَابُ الْبِنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ ، الْحَدِيثُ (٣٢٢٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥٨/٢) كِتَابُ الْجَنَائِزِ : بَابُ كِرَاهِيَةِ تَجْصِيسِ الْقُبُورِ .. ، الْحَدِيثُ (١٠٥٨) ، وَالنَّسَائِيُّ (٨٦/٤) كِتَابُ الْجَنَائِزِ : بَابُ الزِّيَادَةِ عَلَى الْقَبْرِ ، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٩٨/١) كِتَابُ الْجَنَائِزِ : بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ ، الْحَدِيثُ (١٥٦٢) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ » (٥١٥/١) ، (٥١٦) كِتَابُ الْجَنَائِزِ : بَابُ الْجُلُوسِ عَلَى الْقُبُورِ ، وَالْحَاكِمِيُّ (٣٧٠/١) كِتَابُ الْجَنَائِزِ : بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَجْصِيسِ الْقُبُورِ .. ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٤/٤) كِتَابُ الْجَنَائِزِ : بَابُ لَا يُبْنَى عَلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تَجْصِيسُ ، وَأَحْمَدُ (٣٩٩/٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ .

(٥١٩) أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ » (٥١٥/١) كِتَابُ الْجَنَائِزِ : بَابُ الْجُلُوسِ عَلَى الْقَبْرِ ، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهْيَعَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ ، =

واحتج مَنْ أَجَارَ الْقُعُودَ عَلَى الْقَبْرِ بِمَا رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْجُلُوسِ عَلَى الْقُبُورِ لِحَدَّثٍ ، أَوْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ » .  
 قالوا (٢) : وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ جَلَسَ عَلَى قَبْرِ يَوْمٍ (٤) ، أَوْ يَتَفَوَّطُ ، فَكَأَنَّمَا جَلَسَ عَلَى جَمْرَةٍ نَارٍ » (٥٢٠) . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيْفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ .



= عَنْ النَّضْرِ بْنِ عَيْيَدٍ اللَّهِ السُّلَمِيُّ الْأَنْصَارِيُّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ قَالَ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرِ ، فَقَالَ : أَنْزَلَ عَنْ الْقَبْرِ لَا تَوُذُّ صَاحِبَ الْقَبْرِ وَلَا يُؤْذِيكَ .  
 وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي « الْمَجْمَعِ (٦٤/٣) » ، وَقَالَ : رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، وَفِيهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ ، وَفِيهِ كَلَامٌ ، وَقَدْ وَثَّقَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : إِلَى .  
 (٢) فِي الْأَصْلِ : قَالَ .  
 (٣) فِي الْأَصْلِ : إِلَى .  
 (٤) فِي الْأَصْلِ : قَبْرِ يَوْمٍ .  
 (٥٢٠) أَخْرَجَهُ الطُّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ » (٥١٧/١) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ الْجُلُوسِ عَلَى الْقُبُورِ ، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمِيدٍ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ الْقُرْظِيَّ أَخْبَرَهُمْ ، قَالَ : إِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ جَلَسَ ... » ، وَذَكَرَهُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمِيدٍ ..  
 وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٦٧/٢) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ الْجُلُوسِ عَلَى الْقَبْرِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، الْحَدِيثُ (٩٧١/٩٦) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٥٣/٣ - ٥٥٤) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ كِرَاهِيَةِ الْقُعُودِ عَلَى الْقَبْرِ ، الْحَدِيثُ (٣٢٢٨) ، وَالنَّسَائِيُّ (٩٥/٤) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ التَّشْلِيدِ فِي الْجُلُوسِ عَلَى الْقُبُورِ ، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٩٩/١) كِتَابَ الْجَنَائِزِ : بَابُ النُّهْيِ عَنِ الْمَشْيِ عَلَى الْقُبُورِ ، الْحَدِيثُ (١٥٦٦) ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ لِأَنَّهُ يَجْلِسُ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقُ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

### كِتَابُ الزَّكَاةِ (١) ، (٢)

(١) الزكاة لُغَةً : قال ابن قتيبة : الزكاة من الزَّكَاة ، وهو النماء والزيادة ، سميت بذلك لانها تُشَرُّ المال ، وتنمي ، يقال زكا الزرع ، إذا بورك فيه .

وقال الأزهري : سميت زكاة ، لانها تزكى الفقراء ، أى : تنميهم ، قال : وقوله تعالى : ﴿ تَطَهَّرْهُمْ وَتَزَكِّيْهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة : ١٠٣] أى : تطهر المخرجين ، وتزكى الفقراء .

انظر : لسان العرب ١٨٤٩/٣ ، ترتيب القاموس ٤٦٤/٢ ، المصباح المنير ٣٤٦/١

عرفها الحنفية بأنها : اسمُ لفعلٍ أداءٍ حتى يَجِبَ للمال يعتبر في وجوبه الحَوْلُ والتَّصَابُ .

عرفها الشافعية بأنها : اسم لما يخرج من مال ، أو يَلَدَنَ على وجهٍ مخصوص .

وعرفها المالكية بأنها : إخراج جزءٍ مَخْصُوصٍ من مَالٍ مَخْصُوصٍ بلغ نصاباً لمستحقه .

عرفها الحنابلة بأنها : حقٌ واجب في مال مخصوص ، لطائفة مَخْصُوصَةٍ ، في وقت مخصوص .

انظر : شرح فتح القدير لابن الهمام على الهداية ١٥٣/٢ ، شرح المذهب ٣٢٤/٥ ، ومغنى

المحتاج ٣٦٨/١ ، اليبجى على الإقناع ٢٧٥/٢ ، نهاية المحتاج ٤٣/٣ ، شرح منيع الجليل على

مختصر خليل ٣٢٢/١ ، ومواهب الجليل ٢٥٥/٢ ، شرح الخرشى ١٤٨/٢ ، الفواكه الدواني

٣٧٨/١ ، كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي ١٦٦/٢

وفرضت في شوال من السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر ، لأن الصحيح أن زكاة الفطر

فرضت قبل العيد بيومين ، بعد فرض رمضان ، وهى من الشرائع القديمة ، وليست من خصوصياتنا

إلا باعتبار الكيفية المشتملة ، على الشرائط المعتمدة .

وقضت الحكمة الألهية ألا يكون الناس سواء في الرزق ، قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى

بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ لاجل أن يحتاج بعضهم إلى بعض ، ويتم تبادل المنافع بينهم . فمنهم من بسط

له رزقه ، فأغنى وأقنى ، ومنهم من ابتلاه فقدر عليه رزقه ، ولكنه أغناه بصحته ، وقوة جسمه ،

بعيث يستطيع أن يعمل لكسب ما يحتاجه ومنهم من لا يملك ما يكفي ، ولا يقدر على الكسب ،

وهؤلاء هم الذين جعلهم الله تعالى شركاء للأغنياء في مالهم ، بمقدار يضمن لهم من العيش ما يسد

حاجاتهم ، ويغنيهم عن ذلك المسألة ، ومن أجلهم شرع الله نظام الزكاة على هذا الوجه الذى لا

إجحاف فيه بالفقراء ، ولا ظلم فيه للأغنياء ، وأوجب على الحكام ، وأولى الأمر تنفيذه ، إن لم يعم

بالواجب من لزمه ذلك الحق ، كى تتحقق سعادة البشر ، ويأمنوا على حياتهم . لا يخافون نهياً ولا

سلباً ، ولا يجدون من يضايقهم في الطرقات ، وعلى أبواب المساجد ، بل وفى كل مكان يلحف

عليهم فى السؤال ، ويشيعهم بنظرات المقت والحقد ، وقلبه يشمئز منهم ومن ظلمهم ؛ لأنه يطلب =



= حقا غصبه منه شريكه الخائن تعديا وظلماً ، ولذا وجب على الإمام أخذه بالقوة ، ولو أدى ذلك إلى الحرب ، كما فعل الصديق - رضى الله عنه - بعد وفاة رسول الله ﷺ فإنه حارب مائى الزكاة بعد جدال ، حصل بينه وبين الصحابة ، وقال : والله لو منعوني عقال بعير ، كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه . وكانت العادة أن تؤخذ إبل الزكاة بعقلها ؛ وذلك لأن الفقراء كثيرين ، ولو لم تسد حاجاتهم لاختل النظام ، واضطرب الأمن ، وحصل التباضع ، والفوضى ، ولا سبيل لتطهير القلوب من أحقادها ، وتخلصيها من ضغائنها أعظم والنجح من تبادل الإحسان بين الناس ، كما أن لا شيء يوجب البغض ، وعيلاً النفوس حقداً ، ويكدر الحياة مثل : الشح ، وإسائك اليد عن الإنفاق ، فما بالك إذا كان الشح ظلماً وحرماناً لذى الحق من حقه أفلا يتضاعف البغض ، ويشند الحقد ، ويرتص كل بأخيه الدوائر ، ويكون بعضهم حرباً لبعض ، فتصبح الحياة مريرة .

وهل ما يزعج العالم اليوم ، ويقبحه ، ويعقده ، ويجعله وجلاً من المستقبل ينظر إليه بعين الخوف والخل ، ويجعله مهدداً بالخراب والدمار غير ترك هذا النظام ، وحس هذا الحق عن أهله حتى قام ذلكم الغول الفظيع ( البشقية ) والشبح المنكر ، والملوث العاجل ينذر الجميع بالهول ، كما يهدد كل فرد بحرمانه من حقه الذى رزقه الله إياه . وأى شيء هو أشد إيلاماً للنفس من أن ترى أمامها من غرق في النعم . وملكه النعم حتى أهلكته التخمّة ، بينما أخوه وعشيرته تقتله الخمصة ، ولو أنه أعطاه حقه لماشا في صفاء ووثاق . وأيضاً خلق الله الإنسان شحيحاً حريصاً على حب المال : ﴿ وَنُحِبُّونَ الْمَالَ حُبَ جَمٍّ ﴾ فافتضت حكمته أن يتلى إيمانه بإيجاب الزكاة ليتبين إن كان صادقاً أم صار المال دينه وأنساه شيء ؛ وذلك لأنّها من أعظم الأدوية ، وأجمعها لشفاء النفوس من مرض البخل المهلك . قال تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاءَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾ وقال ﷺ : « إياكم والشح ، فإنه أهلك من قبلكم ، حملهم على أن سفكوا دماءهم ، واستحلوا محارمهم » .

فعمدة ما روعى في الزكاة مصلحتان : مصلحة ترجع إلى تهليل النفس ، وهى أنها أحضرت الشح ، والشح من أقيح الأخلاق ضار بها في المعاد ، فإذا مرتت على الزكاة اعتادت السخاء والكرم ، ومصلحة ترجع إلى المجتمع الإنسانى ، فإنه يجمع الضعفاء ، وذوى الحاجة ، فلو لم تكن السنة بينهم مواساة الفقير ، وأصحاب الحاجة لهلكوا جوعاً ، وإنما قدرت بمقايير مخصوصة ؛ لأنه لولا التقدير لفرط الفرط ، واعتدى المعتدى ، وقد روعى في ذلك التقدير مصلحة الطرفين ، فلم : يجعلها الشارع يسيرة جدداً ، بحيث لا تسد من حاجة الفقير شيئاً ، ولا ثقيلة يسر على الغنى أداؤها ، ولم تجب في كل الاموال ؛ لأن في ذلك تضييقاً على الأغنياء ، فكان النظام ألا تؤخذ إلا من الاموال التى يكثر نماؤها ، حتى يكون الغرم بالغنم ، وإنما ضبط المستحقون لئلا يطلب الزكاة من ليس من أهلها ، فلا يتحقق الغرض من فرضها ، وهو سد حاجة الفقراء ، وإصلاح شأنهم .

قال الغزالي في « الإحياء » ما ملخصه : وإنما جعلت الزكاة من مبادئ الإسلام ، مع أنها تصرف مالى ، وليست عبادة بدنية لثلاثة معاني :

( الأول ) أن التلفظ بكلمتى الشهادة التزام للتوحيد ، وشهادة بإفراد المعبود . وشرط الوفاء به =

### [ الْمَوَاضِعُ الْمُحِيطَةُ بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ ]

والكلام المحيط بهذه العبادة ، بعد معرفة وجوبها ينحصر في خمس جمل :

الجملة الأولى : في معرفة مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ ؟

الثانية : في معرفة ما تجب فيه من الأموال ؟

الثالثة : في معرفة كَمْ تَجِبُ ، ومن كم تجب ؟

الرابعة : في معرفة متى تَجِبُ ، ومتى لا تَجِبُ ؟

الخامسة : في معرفة لِمَنْ تَجِبُ ، وكَمْ يَجِبُ لَهُ ؟

\*\*\*

وَجُوبُ الزَّكَاةِ : فأما معرفة وجوبها ، فمعلوم من الكتاب ، والسُّنَّةِ ، والإجماع .  
ولا خلاف في ذلك .

### [ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؟ ]

الجملة الأولى : وأما على من تجب ؟ فإنهم اتفقوا أنها : على كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ بالغٍ عاقلٍ ، مَالِكٍ لِلنَّصَابِ مِلْكًا تَامًا ، واختلفوا في وجوبها على اليتيم ، والمجنون ، والعبيد ، وأَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَالنَّاقِصِ الْمِلْكِ : مثل الذي عليه الدين ، أو له الدين ، ومثال المال المحبس الاصل .

« يبقى للموحد محبوب ، سوى الواحد الأحد ، فإن للحبة لا تقبل الشركة ، والتوحيد باللسان قليل الجدوى ، وإنما يتمتع درجة الحب بمفارقة المحبوب ، والأموال محبوبة عند الخلاق ؛ لأنها آلة تتمهم بالدنيا ، ويسببها يأنسون بهذا العالم ، وينفرون عن الموت ، مع أن فيه لقاء المحبوب ، فامتحنوا بتصدق دعوهم في المحبوب ، واستنزوا عن المال الذي هو معشوقهم .

( الثاني ) التطهير من صفة البخْلِ ، فإنه من المهلكات . قال ﷺ : « ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب المرء بنفسه » . وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَوْقُ شَحْ نَفْسِهِ ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُنْحَمُونَ ﴾ وإنما تزول صفة البخل بأن يتعود بذل المال ، فحب الشيء لا ينقطع إلا بقهر النفس على مفارقتها حتى يصير ذلك اعتيادا .

( المعنى الثالث ) شكر النعمة ، فإن لله - عز وجل على عبده نعمة في ماله ، ونعمة في نفسه ، فالعبادات البدنية شكر لنعمة البدن ، والمالية ، شكر لنعمة المال .

( ٢ ) جاء كتاب الزكاة في الاصل بعد كتاب الصوم .

### [ هَلْ تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الصَّغَارِ ؟ ]

فأما الصغار : فإن قوماً قالوا : تجب الزكاة في أموالهم ؛ وبه قال عليّ ، وابن عمر ، وجابر ، وعائشة ، من الصحابة ؛ ومالك ، والشافعي ، والثوري ، وأحمد ، وإسحق ، وأبو ثور ، وغيرهم من فقهاء الأمصار .

وقال قوم : ليس في مال اليتيم صدقة أصلاً ؛ وبه قال الشَّخِيُّ ، والحسن ، وسعيدُ ابنُ جبْرِ من التابعين .

وفرق قوم بين ما تُخْرَجُ الأرض ، وبين ما لا تخرجه ؛ فقالوا : عليه الزكاة فيما تخرجه الأرض ، وليس عليه زكاة فيما عدا ذلك من الماشية ، والنَّاضِ ، والعروض ، وغير ذلك ؛ وهو أبو حنيفة ، وأصحابه . وفرق آخرون بين النَّاضِ وغيره ؛ فقالوا : عليه الزكاة إلا في النَّاضِ .

وسبب اختلافهم في إيجاب الزكاة عليه ، أو لا إيجابها : هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية ؛ هل هي عبادة كَلِّصَلَاةٍ ، والصَّيَّامِ ، أم هي حقٌّ واجبٌ للفقراء على الأغنياء ؟ فمن قال : إنها عبادة اشترط فيها البلوغُ . ومن قال : إنها حق واجب للفقراء ، والمساكين ، في أموال الأغنياء ، لم يعتبر في ذلك بلوغاً من غيره . وأما من فرَّق بين ما تُخْرَجُ الأرض ، أو لا تخرجه ، وبين الحفي والظاهر ؛ فلا أعلم له مستنداً في هذا الوقت .

### [ لَا زَكَاةَ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَقَوْلٌ مِنْ أَوْجِبِهَا ]

وأما أهل الذمة : فإن الأكثر على أن لا زكاة على جميعهم ، إلا ما رَوَتْ طائفة من تَضَعِيفِ الزكاة على نصارى بني تغلب ، أعني : أن يُؤْخَذَ منهم مثلاً ما يؤخذ من المسلمين في كل شيء ؛ وعن قال بهذا القول : الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد والثوري . وليس عن (١) مالك في ذلك قول ؛ وإنما صار (٢) هؤلاء لهذا ؛ لانه (٣) ثبت أنه فعلُ عمر بن الخطاب بهم ؛ وكأنهم رأوا أن مثل هذا هو توقيف ، ولكن الأصول تعارضه .

### [ الْقَوْلُ فِي اخْتِذَاكَ الزَّكَاةِ مِنَ الْعَبِيدِ ]

وأما العبيد : فإن الناس فيهم على ثلاثة مذاهب : فقوم قالوا : لا زكاة في أموالهم أصلاً ؛ وهو قول ابن عمر ، وجابر ، من الصحابة ؛ ومالك ، وأحمد ، وأبي عبيد ، من الفقهاء .

(١) في الأصل : على .

(٢) في الأصل : صارت .

(٣) في الأصل : لا .

وقال آخرون : بل تَجِبُ زكاة مال العبد على سيِّده ؛ وبه قال الشافعي ، فيما حكاه ابن المنذر <sup>(١)</sup> ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ؛ وأوجب <sup>(٢)</sup> طائفة أُخَرَى على العبد في ماله الزَّكَاةُ ؛ وهو مروي عن ابن عمر من الصحابة ؛ وبه قال عطاءٌ من التابعين ، وأبو ثور من الفقهاء ، وأهل الظاهر ، أو بعضهم <sup>(٣)</sup> . وجمهور من قال : لا زكاة في مال العبد هم على أن لا زكاة في مال المكاتب حتى يعتق . وقال أبو ثور : في مال المكاتب زكاة .

### [ سبب هذا الاختلاف ]

وسبب اختلافهم في زكاة مال العبد : اختلافهم في هل يملك العبد ملكاً تاماً ، أو غير تام ؟ فمن رأى أنه لا يملك ملكاً تاماً ، وأن السيد هو المالك ؛ إذ كان لا يخلو مال من مالك - قال : الزكاة على السيد . ومن رأى أنه لواحد منهما يملكه ملكاً تاماً ، لا للسيد . إذ كانت يد العبد هي التي عليه - لا يد السيد ، ولا العبد أيضاً ؛ لأن للسيد انتزاعه منه . قال : لا زكاة في ماله أصلاً . ومن رأى أن اليد على المال تُوجِبُ الزكاة فيه ؛ لمكان تصرفها فيه : تشبيهاً بتصرف يد الحر - قال الزكاة عليه ، لا سيما من كان عنده أن الخطاب العام يتناول الأحرار ، والعبيد ، وأن الزكاة عبادة تتعلق بالمكلف ؛ لتصرف اليد في المال .

### [ المَالُكَوْنُ الَّذِينَ عَلَيْهِمْ دِيُونٌ ]

وأما المالكون الذين عليهم الديون التي تستغرق أموالهم ، أو تستغرق ما يجب فيه الزكاة من أموالهم ، ويأيدهم أموال تجب فيها الزكاة ؛ فإنهم اختلفوا في ذلك ؛ فقال قوم : لا زكاة في مال حياً كان أو غيره ، حتى تخرج منه الديون ، فإن بقي منه ما تجب فيه الزكاة

(١) وللشافعي في هذه المسألة قولين الصحيح منهما أنه لا تلزم الزكاة في مال العبد .

وقال النووي : وأما العبد القرن والمذنب والمستولدة إذا ملكهم المولى مالا فإن قلنا بالجديد الصحيح أنه لا يملك بالتملك وجب على السيد زكاة ما ملك ، ولا أثر للتمليك لأنه باطل ، وإن قلنا بالقديم أنه يملك لم يلزم العبد زكاته لأنه ملك ضعيف لا يحتمل المروسة . وهل يلزم السيد زكاة هذا المال ؟ فيه طريقان : الصحيح منهما والمشهور وبه قطع كثيرون لا يلزم لأنه لا يملكه . وقال النووي : أيضاً ذكرنا أن مذهبا أنه لا يملك على الصحيح وإن ملك على الضعيف فلا زكاة وبه قال : جمهور العلماء ، وبه قال ابن عمر وجابر والزهري وقتادة ومالك وأبو حنيفة وسائر العلماء إلا ما حكاه ابن المنذر عن عطاء وأبي ثور أنهما أوجباها على العبد .

(٢) في الأصل : وأقر .

(٣) في الأصول للمعتمد عليها « وبعضهم » ولعل الصواب ما أثبتناه .

[ من أموالهم ، وبأيديهم أموال تحب فيها ] <sup>(١)</sup> - زَكَيْ ، وإلا فلا ؛ وبه قال الثوري ، وأبو ثور ، وابن المبارك ، وجماعة .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : الدين لا يمنع زكاة الحبوب ، ويمنع ما سواها .

وقال مالك : الدين يمنع زكاة الناصر [ فقط ] <sup>(٢)</sup> ، إلا أن يكون له عروض فيها وقاء من دينه ، فإنه لا يمنع .

وقال قوم بمقابل القول الأول : وهو أن الدين لا يمنع زكاة أصلاً .

والسبب في اختلافهم : اختلافهم هل الزكاة عبادة ، أو حق مرتب في المال للمساكين ؟ فمن رأى أنها <sup>(٣)</sup> حق ، قال : لا زكاة في مال من عليه دين ؛ لأن حق صاحب الدين متقدم بالزمان على حق المساكين ، وهو في الحقيقة مال صاحب الدين ، لا الذي المال بيده .

ومن قال : هي عبادة ، قال : تجب على من بيده مال ؛ لأن ذلك هو شرط التكليف ، وعلاته مقتضية الوجوب على المكلف ؛ سواء كان عليه دين ، أو لم يكن ، وأيضاً - فإنه قد تعارض هنالك حقان : حق لله ، وحق للادمي . وحق <sup>(٤)</sup> الله أحق أن يقضى ، والأشبه بغرض الشرع إسقاط الزكاة عن المدين ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - فيها : « ..... صَدَقَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ ، وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ » <sup>(٥٢١)</sup> . والمدين ليس بغني .

وأما من فرق بين الحبوب ، وغير الحبوب ، وبين الناصر ، وغير الناصر ؛ فلا أعلم له شبهة بيّنة . وقد كان أبو عبيد يقول : إنه إن كان يعلم أن عليه ديناً إلا بقوله لم يصدق ، وإن علم أن عليه ديناً ، لم يؤخذ منه ، وهذا ليس خلافاً لمن يقول بإسقاط الدين الزكاة ، وإنما هو خلاف لمن يقول : يصدق في الدين ؛ كما يصدق في المال .

(١) سقط في ط .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) في الأصل : أنه .

(٤) في الأصل : فحق .

(٥٢١) أخرجه البخاري (٢٦١/٣) كتاب الزكاة : باب وجوب الزكاة ، حديث (١٣٩٥) ، ومسلم (٥٠/١) كتاب الإيمان : باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ، حديث (١٩/٢٩) ، وأبو داود (٢٤٢/٢) ، (٢٤٣) كتاب الزكاة : باب في زكاة السائمة ، حديث (١٥٨٤) ، والترمذي (٦٩/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة ، حديث (٦٢١) ، والنسائي (٥/٢) كتاب الزكاة : باب وجوب الزكاة ، وابن ماجه (٥٦٨/١) كتاب الزكاة : باب فرض الزكاة ، حديث (١٧٨٣) ، وأحمد (٢٣٣/١) ، من حديث ابن عباس « أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن ، قال : إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوك لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوك فاعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فُقَرَائِهِمْ ، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » .

### [ الزَّكَاةُ عَلَى مَا فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ ]

وأما المال الذي هو في الذمة ؛ أعني : في ذمة الغير ، وليس هو بيد المالك ، وهو الدين ؛ فإنهم اختلفوا فيه أيضاً ؛ فقوم قالوا : لا زكاة فيه ، وإن قبض حتى يستكمل شرط الزكاة عند القابض له ، وهو الحول ؛ وهو أحد قولي الشافعي ؛ وبه قال الليث ، أو هو قياس قوله . وقوم قالوا : إذا قبضه زكاه لما مضى من السنين .

وقال مالك : يزكاه لحول واحد ؛ وإن أقام <sup>(١)</sup> عند المديان سنين ؛ إذا كان أصله عن عوض .

وأما إذا كان عن غير عوض : مثل الميراث ؛ فإنه يستقبل به الحول ؛ وفي المذهب تفصيل في ذلك .

ومن هذا الباب اختلافهم في زكاة الثمار المحبسة الأصول ، وفي زكاة الأرض المستأجرة ، على من تجب زكاة ما يخرج منها ، هل على صاحب الأرض ، أو صاحب الزرع ؟

ومن [ هذا الباب ] <sup>(٢)</sup> : اختلافهم في أرض الخراج ، إذا انتقلت من أهل الخراج إلى المسلمين ، [ وهم أهل ] <sup>(٣)</sup> العشر ، وفي الأرض العشر ؛ وهي أرض المسلمين إذا انتقلت إلى [ أهل ] <sup>(٤)</sup> الخراج ، أعني : أهل الذمة ؛ وذلك أنه يشبه أن يكون سبب الخلاف في هذا كله ، أنها أملاك ناقصة .

### [ زكاة الثمار المحبسة الأصول ]

أما المسألة الأولى : وهي زكاة الثمار المحبسة الأصول ؛ فإن مالكا ، والشافعي ، كانا يوجبان فيها الزكاة . وكان مكحول ، وطاوس يقولان : لا زكاة فيها . وفرق قوم بين أن تكون محبسة على المساكين ، وبين أن تكون على قوم بأعيانهم ؛ فأوجبوا فيها الصدقة إذا كانت على قوم بأعيانهم ، ولم يوجبوا فيها الصدقة ، إذا كانت على المساكين <sup>(٥)</sup> ، ولا معنى لمن أوجبها على المساكين ؛ لأنه يجتمع في ذلك شيان <sup>(٦)</sup> اثنان :

(١) في الأصل : قام . (٢) في ط : ذلك .

(٣) في الأصل : وهي أرض . (٤) سقط في ط .

(٥) وهذا ليس على إطلاقه بل فيه تفصيل .

وقال النووي : الأشجار الموقوفة من نخل وعنب إن كانت موقوفة على جهة عامة كالساجد ، والربط ، والمدارس والقناطر والفقراء والمساكين ونحو ذلك فلا عشر في ثمارها ، وإن كانت على معينين وجب العشر في ثمارها إذا بلغت فصا بلا خلاف ويخرجها من نفس الثمرة إن شاء لأنه يملك الثمرة ملكا مطلقا هكذا ذكر أصحابنا المسألة في جميع طرقهم .

(٦) في الأصل : سببان .

أحدهما : أنها مِلْكٌ نَاقِصٌ .

والثانية<sup>(١)</sup> : أنها على قوم غير مُعَيَّنِينَ من المصنف الذين تُصَرَّفُ إليهم الصدقة ، لا من الذين تَجِبُ عليهم .

### [ عَلَى مَنْ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْأَرْضِ الْمُسْتَأْجَرَةِ ؟ ]

وأما المسألة الثانية : وهي الأرض المستأجرة ، على من تجب زكاة ما تُخْرِجُهُ ؛ فإن قوماً قالوا : الزكاة على صَاحِبِ الزَّرْعِ ؛ وبه قال مالك ، والشافعي ، والثوري ، وابن المبارك ، وأبو ثور ، وجماعة .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : الزكاة على رَبِّ الْأَرْضِ ، وليس على المستأجر منها شيء .

والسبب في اختلافهم : [ هو ]<sup>(٢)</sup> هل الْعُشْرُ حَقُّ الْأَرْضِ ، أو حق الزرع ، أو حق مجموعهما ؟ إلا أنه لم يقل أحد : إنه حق لمجموعهما ، وهو في الحقيقة حق مجموعهما ، فلما كان عندهم أنه حق لأحد الأمرين ، اختلفوا في أيِّهما هو أولى أن ينسب إلى<sup>(٣)</sup> الموضوع الَّذِي فِيهِ الْإِتِّفَاقُ ، وهو كَوْنُ الزرع والأرض والأرض لمالك واحد ؛ فذهب الجمهور إلى أنه للشيء الذي تَجِبُ فِيهِ الزكاة ، وهو الْحَبُّ .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه للشيء الذي هو أَصْلُ الْوُجُوبِ ؛ وهو الأرض .

### [ أَرْضُ الْخَرَاجِ إِذَا انْتَقَلَتْ إِلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَمَا يَجِبُ فِيهَا ]

وأما اختلافهم في أرض الخراج إذا انتقلت إلى المسلمين ؛ هل فيها عُشْرٌ مع الخراج ، أم ليس فيها عُشْرٌ ؟ فإن الجمهور على أن فيها العشر ؛ أعني : الزكاة .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : ليس فيها عُشْرٌ .

وسبب اختلافهم - كما قلنا - : هل الزكاة حَقُّ الْأَرْضِ ، أو حق الحب ؟

فإن قلنا : إنه حقُّ الْأَرْضِ ، لم يجتمع فيها حقان : وهما<sup>(٤)</sup> العشر ، والخراج . وإن قلنا : الزكاة<sup>(٥)</sup> حق الْحَبِّ - كان الخراج حَقُّ الْأَرْضِ ، والزكاة حق الحب ، وإنما يجيء هذا الخلاف فيها ؛ لأنها مِلْكٌ نَاقِصٌ - كما قلنا . ولذلك اختلف العلماء<sup>(٦)</sup> في جواز بيع أرض الخراج .

(٢) سقط في ط .

(١) في الأصل : الثاني .

(٤) في الأصل : وهو .

(٣) في الأصل : في .

(٦) في الأصل : ولذلك اختلف العلماء كما قلنا .

(٥) في الأصل : العشر .

إِذَا انتَقَلْتَ أَرْضَ الْعَشْرِ إِلَى الدَّيِّ يَزْرَعُهَا ، وَمَا يَجِبُ فِيهَا : وَأَمَّا إِذَا انتَقَلْتَ أَرْضَ الْعَشْرِ <sup>(١)</sup> إِلَى [ الدَّيِّ يَزْرَعُهَا ] <sup>(٢)</sup> ؛ فَإِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ .

وقال النعمان : إِذَا اشْتَرَى الدَّيُّ أَرْضَ عَشْرٍ ، تَحَوَّلَتْ أَرْضُ خَرَاةٍ ؛ فَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ الْعَشْرَ هُوَ حَقُّ أَرْضِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْخَرَاةُ هُوَ حَقُّ أَرْضِ الدَّيِّينَ ، لَكِنْ كَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ إِذَا انتَقَلْتَ أَرْضَ الْخَرَاةِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ تَعُودَ أَرْضُ عَشْرٍ ؛ كَمَا أَنَّ عِنْدَهُ إِذَا انتَقَلْتَ أَرْضَ الْعَشْرِ إِلَى الدَّيِّ ، عَادَتْ أَرْضُ خَرَاةٍ .

ويتعلق بالمالك مسائل أَلَيَّ الْمَوَاضِعَ بِذِكْرِهَا هُوَ هَذَا الْبَابُ :

أحدها : إِذَا أَخْرَجَ الْمَرْءُ الزَّكَاةَ ، فَضَاعَتْ .

والثانية : إِذَا امْكُنَ إِخْرَاجُهَا ، فَهَلْكَ بَعْضُ الْمَالِ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ .

والثالثة : إِذَا مَاتَ ، وَعَلَيْهِ زَكَاةٌ .

والرابعة : إِذَا بَاعَ الزَّرْعَ ، أَوْ الثَّمَرَ ، وَقَدْ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، عَلَى مَنْ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ وَكَذَلِكَ إِذَا وَهَبَهُ ؟

### [ إِذَا أَخْرَجَ الزَّكَاةَ فَضَاعَتْ ]

فَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : وَهِيَ إِذَا أَخْرَجَ الزَّكَاةَ ، فَضَاعَتْ ؛ فَإِنَّ قَوْمًا قَالُوا : تُجْزَى عَنْهُ . وَقَوْمٌ قَالُوا : هُوَ لَهَا ضَامِنٌ حَتَّى يَضَعَهَا مَوْضِعَهَا . وَقَوْمٌ فَرَّقُوا بَيْنَ أَنْ يُخْرِجَهَا بَعْدَ أَنْ امْكُنَ إِخْرَاجُهَا ، وَبَيْنَ أَنْ يُخْرِجَهَا أَوَّلَ زَمَانِ الْوُجُوبِ ، وَالْإِمْكَانِ .

فَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنْ أَخْرَجَهَا بَعْدَ أَيَّامٍ مِنَ الْإِمْكَانِ ، وَالْوُجُوبِ ، ضَمِنَ ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا فِي أَوَّلِ الْوُجُوبِ ، وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُ تَفْرِيطٌ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ وَهُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ مَالِكٍ .

وَقَوْمٌ قَالُوا : إِنْ فَرَّطَ ضَمِنَ ، وَإِنْ لَمْ يَفْرِطْ زَكِيَ مَا بَقِيَ ؛ وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ قَوْمٌ : بَلْ يَدُّ الدَّاهِبِ مِنَ الْجَمِيعِ ، وَيَبْقَى الْمَسَاكِينُ وَرَبُّ الْمَالِ شَرِيكَيْنِ فِي الْبَاقِي بِقَدْرِ حَظِّهِمَا مِنْ حِظِّ رَبِّ الْمَالِ ؛ مِثْلَ الشَّرِيكَيْنِ يَذْهَبُ بَعْضُ الْمَالِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا <sup>(٣)</sup> ، وَيَبْقَى شَرِيكَيْنِ عَلَى تِلْكَ النِّسْبَةِ فِي الْبَاقِي ؛ فَيَتَحَصَّلُ فِي الْمَسْأَلَةِ خَمْسَةٌ أَقْوَالٌ :

قَوْلٌ : إِنَّهُ لَا يَضْمَنْ بِإِطْلَاقٍ . وَقَوْلٌ : إِنَّهُ يَضْمَنْ بِإِطْلَاقٍ . وَقَوْلٌ : إِنْ فَرَّطَ

(١) فِي الْأَصْلِ : الْخَرَاةُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : الْمُسْلِمِينَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : الْمَالُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا يَبْقَى .



ضمن ، وإن لم يفرط لم يضمن . وقول : إن فرط ضمن ، وإن لم يفرط ، زكَّي ما بقي . والقول الخامس : يَكُونَانِ شَرِيكَيْنِ فِي الْبَاقِي .

### [ إِذَا ذَهَبَ بَعْضُ الْمَالِ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ]

وأما المسألة الثانية<sup>(١)</sup> : إذا ذهب بعض المال بعد الوجوب ، وقيل تَمَكَّنَ لإخراج الزكاة ؛ فقوم قالوا : يُزَكَّى ما بقي ، وقوم قالوا : حَالُ الْمَسَاكِينِ ، وَحَالُ رَبِّ الْمَالِ - حال الشريكين يَضِيعُ بَعْضُ مَالِهِمَا .

والسبب في اختلافهم : تَشْبِيهُ الزكاة بالدَيُون ، أعني : أن يتعلق الْحَقُّ فيها بالذمة لا بعين المال ، أو تشبيهاً بالحقوق التي تَتَعَلَّقُ بعين المال ؛ لا بذمة الذي يده على المال ؛ كالأمناء ، وغيرهم .

فَمَنْ<sup>(٢)</sup> شَبَّهَ الْمَالِكِي الزكاة بالأمناء - (٣) قال : إذا خرج فَهَلَكَ المخرج ، فلا شيء عليه . وَمَنْ شَبَّهَهُمُ بِالْغُرَمَاءِ ، قال : يَضْمَنُونَ . وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ التَّضَرُّعِ ، وَالتَّلَافُظِ ، أَخْلَقَهُمُ بِالْأَمْنَاءِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ ، إِذَا كَانَ الْأَمِينُ يَضْمَنُ إِذَا قَرَضَ .

وأما من قال : إذا لم يُقَرَضْ زَكَّي ما بقي ؛ فإنه شبه من هلك بَعْضُ مَالِهِ بعد الإخراج ، بمن ذهب بعض ماله قبل وجوب الزكاة فيه ؛ كما<sup>(٤)</sup> أنه إذا وَجِبَتِ الزكاة عليه ، فَإِنَّمَا يُزَكَّى الموجود فقط ؛ كذلك هذا إِنَّمَا يُزَكَّى الموجود من ماله فقط .

وسبب الاختلاف : هو تَرَدُّدُ شبه المالك بين الْغَرِيمِ ، وَالْأَمِينِ ، وَالشَّرِيكِ ، وَمِنْ هَلَكِ بَعْضِ مَالِهِ قَبْلَ الْوُجُوبِ .

وأما إذا وَجِبَتِ الزكاة ، وَتَمَكَّنَ مِنَ الْإِخْرَاجِ ، فَلَمْ يُخْرِجْ ، حَتَّى ذَهَبَ بَعْضُ الْمَالِ ، فَإِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ - فِيمَا أَحْسَبُ - أَنَّهُ ضَامِنٌ ، إِلَّا فِي الْمَاشِيَةِ عِنْدَ مَنْ [ رَأَى أَنَّ ]<sup>(٥)</sup> وَجُوبَهَا إِذَا تِمَّ بِشَرْطِ خُرُوجِ السَّاعِي مَعَ الْحَوَلِ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ .

### [ إِذَا مَاتَ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ ]

وأما المسألة الثالثة : وهي إذا مات بعد وَجُوبِ الزكاة عليه ؛ فَإِنْ قَوْمًا قَالُوا : يُخْرِجُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ؛ وَبِهِ قَالَ الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور . وقوم قالوا : إِنْ أَوْصَى بِهَا ، أَخْرِجَتْ عَنْهُ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ : يَبْدَأُ

(٢) في الأصل : فمن شبهها .

(٤) في الأصل : فكما .

(١) في الأصل : وأما إذا ذهب .

(٣) في الأصل : وغيرهم قال .

(٥) في الأصل : يرى .

بها إن ضاقَ الثُّلُثُ ، ومنهم من قال : لا يبدأ بها . وعن مالك القولان جميعاً ، ولكن المشهور أنها بمنزلة الوصية .

### [ إِذَا بَاعَ الْمَالُ بَعْدَ وَجُوبِ الصَّدَقَةِ فِيهَا ]

وأما اختلافهم في المال يباع بعد وجوب الصدقة فيه ؛ فإن قوماً قالوا : يأخذ المصدق الزكاة من المال نفسه ، ويرجع المشتري بقيمته على البائع ؛ وبه قال أبو ثور . وقال قوم : البيع مفسوخ ؛ وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : المشتري بالخيار بين إنفاذ البيع ، وردّه ، والعشر مأخوذ من الثمرة ، أو من الحبّ الذي وجبت فيه الزكاة . وقال مالك : الزكاة على البائع <sup>(١)</sup> .

وسبب اختلافهم : تشبيه بيع مال الزكاة بتفويته ، وإتلاف <sup>(٢)</sup> عينه ؛ فمن شبهه بذلك - قال : الزكاة مترتبة في ذمّة المتلف ، والمتفوت ، ومن قال : البيع ليس بإتلاف لعين المال ، ولا تفويت له ، وإنما هو بمنزلة من باع ما ليس له ، قال : الزكاة في عين المال ، ثم هل البيع مفسوخ ، أو غير مفسوخ ؟ فيه نظر آخر يذكر في « باب البيوع » . إن شاء الله تعالى .

### [ زَكَاةُ الْمَالِ الْمَوْهُوبِ ]

ومن هذا النوع اختلافهم في زكاة المال الموهوب ؛ وفي بعض هذه المسائل التي ذكرنا تفصيل في المذهب ، لم نر أن نتعرض <sup>(٣)</sup> له ؛ إذ كان ذلك غير موافق لغرضنا ، مع أنه يفسر فيها <sup>(٤)</sup> إعطاء أسباب تلك الفروق ؛ لأنها أكثرها استحصانية ؛ مثل تفصيلهم الديون التي تزكئ من التي لا تزكي ، والديون المسقطّة للزكاة من التي لا تسقطها . فهذا ما رأينا أن نذكره في هذه الجملة ؛ وهي معرفة من تجب عليه الزكاة ، وشروط الملك التي تجب به ، وأحكام من تجب عليه .

(١) أجمل المصنف رحمه الله قول السادة الشافعية وقد قال الإمام النووي شيخ المذهب .

وفي المسألة ثلاثة أقوال : أصحها : يبطل البيع في قدر الزكاة ويصح في الباقي ، والثاني يبطل في الجميع ، والثالث يصح في الجميع . هذا كله في بيع جميع المال . فإن باع بعضه نظر فإن لم يبق قدر الزكاة فهو كما لو باع الجميع ، فإن بقي قدر الزكاة بنية صرفه إلى الزكاة أو بغير نية ففي صحة البيع خلاف ، فقيل : البيع صحيح لأن محل الاستحقاق هو القدر الواجب فقط وهو باق ويتبين بالإخراج وقيل : البيع باطل لأن الزكاة شائعة في الجميع متعلقة بكل واحد من الأشياء وغيرها بالقسط ، والأول هو الصحيح والله أعلم .

(٢) في الأصل : وإتلاف .

(٤) في الأصل : فيه .

(٣) في الأصل : نعرض .

### [ حُكْمُ مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ ، وَلَمْ يَجْحَدْ وَجُوبَهَا ]

وقد بقي من أحكامه حكم مشهور ، وهو ما <sup>(١)</sup> حُكْمُ مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ ، ولم يجحد وجوبها ؟ فذهب أبو بكر - رضي الله عنه - إلى أن حُكْمَهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ ؛ وبذلك حكم في مانع الزكاة من العرب ؛ وذلك أَنَّهُ قَاتَلَهُمْ ، وَسَيَّى ذَرِيَّتَهُمْ . وخالفه في ذلك عمر - رضي الله عنه - ، وأطلق من كان استترق منهم ؛ ويقول عمر قال الجمهور .

وذهبت طائفة إلى تكفير من منع فريضة من الفرائض ، وإن لم يجحد وجوبها .

وسبب اختلافهم : هل اسم الإيمان الذي هو ضد الكفر ، يطلق على الاعتقاد دون العمل فقط ، أو من شرطه وجوب العمل معه ؟ .

فمنهم من رأى : أن من شرطه وجوب العمل معه ، ومنهم من لم يشترط ذلك ، حتى لو لم يتلفظ بالشهادة إذا صدق بها ، فحكمه حكم المؤمن عند الله ، والجمهور وهم أهل السنة على أنه ليس يُشْتَرَطُ فيه ، أعني : في اعتقاد الإيمان الذي ضده الكفر من الأعمال ، إلا التَلَفُّظُ بالشهادة فقط ؛ لقوله ﷺ : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيُؤْمِنُوا بِي » (٥٢٢) .

(١) في الأصل : وإذا .

(٥٢٢) هذا الحديث متواتر ، رواه جماعة من أصحاب النبي ﷺ وهم أبو هريرة ، وابن عمر ، وجابر ، وأنس بن مالك ، وأبو بكر ، وعمر ، وجابر ، وسهل بن سعد ، وأبو بكر ، وأبو مالك الأشجعي ، وعياض الأنصاري ، والنعمان بن بشير ، وسمرة بن جندب ، ومعاذ ، وأوس بن أوس ، ورجل من بلقين ، وابن عباس .  
حديث أبي هريرة :

أخرجه البخاري (٢٦٢/٣) كتاب الزكاة : باب وجوب الزكاة ، حديث (١٣٩٩) ، ومسلم (١٨٠/١) [أي] كتاب الإيمان : باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، (٢٠/٣٤) وأبو داود (١٠١/٣) كتاب الزكاة : باب على ما يقاتل المشركون ، حديث (٢٦٤٠) ، والترمذي (١١٧/٤) كتاب الإيمان : باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، حديث (٢٧٣٣) والنسائي (١٤/٥) كتاب الزكاة : باب مانع الزكاة ، وابن ماجه (١٢٩٥/٢) كتاب الفتن : باب الكف عن قتال لا إله إلا الله ، حديث (٣٩٢٧) ، والشافعي (١٣/١) باب الإيمان والإسلام ، عبد الرزاق (٦٧/٦) كتاب أهل الكتاب : باب أقاتلهم حتى يقولوا : ( لا إله إلا الله ) ، حديث (١٠٠٢٢) ، وأحمد (٢/٢٤٥) ، وابن الجارود (ص - ٣٤٤) : باب في ما أمر رسول الله ﷺ بالدعاء إلى توحيد الله عز وجل والقتال عليها ، حديث (١٠٣٢) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢١٣/٣) كتاب السير : باب ما يكون الرجل به مسلما ، وابن سعد في الطبقات ، والدارقطني (٢٣١/١) ، (٢٣٢) كتاب الصلاة : باب =

« تحريم دمائهم وأموالهم إذا شهدوا بالشهادتين ، حديث (٢) ، والحاكم (٣٨٧/١) كتاب الزكاة ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣٠٦/٣) ، وابن حبان (١٧٤) ، من طرق عن أبي هريرة .  
أما حديث ابن عمر :

أخرجه البخارى (٢٢/١) كتاب الإيمان : باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم حديث (٢٥) ومسلم (٥٣/١) كتاب الإيمان : باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ... (٢٢/٣٦) والدارقطنى (٢٣٢/١) ، والبيهقى (٩٢/٣) .

حديث جابر :

أخرجه مسلم (١٨٠/١) أبى كتاب الإيمان : باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ... حديث (٢١/٣٥) وابن ماجه (١٢٩٥/٢) كتاب الفتن : باب الكف عن من قال لا إله إلا الله (٣٩٢٨) والترمذى (٤٠٩/٥) كتاب التفسير : باب تفسير سورة الغاشية (٣٣٣٨) وأحمد (٣/٢٩٥) وأبو حنيفة في « مسنده » (٦) وأبو يعلى (١٩٠/٤) رقم (٢٢٨٢) من طرق عنه .  
وقال الترمذى : حسن صحيح .

حديث أنس :

أخرجه البخارى (٥٩٢/١) كتاب الصلاة : باب فضل استقبال القبلة حديث (٣٩٢) وأحمد (١٩٩/٣) ، وأبو داود (٥٠/٢ - ٥١) كتاب الجهاد : باب على ما يقاتل المشركون ، حديث (٢٦٤١) والترمذى (٤/٥) كتاب الإيمان : باب ما جاء فى قول النبى ﷺ أمرت بقتالهم ... (٢٦٠٨) والدارقطنى (٢٣٢/١) كتاب الصلاة : باب تحريم دمائهم وأموالهم إذا شهدوا بالشهادتين (٢) وأحمد (١٩٩/٣) وأبو نعيم فى « الحلية » (١٧٣/٨) والطحافى فى « شرح معانى الآثار » (٢١٥/٣) والبيهقى (٩٢/٣) والخطيب (٤٦٤/١٠) والبقوى فى « شرح السنة » (٩٦/١) - بتحقيقنا ( من طريق حميد الطويل عن أنس .

وقال الترمذى : حسن صحيح غريب .

حديث أبى بكر وعمر :

ويرويه عنهما أنس بن مالك قال : قال عمر لأبى بكر فى الردة ألم يقل رسول الله ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإن قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله . قال أبو بكر : إنما قال رسول الله ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة .....

أخرجه النسائى (٧٦/٧ - ٧٧) وأبو يعلى (٦٩/١) رقم (٦٨) وابن خزيمة (٧/٤) رقم (٢٢٤٧) والحاكم (٣٦٨/١) من طريق عمران القطان عن معمر عن الزهرى عن أنس به .

وذكره الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٣٠/١) وقال : رواه البزار وقال : لا أعلمه يروى عن أنس عن أبى بكر إلا من هذا الوجه وأحسب أن عمران أخطأ فى إسناده .

وقال الترمذى بعد الحديث (٢٦١٠) : وقد روى عمران القطان هذا الحديث عن معمر عن الزهرى عن أنس بن مالك عن أبى بكر وهو حديث خطأ .

= وقد حكم عليه بالخطأ أيضاً الإمام أبو زرعة الرازي فقال ابن أبي حاتم في « الملل » (١٥٩/٢) رقم (١٩٧٠) : سئل أبو زرعة عن حديث رواه عمرو بن عاصم عن عمران القطان عن ممر عن الزهري عن أنس .... فذكر الحديث .

قال أبو زرعة : هذا وهم إنما هو الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة .  
أما الحاكم فله مع هذا الحديث شأن آخر فقال بعد إخرجه : صحيح الإسناد غير أن الشيخين لم يخرجا عمران القطان وليس لهما حجة في تركه فإنه مستقيم الحديث ووافقه الذهبي .  
وعمران روى له البخاري تعليقاً والأربعة وقال الحافظ في « التقريب » (٨٣/٢) : صدوق بهم .  
حديث جرير :

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣٤٧/٢) رقم (٢٢٧٦) وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٩/١) وقال : رواه الطبراني في الكبير وفي إسناده إبراهيم بن عينة وقد ضعفه الآخرون قال ابن معين : كان مسلماً صدوقاً أ.هـ .

وقال النسائي : ليس بالقوي .

وقال أبو حاتم : أتى بمناكير .

ينظر المغني (٢١/١) .

حديث سهل بن سعد :

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٣٢/٦) رقم (٥٧٤٦) وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٠/١) وقال : رواه الطبراني وفي إسناده مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان والأكثر على تضعيفه أ.هـ . ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم .

وقال الحافظ : لين الحديث .

ينظر : المغني (٢٦٠/٢) ، والتقريب (٢٥١/٢) .

حديث أبي بكر :

ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٠/١) وقال : رواه الطبراني في الكبير واللاوسط وفيه عبد الله بن عيسى الخزاز وهو ضعيف لا يُحتجُّ به أ.هـ .

وذكره الذهبي في « المغني » (٣٥٠/١) وقال : عبد الله بن عيسى أبو خلف الخزاز عن يونس بن عبيد ضعفه .

حديث أبي مالك الأشجعي :

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣٨٢/٨) رقم (٨١٩١) وذكره الهيثمي في « المعجم » (٣٠/١) وقال : رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون .

حديث عياض الأصمري :

أخرجه البزار (١٠/١ - كشف ) رقم (٤) من طريق عبد الرحمن القرشي عن عياض مرفوعاً :  
بلفظ : إن لا إله إلا الله كلمة على الله كريمة لها عند الله مكان وهي كلمة من قالها صادقاً أدخله الله بها الجنة ومن قالها كاذباً حقت دمه وأحررت ماله ولقى الله غداً محاسباً .  
=

- = قال البزار : ولا نعلم أسند عياض إلا هذا .  
 وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣١/١) وقال : رواه البزار ورجاله موثقون إن كان تابعه  
 عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود .  
 حديث النعمان بن بشير :  
 أخرجه البزار (١٥/١ - كشف) رقم (١٥) من طريق أسود بن عامر ثنا إسرائيل عن سمك عن  
 النعمان بن بشير به .  
 قال البزار : وهذا أخطأ فيه أسود .  
 وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣١/١) : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح .  
 حديث سمرة بن جندب :  
 ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٠/١) وقال : رواه الطبراني في الأوسط وفيه مباركة بن  
 فضالة واختلف في الاحتجاج به .  
 حديث معاذ بن جبل :  
 أخرجه ابن ماجه (٢٨/١) المقدمة : باب في الإيمان حديث (٧٢) والدارقطني (٢٣٣/١) كتاب  
 الصلاة : باب تحريم دعائهم وأموالهم . . . من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن  
 معاذ به .  
 قال الحافظ البوصيري في « الزوائد » (٥٦/١) : هذا إسناده حسن . أ.هـ .  
 وفيه شهر بن حوشب وقد اختلفوا في الاحتجاج به .  
 حديث أوس بن أوس :  
 أخرجه الدارمي (٢١٨/٢) كتاب السير : باب في القتال على قول النبي ﷺ أمرت أن أقاتل الناس  
 حتى يقولوا لا إله إلا الله ، وابن ماجه (٣٩٢٩) وأحمد (٨/٤) وعزاه السيوطي في « الأذهار المتناثرة »  
 (ص - ٢٠) رقم (٤) إلى ابن أبي شيبة .  
 حديث الرجل من بلقين :  
 أخرجه أبو يعلى (١٣١/١٣ - ١٣٢) والبيهقي (٣٣٦/٦) وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد »  
 (٥٣/١ ، ٥٤) وقال : رواه أبو يعلى وإسناده صحيح .  
 وذكره الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية » (١٨٥/٢) رقم (٢٠١٠) وعزاه إلى أحمد بن منيع  
 وذكره برقم (٢٠١١) وعزاه إلى أبي يعلى .  
 حديث ابن عباس :  
 ذكره الهيثمي في « المجمع » (٣٠/١) وقال : رواه الطبراني ورجاله موثقون إلا أن فيه أسحق بن  
 يزيد الخطابي ولم أعرفه .  
 وهذا الحديث قد صرح الحافظ السيوطي بتواتره فأورده في « الأذهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة »  
 (ص - ١٩ - ٢٠) رقم (٤) .  
 وعزاه إلى الشيخان عن ابن عمر وأبي هريرة .

فاشترط مع العلم القول ، وهو عمل من الأعمال ؛ فمن شبه سائر الأفعال الواجبة بالقول - قال : جميع الأعمال المفروضة شرط في العلم الذي هو الإيمان . ومن شبه القول بسائر الأعمال التي اتفق الجمهور على أنها ليست شرطاً في العلم الذي هو الإيمان - قال : التصديق فقط هو شرط الإيمان ، وبه يكون حكمه عند الله - تعالى - حكم المؤمن . والقولان شاذان ، واستثناء التلطف<sup>(١)</sup> بالشهادتين من سائر الأعمال هو الذي عليه الجمهور .



### مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْأَمْوَالِ ؟

الجملة الثانية : وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال ؛ فإنهم اتفقوا منها على أشياء ، واختلفوا في أشياء .

أما ما اتفقوا عليه : فصنفان من المعدن : الذهب ، والفضة ، اللذان ليسا بحلي<sup>٢</sup> ، وثلاثة أصناف من الحيوان : الإبل ، والبقر ، والغنم . وصنفان من الحبوب : الحنطة ، والشعير . وصنفان من الثمر : التمر ، والزبيب ؛ وفي الزبيب<sup>(٢)</sup> خلاف شاذ .

#### [ الْقَوْلُ فِي زَكَاةِ الْحَلِيِّ مِنَ الذَّهَبِ ]

والذي اختلفوا فيه من الذهب هو الحلي فقط ؛ وذلك أنه ذهب فقهاء<sup>٣</sup> الحجاز : مالك ، والليث ، والشافعي ؛ إلى أنه لا زكاة فيه إذا أريد للزينة ، واللباس . وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : فيه الزكاة .

والسبب في اختلافهم : تردد شبهة بين العروض ، وبين التبر والفضة ؛ اللذين

<sup>١</sup> ومسلم عن جابر .

وابن أبي شيبة في « المصنف » عن أبي بكر الصديق وعمر .

وأوس وجابر الجعفي .

والطبراني عن أنس ومرة بن جندب وسهل بن سعد .

وابن عباس وأبي بكرة وأبي مالك الأشجعي .

والبزار عن عياض الأنصاري والنعمان بن بشير .

(١) في الأصل : واستثناء من التلطف . (٢) في ط : الزيت .

المقصود منهما المعاملة في جميع الأشياء ؛ فمن شبهه بالعروض التي المقصود منها المنافع أولاً - قال : ليس فيه زكاة . ومن شبهه بالتبر والفضة ؛ اللذين المقصود منهما المعاملة بهما أولاً - قال : فيه الزكاة . ولاختلافهم أيضاً سبب آخر ؛ وهو اختلاف الآثار في ذلك .

وذلك أنه رُوِيَ عن جابر - أن النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه قال : « لَيْسَ فِي الْحَلِيِّ زَكَاةٌ » (٥٢٣) .

ورُوِيَ عمر بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : « أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا . وَلَمَّا يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَ مِنْ ذَهَبٍ ؛ فَقَالَ لَهَا : أَتُؤَدِّينَ زَكَاةَ هَذَا ؟ قَالَتْ : لَا . قَالَ : أَبَسُّوكَ أَنْ يَسُورَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ ؟ فَخَلَعَتْهُمَا ، وَكَلَفَتْهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . وَقَالَتْ : هُمَا لِلَّهِ ، وَلِرَسُولِهِ » (٥٢٤) .

(٥٢٣) أخرجه ابن الجوزي في التحقيق ، كما في نصب الراية (٣٧٤/٢) من حديث عافية بن أيوب ، عن ليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر به ، ثم قال : قالوا : عافية ضعيف ، ما عرفنا أحداً طعن فيه ، وقال في المعرفة (٢٩٨/٣) ، وما يروي عن عافية بن أيوب ، عن الليث فذكره فباطل لا أصل له إنما يروي عن جابر من قوله ، وعافية بن أيوب مجهول ، فمن احتج به مرفوعاً كان مغرراً بدنيته ، داخلاً فيما نعيب به المخالفين من الاحتجاج برواية الكلبيين ، وقد صحح موقوفاً .

أما الموقوف عن جابر :

فأخرجه ابن أبي شيبة (١٥٥/٣) كتاب الزكاة : باب من قال : ليس في الحلّي زكاة ، عن عبدة ابن سليمان ، عن عبد الملك ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : « لَا زَكَاةَ فِي الْحَلِيِّ » ، قلت : إنه يكون فيه ألف دينار ، قال : يعار ، ويلبس ، ورواه الشافعي (٢٢٨/١) كتاب الزكاة : الباب الأول في الأمر بها والتهديد على تركها ، وعلى من تجب ، وفيه تجب ، حدث (٦٢٩) ، عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، قال : سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلّي ، أيّه الزكاة ؟ فقال جابر : لا . قال : وإن كان بلغ ألف دينار ؟ فقال جابر : كثير .

(٥٢٤) أخرجه أبو داود (٢١٢/٢) كتاب الزكاة : باب الكنز ما هو ؟ وزكاة الحلّي ، حديث (١٥٦٣) ، والترمذي (٧٤/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء في زكاة الحلّي ، حديث (٦٣٢) ، والنسائي (٣٨/٥) كتاب الزكاة : باب زكاة الحلّي ، وابن أبي شيبة (١٥٣/٣) كتاب الزكاة : باب في الحلّي ، وأحمد (١٧٨/٢) ، والدارقطني (١١٢/٢) كتاب الزكاة : باب استقراض الرضى من مال التيمم ، الحديث (٧) ، والبيهقي (١٤٠/٤) كتاب الزكاة : باب سياق أخيار وردت في زكاة الحلّي ، من طريق عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

وفي الباب عن أم سلمة :

أخرجه أبو داود (٢١٢/٢) ، (٢١٣) كتاب الزكاة : باب الكنز ما هو ؟ وزكاة الحلّي ، حديث =



والأثران ضعيفان ، وبخاصة حديث جابر ؛ ولكون السَّبَبِ الأملك لاختلافهم في تَرَدُّدِ الحلي المتخذ للباس بين التَّبَرِّ ، والفضة ؛ للذين المقصود منها : أولاً المعاملة لا الانتفاع ، وبين العَرُوضِ التي المقصود منها بالوضع الأول خلاف المقصود من التبر ، والفضة ، أعني : الانتفاع بها لا المعاملة ، وأعني بالمعاملة كونها ثَمَنًا .

### [ الْحَلِيُّ الْمَتَّخَذُ لِلْكَرَاءِ ، وَهَلْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ؟ ]

واختلف قول مالك في الْحَلِيِّ الْمَتَّخَذِ لِلْكَرَاءِ : فمرة شبهه بِالْحَلِيِّ الْمَتَّخَذِ لِلْبَاسِ ، ومرة شبهه بِالتَّبَرِّ الْمَتَّخَذِ لِلْمُعَامَلَةِ .

### [ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَيَوَانِ ]

وأما ما اختلفوا فيه من الحيوان : فمئة ما اختلفوا في نوعه ، ومئة ما اختلفوا في صِنْفِهِ .

### [ مَا اخْتَلَفُوا فِي نَوْعِهِ : الْحَخِيلُ ]

وأما ما اختلفوا في نوعه : فالخيل ؛ وذلك أَنَّ الجمهور على أن لا زكاة في الخيل ؛ وذهب أبو حنيفة إلى أنها إذا كانت سَائِمَةً ، وَقَصِدَ بِهَا التَّسَلُّ أن فيها الزكاة ، أعني : إذا كانت ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا .

والسبب في اختلافهم : مُعَارَضَةُ الْقِيَاسِ لِلْفُظِّ ، وما يظن من معارضة اللَّفْظِ اللَّفْظَ فيها .

وأما اللفظ الذي يقتضي أن لا زكاة فيها ؛ فقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَيْدِهِ ، وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ » (٥٢٥) .

= (١٥٦٤) ، والدارقطني (١٠٥/٢) كتاب الزكاة : باب ما أدى زكاته فليس بكتر ، حديث (١) ، والبيهقي (٨٣/٤) كتاب الزكاة : باب تفسير الكثر الذي ورد فيه الوعيد ، والحاكم (٣٩٠/١) كتاب الزكاة ، وقال : صحيح على شرط البخاري .

(٥٢٥) أخرجه البخاري (٣٢٧/٣) كتاب الزكاة : باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ، حديث (١٤٦٣) ، ومسلم (٦٧٦/٢) كتاب الزكاة : باب لا زكاة على مسلم في عبده وفرسه ، حديث (٩٨٢/٩) ، وأبو داود (٢٥١/٢) ، ٢٥٢) كتاب الزكاة : باب صدقة الرقيق ، حديث (١٥٩٥) ، والترمذي (٧٠/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء ليس في الخيل والرقيق صدقة ، حديث (٦٢٤) ، والنسائي (٣٥/٥) كتاب الزكاة : باب زكاة الخيل ، وابن ماجه (٥٧٩/١) كتاب الزكاة : باب صدقة الخيل والرقيق ، حديث (١٨١٢) ، وابن أبي شيبة (١٥١/٣) كتاب الزكاة : باب ما قالوا في زكاة الخيل ، وأحمد (٢٤٩/٢) ، والدارقطني (١٢٧/٢) كتاب الزكاة : باب مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق ، حديث (٥) ، والبيهقي (١١٧/٤) كتاب الزكاة : باب لا صدقة في الخيل . =

وأما القياس الذي عارضَ هذا العموم ؛ فهو أَنَّ الْخَيْلَ السَّائِمَةَ حَيَوَانٌ مَقْصُودٌ بِهِ النَّمَاءُ وَالتَّنَسُّلُ ، فاشبه الإبل ، والبقر .

وأما اللفظ الذي يُظَنُّ أنه معارضٌ لذلك العموم ؛ فهو قوله - عليه الصلاة والسلام - ، وقد ذكر الخيل ؛ فقال : « وَلَمْ يَتَسَّحَّقْ اللَّهُ فِي رِقَابِهَا ، وَلَا تَظْهَرِهَا » (٥٢٦) .

فذهب أبو حنيفة إلى أَنَّ حَقَّ اللَّهِ [ فِي رِقَابِهَا ] (١) هو الزكاة ، وذلك في السَّائِمَةِ منها .

قال القاضي : وأن يكون هذا اللفظ مجملاً أحرى منه أن يكونَ عاماً ، فيحتج به في الزكاة ، وخالف أبا حنيفة في هذه المسألة أصحابه أبو يوسف ، ومحمد ، وصَحَّحَ عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يأخذ منها الصَّدَقَةَ (٢) ، فقيل : إنه كان باختيار منهم .

### [ مَا اخْتَلَفُوا فِي صِنْفِهِ : السَّائِمَةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، وَالْغَنَمِ ]

وأما ما اختلفوا في صنفه : فهي السَّائِمَةُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْبَقَرِ ، وَالْغَنَمِ ، مِنْ غَيْرِ السَّائِمَةِ مِنْهَا ؛ فَإِنْ قَوْمًا أَوْجَبُوا الزَّكَاةَ فِي هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ ؛ سَائِمَةً كَانَتْ ، أَوْ غَيْرِ سَائِمَةٍ ؛ وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ ، وَمَالِكٌ .

وقال سائر فقهاء الأمصار : لَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَنْوَاعِ .

وسبب اختلافهم : معارضة الْمُطْلَقِ لِلْمَقْبِدِ ، ومعارضة القياس لعموم اللفظ ، أما المطلق فقول - عليه الصلاة والسلام - : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً » (٥٢٧) .

= ومالك (٢٧٧/١) كتاب الزكاة : باب ما جاء في صدقة الرقيق والحيل والعسل (٣٧) والشافعي في « المسند » (ص - ٩١) وعبد الرزاق (٣٣/٤) رقم (٦٨٧٨) والحميدي (٤٦٠/٢) رقم (١٠٧٣) والطحاوي (١٧٤/١ - منحة ) رقم (٨٢٥) والدارمي (٢٨٤/١) كتاب الزكاة : باب ما لا تجب فيه الصدقة من الحيوان ، وأبو يعلى (٥٢٢/١٠) رقم (٦١٣٨) وابن حبان (٣٢٦٨ ، ٣٢٦٩) والبيهقي في « شرح السنة » (٣/٣٣٥ - بتحقيقنا ) .

(٥٢٦) أخرجه البخاري (٤٥/٥ - ٤٦) كتاب المساقاة : باب شرب الناس وسقى الدواب من الأنهار حديث (٢٣٧١) ، ومسلم (٦٨١/٢) كتاب الزكاة : باب إثم مانع الزكاة ، حديث (٩٨٧/٢٤) ، وابن ماجه (٩٣٢/٢) كتاب الجهاد : باب ارتباط الخيل في سبيل الله ، حديث (٢٧٨٨) ، ومالك (٤٤٤/٢) كتاب الجهاد : باب الترغيب في الجهاد ، الحديث (٣) ، وأحمد (٣٨٣/٢) ، من حديث أبي هريرة في حديث مانع الزكاة الطويل . (١) سقط في ط .

(٢) أخرجه الدارقطني (١٢٦/٢) كتاب الزكاة : باب زكاة مال التجارة حديث (٢) .

(٥٢٧) أخرجه أبو داود (٢٢٤/٢) كتاب الزكاة : باب في زكاة السائمة ، حديث (١٥٦٨) ، والترمذي (٦٦/٢ ، ٦٧) كتاب الزكاة : باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ، حديث (٦٢١) ، وابن ماجه (٥٧٣ - ٥٧٤) كتاب الزكاة : باب صدقة الإبل ، حديث (١٧٩٨) ، وابن أبي شيبة (١٢١/٣) ، =

وأما المقيّد : فقولہ - علیہ الصلاۃ والسلام - : « فی سَائِمَةِ الْفَقَمِ الزَّكَاةُ » (١) .  
فمن غلب المطلق علی الْمُقَيَّدِ - قال : الزكاة فی السائمة ، وَغَيْرِ السائمة . ومن غلبَ  
المقيّد - قال : الزكاة فی السائمة منها فقط . ويشبه أن يقال : إن من سبب الخلاف فی

= (١٢٢) كتاب الزكاة : باب فی زكاة الإبل ما فیها ، وأحمد (١٥/٢) ، والحاكم (٣٩٢/١) ، (٣٩٣)  
كتاب الزكاة ، والبيهقي (٨٨/٤) كتاب الزكاة : باب کیف فرض الصدقة ، من حديث ابن عمر :  
« أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقة فلم يخرجہ إلى عماله حتى قبض فقرنه بسيفه » فلما قبض  
عمل به أبو بكر حتى قبض ، وعمر حتى قبض ، وكان فیہ : « فی خمس من الإبل شاة ، وفي  
عشرة شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بنت  
مخاض إلى خمس وثلاثين ، فإذا رادت ففيها بنت لبون إلى خمس وأربعين ، فإذا رادت ففيها حقة  
إلى ستين ، فإذا رادت فجلدة إلى خمس وسبعين ، فإذا رادت ففيها ابنة لبون إلى تسعين ، فإذا رادت  
ففيها حقتان إلى عشرين ومائة ، فإذا رادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين  
بنت لبون ، وفي الشاة فی كل أربعين شاة شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا رادت فشاتان إلى مائتين ،  
فإذا رادت فثلاث شياه إلى ثلاثمائة شاة ، فإذا رادت على ثلاثمائة شاة ففي كل مائة شاة شاة ، ثم  
ليس فیها شيء حتى يبلغ مائة ، ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع مخافة الصدقة ، وما كان  
من خيطين فأنهما يتراجعان بالسوية ، ولا يؤخذ فی الصدقة حرمة ، ولا ذات عيب » .

وقال الترمذی : حديث ابن عمر حديث حسن . . . . . وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن  
الزهری عن سالم هذا الحديث ولم يرفعه وإنما رفعه سفيان بن حسن .

قال البارکفوري فی « التحفة » (٢٠٥/٣) قال الحافظ فی الفتح : وسفيان بن حسين ضعيف فی  
الزهری وقد خالفة من هو أحفظ منه فی الزهری فأرسله وقال المنذرى : وسفيان بن حسين أخرج له  
مسلم واستشهد به البخاری إلا أن حديثه عن الزهری فی مقال وقد تابع سفيان بن حسين علی رفعه  
سليمان بن كثير وهو ممن اتفق البخاری ومسلم علی الاحتجاج به .

وقال الترمذی فی كتاب العلل : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : أرجو أن يكون  
محفوظاً وسفيان بن حسين صدوق .

قال ابن عدی فی « الكامل » (٤١٤/٣) : سمعت أبا يعلى يقول : قيل ليجى بن معين - يعنى  
وهو حاضر - فحدث سفيان بن حسين عن الزهری عن سالم عن أبيه فی الصدقات ؟ فقال : وهذا  
لم يتابع سفيان عليه أحد ليس يصح رواه عن سفيان عباد بن العوام وغيره وقد وافق سفيان بن حسين  
على هذه الرواية عن سالم عن أبيه حديث الصدقات سليمان بن كثير أخو محمد بن كثير . أ. هـ .

وللحديث شاهد قوى من حديث يهز بن حكيم عن أبيه عن جده .

أخرجه أبو داود (٤٩٤/١) كتاب الزكاة : باب فی زكاة السائمة (١٥٧٥) والنسائي (٤١/٥)  
والدارمي (٣٩٦/١) وابن الجارود (٣٤١) والحاكم (٣٩٨/١) والبيهقي (١٠٥/٤) وأحمد (٤٠٢/٤)  
بلفظ : فی كل إبل سائمة فی كل أربعين ابنة لبون .

(١) تقدم .

ذلك أيضاً معارضة دليل الخطاب للعموم ؛ وذلك أن دليل الخطاب في قوله - عليه الصلاة والسلام - : « **فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ** » - يقتضي أن لا زكاة في غير السائمة ، وعموم قوله - عليه الصلاة والسلام - : « **فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً** » - يقتضي أن السائمة في هذا بمنزلة غير السائمة ؛ لكن <sup>(١)</sup> العموم أقوى من دليل الخطاب ؛ كما أن تغليب المقيد على المطلق أشهر من تغليب المطلق على المقيد . وذهب أبو محمد بن حزم إلى أن المطلق يقتضي على المقيد ، وأن في الغنم ؛ سائمة ، أو غير سائمة الزكاة ، وكذلك في الإبل لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « **لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دُونِ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ** » (٥٢٨) .

(١) في الأصل : لكون .

(٥٢٨) أخرجه البخاري (٣١٠/٣) كتاب الزكاة : باب زكاة الورق ، حديث (١٤٤٧) ، ومسلم (٢/٦٧٤) كتاب الزكاة ، حديث (٩٧٩/٥١) ، وأبو داود (٢/٢٠٨) كتاب الزكاة : باب ما تجب فيه الزكاة ، حديث (١٥٥٨) ، والترمذي (٢/٦٩) كتاب الزكاة : باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب ، حديث (٦٢٦) ، والنسائي (٥/١٧) كتاب الزكاة : باب زكاة الإبل حديث (٢٤٤٥) - (٢٤٤٦) ، وابن ماجه (١/٥٧١) كتاب الزكاة : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، حديث (١٧٩٣) ، ومالك (١/٢٤٤ ، ٢٤٥) كتاب الزكاة : باب ما تجب فيه الزكاة ، حديث (٢) والشافعي (١/٢٣١ ، ٢٣٢) كتاب الزكاة : الباب الثاني فيما يجب أخذه من رب المال من الزكاة وما لا ينبغي أن يؤخذ ، حديث (٢٣٦ - ٦٤٢) ، وابن أبي شيبة (٣/١١٧ ، ١٢٤ ، ١٣٧) كتاب الزكاة : باب من قال ليس في أقل من مائتي درهم زكاة وباب من قال ليس فيما دون الخمس من الإبل صدقة ، وأحمد (٣/٦) ، وعبد الرزاق (٢٧٥٢ ، ٧٢٥٣ ، ٧٢٥٤ ، ٧٢٥٥) وابن الجارود (ص ١٢٤ ، ١٢٥) كتاب الزكاة ، حديث (٣٤٠) والدارقطني (٢/٩٣) كتاب الزكاة : باب وجوب زكاة الذهب والورق والماشية والثمار والحبوب ، حديث (٥) ، والبيهقي (٤/٨٤) كتاب الزكاة : باب العدد الذي إذا بلغته الإبل كانت فيها صدقة .

والحميدي (٢/٣٢٢) رقم (٧٣٥) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢/٣٤ - ٣٥) وأبو يعلى (٢/٢٦٨) رقم (٩٧٩) وابن حبان (٣٢٦٥) - الإحسان - وأبو عبيد القاسم بن سلام في « الأموال » (ص-٤٣٠) رقم (١٤٢١) والطبراني في الصغير (١/٢٣٥) من حديث أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمس زود من الإبل صدقة ، وليس فيما دون خمس أوسق من التمر صدقة » .

وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وابن عمر .  
حديث جابر :

أخرجه مسلم (٢/٦٧٥) كتاب الزكاة حديث (٩٨٠/٦) وأحمد (٣/٢٩٦) وابن ماجه (١/٥٧٢) كتاب الزكاة : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال رقم (١٧٩٤) وابن خزيمة (٤/٢٣٠ ، ٢٣٠٥) وعبد ابن حميد (ص-٣٣٢) رقم (١٠١٣) والبيهقي (٤/١٢١) بمثل حديث أبي سعيد .

### [ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْبَقَرِ ، وَغَيْرِهَا فِي الزَّكَاةِ ]

وأن البقر لما لم يثبت فيها (١) أثر - وجب أن يتمسك (٢) فيها بالإجماع ؛ وهو أن الزكاة في السائمة منها فقط ، فتكون التفرقة بين البقرة ، وغيرها قولاً ثالثاً .  
وأما القياس المعارض لعموم قوله - عليه الصلاة والسلام - : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً » ؛ فهو أن السائمة هي التي المقصود منها النماء ، والزياة (٣) ، والربح ؛ وهو الموجود فيها أكثر ذلك . والزكاة إنما هي فَضْلَاتُ الْأَمْوَالِ ، والفضلات إنما توجد أكثر ذلك في الأموال السائمة ؛ ولذلك اشترطَ فيها الْحَوْلُ . فمن خصص بهذا القياس ذلك العموم ، لم يوجب الزكاة في غير السائمة ، ومن لم يخصص ذلك ، ورأى أن العموم أقوى ، أوجب ذلك في الصنفين جميعاً .

### [ الْقَوْلُ فِي زَكَاةِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَيَوَانَ : الْعَسَلُ ]

فهذا هو ما اختلفوا فيه من الحيوان التي تحب فيه الزكاة ، وأجمعوا على أنه ليس فيما يخرج من الحيوان زكاة إلا الْعَسَلُ ، فإنهم اختلفوا فيه - فالجمهور على أنه لَا زَكَاةَ فِيهِ . وقال قوم : فِيهِ الزَّكَاةُ .

وسبب اختلافهم : اختلفانهم في تصحيح الأثر الوارد في ذلك ؛ وهو قوله - عليه الصلاة والسلام - : « فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَرْقُ زِقٌ » (٥٢٩) . خرجه الترمذي ، وغيره .

= حديث أبي هريرة :

أخرجه أحمد (٤٠٢/٢) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٣٥/٢) كتاب الزكاة : باب زكاة ما يخرج من الأرض .

حديث ابن عمر :

أخرجه أحمد (٩٢/٢) ، والبزار (٤٢٠/١ - كشف) ، رقم (٨٨٨) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٣٥/٢) ، والبيهقي (١٢١/٤) ، من طريق ليث بن أبي سليم ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : « لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ » .

وذكره الهيثمي (٧٣/٣) ، وقال : رواه أحمد والبزار ، والطبراني في « الأوسط » وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة لكنه ملس . أ.هـ .

وقد تابعه عبد الرحمن بن محمد ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ ، وَلَا خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ .

أخرجه البزار (٨٨٧ - كشف) .

وقال الهيثمي في المجمع (٧٢/٣) ، وفي إسناده ضعف . (١) في الأصل : لها .

(٢) في الأصل : التمسك . (٣) سقط في ط .

(٥٢٩) أخرجه الترمذي (٧١/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء في زكاة العسل ، حديث (٦٢٥) =

### [ اِخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ ]

وأما ما اختلفوا فيه من النبات بعد اتفاقهم على الأصناف الأربعة التي ذكرناها ؛ فهو جنس النبات الذي تجب فيه الزكاة ؛ فمنهم من لم ير الزكاة إلا في تلك الأربعة فقط ؛ وبه قال ابن أبي ليلى ، وسفيان الثوري ، وابن المبارك . ومنهم من قال : الزكاة في جميع المدخر المقتات من النبات ؛ وهو قول مالك والشافعي . ومنهم من قال : الزكاة في كل ما تُخْرِجُهُ الأرض ما عدا الحشيش ، والحطب ، والقصب ؛ وهو أبو حنيفة .

وسبب الخلاف : إما بين من قَصَرَ الزكاة على الأصناف المجمع عليها ، وبين من عَدَّاهَا إلى المدخر المقتات - فهو اختلافهم في تَعَلُّقِ الزكاة بهذه الأصناف الأربعة ؛ هل هو لعينها ، أو لعلّة فيها وهي الاقتيات ؟ ، فمن قال : لعينها <sup>(١)</sup> ، قَصَرَ الْوُجُوبَ عليها . ومن قال : لعلّة الاقتيات ، عَدَّى الْوُجُوبَ لِجَمِيعِ الْمُقْتَاتِ .

وسبب الخلاف بين مَنْ قَصَرَ الْوُجُوبَ على المقتات ، وبين من عَدَّاهُ إلى جميع ما تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ ، إلا ما وقع عليه الإجماع من الحشيش ، والحطب ، والقصب - هو معارضة القياس لعموم اللفظ .

أما اللفظ الذي يقتضي العموم ؛ <sup>(٢)</sup> فهو قوله - عليه الصلاة والسلام - : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْبَ ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نَصْفُ الْعُشْبِ » <sup>(٣)</sup> .

= وقال : في إسناده مقال ، وابن عدى (١٣٩٣/٤) ، والبيهقي (١٢٦/٤) كتاب الزكاة : باب ما ورد في العسل ، وابن حبان في المجروحين (٣٧٠/١) ، والطبراني في الأوسط ، كما في المجمع (٨٠/٣) كلهم من حديث صدقة بن عبد الله السمين ، عن موسى بن يسار ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ به ، زاد الطبراني : وليس فيما دون ذلك شيء . وقال الترمذی : وفي إسناده مقال .

وقال في العلل (ص-١٠٢) رقم (١٧٥) سألت محمدا عن هذا الحديث فقال : هو عن نافع عن النبي ﷺ مرسل وليس في زكاة العسل شيء يصح . وقال البيهقي (١٢٦/٤) : تفرد به هكذا صدقة بن عبد الله السمين وهو ضعيف قد ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما .

وقال النسائي : هذا حديث منكر كما في « التلخيص » (١٦٧/٢) . وقال ابن حبان : صدقة بن عبد الله كان ممن يروى الموضوعات عن الإثبات لا يشتغل بروايته إلا عند التعجب ثم ذكر له هذا الحديث .

والحديث ذكره الحافظ الهيثمي في « المجمع » (٨٠/٣) وقال : رواه الطبراني في « الأوسط » وقد رواه الترمذی باختصار وفيه صدقة ابن عبد الله وفيه كلام كثير .

(١) في الأصل : يعينها . (٢) في الأصل : التعميم .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ :

البيهقي (١٣٠/٤) كتاب الزكاة : باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض ، من حديث أبي هريرة . =

= وأخرجه الترمذى (٧٥/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء فى الصدقة فيما يسقى بالأنهار (٦٢٩) ، وغيرها ، وابن ماجه (٥٨٠/١) كتاب الزكاة : باب صدقة الزروع والثمار ، حديث (١٨١٦) ، من حديث أبى هريرة بلفظ : « فيما سقت السماء والعيون العشر ، وفيما سقى بالتضخ نصف العشر » . وله شاهد من حديث ابن عمر :

أخرجه البخارى (٣٤٧/٣) كتاب الزكاة : باب العشر فيما يسقى من ماء السماء ، ويلاء الجارى ، الحديث (١٤٨٣) ، وأبو داود (٢٥٢/٢) كتاب الزكاة : باب صدقة الزرع ، حديث (١٥٩٦) ، والترمذى (٧٥/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء فى الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيرها ، حديث (٦٣٥) والنسائى (٤١/٥) كتاب الزكاة : باب ما يوجب العشر ، وما يوجب نصف العشر ، وابن ماجه (٥٨١/١) كتاب الزكاة : باب صدقة الزروع والثمار ، حديث (١٨١٧) ، وابن الجارود (ص١٢٨) كتاب الزكاة ، حديث (٣٤٨) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٣٦/٢) كتاب الزكاة : باب زكاة ما يخرج من الأرض ، والبيهقى (١٣٠/٤) كتاب الزكاة : باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض وابن خزيمة (٣٧/٤) رقم (٢٣٠٧) ، (٢٣٠٨) ، والطبرانى فى « الصغير » (١١٤/٢) ، والبخارى فى « شرح السنة » (٣/٣٤٥ - بتحقيقنا ) ، كلهم من طريق الزهري عن سالم ، عن أبيه مرفوعا بلفظ : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر ، وما سقى بالتضخ نصف العشر » . وفى الباب عن جابر ، وعلى ، ومعاذ .

حديث جابر :

أخرجه مسلم (٦٧٥/٢) كتاب الزكاة : باب ما فيه العشر أو نصف العشر ، حديث (٩٨١) ، وأبو داود (٥٠٢/١) كتاب الزكاة : باب صدقة الزرع ، حديث (١٥٩٧) ، والنسائى (٤١/٥) ، (٤٢) كتاب الزكاة : باب ما يوجب العشر ، وما يوجب نصف العشر ، وابن الجارود فى المنتخب (٣٤٧) ، وابن خزيمة (٣٨/٤) ، رقم (٢٣٠٩) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٣٧/٢) ، والدارقطنى (١٣٠/٢) ، والبيهقى (١٣٠/٤) ، من طريق عمار بن الحارث ، عن أبى الزبير أنه سمع جابر يذكر أن رسول الله ﷺ قال : « فيما سقت الأنهار والعيون العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر » . حديث على :

أخرجه أحمد (١٤٥/١) بلفظ فيما سقت السماء ففيه العشر وما سقى بالغرب والدالية ففيه نصف العشر .

حديث معاذ :

أخرجه النسائى (٤٢/٥) كتاب الزكاة : باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ، وابن ماجه (٥٨١/١) كتاب الزكاة : باب صدقة الزروع والثمار حديث (١٨١٨) والبيهقى (١٣١/٤) كتاب الزكاة : باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض .

عن أبى وإثل ، عن مسروق ، عن معاذ بن جبل ، قال : بعثنى رسول الله ﷺ - إلى اليمن ، وأمرنى أن أخذ مما سقت السماء ، وما سقى بعلل العشر ، وما سقى بالدوالى ، نصف العشر .

« وما » بمعنى « الذي » ، و « الذي » من ألفاظ العموم ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ ..... ﴾ [ الانعام : ١٤١ ] الآية ، إلى قوله : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [ الانعام : ١٤١ ] .

وأما القياس : فهو أن الزكاة إنما المقصود منها سدُّ الخلة ؛ وذلك لا يكون غالباً إلا فيما هو قُوتٌ ؛ فمن خصص العموم بهذا القياس ، أسقط الزكاة عما عدا المُقَاتات . ومن غلبَ العموم ، أوجبها فيما عدا ذلك ، إلا ما أخرجه الإجماعُ . والذين اتفقوا على المُقَاتات - اختلفوا في أشياء من قبَل اختلافهم فيها ؛ هل هي مُقَاتة ، أم ليست بمُقَاتة ؟

**[ الْقَوْلُ فِي زَكَاةِ الزَّيْتُونِ ]**

وَهَلْ يُقَاسُ عَلَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ ، أَوْ لَيْسَ يُقَاسُ ؟ مِثْلُ اخْتِلَافِ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، فِي الزَّيْتُونِ ؟ فَإِنْ مَالِكًا ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ . وَمَنْعَ ذَلِكَ الشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ الْأَخِيرِ بِهِ مَصْرٌ .

وسبب اختلافهم : هل هو قُوتٌ ؛ أم ليس بقُوتٌ ؟

### **[ زَكَاةُ التِّينِ ]**

ومن هذا الباب اِخْتِلَافُ أَصْحَابِ مَالِكٍ فِي إِيْجَابِ الزَّكَاةِ فِي التِّينِ ، أَوْ لَا إِيْجَابَهَا . وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الثَّمَارِ دُونَ الْخَضَرِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ ؛ لقوله سبحانه : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ ، وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ ..... ﴾ [ الانعام : ١٤١ ] الآية . ومن فرق في الآية بين الثمار ، والزيتون ، فلا وَجْهَ لقوله إلا وجهه ضعيف .

### **[ الْقَوْلُ فِي زَكَاةِ الْعُرُوضِ الْمُتَّخِذَةِ لِلتَّجَارَةِ ]**

واتفقوا على أن لا زكاة في العروض التي لم يقصد بها التجارة ، واختلفوا في إيجاب الزكاة فيما اتخذ منها للتجارة ؛ فذهب فقهاء الأمصار إلى وجوب ذلك ، ومنع ذلك أهل الظاهر .

والسبب في اختلافهم : اختلافهم في وجوب الزكاة بالقياس ، واختلافهم في تصحيح حديث سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الزَّكَاةَ ، مِمَّا نَعْلَمُهُ لِلْبَيْعِ » (٥٣١) .

(٥٣١) أخرجه أبو داود (٢١١/٢ ، ٢١٢) كتاب الزكاة : باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها من زكاة ؟ حديث (١٥٦٢-) ، والدرقطنى (١٢٧/٢ ، ١٢٨) كتاب الزكاة : باب زكاة مال التجارة =



فيما روي عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه قال : « أَدْ زَكَاةَ الْبِرِّ » (٥٣٢).

وأما القياس الذي اعتمدته الجمهور ، فهو أن العروض المتخذة للتجارة مَالٌ مقصود به التَّيْمَةُ ، فأشبهه الأجناس الثلاثة التي فيها الزكاة باتفاق ، أعني : الْحَرثُ ، والماشية ، والذهب والفضة .

وَدَعَمَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّ زَكَاةَ العروض ثابتة عن عمر ، وابن عمر . ولا مخالف لهما من الصحابة . وبعضهم يرى أن مثل هذا هو إجماعُ من الصحابة ، أعني : إذا نُقِلَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قول ، ولم ينقل عن غيره خِلَافُهُ ، وفيه ضعف .



### [ مَعْرِفَةُ كَمْ تَجِبُ الزَّكَاةُ ، وَمِنْ كَمْ تَجِبُ مَعْرِفَةُ النَّصَابِ ؟ ]

الجملة الثالثة : وأما معرفة النصاب في واحد واحد من هذه الأموال المزكاة ، وهو المقدار الذي فيه تَجِبُ الزكاة - فما (١) له منها نصاب ، ومعرفة الواجب من ذلك ، أعني : في عَيْنِهِ ، وقدره ؛ فإنا نذكر من ذلك ما اتفقوا عليه ، واختلفوا فيه في جنس جنس من هذه الأجناس المتفق عليها ، والمختلف فيها ، عند الذين اتفقوا عليه ، ولنجعل الكلام في ذلك في فصول [ ستة ] (٢) .

= وسقوطها عن الخيل ، والرقيق ، حديث (٩) ، والبيهقي (١٤٦/٤ ، ١٤٧) كتاب الزكاة : باب زكاة التجارة ، من حديث جعفر بن سعد ، عن خبيب بن سليمان ، عن أبيه ، عن سمرة بن جندب به . ولفظ الدارقطني : عن سمرة بن جندب قال : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . من سمرة بن جندب إلى بنه . سلام عليكم . أما بعد فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بريقي الرجل أو المرأة الذين هم تِلَادٌ له وهم عمله لا يريد بيعهم ، فكان يأمرنا أن لا نخرج عنهم من الصدقة شيئاً ، وكان يأمرنا أن نخرج من الرقيق الذي يعد للبيع » .

وذكره ابن حجر في « التلخيص » (١٧٩/١) ، وقال : وفي إسناده جهالة .

(٥٣٢) لا أصل له بهذا اللفظ وقد ورد معناه بلفظ آخر عند أحمد (١٧٩/٥) ، والترمذي في المعلى المفرد رقم (١٧١) ، والدارقطني (١٠١/٢) ، والبيهقي (١٤٧/٤) ، والحاكم (٢٨٨/١) ، وإثما الموجود حديث أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال : « فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا وَفِي الْغَنَمِ صَدَقَتُهَا وَفِي الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي الْبَرِّ صَدَقَتُهُ وَمَنْ دَفَعَ ذَنَاتِهِمْ أَوْ دَرَاهِمَ أَوْ تَبَرَكَ أَوْ فِضَةً لَا يَبْعُهَا الْغَرِيمَ وَلَا يَنْفِقُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ كَتَرَى يَكُونُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . رواه أحمد والترمذي في المعلى المفرد والدارقطني والبيهقي والحاكم واللفظ له ، وأحد منليه عنه على شرط الصحيح أ. هـ .

(١) في الأصل : فيما . (٢) سقط في ط .

الفصل الأول : في الذهب والفضة .

الفصل الثاني : في الإبل .

الفصل الثالث : في الغنم .

الفصل الرابع : في البقر .

الفصل الخامس : في الثبأت .

الفصل السادس : في العرُوض .

## الفصل الأول :

[ في الذهب والفضة :

المقدار الذي تجب فيه الزكاة من الفضة ]

أما المقدار الذي تجب فيه الزكاة من الفضة : فإنهم اتفقوا على أنه خمس أواق ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - الثابت : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ » (١) ، ما عدا المدين من الفضة ؛ فإنهم اختلفوا في اشتراط النصاب منه ، وفي المقدار الواجب فيه . والأوقية عندهم أربعون درهماً (٢) .

[ القدر الواجب في الذهب والفضة ]

وأما القدر الواجب فيه : [ فإنهم ] (٣) اتفقوا على أن الواجب في ذلك ، هو ربع العشر ؛ أعني : في الفضة والذهب معاً ، ما لم يكونا خرَجًا من معدن . واختلفوا من هذا الباب في مواضع خمسة (٤) :

أحدها : في نصاب الذهب .

والثاني : هل فيها أوقاص (٥) ، أم لا ؟ أعني : هل فوق النصاب قدر لا تزيد الزكاة بزيادته .

(١) تقدم برقم (٥٢٨) .

(٢) في الأصل : واتفقوا .

(٣) في الأصل : واتفقوا .

(٤) وقص - بفتح القاف وإسكانها - المشهور في كتب اللغة فتحها ، والمشهور في استعمال الفقهاء إسكانها ، وقد جعلها ابن برى من لحن الفقهاء في الجزء الذي جمعه في « اللحن والتصحيح » ، وعقد القاضي أبو الطيب ، وصاحبه صاحب ( الشامل ) ، وغيرهما فصلاً في هذه اللفظة حاصلة تصويب الإسكان ، والرء على من غلط الفقهاء في ذلك ، ونقلوا أن أكثر أهل اللغة قالوه بالإسكان . وفي هذا النقل نظر ؛ لأنه مخالف للموجود في كتب اللغة المشهورة المعتمدة .

والثالث : هل يُصَمُّ بعضها إلى بعض في الزكاة ، فيعدلان<sup>(١)</sup> كصنف واحد ؛ أعني : عند إقامة النصاب ، أم هما صنفان مختلفان ؟

والرابع : هل شرط النصاب أن يكون المالك واحداً ، لا اثنين .

والخامس : في اعتبار نصاب المعدل وحواله ، وقدر الواجب فيه .

### [ الْقَوْلُ فِي نَصَابِ الذَّهَبِ ]

أما المسألة الأولى : وهي اختلافهم في نصاب الذهب ؛ فإن أكثر العلماء على أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً وزكاً ؛ كما تجب في مائتي درهم ؛ هذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأصحابهم ، وأحمد ، وجماعة فقهاء الأمصار .

وقالت طائفة : منهم الحسن بن أبي الحسن البصري ، وأكثر أصحاب داود بن علي : ليس في الذهب شيء ، حتى يبلغ أربعين ديناراً ، ففيها ربع عشرها دينار واحد .

وقالت طائفة ثالثة<sup>(٢)</sup> : ليس في الذهب زكاة ، حتى يبلغ صرفها مائتي درهم ، أو قيمتها ، فإذا بلغت ، ففيها ربع عشرها ، كان وزن ذلك من الذهب عشرين ديناراً ، أو أقل أو أكثر ، هذا فيما كان منها دون الأربعين ديناراً ، فإذا بلغت أربعين ديناراً ، كان الاعتبار بها نفسها [ لا بالدرهم ؛ لا صرفاً ولا قيمة ]<sup>(٣)</sup> .

= ثم قيل : هو مشتق من قولهم : رجل أوقص ، إذا كان قصير العنق لم يبلغ عنقه حد أعناق الناس ، فسمى وقص الزكاة لنقصانه عن النصاب . قال أهل اللغة ، والقاضي أبو الطيب ، وصاحب «الشامل» ، وغيرهما - من أصحابنا : الشنق - بالشين المعجمة ، والنون المفتوحين ، وبالقاف - وهو ما بين الفريضتين ، مثل الوقص .

قال القاضي : أكثر أهل اللغة يقولون : الشنق مثل الوقص لا فرق بينهما . وقال الأصمعي : يختص الشنق بأوقاص الإبل ، والوقص يختص بالقر والغنم . ويقال في الوقص : ( وقس ) بالسين وكذا ذكره الشافعي في « مختصر الزنى » ، وكذا رواه البيهقي عن الشافعي من رواية الربيع .

ورواه البيهقي أيضاً ، عن المسعودي راوى هذا الحديث ، وهو من التابعين . قال المسعودي : هو بالسين فلا يجعلها صاداً ، ثم المشهور أن الوقص ما بين الفريضتين كما بين خمس وعشرين .

وقد استعملوه - أيضاً - فيما لا زكاة فيه ، وإن كان دون النصاب ، كأربع من الإبل ، ومنه قول الشافعي في « البويطي » : وليس في الأوقاص شيء ، وهي ما لم يبلغ ما تجب الزكاة فيه .

فحصل من مجموع هذا أنه يقال : وقص - بفتح القاف وإسكانها - وقس ، وشنق ، وأنه يستعمل فيما لا زكاة فيه ، ولكن أكثر استعماله فيما بين الفريضتين .

ينظر : تحرير التنبيه ص ١١٩ ، ١٢٠

(١) في الأصل : فيعد .

(٢) في الأصل : ثانية .

(٣) في الأصل : إلا بالدرهم لا صرفها ولا قيمتها .

وسبب اختلافهم في نصاب الذهب : أنه لم يثبت في ذلك شيء عن النبي ﷺ ؛ كما ثبت ذلك في نصاب الفضة .

وما روي عن الحسن بن عماره من حديث عليّ ؛ أنه - عليه الصلاة والسلام - قال : «هَاتُوا زَكَاةَ اللَّحَبِ ؛ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا نَصْفَ دِينَارٍ» (٥٣٣) .

فليس عند الأكثر مما يجب العمل به ؛ لانفراد الحسن بن عماره به ؛ فمن لم يصح عنده هذا الحديث اعتمد في ذلك على الإجماع ، وهو اتفاقهم على وجوبها في الأربعين .  
وأما مالك : فاعتمد في ذلك على العمل ؛ ولذلك قال في «الموطأ» : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا - أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً ، كما تجب في مائتي درهم .

وأما الذين جعلوا الزكاة فيما دون الأربعين تبعاً للدرهم ؛ فإنه لما كانا عندهم من جنس واحد ، جعلوا الفضة هي الأصل ؛ إذ كان النص قد ثبت فيها ، وجعلوا الذهب تابعاً لها في القيمة لا في الوزن ، وذلك فيما دون موضع الإجماع ؛ ولما قيل أيضاً : إن الرقة ، اسم يتناول الذهب والفضة . وجاء في بعض الآثار : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الرَّقَّةِ صَدَقَةٌ» .

[ الْقَوْلُ فِيمَا زَادَ عَلَى مِائَتِي دِرْهَمٍ وَعَشْرِينَ دِينَارًا ]

المسألة الثانية : وأما اختلافهم فيما زاد عن النصاب فيها ؛ فإن الجمهور قالوا : إن ما زاد على مائتي درهم من الورق ، ففيه بحساب (١) ذلك .

أعني : ربع العشر ؛ وعن قال بهذا القول مالك ، والشافعي ، وأبو يوسف ؛ ومحمد صاحباً أبي حنيفة ، وأحمد بن حنبل ، وجماعة .

وقالت طائفة من أهل العلم ؛ أكثرهم من أهل العراق : لا شيء (٢) فيما زاد على

(٥٣٣) أخرجه عبد الرزاق (٣٣/٤ ، ٣٤) مختصراً : كتاب الزكاة : باب الخيل ، الحديث (٦٨٧٩) ، عن الحسن بن عماره ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي مرفوعاً .  
وأخرجه أبو داود (٢٣٠/٢) كتاب الزكاة : باب في زكاة السائمة ، حديث (١٥٧٣) ، عن سليمان ابن داود المهري ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني جريز بن حازم ، وسمي آخر ، عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة ، والخوارث الأهور ، عن علي ، عن النبي ﷺ بالحديث ، وفيه : « ليس عليك شيء في الذهب حتى تكون لك عشرون ديناراً ، فإذا كانت لك عشرون ديناراً ، وحال عليها الحال ففيها نصف دينار ، فما زاد فبحساب ذلك » ، قال : فلا أدرى أعلى يقول : فبحساب ذلك ؟ أو رفعه إلى النبي ﷺ .

(٢) في الأصل : ليس .

(١) في الأصل : بحسب .

المائتي درهم ، حتى تَبْلُغَ الزيادة أربعين درهماً .

فإذا بلغتها كان فيها ربع عشرين ، وذلك درهم ؛ وبهذا القول قال أبو حنيفة ، وزُفِرَ ، وطائفة من أصحابهما .

وسبب اختلافهم : اختلافهم في تصحيح حديث الحسن بن عمار ، ومعارضة دليل الخطاب له ، وترددهما بين أصليين في هذا الباب مختلفين في هذا الحكم ؛ وهي الماشية ، والحيوب .

أما حديث الحسن بن عمار ؛ فإنه رواه عن أبي إسحق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي بن النبي عليه السلام ؛ قال : « قَدْ عَفَوْتُ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ، فَهَاتُوا مِنَ الرَّقَّةِ رُبْعَ الْعَشْرِ ، مِنْ كُلِّ مَائَتِي دَرَاهِمَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ ، وَمِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا ، نِصْفَ دِينَارٍ ، وَلَيْسَ فِي مَائَتِي دَرَاهِمَ شَيْءٌ ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ ، فَمَا زَادَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دَرَاهِمًا دَرَاهِمًا ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ تَزِيدُ عَلَى الْعَشْرِينَ دِينَارًا دَرَاهِمًا ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِينَارًا ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعَةِ وَعَشْرِينَ نِصْفَ دِينَارٍ وَدَرَاهِمًا » <sup>(١)</sup> .

وأما دليل الخطاب المعارض له : فقله - عليه الصلاة والسلام - : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ » <sup>(٢)</sup> ، ومفهومه أن فيما زاد على ذلك الصدقة قل ، أو كثر .

وأما ترددهما بين هذين الأصلين اللذين هما الماشية والحيوب ؛ فإن النص على الأوقاص ورد في الماشية ، وأجمعوا على أنه لا أوقاص في الحيوب ؛ فمن شبه الفضة ، والذهب ، بالماشية ، قال فيهما بالأوقاص ، ومن شبههما بالحيوب ، قال : لا وقص .

### [ الْقَوْلُ فِي ضَمِّ الذَّهَبِ إِلَى الْفِضَّةِ فِي الزَّكَاةِ ]

وأما المسألة الثالثة : وهي ضَمُّ الذَّهَبِ إِلَى الْفِضَّةِ فِي الزَّكَاةِ ؛ فإن عند مالك ، وأبي حنيفة ، وجماعة - أنها تضم الدراهم إلى الدنانير ، فإذا كَمُلَ من مجموعهما <sup>(٣)</sup> نِصَابٌ ، وجبت فيه الزكاة .

وقال الشافعي ، وأبو ثور ، ودาวود : لا يضم ذهب إلى فضة ، ولا فضة إلى ذهب . وسبب اختلافهم : هل كل واحد منهما تجب فيه الزكاة لعينه ، أم لسبب آخر يعمهما ؛ وهو كونهما - كما يقول الفقهاء - : رموس الأموال ، وقيم المتلفات ؟ فمن رأى أن الاعتبار في كل واحد منهما هو عَيْتُهُ ، ولذلك اختلف النصاب فيهما ، قال : هما جِنْسَانِ

(٣) في الأصل : مجموعها .

(٢) تقدم برقم ٥٢٨

(١) تقدم .

لا يُضَمُّ أحدهما إلى الثاني ؛ كالحال في البقر ، والغنم . ومن رأى أن المعتبر فيهما هو ذلك الأمر الجامع الذي قلناه ، أوجب ضمَّ بعضهما إلى بعض . وشبه أن يكون الأظهر اختلافَ الأحكام ؛ حيث تختلف الأسماء ، وتختلف الموجودات أنفُسُها ، وإن كان قد يُوهِمُ اتِّحَادُهُمَا اتِّفَاقُ المنافع ؛ وهو الذي اعتمده مالك - رحمه الله - في هذا الباب ، وفي باب الرِّبَا .

### [ مَنْ ضَمَّهُمَا بِصَرْفٍ مَحْدُودٍ ]

والذين أجاروا ضمهما - اختلفوا في صفة الضم ؛ فرأى مالك ضَمَّهُمَا بِصَرْفٍ مَحْدُودٍ ؛ وذلك بأن يَنْزِلَ الدِّينَارُ بعشرة دراهم على ما كانت عليه قديماً ، فمن كانت عنده عشرةً دينار ، ومائة درهم ، وَجِبَتْ عليه فيهما <sup>(١)</sup> الزكاةُ عنده ، وجاز أن يخرج من الواحد عن الآخر .

### [ مَنْ ضَمَّهُمَا بِالْقِيَمَةِ فِي وَقْتِ الزَّكَاةِ ]

وقال من هؤلاء آخرون : تُضَمُّ بِالْقِيَمَةِ فِي وَقْتِ الزَّكَاةِ ؛ فَمَنْ كانت عنده مثلاً مائة درهم ، وَتِسْعَةُ مِثْقَالٍ قيمتها مائة درهم ، وجبت عليه فيهما الزكاة ، ومن كانت عنده مائة درهم تَسَاوِي أَحَدَ عَشَرَ مِثْقَالاً ، وَتِسْعَةَ مِثْقَالٍ ، وجبت عليه أيضاً فيهما الزكاة ؛ ومن قال بهذا القول أبو حنيفة ، ويمثل هذا القول ، قال <sup>(٢)</sup> الثَّوْرِيُّ ، إلا أنه يراعي الأحوط للمساكين في الضم ؛ أعني : القيمة ، أو الصرف المحدود .

### [ مَنْ قَالَ بِضَمِّ الْأَقْلِّ لِلْأَكْثَرِ ]

ومنهم من قال : يُضَمُّ الْأَقْلُّ مِنْهَا لِلْأَكْثَرِ ، ولا يضمُّ الْأَكْثَرُ إِلَى الْأَقْلِّ .

### [ مَنْ قَالَ بِضَمِّ الدِّنَانِيرِ بِقِيَمَتِهَا مُطْلَقاً ]

وقال آخرون : تُضَمُّ الدِّنَانِيرُ بِقِيَمَتِهَا أَبَدًا ؛ كانت الدنانير أقل من الدراهم أو أكثر ، ولا تضم الدراهم إلى الدنانير ؛ لأن الدراهم أصل ، والدنانير فرع ؛ إذ كان لم يثبت في الدنانير حديث ، ولا إجماع ، حتى تبلغ أربعين .

وقال بعضهم : إذا كان عنده نَصَابٌ من أحدهما ، ضم إليه قَلِيلُ الآخر ، وكثيره ، ولم ير الضمُّ في تكميل النصاب ، إذا لم يكن في واحد منهما نصاب ، بل في مجموعهما .

وسبب هذا الارتباك : <sup>(٣)</sup> ما رأوه من أن يجعلوا من شيئين - نصابهما مختلف في الوزن - نصاباً واحداً ، وهذا كله لا معنى له . ولعل من رام ضم أحدهما إلى الآخر ، فقد

(١) في الأصل : فيها . (٢) في الأصل : يقول . (٣) في الأصل : الاختلاف .

أُحْدِثَ حُكْمًا فِي الشَّرْعِ ، حَيْثُ لَا حُكْمَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ يَنْصَابُ لَيْسَ هُوَ بِنَصَابٍ ذَهَبٍ ، وَلَا فِضَّةٍ ، وَيَسْتَحِيلُ فِي إِعَادَةِ التَّكْلِيفِ ، وَالْأَمْرُ بِالْبَيَانِ - أَنْ يَكُونَ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَحْتَمَلَةُ حُكْمٌ مَخْصُوصٌ ، فَيَسْكُتُ عَنْهُ الشَّارِعُ ، حَتَّى يَكُونَ سَكُوتُهُ سَبَبًا لِأَنْ يَعْضُدَ فِيهِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ مَا مَقْدَارُهُ هَذَا الْمَقْدَارُ ؛ وَالشَّارِعُ إِنَّمَا بَعَثَ ﷺ لِرَفْعِ الْإِخْتِلَافِ .

هَلْ مِنْ شَرْطٍ النَّصَابِ أَنْ يَكُونَ لِمَالِكٍ وَاحِدٍ ، أَوْ أَكْثَرَ ؟

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : فَإِنْ عِنْدَ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الشَّرِيكََيْنِ لَيْسَ يَجِبُ عَلَى أَحَدِهِمَا زَكَاةٌ ، حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصَابٌ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : أَنَّ الْمَالَ الْمَشْتَرَكَ حُكْمُهُ حُكْمُ مَالِ رَجُلٍ وَاحِدٍ .

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ : الْإِجْمَاعُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : « لَيْسَ لِيَمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ » <sup>(١)</sup> ، فَإِنْ هَذَا الْقَدْرُ يُمْكِنُ أَنْ يَفْهَمَ مِنْهُ - أَنَّهُ إِنَّمَا يَخْصُهُ هَذَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَ لِمَالِكٍ <sup>(٢)</sup> وَاحِدٌ فَقَطْ ؛ وَيُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ ؛ أَنَّهُ يَخْصُهُ هَذَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَ لِمَالِكٍ وَاحِدٍ ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَالِكٍ وَاحِدٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَقْهُومُ اشْتِرَاطِ النَّصَابِ إِنَّمَا هُوَ الرَّقُّ ، فَوَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ الْمَالِكُ وَاحِدًا ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالشَّافِعِيُّ كَانَهُ شَبَّهِ الشَّرِيكََةَ بِالْخُلْطَةِ ، وَلَكِنْ تَأْثِيرُ الْخُلْطَةِ فِي الزَّكَاةِ غَيْرُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي بَعْدَ .

الْقَوْلُ فِي اعْتِبَارِ النَّصَابِ فِي الْمَعْدِنِ :

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : وَهِيَ <sup>(٣)</sup> اخْتِلَافُهُمْ فِي اعْتِبَارِ النَّصَابِ فِي الْمَعْدِنِ ، وَقَدَّرَ الْوَاجِبَ فِيهِ ؛ فَإِنْ مَالِكًا ، وَالشَّافِعِيُّ ، رَاعِيًا النَّصَابَ فِي الْمَعْدِنِ .

هَلْ يَشْتَرُطُ فِيهِ الْحَوْلُ ؟ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَالِكًا لَمْ يَشْتَرُطِ الْحَوْلَ ، وَاشْتَرَطَهُ الشَّافِعِيُّ <sup>(٤)</sup> - عَلَى مَا سَنَقُولُ بَعْدَ فِي الْجُمْلَةِ الرَّابِعَةِ - وَكَذَلِكَ لَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُمَا : إِنَّ الْوَاجِبَ لِيَمَا يَخْرُجُ مِنْهُ هُوَ رِيعُ الْعَشْرِ .

(١) تقدم . (٢) في الأصل : المالك . (٣) في الأصل : وأما .

(٤) وقوله واستراطه الشافعي هو على قول ضعيف له قال شيخ المذهب النووي رحمه الله :

وفي اشتراط الحول قولان مشهوران ، والصحيح المنصوص في معظم كتب الشافعي وبه قطع جماعات وصححه الباقر أنه لا يشترط بل يجب في الحال وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وعامة العلماء من السلف والخلف ، والقول الثاني : مذهب داود والمزني أنه يشترط وهو قول ضعيف للشافعي .

وأما أبو حنيفة فلم ير فيه نصاباً ، ولا حولا ، وقال : الواجب هو الخمس .  
ومسبب الخلاف في ذلك : هل اسم الرِّكَاز يتناول المعدن ، أم لا يتناوله ؟ لأنه قال -  
عليه الصلاة والسلام- : « وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » (٥٣٤) .

(٥٣٤) أخرجه البخارى (٣٣/٥) كتاب المساقاة : باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن ، حديث (٢٣٥٥) ، ومسلم (١٣٣٤/٣) كتاب الحدود : باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار ، حديث (١٧١٠/٤٥) ، وأبو داود (١٤) كتاب الخراج والإمارة والفق : باب ما جاء في الرِّكَاز وما فيه ، حديث (٣٠٨٥) ، والترمذى (٤١٨/٢) كتاب الأحكام : باب ما جاء في العجماء أن جرحها جبار ، حديث (١٣٧٧) ، والنسائي (٤٥/٥) كتاب الزكاة : باب للمعدن ، وابن ماجه (٨٣٩/٢) كتاب اللقطة : باب من أصاب رِكَازاً ، حديث (٢٥٠٩) ، ومالك (٢٤٩/١) كتاب الزكاة : باب زكاة الرِّكَاز ، حديث (٩) ، والشافعى (٢٤٨/١) كتاب الزكاة : الباب الرابع في الرِّكَاز والمعادن ، حديث (٦٧٢ ، ٦٧١) ، وأبو عبيد (٤٢٠ ، ٤٢١) كتاب الخمس وأحكامه وسننه : باب الخمس في المعادن والرِّكَاز ، والطبرانى (ص : ٣٠٤) ، حديث (٢٣٠٥) ، وابن أبى شيبة (٢٢٤/٣) ، (٢٢٥) كتاب الزكاة : باب في الرِّكَاز يجوده القوم ، فيه زكاة ، وأحمد (٢٢٨/٢) ، وابن الجارود (ص : ١٣٥) كتاب الزكاة ، حديث (٣٧٢) ، والبيهقى (١٥٥/٤) كتاب الزكاة : باب زكاة الرِّكَاز ، وعبد الرزاق (١٠١/٦) ، رقم (١٨٣٧٣) ، والحميدى (٤٦٢/٢) ، رقم (١٠٧٩) ، والطحاوى في « شرح معاني الآثار » (٢٠٤/٣) ، وأبو يعلى (٤٣٧/١٠) ، رقم (٦٠٥٠) ، والطبرانى في « الصغير » (١٢٠/١) - (١٢١) ، من حديث أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « العجماء جِبَارٌ ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الرِّكَاز الخمس » .

وفي الباب عن جماعة من الصحابة وهم :

عبد الله بن عمرو ، وأنس بن مالك ، وجابر ، وابن عباس ، وعبد بن الصامت ، وعبد الله ابن مسعود ، وسراء بنت نيهان ، وأبو ثعلبة الحشنى والحسن والشعبي كلاهما مرسلان .

حديث عبد الله بن عمر :

أخرجه الحاكم (٦٥/٢) وأبو عبيد في الأموال (ص - ٣٠٨) ، رقم (٨٦٠) ، والشافعى في «الأم» (٣٧/٢) ، والبيهقى (١٥٥/٤) ، وسكت عنه الحاكم ، وقال : لم أزل أطلب الحجة في سماع شعيب ابن محمد من عبد الله بن عمرو فلم أصل إليها إلى وقتنا هذا <sup>١</sup> .

حديث أنس بن مالك :

أخرجه أحمد (١٢٨/٣) عنه قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر فدخل صاحب لنا إلى خربة ففضى حاجته فتناول لينة يستطيب بها فانهارت عليه تبرأ فأخذها فأتى بها النبي ﷺ فأخبره بها فقال : زنها فوزنها فإذا هي مائتي درهم فقال النبي ﷺ : هذا رِكَاز وفيه الخمس .

وذكره الهيثمى في « مجمع الزوائد » (٨٠/٣) وقال : رواه أحمد والبخاري وفيه عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم وفيه كلام وقد وثقه ابن عدى .

وهذا كلام فيه نظر فعبد الرحمن شديد الضعف وقد تقلعت ترجمته .



= حديث جابر :

أخرجه أبو يعلى (١٠١/٤) رقم (٢١٣٤) وأحمد (٣/٣٥٣) والبزار (١/٤٢٣ - كشف) رقم (٨٩٤) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٣/٢٠٣) من طريق مجالد عن الشعبي عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : السائمة جبار والمدن جبار وفي الركاز الخمس . وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣/٨٠) وقال : رواه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط ورجاله موثقون أ. هـ .

ومجالد هو ابن سعيد وهو ضعيف .

حديث ابن عباس :

أخرجه أحمد (١/٣١٤) وابن ماجه (٢/٨٣٩) كتاب اللقطة : باب من أصاب ركازاً حديث (٢٥١٠) .

حديث عبادة بن الصامت :

أخرجه أحمد (٥/٣٢٦ - ٣٢٧) .

حديث عبد الله بن مسعود :

ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣/٨١) بلفظ : « المعجماء جبار والمدن جبار وفي الركاز الخمس .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عبد الله بن بزيع وهو ضعيف .

حديث سراء بنت نيهان :

ذكره الهيثمي في « للمجمع » (٣/٨١) عنها قالت : احتقر الحى في دار كلاب فأصابوا بها كنزاً عادياً فقالت كلاب : دارنا ، وقال الحى : احتقرنا فنافروهم في ذلك إلى رسول الله ﷺ فقضى به للحى وأخذ منهم الخمس ....

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه أحمد بن الحارث الغساني وهو ضعيف . أ. هـ .

وأحمد بن الحارث الغساني شيخ لابن وارة .

قال أبو حاتم الرازي : متروك .

ينظر : للمغنى (١/٣٥) .

حديث أبي ثعلبة الحشني :

ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١/٨١) عنه أن رسول الله ﷺ قال : في الركاز الخمس .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه يزيد بن مثنان وفيه كلام وقد وثق .

حديث زيد بن أرقم :

ذكره الهيثمي في « للمجمع » (٣/٨١) عنه قال : بعث رسول الله ﷺ عاملاً على اليمن فأتى بركاز فأخذ منه الخمس ودفع بقيته إلى صاحبه فبلغ ذلك النبي ﷺ فأعجبه .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه راول لم يسم .

مرسل الحسن :

أخرجه الإمام أحمد عنه مرسل بلفظ : المدن جبار والبئر جبار وفي الركاز الخمس .

قال الهيثمي في « للمجمع » (٣/٨١) : إسناده صحيح .

وروي أشهب عن مالك ؛ أن المعدن الذي يوجد بغير عمل - أنه ركاز ؛ وفيه الخمس.

فسبب اختلافهم في هذا : هو اختلافهم في دلالة اللفظ ؛ وهو أحد أسباب الاختلافات العامة التي ذكرناها .

\* \* \*

= مرسل الشعبي :

ذكره الزيلعي في « نصب الراية » ( ٣٨٢ / ٢ ) وعزاه إلى ابن المنذر من طريق سعيد بن منصور ولفظه : أن رجلاً وجد ركازاً فأتى به علياً رضي الله عنه فأخذ منه الخمس وأعطى بقيته للذي وجده ، فأخبر به النبي ﷺ فأعجبه .

قال الحافظ في « الدراية » ( ص - ١٦٣ ) : مرسل قوي .

قلنا : وميائتي تخريجه موسعاً عن أبي هريرة في كتاب الديات إن شاء الله .

## الفصل الثاني :

### في نصاب الإبل ، والواجب <sup>(١)</sup> فيه

وأجمع المسلمون على أن في كل خمسٍ من الإبل شاةٌ إلى أربعٍ وعشرين ، فإذا كانت خمساً وعشرين ، ففيها ابنةٌ مخاضٍ إلى خمسٍ وثلاثين ، فإن لم تكن ابنة مخاض ، فأبنةٌ لبونٍ ذكرٌ ، فإذا كانت ستاً وثلاثين ، ففيها بنتٌ لبونٍ إلى خمسٍ وأربعين ، فإذا كانت ستاً وأربعين ، ففيها حقةٌ إلى ستين ، فإذا كانت واحداً وستين ، ففيها جذعةٌ إلى خمسٍ وسبعين ، فإذا كانت ستاً وسبعين ، ففيها ابنةٌ لبونٍ إلى تسعين ، فإذا كانت إحدى وتسعين ، ففيها حقتان إلى عشرين ومائة ، لثبوت هذا كله في كتاب الصدقة الذي أمر به رسول الله ﷺ ، وعمل به بعده أبو بكر ، وعمر <sup>(٢)</sup> .

واختلفوا منها في مواضع منها : فيما زاد على العشرين والمائة ، ومنها : إذا عَدِمَ السنُّ الواجبة عليه ، وعنده السن الذي فوقه ، أو الذي تحته <sup>(٣)</sup> ما حكمه ؟ ومنها : هل تجب الزكاة في صغار الإبل أم لا ؟ وإن وجبت ، فما الواجب ؟ .

### ما زاد على العشرين ومائة :

فأما المسألة الأولى : وهي اختلافهم فيما زاد على المائة والعشرين ؛ فإن مالكاً قال : إذا رادت على عشرين ومائة واحدة ، فالْمُصَدَّقُ بِالْخِيَارِ ، إن شاء أخذ ثلاث بنات لبون ، وإن شاء أخذ حقتين ، إلى أن تبلغ ثلاثين ومائة ، فيكون فيها حقةً وابنةً لبون .

وقال ابن القاسم من أصحابه : بل يأخذ ثلاث بنات لبونٍ من غير خيارٍ ، إلى أن تبلغ ثمانين ومائة <sup>(٤)</sup> ، فتكون فيها حقةً وابنةً لبون .

وبهذا القول قال الشافعي . وقال عبد الملك بن الماجشون من أصحاب مالك : بل يأخذ الساعي حقتين فقط من غير خيار ، إلى أن تبلغ مائة وثلاثين .

وقال الكوفيون : أبو حنيفة ، وأصحابه والثوري : إذا رادت على عشرين ومائة ، عادت الفريضة على أولها ، ومعنى عودها إلى أن يكون عندهم في كل خمسٍ ذودٌ شاةٌ ، فإذا كانت الإبل مائة وخمسة وعشرين ، كان فيها حقتان وشاةٌ : الحقتان للمائة والعشرين ، والشاة للخمس .

(١) في الأصل : الواجبة . (٢) تقدم . (٣) في الأصل : تحت .

(٤) في الأصل للمعتمد عليه « ثمانين ومائة » والصواب « ثلاثين ومائة » . ينظر الملوثة ١/ ٢٦٤ ،

فإذا بلغت ثلاثين ومائة ، ففيها حَقَّتَانِ وَشَتَانِ ، فإذا كانت خمسا وثلاثين ومائة ، ففيها حَقَّتَانِ وَكَلَاثُ شَيْءٍ إِلَى أَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ ، ففيها حَقَّتَانِ وَأَرْبَعُ شَيْءٍ ، إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ ، فإذا بلغتْها ، ففيها حَقَّتَانِ وَأَبْنَةُ مَخَاضٍ : الحَقَّتَانِ لِلْمِائَةِ وَالْعَشْرِينَ ، وَأَبْنَةُ الْمَخَاضِ لِلخَمْسِ وَعَشْرِينَ ؛ كَمَا كَانَتْ فِي الْفَرْضِ الْأَوَّلِ إِلَى خَمْسِينَ وَمِائَةٍ ، فإذا بلغتْها ففيها ثَلَاثُ حَقَاقٍ .

فإذا زادت على الخمسين ومائة ، استقبل بها الفريضة الأولى إلى أن تبلغ مائتين ؛ فيكون فيها أَرْبَعُ حَقَاقٍ ، ثم يستقبل بها الفريضة .

أما ما عدا الكوفيين من الفقهاء ؛ فإنهم اتفقوا على أَنَّ مَا رَادَ عَلَى الْمِائَةِ وَالثَّلَاثِينَ ، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لُبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ .

وسبب اختلافهم في عَوْدَةِ الْفَرْضِ ، أَوْ لَا عَوْدَتِهِ : اخْتِلَافُ الْأَثَارِ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ ثَبِتَ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ ؛ أَنَّهُ قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : « قَمًا زَادَ عَلَى الْعِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَبَيْنَ كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لُبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ » (١) .

وروي عن طريق أبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنَّهُ كَتَبَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ ؛ وَفِيهِ : « إِذَا زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى مِائَةِ وَعِشْرِينَ ، اسْتَوْنَتْ الْفَرِيضَةُ » (٢) .

فذهب الجمهور إلى ترجيح الحديث الأول ؛ إِذْ هُوَ أَثْبَتٌ .

وذهب الكوفيون إلى ترجيح حديث عمرو (٣) بن حزم ؛ لِأَنَّهُ ثَبِتَ عَنْدهُمْ هَذَا مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ .

قالوا : وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ هَذَا إِلَّا تَوْقِيفًا ؛ إِذْ كَانَ مِثْلُ هَذَا لَا يَقَالُ (٤) بِالْقِيَاسِ .

وأما سبب اختلاف مالك ، وأصحابه ، والشافعي ، فيما زاد على المائة وعشرين إلى الثلاثين - : فَلَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقِمْ لَهُمْ حِسَابُ الْأَرْبَعِينَاتِ ، وَلَا الْخَمْسِينَاتِ ؛ فَمَنْ رَأَى أَنَّ مَا بَيْنَ الْمِائَةِ وَعَشْرِينَ إِلَى أَنْ يَسْتَقِيمَ الْحِسَابُ وَقُصُّ ، قَالَ : لَيْسَ فِيهِمَا زَادَ عَلَى ظَاهِرِ الْحَدِيثِ الثَّابِتِ شَيْءٌ ظَاهِرٌ ، حَتَّى يَبْلُغَ مِائَةً وَثَلَاثِينَ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ .

وأما الشافعي ، وَابْنُ الْقَاسِمِ : فَأَمَّا ذَهَابُهُ إِلَى أَنَّ فِيهَا ثَلَاثَ بَنَاتِ لُبُونٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ ؛ أَنَّهَا : « إِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً ، فَبَيْنَهَا

(١) تقدم برقم ٥٢٧

(٢) تقدم .

(٣) في الأصل : عمر .

(٤) في الأصل : يقاس .

ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً ، فَفِيهَا بَنَاتُ لَبُونٍ وَحَقَّةٌ » (٥٣٥) .

فسبب اختلاف ابن المَاجِشُون ، وابن القاسم - : هو معارضة ظاهر الاثر الثابت للتفسير الذي في هذا الحديث ؛ فابن المَاجِشُون رجح ظاهر الاثر ؛ للاتفاق (١) على ثبوتِه ، وابن القاسم ، والشافعي حملا الْمُجْمَلِ عَلَى الْمُفْصَلِ الْمُفَسَّرِ .  
وأما تخيير مالك الساعي : فكأنه جمع بين الاثرين . والله اعلم .

إِذَا عَلِمَ السَّنَّ الْوَاجِبَةَ مِنَ الْإِبِلِ :

وأما المسألة الثانية : وهو إذا عَلِمَ السَّنَّ الْوَاجِبَةَ مِنَ الْإِبِلِ الْوَاجِبَةَ ، وعنده السَّنُّ الذي فوق هذا السن ، أو تحته ؛ فإن مالكا قال : يُكَلَّفُ شِرَاهُ ذَلِكَ السَّنِّ .

وقال قوم : بل يعطي السن الذي عنده ، وزيادة عشرين درهماً ، إن كان السَّنُّ الذي عنده أخط ، أو شاتين ، وإن كان أعلى دفع (٢) إليه المصدق عشرين درهماً ، أو شاتين . وهذا ثابت في كتاب الصَّدَقَةِ ، فلا معنى للمنازعة (٥٣٦) فيه ، ولعل مالكا لم يبلغه هذا الحديث .

(٥٣٥) أخرجه أبو داود (٢٢٧/٢) ، (٢٢٧) كتاب الزكاة : باب في زكاة السائمة ، حديث (١٥٧٠) والدارقطني (١١٦/٢) ، (١١٧) كتاب الزكاة : باب زكاة الإبل والغنم ، والحاكم (٣٩٣/١) ، (٣٩٤) كتاب الزكاة ، والبيهقي (٩٠/٤) ، (٩١) كتاب الزكاة : باب إبانة قوله ، وفي كل أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين حقة ، كلهم من طريق ابن المبارك ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، قال : « هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ التي كتب في الصدقة ، وهو عند آل عمر بن الخطاب » ، قال ابن شهاب : « أقرانيها سالم ، عن عبد الله بن عمر ، فوعيتها على وجهها ، وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله بن عمر ، وسالم بن عبد الله ، حين أمر على المدينة فأمر عماله بالعمل بها » .  
(١) في الأصل : للقياس . (٢) في الأصل : رجع .

(٥٣٦) أخرجه البخاري (٣١٧/٣) كتاب الزكاة : باب : من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليس عنده ، حديث (١٤٥٣) ، وأبو داود (٢١٤/٢) - (٢١٩) كتاب الزكاة : باب في زكاة السائمة ، حديث (١٥٦٧) ، والنسائي (١٨/٥) ، (٢٣) كتاب الزكاة : باب زكاة الإبل ، وابن ماجه (٥٧٥/١) ، كتاب الزكاة : باب إذا أخذ المصدق سنا دون سن أو فوق سن ، حديث (١٨٠٠) ، وأحمد (١١/١) ، وابن الجارود (ص ١٢٥) (١٢٧) كتاب الزكاة ، حديث (٣٤٢) ، والدارقطني (١١٣/٢) ، (١١٤) كتاب الزكاة : باب زكاة الإبل والغنم ، حديث (٧) ، والحاكم (٣٩٠/١) ، (٣٩٢) كتاب الزكاة ، والبيهقي (٨٥/٤) كتاب الزكاة : باب كيف فرض الصدقة ، من حديث أنس بن مالك « أن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - لما استخلف ، وجه أنس بن مالك إلى البحرين ، فكتب له : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين التي أمر بها رسول الله ﷺ فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعطه » فذكر الحديث ، وفيه : « من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة ، وليس عنده جزعة وعنده حقة ، فإنها تقبل منه ، =

وبهذا الحديث قال الشافعي ، وأبو ثور .

وقال أبو حنيفة : الواجب عليه القيمة على أصله في إخراج القيم في الزكاة (١) .

وقال قوم : بل يُعْطَى السَّنَّ الذي عنده ، وما بينهما من القيمة .

هَلْ تُجِبُ الزَّكَاةُ فِي صِغَارِ الْإِبِلِ ؟ وَمَاذَا يُكَلَّفُ مِنْهَا ؟

وأما المسألة الثالثة : وهي هل تجب في صغار الإبل ؟ وإن وجبت ، فماذا يكلف ؟ فإن

قوماً قالوا : تجب فيها الزكاة . وقوم قالوا : لا تجب .

وسبب اختلافهم : هل يتناول اسم الجنس الصغار ، أو لا يتناوله ؟

والذين قالوا : لا تجب فيها زكاة هو أبو حنيفة ، وجماعة من أهل « الكوفة » ، وقد

احتجوا بحديث سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ (٢) ؛ أنه قال : « أَنَا مُصَدِّقُ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

وَالسَّلَامُ - فَأَتَيْتُهُ ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : إِنَّ فِي عَهْدِي أَلَّا أَخَذَ مِنْ رَاضِعٍ لَبَنٍ ،

وَلَا أَجْمَعَ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ ، وَلَا أَفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ . قَالَ : وَأَنَّهُ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ كَوْمَاءَ ، فَلَا بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَهَا » (٥٣٧) .

والذين أوجبوا الزكاة فيها ؛ منهم مَنْ قال : يُكَلَّفُ شِرَاءَ السَّنِّ الواجبة عليهم ،

وَمِنْهُمْ مَنْ قال : يَأْخُذُ مِنْهَا ؛ وهو الأقيس . وينحو هذا الاختلاف اختلفوا في صِغَارِ

البقر ، وَصِغَالِ الغنم .



= ويجعل معها شاتين إن استيسرا ، أو عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة الحقّة ، وليست عنده الحقّة ، وعنده جذعة ، فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ثم ذكر بقية السنين » .

(١) وفيما حكاه عن مذهب السادة الحنفية من وجوب إخراج القيمة - تجاور في اللفظ ، قال المرغيناني :

« ومن وجب عليه سن فلم توجد عنده ، أخذ العامل منها ورد الفضل ، أو أخذ دونها وأخذ الفضل ، ويجوز دفع القيمة في الزكاة » .

(٢) في الأصل : عقلة .

(٥٣٧) أخرجه أبو داود (٢٣٦/٢) ، ٢٣٧ كتاب الزكاة : باب في زكاة السائمة ، حديث (١٥٧٩) ،

(١٥٨٠) ، والنسائي (٣٠/٥) كتاب الزكاة : باب الجمع بين المتفرق ، والتفريق بين المجتمع ، وابن

ماجه (٥٧٦/١) كتاب الزكاة : باب ما يأخذ المصدق من الإبل ، حديث (١٨٠١) ، وابن أبي شيبة

(١٢٦/٣) كتاب الزكاة : باب ما يكره للمصدق من الإبل ، وأحمد (٣١٥/٤) ، والدارقطني

(١٠٤/٢) كتاب الزكاة : باب تفسير الخليطين ، وما جاء في الزكاة على الخليطين ، حديث (٥)

والبيهقي (١٠١/٤) كتاب الزكاة : باب لا يؤخذ كرائم أموال الناس ، من حديث ميسرة ، أبي

صالح ، عن سويد بن غفلة به .

## الفصل الثالث : (١)

فِي نَصَابِ الْبَقَرِ ، وَقَدَّرَ الْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ

وجمهور العلماء على أن في ثلاثين من البقر تبيعاً ، وفي أربعين مُسِنَّةً .

وقالت طائفة : في كل عشر من البقر شاة ، إلى ثلاثين ؛ ففيها تبيعٌ .

وقيل : إذا بلغت خمسا وعشرين ؛ ففيها بقرة إلى خمس وسبعين ، ففيها بقرتان إذا جاوزت ذلك ؛ فإن (٢) بلغت مائة وعشرين ، ففي (٣) كل أربعين بقرة ؛ وهذا عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ .

واختلف فقهاء الأمصار فيما بين الأربعين ، والستين ؛ فذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والثوري ، وجماعة أن لا شيء فيما زاد على الأربعين حتى تبلغ الستين ، فإذا بلغت ستين ، ففيها تبيعان إلى سبعين ، ففيها مُسِنَّةٌ وَتَبِيعٌ ، إلى ثمانين ، ففيها مُسْتَتَانِ إلى تسعين ، ففيها ثَلَاثَةُ أَتْبَعَةٍ (٤) ، إلى مائة ، ففيها تبيعان ومُسِنَّةٌ ، ثم هكلا ما زاد ؛ ففي كل ثلاثين تبيعٌ ، وفي كل أربعين مُسِنَّةٌ .

وسبب اختلافهم في النصاب : أن حديث معاذٍ غير متفق على صحته ، ولذلك لم يخرج الشيوخ .

وسبب اختلاف فقهاء الأمصار في الوُقُصِ في البقر : أنه جاء في حديث معاذ هذا ؛ أنه تَوَقَّفَ في الأوقاصِ (٥٣٨) ، وقال : حتى أسأل فيها النبي - عليه الصلاة والسلام - فلما قدم عليه وَجَدَهُ قد توفي ﷺ ، فلما لم يَرِدْ في ذلك نصٌّ ، طَلَبَ حكمه من طريق القياس ، فمن قاسها على الإبل والغنم ، لم ير في الأوقاصِ شيئاً ، ومن قال : إن الأصل في الأوقاصِ الزكاة إلا ما استثناه الدليل من ذلك ، وجب ألا يكون عنده في البقر وقُصٌّ ؛ إذ لا دليل هنالك من إجماع ، ولا غيره .

(١) جاء هذا الفصل في الأصل بعد نصاب الغنم . (٢) في الأصل : فإذا .

(٣) في الأصل : ففيها تبيع في . (٤) في الأصل : تبع .

(٥٣٨) أخرجه مالك (٢٥٩/١) كتاب الزكاة : باب ما جاء في صدقة البقر ، حديث (٢٤) ، والشافعي (٢٣٧/١) كتاب الزكاة : الباب الثاني فيما يجب أخذه من رب المال من الزكاة وما لا ينبغي أن يؤخذ ، حديث (١٤٨) ، والبيهقي (٩٨/٤) كتاب الزكاة : باب كيف فرض صدقة البقر ، من طريقه ، عن حميد بن قيس ، عن طاوس الجعفي « أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً ، ومن أربعين بقرة مُسِنَّةً ، وأتى بما دون ذلك ، فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال : لم أسمع من رسول الله ﷺ فيه شيئاً ، حتى أئاه فأسأله ، فتوفى رسول الله ﷺ قبل أن يقدم معاذ » .

## الفصل الرابع :

### فِي نَصَابِ الْغَنَمِ ، وَقَدْرِ الْوَاجِبِ فِي ذَلِكَ

وأجمعوا من هذا الباب على أن في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة شاة ، إلى عشرين ومائة ، فإذا رادت على العشرين ومائة ، ففيها شاتان إلى مائتين ، فإذا رادت على المائتين ، ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة ، فإذا رادت على الثلاثمائة ، ففي كل مائة شاة شاة ، وذلك عند الجمهور ، إلا الحسن بن صالح ، فإنه قال : إذا كان الغنم ثلاثمائة شاة وشاة واحدة ؛ أن فيها أربع شياه .

وإذا كانت أربعمائة شاة وشاة ، ففيها خمس شياه ؛ وروي قوله هذا عن منصور ، عن إبراهيم ، والآثار الثابتة المرفوعة في كتاب الصدقة ، على ما قال الجمهور <sup>(١)</sup> ، واتفقوا على أن المعز تضم مع الغنم .

إِذَا بَلَغَ النَّصَابُ غَنَمًا وَمَعَزًا : واختلفوا من أي صنف منها يأخذ المصدق .

ما يؤخذ من الصدقة ، وما لا يؤخذ : فقال مالك : يأخذ من الأكثر عددًا ، فإن استوت ، خير الساعي .

وقال أبو حنيفة : بل الساعي يُخير إذا اختلفت الأصناف . وقال الشافعي : يأخذ الوسط من الأصناف المختلفة ؛ لقول عمر - رضي الله عنه - : نعد عليهم بالسخلة يحملها الراعي ، ولا نأخذها ، ولا نأخذ الأكوثة ، ولا الربي ، ولا المأخض ، ولا فحل الغنم ، ونأخذ الجذعة والثنية ، وذلك عدل بين خيار المال ووسطه . وكذلك اتفق جماعة فقهاء الأمصار ، على أنه لا يؤخذ في الصدقة تيل ، ولا هرمة ، ولا ذات حور ؛ لثبوت ذلك في كتاب الصدقة <sup>(٢)</sup> ، إلا أن يرى المصدق أن ذلك خير للمساكين .

[ هَلْ تُؤْخَذُ الْعَمِيَاءُ فِي الصَّدَقَةِ ؟ ]

واختلفوا في العمياء ، وذات العلة ؛ هل تعد على صاحب المال ، أم لا ؟

ف رأى مالك ، والشافعي أن تعد . وروي عن أبي حنيفة أنها لا تعد .

وسبب اختلافهم : هل مطلق الاسم يتناول الأصحاء والمرضى ، أم لا يتناولهما ؟



هَلْ تُعَدُّ نَسْلُ الْأُمَهَاتِ مَعَهَا ؟

واختلفوا من هذا الباب في نَسْلِ الْأُمَهَاتِ ؛ هل تعد مع الأمهات ، فيكمل النصاب إذا لم تبلغ نصاباً ؟  
فقال مالك : يُعَدُّ بها .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأبو ثور : لا يُعَدُّ بالسخال ، إلا أن تكون الأمهات نصاباً (١) .

وسبب اختلافهم : احتمال قول عمر - رضي الله عنه - إذ أمر أن تُعَدَّ عليهم بالسخال ، ولا يؤخذ منها شيء ؛ فإن قوماً فهموا من هذا إذا كانت الأمهات نصاباً ، وقوم فهموا هذا مطلقاً ، وأحسب أن أهل الظاهر لا يوجبون في السخال شيئاً ، ولا يعتدون بها لا كانت الأمهات نصاباً ، ولا لم تكن ؛ لأن اسم الجنس لا ينطلق عليها عندهم ، وأكثر الفقهاء على أن للخلطة تأثيراً في قدر الواجب من الزكاة .

هَلْ لِلْخُلْطَةِ تَأْثِيرٌ فِي الزَّكَاةِ ؟ واختلف القائلون بذلك ؛ هل لها تأثير في قدر النصاب أم لا ؟ وأما أبو حنيفة ، وأصحابه ، فلم يروا للخلطة تأثيراً ، لا في قدر الواجب ، ولا في قدر النصاب . وتفسير ذلك أن مالكا ، والشافعي ، وأكثر فقهاء الأمصار اتفقوا على أن الخُلْطَةَ يزكون زكاة المالك الواحد .

الْقَوْلُ فِي نَصَابِ الْخُلَطَاءِ : واختلفوا من ذلك في موضعين :

أحدهما : فِي نَصَابِ الْخُلَطَاءِ : هل يُعَدُّ نصاب مالك واحد ، سواء كان لكل واحد منهم نصاب ، أو لم يكن ، أم إنما يُزَكُّون زكاة الرجل الواحد ، إذا كان لكل واحد منهم نصاب ؟

والثاني : فِي صِفَةِ الْخُلْطَةِ التي لها تأثير في ذلك .

هَلْ لِلْخُلْطَةِ تَأْثِيرٌ فِي النَّصَابِ : وأما اختلافهم أولاً في هل للخلطة تأثير في النصاب أو في الواجب ، أو ليس لها تأثير ؟ فسبب اختلافهم : اختلافهم في مفهوم ما ثبت في كتاب الصدقة من قوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَفْتَرَقٍ ، وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ؛ حَشِيَّةُ الصَّدَقَةِ ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بِالسُّوْيَةِ » (٢) .

فإن كل واحد من الفريقين أنزل مفهوم هذا الحديث على اعتقاده ؛ وذلك أن الذين

(١) في الأصل : نصفها .

(٢) تقدم برقم ٥٢٧

رأوا للخلطة تأثيراً مآ في النصاب ، والقدر الواجب ، أو في القدر الواجب فقط - قالوا : إن قوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بِالسُّوْيَةِ » وقوله : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ » - يدل دلالة واضحة أن ملك الخليطين ، كملك رجل واحد ؛ فإن هذا الأثر مخصص لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دُونَ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ » <sup>(١)</sup> ؛ إما في الزكاة عند مالك ، وأصحابه ، أعني : في قدر الواجب ، وإما في الزكاة ، والنصاب معاً ، عند الشافعي ، وأصحابه .

وأما الذين لم يقولوا بالخلطة ؛ فقالوا : إن الشريكين قد يقال لهما : خليطان ، يحتمل أن يكون قوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ » - إنما هو نهى للسعاة أن يقسم ملك الرجل الواحد قسمة توجب عليه كثرة الصدقة ؛ مثل رجل يكون له مائة وعشرون شاة ، فيقسم عليه إلى أربعين ثلاثاً مرات ، أو يجمع ملك رجل واحد إلى ملك رجل آخر ؛ حيث يوجب الجمع كثرة الصدقة ؛ قالوا : وإذا كان هذا الاحتمال في هذا الحديث ، وجب ألا تخصص به الأصول الثابتة للمجمع عليها ، أعني : أن النصاب والحق الواجب في الزكاة يعتبر بملك الرجل الواحد .

وأما الذين قالوا بالخلطة ، فقالوا : إن لفظ الخلطة هو أظهر في الخلطة نفسها منه في الشركة ، وإذا كان ذلك كذلك ، فقوله - عليه الصلاة والسلام - فيها : « إِنَّهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بِالسُّوْيَةِ » - مما يدل على أن الحق الواجب عليهما حكم حكم رجل واحد ، وأن قوله - عليه الصلاة والسلام - : « إِنَّهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بِالسُّوْيَةِ » - يدل على أن الخليطين ليسا بشريكين ؛ لأن الشريكين ليس يتصور بينهما تراجع ؛ إذ المأخوذ هو من مال الشركة . فمن اقتصر على هذا المفهوم ، ولم يقس عليه النصاب ، قال : الخليطان إنما يزكيان زكاة الرجل الواحد ، إذا كان لكل واحد منهما نصاب ، ومن جعل حكم النصاب تابعاً لحكم الحق الواجب ، قال : نصابهما نصاب الرجل الواحد ؛ كما أن زكاتهما زكاة الرجل الواحد ، وكل واحد من هؤلاء أنزل قوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ » ، على ما ذهب إليه .

فأما مالك - رحمه الله تعالى - فإنه قال : معنى قوله : « لَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ » - أن الخليطين يكون <sup>(٢)</sup> لكل واحد منهما مائة شاة وشاة ، فتكون عليهما فيها <sup>(٣)</sup> ثلاث شياه فإذا افترقا <sup>(٤)</sup> كان على كل واحد منهما شاة ، ومعنى قوله : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ » -

أن

(١) تقدم برقم ٥٢٨

(٢) في الأصل : تكون .

(٣) في الأصل : فيه .

(٤) في الأصل : فرق عنهما .

يكون التفرُّ الثلاث ، لكل واحد منهم أَرْبَعُونَ شاةً فإذا جمعوها ، كان عليهم شاةٌ واحدةٌ ، فعلى مذهبه النهي إنما هو متوجه نحو الخلطاء الذين لكل واحد منهم نصاب .  
وأما الشافعي ، فقال معنى قوله : « لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ » - أن يكون رجلان لهما أَرْبَعُونَ شاةً ، فإذا فرقا غنمهما (١) ، لم يجب عليهما فيها زكاة ؛ إذ (٢) كان نصاب الخلطاء عنده نصاب ملك واحد في الحكم .

### [ مَا هِيَ الْخُلْطَةُ الْمُؤَثِّرَةُ فِي الزَّكَاةِ ؟ ]

وأما القائلون بِالْخُلْطَةِ ، فإنهم اختلفوا فيما هي الخلطة المؤثرة في الزكاة :  
فأما الشافعي ، فقال : إن من شرط الخلطة أن تَخْتَلَطَ ماشيتُهما ، وتُزَاحَ لواحد ، وتُحْلَبَ لواحد ، وتُسَرَّحَ لواحد ، وتسقى معاً ، وتكون فُحُولُهُمَا مختلطة ، ولا فرق عنده بالجملة بين الخلطة والشركة ؛ ولذلك يعتبر [ لا ] كمال النصاب لكل واحد من الشريكين ، كما تقدم .

وأما مالك ؛ فالخيلطان عنده ما اشتركا في الدَّلْوِ ، والخوض ، والمراح ، والراعي ، والفحل . واختلف أصحابه في مراعاة بعض هذه الأوصاف ، أو جميعها .  
وسبب اختلافهم : اشتراك اسم الخلطة ، ولذلك لم يَرَقُومَ تأثير الخلطة في الزكاة ؛ وهو مذهب أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ الأَنْدَلُسِيِّ .



(٢) في الأصل : إذا .

(١) في الأصل : عنهما .

## الفصل الخامس :

فِي نَصَابِ الْحُبُوبِ وَالْثَمَارِ <sup>(١)</sup> ، وَالْقَدْرِ الْوَاجِبِ فِي ذَلِكَ

الْوَاجِبُ فِي الْحُبُوبِ : وأجمعوا على أن الواجب في الحبوب : أما ما سَقِيَ بالسَّماءِ  
فالعشر ، وأما ما سَقِيَ بِالنَّضِجِ فنصف العشر ؛ لثبوت ذلك عنه ﷺ (٢) .

(١) دل على وجوبها الكتاب والسنة والإجماع .

فمن الكتاب : قوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ أى : الحق الذى أوجبه الله تعالى فيه ،  
وهو العشر ، أو نصفه ، وهذه الآية مجملة لعدم بيان القدر المخرج ، والمخرج منه ، والبيان جاء من  
السنة ، والحصاد يفتح الحاء وكسرهما هو القطع الشامل لجذات الثمار .

قال فى المختار : ( حصد الزرع وغيره قطعه ) والأمر بالإتيان يوم الحصاد ، للإهتمام حتى لا تؤخر  
عن وقت أدائها ، وليعلم أن الوجوب يستقر بالإدراك لا بالتفتية .

وفى رواية عن ابن عباس أن المراد بالحق ما كان يتصدق به يوم الحصاد ، بطريق الوجوب من غير  
تعيين المقدار ، ثم نسخ بالزكاة ، وليس المراد به الزكاة ، لأنها فرضت بـ « المدينة » والسورة مكية ،  
وقد أجاب الإمام بأن هذه الآية مدنية ، وكون سورتها مكية لا ينال ذلك .

ومن السنة : قوله ﷺ لمعاذ ، وأبى موسى الأشعرى حين بعثهما إلى اليمن : « لا تأخذ الصدقة  
إلا من هذه الأربعة : الشعير ، والحنطة ، والتمر ، والزبيب » .

وقيس على الأربعة غيرها مما فى معناها من كل مقتات مدخر ، بجامع الاقتيات والادخار .

والحصر فى هذا الحديث إضافى ، أى : بالنسبة لأهل اليمن خاصة ، لأنهم لم يكن عندهم غيرها  
فلا يتنافى ذلك وجوبها فى غير الأربعة ، مما فى معناها ، لعموم قوله ﷺ : « فيما سقت السماء  
والسيل والبخل العشر ، وفيما سقى بالنضج نصف العشر » ، وإنما يكون ذلك فى الثمر والحنطة  
والحبوب فأما القثاء ، والبطيخ ، والرمان ، والقضب ، فعفو عفا عنه رسول الله ﷺ . والقضب :  
الرطب ، وفسر بالبرسيم المعروف ، وما يشبهه ، ومعنى عفا عنه : أنه لم يوجب فيه شيئاً ، لأن  
الزكاة وجبت ، ثم سقطت .

وتمسك أبو حنيفة بعموم هذا الحديث ، فأوجبها فى كل ما أخرجته الأرض إلا ما استثنى .

والجواب أنه قد ثبت نفي الزكاة عن بعض ما لا يصلح للاقتيات ، فالحقنا به الباقي ، فيخص  
الحديث بال مقتاتات .

روى الترمذى عن معاذ أنه كتب إلى رسول الله ﷺ يسأله عن الخضروات ، وهى البقول فقال :  
ليس فيها شئ .

(٢) تقدم برقم ٥٣٠

### [ اِخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِي مَقْدَارِ النَّصَابِ فِي الْحُجُوبِ ]

وأما النصاب : فإنهم اختلفوا في وجوبه في هذا الجنس من مال الزكاة ؛ فصار الجمهور إلى إيجاب النصاب فيه ؛ وهو خمسة أَوْسُقٍ ، وَالْوَسْقُ : ستون صاعاً بإجماع ، والصاع : أربعة أَمْدَادٍ بمد النبي - عليه الصلاة والسلام - والجمهور على أن مدّه رطل وثلاث ، وزيادة يسيرة بالبغدادي ؛ وإليه رجح أبو يوسف ، حين ناظره مالك على مذهب أهل « العراق » لِشَهَادَةِ أَهْلِ « الْمَدِينَةِ » بذلك . وكان أبو حنيفة يقول في المد : إنه رَطْلَانِ ، وفي الصاع : إنه ثمانية أَرْطَالٍ .

[ مَنْ قَالَ : لَا نِصَابَ فِي الْحُجُوبِ وَالْأَمْارِ ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِ ]

وقال أبو حنيفة : ليس في الحبوب والثمار نصابٌ .

وَسَبَبُ اِخْتِلَافِهِمْ : مُعَارَضَةُ الْعُمُومِ لِلْخُصُوصِ : أما العموم فقولوه - عليه الصلاة والسلام - : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالتَّنْضِيعِ نِصْفُ الْعُشْرِ » (١) .

وأما الخصوص فقولوه - عليه الصلاة والسلام - : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صِدْقَةٌ » (٢) ، والحديثان ثابتان ؛ فمن رأى أن الخصوص يبنى على العموم (٣) ، قال : لا بد من النصاب ، وهو المشهور . ومن رأى أن العموم والخصوص متعارضان إذا جُهِلَ الْمُتَقَدِّمُ فِيهِمَا (٤) والمتأخر ؛ إذ كان قد يُنْسَخُ الخصوص بالعموم عنده ، وينسخ العموم بالخصوص ؛ إذ كل ما وجب العمل به جازَ نَسْخُهُ ، والنسخ قد يكون للبعض وقد يكون للكل ، ومن رجح العموم ، قال : لا نصاب ، ولكن حمل الجمهور عندني الخصوص على العموم ، هو من باب ترجيح [ الخصوص على العموم ] (٥) في الجزء الذي تعارض فيه .

فإن العموم فيه ظاهر ، والخصوص فيه نص . فتأمل هذا ، فإنه السبب الذي صير الجمهور إلى أن يقولوا : بني العام على الخاص ، وعلى الحقيقة ليس ببنائاً .

فإن التعارض بينهما موجود ، إلا أن يكون الْخُصُوصُ مُتَّصِلًا بِالْعُمُومِ ، فيكون استثناء ، واحتجاج أبي حنيفة في النصاب بهذا العموم فيه ضَعْفٌ ؛ فإن الحديث إنما خرج مخرج تبيين القدر الواجب منه ، واختلفوا من هذا الباب في النصاب في ثلاثة مسائل :

المسألة الأولى : في ضَمِّ الْحُجُوبِ بعضها إلى بعض في النصاب .

(١) تقدم برقم ٥٣٠

(٢) تقدم برقم ٥٢٨

(٣) في الأصل : العموم يبنى على الخصوص .

(٤) في الأصل : في العموم على الخصوص .

(٥) في الأصل : فيها .

الثانية : في جواز تقدير النصاب في العنب ، والتَّمَرِ بالخرص .

الثالثة : هل يُحَسَّبُ على الرجل ما يأكله من ثمره ، وزرعه ، قبل الحصاد والجداد في النصاب ، أم لا ؟ .

[ هل تُضمُّ الحبوبُ إلى بعضِها في النَّصابِ ؟ ]

أما المسألة الأولى : فإنهم أجمعوا على أن الصنف الواحد من الحبوب والتمر <sup>(١)</sup> يجمع حبيده إلى رديته ، وتؤخذ الزكاة عن <sup>(٢)</sup> جميعه ؛ بحسب قدر كل واحد منهما ، أعني : من الجيد والردى ؛ فإن كان الثمر أصنافاً أخذ من وسطه . واختلفوا في ضمِّ القَطَانِي بعضها إلى بعض ، وفي ضم الحنطة ، والشعير ، والسلت ؛ فقال مالك : القَطْنِيَّةُ كلها صنف واحد ، والحنطة ، والشعير ، والسلت أيضاً .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وجماعة : القطاني كلها أصناف كثيرة بحسب أسمائها ، ولا يُضمُّ منها شيء إلى غيره في حساب النَّصابِ ، وكذلك الشعير ، والسلت ، والحنطة ، عندهم - أصناف ثلاثة ، [ لا يُضمُّ واحد منهم إلى الآخر لتكميل النصاب ] <sup>(٣)</sup> .

وسبب الخلاف : هل المراجعة في الصنف الواحد هو اتفاق المنافع ، أو اتفاق الأسماء ؟ فمن قال : اتفاق الأسماء ، قال : كل ما اختلفت أسماءها ، فهي أصناف كثيرة .

ومن قال : اتفاق المنافع ، قال : كل ما اتفقت منافعها ، فهي صنف واحد ، وإن اختلفت أسماءها ، فكل واحد منها يروم أن يقرر قاعدته باستقرار الشرع ، أعني : أن أحدهما يَحْتَجُّ لمذهبه بالأشياء التي اعتبر فيها الشرعُ الأسماءَ ، والآخر بالأشياء التي اعتبر الشرعُ فيها المنافع ، ويشبه أن يكون شهادةُ الشرع للأسماء في الزكاة أكثرَ من شهادته للمنافع ، وإن كان كلا الاعتبارين موجوداً في الشرع . والله أعلم .

[ هل يجوزُ تقديرُ النَّصابِ في العنبِ والتَّمَرِ بالخرصِ ؟ <sup>(٤)</sup> ]

وأما المسألة الثانية : وهي تقدير النَّصابِ بالخرص ، واعتباره به دون

(١) في ط : والتمر . (٢) في الأصل : من . (٣) سقط في الأصل .

(٤) الخرص لغة : الحذر والتخمين والقول بغير علم ومنه قوله تعالى : ﴿ قتل الخراصون ﴾ .

وأصطلاحاً : حرر ما يجيء على النخيل ، أو العنب ثمرًا أو ربيبًا .

وهو سنة في الرطب والعنب اللذين يجب فيهما الزكاة بشرط بدو الصلاح ، أما قبله فلا يجوز ، إذ لا حق للمستحقين ، ولا ينضبط المقدار لكثرة العاهات قبل بدو الصلاح ، ولو بدا صلاح نوع دون آخر ، ففي جواز خرص الكل وجهان :

أرجحهما الجواز ، ويوجه بأن ما لم يبدُ صلاحه تابع في البيع لما بدا صلاحه متى اتحد بستان وجنس =

= وحمل وعقد وإن اختلفت الأنواع ، وخرج بالتمر والعنب الحَبُّ لتعلمل الحزر فيه لاستثار حبه ، ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً ، بخلاف الشمرة .

وفي الشيراملى : توقف ابن قاسم فيما لو بدا صلاح حبه من نوع هل يجوز خرصه ، ويجزى فيه الوجهان :

أقول : القياس جواز الخرص أخذاً بما قالوه فيما لو بدا صلاح حبه فى بستان ، حيث يجوز بيع الكل بلا شرط قطع .

وحكمته : الفرق بالمالك والمستحقين ، فإن رب المال يملك التصرف بالخرص ، ويعرف الساعى حق المساكين ، فيطالب به ، والدليل على نديه أن النبى ﷺ أمر أن يخرص العنب ، كما يخرص النخل ، وتؤخذ زكاته زيباً ، كما تؤخذ زكاة النخل تمرّاً .

رواه الترمذى ، وابن حبان وغيرهما . وما روى أن النبى ﷺ خرص حليقة امرأة بنفسه ، وإنما جعل النخل أصلاً فى الحديث ، لما روى أن خبير فتحت أول سنة سبع من الهجرة ، وبعث النبى إليهم عبد الله بن رواحة رضى الله عنه يخرص النخل ، فكان خَرَصَهُ معروفًا عندهم ، فلما فتح ﷺ «الطائف» وبها العنب الكثير ، أمر يخرصه كخرص النخل المعروف عندهم ، ولأن النخيل كانت عندهم أكثر وأشهر ، فصارت أصلاً لغلبتها .

ولا فرق فى الخرص بين ثمار «البصرة» وغيرها وما قاله الماوردى من أنه يحرم خرص ثمار «البصرة» لكثرتها ، وكثرة المؤنة فى خرصها فقد رده الأصحاب ، وقالوا : إنها طريقة ضيقة تقرد بها .

وصفته : أن يطوف بالنخلة ، ويرى جميع عناقيدها ، ويقول : خرصها كلها وكلها ، ثم يفعل بالنخلة الأخرى كذلك ، ثم باقى الحديقة ، ولا يجوز الاقتصار على رؤية البعض ، وقياس الباقي عليه ، لأنها تتفاوت ، ويخرص كل نخلة رطباً ، ثم تمرّاً ؛ لأن الأراطاب تتفاوت ، فإن اتحد النوع جار أن يخرص الجميع رطباً ، ثم تمرّاً .

وإنما لم يجز الاقتصار على رؤية البعض ، لأنه اجتهد ، فوجب بذل المجهود فيه ، وقيل : إن الطواف بكل نخلة ليس بواجب ، بل مستحب ، لأن فيه مشقة .

والأصح : أنه إن كانت الثمار على السَّعْف ظاهرة فمستحب كتمر «العراق» ، وإن استترت كتمر «الحجاز» فشرط .

والمشهور : أنه يخرص جميع النخل والعنب ، ولا يترك للمالك شيئاً ، وما صح من قوله ﷺ : «إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث ، فدعوا الربع» حمله الشافعى رضى الله عنه على تركهم له ذلك من الزكاة ، ليفرقه بنفسه على فقراء أقاربه وجيرانه لطمعهم فى ذلك منه ، لا على ترك بعض الأشجار من غير خرص جمعاً بينه وبين الأدلة المطالبة لإخراج زكاة الثمر والزبيب ، وفى قوله ﷺ «فخذوا ودعوا» إشارة لذلك أى : إذا خرصتم الكل فخذوا بحساب الخرص ، واتركوا له شيئاً مما خرص ، فجعل الترك يعد الخرص للمقتضى للإيجاب ، فيكون التروك له قدراً يستحقه الفقراء ليفرقه هو .

والثانى : أنه يترك للمالك ثمر نخلة ، أو نخلات يأكله أهله ، تمسكاً بظاهر الخبر المذكور ، وهو صحيح لم يتكلموا فيه بجرح ولا تعديل ، رواه أبو داود والترمذى والنسائى ثم إنه يكفى خارص واحد =

الكل<sup>(١)</sup> ؛ فإن جمهور العلماء على إجازة الخرص في النخيل ، والأعشاب حين يبدو صلاحه ؛ لضرورة أن يُخْلَى بينها وبين أهلها ، يأكلونها<sup>(٢)</sup> رطباً .

وقال داود : لا خَرْصَ إلا في النخيل فقط .

وقال أبو حنيفة ، وصاحبه<sup>(٣)</sup> : الخرص باطلٌ ، وعلى رب المال أن يُؤدِّيَ عَشْرَ ما تحصل بيده ؛ زاد على الخرص ، أو نَقَصَ<sup>(٤)</sup> منه .

والسبب في اختلافهم في جواز الخرص : مُعَارَضَةُ الأصول للأثر الوارد في ذلك .

أما الأثر الوارد في ذلك ، وهو الذي تَمَسَّكَ به الجمهور ؛ فهو ما روي : « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرْسِلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ ، وَغَيْرَهُ إِلَى خَيْرٍ ، فَيَخْرِصُ عَلَيْهِمُ النَّخْلَ »<sup>(٥٣٩)</sup> .

« على المشهور ؛ لأنه الخرص نشأ عن اجتهاده ، فكان كالحاكم ، وما روى من أنه ﷺ كان يعث مع ابن رواحة واحداً يجوز أن يكون معينا ، أو كاتباً .

وقيل : يشترط إثنان ، كالثقوم والشهادة .

وقطع بعضهم بالأول .

ولا فرق في هذا بين ما إذا كان صبيّاً أو مجنوناً ، أو غيرهما .

وقيل : إذا كان صبيّاً ، أو مجنوناً ، أو سفهاً اشترط اثنان وإلا كفى واحد ، ولا يجوز للحاكم بعث الخراص ، إلا بعد ثبوت معرفته عنه ، ولا يكفي مجرد قوله ، فإن لم يبعث الحاكم خارصاً ، أو لم يكن حكم المالك عدلين عالين بالخرص يخرصان عليه لينتقل الحق إلى الذمة ، ويتصرف في الثمرة ، ولا يكفي واحد احتياطاً للفقراء ، ولأن التحكيم هنا على خلاف الأصل ، رفقاً بالمالك ، ومحل جواز الخرص إذا كان المالك موسراً ، فإن كان معسراً فلا لما فيه من ضرر المستحقين . ولو اختلف الخارصان في المقدّر ، وقب الأمر إلى تبيين المقدار منهما ، أو من غيرهما .

وقيل : يؤخذ بالأقل ، لأنه اليقين . وقيل : يخرصه ثالث ، ويؤخذ بقول من هو أقرب إلى خرصه . ولا يكفي خرصه هو ، وإن احتاط للفقراء ؛ لاثامه ، وإنما صدق في عدد الماشية ، لأنه إذا ادعى دون ما ذكره الساعي ، فقد ادعى عدم الوجوب ، وهو الأصل ، مع أن الساعي ثم يمكنه من العدد ، فإن رأى منه ربية عد ، وهنا تحققت الوجوب ، وهو متعلق بالعين ، ويريد نقله من العين إلى الذمة ، والأصل عدم انقطاع التعلق بالعين ، فعمل بالأصل فيهما .

(١) في الأصل : الوكيل . (٢) في الأصل : أهله يأكلونه .

(٣) في الأصل : وأصحابه . (٤) في الأصل : نقل .

(٥٣٩) أخرجه أحمد (٢/٢٤) ، من رواية العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر « أن النبي ﷺ بعث ابن رواحة إلى خيبر يخرص عليهم ثم خيرهم أن يأخذوا أو يردوا فقالوا : هذا الحق ، بهذا قامت السماوات والأرض » . رواه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٣٨/٢) كتاب الزكاة ؛ باب الخرص ، من رواية عبد الله بن نافع ، عن أبيه فجعله من مستد رافع بن خديج ، ولغظه : « عن نافع عن ابن عمر ، قال : « كانت المزارع تكرر على عهد رسول الله ﷺ على أن الرب الأرض ما على الساقى من الزرع ، وطافقة من الثين لا أدري كم هو ، قال نافع : فجاء رافع بن خديج ، وأنا معه =



= فقال : إن رسول الله ﷺ أعطى خير ليهود ، على أنهم يعملونها ويوزعونها ، على أن لهم نصف ما يخرج منها من ثمر أو زرع على أن نتركهم فيما بنا لنا ، قال : فخرصها عليهم عبد الله بن رواحة فصاحوا إلى رسول الله ﷺ من خرصه ، فقال لهم عبد الله بن رواحة : أنتم بالقيار ، إن شئتم فهي لكم ، وإن شئتم فهي لنا نخرصها ونؤدى إليكم نصفها ، فقالوا : بهذا قامت السماوات والأرض ، وعبد الله بن نافع ضعيف جداً .

قال الذهبي في « اللغنى » (١/٣٦٠) : ضعفه .

وقال الحافظ في « التقریب » (١/٤٥٦) : ضعيف .

وأخرجه أبو داود (٢/٦٩٧) كتاب البيوع والإجارات : باب في المساقاة ، حديث (٣٤١) ، وابن ماجه (١/٥٨٢) كتاب الزكاة : باب خرص النخل ، والعنبر ، حديث (١٨٢٠) ، من حديث ابن عباس ، قال : « افتتح رسول الله ﷺ خير ، واشترط أن له الأرض ، وكل صفراء وبيضاء ، قال أهل خير : نحن أعلم بالأرض منكم ، فاعطناها على أن لكم نصف الثمرة ، ولنا نصفها ، فزعم أنه أعطاهم على ذلك ، فلما كان حين يصرم النخل ، بعث إليهم عبد الله بن رواحة فحذر عليهم النخل ، وهو الذي يسميه أهل المدينة الخرص ، فقال : في ذكركم وكذا ، قالوا أكثرت علينا يا ابن رواحة ، قال : فأتنا إلى حزر النخل وأمطعكم نصف الذي قلت ؟ قالوا هذا الحق ، وله تقوم السماء والأرض ، قد رضينا أن نأخذ بالذي قلت » .

وأخرجه أبو داود (٣/٦٩٩) مختصراً : كتاب البيوع والإجارات : باب في الخرص ، حديث (٣٤١٣ ، ٣٤١٤) ، وأحمد (٣/٣٦٧) ، والطحاوى في « شرح معاني الآثار » (٢/٣٨ ، ٣٩) كتاب الزكاة : باب الخرص ، والدارقطني (٢/١٣٣) كتاب الزكاة : باب في قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض وخرص الثمار .. ، والبيهقي (٤/١٢٣) كتاب الزكاة : باب خرص الثمر ، والدليل على أن له حكماً ، من حديث جابر بن عبد الله ، قال : « أتاه الله خير على رسوله فأقرهم رسول الله ﷺ وجعلها بينه وبينهم ، فبعث عبد الله بن رواحة فخرصها عليهم ثم قال : يا معشر يهود أنتم أبغض الخلق إلى ، قتلت أنبياء الله ، وكذبتم على الله ، وليس يحملني بغضي لإياكم أن أحيف عليكم ، قد خرصت عشرين ألف وسق من ثمر ، فإن شئتم وإن شئتم فلي ، قالوا : بهذا قامت السماوات والأرض ، قد أخذناها ، قال : فأخرجوا عنها » .

وأخرجه مالك (٢/٧٠٣ ، ٧٠٤) كتاب المساقاة : باب ما جاء في المساقاة ، حديث (٢) ، عن ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار مرسلاً « أن رسول الله ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى خير فيخرص بينه وبين يهود خير ، قال : فجعلوا له حلياً من حلي نساءهم ، فقالوا : هذا لك وخفف عنا ونحارب في القسم ، فقال : يا معشر يهود ، والله إنكم لن أبغض خلق الله إلى ، وما ذاك بحاملي على أن أحيف عليكم ، فأما ما عرضتم من الرشوة ، فإنها السحت ، وإنا لا نأكلها ، فقالوا بهذا قامت السماوات والأرض » .

وأخرجه مالك أيضاً (٢/٧٠٣) كتاب المساقاة : باب ما جاء في المساقاة ، حديث (١) ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب نحوه مختصراً .

وأما الأصول التي تعارضه ؛ فأنه من باب المَزَابَنَةِ الْمَنْهِيَّةِ عنها ؛ وهو بَيْعُ الثَّمَرِ فِي رَعْوَسِ النَّخْلِ بالتمر كيلاً ؛ ولأنه أيضاً من باب بيع الرُّطْبِ بالتمر نسيئةً ، فيدخله المنع من التَّقَاضُلِ ، ومن النسيئة ، وكلاهما من أصول الربا .

فلما رأى الكوفيون هذا ؛ مع أن الحرص الذي كان يُخْرَصُ على أهل « خيبر » لم يَكُنْ للزكاة ؛ إذ كانوا ليسوا بأهل زكاة ، قالوا : يحتمل أن يكون تخميناً ؛ ليعلم ما بأيدي كل قوم من الثمار .

قال القاضي : أما بِحَسَبِ خَيْرِ مَالِكٍ ؛ فالظاهر أنه كان في القِسْمَةِ ؛ لما روي أن عبد الله بن رواحة كان إذا فرغ من الحرص ، قال : « إِن شِئْتُمْ فَلَكُمْ ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي » . أعني : في قِسْمَةِ الثمار ، لا في قسمة الحَبِّ .

وأما بحسب حديث عائشة الذي رواه أبو داود ؛ فإنما الْخَرَصُ لموضع النصيب الواجب عليهم في ذلك ، والحديث هو أنها قالت - وهي تذكر شأن خيبر - : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ ، فَيَخْرَصُ عَلَيْهِمُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ ، قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ » (٥٤٠) .

وَيَخْرَصُ الثمار لم يخرجها الشيخان ، وكيفما كان ؛ فالحرص مستثنى من تلك الأصول ، هذا إن ثبت أنه كان منه - عليه الصلاة والسلام - حُكْماً منه على المسلمين ، فإن الحكم لو ثبت على أهل الذمة ليس يجب أن يكون حُكْماً على المسلمين إلا بدليل . والله أعلم .

ولو صح حديث عتاب بن أسيد ، لكان جواز الحرص بيناً (١) . والله أعلم . وحديث عِثَابِ بْنِ أُسَيْدٍ هو ؛ أنه قال : « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَخْرَصَ الْعِنَبَ ، وَأَخَذَ زَكَاةَهُ

(٥٤٠) أخرجه أبو داود (٢/٢٦٠) كتاب الزكاة : باب متى يحرص التمر ، حديث (١٦٠٦) ، وعبد الرزاق (١٢٩/٤) كتاب الزكاة : باب متى يحرص ، حديث (٧٢١٩) ، وأبو عبيد في «الأموال» (٥٨٢ ، ٥٨٣) كتاب الصدقة وأحكامها وستنها : باب الثمار للصدقة والعرايا ، والسنة في ذلك ، وأحمد (١٦٣/٦) والدارقطني (١٣٤/٢) كتاب الزكاة : باب في قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض وحرص الثمار ، حديث (٢٥) ، والبيهقي (١٢٣/٤) كتاب الزكاة : باب يحرص التمر ، والدليل على أن له حكماً ، كلهم من طريق ابن جريج ، قال : أخبرت عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة أنها قالت ﷺ وهي تذكر شأن خيبر : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ ابْنَ رَوَاحَةَ إِلَى الْيَهُودِ فَيَخْرَصُ عَلَيْهِمُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ ، قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ يَخِيرُونَ يَهُودَ أَيَاخُذُونَهُ بِذَلِكَ الْخَرَصِ أَمْ يَدْفَعُونَهُ إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا كَانَ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخَرَصِ لَكِي يَحْصِيَ الزَّكَاةَ قَبْلَ أَنْ تُؤْكَلَ الثَّمَرَةُ وَتَفْرُقَ » ، وإسناده فيه جهالة ؛ لأن ابن جريج قال : أخبرت عن ابن شهاب .

(١) في الأصل : ثبتاً .

زَيْبًا ؛ كَمَا تُوْخَذُ زَكَاةُ النَّخْلِ تَمْرًا ۝ (٥٤١) .

وحديث عتاب بن أسيد طعن فيه ؛ لأن رواية عنه هو سعيد بن المسيب وهو لم يسمع منه (١) ، ولذلك لم يجر داود حرص العنب .

[ هل يجوز حرص الزيتون عند من أوجب فيه الزكاة ؟ ] واختلف من أوجب الزكاة في الزيتون في جوار حرصه .

والسبب في اختلافهم : اختلافهم في قياسه في ذلك على النخل ، والعنب ؛ وألَمْخَرَجُ عند الجميع من النَّخْلِ في الزكاة - هو التَّمْرُ ، لا الرُّطْبُ ، وكذلك الزَّيْبُ من الْعَنْبِ لا العنب نفسه ، وكذلك عند القائلين بِوجوب الزكاة في الزيتون ؛ هو الزيت لا الْحَبُّ ؛ قِيَاسًا على التَّمْرِ والزَّيْبِ .

(٥٤١) أخرجه الشافعي (٢٤٣/١) كتاب الزكاة : الباب الثاني فيما يجب أخذه من رب المال من الزكاة ، وما لا ينبغي أن يؤخذ ، حديث (٦٦١) ، وأبو داود (٢٥٧/٢ ، ٢٥٨) كتاب الزكاة : باب في حرص العنب ، حديث (١٦٠٣) ، والترمذي (٧٨/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء في الحرص ، حديث (٦٣٩) ، وابن ماجه (٥٨٢/١) كتاب الزكاة : باب حرص النخل والعنب ، حديث (١٨١٩) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٣٩/٢) كتاب الزكاة : باب الحرص ، والدارقطني (١٣٤/٢) كتاب الزكاة : باب في قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض وحرص الثمار ، حديث (٢٤) ، والبيهقي (١٢٢/٤) كتاب الزكاة : باب كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب ، من حديث الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عتاب بن أسيد به ، ولفظ الدارقطني قال : « أمرني رسول الله ﷺ أن أحرص أعتاب ثقيف خرص النخل ، ثم تؤدي زكاته زيبا كما تؤدي كاة النخل ثمرًا » ، وسعيد بن المسيب لم يدرك عتاب بن أسيد ، لأنه ولد في خلافة عمر ، ومات عتاب سنة ثلاث عشرة ، يوم مات أبو بكر رضي الله عنه .

وقال الترمذي : ( حسن غريب ) ، وقد روى ابن جريج هذا الحديث عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة ، وسألت البخاري عن هذا ، فقال : حديث ابن جريج غير محفوظ ، وحديث سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أصح ، قلت : ورواه ابن أبي شيبة (١٩٥/٣) كتاب الزكاة : باب ما ذكر في حرص النخل ، عن سعيد بن المسيب مرسلًا : « أن رسول الله ﷺ أمر عتاب بن أسيد أن يحرص العنب كما يحرص النخل » الحديث .

وأخرجه الدارقطني (١٣٢/٢) كتاب الزكاة : باب في قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض وحرص الثمار ، حديث (١٧) ، من طريق الواقدي ، عن عبد الرحمن بن عبد العزيز ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن المسور بن مخرمة ، عن عتاب بن أسيد به .

والواقدي محمد بن عمر متروك .

(١) في الأصل : عنه .

وقال مالك في العنب الذي لا يَتَرَبُّبُ ، والزيتون الذي لا يَتَعَصِّرُ : أرى أن يُؤْخَذَ منه حَبًا .

[ هَلْ يُحْسَبُ عَلَى الرَّجُلِ مَا أَكَلَ مِنْ ثَمَرِهِ ، وَزَرَعَهُ قَبْلَ الْحَصَادِ ؟ ]

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ : فَإِنَّ مَالَكَا ، وَأَبَا حَنِيفَةَ ، قَالَا : يُحْسَبُ عَلَى الرَّجُلِ مَا أَكَلَ مِنْ ثَمَرِهِ وَزَرَعَهُ ، قَبْلَ الْحَصَادِ فِي النَّصَابِ .

وقال الشافعي : لا يحسب عليه ، ويترك الخارص (١) لرب المال ما يأكل هو ، وأهله .

والسبب في اختلافهم : ما تعارض الآثار في ذلك من الكتاب ، والقياس .

أما السنة في ذلك : فما رواه سهل بن أبي حنمة : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا حَنِمَةَ خَارِصًا . فَجَاءَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا حَنِمَةَ قَدْ زَادَ عَلَيَّ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ ابْنَ عَمِّكَ يَزْعُمُ أَنَّكَ قَدْ زِدْتَ عَلَيْهِ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقَدْ تَرَكْتُ لَهُ قَنْدَرَةً أَرْبَعَةَ أَهْلِهِ ، وَمَا يُطْعِمُهُ الْمَسَاكِينَ ، وَمَا تَسْقِطُهُ الرِّيحُ . فَقَالَ : قَدْ زَادَكَ ابْنُ عَمِّكَ ، وَأَنْصَفَكَ » (٥٤٢) .  
وروي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا خَرَصْتُمْ فَدَعُوا الثَّلَثَ ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثَّلَثَ ، فَدَعُوا الرَّبْعَ » (٥٤٣) .

(١) في الأصل : الخاص .

(٥٤٢) أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في « للجمع » (٧٩/٣) ، والدارقطني (١٣٤/٢) ، (١٣٥) كتاب الزكاة : باب في قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض وخرص الثمار ، حديث (٢٧) ، كلاهما من حديث محمد بن صدقة ، عن محمد بن يحيى بن سهل بن أبي خنمة ، عن أبيه ، عن جده سهل بن أبي خنمة ، وقال الهيثمي : وفيه محمد بن صدقة ، وهو ضعيف .

(٥٤٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٩٤/٣) كتاب الزكاة : باب ما ذكر في خرص النخل ، وأبو عبيد في الأموال (ص ٥٨٥) كتاب الصدقة وأحكامها ومستها : باب خرص الثمار للصدقة والعرايا والسنة في ذلك ، وأحمد (٤٤٨/٣) ، وأبو داود (٢٥٩/٢) كتاب الزكاة : باب الخرص ، حديث (١٦٠٥) ، والترمذي (٧٧/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء في الخرص ، حديث (٦٣٨) ، والنسائي (٤٢/٥) كتاب الزكاة : باب كم يترك الخارص ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٣٩/٢) كتاب الزكاة : باب الخرص ، والحاكم (٤٠٢/١) كتاب الزكاة ، والبيهقي (١٢٣/٤) كتاب الزكاة : باب من قال لا يترك لرب الخائن قدر ما يأكل هو وأهله وما يعرى للمساكين منها لا يخرص عليه .

وابن الجارود في « المنتقى » (ص ٩٧) رقم (٣٥٢) وابن خزيمة (٤٢/٤) رقم (٢٣١٩) وابن حبان (٧٩٨ - موارد) والطبراني في « الكبير » (٩٩/٦) رقم (٥٦٢٦) وابن حزم في « المحلى » (٢٥٥/٥) من رواية عبد الرحمن بن مسعود بن نيار ، قال : « جاء سهل بن أبي خنمة إلى مجلسنا ، فقال : أمرنا رسول الله ﷺ قال : « إِذَا خَرَصْتُمْ » وذكره ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان .

وروي عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « حَقَّقُوا فِي الْخَرَصِ ، فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَزِيَّةَ ، وَالْأَكْلَةَ ، وَالْوَصِيَّةَ ، وَالْعَامِلَ ، وَالنَّوَائِبَ ، وَمَا وَجِبَ فِي الثَّمَرِ مِنَ الْحَقِّ » (٥٤٤) .

وأما الكتاب المعارض لهذه الآثار <sup>(١)</sup> والقياس : فقولته تعالى : « كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » [ الأنعام : ١٤١ ] .

وأما القياس : فلأنه مَالٌ ، فوجب فيه الزكاة ، أصله مائتا الأموال .

فهذه هي المسائل المشهورة التي تتعلق بِقَدْرِ الْوَاجِبِ فِي الزَّكَاةِ ، والواجب منه في هذه الاجتناس الثلاثة التي الزكاة مُخْرَجَةٌ من أعيانها ، ولم يختلفوا أنها إذا خَرَجَتْ من الأعيان أَنفُسُهَا ، أنها مجزئة .

[ هَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ بِذَلِكَ الْعَيْنِ ؟ ]

واختلفوا هل يجوز فيها أن يخرج بدل العين القيمة ، أو لا يجوز ؟

فقال مالك ، والشافعي : لا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمِ فِي الزُّكُوتِ بِذَلِكَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي الزُّكُوتِ .

وقال أبو حنيفة : يَجُوزُ ، سواء قدر على المنصوص عليه ، أو لم يقدر .

وسبب اختلافهم : هل الزكاة عبادة ، أو حق واجب للمساكين ؟ فمن قال : إنها عبادة ، قال : إن أَخْرَجَ من غير تلك الأعيان لَمْ يَجُزْ ؛ لأنه إذا أتى بالعبادة على غير الجهة المأمور بها ، فهي فاسدة . ومن قال : هي (٢) حق للمساكين ، فلا (٣) فرق بين القيمة ؛ وَالْعَيْنِ عنده .

(٥٤٤) أخرجه ابن عبد البر (٤٧٢/٦) ، من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير ، عن جابر ، ورواه ابن أبي شيبة (١٩٥/٣) كتاب الزكاة : باب ما ذكر في خرص النخل ، وأبو داود في المراسيل (ص ١٣٤) ، من طريق جرير بن حازم ، عن قيس بن سعد ، عن مكحول ، قال : قال رسول الله ﷺ : « خفف عن الناس في الخرص فإن في المال العرية والوصية » قال : العرية والوصية ، قال : العرية النخلة يرعها الرجل في حائط الرجل ، والوصية الرجل يوصي بالوصية للمساكين ، ورواه أبو عبيد في الأموال (ص ٥٨٧) كتاب الصدقة وأحكامها وستنها : باب خرص الثمار للصدقة والعرايا ، والسنة في ذلك ، عن يزيد عن جرير به ، عن مكحول ، قال : كان رسول الله ﷺ رذا بعث الخُرَاصَ ، قال : « خففوا فإن في المال العرية والوصية » وأخرجه البيهقي (١٢٤/٤) ، من طريق الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، قال : بلغنا أن عمر بن الخطاب قال : « خففوا على الناس في الخرص ، فإن في المال العرية والواطة والأكلة » .

(١) في الأصل : لحديث أبي خيثمة .

(٢) في الأصل : لا .

(٣) في الأصل : هو .

وقد قالت الشافعية : لنا أن نقول : وإن سلمنا أنها حق للمساكين ، فإن الشارع إنما علّق الحق بالعين ؛ قصداً منه لتشريك الفقراء مع الأغنياء في أعيان<sup>(١)</sup> الأموال .  
والحنفية تقول : إنما خصّت بالذكر أعيان الأموال ؛ تسهيلاً على أرباب الأموال ؛ لأن كل ذي مال ، إنما يسهل عليه الإخراج من نوع المال الذي بين يديه ، ولذلك جاء في بعض الآثار أنه جعل في الدية<sup>(٢)</sup> على أهل الحلل حُللاً ما يأتي في « كتاب الحدود » .




---

(١) في الأصل : أعمال .

(٢) في الأصل : الدية .

## الفصل السادس : في نصاب العروض

[ النصاب في العروض فيما اتخذ للبيع ، وشرطه ] والنصاب في العروض على مذهب القائلين بذلك ، إنما هو فيما اتخذ منها للبيع خاصة على ما يقدَّر قبل ؛ والنصاب فيها على مذهبهم هو النصاب في العين ؛ إذ كانت هذه هي قيم المتعلقات ، ورؤوس الأموال ، وكذلك الحول في العروض عند الذين أوجبوا الزكاة في العروض ؛ قال مالك : إذا باع العروضة زكاة لسنة واحدة ؛ كالحال في الدين ، وذلك عنده في التاجر الذي تضبط له أوقات شراء عروضه .

[ الزكاة في دين المدير ] وأما الذين لا يتضبط لهم وقت ما يبيعونه ، ولا يشترونه ، وهم الذين يخصون باسم المدير ؛ فحكم هؤلاء عند مالك إذا حال عليهم الحول من يوم ابتداء تجارتهم - أن يقوم ما بيده من العروض ، ثم يضم إلى ذلك ما بيده من العين ، وما له من الدين الذي يرتجى قبضه ، إن لم يكن عليه دين مثله ، وذلك بخلاف قوله في دين غير المدير . فإذا بلغ ما اجتمع عنده من ذلك نصاباً أدنى زكاة ، وسواء نص له في عامة شيء من العين ، أو لم ينص ببلغ نصاباً ، أو لم يبلغ نصاباً ؛ هذه رواية ابن الماجشون عن مالك . وروي ابن القاسم عنه [ أيضاً ] <sup>(١)</sup> : إذا لم يكن له ناص ، وكان يتجر بالعروض ، لم يكن عليه في العروض شيء .

فمنهم من لم يشترط وجود الناص عنده ، ومنهم من شرطه . والذي شرطه منهم من اعتبر فيه النصاب ، ومنهم من لم يعتبر ذلك .

[ زكاة العروض من أعيانها أو أثمانها ] وقال المزني : زكاة العروض تكون من أعيانها ، لا من أثمانها .

وقال الجمهور : الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، والثوري ، والأوزاعي ، وغيرهم : المدير ، وغير المدير حكمه واحد ، وأنه من اشترى عرضاً للتجارة ، فحال عليه الحول ، قومه وزكاه .

وقال قوم : بل يزكى ثمنه الذي ابتاعه به لا قيمته ، وإنما لم يوجب الجمهور على المدير شيئاً ؛ لأن الحول إنما يشترط في عين المال ، لا في نوعه .

(١) سقط في ط .

وأما مالك ؛ فشبه النوع ههنا بالعين ؛ لثلاث تَسْقُطُ الزكاة رأساً عن المدير ، وهذا هو أن يكون شرعاً رائداً أشبه منه بأن يكون شرعاً مُسْتَبْطِلاً من شرع ثابت .

ومثل هذا هو الذي يُعَرَّفُونَهُ بالقياس المُرْمَكِل ؛ وهو الذي لم يستند إلى أصلٍ منصوص عليه في الشرع ، إلا ما يعقل من المصلحة الشرعية فيه ، ومالك - رحمه الله - يعتبر المصالح ، وإن لم تستند إلى أصولٍ منصوصٍ عليها .





## الْجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ : فِي وَقْتِ الزَّكَاةِ

[ وَقْتُ الزَّكَاةِ ، وفيما يشترط الحول فيه ]

وأما وقت الزكاة ؛ فإن جمهور الفقهاء يَشْتَرِطُونَ في وجوب الزكاة في الذهب ، والفضة ، والماشية ، الْحَوْلَ ؛ لثبوت ذلك عن الخلفاء الأربعة ، ولانتشاره في الصحابة - رضي الله عنهم - ، ولانتشار العمل به ، ولاعتقادهم أن مثل هذا الانتشار من غير خلاف لا يجوز أن يكون إلا عن تَوْقِيف .

وقد رُوِيَ مرفوعاً من حديث ابنِ عمرَ ، عن النبي ﷺ ؛ أنه قال : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » (٥٤٥) .

(٥٤٥) أخرجه الدارقطني (٩٠/٢) كتاب الزكاة : باب وجوب الزكاة بالحول ، الحديث (١) ، من حديث إسماعيل بن عياش ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر به ، وقال : رواه معتمر وغيره ، عن عبيد الله موقوفاً .

وأخرجه الترمذي (٧١/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، الحديث (٦٣٢) ، والدارقطني (٩٠/٢) : كتاب الزكاة : باب وجوب الزكاة بالحول ، حديث (٢) ، والبيهقي (١٠٤/٤) كتاب الزكاة : باب لا يعد عليهم بما استفادوه من غير نتائجها حتى يحول عليه الحول ، من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن ابن عمر به ، بلفظ : « من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول » . ولفظ الدارقطني : « ليس في مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول » ثم رواه الترمذي (٧٢/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، حديث (٦٣١) ، من طريق أيوب عن نافع ، عن ابن عمر موقوفاً ، وقال : هذا أصح من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث ضعفه أحمد بن حنبل ، وعلى بن اللديني ، وغيرهما من أهل الحديث ، وهو كثير الغلط ، وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أن لا زكاة في المال المستفاد حتى يحول عليه الحول .

وللحديث طريق آخر عن ابن عمر ذكره الحافظ في « التلخيص » (١٥٦/٢) وعزاه إلى الدارقطني في غرائب مالك من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني عن مالك عن نافع عن ابن عمر به .

وقال الدارقطني : الحنيني ضعيف .

وفي الباب عن علي وعائشة وأنس وأم سعد وسراء بنت نيهان :

وهذا مُجْمَعٌ عليه عند فقهاء الأمصار ، وليس فيه في الصدر الأول خلاف ، إلا ما روي عن ابن عباس ، ومعاوية .

وسبب الاختلاف (١) : أنه لم يرد في ذلك حديثٌ ثابتٌ .

واختلفوا من هذا الباب في مسائل ثمانية مشهورة :

= أما حديث علي : فتقدم .

حديث عائشة :

أخرجه أبو عبيد في « الأموال » ( ص ٥٠٥ ) كتاب الصدقة وأحكامها ، وسنها : باب فروض زكاة الذهب والورق ، وما فيها من السنن ، وابن ماجه ( ٥٧١/١ ) كتاب الزكاة : باب من استفاد مالا ، حديث ( ١٧٩٢ ) ، والدارقطني ( ٩١/٢ ) كتاب الزكاة : باب وجوب الزكاة بالحول ، حديث ( ٣ ) ، والبيهقي ( ٩٥/٤ ) كتاب الزكاة : باب لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، كلهم من حديث حارثة بن أبي الرجال ، عن عمرة ، عن عائشة به ، مرفوعاً .

قال البيهقي : ورواه الثوري عن حارثة به موقوفاً وحارثة لا يحتج بخبره .

وقال الحافظ البوصري في « الزوائد » ( ٥٠/٢ ) : هذا إسناد فيه حارثة وهو ابن أبي الرجال ضعيف .

وذكره الحافظ ابن حجر في « التلخيص » ( ١٥٦/٢ ) وقال : وفيه حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف .

حديث أنس :

أخرجه الدارقطني ( ٩١/٢ ) كتاب الزكاة : باب وجوب الزكاة بالحول ، حديث ( ٥ ) ، من جهة حسان بن سياء عن ثابت عنه مرفوعاً : « ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول » .

قال الحافظ في « التلخيص » ( ١٥٦/٢ ) : وفيه حسان بن سياء وهو ضعيف وقد تفرد به عن ثابت .

قال أبو الطيب آبادي في « التعليق المغني » ( ٩١/٢ ) : الحديث أخرجه ابن عدى في الكامل وأعله بحسان بن سياء وقال لا أعلم يرويه عن ثابت غيره .

وحسان بن سياء قال ابن حبان في كتاب الضعفاء : هو منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد .

حديث أم سعد الأنصارية :

أخرجه الطبراني في الكبير كما في « المجمع » ( ٨٢/٣ ) ، بلفظ : « ليس على من استفاد مالا زكاة حتى يحول عليه الحول » ، وقال الهيثمي : وفيه عتبة بن عبد الرحمن ، وهو ضعيف .

قال أبو عبيد في « الأموال » ( ص ٥٠٣ ) كتاب الصدقة وأحكامها وسنها : باب فروض زكاة الذهب والورق وما فيها من السنن : قد تواترت الآثار عن علي أصحاب رسول الله ﷺ بهذا ثم اسند ذلك عن علي ، وابن عمر ، وأبي بكر وعثمان ، وابن مسعود ، وطارق بن شهاب .

(١) في الأصل : الخلاف .

إحداها : هل يَشْتَرِطُ الحَوْلُ في المعدن ، إذا قلنا : إن الواجب فيه رُبْعُ الْعُشْرِ ؟

الثانية : في اعتبار حَوْلِ رُبْعِ الْمَالِ .

الثالثة : حَوْلُ الْفَوَائِدِ الْوَارِدَةِ عَلَى مَالٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ .

الرابعة : في اعتبار حَوْلِ الدِّينِ ، إذا قلنا : إن فيه الزَّكَاةَ .

الخامسة : في اعتبار حَوْلِ الْعُرُوضِ ، إذا قلنا : إن فيها الزكاة .

السادسة : في حَوْلِ فَوَائِدِ (١) الْمَاشِيَةِ .

السابعة : في حَوْلِ نَسْلِ الْغَنَمِ ، إذا قلنا : إنها تُضَمُّ (٢) الْأَمْهَاتِ ؛ إما على رأى من يَشْتَرِطُ أَنْ تَكُونَ الْأَمْهَاتُ نَصَابًا ؛ وهو الشافعي ، وأبو حنيفة ، وإما على مذهب من لا يشترط ذلك ؛ وهو مذهب مالك .

والثامنة : في جَوَازِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْحَوْلِ .

[ هَلْ يَشْتَرِطُ الْحَوْلُ فِي الْمَعْدِنِ ؟ ]

أما المسألة الأولى : وهي الْمَعْدِنُ ؛ فإن الشافعي رَأَى فِيهِ الْحَوْلَ (٣) مَعَ النَّصَابِ ، وأما مالك ؛ فَرَاعَى فِيهِ النَّصَابَ دُونَ الْحَوْلِ .

وسبب اختلافهم : تَرَدُّدُ شُبْهَةٍ بَيْنَ مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَبَيْنَ التَّنْبَرِ وَالْفِضَّةِ الْمُقْتَنِينَ ؛ فَمَنْ شَبَّهَ بِمَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ ، لَمْ يَعتَبِرِ الْحَوْلَ فِيهِ ، وَمَنْ شَبَّهَ بِالتَّنْبَرِ ، وَالْفِضَّةِ الْمُقْتَنِينَ ، أَوْجَبَ الْحَوْلَ ، وَتَشْبِيهُهُ بِالتَّنْبَرِ ، وَالْفِضَّةِ أَتَيْنِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[ هَلْ يُعْتَبَرُ فِي الْحَوْلِ رُبْعُ الْمَالِ ؟ ]

المسألة الثانية : وأما اعتبار حَوْلِ رُبْعِ الْمَالِ ؛ فَلَهُمْ اخْتِلَافٌ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

فَرَأَى الشَّافِعِيُّ ؛ أَنَّ حَوْلَهُ يَعتَبَرُ مِنْ يَوْمٍ يَسْتَفِيدُ ؛ سِوَاهُ كَانَ الْأَصْلُ نَصَابًا ، أَوْ لَمْ

(١) في ط : فائدة . (٢) في الأصل : على .

(٣) قال الشيرازي : ويجب حق المعدن بالوجود ، ولا يعتبر فيه الحول في أظهر القولين لأن الحول يراد لكمال النماء ، وبالوجود يصل إلى النماء ، فلم يعتبر فيه الحول كالمعشر ، قال في « البويطي » لا يجب حتى يحول عليه الحول ، لأنه زكاة في مال تتكرر فيه الزكاة فاعتبر فيه الحول كسائر الزكوات . وهذا القولان في اشتراط الحول مشهوران ( والصحيح ) المنصوص في معظم كتب الشافعي ، وبه قطع جماعات وصححه الباقر أنه لا يشترط الحول بل يجب في الحال ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وعامة العلماء من السلف والخلف ( والثاني ) يشترط وهو مذهب أحمد والمزني ، وقال جماعة من الحراسيين ( إن قلنا ) في الخمس لم يعتبر الحول وإلا فقولان . الملحق أنه لا يشترط .

يكن ، وهو مروى عن عمر بن عبد العزيز ؛ أنه كتب ألا يعرض لأرباح التجارة حتى يحول عليها الحول .

وقال مالك : حول الربح هو حول الأصل .

أي : إذا كمل للأصول حول ، زكى الربح معه ؛ سواء كان الأصل نصاباً ، أو أقل من نصاب ، إذا بلغ الأصل مع ربحه نصاباً .

قال أبو عبيد : ولم يتابعه عليه أحد من الفقهاء إلا أصحابه .

وفرق قوم بين أن يكون رأس المال الحال عليه الحول نصاباً ، أو لا يكون ؛ فقالوا : إن كان نصاباً ، زكى الربح مع رأس ماله <sup>(١)</sup> ، وإن لم يك نصاباً لم يزك ؛ وعن قال بهذا القول الأوزاعي ، وأبو ثور ، وأبو حنيفة .

وسبب اختلافهم : تردد الربح بين أن يكون حكمه حكم المال المستفاد ، أو حكم الأصل ؛ فمن شبهه بالمال المستفاد ابتداءً ، قال : يستقبل به الحول . ومن شبهه بالأصل وهو رأس المال ، قال : حكمه حكم رأس المال ، إلا أن من شروط هذا التشبيه ، أن يكون رأس المال قد وجبت فيه الزكاة ، وذلك لا يكون إلا إذا كان نصاباً .

ولذلك يضعف قياس الربح على الأصل ، في مذهب مالك ، ويشبه أن يكون الذي اعتمده مالك - رضي الله عنه - في ذلك هو تشبيه ربح المال ، بنسلك الغنم ، لكن نسل الغنم مختلف أيضاً فيه . وقد روي عن مالك ، مثل قول الجمهور .

[ حول الفوائد الواردة على مال تجب فيه الزكاة ]

أما المسألة الثالثة : وهي حول الفوائد <sup>(٢)</sup> ؛ فإنهم أجمعوا على أن المال إذا كان أقل من نصاب ، واستقيد إليه مال <sup>(٣)</sup> من غير ربحه ، يكمل من مجموعهما نصاب ؛ أنه يستقل به الحول من يوم كمل .

[ إذا استفاد مالا ، وعنده نصاب آخر حال عليه الحول ] واختلفوا إذا استفاد مالا ، وعنده نصاب مال آخر قد حال عليه الحول ؛ فقال مالك : يزكي المستفاد إن كان نصاباً لحوله ، ولا يضم إلى المال الذي وجبت فيه الزكاة ، وبهذا القول في الفوائد ، قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ، وأصحابه ، والثوري : الفوائد كلها تزكى بحول الأصل ، إذا كان الأصل نصاباً ، وكذلك الربح عندهم .

وسبب اختلافهم : هل حكمه حكم المال الوارد عليه ، أم حكمه حكم مال لم يرد

(١) في الأصل : المال .

(٢) وهذه هي المستفاد من جنس النصاب .

(٣) في الأصل : مال آخر .

عَلَى (١) مال آخر ؟ .

فمن قال : حكمه حكم مال لم يرد على مال آخر ، أعني : ما لا فيه زكاة . قال : لا زكاة في الفائدة .

ومن جعلَ حُكْمَهُ حكمَ الوارد عليه أنه مَالٌ وَاحِدٌ ، قال : إذا كان في الوارد عليه الزكاة بِكُونِهِ نَصَابًا ، اعتبر حوله بحول المال الوارد عليه ، وعموم قوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » - يقتضي ألا يضاف مال إلى مال [آخر] (٢) إلا بدليل .

وكان أبا حنيفة اعتمد في هذا قياس النَّاسِ على الماشية ، ومن أصله الذي يعتمد في هذا الباب - أنه لَيْسَ من شَرْطِ الحَوْلِ أَنْ يُوجَدَ المال نَصَابًا في جميع أجزائه ، بل أن يوجد نصابًا في طرفيه فقط ، وبعضاً منه في كلِّه ، فعنده أنه إذا كان مال في أولِ الحَوْلِ نَصَابًا ؛ ثُمَّ هَلَكَ بعضه ، فصار أَقَلُّ من نَصَابٍ ، ثم استفاد مالاً في آخر الحَوْلِ ، صار به نصابًا ، أنه تَجِبُ فيه الزكاة ، وهذا عنده موجود في هذا المال ؛ لأنه لم يستكمل الحَوْلُ ، وهو في جميع أجزائه مال واحد بعينه ، بل راد ، ولكن أَلْفَنِي في طَرْفِي الحَوْلِ نَصَابًا .

والظاهر أن الحَوْلَ الذي اشترط في المال - إنما هو في مال معين لا يزيد ، ولا ينقص ، لا يَبْرُحُ ولا يَفَادِدُ ، ولا يغير ذلك ؛ إذ كان المقصود بالحَوْلِ هو كون المال فضلة مستغنى عنه ؛ وذلك أن ما بقي حولاً عند المالك لم يتغير عنده ، فليس به حَاجَةٌ إليه ، فجعل فيه الزكاة ، فإن الزكاة إنما هي في فُضُولِ الأموال .

وأما من رأى أن اشتراط الحَوْلِ في المال ؛ إنما سببه النَّمَاءُ ، فواجب عليه أن يقول : تُضَمُّ الْفَوَائِدُ فَضْلاً عن الأرباح إلى الأصول ، وأن يعتبر النِّصَابُ في طرفي الحَوْلِ . فتأمل هنا ، فإنه بَيِّن . والله أعلم .

ولذلك رأى مالك ؛ أن من كان عنده في أولِ الحَوْلِ مَاشِيَةٌ تجب فيها الزكاة ، ثم باعها ، وأبدلها في آخر الحَوْلِ بمَاشِيَةٍ من نَوْعِهَا ؛ أنها تَجِبُ فيها الزكاة ، فكأنه اعتبر أيضاً طَرْفِي الحَوْلِ على مذهب أبي حنيفة ، وأخذ أيضاً ما اعتمد أبو حنيفة في فائدة النَّاسِ الْقِيَاسَ على فَائِدَةِ الماشية ، على ما قلناه .

[ اَعْتَبَارُ حَوْلِ الدِّينِ لَمَنْ قَالَ : فِيهِ الزَّكَاةُ ]

وأما المسألة الرابعة : وهي اعتبار حول الدين إذا قلنا : إن فيه الزكاة ؛ فإن قوماً قالوا :

(١) في الأصل : عليه .

(٢) سقط في ط .

يعتبر ذلك فيه من أول ما كان ديناً يُزَكِّيهِ لعدة ذلك ؛ إن كان حولاً فحول ، وإن كان أحوالاً فأحوال .

أعني : أنه إن كان حولاً تجب فيه زكاة واحدة ، وإن كان أحوالاً ، وجبت فيه الزكاة بعد تلك الأحوال .

وقوم قالوا : يُزَكِّيهِ لعام واحد ، وإن أقام الدين أحوالاً عند الذي عنده الدين .

وقوم قالوا : يستقبل به <sup>(١)</sup> الحول .

وأما من قال : يستقبل بالدين الحول من يوم قبض ، فلم يقل بإيجاب الزكاة في الدين .

ومن قال : فيه الزكاة بعدد الأحوال التي أقام ؛ فمُصَيِّرٌ إلى تشبيه الدين بالمال الحاضر .

وأما من قال : الزكاة فيه <sup>(٢)</sup> لحول واحد ، وإن أقام أحوالاً ، فلا أعرف له مستنداً في وقتي هذا ؛ لأنه <sup>(٣)</sup> لا يخلو ما دام ديناً أن يقول : إن فيه زكاة ، أو لا يقول ذلك ، فإن لم يكن فيه زكاة ، فلا كلام بل يستأنف به ، وإن كانت فيه زكاة ، فلا يخلو أن يشترط فيها الحول ، أو لا يشترط ذلك ، فإن اشترطه : وجب أن يعتبر عدد الأحوال ، إلا أن يقول : كلما انقضى حول فلم يتمكن من أدائه ، سقط عنه ذلك الحق اللزيم في ذلك الحول ، فإن الزكاة وجبت بشرطين : حضور عين المال ، وحلول الحول ، فلم يبق إلا حق العام الأخير ، وهذا يشبهه مالك بالعروض التي للتجارة ، فإنها لا تجب عنده فيها زكاة ، إلا إذا باعها ، وإن أقامت عنده أحوالاً كثيراً .

[ إذا تأخر الساعي عن قبض الماشية أكثر من عام ] وفيه شبه ما بالماشية التي لا يأتي الساعي أحوالاً إليها ، ثم يأتي فيجدها قد انقضت <sup>(٤)</sup> ؛ فإنه يزكي على مذهب مالك الذي وجد فقط ؛ لأنه لما حال عليها الحول فيما تقدم ، ولم يتمكن من إخراج الزكاة ؛ إذ كان مجيء الساعي شرطاً عنده في إخراجها مع حلول الحول سقط عنه حق ذلك الحول الحاضر ، وحوسب به في الأعوام السالفة ، كان الواجب فيها أقل أو أكثر ؛ إذ كانت مما تجب فيه الزكاة ، وهي شيء يجري على غير قياس ، وإنما اعتبر مالك فيه العمل .

وأما الشافعي ؛ فإيراه ضامناً ؛ لأنه ليس مجيء الساعي شرطاً عنده في الوجوب . وعلى

(١) في الأصل : فيه .

(٢) في الأصل : فيها .

(٣) في الأصل : فإنه .

(٤) في الأصل : نقصت .

هذا كُلٌّ مَنْ رَأَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ زَكَاةُ مَالِهِ ، إِلَّا بِأَنَّهُ يَدْفَعُهَا إِلَى الْإِمَامِ ؛ فَعَدِمَ الْإِمَامَ ، أَوْ عَدِمَ الْإِمَامَ الْعَادِلَ إِنْ كَانَ عَنْ شَرْطِ الْعَدَالَةِ فِي ذَلِكَ ؛ أَنَّهُ إِنْ هَلَكْتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَوْلِ ، وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ دَفْعِهَا إِلَى الْإِمَامِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

ومالك تنقسم عنده زكاة الديون لهذه الأحوال <sup>(١)</sup> الثلاثة ، أعني : أن من الديون عنده ما يزكي لعام واحد فقط ؛ مثل ديون التجارة ، ومنها ما يستقبل بها الحول ؛ مثل ديون الموارِيث .

والثالث : دين المدير ، وتحصيل قوله في الديون ليس بغرضنا .

### [ حَوْلُ الْعُرُوضِ ]

المسألة الخامسة : وهي حَوْلُ الْعُرُوضِ ، وقد تقدم القول فيها عند القول في نصاب العروض .

### [ حَوْلُ فَائِدَةِ الْمَاشِيَةِ ]

وأما المسألة السادسة : وهي فوائد الماشية ؛ فإن مذهب مالك فيها بخلاف مذهبه في فوائد الناض ؛ وذلك أنه يَبْنِيُ الفائدة على الأصل إذا كان الأصل نَصَابًا ؛ كما يفعل أبو حنيفة في فَائِدَةِ الدَّرَاهِمِ ، وفي فائدة الماشية ؛ فأبو حنيفة مذهب في الفوائد حُكْمٌ وَاحِدٌ ، أعني : أنها تَبْنِيُ على الأصل إذا كانت نَصَابًا كانت فائدة غَنَمٍ ، أو فائدة نَاضٍ ، والأرباح عنده والنسل ، كالفوائد .

وأما مالك ، فالربح والنسل عنده ، حُكْمُهُمَا واحد ، ويفرق بين فوائد الناض ، وفوائد الماشية .

وأما الشافعي ، فالأرباح ، والفوائد عنده حكمهما واحد باعتبار حولهما بأنفسهما ، وفوائد الماشية ، ونسلها واحد أيضًا باعتبار حولهما بالأصل إذا كان نصابًا ؛ فهذا هو تَحْصِيلُ مذاهب هؤلاء الفقهاء الثلاثة ، وكأنه إنما فرق مالك بين الماشية ، والناض ؛ اتباعًا لِعَمَرٍ - رضى الله عنه - وإلا فالقياس فيهما واحد .

أعني : أن الربح شبيه بالنسل ، والفائدة بالفائدة ، وحديث عمر هذا هو أنه أمر أن يعد عليهم بالسخال ، ولا يأخذ منها شيئًا ، وقد تقدم الحديث في باب النصاب .

### [ حَوْلُ نَسْلِ الْغَنَمِ ]

المسألة السابعة : وهي اعتبار حول نسل الغنم ؛ فإن مالك قال : حول

(١) في الأصل : الأقوال .

النسل هو حول الامهات ؛ كانت الامهات نصاباً ، أو لم تكن ؛ كما قال في ربح الناض .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأبو ثور : لا يكون حَوْلُ النسل حَوْلَ الامهات ، إلا أن تَكُونُ الامهات نصاباً .

وسبب اختلافهم : هو بعينه سبب اختلافهم في ربح المال .

[ الْقَوْلُ فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْحَوْلِ ]

أما المسألة الثامنة : وهي جواز إخراج الزكاة قبل الحول ؛ فإن مالكا منع ذلك ، وجوّزه أبو حنيفة ، والشافعي .

وسبب الخلاف : (١) هل هي عبادة ، أو حق واجب للمساكين ؟ فمن قال : عبادة ، وشبهها بالصلاة ، لم يُجْزَ إخراجها قبل الوقت ، ومن شبهها بالحقوق الواجبة المؤجلة ؛ أجاز إخراجها قبل الأجل على جهة التطوع . وقد احتج الشافعي لرأيه بحديث علي - رضي الله عنه - : « أَنْ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - اسْتَسْلَفَ صَدَقَةَ الْعَبَّاسِ قَبْلَ مَحَلِّهَا » (٥٤٦) .

\* \* \*

(١) في الأصل : اختلافهم .

(٥٤٦) أخرجه أبو داود (٢٧٥/٢ ، ٢٧٦) كتاب الزكاة : باب في تعجيل الزكاة ، حديث (١٦٢٤) ، والترمذي (٩٣/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء في تعجيل الزكاة ، حديث (٦٧٣) ، وابن ماجه (٥٧٢/١) كتاب الزكاة : باب تعجيل الزكاة قبل محلها ، حديث (١٧٩٥) ، وأبو عبيد في «الاموال» (ص ٧٠٣) كتاب الصدقة وأحكامها ومسننها : باب تعجيل الصدقة ، وإخراجها قبل أوانها ، وابن سعد في الطبقات (٢٦/٤) ، وأحمد (١٠٤/١) ، والدارمي (٣٨٥/١) كتاب الزكاة : باب في تعجيل الزكاة ، والدارقطني (١٢٣/٢) كتاب الزكاة : باب تعجيل الصدقة قبل الحول ، حديث (٣) ، والبيهقي (١١١/٤) كتاب الزكاة : باب تعجيل الصدقة ، والحاكم (٣٣٢/٣) ، كلهم من طريق إسماعيل بن زكريا ، عن الحجاج بن دينار ، عن الحكم بن عتيبة ، عن حجية بن عدى عن علي « أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل الصدقة قبل أن تحل فرخص له في ذلك » . وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

وقال البيهقي : هذا حديث مختلف فيه ، عن الحكم ، عن عتيبة ، فرواه إسماعيل بن زكريا ، عن حجاج ، عن الحكم هذا ، وخالفه إسرائيل ، عن حجاج ، فقال : عن الحكم ، عن حجر العدوي ، عن علي وخالفه في لفظه ، فقال : قال رسول الله ﷺ لعمر : « إنا قد أخذنا من العباس زكاة عام الأول » ، ورواه محمد بن عبيد الله العزمي ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس في قصة عمر والعباس ، ورواه الحسن بن عمار عن الحكم ، عن موسى بن طلحة ، عن طلحة ، ورواه هشيم عن منصور بن زاذان ، عن الحكم ، عن الحسين بن مسلم ، عن النبي ﷺ مرسل أنه قال لعمر رضي الله =



= عنه في هذه القصة : « إنا كنا قد تعجلنا صدقة مال العباس لماننا هذا عام أول » ، وهذا هو الأصح من هذه الروايات .

أما رواية إسرائيل :

أخرجها الترمذی (٩٤/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء في تعجيل الزكاة ، حديث (٦٧٤) ، والدارقطنی (١٢٤/٢) كتاب الزكاة : باب تعجيل الصدقة قبل الحول ، حديث (٥) ، من طريق إسحاق بن منصور ، ثنا إسرائيل عن الحجاج بن دينار ، عن الحكم بن جحل ، عن حجر العدوي ، عن علي ، عن النبي ﷺ أنه قال لعمر : إنا قد أخفنا من العباس زكاة العام ، عام الأول . وقال الترمذی : حديث إسماعيل بن زكريا ، عن الحجاج عندی أصح من حديث إسرائيل عن الحجاج .  
أما رواية محمد بن عبيد الله :

أخرجها الدارقطنی (١٢٤/٢) كتاب الزكاة : باب تعجيل الصدقة قبل الحول ، حديث (٧) ، من رواية النعمان بن عبد السلام عنه ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس قال : « بعث رسول الله ﷺ عمر ساعيا فأتى العباس يطلب صدقة ماله ، فأغلظ له العباس فخرج إلى النبي ﷺ فأخبره ، فقال رسول الله ﷺ : إن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام والعام للقبيل » ، ومحمد بن عبيد الله العزمي ضعيف .

أما رواية الحسن بن عمارة فأخرجها البزار في « كشف الاستار » عن روائد البزار (٤٢٤/١) كتاب الزكاة : باب تعجيل الزكاة ، حديث (٨٩٥) ، وأبو يعلى كما في « للمجمع » (٨٢/٣) ، والدارقطنی (١٢٤/٢) كتاب الزكاة : باب تعجيل الصدقة قبل الحول ، حديث (٦) ، من طريقه ، عن الحكم ، عن موسى بن طلحة أن النبي ﷺ قال : « يا عمر أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه ؟ إنا كنا احتجنا إلى مال فتعجلنا من العباس صدقة ماله لستين » .

وقال الهيثمي : رواه أبو يعلى والبزار ، وفيه الحسن بن عمارة ، وفيه كلام .

أما رواية هشيم :

قال أبو داود (٢٧٦/٢) كتاب الزكاة : باب في تعجيل الزكاة ، حديث (١٦٢٤) : روى هذا الحديث هشيم ، عن منصور بن راذان ، عن الحكم ، عن الحسن بن مسلم ، عن النبي ﷺ ، وحديث هشيم أصح .

أما رواية الحكم المرسلة :

فأخرجها ابن أبي شيبة (١٤٨/٣) كتاب الزكاة : باب ما قالوا في تعجيل الزكاة ، حدثنا حفص بن غياث ، عن حجاج ، عن الحكم « أن رسول الله ﷺ بعث ساعيا على الصدقة فأتى العباس يستسلفه فقال له العباس : إني أسلفت صدقة مالي مستين فأتى النبي ﷺ فقال : صدق عني » .

وفي الباب عن أبي رافع وابن مسعود :

حديث أبي رافع :

أخرجه الدارقطنی (١٢٥/٢) كتاب الزكاة : باب تعجيل الصدقة قبل الحول ، حديث (٩) ، والطبراني في « الأوسط » كما في للمجمع (٨٢/٣) ، من رواية إسماعيل المكي ، عن سليمان الأحول ، عن أبي رافع بالقصة ، وفيه : « إن العباس أسلفنا صدقة العام عام الأول » .

وقال الهيثمي : وفيه إسماعيل المكي ، وفيه كلام كثير ، وقد وثق .

حديث ابن مسعود :

## الجُمْلَةُ الْخَامِسَةُ :

### فِيمَنْ تَجِبُ لَهُ الصَّدَقَةُ ؟

[ مَنْ تَجِبُ لَهُ الصَّدَقَةُ ]

والكلام في هذا الباب في ثلاثة فصول :

الاول : في عَدَدِ الْأَصْنَافِ الَّذِينَ تَجِبُ لَهُمْ .

الثاني : في صفتهم التي تقتضي ذلك .

الثالث : كَمْ يُجِبُ لَهُمْ ؟

### الفصل الأول :

فِي عَدَدِ الْأَصْنَافِ الَّذِينَ تَجُوزُ لَهُمُ الزَّكَاةُ

فأما عددهم ؛ فهم الثمانية الذين نَصَّ اللَّهُ عليهم في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ..... ﴾ الآية [ التوبة : ٦٠ ] .

[ هَلْ يُجُوزُ صَرْفُ الصَّدَقَةِ لِصِنْفٍ وَاحِدٍ ؟ ]

واختلفوا في العدد في مسألتين : إحداهما : هل يجوز أن تُصَرَّفَ جَمِيعُ الصَّدَقَةِ إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافِ ، أم هم شركاء في الصدقة ، لا يجوز أن يُخَصَّ مِنْهُمْ صِنْفٌ دُونَ صِنْفٍ ؟

فذهب مالك ، وأبو حنيفة : إلى أنه يجوز للإمام أن يصرفها في صنف واحد ، أو أكثر من صنف واحد ، إذا رأى ذلك بحسب الحاجة .

وقال الشافعي : لا يجوز ذلك ، بل يُقَسَّمُ عَلَى الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ ؛ كَمَا سَمَّى اللَّهُ تعالى .

= أخرجه البزار ، والطبراني في « الأوسط » و « الكبير » كما في « المجمع » ( ٨٢/٣ ) ، من رواية محمد بن ذكوان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ تجل من العباس صدقة عامين .

قال الهيثمي ( ٨٢/٣ ) وفيه محمد بن ذكوان ، وفيه كلام ، وقد وثق ، وقد أخرجه البزار ( ٤٢٤/١ ) رقم ( ٨٩٦ ) ، وقال البزار ، إنما يرويه الحفاظ عن الحكم مرسلاً ، ومحمد بن ذكوان لين الحديث ، حدث بحديث كثير لم يتابع عليه .

وسبب اختلافهم : مُعَارَضَةُ اللَّفْظِ للمعنى ؛ فَإِنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِي الْقِسْمَةَ بَيْنَ جَمِيعِهِمْ ، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِي أَنْ يُؤْتَرَ بِهَا أَهْلُ الْحَاجَةِ ؛ إِذْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ (١) سَدُّ الْخَلَّةِ ، فَكَانَ تَعْدِيلُهُمْ فِي الْآيَةِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا وَرَدَ لتمييز الجنس ، أعني : أهل الصدقات ، لا تشريكهم في الصدقة ، فالأول أَظْهَرُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، وهذا أظهر من جهة المعنى .

ومن الحجة للشافعي : ما رواه أبو داود عن الصَّدَائِقِ ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ ، وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ ، حَتَّى حَكَمَ فِيهَا ، فَجَزَاهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءَ . فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ ، أُعْطِيتُكَ حَقَّكَ » (٥٤٧) .

[ حَقَّ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَهَلْ هُوَ بَاقٍ إِلَى الْآنَ ؟ ]

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : فَهَلِ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ حَقُّهُمْ بَاقٍ إِلَى الْيَوْمِ ، أَمْ لَا ؟ .

فَقَالَ مَالِكٌ : لَا مُؤَلَّفَةَ الْيَوْمِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : بَلْ حَقُّ الْمُؤَلَّفَةِ بَاقٍ إِلَى الْيَوْمِ ، إِذَا رَأَى الْإِمَامُ ذَلِكَ (٢) .

وَهُمُ الَّذِينَ يَتَأَلَّفُهُمُ الْإِمَامُ عَلَى الْإِسْلَامِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : مِنْهُ .

(٥٤٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨١/٢) كِتَابَ الزَّكَاةِ : بَابٌ مِنْ يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ ؟ وَحَدَّثَ الْغَنِيُّ ، حَدِيثَ (١٦٣٠) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ » (١٧/٢) كِتَابَ الزَّكَاةِ : بَابٌ ذِي الْمَرَّةِ السَّوَى الْفَقِيرِ هَلْ يَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ أَمْ لَا ؟ ، وَالْبَيْهَقِيُّ (١٧٣/٤ ، ١٧٤) كِتَابَ الزَّكَاةِ : بَابٌ مِنْ قَالَ تَقْسِيمَ زَكَاةِ الْفَطْرِ عَلَى مَنْ تَقَسَّمَ عَلَيْهِ الْمَالُ اسْتِدْلَالًا بِالْآيَةِ فِي الصَّدَقَاتِ ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَيْمَمٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ نَعِيمٍ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصَّدَائِقِ ، قَالَ : « آتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعْتَهُ . وَذَكَرَ حَدِيثًا ، فَاتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : أُعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ... وَذَكَرَهُ . »

لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ ، وَلَفْظُ الطَّحَاوِيِّ : عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ ، قَالَ : « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَوْمِي فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أُعْطِنِي مِنْ صَدَقَاتِهِمْ فَقَعَلَ ، وَكُتِبَ لِي بِذَلِكَ كِتَابًا ، فَاتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أُعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَرْضَ » وَذَكَرَهُ . وَلَفْظُ الْبَيْهَقِيِّ : « آتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ » فَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ أَتَاهُ آخَرٌ ، فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ أُعْطِنِي ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ : مَنْ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ ظَهْرِ غَنَى فَصَدَّقَ فِي الرَّأْسِ ، وَدَاهُ فِي الْبَطْنِ ، فَقَالَ السَّائِلُ : فَأُعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَرْضَ ... » الْحَدِيثُ مِثْلُهُ . وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَيْمَمٍ ضَعِيفٌ .

(٢) وَفِي نَقْلِهِ مَذْهَبُ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ نَظَرٌ إِذْ يَقُولُ الْعَلَامَةُ النَّوَوِيُّ فِي « رَوْضَتِهِ » .

الْمُؤَلَّفَةُ ضَرْبَانِ : كُفَّارٌ وَمُسْلِمُونَ ، فَالْكُفَّارُ قِسْمَانِ ، قَسَمٌ يَمِيلُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَيُرْغَبُونَ فِيهِ بِإِعْطَاءِ مَالٍ ، وَقَسَمٌ يَخَافُ شَرَّهُمْ ، فَيَتَأَلَّفُونَ لِدَفْعِ شَرِّهِمْ ، فَلَا يُعْطَى الْقِسْمَانِ مِنَ الزَّكَاةِ قَطْعًا ، وَلَا مِنْ غَيْرِهَا عَلَى الْأَظْهَرِ .

وسبب اختلافهم : هل ذلك خاصٌ بالنبي ﷺ ، أو عامٌ له ، وكسائر الأمة ؟ والأظهر أنه عام . وهل يجوزُ ذلك للإمام في كل أحواله ، أو في حال دون حال ؟ . أعني : في حال الضعف لا في حال القوة ؛ ولذلك قال مالك : لا حاجة إلى المؤلف الآن ؛ لقوة الإسلام . وهذا كما قلنا : التفات منه إلى المصالح .



= وفي قول : يعطون من خمس الخمس ، وأشار بعضهم إلى أنهم لا يعطون إلا إن نزل بالمسلمين نازلة .

وأما مؤلفة المسلمين فأصناف ، صنف دخلوا في الإسلام ونيتهم ضعيفة ، فيتألفون ليثبتوا ، وآخرون لهم شرف في قرمهم يطلب بتألفهم إسلام نظرائهم ، وفي هذين الصنفين ثلاثة أقوال . أحدهما : لا يعطون ، والثاني : يعطون من سهم المصالح ، والثالث : من الزكاة . وصنف يراد بتألفهم أن يجاهدوا من يليهم من الكفار ، أو من مانى الزكاة ، ويقضوا زكاتهم ، فهؤلاء لا يعطون قطعاً ، ومن أين يعطون ؟ فيه أقوال . أحدها : من خمس الخمس ، والثاني : من سهم المؤلف ، والثالث : من سهم الغزاة . والرابع : قال الشافعي رضي الله عنه : يعطون من سهم المؤلف ، وسهم الغزاة ، فقال طائفة من الأصحاب على هذا الرابع : يجمع بين السهمين للشخص الواحد ، وقال بعضهم : المراد إن كان المتألف لقتال الكفار ، فمن سهم الغزاة ، وإن كان لقتال مانى الزكاة ، فمن سهم المؤلف ، وقال آخرون : معناه ، يتخير الإمام إن شاء من ذا السهم ، وإن شاء من ذلك ، وربما قيل : إن شاء جمع السهمين ، وحكى وجه : أن المتألف لقتال مانى الزكاة وجمعها يعطى من سهم العاملين .

وأما الأظهر من هذا الخلاف في الأصناف ، فلم يتعرض له الآخرون ، بل أرسلوا الخلاف ، وقال الشيخ أبو حامد في طائفة : الأظهر من القولين في الصنفين الأولين أنهم لا يعطون .

وقياس هذا أن الصنفين الآخرين من الزكاة ، لأن الأولين أحق باسم المؤلف من الآخرين ، لأن في الآخرين معنى الغزاة والعاملين ، وعلى هذا فيسقط سهم المؤلف بالكلية ، وقد صار إليه من المتأخرين ، الروياني وجماعة ، لكن الموافق لظاهر الآية ، ثم لسياق الشافعي رحمه الله والأصحاب ، إثبات سهم المؤلف ، وأنه يستحقه الصنفان ، وأنه يجوز صرفه إلى الآخرين أيضاً ، وبه أفتى أئمة القضاة المأوود في كتابه « الأحكام السلطانية » .

وأما علماء الحنفية :

فيقول الكاساني رحمه الله : واختلف في سهام المؤلف قلوبهم بعد وفاة الرسول ﷺ : قال عامة العلماء : أنه انتسخ سهمهم وذهب ، ولم يعطوا شيئاً بعد النبي ﷺ ، ولا يعطى الآن لمثل حالهم وهو أحد قولي الشافعي . وقال بعضهم وهو أحد قولي الشافعي رضي الله عنه أن حقهم باق ، وقد أعطى من بقي من أولئك الذين أخذوا في عهد النبي ﷺ ، والآن يعطى لمن حدث إسلامه من الكفرة تطيباً لقلبه وتقريراً له على الإسلام .

## الفصل الثاني :

### في الصفة التي تقتضي صرفها إليهم

[ الصفة الأولى الفقير ] وأما صفاتهم التي يستوجبون بها الصدقة ، ويمنعون منها بأعدادها : فأحدها : الفقر ؛ الذي هو ضد الغنى ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [ التوبة : ٦٠ ] .

[ الغني الذي لا تجوز معه الصدقة : واختلفوا في الغني الذي تجوز له الصدقة من الذي لا تجوز ، وما مقدار الغني المَحْرَمُ للصدقة : فأما الغني الذي لا تجوز له الصدقة ؛ فإن الجمهور على أنه لا تجوز الصدقة للأغنياء بأجمعهم إلا للخمس الذين<sup>(١)</sup> نص عليهم النبي - عليه الصلاة والسلام - في قوله : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِلْغَنِيِّ إِلَّا لَخَمْسَةٍ : لِفَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا ، أَوْ لِغَارِمٍ ، أَوْ لِرَجُلٍ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ ، فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ ، فَأَهْلَى الْمِسْكِينِ لِلْغَنِيِّ » (٥٤٨) .

[ مَنْ أَجَازَهَا لِنَوْحٍ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ ] وروي عن ابن القاسم أنه لا يجوز<sup>(٢)</sup> أخذ الصدقة لِغَنِيٍّ أصلاً ؛ مجاهداً كان ، أو عاملاً . والذين أجازوها للعامل وإن كان غنياً ،

(١) في الأصل : الذي .

(٥٤٨) أخرجه أبو داود (٢٨٨/٢) كتاب الزكاة : باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني ، حديث (١٦٣٦) ، وابن ماجه (٥٩٠/١) كتاب الزكاة : باب من تحل له الصدقة ، حديث (١٨٤١) ، وأحمد (٥٦/٣) ، وابن الجارود (ص ١٣٣) كتاب الزكاة ، حديث (٣٦٥) ، والدارقطني (١٢١/٢) كتاب الزكاة : باب بيان من يجوز له أخذ الصدقة ، حديث (٣) ، (٤) ، والحاكم (٤٠٧/١) ، (٤٠٨) كتاب الزكاة . وابن خزيمة (١٧/٤) والبيهقي (١٥/٧) وابن عبد البر (٩٦/٥) ، (٩٧) .

وأخرجه مالك (٢٦٨/١) كتاب الزكاة : باب أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها حديث (٢٩) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلًا .

وقال الحاكم عن الطريق الموصول : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لإرسال مالك إياه عن زيد بن أسلم . ثم ساقه من طريق مالك وقال : هو صحيح - يعني الموصول - فقد يرسل مالك الحديث ويصله أو يستنده ثقة والقول فيه قول الثقة الذي يصله ويستنده .

ووافقه الذهبي :

وصحح الطريق الأول أيضا ابن خزيمة .

(٢) في الأصل : يجوز .

أجازوها للقبضة ومن في معناهم ممن المنفعة بهم عامة للمسلمين ، ومن لم يُجز ذلك ، فقياس ذلك عنده هو ألا تجوز لغني أصلاً .

وسبب اختلافهم : هو هل العلة في إيجاب الصدقة للأصناف الثمانية المذكورين هو الحاجة فقط ، أو الحاجة والمنفعة العامة ؟ فمن اعتبر ذلك بأهل الحاجة المنصوص عليهم في الآية ، قال : الحاجة فقط ، ومن قال : الحاجة ، والمنفعة العامة توجب أخذ الصدقة - اعتبر المنفعة للعامل ، والحاجة لسائر الأصناف المنصوص عليهم .

[ حَدَّ الْغَنَى الَّذِي يَمْنَعُ الصَّدَقَةَ ] وأما حد الغنى الذي يمنع من الصدقة : فذهب الشافعي إلى أن المانع الذي يمنع من الصدقة هو أقل ما ينطلق عليه الاسم .

وذهب أبو حنيفة إلى أن الغنى هو مالك النصاب ؛ لأنهم الذين سماهم النبي - عليه الصلاة والسلام - أغنياء ؛ لقوله في حديث معاذ له : « فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ » (١) .

وإذا كان الأغنياء هم الذين هم أهل النصاب ، وجب أن يكون الفقراء ضدهم .

وقال مالك : ليس في ذلك حد ، إنما هو راجع إلى الاجتهاد .

وسبب اختلافهم : هل الغنى المانع هو معنى شرعي ، أم معنى لغوي ؟ فمن قال : معنى شرعي ، قال : وجود النصاب هو الغنى . ومن قال : معنى لغوي ، اعتبر في ذلك أقل ما ينطلق عليه الاسم .

فمن رأى أن أقل ما ينطلق عليه الاسم هو محدود في كل وقت ، وفي كل شخص - جعل حده هذا . ومن رأى أنه غير محدود ، وأن ذلك يختلف باختلاف الحالات ، والحاجات ، والأشخاص ، والأمكنة ، والأرمنة ، وغير ذلك - قال : هو غير محدود ، وأن (٢) ذلك راجع إلى الاجتهاد .

وقد روى أبو داود في حديث الغنى الذي يُمْنَعُ الصدقة ، عن النبي ﷺ ؛ أنه ملك خمسين درهماً (٥٤٩) .

(١) تقدم . (٢) في الأصل : إنما .

(٥٤٩) أخرجه أبو داود (٢٧٧/٢ ، ٢٧٨) كتاب الزكاة : باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى ، حديث (١٦٢٦) ، والترمذي (٨٠/٢ ، ٨١) كتاب الزكاة : باب من تحمل له الزكاة ، حديث (٦٤٥) ، والنسائي (٩٧/٥) كتاب الزكاة : ، باب حد الغنى ، وابن ماجه (٥٨٩/١) كتاب الزكاة : باب من سأل عن ظهر غنى ، الحديث (١٨٤٠) ، وابن أبي شيبة (١٨٠/٣) كتاب الزكاة : باب من قال : لا تحمل له الصدقة إذا ملك خمسين درهماً ، وأحمد (٣٨٨/١ ، ٤٤١) ، والدارمي (٣٨٦/١) كتاب =

وفي أثر آخر : أنه ملك أوقية ؛ وهي أربعون درهماً (٥٠٠) . وأحسب أن قوماً قالوا بهذه الأثار في حد الغنى .

[ صفةُ الفقير ، والمُسكين ، والفصلُ بينهما ] واختلفوا من هذا الباب في صفة الفقير والمُسكين ، والفصل الذي بينهما ، فقال قوم : الفقير أحسنُ حالاً من المسكين ؛ وبه قال البغداديون من أصحاب مالك .

= الزكاة : باب من تحمل له الصدقة ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٠/٢) كتاب الزكاة : باب ذى المرة السوى الفقير ، هل يحل له الصدقة أم لا ؟ والدارقطني (١٢١/٢) كتاب الزكاة : باب الغنى الذى يحرم السؤال ، حديث (٢) ، والحاكم (٤٠٧/١) كتاب الزكاة ، وأبو نعيم فى حلية الأولياء (٢٣٧/٤) ، والحطيط (٢٠٥/٣) ، من طرق عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله ما يغنيه جاء يوم القيامة خموش أو خدوش أو كدوم فى وجهه ، فقيل : يا رسول الله ما الغنى ؟ قال : خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب » وحسن الترمذى ، وروحه الحاكم . (٥٥٠) أخرجه أبو داود (٢٧٩/٢) ، (٢٨٠) كتاب الزكاة : باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى ، حديث (١٦٢٨) ، من حديث عبد الرحمن بن أبى الرجال ، عن عمارة بن غزية ، عن عبد الرحمن ابن أبى سعيد الخدرى ، عن أبيه أبى سعيد الخدرى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله قجة أوقية فقد أخلف ، فقلت : ناقتى الياقوتة خير من أربعين درهماً ، فرجعت ولم أسأله ، وكانت الأوقية على عهد رسول الله ﷺ أربعين درهماً » . وقد أخرج مالك فى الموطأ :

عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن رجل من بنى أسد ، قال : نزلت أنا وأهلى ببيع الغرقد فذكر الحديث . وفيه قول النبی ﷺ : « من سأل متكلم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلخافاً » قال الأسدى : فقلت : للقصة لنا من أوقية . قال مالك : والأوقية أربعين درهماً . ومن طريق مالك :

أخرجه أبو داود (٢٧٨/٢) ، (٢٧٩) كتاب الزكاة : باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى ، حديث (١٦٢٧) ، (١٦٢٨) ، والنسائي (٩٨/٥) ، (٩٩) كتاب الزكاة : باب إذا لم يكن له دراهم ، وكان له عدلها ، والطحاوي فى « شرح معاني الآثار » (٢١/٢) كتاب الزكاة : باب ذى المرة السوى الفقير هل يحل له الصدقة أم لا ؟

وأخرج النسائي (٩٨/٥) كتاب الزكاة : باب من الملحف ؟ من طريق داود بن شبيب ، عن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله أربعون درهماً فهو الملحف » . وقال الطبراني فى « الكبير » (١٥٩/٣) ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ، ثنا أبو حصين عبد الله بن أحمد بن يونس ، ثنا أبى ، ثنا بكر بن عياش ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، قال : بلغ الحارث رجلاً كان بالشام من قريش ، أن أباه ذبه عور ، فبعث إليه بثلاثمائة دينار ، فقال أبو ذر : ما وجد عبدُ الله تعالى هو أهون عليه منى ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : من سأل وله أربعون درهماً فقد أخلف ، ولأبى ذر أربعون درهماً ، ولأربعون شاة وماعثان .

وقال آخرون : المسكين أحسن حالاً من الفقير ؛ وبه قال أبو حنيفة ، وأصحابه ، والشافعي في أحد قوليهِ .

وفي قوله الثاني : أنهما اسمان دالّان على معنى واحد ؛ وإلى هذا ذهب ابن القاسم ، وهذا النظر هو لُغَوِيٌّ إن لم تكن له دَلَالَةٌ شَرْعِيَّةٌ .

والأشبهُ عند استقراء اللغة أن يكونا اسمين دالّين على معنى واحد يختلف بالآقل ، والأكثر ، في كل واحد منهما ، لا أن هذا راتب من أحدهما على قَدَرٍ غير القدر الذي الآخر راتبٌ عليه .

[ الرُّقَابُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنَ الصَّدَقَةِ ، وَاخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِي تَعْرِيفِهَا ] واختلفوا في قوله تعالى : ﴿ وَفِي الرُّقَابِ ﴾ [ التوبة : ٦١ ، البقرة : ١٧٨ ] .

فقال مالك : هُمُ الْعَبِيدُ يَعْتِقُهُمُ الْإِمَامُ ، وَيَكُونُ وَلَاؤُهُمْ لِلْمُسْلِمِينَ .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : هُمُ الْمَكَاتِبُونَ ، وَأَبْنُ السَّبِيلِ ؛ هو عندهم المسافر في طاعة ينفذ رَأْدَهُ ، فلا يجد ما يضعه .

وبعضهم يشترط فيه أن يكون ابن السبيل جار الصدقة .

« وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ » : وأما في سبيل الله : فقال مالك : سبيل الله مَوَاضِعُ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ ؛ وبه قال أبو حنيفة .

وقال غيره (١) : الْحُجَّاجُ ، وَالْعُمَرَاءُ .

وقال الشافعي : هو الغاري جَارُ الصدقة ، وإنما اشترط جار الصدقة ؛ لأن عند أكثرهم أنه لا يجوز تَقْيِيلُ الصدقة من بَلَدٍ إلى بلد ، إلا من ضرورة .



(١) في الأصل : غيرهم .



## الفصل الثالث : كَمْ يَجِبُ لَهُمْ ؟

[ مَا يُعْطَى لِلْغَارِمِ وَابْنِ السَّبِيلِ ] وأما قَدْرُ ما يعطى من ذلك : أما الغارم : فَيَقْدَرُ ما عليه إذا كان دينه في طاعة ، وفي غير سرف ، بل في أمر ضروري . وكذلك ابن السبيل ، يعطى ما يَحْمِلُهُ إلى بلده ، ويشبه أن يَكُونَ ما يحمله إلى مغزاه عند من جعل ابن السبيل الغاري .

[ مَا يُعْطَى لِلْمَسْكِينِ الْوَاحِدِ مِنَ الصَّدَقَةِ ] واختلفوا في مقدار ما يعطى المسكين الواحد من الصدقة : فلم يجد مالك في ذلك حداً ، وصرفه إلى الاجتهاد ؛ وبه قال الشافعي . قال : سواء كان ما يعطى من ذلك نصاباً ، أو أقل من نصاب . وكَرِهَ أبو حنيفة أن يعطى أَحَدٌ من المساكين مقدار نصاب من الصدقة . وقال الثوري : لا يعطى أَحَدٌ أكثر من خمسين درهماً .

وقال الليث : يعطى ما يبتاع به خادماً إذا كان ذا عيال ، وكانت الزكاة (١) كثيرة ، وكان أكثرهم مُجْمِعِينَ على أنه لا يجب أن يُعْطَى عَطِيَّةٌ بِصَرِّهَا من الغنى في مرتبة من لا تجوز له الصدقة ؛ لأن ما حصل له من ذلك المال فوق القدر الذي هو به أهل الصدقة ، صار في أول مراتب الغنى ، فهو حرام عليه .

ولمَّا اختلفوا في ذلك ؛ لاختلافهم في هذا القدر ، فهذه المسألة كأنها تبنى على معرفة أَوَّلِ مَرَاتِبِ الْغِنَى .

[ مَا يُعْطَى الْعَامِلُ عَلَيْهَا ] وأما العامل عليها : فلا خلاف عند الفقهاء أنه إنما يأخذ بِقَدْرِ عمله . فهذا ما رأينا أن نشبهه في هذا الكتاب ، وإن تذكروا شيئاً مما يُشَاكِلُ خُرُصَتَنَا ، ألحقناه به إن شاء الله تعالى .

\* \* \*

(١) في الأصل : الصدقة .

بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم تسليماً  
كِتَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ<sup>(١)</sup>

والكلام في هذا الكتاب يتعلق بفصول :

أولها : في معرفة حُكْمِهَا .

والثاني : في معرفة من تجب عليه .

والثالث : كم تجب عليه ؟ وماذا تجب عليه ؟

والرابع : متى تجب عليه ؟

والخامس : مَنْ تجوز له ؟

(١) والمشهور أنها وجبت في السنة الثانية من الهجرة ، عام فرض صوم رمضان ، لما روى عبد العزيز بن محمد عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن جده ، قالوا : فرض صوم رمضان بعد ما حوت الكعبة بشهر ، على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة ، وأمر في هذه السنة بزكاة الفطر ، وذلك قبل أن تفرض الزكاة في الأموال .

وحكمة مشروعيها : أنها تطهير للصائم مما وقع منه من اللغو والرفث ، ولتكون عوناً للفقراء على كفايتهم يوم العيد .

روى عكرمة عن ابن عباس - رضى الله عنه - « أَنَّهُ قَالَ : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين » . الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه .

وقال وكيع بن الجراح : زكاة الفطر لشهر رمضان ، كسجدة السهو للصلاة ، تحجب نقصان الصوم ، كما يجبر السجود نقصان الصلاة .

## الفصل الأول : في معرفة حكمها

فاما زكاة الفطر : فإن الجمهور على أنها فرض .

وزهب بعض المتأخرين من أصحاب مالك إلى أنها سنة ؛ وبه قال أهل «العراق» (١) .  
وقال قوم : هي منسوخة بالزكاة .

وسبب اختلافهم : تعارض الآثار في ذلك ؛ وذلك بأنه ثبت من حديث عبد الله بن عمر ؛ أنه قال : « فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى النَّاسِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ ، أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ ، أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ » (٥٥١) .

وظاهر هذا يقتضي الوجوب على مذهب من يُقَلِّدُ الصَّاحِبَ في فهم الوجوب ، أو النذوب من أمره - عليه الصلاة والسلام - إذا لم يحك (٢) لنا لفظه ، وثبت أن رسول الله ﷺ قال في حديث الأعرابي المشهور ، وذكر رسول الله ﷺ الزكاة ، فقال : هل عليَّ غيرها ؟ قال : « لا ، إِلَّا أَنْ تَطْوَعَ » (٣) . فذهب الجمهور إلى أن هذه الزكاة دَاخِلَةٌ تحت الزكاة المفروضة .

وزهب الغير إلى أنها غير داخلة ، واحتجوا في ذلك بما روي عن قيس بن سعد بن عُبَادَةَ أنه قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِهَا قَبْلَ نَزُولِ الزَّكَاةِ ، فَلَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الزَّكَاةِ ، لَمْ نُوْمَرْ

(١) في الأصل : وبه قال بعض أهل العراق .

(٥٥١) أخرجه البخارى (٣٦٩/٣) كتاب الزكاة : باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ، حديث (١٥٠٤) ، ومسلم (٦٧٧/٢) كتاب الزكاة : باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، حديث (٩٨٤/١٢) ، وأبو داود (٢٦٣/٢) ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ كتاب الزكاة : باب كم يؤدى في صدقة الفطر ، حديث (١٦١١) ، والنسائي (٤٨/٥) كتاب الزكاة : باب فرض زكاة رمضان على المسلمين دون المعاهدين ، وابن ماجه (٥٨٤/١) كتاب الزكاة : باب صدقة الفطر ، حديث (١٨٢٦) ، والترمذى (٦١/٣) كتاب الزكاة : باب ما جاء في صدقة الفطر ، حديث (٦٧٦) ، ومالك (١/٢٨٤) كتاب الزكاة : باب زكاة الفطر ، حديث (٥٢) ، والشافعى (١/٢٥٠) كتاب الزكاة : باب الخامس في صدقة الفطر ، وأحمد (١٣٧/٢) ، والداؤمى (٣٩٢/١) كتاب الزكاة : باب في زكاة الفطر ، والبيهقى (١٥٩/٤) كتاب الزكاة : باب من قال : زكاة الفطر فريضة ، والطحاوى في « شرح معاني الآثار » (١/٣٢٠) ، من طريق مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، وقال الترمذى حسن صحيح .

(٣) تقدم .

(٢) في الأصل : يحك .

بِهَا ، وَلَمْ تُنْتَهَ عَنْهَا ، وَنَحْنُ نَفْعَلُهُ (٥٥٢) .

\* \* \*

(٥٥٢) أخرجه النسائي (٤٩/٥) كتاب الزكاة : باب فرض صدقة الفطر قبل نزول الزكاة ، حديث (٢٥٠٧) ، وابن ماجه (٥٨٥/١) كتاب الزكاة : باب صدقة الفطر ، حديث (١٨٢٨) ، والحاكم (٤١٠/١) كتاب الزكاة ، والبيهقي (١٥٩/٤) كتاب الزكاة : باب من قال : زكاة الفطر فريضة ، وروى ذلك عن أبي العالقة ، وعطاء ، وابن سيرين ، من حديث سلمة بن كهيل عن القاسم بن مخيمرة ، عن أبي عمار الهمداني ، عن قيس بن سعد به . وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

وأخرجه النسائي (٤٩/٥) كتاب الزكاة : باب فرض صدقة الفطر قبل نزول الزكاة ، من طريق الحكم بن عتبة ، عن القاسم بن مخيمرة ، فقال : عن عمرو بن شرحبيل ، عن قيس بن سعد به ، ثم قال النسائي : وسلمة بن كهيل خالف الحكم في إسناده ، والحكم أثبت من سلمة بن كهيل .

## الفصل الثاني :

### فِيمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَعَمَنْ تَجِبُ ؟

[ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفَطْرِ ] وأجمعوا على أن المسلمين هم المخاطبون بها ذكرنا كانوا أو إناثا ، صغاراً أو كباراً ، عبيداً أو أحراراً ؛ لحديث ابن عمر المتقدم ، إلا ما شذ فيه اللبث ، فقال : ليس على أهل العمود زكاة الفطر ، وإنما هي على أهل القرى . ولا حجة له . وما شذ أيضاً من قول من لم يوجبها على اليتيم .

[ عَمَنْ تَجِبُ زَكَاةُ الْفَطْرِ ؟ ] وأما عن تَجِبُ ؟ فإنهم اتفقوا على أنها تجب على المرء في نفسه ، وأنها زكاة بَدَنٍ ، لا زكاة مال ، وأنها تجب في ولده الصغار عليه إذا لم يكن لهم مال ، وكذلك في عبيده إذا لم يكن لهم مال . واختلفوا فيما سوى ذلك . وتلخيص مذهب مالك في ذلك : أنها تلزم الرجلُ عمن ألزمه الشرعُ النفقة عليه . ووافقه في ذلك الشافعي .

[ الْقَوْلُ فِي الْفَطْرِ عَنِ الزَّوْجَةِ ] وإنما يختلفان من قبل اختلافهم فيما تلزم المرء نفقته إذا كان معسراً ، ومن ليس تلزمه . وخالفه أبو حنيفة في الزوجة ، وقال : تُؤَدِّي عَنْ نَفْسِهَا . وخالفهم أبو ثور في العبد إذا كان له مالٌ ، فقال : إذا كان له مال زكَّي عن نفسه ، ولم يزكَّ عنه سيده .

وقال أهل الظاهر ، والجمهور على أنه لا تجب على المرء في أولاده الصغار ، إذا كان لهم مال - زكاة فطر ؛ وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومالك .

وقال الحسن : هي على الأب ، وإن أعطاه من مال الابن ، فهو ضامنٌ ، وليس من شرط هذه الزكاة الغنى عند أكثرهم ، ولا نصاب ، بل أن تكون فضلاً عن قوته وقوت عياله .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : لا تجب على من تجوز له الصدقة ؛ لأنه لا يجتمع أن تجوز له ، وأن تجب عليه . وذلك بينٌ . والله أعلم .

وإنما اتفق الجمهور على أن هذه الزكاة ليست بلامنة لمكلف مكلف في ذاته فقط ؛ كالحال في سائر العبادات ، بل ومن قبل غيره لإيجابها على الصغير ، والعبد (١) .

(١) في الأصل : العبد .

فمن فهم من هذا أن علة الحكم الولاية ، قال : الولي يلزمه إخراج الصدقة على كل من يليه ، ومن فهم من هذه النفقة ، قال : المنفق يجب أن يخرج الزكاة عن كل من ينفق عليه بالشرع .

[ القول في الفطرة عن الصغير والعبد ] وإنما عرض هذا الاختلاف ؛ لأنه اتفق في الصغير والعبد ؛ وهما اللذان تنبهاً على أن هذه الزكاة ليست معلقة بذات المكلف فقط ، بل ومن قبل غيره إن وجدت الولاية فيها ، وجوب النفقة . فذهب مالك إلى أن العلة في ذلك وجوب النفقة ، وذهب أبو حنيفة إلى أن العلة في ذلك الولاية ؛ ولذلك اختلفوا في الزوجة .

وقد روي مرفوعاً : « أدوا زكاة الفطر عن كل من تمونون » (٥٥٣) . ولكنه غير مشهور .

[ زكاة الفطر عن العبد ، وعن العبد الكافر ] اختلفوا من العبد في مسائل :

إحداها : كما قلنا ؛ وجوب زكاته على السيد إذا كان له مال ؛ وذلك مبني على أنه يملك ، أو لا يملك .

والثانية : في العبد الكافر ؛ هل يؤدي عنه زكاته أم لا ؟

(٥٥٣) أخرجه الدارقطني (١٤١/٢) كتاب زكاة الفطر ، حديث (١٢) ، ومن طريقه البيهقي (١٦١/٤) كتاب الزكاة ؛ باب إخراج زكاة الفطر عن نفسه وغيره ، من طريق القاسم بن عبد الله بن عامر بن زرة ، ثنا عمير بن عمار الهمداني ، ثنا الأبيض بن الآخر ، حدثني الضحاك بن عثمان عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « أمرني رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير ، والحر والعبد من تمونون » قال الدارقطني : ورقعه القاسم وليس بقوى والصواب موقوف .  
والحديث ذكره التستائي في « تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني ( ص-٢٣١ ) رقم (٤٨٦) وذكر كلام الدارقطني في مسنده .

ثم أخرجه من طريق حفص بن غياث ، قال : سمعت عدة منهم الضحاك بن عثمان ، عن نافع ، عن ابن عمر أنه كان يعطي صدقة الفطر عن جميع أهله صغيرهم وكبيرهم عمن يعول وعن رقيقه ، وعن رقيق نسائه .

قال الحافظ في « تلخيص الخبير » (١٨٤/٢) رواه الدارقطني من حديث علي وفي إسناده ضعف وإرسال ، ورواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد ، عن أبيه مرسلًا ، قال البيهقي : ورواه حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي ، قال : « فرض رسول الله ﷺ على كل صغير أو كبير أو عبد من تمونون ، صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من زبيب ، عن كل إنسان » ، وفيه انقطاع ، وروى الثوري في جامعه عن عبد الأعلى ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي ، قال : من جرت عليه نفقتك نصف صاع بر أو صاع من تمر ، وهذا موقوف ، وعبد الأعلى ضعيف .

فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : ليس على السيد في العبد الكافر زكاة .

وقال الكوفيون : عليه الزكاة فيه .

والسبب في اختلافهم : اختلافهم في الزيادة الواردة في ذلك في حديث ابن عمر ، وهو قوله : « مِنْ الْمُسْلِمِينَ » ، فإنه قد خُولِفَ فيها نافع بكون ابن عمر - أيضاً - الذي هو راوي الحديث من مذهبه إخراج الزكاة عن العبيد الكفار .

وللخلاف أيضاً سبب آخر : وهو كَوْنُ الزكاة الواجبة على السيد في العبد هل هي لمكان أن العبد مُكَلَّفٌ ، أو أنه مال ؟ .

فمن قال : لمكان أنه مُكَلَّفٌ ، اشترط الإسلام ؛ ومن قال : لمكان أنه مال ، لم يشترطه . قالوا : ويدل على ذلك إجماع العلماء على أن العبد إذا اعتق ، ولم يخرج عنه مَوْلَاهُ زكاة الفطر ، أنه لا يلزمه إخراجها عن نفسه ، بخلاف الكفارات .

[ صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَنِ الْمَكَاتِبِ ]

والثالثة : في المكاتب ؛ فإن مالكا ، وأبا ثور ، قالوا : يؤدي عنه سيده زكاة الفطر .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد : لا زكاة عليه فيه .

والسبب في اختلافهم : تردد المكاتب بين الحر ، والعبد .

[ صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَنِ عِبِيدِ التَّجَارَةِ ]

والرابعة : في عبيد التجارة ؛ ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد إلى أن على السيد فيها زكاة الفِطْرِ .

وقال أبو حنيفة وغيره : ليس في عبيد التجارة صلقة .

وسبب الخلاف : معارضة القياس للعموم ؛ وذلك أن عموم اسم العبد يقتضي وجوب

الزكاة في عبيد التجارة ، وغيرهم .

وعند أبي حنيفة : أن هذا العموم مُخَصَّصٌ بالقياس ؛ وذلك هو اجتماع زكَّاتين في

مَالٍ واحد . وكذلك اختلفوا في عبيد العبيد . وفروع هذا الباب كثيرة .

## الفصل الثالث مِمَّاذَا تَجِبُ؟

[ الأنواع التي يجب إخراج زكاة الفطر ] وأما مماذا تجب ؟ فإن قوماً ذهبوا إلى أنها تجب إما من البر ، أو من التمر ، أو الشعير ، أو الزبيب ، أو الأقط ؛ وأن ذلك على التخيير الذي تجب عليه .

وقوم ذهبوا إلى أن الواجب عليه هو غالب قوت البلد ، أو قوت المكلف إذا لم يقدر على قوت البلد ؛ وهو الذي حكاه عبد الوهاب عن المذهب .

والسبب في اختلافهم : اختلافهم في مفهوم حديث أبي سعيد الخدري ؛ أنه قال : « كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ » (٥٥٤) .

فمن فهم من هذا الحديث التخيير ، قال : إذا أخرج من هذا أو هذا ، أجزأ عنه ، ومن فهم منه أن اختلاف المخرج ليس سببه الإباحة ، وإنما سببه اعتبار قوت المخرج ، أو قوت غالب البلد - قال بالقول الثاني .

(٥٥٤) أخرجه البخاري (٣٧٥/٣) كتاب الزكاة : باب الصدقة قبل العيد ، حديث (١٥١٠) ، ومسلم (٦٧٨/٢) كتاب الزكاة : باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، حديث (٩٨٥/١٧) ، وأبو داود (٢٦٧/٢) كتاب الزكاة : باب كم يؤدي في صدقة الفطر ، حديث (١٦١٦) ، والترمذي (٩١/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء في صدقة الفطر ، حديث (٦٦٨) ، والنسائي (٥١/٥) كتاب الزكاة : باب التمر في زكاة الفطر ، حديث (٢٥١٢) ، وابن ماجه (٥٨٥/١) كتاب الزكاة : باب صدقة الفطر ، حديث (١٨٢٩) وابن الجارود ( ص ١٣١ ) كتاب الزكاة ، حديث (٣٥٧) ، ومالك (٢٨٤/١) كتاب الزكاة : باب مكيكة زكاة الفطر ، حديث (٥٣) ، وابن أبي شيبة (١٧٢/٣) ، (١٣٧) كتاب الزكاة : باب من قال صدقة الفطر صاع من شعير أو تمر أو قمح ، وأحمد (٢٣/٣) ، والدارمي (٣٩٢/١) كتاب الزكاة : باب في زكاة الفطر ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤١/٢) ، (٤٢) كتاب الزكاة : باب مقدار صدقة الفطر ، والدارقطني (١٤٦/٢) كتاب زكاة الفطر ، حديث (٣١) ، والحاكم (٤١١/١) كتاب الزكاة ، والبيهقي (١٦٥/٤) كتاب الزكاة : باب من قال لا يخرج من الخنطة في صدقة الفطر إلا صاعاً . والحميدي (٧٤٢) وابن أبي شيبة (٣٧/٤) وابن خزيمة (٨٦/٤) ، ٨٨ ، ٩٨ وابن عبد البر في « التمهيد » (١٢٨/٤) ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ والبيهقي في « شرح السنة » (٣٦٢/٣) - بتحقيقنا ) من طرق عن عياض بن عبد الله بن سعيد عن أبي سعيد الخدري به . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .



[ كَمْ يَجِبُ إِخْرَاجُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ؟ ] وَأَمَّا كَمْ يَجِبُ ؟ .

فإن العلماء اتفقوا على أنه لا يؤدي في زكاة الفطر من التمر ، والشعير ، أقل من صاع ؛ لثبوت ذلك في حديث ابن عمر<sup>(١)</sup> . واختلفوا في قدر ما يؤدي من القمح ؛ فقال مالك ، والشافعي : لا يُجزئ منه أقل من صاع . وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : يجزيه من البر نصف صاع .

والسبب في اختلافهم : تعارض الآثار ؛ وذلك أنه جاء في حديث أبي سعيد الخدري ، أنه قال : « كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ؛ [ وَذَلِكَ بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ] »<sup>(٢)</sup> . وظاهره أنه أراد بالطعام القمح .

وروي الزهري<sup>(٣)</sup> أيضاً عن ابن أبي صغير عن أبيه ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « أَخْرِجُوا فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ بَرٍّ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ تَمْرٍ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ »<sup>(٤٥٥)</sup> . أخرجه أبو داود .

(١) تقدم . (٢) سقط في ط . (٣) في الأصل : الترمذي .

(٤٥٥) أخرجه أبو داود (٢٧١/٢) كتاب الزكاة : باب من روى نصف صاع من قمح ، حديث (١٦٢٠) ، وأحمد (٤٣٢/٥) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٥/٢) كتاب الزكاة : باب مقدار صدقة الفطر ، والدارقطني (١٤٧/٢) كتاب زكاة الفطر ، حديث (٣٧) ، البيهقي (١٦٧/٤) ، (١٦٨) : كتاب الزكاة : باب من قال يخرج من المحطة في صدقة الفطر نصف صاع ، من طرق عن الزهري ، إلا أنهم اختلفوا عليه فيه .

وقال الزيلعي في « نصب الراية » (٤٠٨/٢) : قال الدارقطني في الملل : ( هذا حديث اختلف في سنده ومتنه ، أما سنده فرواه الزهري ، واختلف عليه فيه فرواه النعمان بن راشد عنه ، عن ثعلبة بن أبي صغير ، عن أبيه ، ورواه بكر بن وائل ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صغير ، وقيل عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن ابن أبي صغير ، عن أبي هريرة ، وقيل : عن سفيان بن حسين عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة وقيل : عن عقيل ويونس عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلًا ، ورواه معمر عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة . وأما الاختلاف في متنه ، وفي حديث سفيان بن حسين ، عن الزهري : « صاع من قمح » . وكذلك في حديث النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن ثعلبة بن أبي صغير ، عن أبيه : « صاع من قمح عن كل إنسان » ، وفي حديث الباقرين نصف صاع من قمح ، وأصحابها عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلًا .

وقال البيهقي : بعد أن رواه من طريق مسدد عن حماد بن زيد ، عن النعمان بن راشد عن الزهري ، عن ثعلبة بن أبي صغير ، عن أبيه ، ثم رواه من طريق أبي داود ، عن مسدد وسليمان =

= ابن داود التتكي ، كلاهما عن حماد ، فذكر الحديث ، وقال في رواية سليمان بن داود : عبد الله ابن ثعلبة ، أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صَعبٍ ، عن أبيه ، قال : وروى ذلك عن بكر بن وائل الكوفي عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعب عن أبيه ، وقيل : عنه ثعلبة بن عبد الله أو عبد الله بن ثعلبة ، عن النبي ﷺ مرسلا ، وقيل : عنه في ذلك « عن كل رأس » ، وكذلك في حديث النعمان بن راشد ، وقيل : في القمح خاصة عن كل اثنين فالله أعلم . قال : ورواه ابن جريج ، قال الزهري : قال عبد الله بن ثعلبة : خطب رسول الله ﷺ فذكره ، وقال : في القمح بين اثنين ، وخالفهم معمر فرواه عن الزهري ، عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفا عليه ، ثم قال : يثنى أن الزهري كان يرفعه ، قال : فقال محمد بن يحيى الذهلي في كتاب العلل : إنما هو عبد الله بن ثعلبة ، وإنما هو « عن كل رأس أو كل إنسان » ، هكذا رواية بكر بن وائل ، لم يقم هذا الحديث غيره ، قد أصاب الإسناد والمتن ورواه يعني : الذهلي ، عن أبي سلمة عن همام ، عن بكر بن وائل . قال الزيلعي في « نصب الراية » (٤٠٨/٢ ، ٤٠٩) : قال الشيخ في « الإمام » : وحاصل ما يعلل به هذا الحديث أمران : أحدهما : الاختلاف في اسم أبي صعب ، فقد تقدم من جهة أبي داود عن مسدد ثعلبة بن أبي صعب ، ومن جهته أيضاً عن سليمان بن داود عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعب ، أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعب ، وكذلك أيضاً عن أبي داود في رواية بكر بن وائل المتقدمة ، ثعلبة بن عبد الله ، أو قال : عبد الله بن ثعلبة على الشك ، وعنده أيضاً من رواية محمد بن يحيى ، وفيه الجزم بعبد الله بن ثعلبة بن أبي صعب ، وكذلك رواية ابن جريج ، وعند الدارقطني من رواية مسدد عن ابن أبي صعب عن أبيه لم يسمعه ، ثم أخرجه الدارقطني عن همام ، عن بكر أن الزهري حدثه عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعب ، عن أبيه ثعلبة ، قال نحوه - يعني : نحو حديث مسدد - فإنه ذكره عقيبه ، وهذا يحتاج إلى نظر ، فإنه ذكره من رواية مسدد عن حماد بن زيد ، عن النعمان ابن راشد ، عن الزهري ، عن ابن أبي صعب ، عن أبيه مرفوعاً : صدقة الفطر صاع من بر ، أو قمح ، عن كل رأس ، كذا في النسخة العتيقة الصحيحة ، ورواية أبي داود عن مسدد فيها : « أدوا صاعاً من بر ، أو قمح عن كل اثنين » ، وهذا مخالف للأول ، والله أعلم . وفي رواية سليمان بن حرب عن حماد الجزم بثعلبة بن أبي صعب ، عن أبيه ، عند الدارقطني ، والجزم بعبد الله بن ثعلبة في رواية بحر بن كنيز ، كما تقدم عند الحاكم ، والشك في رواية يزيد بن هارون عن حماد فيها عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعب ، أو عن ثعلبة عن أبيه ، عن الدارقطني أيضاً .

العلة الثانية : الاختلاف في اللفظ ، ففي حديث سليمان بن حرب ، عند الدارقطني : عن حماد ابن زيد ، عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن ثعلبة بن أبي صعب عن أبيه ، مرفوعاً : أدوا صاعاً من قمح ، الحديث ، ثم أتبعه الدارقطني برواية خالد بن خلدش ، عن حماد بن زيد ، وقال : بهذا الإسناد مثله ، وقد تقدم من رواية أبي داود عن مسدد : صاع من بر أو قمح ، على كل اثنين . وأخرجه الدارقطني ، عن أحمد بن داود المكي عن مسدد حدثنا حماد بن زيد به ، عن ابن ثعلبة بن أبي صعب عن أبيه مرفوعاً : « أدوا صدقة الفطر صاعاً من تمر أو قمح ، عن كل رأس » . الحديث . وفي رواية بكر بن وائل ، قيل : « عن كل رأس » . وذكر البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أنه قال في « كتاب العلل » : « إنما هو عبد الله بن ثعلبة ، وإنما هو عن كل رأس ، أو كل إنسان » ، هكذا رواية بكر بن وائل ، لم يقم الحديث غيره ، قد أصاب الإسناد والمتن ، قال الشيخ : ويمكن أن تحرف =

وروي عن ابن المسيب ؛ أنه قال : « كَانَتْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصْفَ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمَرٍ » (٥٥٦) . فَمَنْ أَخَذَ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثَ ، قَالَ : نَصْفُ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ . وَمَنْ أَخَذَ بِظَاهِرِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ، وَقَاسَ الْبُرَّ فِي ذَلِكَ عَلَى الشَّعِيرِ - سَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الْوَجُوبِ .



= رأس إلى اثنين ، ولكن يبعد هذا بعض الروايات كالرواية التي فيها : صاع بر ، أو قمح ، بين كل اثنين .

(٥٥٦) أخرجه أبو داود في « المراسيل » (ص - ١٣٨) رقم (١٢٤) ، وابن أبي شيبة (٣/ ١٧٠) ، (١٧١) كتاب الزكاة : باب في صدقة الفطر من قال نصف صاع بر ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٤٦/٢) كتاب الزكاة : باب مقدار صدقة الفطر ، والبيهقي (٤/ ١٩٦) كتاب الزكاة : باب من قال : يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع .

## الفصل الرابع : متى تجب زكاة الفطر ؟

وأما متى يجب إخراج زكاة الفطر ؟ فإنهم اتفقوا على أنها تجب في آخر رمضان؛ لحديث ابن عمر : « فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ » (١) .

[ تَحْدِيدُ وَقْتِ زَكَاةِ الْفِطْرِ ] واختلفوا في تحديد الوقت : فقال مالك في رواية ابن القاسم عنه : تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر .

وروي عنه أشهب : أنها تجب بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان . وبالأول : قال أبو حنيفة ، وبالثاني : قال الشافعي .

وسبب اختلافهم : هل هي عبادة متعلقة بيوم العيد ؟ أو بخروج شهر رمضان ؟ لأن ليلة العيد ليست من شهر رمضان .

وفائدة هذا الاختلاف في المولود يُولَدُ قبل الفجر من يوم العيد ، وبعد مغيب الشمس ؛ هل تجب عليه ، أم لا تجب ؟ .

\* \* \*

## الفصل الخامس :

### في مَصْرِفِهَا

لَمَنْ تُصْرَفُ زَكَاةُ الْفِطْرِ ؟ وأما لمن تصرف ؟ : فأجمعوا على أنها تُصْرَفُ لفقراء المسلمين ؛ لقوله .. عليه الصلاة والسلام : « أَغْنَوْهُمْ عَنِ السُّؤَالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ » (٥٥٧) .

[ هَلْ تَجُوزُ لفقراء أهل الذِّمَّةِ ؟ ]

واختلفوا هل تجوز لفقراء أهل الذمة ؟ : والجمهور على أنها لا تجوز لهم .

وقال أبو حنيفة : تجوز لهم .

وسبب اختلافهم : هل سبب جوازها هو الْفَقْرُ فقط ، أو الفقر ، والإسلام معاً ؟ .

فمن قال : الفقر ، والإسلام ، لم يُجْزَها للذميين . ومن قال : الفقر فقط ، أجازها لهم . واشترط قوم في أهل الذمة الذين تجوز لهم أن يكونوا رُهباناً . وأجمع المسلمون على أن زكاة الأموال لا تجوز لأهل الذمة ؛ لقوله .. عليه الصلاة والسلام - : « صَدَقَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ ، وَتُرَدُّ إِلَى فُقَرَائِهِمْ » (١) .

[ تمت زكاة الفطر ] (٢)

(٥٥٧) أخرجه الدارقطني (١٥٢/٢ ، ١٥٣) كتاب زكاة الفطر ، حديث (٦٧) ، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ١٣١) ، والبيهقي (١٧٥/٤) ، كلهم من حديث أبي معشر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج صدقة عن كل صغير وكبير ، حر أو عبد ، صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب ، أو صاعاً من شعير أو صاعاً من قمح ، وكان يأمر أن يخرجها قبل الصلاة ، وكان رسول الله ﷺ يقسمها قبل أن تنصرف من المصلي ، ويقول : أغنؤهم عن طواف هذا اليوم » ، وقال البيهقي : أبو معشر هذا هو نجیح السدي المدني غير أوثق منه . والحديث ضعفه ابن اللقن في « خلاصة البدر المنير » (٣١٣/١) .

وللحديث شاهد أخرجه ابن سعد في « الطبقات الكبرى » (١٩١/١) حدثنا محمد بن عمر ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الجمحي عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر وعن عبد العزيز بن محمد عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن جده قالوا : « فرض صوم رمضان بعد ما حوت الكعبة بشهر على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة وأمر في هذه السنة بزكاة الفطر وذلك قبل أن تفرض الزكاة في الأموال وأن تخرج عن الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من بر وأمر بإخراجها قبل الغدو إلى الصلاة وقال : أغنؤهم - يعني المساكين - عن طواف هذا اليوم » .

ومحمد بن عمر هو الواقدي متروك .

(٢) سقط في ط .

(١) تقدم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كِتَابُ الصَّيَّامِ<sup>(١)</sup>

(١) الصَّوْمُ لغة : مطلق الإمساك ، ولو عن الكلام ونحوه . ومنه قوله - تعالى - حكاية عن مريم عليها السلام : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾ أى : إمساكاً وسكوتاً عن الكلام ، ألا ترى قوله - تعالى - : ﴿ فَلَنِ أَكُلَهُمُ الْيَوْمَ أَنْشَبًا ﴾ وتقول العرب : فَرَسُ صَائِمٍ ، أى : واقف ، ومنه قول النابغة الذبياني : [البسيط] :

خَيْلٌ صَيَّامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ    تَحْتَ الْعَجَاجِ وَأُخْرَى تَعْلُكُ اللَّجْمَا  
أى : خيل ممسكة عن السير والكر والفر ، وخيل غير صائمة : أى : غير ممسكة عن ذلك ، بل سائرة للكر والفر .

وقال أبو عبيدة : كل مُسْكٍ عن طعام ، أو كلام ، أو سير فهو صائم .  
وعرفه الشافعية بأنه : إمساك عن مفطر ، بنية مخصوصة ، جميع نهار ، قابل للصوم .  
لـ « الإمساك » هو الكفُّ والترك .

وقوله : « عن مفطر » ، أى : جنس المفطر ، كوصول العين جَوْفَهُ ، والجماع ، وغير ذلك .  
وقوله : « بنية مخصوصة » كان ينوى الصَّوْمَ عن رمضان ، أو عن الكفارة ، أو عن نذر .  
وقوله : « جميع نهار » أى : من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، فلا يصحُّ صَوْمُ اللَّيْلِ ، ولا صَوْمُ بَعْضِ النَّهَارِ دون بعض ، حتى إذا نوى فى غير الفرض قبل الزوال ، انعطفت نيته على ما قبلها من النهار ، بناءً على المعتمد .

وقوله « قابل للصوم » هو صفة للنهار ، وخرج به يوماً العيدين ، وأيام التشريق الثلاث ، وصوم يوم الشُّكِّ بلا سبب ، فالإمساك فيما ذكر ليس صوماً شرعياً .  
وعرفه الحنفية بأنه : عبارة عن إمساك مخصوص ، وهو الإمساك عن المفطرات الثلاث ، بصفة مخصوصة .

وعرفه المالكية بأنه : إمساك عن شهوتى البطن والفرج ، فى جميع النهار ، بنية .  
وعرفه الحنابلة بأنه : إمساك عن أشياء مخصوصة .

انظر : الصحاح : ١٩٧٠/٥ ، ترتيب القاموس : ٨٧١/٢ ، المصباح المنير : ٤٨٢/٢ ، لسان العرب : ٢٥٢٩/٤ ، الاختيار : ١٥٨ ، الصنائع : ١٠٥٥/٣ ، المبسوط : ١١٤/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٢٠/١ ، المجموع : ٢٤٧/٦ ، الشرح الكبير بحاشية الفسوقى : ٥٠٩/١ ، الكافى : ٣٥٢/١ ، كشف القناع : ٢٩٩/٢ ، المغنى : ١٨٦/٦ ، والأصل فيه من الكتاب والسنة والإجماع .

الاستدلال بالكتاب على وجوب صوم رمضان :

= قال الله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .

أى : فُرض عليكم الصيام ، كما فرض على الذين من قبلكم من الأمم السابقة ، والأنبياء السابقين ، من لدن آدم - أبى البشر - إلى نبينا محمد سيد الأولين والآخرين ، وخاتم الأنبياء والمرسلين .

وفيه تأكيد للحكم ، وترغيب فيه ، وتطبيب لأفئس للمخاطبين ، فإن الشاق إذا عم سهل تحمله .  
قيل : إن وجه الشبه فى قوله - جل شأنه - : ﴿ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ هو وجوب الصوم ، والمعنى على هذا : أن هذه العبادة كانت مكتوبة ، وواجبة على الأنبياء ، والأمم من لدن آدم إلى عهدكم ، ما أخلى الله أمة من إيجابها عليهم لا يفرضها عليكم وحكمكم ، وقيل : إن التشبيه يعود إلى وقت الصوم وإلى قدره ، وقد ذكر القائلون بهذا القول روايات تؤيد ما ذهبوا إليه .

منها : أنه كان المقرض على اليهود والنصارى صوم رمضان ، أما اليهود : فتركوه ، وصاموا يوما من السنة هو يوم « عاشوراء » راضعين أنه اليوم الذى أغرق الله فيه فرعون .

وأما النصارى : فصاموا رمضان ، حتى صادفوا حرا شديدا ، فحولوه إلى وقت الربيع ؛ لأنه بين الصيف والشتاء ، وزادوا عليه عشرة أيام ، ثم بعد زمان اشتكى ملكهم ، فنزل سبعا فزادوها ثم جاء بعد ذلك ملك آخر ، فقال : ما بال هذه الثلاثة فاقمها خمسين يوما ، وهناك روايات غير هذه فتفرق إلى إثبات ، وعلم حقيقة ما كتب على من قبلنا ، ولكن فهم الآية ليس متوقفا على شيء مما ذكرنا ، إذ يكفى فى فهم الآية أن يكون الله - تعالى - قد كتب صوما على من قبلنا ، وما دام الله تعالى لم يبين لنا ما هية الصوم عند من قبلنا ، وكيفيته ومقداره ، فما حاجتنا بالبحث وراءه ، ولو علم الله فى بيانه خيرا لبيّنه .

وحيث لم يرد فى القرآن ، ولا عن الرسول ﷺ شيء يشهد هذا التغير والتبديل ، واليهود والنصارى لا يقولون به حتى اليوم ، والتاريخ أيضا لم يحدثنا بشيء عنه ، فيجب الوقوف فى فهم النصوص عند البيان الوارد فيها إن وجد ، أو عند ما تقتضى به اللغة .

وقوله - تعالى - : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ معناه : لعلكم تتقون الله بصومكم ، وترككم للشهوات ؛ لأن الشيء كلما كانت الرغبة فيه أكثر كان الانقضاء فيه أشق ، أو لعلكم تتقون بسبب هذه العبادة ، فى رزمة للتقوى ؛ لأن الصوم شعارهم ، أو لعلكم تتقون المعاصى ، أى تجتنبونها ؛ لأن الصوم يكسر الشهوة الداعية إليها ، وقوله - تعالى - : ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ ذهب أكثر المحققين إلى أن المراد بهذه الأيام المعدودات : شهر رمضان لا غير .

وملخصه : أن الله - تعالى - بين أولا أنه فرض علينا صوما كالذى فرضه على من قبلنا ، فاحتمل هذا أن يكون يوما أو يومين ، أو غير ذلك ، فبينه بعض البيان بقوله : ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ أى : مضبوطات بقدر محدود ، وكان ذلك محتملا ؛ لأن يكون فوق ثلاثة أيام أيضا إلى أكثر من شهر ، فبينه - تعالى - بقوله : ﴿ شَهْرٌ رَّمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ .

وقلله تسهيلا للمكلفين .

وذهب البعض من العلماء إلى أن المراد بهذه الأيام : أيام غير رمضان ، وأنه قد وجب صوم غير

= رمضان ، ثم نسخ بآية ﴿ شهر رمضان ﴾ ، ولا يخفى أنه إذا كان ما ذهب إليه المحققون ممكناً في فهم الآية ، فلا وجه لحملها على غيره ، وإثبات النسخ فيه .

الاستدلال بالسنة على وجوب صوم رمضان : روى عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت » .

وقوله - عليه الصلاة والسلام - حين سأله الأعرابي عن الإسلام : « أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت ، قال : هل على غيره . أى : غير صوم رمضان ، قال : لا إلا أن تطوع » .

الاستدلال بالإجماع على وجوب صوم رمضان : قد انعقد إجماع الخلف والسلف على وجوب صيام شهر رمضان ، وأنه أحد أركان الدين ، ولقد أصبح معلوماً من الدين بالضرورة ، فمن جحدله فقد كفر ، إلا إذا كان جاهلاً معذوراً ، وهو من كان قريب عهد بالإسلام ، أو نشأ بجهة نائية عن العلماء أما ما عدا ذلك ، فليس بمعلوم .

أما من أقر به ، ولم يفعله من غير عذر ، كحال كثير من المسلمين اليوم ، فليس بكافر ، بل هو فاسق ، غير أنه لا يقتل ، ويلزم الحاكم أن يحبس ، وينزع عنه الطعام والشراب نهاراً ، تعذيراً له ؛ ليكون على صورة الصائم ؛ ولأنه ربما حمله ذلك على أن ينوى الصوم ، فيسقط عنه الإثم ، فيجزه عن الغرض .

وقد فرض صوم رمضان في السنة الثانية من الهجرة في شهر شعبان ، فصام رسول الله ﷺ تسع سنين ؛ لأن مدة مقامه بـ « المدينة » عشر سنين ، وبـ « مكة » ثلاث عشرة سنة ، والتسع كلها نواقص إلا سنة فكاملة ، وقيل : إلا ستين ، وقيل : أربعة نواقص وخمسة كوامل .

وذكر العلماء من حكّم مشروعية الصوم ما استطاعوا أن يصلوا إليه بأفهامهم ، فإن العقل الإنساني يتضائل أمام الأحكام الإلهية ، ويقتصر عن أن يحيط بكل ما تضمنته من الحكم والأسرار ، فقالوا : شرع الصوم لأمر منها :

أولاً : غرس الرحمة بطريق عملي في قلوب الأغنياء نحو فقرائهم ، والقيام بما يزود عنهم عادي الجوع ، وغائل الصدى ، إن الصائم يعانى أثناء صومه من مرارة الجوع ، ولظي الظما ما يدفعه إلى إعانة من رآه محتاجاً إلى طعام أو شراب ، لينقله من مثل ما خلق الله ، بخلاف من لم يصم ، فإن من لم يقيس بلاء لم يدرك عناه : [ البسيط ]

لَا يَعْرِفُ الشَّوْقَ إِلَّا مَنْ يَكْبَهُ وَلَا الصَّيْبَةَ إِلَّا مَنْ يَمَانِيهَا

ولهذا قال يوسف - عليه السلام - حينما سئل : لم تجوع وأنت على خزان الأرض ؟ قال : أخاف أن أشبع فأنسى الجائع .

ثانياً : إدخال العزاء والسلى على قلوب الفقراء ، بما يرون من مشاركة الأغنياء ، وأصحاب الثراء في الاحتباس عن الطعام والشراب ، والامتناع عن الملذات ، وليس أدخل للسلى على قلب المعدم الباس من وقوفه مع الغنى موقف المساواة ، ولو ساعة من نهار .

ثالثاً : القبض على زمام شهواته النفسانية من الوقوع في الآثام ، فإن المرء ربما تاقته نفسه إلى النساء ولا يجد طولاً ، ويخشى العنت ، فيكسر حدة شهوته بالصوم ، وذلك قوله ﷺ : « يا معشر الشباب »



### [ تَقْسِيمَاتُ كِتَابِ الصَّيَامِ ]

وهذا الكتاب ينقسم أولاً قسمين : أحدهما : في الصوم الواجب ، والآخر : في المندوب إليه ، والنظر في الصوم الواجب ينقسم إلى قسمين : أحدهما : في الصوم ، والآخر : في الفطر .

= من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء .  
 رابعا : تتألم النفس ، لحبها عن الطعام ، فتشعر بذلك العبودية ، تنسكن إلى ربها خاشعة ، وتقف على مقدار ضعفها وعجزها ؛ لأنها ضعفت قواها ، ووهنت للقمة من طعام فاتها ، وأظلمت عليها الدنيا ، وضائق بسبب شربة ماء تأخرت عنها ، والعبد إذا لم يردل نفسه ، استحال عليه أن يرى عظمة مولاه ، وما أجمل هذا الألم ، يتحمله العبد ، راضيا في طاعة ربه ، راغبا في امتثال أمره واجتناب نهيه ، حتى إذا ما حانت ساعة الإفطار ، استحال ذلك الألم إلى سرور مشوب بالشكر لله - تعالى - على توفيقه ، لا يمد له إلا فرحة بلقاء ما أعد له من الجزاء في الدار الآخرة : « للصائم فرحتان : فرحة عند فطره ، وفرحة عند لقاء ربه » .

خامسا : بالصوم يعود الإنسان تدريجيا القبح على زمام شهواته النفسية ، التي هي سبب المعاصي كلها ، والسعادة جميعها في أن يملك الشخص نفسه ، والشقاوة كل الشقاوة في أن تملكه نفسه ، هذا كله فضلا عما يستفيد الجسم ، والعقل من الصوم ، فمما لا مرأ فيه أنه يريح المعدة من المجهود الذي تبذله كل يوم .

وله فوائد عظيمة في عدة أمراض مختلفة ، وما يعترى الإنسان من الضعف القليل نهارا لا يذكر ، بجانب ما يجنيه من فوائد الصوم . من إراحة الجهاز الهضمي ، وإحراق ما في الجسم من الفضلات ، وغير ذلك .

سادسا : تعويده الصبر والثبات على المكار ، فإن الصائم يكلف نفسه البعد عن كل ما تشتهى ، ويزودها عن ذلك بعزم قوى ، وصبر حسن ، ألا تنتظر إليه قبيل الغروب ، وما يتمناه من المأكول والمشرب بين يديه ، وهو مشغول عنه بالاستغفار ، إن هذا بلا ريب يعوده جمال الصبر ، واحتمال المكار . وذلك من خير الحلال التي ينبغي أن يتحلى بها المؤمن .

سابعا : تذكير العبد بما هو عليه من الذلة والمسكنة ؛ لأنه يشعر أثناء صومه بحاجته إلى يسير الطعام ، وقليل الشراب ، وللمحتاج إلى الشيء ذليل به .

ولذلك احتج الله - تعالى - على من اتخذ عيسى وأمه - عليهما السلام - إلهين من دونه بقوله : ﴿ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ كَأَنَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ ، فهما محتاجان إليه ، ذليلان به ، ولا يكون الإله محتاجا ذليلا ، وهذا التذكير يرفع عن عاتقه رداء الكبير ، ويصيره خاضعا لحالته وراقه ، ويلزمه معاملة الخلق بالحسنى ولين الجانب ، فتحصل الرافة والمودة ، وتكون المساعدة والمعونة .

ثامنا : إدراك فوائد الجوع ، وأجلها إيقاد الفكر ، وإنقاذ البصيرة .

أما القسم الأول : وهو الصيام [ الواجب ] <sup>(١)</sup> ؛ فإنه ينقسم أولاً إلى جملتين :  
 إحداهما : مَعْرِفَةُ أنواع الصيام الواجب ، والآخرى معرفة أركانه .  
 وأما القسم الثاني : فيتضمن <sup>(٢)</sup> النظر في الفطر : فإنه ينقسم إلى معرفة المفطرات ،  
 وإلى معرفة الْمُفْطِرِينَ ، فيتضمن أحكامهم .

---

(١) سقط في ط .

(٢) في الأصل : الثاني الذي يتضمن .

## القسم الأول : أنواع الصيام ، وأركانه

[ الصَّوْمُ الشَّرْعِيُّ مِنْهُ وَاجِبٌ ، وَمَنْدُوبٌ ] فنلبدأ بالقسم الأول من هذا الكتاب ، وبالجملـة الأولى منه ؛ وهي معرفة أنواع الصيام ، فنقول : إن الصوم الشرعي : منه واجبٌ ، ومنه مندوبٌ إليه .

### [ أقسامُ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ ]

والواجب ثلاثة أقسام :

منه ما يجبُ للزمان نفسه ، وهو صوم شهر رَمَضَانَ بعينه . ومنه ما يجب لِعِلَّةٍ ، وهو صِيَامُ الْكُفَّارَاتِ .

ومنه ما يجب بإيجاب الإنسان ذلك على نفسه : وهو صِيَامُ النَّذْرِ . والذي يتضمن هذا الكتاب القول فيه من أنواع هذه الواجبات هو صوم شهر رمضان فقط .

وأما صوم الكفارات : فيذكر عند ذكر المواضع التي تجب منها الكفارة ، وكذلك صوم النذر ، يُذكر في كتاب النذر .

[ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ مَقْرُوضٌ بِالْكِتَابِ ، وَالسَّنَةِ ، وَالْإِجْمَاعِ ] وأما صوم شهر رمضان ؛ فهو واجب بالكتاب ، والسنة ، والإجماع .

فأما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [ البقرة : ١٨٣ ] .

وأما السنة : ففي قوله - عليه الصلاة والسلام - : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ..... » وذكر فيها الصَّوْمُ <sup>(١)</sup> .

وقوله للأعرابي : « وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ ، قَالَ : هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ » .

وأما الإجماع : فإنه لم ينقل إلينا خلاف عن أحد من الأئمة في ذلك .

## [ عَلَى مَنْ يَجِبُ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ ؟ ]

وأما على من يجب وجوباً غير مخير : فهو البالغ العاقل الحاضر الصحيح إذا لم تكن فيه الصفة المانعة من الصوم <sup>(١)</sup> ؛ وهي الْحَيْضُ لِلنِّسَاءِ . هذا لا خلاف فيه ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [ البقرة : ١٨٦ ] .  
أركانُ الصَّوم :

الجملة الثانية : في الأركان : والأركان ثلاثة : اثنان متفق عليهما ، وهما الزمان ، والإمساك عن المفطرات . والثالث : يختلف فيه ، وهو <sup>(٢)</sup> النية .

## الركنُ الأولُ : الزَّمانُ

### [ الزمان : الركن الأول لصوم شهر رمضان ]

فأما الركن الأول : الذي هو الزمان فإنه ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : زمان الوجوب ، وهو شهر رمضان . والآخر : زمان الإمساك عن المفطرات ، وهو أيام هذا الشهر دون الليالي . ويتعلق <sup>(٣)</sup> بكل واحد من هذين الزمانين مسائلٌ قواعد تختلف فيها ، فلنبداً بما يتعلق من ذلك بزمان الوجوب ، وأول ذلك في تحديد طَرَفَيْ هذا الزمان .

وثانياً : في معرفة الطريق التي بها يُتَوَصَّلُ إلى معرفة العلامة المحدودة <sup>(٤)</sup> في حقِّ شخصٍ شخصي ، وأَقْبَى أَقْبَى .

### [ تَحْدِيدُ زَمَانِ وَجوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ بِالرُّؤْيَا ]

فأما طرفا هذا الزمان : فإن العلماء أجمعوا على أن الشهر العربي يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ ، ويكون ثَلَاثِينَ ، وعلى أن الاعتبار في تحديد شهر رمضان إنما هو الرُّؤْيَا <sup>(٥)</sup> ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ » <sup>(٥٥٨)</sup> .

(١) في الأصل : للصوم .

(٢) في الأصل : وهي .

(٣) في الأصل : ويتعلق بهذا الباب .

(٤) في الأصل : المحددة له .

(٥) في الأصل : الرواية .

(٥٥٨) أخرجه البخاري (١١٩/٣) كتاب الصوم : باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا ،

وإذا رأيتموه فافطروا ، حديث (١٩٠٩) ، ومسلم (٧٦٢/٢) كتاب الصيام (١٠٣) : باب وجوب صوم

رمضان لرؤية الهلال ، حديث (١٠٨١/١٩) ، والنسائي (١٣٣/٤) كتاب الصيام : باب إكمال =

= شعبان ثلاثين إذا كان غيم . إلخ ، حديث (٢١١٧ - ٢١١٨) ، وأحمد (٤١٥/٢) ، والدارمي (٣/١) كتاب الصوم : باب الصوم لرؤية الهلال ، وابن الجارود (ص ١٣٧) : باب الصيام ، حديث (٣٧٦) ، والدارقطني (١٦٢/٢) كتاب الصيام ، حديث (٢٧) والبيهقي (٢٠٥/٤ ، ٢٠٦) كتاب الصيام : باب الصوم لرؤية الهلال .

والطبراني في « الصغير » (٦٠/١) والطحاوي في « مشكل الآثار » (٢٠٩/١) من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة به .

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة :

أخرجه أحمد (٢٨١/٢) والدارقطني (١٦٠/٢) كتاب الصيام وابن الجارود (٣٩٥) من طريق عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب أو أبي سلمة أو أحدهما عن أبي هريرة بلفظ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوما » . وبهذا اللفظ :

أخرجه مسلم (٧٦٢/٢) كتاب الصيام : باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (١٠٨١) وأحمد (٢٦٣/٢) والنسائي (١٣٣/٤) كتاب الصيام : باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم ، والطحاوي (٢٣٠٦) والبيهقي (٢٠٦/٤) من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به .

وفي الباب عن جماعة من الأصحاب منهم ابن عمر وابن عباس وجابر وطلح بن علي وأبو بكرة وعبد بن حاتم وعمر بن الخطاب وسروق والبراء بن عازب وعائشة . حديث ابن عمر :

أخرجه البخاري (١٣٥/٤) كتاب الصوم : باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان الحديث (١٩٠٦) ومسلم (٧٦٠/٢) كتاب الصيام : باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال حديث (١٠٨٠/٨) والنسائي (١٣٤/٤) كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الحديث وابن ماجه (٥٢٩/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » حديث (١٦٥٤) وأحمد (١٤٥/٢) والطحاوي (١٨٢/١ - منحة ) رقم (٨٦٦) والبيهقي (٢٠٤/٤ - ٢٠٥) كتاب الصيام : باب الصوم لرؤية الهلال ، وابن خزيمة (٢٠١/٣) رقم (١٩٠٥) وأبو يعلى (٣٣٧/٤) رقم (٥٤٤٨) من طريق الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً بلفظ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فأفطروا له » .

وأخرجه مالك في « الموطأ » (٢٨٦/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم واللفظ في رمضان (١١) من طريق نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروا الهلال فإن غم عليكم فأفطروا له » .

ومن طريق نافع أخرجه أحمد (٦٣/٢) والبخاري (١١٩/٤) كتاب الصيام : باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال (١٩٠٦) ومسلم (٧٥٩/٢) كتاب الصيام : باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال حديث (١٠٨٠/٣) والنسائي (١٣٤/٤) كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الحديث والدارمي (٣/٢) كتاب الصوم : باب الصوم لرؤية الهلال والدارقطني (١٦١/٢) كتاب الصيام حديث (٢١) والبيهقي (٢٠٤/٤ - ٢٠٥) كتاب الصيام : باب الصوم لرؤية الهلال والبخاري في

« شرح السنة » (٤٥٤/٣) - بتحقيقنا ) .

= وللحديث طريق ثالث عن ابن عمر :

أخرجه البخارى (١٤٣/٤) كتاب الصيام : باب قول النبى ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا حديث (١٩٠٧) ومالك (٢٨٦/١) كتاب الصيام : باب ما جاء فى رؤية الهلال (٢) والبيهقى (٢٠٥/٤) من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر .

وأخرجه مسلم (٧٦٠/٢) كتاب الصيام : باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (١٠٨٠/٩) والبيهقى (٢٠٥/٤) من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به .  
حديث ابن عباس :

أخرجه ابن أبى شيبه (٢٠/٣) والطيالسى (١٨٢/١ - منحة ) رقم (٨٦٨) وأحمد (٢٢٦/١) وأبو داود (٧٤٥/٢) كتاب الصوم : باب من قال فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين (٢٣٢٧) والنسائى (٢٣٦/٤) كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على منصور فى حديث ربيعى فيه والترمذى (٩٨/٢) كتاب الصوم : باب ما جاء أن الصوم لرؤية الهلال والإفطار له (٦٨٨) والدارقطنى (١٥٨/٢) كتاب الصيام وابن حبان (٨٧٣ - موارد ) والحاكم (٤٢٥/١) وابن عزيمة (١٩١٢) من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تصوموا قبل رمضان صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن حال دونه غياية فأكملوا ثلاثين » .

وقال الترمذى : حسن صحيح .

وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبى .

وصححه ابن عزيمة وابن حبان .

حديث جابر :

أخرجه أحمد (٣٢٩/٣) وأبو يعلى (١٧١/٤) رقم (٢٢٤٨) والبيهقى (٢٠٦/٤) من طريق أبى الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما » .

وذكره الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (١٤٨/٣) وقال : رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى فى الأوسط ورجال أحمد رجال الصحيح .

حديث طلق بن على :

أخرجه أحمد (٢٣/٤) عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله - عز وجل - جعل هذه الأهلة مواقيت للناس صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأتوا العلة » .

قال الهيثمى فى « للمجمع » (١٤٨/٣) : رواه أحمد والطبرانى فى الكبير وفيه محمد بن جابر اليمانى وهو صدوق ولكنه ضاعت كتبه وقيل التلقين . أ.هـ .

وقال البخارى : ليس بالقوى عندهم ، وقال أحمد : له تناكير . وقال ابن معين : عمى واختلط ، وقال أبو حاتم : هو أمثل من ابن لهيعة .

وقال الحافظ : صدوق ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيرا وعمى فصار يلقن .

ينظر للمعنى (٥٦١/٢) والتقريب (١٤٩/٢) .

حديث أبى بكرة :

أخرجه البرز (٤٦١/١ - كشف ) رقم (٩٧٠) من طريق عمران بن دلود عن قتادة عن الحسن =

وعني بالرؤية أول ظهور القمر يعد الزوال .

= عن أبي بكرة قال : قال رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاكملوا العدة » .

قال البزار : لا نعلمه عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه تفرد به عمران .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٤٨/٣) وقال : رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه عمران ابن داود القطان وثقه ابن حبان وغيره وفيه كلام . أ. هـ .

ضعفه يحيى والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال الحافظ : صدوق بهم .

ينظر الثقات لابن حبان (٢٤٣/٧) .

والغنى (٤٧٨/٢) والتقريب (٨٣/٢) .

حديث عدى بن حاتم :

ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٤٩/٣) عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا جاء رمضان فسم رمضان ثلاثين إلا أن ترى الهلال قبل ذلك » .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه مجاهد بن سعيد .

وثقه النسائي وضعفه جماعة . أ. هـ .

وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته .

حديث عمر بن الخطاب :

ذكره الهيثمي في « للمجمع » (١٤٩/٣) عنه مرفوعاً باللفظ : « لا تقدموا شهر رمضان صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاثموا الثلاثين » .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن إسحاق وهو منسلس ولكنه ثقة .

حديث مسروق والبراء بن عازب :

ذكره الهيثمي في « للمجمع » (١٤٨/٣ - ١٤٩) بمثل حديث عمر .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير .

حديث عائشة :

أخرجه أبو داود (٢٣٢٥) والدارقطني (١٥٦/٢ - ١٥٧) وابن خزيمة (٢٠٣/٣) رقم (١٩١٠) وابن حبان (٨٦٩ - موارد) والحاكم (٤٢٣/١) والبيهقي (٢٠٦/٤) وأحمد (١٤٩/٦) عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فإن شَمَّ عليه عدَّ ثلاثين يوماً ثم صام » .

قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

وقال الدارقطني : هذا إسناد حسن صحيح .

وصححه ابن خزيمة وابن حبان .

[ الْحُكْمُ إِذَا لَمْ تَمَكَّنِ الرَّؤْيَى ، وما هو وَقْتُ الرَّؤْيَى الْمُعْتَبَرُ ؟ ] واختلفوا في الحكم إذا غُمَّ الشهر ، ولم تمكن الرؤية ، وفي وقت الرؤية المعتمد : فأما اختلافهم إذا غم الهلال ؛ فإن الجمهور يرون أن الحكم في ذلك أن تُكْمَلَ الْعِدَّةُ ثَلَاثِينَ ؛ فإن كان الذي غم هلال أول الشهر ، عد الشهر الذي قبله ثلاثين يوماً ، وكان أول رمضان الحادي والثلاثين ، وإن كان الذي غم هلال آخر الشهر ، صام الناس ثلاثين يوماً .

وذهب ابن عمر : إلى أنه إن كان المنعم عليه هلال أول الشهر ، صِيَمَ اليوم الثاني ؛ وهو الذي يعرف به يوم الشك .

وروي عن بعض السلف : أنه إذا غُمَّ الهلال ، رجع إلى الحساب بمسير القمر والشمس ؛ وهو مذهب مطرف بن الشخير ، وهو من كبار التابعين .

وحكى ابن سريج عن الشافعي ؛ أنه قال : من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر ، ثم تبين له من جهة الاستدلال أن الهلال مرئي وقد غُمَّ ، فإن له أن يعقد الصوم ، ويجزيه .

وسبب اختلافهم : الإجمال الذي في قوله ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَا ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَا ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ ، فَأَقْبِرُوا لَهُ » (١) . فذهب الجمهور إلى أن تأويله : أكملوا العدة ثلاثين . ومنهم من رأى : أن معنى التقدير له هو عدّه بالحساب .

ومنهم من رأى : أن معنى ذلك أن يصبح المرء صائماً ؛ وهو مذهب ابن عمر ؛ كما ذكرنا ، وفيه بُعد في اللفظ .

ولما صار الجمهور إلى هذا التأويل ؛ لحديث ابن عباس الثابت ؛ أنه قال - عليه الصلاة والسلام - : « فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ » (٢) ، وذلك مجمل ، وهذا مفسر ، فوجب أن يحتمل للمجمل على المفسر ، هي طريقة لا خلاف فيها بين الأصوليين ؛ فإنهم (٣) ليس عندهم بين المجمل والمفسر تعارض أصلاً . فمذهب الجمهور في هذا لا يفتح . والله أعلم .

### [ اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِي اخْتِبَارِ وَقْتِ الرَّؤْيَى ]

وأما اختلافهم في اعتبار وقت الرؤية : فإنهم اتفقوا على أنه إذا رُؤِيَ من العشي أول الشهر من اليوم الثاني ، واختلفوا إذا رُؤِيَ في سائر أوقات النهار ، أعني : أول ما رُؤِيَ . فمذهب (٤) الجمهور أن القمر في أول وقت رؤي من النهار ، أنه لليوم المستقبل ، كحكم رؤيته بالعشي .

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) في الأصل : فإنه .

(٤) في الأصل : فرأى .



وبهذا القول قال مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وجمهور أصحابهم .

وقال أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة ، والثوري ، وابن حبيب من أصحاب مالك :  
إذا رُوي الهلاك قبل الزوال ، فهو لليلة الماضية ، وإذا رُوي بعد الزوال ، فهو للآتية .

وسبب اختلافهم : ترك اعتبار التجربة فيما سبيله<sup>(١)</sup> التجربة ، والرجوع إلى الاختيار في ذلك ، وليس في ذلك أثر عن النبي - عليه الصلاة والسلام - يرجع إليه ، لكن روي عن عمر - رضي الله عنه - أن :  
أحدهما : عام ، والآخر : مفسر . فذهب قوم إلى العام ، وذهب قوم إلى المفسر .

فأما العام : فهو ما<sup>(٢)</sup> رواه الأعمش ، عن أبي وائل شقيق بن سلمة ؛ قال : أتانا كتاب عمر ، ونحن بخانقين<sup>(٣)</sup> أن الأهلّة بعضها أكبر من بعض ، فإذا رأيتم الهلال هلالاً هاراً ، فلا تفطروا حتى يشهد رجلان أنهما رآياه بالأمس<sup>(٤)</sup> .

وأما الخاص : فما روي<sup>(٥)</sup> الثوري عنه ؛ أنه بلغ عمر بن الخطاب أن قوماً رأوا الهلال بعد الزوال فأفطروا ، فكتب إليهم يلومهم ، وقال : إذا رأيتم الهلال نهراً قبل الزوال ، فأفطروا ، وإذا رأيتموه بعد الزوال ، فلا تفطروا<sup>(٦)</sup> .

قال القاضي : الذي يقتضي القياس والتجربة أن القمر لا يرى ، والشمس بعد لم تغب ، إلا وهو بعيدٌ منها ؛ لأنه حينئذ يكون أكبر من قوس الرؤية ، وإن كان يختلف في الكبر والصغر فبعيد . والله أعلم أن يبلغ من الكبر أن يرى والشمس بعد لم تغب . ولكن المعتمد في ذلك التجربة - كما قلنا - ولا فرق في ذلك قبل الزوال ، ولا بعده ، وإنما الاعتبار في ذلك مغيب الشمس ، أو لا مغيبها .

[ اختلاف الفقهاء في حصول العلم بالرؤية ، وهل يصوم إذا رأى الهلال وحده ؟ ] وأما اختلافهم في حصول العلم بالرؤية ، فإن له طريقين : أحدهما : الحس والآخر : الخبر .

فأما طريق الحس ، فإن العلماء أجمعوا على أن من أبصر هلال الصوم وحده أن عليه أن يصوم ، إلا عطاء بن أبي رباح ؛ فإنه قال : لا يصوم إلا برؤية غيره معه .

(١) في الأصل : مثله . (٢) في ط : فما . (٣) في الأصل : الخائفون .

(٤) أخرجه البيهقي (٢١٣/٤) كتاب الصيام : باب الهلال يرى بالنهار .

(٥) في الأصل : وأما الثاني فما رواه .

(٦) أخرجه البيهقي (٢١٣/٤) كتاب الصيام : باب الهلال يرى بالنهار .

## [ إِذَا رَأَى هَالِكَ شَوَّالٍ وَحَدَّهُ هَلْ يُفْطِرُ ؟ ]

واختلفوا هل يفطر برؤيته وحده ؟ فذهب مالك ، وأبو حنيفة ، وأحمد إلى أنه لا يفطر . وقال الشافعي : يفطر ؛ وبه قال أبو ثور . وهذا لا معنى له ، فإن النبي - عليه الصلاة والسلام - قد أوجب الصوم ، والفطر للرؤية ، والرؤية إنما تكون بالحس ، ولو لا الإجماع على الصيام بالخبر عن الرؤية ، لَبَدَّ وَجُوبُ الصَّيَامِ بِالْخَبَرِ ؛ لظاهر هذا الحديث ، وإنما فرق من فرق بين هَالِكِ الصَّوْمِ ، والفطر ؛ لِمَكَانِ سَدِّ الذَّرِيعَةِ أَلَّا يُدْعَى الْفَسَاقُ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ فَيَفْطُرُونَ ، وهم بعدُ لم يروه ؛ ولذلك قال الشافعي : إن خاف التهمة ، أمسك عن الأكل والشرب ، واعتقد الفطر . وشذ مالك فقال : من أفطر ، وقد رأى الهلال وحده ، فعليه القضاء ، والكفارة .

وقال أبو حنيفة : عليه الْقَضَاءُ فَقَطْ .

## [ طَرِيقُ الْخَبَرِ فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ ، وَكَمْ عَدَدُ الْمُخْبِرِينَ ]

وأما طريق الخبر : فإنهم اختلفوا في عدد المخبرين الذين يجب قبول خبرهم عن الرؤية ، وفي صفتهم <sup>(١)</sup> .

فأما مالك فقال : إنه لا يجوز أن يُصَامَ ، ولا يفطر بأقل من شهادة رجلين عدلين .

وقال الشافعي في رواية المزني : إنه يصام بشهادة رجل واحد على الرؤية ، ولا يفطر بأقل من شهادة رجلين <sup>(٢)</sup> .

(١) في الأصل : صفة خبرهم .

(٢) ولا خلاف لأحد في وجوب الصوم برؤية عدلين ، أما رؤيته بشهادة عدل واحد ، فقد اختلف فيه ، فعند مالك - رضى الله عنه - لا يجب صوم بذلك ؛ لاشتراطه في الرؤية أن تكون من عدلين ، ودليله في ذلك ما روى عن الحسين بن الحارث أنه قال : خطبنا أمير مكة الحارث بن حاطب ، فقال : أمرنا رسول الله ﷺ أن ننسك لرؤيته فإن لم نره فشهد شاهدان عدلان نسكتا بشهادتهما . وأيضاً الاتفاق على عدم القبول من عدل واحد في ثبوت هلال شوال ، فرمضان مثله ، وعند معشر الشافعية : أنه يجب الصوم بشهادة عدل واحد ، ووافقهم على ذلك الإمام ابن حنبل ، يُدَلِّلُ لذلك ما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - « أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال : إني رأيتُ الهلال ، فقال له عليه السلام : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم . قال أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم . قال عليه السلام فأذن في الناس يا بلال فليصوموا غداً » ولما روى عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه قال : « تراءى الناس للهلال فأخبرت النبي ﷺ أنى رأيته ، فصام وأمر الناس بصيامه » . ولأن فيه الاحتياط لأمر الصوم .

قال الإمام على - رضى الله عنه ، وكرم وجهه - : لأن أصوم يوماً من شعبان ، أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان . ويمكن أن ترد شبهة القائلين بعدم الاكتفاء بشهادة الواحد ، أما عن حديث =

وقال أبو حنيفة : إن كانت السماء مُغِيمةً ، قُبِلَ وَاحِدٌ ، وإن كانت مصحبة بمصر كبير ، لم تقبل إلا شهادة (١) الْجَمِّ الْغَفِيرِ .

وروي عنه أنه تُقْبَلُ شهادة عدلين إذا كانت السماء صاحبة .

وقد روي عن مالك : أنه لا تقبل شهادة الشَّاهِدَيْنِ ، إلا إذا كانت السماء مغيمة ، وأجمعوا على أنه لا يقبل في الفطر إلا اثنان ، إلا أبا ثور ، فإنه لم يفرق في ذلك بين الصوم ، والفطر ؛ كما فرق الشافعي .

وسبب اختلافهم : اختلاف الآثار في هذا الباب ، وتردد الخبر في ذلك بين أن يكون من باب الشهادة ، أو من باب العمل بالأحاديث التي يشترط فيها العدد .

أما الآثار : فمن ذلك ما أخرجه أبو داود (٢) ، عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ؛ أنه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه ، فقال : إني جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم ، وكلهم حدثوني ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « صُومُوا لرؤيتي ، وأفطروا لرؤيتي ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأْتُوا ثَلَاثِينَ ، فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ ، فَصُومُوا وأفطروا » (٥٥٩) .

ومنها : حديث ابن عباس أنه قال : « جَاءَ أَصْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : ابْصُرْتُ الْهَلَالَ الْبَلِيَّةَ ، قَالَ : اتَّشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : يَا بِلَالُ أَذْنُ فِي النَّاسِ ، فَلْيَصُومُوا غَدًا » (٥٦٠) . أخرجه الترمذي .

= الحسين بن الحارث ، فيجاب عنه : بأن الماراد بالنسك : عيد الفطر لا الصيام ، جمعاً بين الأحاديث ، حتى أن البيهقي وغيره ، ذكره فيما ترجم له . بثبت هلال شوال بعدلين ، ونحن معاشر الشافعية ، نقول بهذا ؛ إذ هلال شوال لا يثبت عندهم إلا بشاهدين ؛ لهذا الحديث المتقدم ، وغيره ؛ ولأن بثبوتهم يسقط فرض الصوم ، فاعتبر فيه العدد للاحتياط ، وبهذا يظهر الفرق الجلى بين هلال رمضان ، وهلال شوال ، فاعتبرنا في ثبوت الأول بشاهد واحد ؛ احتياطاً للصوم ، ولم نكتف في الثاني بشاهد واحد ، بل قلنا : لا بد من شاهدين ؛ خشية سقوط الفرض .

وعلى ما ذكر يطل قياس هلال رمضان على هلال شوال ؛ للفرق البين بينهما .

ولا خلاف في أنه لا يقبل في ثبوت رؤية هلال رمضان قول الكافر والفاسق والمغفل .

(١) في الأصل : إلا شهادة رجلين عدلين .

(٢) في الأصل : ما أخرجه مسلم وأبو داود .

(٥٥٩) أخرجه النسائي (١٣٢/٤ ، ١٣٣) كتاب الصيام : باب قبول شهادة الرجل الواحد على

هلال شهر رمضان ، حديث (٢١١٦) وذكر الاختلاف فيه على سفيان في حديث سماك ، وأحمد

(٢٢١/٤) ، والحارث بن أبي سلمة (٣١٣ - بنية) من طريق أبي وايدة وحجاج ، عن حسين بن الحارث

أيضا ، عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، أنه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه فذكره .

(٥٦٠) أخرجه أبو داود (٧٥٤/٢ ، ٧٥٥) كتاب الصوم : باب في شهادة الواحد على رؤية هلال

رمضان ، حديث (٢٣٤٠) ، والترمذي (٩٩/٢) كتاب الصوم : باب ما جاء في الصوم بالشهادة =

قال : وفي إسناده خلاف ؛ لأنه رواه جماعة مرسلًا .

ومنها : حديث ربيعي بن حراش ، خرجه أبو داود ، عن ربيعي بن خراش <sup>(١)</sup> ، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال : « كَانَ النَّاسُ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَقَامَ أَعْرَابِيَانِ ، فَشَهِدَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ : لَأَهْلًا أَلْهَلَكَ أَمْسِي عَشِيَّةً ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ أَنْ يَفْطَرُوا ، وَأَنْ [ يَغْدُوا ] <sup>(٢)</sup> إِلَى الْمَصَلِيِّ <sup>(٣)</sup> .

فذهب الناس في هذه الآثار مذهبَ الترجيح ، ومذهب الجمع . فالشافعي جمع بين حديث ابن عباس ، وحديث ربيعي بن حراش على ظاهرهما ، فأوجب الصوم بشهادة واحد ، والفطر باثنين . ومالك رجح حديث عبد الرحمن بن زيد ؛ لمكان القياس . أعني : تشبيه ذلك بالشهادة في الحقوق ، ويشبه أن يكون أبو ثور لم ير تعارضًا بين حديث ابن عباس ، وحديث ربيعي بن حراش ؛ وذلك أن الذي في حديث ربيعي بن حراش ، أنه قضى بشهادة اثنين .

وفي حديث ابن عباس : أنه قضى بشهادة واحد ؛ وذلك مما يدل على جواز الأمرين جميعاً ، لا <sup>(٤)</sup> أن ذلك تعارضٌ ، ولا أن القضاء الأول مُختصٌ بالصوم ، والثاني

= حديث (٦٨٦) ، والنسائي (١٣٢/٤) كتاب الصيام : باب قبول شهادة الرجل والواحد على هلال شهر رمضان . إلخ ، حديث (٢١١٣) ، وابن ماجه (٥٢٩/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في الشهادة على رؤية رمضان ، وابن الجارود (ص ١٣٨) باب الصيام ، حديث (٣٨٠) ، والدارقطني (١٥٨/٢) كتاب الصيام ، حديث (٩) ، والحاكم (٤٢٤/١) ، والبيهقي (٢١١/٤) ، (٢١٢) كتاب الصيام : باب الشهادة على رؤية هلال رمضان ، وابن خزيمة (٢٠٨/٣) ، رقم (١٩٢٣) ، وابن حبان (٨٧٠ - موارد ) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٢٠١/١ - ٢٠٢) من طريق سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به .

وقال الحاكم : صحيح ، ووافقه الذهبي ، وكذا صححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، وقال الترمذي بعد أن أخرجه من طريق الوليد بن أبي ثور ، ومن طريق رائدة عن سماك : هذا حديث فيه اختلاف ، وروى سفيان الثوري ، وغيره ، عن سماك بن حرب عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا ، وأكثر أصحاب سماك رواه كذلك مرسلًا .

وقال الدارقطني : أرسله إسرائيل ، وحماذ بن سلمة ، وابن مهدي ، وأبو نعيم ، وعبد الرزاق عن الثوري .

(١) ربيعي بن حراش بكسر المهملة العبسي بموحدة أبو مريم الكوفي ، مخضرم قال المعجلى : من خيار الناس لم يكذب كذبة قط . قال أبو عبيد : مات سنة مائة . وقال ابن معين : سنة أربع .

ينظر : الخلاصة ٣١٧/١ (٢٠١٣) تهذيب الكمال ٤٠١/١ تهذيب التهذيب ٢٣٦/٣ الكاشف ٣٠٢/١ الجرح والتعديل (٢٣٧/٣) الحلية ٣٦٧/٤

(٢) في ط : يعودوا . (٣) تقدم . (٤) في الاصل : إلا .

بالفطر ، فإن القول بهذا إما يبنى على توهم التعارض .

وكذلك يشبه ألا يكون تعارض بين حديث عبد الرحمن بن زيد ، وبين حديث ابن عباس إلا بدليل الخطأ ، وهو ضعيف ، إذ عارضه النص ؛ فقد نرى أن قول أبي ثور على شدوذه هو أبين ، مع أن تشبيه الرأي بالراوي هو أمثل من تشبيهه بالشاهد ؛ لأن الشهادة إما أن نقول : إن اشتراط العدد فيها عبادة غير معللة ، فلا يجوز أن نقيس عليها ، وإما أن نقول : إن اشتراط العدد فيها هو لموضع التنوع الذي في الحقوق ، والشبهة التي تعرض من قبل قول أحد الخصمين ، فاشتراط فيها العدد ، وليكون الظن أغلب ، والميل إلى حجة أحد الخصمين أقوى ، ولم يتعد بذلك الاثنان (١) ؛ لئلا يعسر قيام الشهادة ، فتبطل الحقوق .

وليس في رؤية القمر شبهة من مخالف توجب الاستظهار بالعدد ، ويشبه بأن يكون الشافعي إما فرق بين هلال الفطر ؛ وهلال الصوم للهمة التي تعرض للناس في هلال الفطر ، ولا تعرض في هلال الصوم .

ومذهب أبي بكر بن المنذر هو مذهب أبي ثور وأحسبه هو مذهب أهل الظاهر .

وقد احتج أبو بكر بن المنذر لهذا الحديث بانعقاد الإجماع على وجوب الفطر (٢) ، والإمساك عن الأكل بقول واحد ، فوجب أن يكون الأمر كذلك في دخول الشهر (٣) وخروجه ؛ إذ كلاهما علامة تفصل زمان الفطر من زمان الصوم .

[ هل تتعدى ثبوت الرؤية بالخبر من بلد إلى آخر ؟ ]

وإذا قلنا : إن الرؤية تثبت بالخبر في حق من لم يره ، فهل يتعدى ذلك من بلد إلى بلد ؟ أعني : هل يجب على أهل بلد ما إذا لم يروه أن يأخذوا في ذلك برؤية بلد آخر ، أم لكل بلد رؤية ؟ فيه خلاف :

فأما مالك : فإن ابن القاسم روى عنه ؛ أنه إذا ثبت عند أهل بلد أن أهل بلد آخر رأوا الهلال ، أن عليهم قضاء ذلك اليوم الذي أفطروه ، وصامه غيرهم ؛ وبه قال الشافعي ، وأحمد .

وروي المدنيون عن مالك : أن الرؤية لا تلزم بالخبر عند غير أهل البلد الذي وقعت فيه الرؤية ، إلا أن يكون الإمام يحتمل الناس على ذلك .

(١) في الأصل : في ذلك الاثنان . (٢) في الأصل : الشك . (٣) في الأصل : القطع .

وبه قال ابن الماجشون ، والمغيرة من أصحاب مالك ، وأجمعوا على أنه لا يراعى ذلك في البلدان النائية ؛ كـ « الأندلس » ، و « الحجاز » .

والسبب في هذا الخلاف تعارض الأثر ، والنظر :

أما النظر : فهو أن البلاد إذا لم تختلف مَطَالْعُهَا كل الاختلاف ، فيجب أن يُحْمَلَ بعضها على بعض ؛ لأنها في القياس الأقوى الواحد .

وأما إذا اختلفت اختلافاً كثيراً ، فليس يجب أن يُحْمَلَ بعضها على بعض .

وأما الأثر : فما رواه مسلم عن كُرَيْبٍ <sup>(١)</sup> ؛ أن أم الفضل بنت الحارث <sup>(٢)</sup> بعثته إلى معاوية <sup>(٣)</sup> ، فقال : قدمت « الشام » فقضيت حاجتها ، واستهل عليّ رمضان وأنا بـ « الشام » ، فرأيت الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدمت « المدينة » في آخر الشهر ، فسألني عبد الله بن عباس ، ثم ذكر الهلال ، فقال : متى رأيتم الهلال ؟ فقلت : رأيته ليلة الجمعة . فقال: أنت رأيته ؟ فقلت : نعم ، ورآه الناس ، وصاموا وصام معاوية . فقال: لكننا رأيناه ليلة السبت ، فلا نزال نصوم حتى نُكْمِلَ ثلاثين يوماً ، أو نراه <sup>(٥٦١)</sup> . فقلت : أو لا تكفي برؤية معاوية وصيامه ؟ فقال : لا ، هكذا أمرنا النبي ﷺ .

(١) كريب المدني أبو رشد بن مولاة ابن عباس وعائشة وأم هانئ وعنه أبو سلمة ويكير بن الأشج وموسى عن عقبه وثقه النسائي . قال الواقدي : مات سنة ثمان وتسعين .

انظر : الخلاصة ٣٧٠ / ٢ (٥٩٩٥) تهذيب التهذيب : (٤٣٣ / ٨) (٧٨٢) ، تاريخ البخاري الكبير ٢٣١ / ٧ ، الجرح والتعديل ١٦٨ / ٧

(٢) لبابة بنت الحارث الهلالية أم الفضل زوجة العباس وأخت ميمونة لها ثلاثون حديثاً ، اتفقا على حديث وانفرد كل منهما بحديث . قيل هي أول امرأة أسلمت بعد خديجة . وعنها ابنها عبد الله ، وعبد الله بن الحارث بن نوفل ، وكانت تصوم الاثنين والخميس .

انظر : الخلاصة ٣٩٢ / ٣ (١٤٩) ، تهذيب ٤٤٩ / ١٢ رقم (٢٥٨٦) التقريب ٦١٣ / ٢ ، الثقات ١٦١ / ٣ ، الكاشف ٤٨٠ / ٣ ، الإصابة ٩٧ / ٨

(٣) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب الأموي أبو عبد الرحمن ، أسلم زمن الفتح له مائة وثلاثون حديثاً ، اتفقا على أربعة وانفرد البخاري بأربعة ومسلم بخمسة . توفي في رجب سنة ستين .

انظر : الخلاصة ٣٩٠ / ٣ (٧٠٧٨) ، تهذيب الكمال : ١٣٤٤ / ٣ ، تهذيب التهذيب ٢٠٧ / ١٠ (٣٨٥) ، الكاشف ١٥٧ / ٣ ، الثقات ٣٧٣ / ٣

(٥٦١) أخرجه مسلم (٧٦٥ / ٢) كتاب الصيام : باب بيان أن لكل بلد رؤيته . إلخ ، حديث

(١٠٨٧ / ٢٨) ، وأبو داود (٧٤٨ / ٢) كتاب الصوم : باب إذا روى الهلال في بلد قبل الآخرين بليلة ،

حديث (٢٣٣٢) ، والترمذي (١٠٠ / ٢) ، كتاب الصوم : باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيته ،

حديث (٦٨٩) ، والنسائي (١٣١ / ٤) كتاب الصيام : باب اختلاف أهل الأفاق في الرؤية .

فظاهر هذا الأثر يقتضي أن لكل بلد رؤيته قَرَبٌ أَوْ بَعْدٌ . والنظر يعطي الفرق بين البلاد النائية والقريبة ، وبخاصة ما كان تأيه في الطول ، والعرض كثيراً .

وإذا بلغ الخبر مبلغ التواتر لم يحتج فيه إلى شهادة .

فهذه هي المسائل التي تتعلق بزمان الوجوب .

[ زَمَانُ الْإِمْسَاكِ ] وأما التي تتعلق بزمان الإمساك : فإنهم اتفقوا على أن آخره <sup>(١)</sup> غيبوبة الشمس لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [ البقرة : ١٨٧ ] .  
[ أَوَّلُ زَمَانِ الْإِمْسَاكِ ] واختلفوا في أوله :

فقال الجمهور : هو طلوع الفجر الثاني المستطيل <sup>(٢)</sup> الأبيض ؛ لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ <sup>(٥٦٢)</sup> ، أعني : <sup>(٣)</sup> حده بالمستطيل ؛ ولظاهر قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَبْطَ الْأَبْيَضُ ﴾ الآية [ البقرة : ١٨٧ ] .

وشذت فرقة ، فقالوا : هو الفجر الأحمر الذي يكون بعد الأبيض ، وهو نظير الشفق الأحمر ؛ وهو مروي عن حذيفة ، وابن مسعود .

وسبب هذا الخلاف : هو اختلاف الآثار في ذلك ، واشترك اسم الفجر ، أعني : أنه يقال على الأبيض ، والأحمر .

وأما الآثار التي احتجوا بها : فمنها : حديث زر ، عن حذيفة ؛ قال : « تَسَحَّرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَوْ أَشَاءُ أَنْ أَقُولَ : هُوَ النَّهَارُ ، إِلَّا أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَطْلُعْ » <sup>(٥٦٣)</sup> .

(١) في الأصل : آخر . (٢) في الأصل : المستطيل .

(٥٦٢) أخرجه مسلم (٧٧٠/٢) كتاب الصيام : باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر . إلخ ، حديث (١٠٩٤/٤٣) ، وأبو داود (٧٥٩/٢) كتاب الصوم : باب وقت السحور ، حديث (٢٣٤٦) ، والترمذي (١٠٥/٢) كتاب الصوم : باب ما جاء في بيان الفجر الحديث (٧٠١) ، والنسائي (١٤٨/٤) كتاب الصيام : باب كيف الفجر ، وأحمد (١٨/٥) ، والدارقطني (١٦٥/٢) كتاب الصيام : باب في وقت السحر ، حديث (٩) ، والبيهقي (٢١٥/٤) كتاب الصيام : باب الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم ، من حديث سمرة بن جندب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يفرنكم من مسحركم إذا نال ولا يياض الأفق للمستطيل هكذا ، حتى تستطير هكذا » .

(٣) في الأصل : أنه .

(٥٦٣) أخرجه النسائي (١٤٢/٤) كتاب الصيام : باب تأخير السحور ، وذكر على زر فيه (١٥٢) ، وابن ماجه (٥٤١/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في تأخير السحور ، حديث (١٦٩٥) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٢/٢) كتاب الصيام : باب الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصيام ، والحازمي في الاعتبار (١٤٥ - ١٤٦) باب في السحور بعد طلوع الفجر الثاني ، من طريق عاصم =

وخرج أبو داود ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه ؛ أنه - عليه الصلاة والسلام - قال :  
 «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا يَهْدِنَكُمُ السَّاطِعُ الْمُصْعَدُ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا ، حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُمْ  
 الْأَحْمَرُ» (٥٦٤). قال أبو داود : هنا ما تفرد به أهل «الجماعة» ، وهذا شذوذ ؛ فإن قوله  
 تعالى : «حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ» [البقرة : ١٨٧] ، نص في ذلك ، أو  
 كالنص ، والذين رأوا أنه الفجر الأبيض المستطيل (١) هم الجمهور ، وهو المعتمد .

### [ الْحَدُّ الْمُحْرَمُ لِلْأَكْلِ ]

واختلفوا في الحد المحرم للأكل : فقال قوم : هو طُلُوعُ الفجرِ نَفْسِهِ .  
 وقال قوم : هو تبينه عند الناظر إليه ، ومن لم يتبينه ، فالأكل مباح له حتى يتبينه  
 وإن كان قد طلع .

وفائدة الفرق : أنه إذا انكشف أن ما ظن من (٢) أنه لم يطلع ، وكان قد طلع . فمن  
 كان الحد عنده (٣) هو الطلوع نفسه ، أوجب عليه القضاء .

ومن قال : هو العلم الحاصل به ، لم يوجب عليه قضاء .

وسبب الاختلاف في ذلك : الاحتمال الذي في قوله تعالى : «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى  
 يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» : هل على الإمساك بالتبيين نفسه ،

= ابن بهدلة ، عن زر ، قال : «قلنا لحذيفة أى ساعة تسحرت مع رسول الله ﷺ ؟ قال : هو النهار  
 إلا أن الشمس لم تطلع ، ولفظ الطحاوى عن زر ، قال : تسحرت ثم انطلقت إلى المسجد فمررت  
 بمنزل حذيفة فدخلت عليه فأمر بلقحة فحلبت ويقدر فسخت ، ثم قال : كل فقلت : إني أريد  
 الصوم ، قال : وأنا أريد الصوم . قال : فاكلنا ثم شربنا ثم أتينا المسجد فأقيمت الصلاة ، قال : هكذا  
 فعل رسول الله ﷺ قلت : بعد الصبح ؟ قال : بعد الصبح غير أن الشمس لم تطلع » . قال  
 الطحاوى : وقد يحتمل حذيفة عندنا أنه كان قبل نزول قوله - تعالى - : «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى  
 يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» . وقال الحازمي : أجمع أهل العلم على ترك  
 العمل بهذا الخبر .

(٥٦٤) أخرجه أبو داود (٧٦٠/٢) كتاب الصوم : باب السحور ، الحديث (٢٣٤٨) ، والترمذي  
 (١٠٥/٢) كتاب الصوم : باب ما جاء في بيان الفجر ، حديث (٧٠٥) ، والطحاوى في «شرح  
 معاني الآثار» (٥٤/٢) كتاب الصوم : باب الوقت الذي يحرم فيه الطعام . إلخ ، والدارقطنى  
 (١٦٦/٢) كتاب الصيام : باب في وقت السحر ، حديث (٧) ، وقال : «لا يغرنكم بدل يهينكم ،  
 ثم قال : قيس ليس بقوى . وقال الترمذي : (حسن غريب) .

(١) في الأصل : المستطير . (٢) في الأصل : به . (٣) في الأصل : في ذلك .



أو بالشئ التين ١٩ لأن العرب تنجز ، فتستعمل لأحق الشئ بدل الشئ على وجه الاستعارة ، قال تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ [ البقرة : - ١٨٧ ] ؛ لأنه إذا تين في نفسه ، تبيّن لنا ، فإذا إضافة التبيين لنا هي التي أوقعت الخلاف ؛ لأنه قد يتبين في نفسه ، ويتميز ، ولا يتبين لنا .  
وظاهر اللفظ يوجب تعلّق الإمساك بالعلم ، والقياس يُوجبُ تعلقه بالطلوع نفسه ، أعني قياساً على الغروب ، وعلى سائر حدود الأوقات الشرعية ؛ كالزوال ، وغيره ، فإن الاعتبار في جميعها في الشرع هو تعلقه بالأمر نفسه لا بالعلم المتعلق به .  
[ هل يجوز أن يتصل الأكل في رمضان بطلوع الفجر ؟ ] والمشهور عن مالك ، وعليه الجمهور أن الأكل يجوز أن يتصل بالطلوع .

وقيل : بل يجب الإمساك قبل الطلوع ، والحجة للقول الأول ما (١) في كتاب «البخاري» - أظنه في رواياته - قال النبي ﷺ : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُنَادِي حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ﴾ (٢) ، وهو نص في موضع الخلاف ، أو كالنص ، والموافق لظاهر قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ..... ﴾ الآية .  
ومن ذهب إلى أنه يجب الإمساك قبل الفجر ؛ فجراً على الاحتياط ، وسدّاً للدريعة ، وهو أروع القولين ، والأول أقيس - والله أعلم .

### \* \* \*

### الرُّكْنُ الثَّانِي :

### وَهُوَ الْإِمْسَاكُ

وأجمعوا على أنه يجب على الصائم الإمساك زمان الصوم عن المعلوم ، والمشروب ، والجماع ؛ لقوله تعالى : - ﴿ فَإِلَّا نَ بَاشِرُوهُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ... ﴾ [البقرة : ١٨٧] .  
واختلفوا من ذلك في مسائل منها مسكوت عنها ، ومنها منطوق بها .  
[ مَا يَرِدُ الْجَوْفَ مَا لَيْسَ بِمَعْدٍّ ، وَمِنْ غَيْرِ مَنَعْدٍ الطَّعَامُ ، وَمَا لَا يَرِدُ الْجَوْفَ ]  
أما المسكوت عنها : إحداها : فيما يرد الجوف مما ليس بمعدّ ، وفيما يرد الجوف من غير منفذ الطعام ، والشراب ؛ مثل الحقنة ، وفيما يرد بآطن سائر الأعضاء ، ولا يرد الجوف ؛

(١) في الأصل : كما .

(٢) تقدم .

مثل أن يَرِدَ الدماغ ، ولا يرد المعدة .

وسبب اختلافهم في هذه : هو قياس المُغْذِي على غير المغذي ؛ وذلك أن المنطوق به إنما هو المغذي . فمن رأى أن المقصود بالصوم <sup>(١)</sup> معنى مَعْقُولٌ ، لم يلحق المغذي بغير المغذي <sup>(٢)</sup> . ومن رأى أنها عبادة غير معقولة ، وأن المقصود منها إنما هو الإمساك فقط عما يَرِدُ الجوف ، سَوَّى بين المغذي وغير المغذي . وتحصيل مذهب مالك أنه يجب الإمساك عما يصل إلى الحَلَقِ من أي المنافذ وَصَلَ ؛ مُغْذِيًا كان أو غير مُغْذٍ .

### [ الْقَبْلَةُ لِلصَّائِمِ ]

وأما ما عدا المأكول والمشروب من المفطرات ، فكلهم يقولون : إن من قَبَّلَ ، فَأَمْنِي فقط ، أفطر ، وإن أمدى ، فلم يفطر ، إلا مالكا .  
واختلفوا في الْقَبْلَةِ للصائم ، فمنهم من أجازها ، ومنهم من كَرِهَهَا لِلشَّابِّ ، وأجازها للشيخ .

ومنهم من كرهها على الإطلاق .

فمن رخص فيها ؛ فلما روي من حديث عائشة ، وأم سلمة : « أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ » <sup>(٥٦٥)</sup> .

(١) في الأصل : من الصوم .

(٢) في الأصل : الغير مغذى بالمغذي .

(٥٦٥) حديث عائشة :

أخرجه البخاري (١٤٩/٤) كتاب الصوم : باب المباشرة للصائم حديث (١٩٢٧) ومسلم (٧٧٧/٢) كتاب الصيام : باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من ترك شهوته حديث (١١٠٦/٦٥) وابن ماجه (٥٣٨/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في المباشرة للصائم حديث (١٦٨٧) والطحاوي (١٣٩١) وابن خزيمة (٢٤٦/٣) حديث رقم (٢٠٠١) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٩٢/٢) وأحمد (٤٢/٦) ، ٢١٦ ، ٢٣٠ من طريق الأسود ومسروق عن عائشة قالت : « كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم وكان أملككم لإربه » .

وأخرجه مسلم (٧٧٧/٢) كتاب الصيام : باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من ترك شهوته ، وأبو داود (٧٢٥/١) كتاب الصيام : باب القبلة للصائم حديث (٢٣٨٢) والترمذي (١٠٧/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء في مباشرة الصائم حديث (٧٢٩) وأحمد (٤٠/٦) ، ٤٢ ، ١٢٦ ، ١٧٤ ، ٢٠١ ، (٢٦٦) والطحاوي (١٨٧/١ - منحة ) رقم (٨٩٤) وابن الجارود في « المتقى » رقم (٧٩٤) والخميدى (١٩٦) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٩٢/٢) والبيهقي (٢٢٩/٤) - (٢٣٠) والبنوي في « شرح السنة » (٤٧٩/٣ - بتحقيقنا ) من طريق علقمة وزاد آخرون عنه وعن الأسود عن عائشة .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

ومن كرهها ؛ فلما يدعو إليه من الوَقَاعِ <sup>(١)</sup> . وشذ قوم ، فقالوا : القبلة تُقَطَّرُ ، واحتجوا لذلك بما روي عن ميمونة بنت سعد قالت : « سئل رسول الله ﷺ عن القبلة للصائم ، فقال : أَنْظِرْ أَجْمَعًا » <sup>(٥٦٦)</sup> . خرج هذا الأثر الطحاري ، ولكن ضعفه .  
وأما ما يقع من هذه <sup>(٢)</sup> من قبل الغَلْبَةِ ، ومن قبل النسيان ، فالكلام فيه عند الكلام في المفطرات ، وأحكامها .

وأما ما اختلفوا فيه عما هو منطوق به : فَأَلْحِجَامُهُ ، وَالْقِيَّةُ .

= وحديث أم سلمة :

أخرجه البخارى (١٥٢/٤) كتاب الصوم : باب القبلة للصائم . حديث (١٩٢٨) ، ومسلم (٢٤٣/١) كتاب الحيض : باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد ، حديث (٢٩٦/٥) ، قالت : « بينما أنا مع رسول الله ﷺ في الحميلة إذ حضت فانسلت فأخذت ثياب حيضتى ؛ فقال : مالك ؟ أنفست ؟ قلت : نعم . فدخلت معه في الحميلة ، وكانت هى ورسوله الله ﷺ يفتسلان من إناء واحد ، وكان يقبلها وهو صائم » .

وأخرجه مسلم (٧٧٩/٢) كتاب الصيام : باب بيان أن القبلة فى الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ، حديث (١١٠٨/٧٤) ، من حديث عمر بن أبى سلمة « أنه سأل رسول الله ﷺ أبقبل الصائم ؟ فقال له رسول الله ﷺ : سل هذه لأم سلمة ، فأخبرته أن رسول الله ﷺ يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله قد غفر الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال له رسول الله ﷺ : أما والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم له » .

وأخرج مسلم (٧٧٨/٢) ، (٧٧٩) كتاب الصيام : باب بيان أن القبلة فى الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ، حديث (١١٠٧/٧٣) ، من حديث حفصة ، قالت : « كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم » .

(١) فى الأصل : الوقاع ومن رخص فيها .

(٥٦٦) أخرجه ابن ماجه (٥٣٨/١) كتاب الصيام : باب ما جاء فى القبلة للصائم ، حديث (١٦٨٦) ، وأحمد (٤٦٣/٦) ، والطحارى فى « شرح معانى الآثار » (٨٩ ، ٨٨/٢) كتاب الصيام : باب القبلة للصائم ، والدارقطنى (١٨٤/٢) ، وابن الجوزى فى « العلل المتناهية » (٥٤٣/٢) - (٥٤٤) كلهم من رواية زيد بن جبير ، عن أبى يزيد الضبى عن ميمونة بنت سعد مولاة النبى ﷺ به .

قال الدارقطنى : لا يثبت هذا وأبو يزيد الضبى ليس بمعروف .

وقال الحافظ البوصيرى فى « الزوائد » (١٦/٢) : هذا إسناده فيه زيد بن جبير وشيخه وهما ضعيفان أورده ابن الجوزى فى « العلل المتناهية » من طريق إسرائيل به وضعفه أبى يزيد الضبى .

وقال أبو الطيب آبادى فى « التعليق المغنى » (١٨٤/٢) : فى إسناده هذا الحديث أبو يزيد الضبى مجهول ، قال البخارى : هذا حديث منكر وأبو يزيد رجل مجهول .

(٢) فى الأصل : من هذه المسائل .

[ الْقَوْلُ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ ] أما الحجامة : فإن فيها ثلاثة مذاهب :

قوم قالوا : إنها تنظر ، وإن الإمساك عنها واجب ؛ وبه قال أحمد ، ودادود ، والأوزاعي ، وإسحاق بن راهويه .

وقوم قالوا : إنها مكروهة للصائم ، وليست تنظر .

وبه قال مالك ، والشافعي ، والثوري .

وقوم قالوا : إنها غير مكروهة ، ولا مفطرة ؛ وبه قال أبو حنيفة ، وأصحابه .

وسبب اختلافهم : تعارض الآثار الواردة في ذلك ؛ وذلك أنه ورد في ذلك حديثان :

أحدهما : ما روي من طريق ثوبان ، ومن طريق رافع بن خديج ؛ أنه - عليه الصلاة والسلام - قال : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » (٥٦٧) . وحديث ثوبان هذا كان يصححه أحمد .

(٥٦٧) حديث ثوبان :

أخرجه أبو داود (٧٧٠/٢) كتاب الصوم : باب في الصائم يحتجم حديث (٢٣٦٧) وابن ماجه (٥٣٧/١) كتاب الصائم : باب ما جاء في الحجامة للصائم حديث (١٦٨٠) والدارمي (١٤/٢) كتاب الصوم : باب الحجامة فطر الصائم ، وأبو داود الطيالسي (١٨٦/ - منحة ) رقم (٨٩٠) وعبد الرزاق (٧٥٢٢) والنسائي في « الكبرى » (٢١٧/٢) وابن خزيمة (٢٢٦/٣) حديث رقم (١٩٦٣) وابن حبان (٨٩٩) - موارد والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٩٨/٢ - ٩٩) وأحمد (٢٧٧/٥) ، ٢٨٠ ، (٢٨٢) والحاكم (٤٢٧/١) والبيهقي (٢٦٥/٤) وابن الجارود رقم (٣٨٦) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحي عن ثوبان به .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

وصححه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان .

وصححه البخاري أيضاً فقال الترمذي في « العلل » (ص - ١٢٢) : وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال : ليس في الباب شيء أصبح من حديث شداد بن أوس وثوبان .

فقلت له : كيف بما وقع فيه من الاضطراب فقال : كلاهما عندي صحيح ؛ لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان وعن أبي الأشعث عن شداد بن أوس روى الحديثين جميعاً .

قال الترمذي : وهكذا ذكروا عن علي بن المديني أنه قال : حديث شداد بن أوس وثوبان صحيحان .

وللحديث طريق آخر عن ثوبان :

أخرجه أحمد (٢٨٢/٥) من طريق ابن جريج أخبرني مكحول أن شيخا من الحلى مصدقا أخبره أن ثوبان . . . . فذكره ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في « الكبرى » (٢١٦/٢) . =

= وأخرجه أحمد (٢٧٦/٥) من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن ثوبان به .  
وأخرجه النسائي في « الكبرى » (٢٢٢/٢) من هذا الوجه .

حديث رافع بن خديج :

أخرجه أحمد (٤٦٥/٣) والترمذي (١٣٦/٢) كتاب الصوم : باب ما جاء في كراهية الحجامة للصائم (٧٧٤) وعبد الرزاق (٢١٠/٤) رقم (٧٥٢٣) وابن خزيمة (٢٢٧/٣) رقم (١٩٦٤) وابن حبان (٩٠٢ - موارد ) والحاكم (٤٢٨/١) والبيهقي (٢٦٥/٤) من طريق إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج قال : قال رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » .  
وقال الترمذي : حسن صحيح وذكر عن أحمد أنه قال : أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين .

وصححه ابن خزيمة وابن حبان .

قال الترمذي في « العلل » (ص - ١٢١ - ١٢٢) : سألت محمدا عن هذا الحديث فقال : هو غير محفوظ .

وسألت إسحق بن منصور عنه فأبى أن يحدث به عن عبد الرزاق ، وقال : هو غلط قلت له : ما علمته قال : روى عنه هشام الدستواقي عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ قال : « كسب الحاجم حبيث ومهر البني حبيث وثمن الكلب حبيث » .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢٤٩/١) رقم (٧٣٢) : سمعت أبي يقول : روى عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ أفطر الحاجم والمحجوم . قال أبي : إنما يروى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان واغتر أحمد بن حنبل بأن قال الحديثين عنده وإنما يروى بذلك الاستاذ عن النبي ﷺ أنه نهى عن كسب الحاجم ومهر البني وهذا الحديث في فطر الحاجم عندى باطل .

قلت : وفي الباب عن جماعة من الصحابة وهم : شداد بن أوس ، وأبو موسى الأشعري ، ومعاقل بن يسار ، وأسامة بن زيد ، وبلال ، وعلي ، وعائشة ، وأبو هريرة ، وابن عباس ، وأنس ابن مالك ، وجابر ، وابن عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبو يزيد الأنصاري ، وابن مسعود ، وسمرة بن جندب ، والحسن مرسلاً .

حديث شداد بن أوس :

أخرجه أحمد (١٢٣/٤ - ١٢٤) والدارمي (١٤/٢) كتاب الصيام : باب الحجامة تفطر الصائم وابن حبان (٩٠٠ - موارد ) والبيهقي (٢٦٥/٤) كتاب الصيام : باب الحديث الذي روى في الإفطار بالحجامة ، من طريق عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء الرحبي عن شداد ابن أوس قال : قال رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

صححه ابن حبان .

= وأخرجه الطيالسي (١٨٧/١ - منحة ) رقم (٨٩١) والحاكم (٤٢٨/١ - ٤٢٩) وعبد الرزاق

= (٢٠٩/٤) رقم (٧٥٢٠) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٩٩/٢) من طريق عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شدد بن أوس .  
وأخرجه أبو داود (٢٣٦٩) والبيهقي (٢٦٥/٤) من طريق أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شدد بن أوس .

حديث أبي موسى الأشعري :

أخرجه النسائي في « الكبرى » (٢٣١/٢ - ٢٣٢) كتاب الصيام : باب ذكر اختلاف الناقلين لحبر أبي موسى عبد الله بن قيس في الحجابة للصائم ، حديث (٣٢٠٨) وابن الجارود في « المتقى » رقم (٢٨٧) والبخاري (٤٧٥/١ - كشف ) رقم (١٠٠٤) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٩٨/٢) والحاكم (٤٣٠/١) والبيهقي (٢٦٦/٤) كلهم من طريق روح بن عباد عن سعيد عن مطر الوزاق عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .  
وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

قلت : وفيه نظر فمطر الوراق لم يخرج له البخاري .

وقال البزار : هكنا روه مطر مرفوعاً وخالفه حميد .

وقال النسائي : رفته خطأ وقد وقفه حفص .

قلت : أما مخالفة حميد :

فأخرجه النسائي في « الكبرى » (٢٣٣/٢) كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على بكر بن عبد الله المزني فيه حديث (٣٢١٤) من طريق حميد الطويل عن بكر عن أبي العالية عن أبي موسى موقوفاً .

وأخرجه أيضاً (٢٣٢/٢) رقم (٣٢٠٩) من طريق حفص عن سعيد عن مطر عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى موقوفاً أيضاً .

وقال الزبيلي في « نصب الراية » (٤٧٤/٢) : قال صاحب « التتبع » : قال أحمد بن حنبل : حديث بكر عن أبي رافع عن أبي موسى خطأ لم يرفعه أحد إنما هو بكر عن أبي العالية أ.هـ .

قال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢٣٤/١ - ٢٣٥) رقم (٦٨٢) : سألت أبي وإيا زرعة عن حديث رواه روح بن عباد عن سعيد عن مطر عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى عن النبي ﷺ « أفطر الحاجم والمحجوم » ، قال أبي : رواه هشام بن عمار عن شعيب بن إسحاق ، ورواه عبد الوهاب الخفاف عن سعيد عن أبي مالك عن ابن بريدة عن أبي موسى عن النبي ﷺ ، قال أبي : كان حديث أبي رافع أشبه ؛ لأنه رواه حميد الطويل عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى موقوفاً ، قال أبي : ولا أعرف من البصريين أحداً كنيته أبو مالك إلا عبيد الله بن الأخنس ، قال أبو زرعة : رواه شعبة عن قتادة عن أبي رافع عن أبي موسى موقوف ، فكان حديث أبي رافع أشبه قلت : موقوف أو مرفوع فسكت أ.هـ .

حديث معقل بن يسار :

أخرجه أحمد (٤٧٤/٣ ، ٤٨٠) والنسائي في « الكبرى » (٢٢٣/٢) كتاب الصيام : باب الاختلاف على عطاء بن السائب فيه ، حديث (٣١٦٦) والبزار (٤٧٤/١ - كشف ) رقم (١٠٠١) ،  
= من طرق عن عطاء بن السائب عن الحسن عن معقل بن يسار مرفوعاً .

= قال النسائي : عطاء بن السائب كان قد اختلط ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث عنه غير هذين على اختلافهما عليه فيه - يعني : ابن فضيل وسليمان بن معاذ .

وتعقب الزيلعي في « نصب الراية » (٤٧٤/٢) برواية أحمد من طريق عمار بن زريق عن عطاء به . وقال البزار : تفرد به عطاء وقد أصابه اختلاط ولا يجب الحكم بحديثه إذا انفرد به .  
والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٧٢/٣) وقال : رواه البزار والطبراني في « الكبير » وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط .

حديث أسامة بن زيد :

أخرجه أحمد (٢١٠/٥) والنسائي في « الكبرى » (٢٢٣/٢) كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة فيه حديث (٣١٦٥) والبزار (٤٧٢/١ - كشف ) رقم (٩٩٧) والبيهقي (٢٦٥/٤) من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن بن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ أنه قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

قال النسائي : لا تعلم تابع أشعث على روايته أحد .

قلت : وفيه نظر فقد أخرجه الخطيب (٣٧٨/٩) من طريق يونس عن الحسن بن أسامة .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٧٢/٣) وقال : رواه أحمد والبزار والحسن مدلس . وقيل : لم يسمع من أسامة .

حديث بلال :

أخرجه أحمد (١٢/٦) والنسائي في « الكبرى » (٢٢١/٢) كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على خالد بن مهران الخلاء فيه حديث (٤١٥٦) والبزار (٤٧٦/١ - كشف ) رقم (١٠٠٨) والطبراني في « الكبير » (٣٦٥/١ ، ٣٦٦) رقم (١١٢٢) من طريق أبي العلاء عن قتادة عن شهر بن حوشب عن بلال عن النبي ﷺ قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

قال النسائي : خالفه ممام فرواه عن قتادة عن شهر عن ثوبان ثم أخرجه من هذا الطريق .

وقال البزار : وشهر لم يلق بلالاً مات بلال في خلافة عمر أ. هـ .

. وينظر جامع التحصيل (ص - ١٩٧) .

وقال الهيثمي في « للمجمع » (١٧١/٣) : رواه أحمد والبزار والطبراني في « الكبير » وشهر لم يلق بلالاً .

حديث علي بن أبي طالب :

أخرجه النسائي في « الكبرى » (٢٢٢/٢) كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على خالد بن مهران الخلاء فيه حديث (٣١٦١) والبزار (٤٧٢/١ - كشف) رقم (٩٩٦) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٩٨/٢) من طريق عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن بن علي عن النبي ﷺ أنه قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

قال النسائي : وقفه أبو العلاء .

ثم أخرجه (٢٢٣/٢) من طريقه عن قتادة عن الحسن بن علي موقوفاً .

وأخرجه (٢٢٣/٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن علي موقوفاً .

= وأخرجه أيضاً من طريق سعيد بن مطر عن الحسن بن علي مرفوعاً .

= فهذا اختلاف في سند الحديث بين وقفه ووقفه .

وقال البزار : جميع ما يرويه الحسن عن علي مرسل كذا في « نصب الراية » (٤٧٥/٢) .  
والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٧٢/٣) وقال : رواه البزار والطبراني في الأوسط  
وفيه الحسن وهو مدلس ولكنه ثقة .  
حديث عائشة :

أخرجه أحمد (١٥٧/٦ ، ٢٥٨) والنسائي في « الكبرى » (٢٢٨/٢) كتاب الصيام : باب ذكر  
الاختلاف على ليث حديث (٣١٩٠ ، ٣١٩١) والبزار (٤٧٣/١) - كشف ( رقم ٩٩٩) والطحاوي في  
« شرح معاني الآثار » (٩٩/٢) من طريق ليث بن أبي سليم عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ قال :  
« أفطر الحاجم والمحجوم » .

قال النسائي : وقفه الحسن بن موسى .

ثم أخرجه من طريقه عن شيبان عن ليث عن عطاء عن عائشة وقال (٢٢٩/٢) : وافقه عبد الواحد  
ابن زياد - أي : على وقفه .

ثم أخرجه من طريق عبد الواحد بن زياد ثنا ليث عن عطاء عن عائشة موقوفاً .

حديث أبي هريرة :

أخرجه النسائي في « الكبرى » (٢٢٥/٢) كتاب الصيام : باب ذكر اختلاف الثقلين لحبر أبي  
هريرة حديث (٣١٧٦) وابن ماجه (٥٣٧/١) كتاب الصوم : باب ما جاء في الحجامة للصائم حديث  
(١٦٧٩) من طريق عبد الله بن بشر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

قال البوصيري في « الزوائد » (١٥/٢) هذا إسناد منقطع عبد الله بن بشر لم يثبت له سماع من  
الأعمش وإنما يقول كتب إلى أبي بكر بن عياش عن الأعمش ... ورواه إبراهيم بن طهمان عن  
الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً . أ. هـ .

ورواية إبراهيم بن طهمان أخرجهما النسائي في « الكبرى » (٣١٧٧) .

وأخرجه أحمد (٣٦٤/٢) وأبو يعلى (١١٣/١١) رقم (٦٢٣٩) والنسائي في « الكبرى » (٢٢٥/٢)  
رقم (٣١٧٢) من طريق الحسن بن أبي هريرة مرفوعاً .

وإسناده ضعیف لانقطاعه بين الحسن وأبي هريرة .

وللحديث طرق أخرى مرفوعة وموقوفة عن أبي هريرة أخرجهما النسائي في الكبرى (٢٢٥/٢) -  
(٢٢٧) .

حديث ابن عباس :

أخرجه النسائي « الكبرى » (٢٢٩/٢) كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على ليث حديث  
(٣١٩٤) والبزار (٤٧٢/١) - كشف ( رقم ٩٩٨) والطبراني في « الكبير » (١٣٨/١١) رقم (١١٢٨٦)  
من طريق قبيصة عن فطر عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم  
والمحجوم » .

قال النسائي : خالفه محمد بن يوسف .

ثم أخرجه من طريقه عن فطر عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلًا .

والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٧٢/٣) وقال : رواه البزار والطبراني في « الكبير » =



= ورجال البزار موثقون إلا أن فطر بن خليفة فيه كلام وهو ثقة .

حديث أنس بن مالك :

أخرجه البزار (٤٧٦/١) رقم (١٠٠٧) من طريق مالك بن سليمان وهو رجل من أهل البصرة حدث عند عفان بهذا الحديث عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

قال الهيثمي في « المجمع » (١٧٢/٣) : رواه البزار وفيه مالك بن سليمان وضعفه بهذا الحديث .

حديث جابر :

أخرجه البزار (٤٧٢/١) - كشف) والطبراني في « الأوسط » كما في « مجمع الزوائد » (١٧٢/٣) من طريق سلام أبي المنذر عن مطر الوراق عن عطاء عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

وقال الطبراني : لم يروه عن مطر إلا سلام أبو المنذر ،

وقال البزار : تفرد به سلام عن مطر .

حديث ابن عمر :

أخرجه ابن عدى في « الكامل » ، والطبراني في الأوسط كما في « مجمع الزوائد » (١٧٢/٣) من طريق الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

وأهله ابن عدى بالحسن .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحسن بن أبي جعفر وفيه كلام وقد وثق .

حديث سعد بن أبي وقاص :

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (٩٧/٣) من طريق داود بن الزريقان عن محمد بن جحادة عن عبد الأعلى ، عن مصعب بن سعد بن مالك عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

حديث أبي زيد الأنصاري :

أخرجه ابن عدى (٩٨/٣) من طريق داود بن الزريقان ثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي زيد الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

وعلة الحديثين داود بن الزريقان .

قال ابن معين : ليس بشئ . وقال النسائي : ليس بثقة . أسند ذلك عنهما ابن عدى في الكامل .

حديث ابن مسعود :

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١٨٤/٤) من طريق معاوية بن عطاء عن الثوري عن منصور عن إبراهيم بن الأسود عن ابن مسعود مرفوعاً .

ومعاوية بن عطاء قال العقيلي : في حديثه تناكير وما لا يتابع على أكثره وأورد له أحاديث وقال :

=

وهذه كلها بواطن لا أصول لها .

والحديث الثاني : حديث عكرمة ، عن ابن عباس : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ ، وَهُوَ صَائِمٌ » (٥٦٨) . وحديث ابن عباس هذا صحيح . فذهب العلماء في هذين الحديثين ثلاثة مذاهب :

= حديث سمرة :

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٦٤/٧ - ٢٦٥) رقم (٦٩٠٩) والبخاري (٤٧٤/١ - كشف) رقم (١٠٠٣) من طريق يعلى بن عباد ثنا همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ قال : « أنظر الحاجم والمحجوم » .

قال الهيثمي في « للجمع » (١٧٢/٣) : وفيه يعلى بن عباد وهو ضعيف أ.هـ .

وفي سماع الحسن من سمرة خلاف طويل .

(٥٦٨) أخرجه البخاري (١٧٤/٤) كتاب الصوم : باب الحجامة والقيء للصائم حديث (١٩٣٨) ، (١٩٣٩) ، وأبو داود (٧٧٣/٢) كتاب الصوم : باب في الرخصة في ذلك ، حديث (٢٣٧٢) ، (٢٣٧٣) ، والترمذي (١٣٧/٢) كتاب الصوم : باب ما جاء في الرخصة في ذلك [ الحجامة ] ، حديث (٧٧٢) ، والبيهقي (٢٦٧/٤) كتاب الصيام : باب ما يستدل به على نسخ الحديث .

وابن أبي شيبة (١٦٣/٢) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٣٥٠/١) من طريق عكرمة عن ابن عباس به .

وفي لفظ للبخاري : احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم .

وأخرجه أبو داود (٧٢٣/١) كتاب الصيام : باب في الرخصة في ذلك - أي الحجامة للصائم - حديث (٢٣٧٣) والترمذي (١٤٧/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء في الرخصة في ذلك (٧٧٧) وابن ماجه (٥٣٧/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في الحجامة للصائم (١٦٨٢) وأحمد (٢٨٦/١) والشافعي في « المسند » (٢٥٥/١) وابن سعد في « الطبقات الكبرى » (٤٤٥/١) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٠١/٢) والطحاوي (٢٧٠٠) والبيهقي (٢٦٣/٤) من طريق يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس به .

قال الترمذي : حديث حسن صحيح - أي لطرقه فإن يزيد بن أبي زياد ضعفه غير واحد .

وللحديث طريق آخر عنه :

أخرجه أحمد (٤٤٤/١) ، (٢٨٦) والطحاوي (٢٠٩٨) وابن سعد في « الطبقات » (٤٤٤/١) وابن الجارود (٣٨٨) من طريق شعبة عن الحكم عن مقسم به .

وله طريق آخر :

أخرجه الترمذي (١٤٧/٣) كتاب الصيام : باب ما جاء في الرخصة لذلك حديث (٧٧٨) من طريق ميمون بن مهران عنه أن النبي ﷺ : « احتجم وهو صائم » .

وقال الترمذي : حسن غريب .

= وقال النسائي في « الكبرى » (٢/٢٣٦) : هذا منكر ولا أعلم أحدا رواه عن جيب غير الأنصاري ولعله أراد أن النبي ﷺ تزوج ميمونة .

قال الترمذي : وفي الباب عن أبي سعيد وجابر .

أما حديث أبي سعيد : فأخرجه النسائي في « الكبرى » (٢/٢٣٧) : قال : « رخص النبي ﷺ في القبلة للمصائم ورخص في الحجامة » .

حديث جابر :

أخرجه النسائي في « الكبرى » (٢/٢٣٦) من طريق أبي قتيبة عن هشام عن أبي الزبير عن جابر : « أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم » .

وقال النسائي : خالفه خالد بن الحارث .

ثم أخرجه من طريقه عن هشام به بلفظ : « احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم من وث \* حجم بظهره أو بوركه » .

قلت : وفي الباب أيضاً عن جماعة من الصحابة وهم معاذ بن جبل وأنس وعبد الله بن سفيان وابن عباس وثوبان وعبد الله الصنابحي .

أما حديث معاذ بن جبل :

أخرجه البزار (١/٤٧٨ - كشف) رقم (١٠١٤) من طريق الأحوص بن حكيم عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن معاذ بن جبل : « أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم » .

قال البزار : لا نعلمه من طريق معاذ مرفوعاً إلا من هذا الوجه .

وذكره الهيثمي في « المجمع » (٣/١٧٣) وقال : رواه البزار والطبراني في « الكبير » وفيه الأحوص ابن حكيم وفيه كلام وقد وثق أ. هـ .

وقال الحافظ في « التقریب » (١/٤٩) : ضعيف الحفظ وكان عابداً .

حديث أنس :

أخرجه البزار (١/٤٧٧ - كشف) رقم (١٠١١) من طريق الربيع بن بدر عن الأعمش عن أنس قال : مر بنا أبو طيبة - أحسبه قال - بعد العصر في رمضان فقال : « حجت رسول الله ﷺ » .

قال البزار : تفرد به الربيع وهو لين الحديث .

وذكره الهيثمي في « المجمع » (٣/١٧٣) وقال : رواه البزار . . . . والربيع بن بدر متروك أ. هـ .

والربيع بن بدر : قال الدارقطني وغيره : متروك وضعفه أبو داود .

وقال الحافظ : متروك .

ينظر : المغني (١/٢٢٧) ، والتقریب (١/٢٤٣) .

وله طريق آخر :

أحدهما : مذهب الترجيع .

والثاني : مذهب الجمع .

والثالث : مذهب الإسقاط عند التعارض ، والرجوع إلى البراءة الأصلية ؛ إذ لم يُعلم الناسخ من المنسوخ . فمن ذهب مذهب الترجيع ، قال بحديث ثوبان ؛ وذلك أن هذا موجبٌ حكماً ، وحديث ابن عباس رافعه . والموجب مرجح عند كثير من العلماء على

= أخرجه أبو يعلى (٢٢٦/٧) رقم (٤٢٢٥) من طريق شريك عن ليث عن عبد الوارث عن أنس قال : مرُّنا أبو طيبة في رمضان فقلنا : من أين جئت قال : « حجت رسول الله ﷺ » .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٧٣/٣) وزاد نسبه إلى الطبراني في الكبير وقال : وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة لكنه ملس .

وله طريق آخر بلفظ آخر :

ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٧٣/٣) عنه بلفظ : « أن النبي ﷺ احتجم في رمضان » .

وقال الهيثمي : وفيه يوسف بن خالد السمي وهو ضعيف أ.هـ ، بل هو كذاب .

حديث عبد الله بن سفيان :

ذكره الهيثمي في « للمجمع » (١٧٣/٣) عنه قال : « أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم » .

وقال : رواه الطبراني في « الكبير » وفيه محمد بن أبي ليلى ، وفيه كلام .

حديث ابن عباس :

أخرجه البزار (٤٧٨/١ - كشف) رقم (١٠١٦) ، (١٠١٧) عنه بلفظ : « ثلاث لا يفطرن الصائم : القيء ، والحجامة ، والاحتلام » .

وذكره الهيثمي في « للمجمع » (١٧٣/٣) وقال : رواه البزار بإسنادين ، وصح أحدهما وظاهره الصحة .

حديث ثوبان :

ذكره الهيثمي في « للمجمع » (١٧٣/٣) عنه بلفظ : « ثلاث لا يمنن الصائم : الحجامة ، والقيء ، والاحتلام » .

قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير ولثوبان في الأوسط : « ثلاث لا يفطرن الصائم ... » فذكره وإسنادهما ضعيف .

حديث عبد الله الصنابحي :

ذكره الهيثمي في « للمجمع » (١٧٣/٣ - ١٧٤) عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من أصبح صائماً فاحتلم أو احتجم أو ذرعه القيء فلا قضاء عليه ومن استقاء فعليه القضاء » .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه أبو بلال الأشعري وهو ضعيف .

الرَّافِعُ ؛ لأنَّ الحكم إذا ثبت بِطَرِيقٍ يوجب العمل ، لم يرتفع إلا بطريق يُوجبُ العمل بِرَفْعِهِ .

وحدث ثوبان : قد وجب العمل به ، وحدث ابن عباس يحتمل أن يكون ناسخاً ، ويحتمل أن يكون منسوخاً ، وذلك شَكٌّ ، والشك لا يوجب عملاً ، ولا يرفع العلم الموجب للعمل <sup>(١)</sup> ، وهذا على طريقة من لا يرى الشكَّ مؤثراً في العلم ، ومن رَأَى الجَمْع بينهما ، حَمَلَ حديث النهي على الكراهية ، وحدث الاحتجاج على رَفْعِ الحظر . ومن أسقطهما للتعارض ، قال بإباحة الاحتجاج للصائم .

### [ الْقَوْلُ فِي الْقِيَاءِ لِلصَّائِمِ ]

وأما القِيَاءُ : فإن جمهور الفقهاء على أن من ذَرَعَهُ الْقِيَاءُ ، فليس بمفطر ، إلا ربعة ، فإنه قال : إنه مفطر ، وجمهورهم أيضاً على أن من استقاء فقاء ، فإنه مفطر ، إلا طلوس .

وسبب اختلافهم : ما يَتَوَهَّمُ من التعارض بين الأحاديث الواردة في هذه المسألة ، واختلافهم أيضاً في تصحيحها .

وذلك أنه ورد في هذا الباب حديثان :

أحدهما : حديث أبي الدرداء : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ ، فَأَفْطَرَ » . قال معदान : فلقيت ثوبان في مسجد « دمشق » ، فقلت له : إن أبا الدرداء حدثني : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ ، فقال : صَدَقَ ، أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ » <sup>(٢)</sup> . وحدث ثوبان <sup>(٣)</sup> هذا صحيحه الترمذي .

والآخر : حديث أبي هريرة خرجه الترمذي ، وأبو داود أيضاً ؛ أن النبي - عليه

(١) في الأصل : عملاً .

(٢) تقدم .

(٣) ثوبان مولى النبي ﷺ أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن من أهل السراة ، وقيل : من الحكم بن سعد المشيرة ، لازم النبي ﷺ حضراً وسفراً ، ثم نزل الشام له مائة وسبعة وعشرون حديثاً . توفي سنة أربع وخمسين بمحرم .

انظر : الخلاصة ١٥٥/١ (٩٦٥) ، تهذيب الكمال : ١٧٦/١ ، ٤١٣/٤ ، تهذيب التهذيب ٣١/٢ ، تقريب التهذيب ١/١٢٠ ، الكاشف ١/١٧٥

الصلاة والسلام - قال : « مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَّءُ ، وَهُوَ صَائِمٌ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ ، وَإِنْ اسْتَقَاءَ ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ » (٥٦٩) . وروي موقوفاً عن ابن عمر ، فمن لم يصح عنه الأثران كلاهما ، قال : ليس فيه فطر أصلاً . ومن أخذ بظاهر حديث ثوبان ، ورجحه

(٥٦٩) أخرجه أبو داود (٧٧٦/٢) كتاب الصوم : باب الصائم يستقي عامداً ، حديث ( ٢٣٨ ) ، والترمذي (١١١/٢) كتاب الصوم : باب ما جاء فيمن استقاء عمدًا ، حديث (٧١٦) ، وابن ماجه (٥٣٦/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في الصائم يقى ، حديث (١٦٧٦) ، وأحمد (٤٩٨/٢) ، والدارمي (١٤/٢) كتاب الصوم : باب الرخصة فيه [ في القيء ] ، وابن الجارود ( ص ١٤٠ ) : باب الصيام ، حديث (٣٨٥) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٩٧/٢) كتاب الصيام : باب الصائم يقى ، والدارقطني (١٨٤/٢) كتاب الصيام : باب القبله للصائم ، حديث (٢٠) والحاكم (٤٢٧/١) كتاب الصوم ، والبيهقي (٢١٩/٤) كتاب الصيام : باب من ذرعه القيء لم يفطر ومن استقاء أفطر . وابن خزيمة (٢٢٦/٣) رقم (١٩٠٦) وابن حبان (٩٠٧ - موارد ) والبيهقي في « شرح السنة » (٤٨٨/٣) - بتحقيقنا ) من طريق عيسى بن يونس قال : ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به .

قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . وصححه أيضا ابن خزيمة وابن حبان . وقال الدارقطني : رواه كلهم ثقات .

أما الترمذي فقال : حديث أبي هريرة حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس ، وقال محمد - يعني البخاري - : لا أراه محفوظاً .

وقد توبع عيسى بن يونس عليه تابعه حفص بن غياث .

وأخرجه ابن ماجه (٥٣٦/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في الصائم يقى حديث (١٦٧٦) وابن خزيمة (٢٢٦/٣) رقم (١٩٦١) والحاكم (٤٢٦/١) والبيهقي (٢١٩/٤) من طريقه عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة . وصححه ابن خزيمة .

وللهديث طريق آخر عن أبي هريرة :

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨/٣) وأبو يعلى (٤٨٢/١١) رقم (٦٦٠٤) والدارقطني (١٨٤/٢) ، (١٨٥) من طرق عن عبد الله بن سعيد المقرئ عن جده عن أبي هريرة به . وهذا سند ضعيف جداً عبد الله بن سعيد المقرئ متروك الحديث .

وفي الباب عن ابن عمر موقوفاً : أخرجه مالك في « الموطأ » (٣٠٤/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات رقم (٤٧) من طريق نافع عنه قال : « من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القيء فليس عليه القضاء » .

وأخرجه أيضا عبد الرزاق (٧٥٥١) وابن أبي شيبة (٣٨/٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٨/٢) .

على حديث أبي هريرة ، أوجب الفطر من القِيء بإطلاق ، ولم يفرق بين أن يستقيء ، أو لا يستقيء .

ومن جمع بين الحديتين ، وقال : حديث ثوبان مجمل ، وحديث أبي هريرة مُفسر .  
والواجب حمل المجمل على المفسر ، فرق بين القيء ، والاستقاءة ، وهو الذي عليه الجمهور .

### \* \* \*

### الرُّكْنُ الثَّالِثُ :

### هُوَ النِّيَّةُ

والنظر في النية في مَوَاضِع منها : هل هي شرط في صحة هذه العبادة ، أم ليست بشرط ؟ وإن كانت شرطاً ، فما الذي يُجْزِي من تعيينها ؟ وهل يجب تَجْدِيدُهَا في كل يوم من أيام رمضان ، أم يكفي في ذلك النية الواقعة في اليوم الاول ؟ وإذا أوقعتها المكلف ، فأي وقت إذا وقعت فيه ، صَحَّ الصوم ؟ وإذا لم تقع فيه ، بَطَلَ الصوم ؟ وهل رَفَضُ النية يوجب الفطر <sup>(١)</sup> ؟ وإن تسحر ؟  
وكل هذه المطالب قد اختلف العلماء <sup>(٢)</sup> فيها .

#### [ الْقَوْلُ فِي نِيَّةِ الصَّيَامِ ، وهل هي شرط صحة ؟ ]

أما كون النية شرطاً في صحة الصيام <sup>(٣)</sup> : فإنه قول الجمهور .  
وشذ زُفَرٌ فقال : لا يحتاج رمضان إلى نية ، إلا أن يكون الذي يُدْرِكُهُ صِيَامُ شهر  
رمضان مريضاً أو مسافراً ، فيريد الصوم .

والسبب في اختلافهم : الاحتمال المتطرق إلى الصوم ، هل هو <sup>(٤)</sup> عِبَادَةٌ مَعْقُولَةٌ  
الْمَعْنَى ، أو غَيْرُ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى ؟ .

فمن رأى أنها غير معقولة المعنى ، أوجب النية .  
ومن رأى أنها معقولة المعنى ، قال : قَدْ حَصَلَ الْمَعْنَى إِذَا صَامَ ، وإن لم يَنْوِ .  
لكن تخصيص زفر رمضان بذلك من بين أنواع الصوم فيه ضَعْفٌ ، وكأنه لما رأى أن  
أيام رمضان لا يجوز فيها الفطر ، ورأى أن كل صَوْمٍ يقع فيها ينقلب صوماً شرعياً ،  
وإن هذا شيء يخص هذه الأيام .

(٢) في الاصل : الفقهاء .

(٤) في الاصل : هي .

(١) في الاصل : يوجب الفطر وإن لم يفطر .

(٣) في الاصل : الصيام فإنهم اتفقوا .

## [ تعيين النية المجزية في صوم رمضان ]

وأما اختلافهم في تعيين النية المجزية في ذلك : فإن مالكاً قال : لا بد في ذلك من تعيين صَوْمِ رمضان ، ولا يكفي اعتقاد الصوم مطلقاً ، ولا اعتقاد صَوْمٍ معينٍ غير صوم رمضان .

وقال أبو حنيفة : إن اعتقد مطلق الصوم ، أجزاءً ، وكذلك إن نوى فيه صِيَامَ غير رمضان ، أجزاءً ، وانقلب إلى صِيَامِ رمضان ، إلا أن يكون مسافراً ، فإنه إذا نوى المسافر عنده في رمضان صِيَامَ غير رمضان كان ما نوى لأنه لم يجب عليه صَوْمُ رمضان وجوباً معيناً . ولم يفرق صاحبه بين المسافر والحاضر ، وقال : كل صوم نُويَ في رمضان انقلب إلى رمضان .

وسبب اختلافهم : هل الكافي في تعيين النية في هذه العبادة هو تعيين جنس العبادة ، أو تعيين شخصها ؛ وذلك أن كلا الأمرين موجود في الشرع .

مثال ذلك : أن النية في الوضوء يكفي منها اعتقاد رفع الحدث لأي شيء كان من العبادة (١) ، التي الوضوء شرط في صحتها ، وليس يختص عبادة بوضوء ووضوء ، وأما الصلاة فلا بد فيها من تعيين شخص العبادة ، فلا بد من تعيين الصلاة إن عصرًا قَصَرَ ، وإن ظهرًا فُطِرَ .

وهذا كله على المشهور عند العلماء ، فتردد الصوم عند هؤلاء بين هذين الجنسيتين ، فمن ألحقه بالجنس الواحد ، قال : يكفي في ذلك اعتقاد الصوم فقط .

إذا نوى في أيام رمضان صَوْمًا آخرَ ، ومن ألحقه بالجنس الثاني اشترط تعيين الصوم . واختلافهم أيضاً في إذا نوى في أيام رمضان صَوْمًا آخرَ ؛ هل ينقلب أو لا ينقلب ؟ سببه أيضاً أن من العبادة عندهم ما يتقلب من قبل أن الوقت الذي توقع فيه مختص بالعبادة التي تنقلب إليه ، ومنها ما ليس ينقلب .

أما التي لا تنقلب : فأكثرها .

وأما التي تنقلب باتفاق : فالحج ؛ وذلك أنهم قالوا : إذا ابتدأ الْحَجَّ تطوعاً من وجب عليه الحج ، انقلب التطوع إلى الفرض ، ولم يقولوا ذلك في الصلاة ، ولا في غيرها ، فمن شبه الصوم بالحج ، قال : ينقلب ، ومن شبهه بغيره من العبادات قال : لا ينقلب .

(١) في الأصل : العبادات .



### [ اِخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِي وَقْتِ النِّيةِ لِلصَّوْمِ ]

وأما اختلافهم في وقت النية : فإن مالكا رأى أنه لا يُجزئُ الصيام إلا بنية قبل الفجر ؛ وذلك في جميع أنواع الصيام .

وقال الشافعي : تُجزئُ النية بعد الفجر في النافلة ، ولا تجزئ في الفروض .

وقال أبو حنيفة : تجزئ النية بعد الفجر في الصيام المُتعلّقِ وَجوبُهُ بوقت معين ؛ مثل رمضان ، ونَدْرِ أيام محدودة ، وكذلك في النافلة ، ولا يجزئ في الواجب في اللزمة (١) .

والسبب في اختلافهم : تعارض الآثار في ذلك .

أما الآثار المتعارضة في ذلك : فأحدها : ما أخرجه البخاري عن حفصة ؛ أنه قال - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ لَمْ يَبَيِّنِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَا صِيَامَ لَهُ » (٥٧٠) . ورواه مالك موقوفاً .

قال أبو عمر : حديث حفصة في إسناداه اضطراب .

#### (١) في الأصل : الذي في الزمان .

(٥٧٠) أخرجه أبو داود (٨٢٣/٢ ، ٨٢٤) كتاب الصوم : باب النية في الصيام ، حديث (٢٤٥٤) ، والترمذي (١١٦/٢ ، ١١٧) كتاب الصوم : باب ما جاء لا صيام لمن لم يزم من الليل حديث (٧٣٠) ، والنسائي (١٩٦/٤ ، ١٩٧) كتاب الصيام : باب ذكر اختلاف الناقلين لحبر حفصة في ذلك وابن ماجه (٥٤٢/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في فرض الصوم من الليل ، والبخاري في الصوم ، حديث (١٧٠٠) ، وأحمد (٢٨٧/٦) والدارمي (٦/٢ ، ٧) كتاب الصوم : باب من لم يجمع الصيام من الليل ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٥٤/٢) كتاب الصيام : باب الرجل ينوي الصيام بعد ما يطلع الفجر ، والدارقطني (١٧٢/٢) كتاب الصيام : باب تبين النية من الليل وغيره ، حديث (٢ ، ٣ ، ٤) ، والبيهقي (٢٠٢/٤) كتاب الصيام : باب الدخول في الصوم بالنية ، والخطيب (٩٢/٣ ، ٩٣) .

من طريق عبد الله بن عمر عن حفصة أن النبي ﷺ قال : « من لم يبيّن الصيام من الليل فلا صيام له » واللفظ للنسائي .

ولفظ أبي داود والترمذي : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » .

وقال الترمذي : لا نمرقه مرفوعاً إلا من هذا الوجه وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله : وهو أصح .

قال الحافظ ابن خنجر في « تلخيص الحبير » (١٨٨/٢) : واختلف الأئمة في رقبه ووقفه فقال ابن أبي حاتم عن أبيه : لا أدري أيهما أصح يعني : رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم ورواية إسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم بغير واسطة الزهري لكن الوقف أشبه .

والثاني : ما رواه مسلم عن عائشة ، قالت : قال لي رسول الله ﷺ ذاتَ يومَ : « يا عائشةُ ، هلْ عندكُم شيءٌ ؟ » قالتُ : قلتُ : يا رسولَ الله ، ما عندنا شيءٌ . قالُ : فإني صائمٌ . (٥٧١) .

ولحديث (١) معاويةَ أنه قال على المنبر : يا أهل « المدينة » أين علماؤكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اليومُ هذا يومُ عاشوراءَ ، ولَمْ يَكْتَبْ عَلَيْنَا صِيَامُهُ ، وَأَنَا صَائِمٌ .

= وقال أبو داود : لا يصح رفعه . وقال الترمذى : الموقوف أصح . ونقل فى « العلل » عن البخارى أنه قال : هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب والصحيح عن ابن عمر موقوف ، وقال النسائى : الصواب عندى : موقوف ولم يصح رفعه ، وقال أحمد : ما له عندى ذلك الإسناد ، وقال الحاكم فى الأربعين : صحيح على شرط الشيخين ، وقال فى المستدرک : صحيح على شرط البخارى ، وقال البيهقى : رواه ثقات إلا أنه روى موقوفاً ، وقال الخطابى أسنده عبد الله بن أبى بكر وزيادة الثقة مقبولة وقال ابن حزم : الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة . وقال الدارقطنى : كلهم ثقات . وفى الباب من عائشة :

أخرجه الدارقطنى (١٧١/٢ - ١٧٢) كتاب الصيام : باب تبييت النية من الليل ، والبيهقى (٢٠٣/٤) كتاب الصيام : باب الدخول فى الصوم بالنية .

قال الحافظ فى « التلخيص » (١٨٩/٢) : وفيه عبد الله بن عباد وهو مجهول وقد ذكره ابن حبان فى الضعفاء .

وفى الباب أيضاً عن ميمونة بنت سعد :

أخرجه الدارقطنى (١٧٣/٢) كتاب الصوم : باب تبييت النية من الليل (٥) بلفظ : « من أجمع الصوم من الليل فليصم ومن أصبح ولم يجمعه فلا يصم » . وفيه محمد بن عمر الواقدى وهو متروك .

(٥٧١) أخرجه مسلم (٨٠٩/٢) كتاب الصيام : باب جوار صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال ، وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر ، الحديث (١٧٠ / ١١٥٤) ، وأبو داود (٨٢٤/٢) ، (٨٢٥) كتاب الصوم : باب فى الرخصة فى ذلك [ فى النية ] ، حديث (٢٤٥٥) ، والترمذى (١١٨/١) كتاب الصوم : باب : صيام المتطوع بغير نية ، حديث (٧٣٣) ، والنسائى (١٩٤/٤) ، (١٩٥) كتاب الصيام : باب النية فى الصيام والاختلاف على طلحة بن يحيى بن طلحة فى خبر عائشة فيه ، والدارقطنى (١٧٦/٢) ، (١٧٧) كتاب الصيام : باب تبييت النية من الليل وغيره ، حديث (٢١) والبيهقى (٢٧٤/٤) ، (٢٧٥) كتاب الصيام : باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامة .

والشافعى فى « المسند » (ص - ٨٤) وعبد الرزاق (٧٧٩٣) وأحمد (٢٠٧/٦) والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١٠٩/٢) ، وأبو يعلى (٤٦/٨ - ٤٧) رقم (٤٥٦٣) وابن خزيمة (٢١٤٣) وابن حبان (٣٦٣٤ ، ٣٦٣٥) من طريق طلحة بن يحيى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة به .

(١) فى الأصل : وحديث .

فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَصُمْ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ » (٥٧٧).

فمن ذهب مذهب الترجيح ، أخذ بحديث حفصة .

ومن ذهب مذهب الجمع ، فَرَّقَ بَيْنَ النَّفْلِ وَالْفَرْضِ ، أعني : حَمَلَ حَدِيثَ حَفْصَةَ عَلَى الْفَرْضِ ، وَحَدِيثَ عَائِشَةَ وَمَعَاوِيَةَ عَلَى النَّفْلِ .

وإنما فرق أبو حنيفة بين الواجب المعين ، والواجب نفي الذمة ؛ لأن الواجب المعين له وقت مخصوص يقوم مقام النية في التعيين ، والذي في الذمة ليس له وَتَّ مُخْصُوصٌ ، فأوجب أن التعيين بالنية <sup>(١)</sup> .

[ لَيْسَتْ الطَّهَارَةُ مِنَ الْجَنَابَةِ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّوْمِ ] وجمهور الفقهاء على أنه ليست الطهارة من الجنابة <sup>(٢)</sup> شرط في صحة الصوم ؛ لما ثبت من حديث عائشة ، وأم سلمة

(٥٧٧) أخرجه البخاري (٢٤٤/٤) كتاب الصوم : باب صيام يوم عاشوراء ، حديث (٢٠٠٣) ، ومسلم (٧٩٥/٢) كتاب الصيام : باب صوم يوم عاشوراء ، حديث (١١٢٩/١٢٦) ، والنسائي في الكبرى (١٦٢/٢) كتاب الصيام : باب التأكيد في صيام يوم عاشوراء ، حديث (٨/٢٨٥٧) .  
والبيهقي (٢٩٠/٤) كتاب الصيام : باب ما يستدل به على أنه [ صوم عاشوراء ] لم يكن واجبا قط ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٧٧/٢) كتاب الصيام : باب صوم يوم عاشوراء .  
(١) في الأصل : أن التعيين بالنية اختلاف في اشتراط النية في الواجب المعين .

(٢) ويندب للصائم أن يغتسل عن حدث أكبر ليلاً ، ليكون على طهر من أول الصوم ، فيؤدي العبادة على طهارة ، ويندب له إن لم يغتسل أن يغسل ما يخشى وصول الماء منه إلى الجوف ، كالأذن والدبر .

وإنما كان الغسل من الحدث الأكبر ليلاً مندوباً لا واجباً ؛ لما روى عن السيدة « عائشة » و « أم سلمة » - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان .

ولما روى عن السيدة عائشة أيضاً « أن رجلاً قال : يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم ، فقال رسول الله ﷺ : « وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم » .

وأما ما روى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « من أصبح جنباً فلا صيام له » فقيل : إنه ضعيف ، وقيل : هو محمول على من أصبح مجامعاً ، واستدام الجماع إلى ما بعد طلوع الفجر .

وقال ابن المنذر : أحسن ما سمعت في حديث « أبي هريرة » أنه منسوخ ؛ لأن الجماع كان محرماً في صدر الإسلام على الصائم بعد النوم في الليل ، كالطعام والشراب ، فلما أباح الله الجماع إلى طلوع الفجر جاز للجنب الصوم ، إذا أصبح قبل الغسل .

ويؤيد كلام ابن المنذر قول الله - تعالى - : ﴿ أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثَ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ .  
والرفث : الجماع ، وقد أحله الله - تعالى - في جميع الليل ، ولو في اللحظة الأخيرة قبل طلوع الفجر ، وهذا يقتضي أن يصبح فاعل ذلك جنباً ، ولا يطل صومه ، لأنه لو كان يطل به صومه =

روجي النبي ﷺ أنهما قالتا : « كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من جماع غير احتلام في رمضان ، ثم يصوم » (٥٧٣) . ومن الحجة لهما الإجماع على أن الاحتلام بالنهار لا يفسد الصوم .

وروي عن إبراهيم النخعي ، وعروة بن الزبير ، وطائفة : أنه إن تعمّد ذلك ، أفسد صومه .

وسبب اختلافهم : ما روي عن أبي هريرة : أنه كان يقول : « من أصبح جنباً في رمضان ، أفطر » (١) .

وروي عنه : أنه قال : ما أنا قُتُّه ، محمد ﷺ قاله ، ورب الكعبة .

### [ الحائض إذا طهرت قبل الفجر ، فأخّرت الغسل ]

وذهب ابن الماجشون من أصحاب مالك : أن الحائض إذا طهرت قبل الفجر ، فأخّرت الغسل ، أن يومها يوم فطر . وأقوايل هؤلاء شاذة ، ومردودة بالسنن المشهورة الثابتة .

\* \* \*

= لما أحله الله .

ويؤيد دعوى النسخ : رجوع « أبي هريرة » عن الفتوى بذلك ، كما في رواية « البخاري » أنه كما أخبر بما قالته السيدة عائشة وأم سلمة في الحديث السابق . قال : هما أعلم برسول الله ﷺ .

وقد نقل « النووي » الجمع بين ما قالته السيدة « عائشة » و « أم سلمة » وما رواه « أبو هريرة » من أصحاب « الشافعي » بأن ما رواه أبو هريرة محمول على الأفضل ، وما رواه السيدة عائشة وأم سلمة محمول على بيان الجواز .

(٥٧٣) أخرجه البخاري (١٤٣/٤) كتاب الصيام : باب الصائم يصبح جنباً ، حديث (١٩٢٥) ، (١٩٢٦) ، ومسلم (٧٨٠/٢) ، (٧٨١) كتاب الصيام : باب صحة صوم من طلع عليه الفجر ، وهو جنب ، حديث (١١٠٩/٧٨) ، ومالك (٢٩١/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في صيام الذي يصبح جنباً في رمضان ، حديث (١٢) ، وأحمد (٣٦/٦) ، وأبو داود (٧٢٦/١) كتاب الصيام : باب فيمن أصبح جنباً في رمضان حديث (٢٣٨٨) والترمذي (١٤٩/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء في الجنب يذكره الفجر وهو يريد الصوم حديث (٧٧٩) والدارمي (٣٤٥/١) والحيثي (١٠١/١) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٠٣/٢) وابن الجارود (٣٩٢) من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام عن عائشة وأم سلمة به .

(١) تقدم .

## القسم الثاني : مِنَ الصَّوْمِ الْمَقْرُوضِ

[ الْفِطْرُ وَأَحْكَامُهُ ] وهو الكلام في الْفِطْرِ وَأَحْكَامِهِ : والمفطرون في الشرع على ثَلَاثَةِ أَقسام :

صنف يجوز له الفطر ، والصوم بإجماع ، وصنف يجب عليه الْفِطْرُ على اختلاف في ذلك بين المسلمين ، وصنف لا يجوز له الْفِطْرُ ؛ وكل واحد من هؤلاء تتعلق به أحكام . [ مَنْ يَجُوزُ لَهُ الصَّوْمُ وَالْإِنْفَاطَرُ ؟ ] أما الذين يجوز لهم الأمران : فالمرضى باتفاق ، والمسافر باختلاف ، والحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير . وهذا التقسيم كله مجمع عليه .

[ الْقَوْلُ فِي صَوْمِ الْمُسَافِرِ ] فأما المسافر : فالنظر فيه في مواضع : منها : هل إن صام أجزأه صومه ، أم ليس يجزئهُ ؟ وهل إن كان يجزيه المسافر صَوْمُهُ ، الأفضل له الصوم ، أو الفطر ، أو هو مُخَيَّرٌ بينهما ؟ .

وهل الفطر الجائز له هو في سفر محدود ، أم في كل ما يَنْطَلِقُ عليه اسم السفر في وضع اللغة ؟ .

ومتى يُفْطِرُ المسافر ؟ ومتى يُمْسِكُ ؟ وهل إذا مرَّ بعض الشهر ، له أن ينشيء السفر ، أم لا ؟ ثم إذا أفطر ما حَكَّمَهُ ؟ .

وأما المريض ، فالنظر - فيه أيضاً - في تحديد المرض الذي يجوز له فيه الفطر ، وفي حكم الفطر .

[ إِذَا صَامَ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ ، هل يجزيهما الصوم عن الفرض ]

وأما المسألة الأولى : وهي إن صام المريض ، والمسافر ، هل يجزيه صَوْمُهُ عن فرضه ، أم لا ؟ .

فإنهم اختلفوا في ذلك :

فذهب الجمهور : إلى أنه إن صام ، وَقَعَ صِيَامُهُ ، وَأَجْزَأَهُ .

وذهب أهل الظاهر : إلى أنه لا يجزيه ، وأن فرضه هو أَيَّامُ أُخَرٍ .

والسبب في اختلافهم : تردد قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [ البقرة : ١٨٥ ] - بين أن يُحْمَلَ على الحقيقة فلا يكون هناك مُحَذَفٌ أصلاً ، أو يحمل على المجاز ، فيكون التقدير : فافطر ، فَعِدَّةٌ من أيام آخر . وهذا الحلف في الكلام هو الذي يعرفه أهل صناعة الكلام بلحن الخطاب . فمن حَمَلَ الآية على الحقيقة ، ولم يَحْمَلْهَا على المجاز ، قال : إن فرض المسافر عِدَّةً من أيام آخر ؛ أنوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [ البقرة : ١٨٥ ] . ومن قدر : فافطر ، قال : إنما فرضه عدة من أيام آخر إذا أفطر .

وكلا الفريقين يَرْجَحُ تأويله بالأثار الشاهدة لكلا المفهومين ، وإن كان الأصل هو أن يُحْمَلَ الشيء على الحقيقة ، حتى يَدُلَّ الدليل على حمله على المجاز .

أما الجمهور : فيحتجون لمذهبهم بما ثبت من حديث أنس ؛ قال : « سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ ، فَلَمْ يَعِْبِ الصَّائِمَ عَلَى الْمُقْطَرِ ، وَلَا الْمُقْطَرُ عَلَى الصَّائِمِ » (١) . وبما ثبت عنه - أيضاً - أنه قال : « كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسَافِرُونَ ، فَيَصُومُونَ بَعْضُهُمْ ، وَيُفْطِرُ بَعْضُهُمْ » . وأهل الظاهر يحتجون لمذهبهم بما ثبت عن ابن عباس : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ ، ثُمَّ أَفْطَرَ ، فَأَظْفَرَ النَّاسُ » . وكانوا يأخذون بالأحدث ، فالأحدث من أمر (٢) رسول الله ﷺ (٥٧٤) . قالوا : وهذا يدل على نَسْخِ الصوم .

قال أبو عمر : والحجة على أهل الظاهر إجماعهم على أن المريض إذا صام أَجْزَأَهُ صَوْمُهُ .

[ هَلِ الصَّوْمُ أَفْضَلُ ، أَمْ الْفِطْرُ لِلْمَرِيضِ الْقَادِرِ وَالْمُسَافِرِ ]

وأما المسألة الثانية : وهي هل الصوم أفضل ، أو الفطر ؟

إذا قلنا : إنه من أهل الفطر على مذهب الجمهور ، فإنهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب :

فبعضهم رأى الصوم أَفْضَلَ ؛ وعن قال بهذا القول مالك ، وأبو حنيفة .

وبعضهم رأى أن الفطر أَفْضَلُ ؛ وعن قال بهذا القول أحمد ، وجماعة .

(١) تقدم . (٢) في الأصل : لقي .

(٥٧٤) أخرجه البخاري (١٨٠/٤) كتاب الصوم : باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر ، حديث (١٩٤٤) ، ومسلم (٧٨٤/٢) كتاب الصيام : باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية ، حديث (١١١٣/٨٨) ، وبين البخاري أن قوله : وكانوا يأخذون .. إلخ مدرج من كلام الزهري ، راوى الحديث عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس .

وبعضهم رأى : أن ذلك على التَّخْيِيرِ ، وأنه ليس أحدهما أفضل .

والسبب في اختلافهم : مُعَارَضَةُ المفهوم من ذلك لظاهر بعض المنقول ، ومعارضة المنقول لبعضه لبعض ؛ وذلك أن المعنى المقول من إِجَارَةِ الفطر للصائم ، إنما هو الرُّخْصَةُ له ؛ لمكان رَفْعِ الْمَشَقَّةِ عنه ، وما كان رُخْصَةً ، فالأفضل ترك الرخصة ، ويشهد لهذا حديث حمزة بن عمرو الأسلمي ، خرج مسلم ؛ أنه قال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَجِدُ فِي قُوَّةٍ عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ ، فَهَلْ مِنْ جُنَاحٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هِيَ رُخْصَةٌ مِنْ اللَّهِ لِمَنْ أَخَذَ بِهَا ، فَحَسَنٌ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ ، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ » (٥٧٥) .  
وأما ما ورد من قوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومَ » (١) فِي الْمَسْفَرِ (٥٧٦) .

(٥٧٥) أخرجه مسلم (٧٩٠/٢) كتاب الصيام : باب التخيير في الصوم والفطر في السفر ، حديث (١١٢١/١٠٧) ، وأبو داود (٧٩٣/٢) كتاب الصوم : باب الصوم في السفر حديث (٢٤٠٢) ، والنسائي (١٨٧/٤) كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على عروة في حديث حمزة فيه ، ومالك (٢٩٥/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في الصيام في السفر ، حديث (٢٤) ، والطحاوي (١٨٩/١) كتاب الصيام : باب الرخصة في الفطر للمسافر في رمضان ووجوب القضاء ، حديث (٩٠٧) ، وأحمد (٤٩٤/٣) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٦٩/٢) كتاب الصيام : باب الصيام في السفر ، والحاكم (٤٣٣/١) كتاب الصوم ، والبيهقي (٢٤٣/٤) كتاب الصيام : باب الرخصة في الصوم في السفر ، من طرق عنه بالفاظ .  
(١) في الأصل : البر الصيام .

(٥٧٦) ورد من حديث جابر ، وابن عمر ، وكعب بن عاصم ، وأبي بردة ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعمار بن ياسر ، وأبي الدرداء .  
أما حديث جابر :

أخرجه البخاري (١٨٣/٤) كتاب الصوم : باب قول النبي ﷺ : لمن ظلل عليه واشتد الحر ليس من البر الصوم في السفر ، حديث (١٩٤٦) ، ومسلم (٧٨٦/٢) كتاب الصيام : باب جوار الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية .. إلخ ، حديث (١١١٥/٩٢) ، وأبو داود (٧٩٦٢) كتاب الصوم : باب اختيار الفطر ، حديث (٢٤٠٧) ، والنسائي (١٧٥/٤) كتاب الصيام : باب العلة التي من أجلها قيل ذلك ، وذكر الاختلاف على محمد بن عبد الرحمن في حديث جابر بن عبد الله في ذلك ، والطحاوي (١٨٩/١) كتاب الصيام : باب الرخصة في الفطر للمسافر في رمضان ، حديث (٩١٠) ، وأحمد (٢٩٩/٣) ، الدارمي (٩/٢) كتاب الصوم : باب في السفر ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٦٢/٢) كتاب الصيام في السفر ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٥٩/٧) ، والبيهقي (٢٤٢/٤) كتاب الصيام : باب تأكيد الفطر في السفر إذا كان يجهد الصوم ، الخطيب (١١٨/١٢) ، وابن خزيمة (٢٥٤/٣) وأبو يعلى (٤٠٣/٣) وابن الجارود في « المتنقى » رقم (٣٩٩) من حديث جابر .

حديث ابن عمر :

= أخرجه ابن ماجه (٥٣٢/١) كتاب الصيام : باب ما جاء فى الإفطار فى السفر ، حديث (١١٦٥) ، من طريق عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « ليس البر الصيام فى السفر » . قال الحافظ البوصيرى فى « الزوائد » (٨/٢) : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، رواه ابن حبان فى صحيحه من طريق محمد بن مصفى بإسناده ومثله .

حديث كعب بن عاصم :

أخرجه النسائي (١٧٥/٤) كتاب الصيام : باب ما يكره من الصيام فى السفر ، وابن ماجه (١/١) (٥٣٢) كتاب الصيام : باب ما جاء فى الإفطار فى السفر ، حديث (١١٦٤) ، والطيالسى (١/١) (١٩٠) كتاب الصيام : باب الرخصة فى الفطر للمسافر فى رمضان ، حديث (٩١١) ، وأحمد (٥/٥) (٤٣٤) ، والدارمى (٩/٢) كتاب الصوم : باب الصوم فى السفر ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٦٣/٢) كتاب الصيام : باب الصيام فى السفر ، وابن حبان (٩١٢ - موارد) ، والبيهقى (٤/٤) (٢٤٢) كتاب الصيام : باب تأكيد الفطر فى السفر إذا كان يجده الصوم ، والخطيب (١٢/٣٩٩) ، من طريق أم الدرداء عنه ، وفى رواية لأحمد (٥/٥) (٤٣٤) ، والبيهقى (٤/٤) (٢٤٢) كتاب الصيام : باب تأكيد الفطر فى السفر إذا كان يجده الصوم : « ليس من البر الصيام فى السفر » .

حديث أبى هريرة :

أخرجه البخارى فى « التاريخ الكبير » (١/٢٦٩) ، من طريق إبراهيم بن سعد ، عن عبد الله بن عامر الأسلمى ، عن رجل يقال له محمد عن أبى هريرة ، عن النبى ﷺ ، قال : « ليس من البر الصيام فى السفر » ، وقال البخارى ، ولم يصح حديثه - يعنى : هذا الرجل المبهم . وأخرجه أيضا البزار (١/٤٦٩ - كشف) رقم (٩٨٧) من طريق إبراهيم بن سعد به .

وذكره الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٣/١٦٣) وقال : رواه أحمد والبزار والطبرانى فى الأوسط وفيه رجل لم يسم أ.هـ .

ولم أجده فى مسند الإمام أحمد .

حديث ابن عباس :

أخرجه البزار (١/٤٦٨) رقم (٩٨٥) من طريق صلة بن سليمان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « ليس من البر الصيام فى السفر » .

وذكره الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٣/١٦٤) وقال : رواه البزار والطبرانى فى الكبير ورجال البزار رجال الصحيح .

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص :

أخرجه الطبرانى ، ولفظه : « لا ير أن يصام فى السفر » كما فى « مجمع الزوائد » (٣/١٦٤) ، وقال الهيثمى : ورجالهم رجال الصحيح .

حديث عمار بن ياسر :

أخرجه الطبرانى كما فى « مجمع الزوائد » (٣/١٦٤) ، وقال الهيثمى : رواه الطبرانى فى الكبير ، وإسناده حسن .

حديث أبى الدرداء :

وهذا الحديث ذكره السيوطى فى الأزهار المنتثرة فى الأحاديث المتواترة (ص - ٤٣) رقم (٤٧) =



ومن أن آخر فعله <sup>(١)</sup> - عليه الصلاة والسلام - كان الْفَطْرَ <sup>(٢)</sup> ، فيوهم أن الفطرَ أفضلُ ، لكن الفطر لما كان ليس حكماً ، وإنما هو من قبيل المباح ، عَسِرَ على الجمهور أن يضعوا المباحَ أَفْضَلَ مِنَ الْحَكْمِ .

وأما من خيّر في ذلك ؛ فلمكان حديث عائشة ؛ قالت : سأل حمزة بن عمرو الأسلمي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن الصيام في السفر ، فقال : « إِنْ شِئْتَ فَصُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَافْطِرْ » <sup>(٣)</sup> . خرجه مسلم .

[ الْفَطْرُ الْجَائِزُ لِلْمَسَافِرِ ، وتعريف السفر الذي يصلح فيه الفطر ]

وأما المسألة الثالثة : وهي هل الفطر الجائز للمسافر هو في سفر محدود ، أو في سفر غير محدود ؟

فإن العلماء اختلفوا فيها ؛ فذهب الجمهور إلى أنه إنما يفطر في السفر الذي تُقْصَرُ فيه الصلاة ، وذلك على حسب اختلافهم في هذه المسألة .

وذهب قوم إلى أنه يفطر في كل ما ينطلق عليه اسم سفر <sup>(٤)</sup> ؛ وهم أهل الظاهر .

والسبب في اختلافهم : معارضة ظاهر اللفظ للمعنى ؛ وذلك أن ظاهر اللفظ أن كل من يَنْطَلِقَ عليه اسم مسافر ، فله أن يفطر ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [ البقرة : ١٨٣ ] . وأما المعنى المعقول من إجازة الفطر في السفر فهو المشقة ، ولما كانت لا توجد في كل سفر ، وجب أن يجوز الفطر في السفر الذي فيه المشقة .

ولما كان الصحابة كأنهم مجمعون <sup>(٥)</sup> على الحد في ذلك ، وجب أن يقاس ذلك على الحد في قصر <sup>(٦)</sup> الصلاة .

[ المرضُ الذي يجوزُ فيه الفطرُ ]

المسألة الرابعة : وأما المرض الذي يَجُوزُ فيه الفطر ؛ فإنهم اختلفوا فيه - أيضاً - ؛

= وعزاه إلى الشيخان عن جابر بن عبد الله .

وأحمد عن كعب بن عاصم الأشعري وأبي برزة الأسلمي .

والطبراني عن ابن عباس وابن عمر وعمار بن ياسر وأبي الدرداء . أ. هـ .

وحديث أبي برزة ليس في مستند الإمام أحمد .

وحديث ابن عمر أخرجه ابن ماجه .

(٣) تقدم .

(٢) تقدم .

(١) في الأصل : أمره عليه .

(٥) في الأصل : مجمعون . (٦) في الأصل : تقصر .

(٤) في الأصل : السفر .

فذهب قوم إلى أنه المرض الذي يَلْحَقُ من الصوم فيه مَشَقَّةٌ وَضَرُورَةٌ ؛ وبه قال مالك .

وذهب قوم إلى أنه المرض الغالب ؛ وبه قال أحمد .

وقال قوم : إذا انطلق عليه اسم المريض ، أَفْطَرَ .

ومسبب اختلافهم : هو بعينه سبب اختلافهم في حَدِّ السفر .

[ متى يُفْطِرُ المسافر ، ومتى يُمْسِكُ ؟ ]

وأما المسألة الخامسة : وهي متى يفطر المسافر ، ومتى يمك ؟

فإن قومًا قالوا : يفطر يومه الذي خرج فيه مسافرًا ؛ وبه قال الشعبي ، والحسن ، وأحمد .

وقالت طائفة : لا يفطر يومه ذلك ؛ وبه قال فقهاء الأمصار .

واستحب جماعة العلماء لمن عَلمَ أنه يدخل المدينة أول يومه ذلك أن يَدْخُلَ صائِمًا ، وبعضهم في ذلك أكثر تشديدًا من بعض . وكلهم لم يوجبوا على من دَخَلَ مُفْطِرًا كَفَّارَةً .

[ مَنْ دَخَلَ المدينة ، وقد ذهبَ بعضُ النهار ، والحائضُ عندما تطهرُ ]

واختلفوا فيما من دخل ، وقد ذهب بعض النهار ؛ فذهب مالك ، والشافعي إلى أنه يَتِمَادَى على فطره .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : يَكُفُّ عن الأكل ، وكذلك الحائض عندما تطهر تَكُفُّ .

والسبب في اختلافهم في الوقت الذي يفطر فيه المسافر هو : معارضة الأثر للنظر : أما الأثر : فإنه <sup>(١)</sup> ثبت من حديث ابن عباس : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ حَتَّى بَلَغَ الكَدِيدَ ، ثُمَّ أَفْطَرَ ، وَأَفْطَرَ النَّاسُ مَعَهُ » <sup>(٢)</sup> . وظاهر هذا أنه أفطر بعد أن بَيَّتَ الصوم .

وأما الناس فلا شك أنهم أفطروا بعد تَبَيُّنِهِمُ الصوم .

وفي هذا المعنى أيضًا حديث جابر بن عبد الله : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ ، فَسَارَ حَتَّى بَلَغَ كِرَاعَ الْعَمِيمِ ، وَصَامَ النَّاسُ ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ ، فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ شَرِبَ ، فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ ، فَقَالَ : أَوْلَيْكَ الْمُصَاةُ ، أَوْلَيْكَ الْمُصَاةُ » <sup>(٣)</sup> .

وخرج أبو داود عن أبي بصرة الغفاري أنه لما تَجَاوَزَ البيوت ، دعا بالسُّقْرَةِ .

(١) في الأصل : وذلك أنه .

(٢) تقدم برقم ٥٧٤

(٣) تقدم .

قال جعفر راوي الحديث : فقلت : ألسنت تَرَى (١) البيوت ؟ قال : أترغبُ عن ستة رسول الله ﷺ ؟ .

قال جعفر : فأكلَ (٥٧٧) . وأما الفطرُ : فلما كان المسافر لا يجوز له إلا أن يبيت الصوم لَيْلَةً سَفَرَهُ ، لم يجز له أن يُبطلَ صومه ، وقد بينه الله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٣] .

### [ الاختلافُ في إمساك الدَّاخلِ أثناءَ النَّهارِ ]

وأما اختلافهم في إمساك الدَّاخلِ في أثناءَ النَّهارِ عن الأكل ، أو لا إمساكه :

فالسبب فيه اختلافهم : في تشبيه مَنْ يَطْرَأُ عليه في يَوْمٍ شكُّ أفطر فيه ، لثبوت (٢) أنه من رَمَضَانَ ، فمن شبهه به ، قال : يمسك عن الأكل . ومن لم يشبهه به ، قال : لا يمسك عن الأكل ؛ لأن الأول أكل لموضع الجهل ، وهذا أكلٌ لسبب مبيح ، أو موجب للأكل .

والخفية تقول : كلاهما سَبَبٌ مُوجِبٌ (٣) للإمساك عن الأكل بَعْدَ إِحَاطَةِ الْأَكْلِ .

[ هل يجوزُ للصائم أن ينشئَ في رمضان سَفَرًا ، ثم لا يصوم ؟ ]

وأما المسألة السادسة : وهي هل يجوزُ للصائم في رمضان أن ينشئَ سَفَرًا ، ثم لا يصوم فيه ؟ فإن الجمهور على أنه يجوز ذلك له .

وروي عن بعضهم ؛ وهو عبيدة السَّلْمَانِيُّ ، وسويد بن غفلة ، وابن مجاز (٤) ؛ أنه إن سافر فيه صام ، ولم يُجِزُوا له الفطر .

(١) في ط : تؤم .

(٥٧٧) أخرجه أبو داود (٧٩٩/٢ ، ٨٠٠) كتاب الصوم : باب متى يفطر المسافر إذا خرج ؟ حديث (٢٤١٢) حدثنا عبيد الله حدثني عبد الله بن يزيد (ح) ، وحدثنا جعفر بن مسافر ، ثنا عبد الله ابن يحيى المعنى ، حدثني سعيد - يعني ابن أبي أيوب - : زاد جعفر والليث ، قال : حدثني يزيد ابن أبي حبيب ، أن كليب بن ذهل الحضرمي أخبره عن عبيد ، قال : جعفر بن جبر ، قال : «كنت مع أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله ﷺ في سفينة من القسطاط في رمضان فرفع ، ثم قرب غذاؤه ، قال جعفر في حديثه فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة ، قال : اقرب ، قلت : ألسنت ترى البيوت ؟ قال أبو بصرة أترغب عن سنة رسول الله ﷺ ! » .

ومن طريق أبي داود :

أخرجه البيهقي (٢٤٦/٤) كتاب الصيام : باب من قال يفطر وإن خرج بعد طلوع الفجر .

(٢) في الأصل : أثبت . (٣) في الأصل : مبيان موجباً للكف .

(٤) في الأصل : وأبو محمد .

والسبب في اختلافهم : اختلافهم في مفهوم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [ البقرة : ١٨٣ ] . وذلك أنه يحتمل أن يُفهم منه أن من شهد بعض الشهر فالواجب عليه أن يصومه كله ، ويحتمل أن يُفهم منه أن من شهد أن الواجب أن يصوم ذلك البعض الذي شَهِدَهُ .

وذلك أنه لما كان المفهوم باتفاق أن من شَهِدَهُ كله ، فهو يصومه كله ، كان من شهد بعضه ، فهو يصوم بعضه . ويؤيد تأويل الجمهور إنشاء رسول الله ﷺ السفر في رمضان<sup>(١)</sup>.

[ حُكْمُ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ إِذَا أَفْطَرَ ] وأما حكم المسافر إذا أفطر : فهو القضاء باتفاق . وكذلك المريض ؛ لقوله تعالى : ﴿ قَعْلَةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [ البقرة : ١٨٣ ] .

[ هل يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الْمَرِيضِ بِالْإِعْمَاءِ ، أَوْ جُنُونٍ ؟ ]

ما عدا المريض بإعماء أو جنون .

فإنهم اختلفوا في وجوب القضاء عليه ، وفقهاء الأمصار على وجوبه على الْمُغْمَى عليه .

[ اختلافُ الْفُقَهَاءِ فِي وَجوبِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمَجْنُونِ ]

واختلفوا في المجنون : ومذهب مالك وجوبُ القضاء عليه ، وفيه ضَعْفٌ ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « ..... وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفْقِيَ »<sup>(٢)</sup> .

[ هلُ الْإِعْمَاءُ وَالْجُنُونُ مُفْسِدَانِ لِلصَّوْمِ ] والذين أوجبوا عليهما القضاء ، اختلفوا في كونِ الإِعْمَاءِ وَالْجُنُونِ<sup>(٣)</sup> مُفْسِدًا لِلصَّوْمِ : فقوم قالوا : إنه مُفْسِدٌ .

وقوم قالوا : ليس بمفسد .

وقوم فرَّقوا بين أن يكون أغمى عليه بعد الفجر ، أو قبل الفجر .

وقوم قالوا : إن أغمى عليه بعد مُضِيِّ أَكْثَرِ النَّهَارِ أَجْزَأُ ، وإن أغمى عليه في أول النهار قَضَى ؛ وهو مذهب مالك . وهذا كله فيه ضَعْفٌ ، فإن الإِعْمَاءَ وَالْجُنُونِ صِفَةٌ يرتفع بها التكليف ، وبخاصة الجنون .

وإذا ارتَفَعَ التَّكْلِيفُ لم يُوصَفْ بِمَفْطَرٍ ، ولا صائم ؛ فكيف يقال في الصفة التي تَرَفَعُ التَّكْلِيفُ : إنها مُبْطِلَةٌ لِلصَّوْمِ ، إلا كما يقال في الميت أو فيمن لا يصح منه العمل : إنه قد بطل صَوْمُهُ ، وَعَمَلُهُ .

(٣) في الأصل : والجنون غير أو .

(٢) تقدم .

(١) تقدم برقم ٥٧٤

ويتعلق بِقَضَاءِ المسافر ، والمريض مَسَائِلُ : منها : هل يقضيان ما عليهما متتابعاً ، أم لا ؟

ومنها : ماذا عليهما إذا أُخِّرَا الْقَضَاءُ بغير (١) عند إلى أن يدخل رمضان آخر .  
ومنها : إذا ماتا ، ولم يقضيا ما عليهما هل يصوم عنهما وليهما ، أو لا (٢) يصوما ؟ .  
[ هل يَقْضِي المسافر ، والمريض ما عليهما متتابعاً ؟ ]

وأما المسألة الأولى : فإن بَعْضَهُمْ أوجب أن يكون الْقَضَاءُ متتابعاً على صِفَةِ الاداء ، وبعضهم لم يوجب ذلك ؛ وهؤلاء منهم من خيَّرَ ، ومنهم من استحَبَّ التتابع ، والجماعة على ترك إيجاب التتابع .

وسبب اختلافهم : تَعَارُضُ ظواهر (٣) اللفظ والقياس ؛ وذلك أن القياس يَقْتَضِي أن يكون الاداء على صفة القضاء . أصل ذلك الصلاة ، والحج .

أما ظاهر قوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ . فإنما يَقْتَضِي إيجاب الْعِدَّةِ فقط ، لا إيجاب التتابع .

وروي عن عائشة ؛ أنها قالت : نزلت : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ متتابعات ، فسقطت (متتابعات) (٥٧٨) .

[ إذا أُخِّرَ الْقَضَاءُ حَتَّى دَخَلَ رمضانُ أُخَرُ ] وأما إذا أُخِرَ القضاء حتى دخل رمضان آخر : فقال قوم : يَجِبُ عليه بعد صيام رمضان الداخل (٤) الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ؛ وبه قال مالك ، والشافعي ، وأحمد .

وقال قوم : لا كَفَّارَةٌ عليه ؛ وبه قال الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي .

وسبب اختلافهم : هل تقاس الكفارات بعضها على بعض أم لا ؟ فمن لم يجز القياس في الكفارات ، قال : إنما عليه الْقَضَاءُ فقط .

(١) في الأصل : لثبير . (٢) في الأصل : ليس . (٣) في الأصل : ظاهر .

(٥٧٨) أخرجه عبد الرزاق (٢٤١/٤ ، ٢٤٢) كتاب الصيام : باب قضاء رمضان ، حديث (٧٦٥٧) عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، وأخرجه الدارقطني (١٩٢/٢) كتاب الصيام : باب القبلة للصائم ، حديث (٦٠) ، والبيهقي (٢٥٨/٤) كتاب الصيام : باب قضاء شهر رمضان إن شاء متزقاً وإن شاء متتابعاً ، من طريق عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة به ، وقال الدارقطني : صحيح ، وقال البيهقي : قولها : سقطت تريد نسخت لا يصح له تأويل غير ذلك .

(٤) في الأصل : الآخر .

ومن أجاز<sup>(١)</sup> القياس في الكفارات، قال : عليه كفارة ؛ قياساً على من أفطر متعمداً ؛ لأن كليهما مُستَهِينٌ بِحُرْمَةِ الصوم : أما هذا فَبِتَرَكِ الْقَضَاءِ زَمَانَ الْقَضَاءِ<sup>(٢)</sup> ، وأما ذلك فبالأكل في يوم لا يَجُوزُ فِيهِ الأكل . وإنما كان يكون القياسُ مستنداً لو ثبت أن للقضاء زمناً محدّوداً ينصُّ من الشارع ؛ لأن أزمناً الأداء هي المحدودة في الشرع . وقد شدّد قوم ، فقالوا : إذا اتصل مَرَضُ المريض حتى يَدْخُلَ رمضانُ آخر ؛ أنه لا قَضَاءَ عليه . وهذا مخالف للنص .

[ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ ] أما إذا مات وعليه صوم : فإن قوماً قالوا : لا يصوم<sup>(٣)</sup> أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ .

وقوم قالوا : يصوم عنه<sup>(٤)</sup> وَكَيْفُهُ .

والذين لم يوجبوا الصوم ، قالوا : يطعم عنه وليه ؛ وبه قال الشافعي .

وقال بعضهم : لا صِيَامٌ وَلَا إِطْعَامٌ ، إِلَّا أَنْ يُوصِيَّ بِهِ ؛ وهو قول مالك .

وقال أبو حنيفة : يصوم ، فإن لم يستطع أَطْعَمَ .

وفرق قوم بين النَّذْرِ والصَّيَامِ المقروض ، فقالوا : يصوم عنه وليه في النذر ، ولا يَصُومُ فِي الصَّيَامِ المقروض .

والسبب في اختلافهم : معارضة القياس للأثر ؛ وذلك أنه ثبت عنه من حديث عائشة ، أنه قال - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ ، صَامَهُ عَنْهُ وَلِيُّهُ »<sup>(٥٧٩)</sup> .

خرجه مسلم . وثبت عن - أيضاً - من حديث ابن عباس ، أنه قال : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

(١) في الأصل : جاز . (٢) في الأصل : ذلك فاترك وأما هذا فبالقطع .

(٣) في الأصل : يصح صوم . (٤) في الأصل : يصح عنه صوم .

(٥٧٩) أخرجه البخاري (١٩٢/٤) كتاب الصيام : باب من مات وعليه صوم حديث (١٩٥٢) ومسلم (٨٠٣/٢) كتاب الصيام : باب قضاء الصيام عن الميت ، حديث (١١٤٧/١٥٣) وأبو داود (٧٩١/٢) كتاب الصوم : باب فيمن مات وعليه صيام ، حديث (٢٤٠٠) ، والنسائي في الكبرى (١٧٥/٢) رقم (٢٩١٩) وأحمد (٩٦/٦) وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٩٤٣) والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤٠/٣ - ١٤١) وأبو يعلى (٣٩١/٧) رقم (٤٤١٧) وابن خزيمة (٢٠٥٢) ، وابن حبان (٣٥٧٤ - الإحسان) والدارقطني (١٩٤/٢ - ١٩٥) والبيهقي (٢٥٥/٤) كتاب الصيام : باب من قال : يصوم عنه وليه ، والبيهقي في «شرح السنة» (٥٠٩/٣ - بتحقيقنا) وابن حزم في «المحلى» (٢/٧) من حديث عائشة .

(٥) في الأصل : أن امرأة أتت .

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ، وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ فَقَالَ: لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَيْنَ اللَّهُ أَحَقَّ بِالْقَضَاءِ؟ (١) (٥٨٠).

فمن رأى أن الأصول تعارضه؛ وذلك أنه كما أنه لا يصلي أحد عن أحد، ولا يتوضأ أحد عن أحد، كذلك لا يصوم أحد عن أحد - قال: لا صيام على الولي. ومن أخذ بالنص في ذلك، قال بإيجاب الصيام عليه. ومن لم يأخذ بالنص في ذلك، قصر الوجوب على النذر. ومن قاس رمضان عليه، قال: يصوم عنه في رمضان.

وأما من أوجب الإطعام؛ فمُصَيَّرٌ إلى قراءة من قرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ...﴾ [البقرة: ١٨٣] الآية. ومن خيَّر في ذلك؛ فجمعاً بين الآية، والآثر. فهذه هي أحكام المسافر، والمريض من الصَّيِّتِ الذين يجوزُ لهم الفطر، والصوم.

وأما باقي هذا الصنف: وهو المرضع، والحامل، والشيخ الكبير، فإن فيه مسألتين مشهورتين:

[الحَامِلُ وَالْمَرْضِعُ إِذَا أَفْطَرْتَا] إحداهما الحامل، والمرضع إذا أفطرتا، ماذا عليهما؟

وهذه المسألة للعلماء فيها أربعة مذاهب:

أحدها: أنهما يُطْعَمَانِ، ولا قضاء عليهما؛ وهو مروى عن ابن عمر، وابن عباس. والقول الثاني: أنهما يَقْضِيَانِ فقط، ولا إطعام عليهما، وهو مقابل الأول؛ وبه قال أبو حنيفة، وأصحابه، وأبو عبيد، وأبو ثور.

والثالث: أنهما يقضيان، ويطعمان؛ وبه قال الشافعي (٢).

(١) في الأصل: بالقضاء وفي طريق آخر صوم نذر أو أصوم عنها.

(٥٨٠) أخرجه البخاري (١٩٢/٤، ١٩٣) كتاب الصيام: باب من مات وعليه صوم، حديث (١٩٥٣)، ومسلم (٨٠٤/٢) كتاب الصيام: باب قضاء الصيام عن الميت، حديث (١١٤٧/١٥٥)، من حديث رابعة عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به. وسبأني تخريجه موسماً في كتاب الوصايا.

(٢) لا خلاف بين العلماء في جواز فطر الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو خافتا على ولديهما أو خافتا عليهما معاً.

كما أنه لا خلاف بين العلماء في أنهما إذا أفطرتا للخوف على أنفسهما ولو مع ولديهما لا يجب عليهما إلا القضاء فقط كالمرضى والمسافر.

أما إذا خافتا على ولديهما فقط، فلا خلاف في وجوب القضاء عليهما، وإنَّما الخلاف في وجوب الفدية والصحيح أنها تجب عليهما لقوله - تعالى - ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ قال ابن عباس: نسخت هذه الآية إلا في حقهما وهذا هو المنصوص عليه في الأم والمختصر.

والقول الرابع : أن الحامل تقضي ، ولا تطعم ، والمرضع تقضي ، وتطعم .

وسبب اختلافهم : تردد شبههما بين الذي يُجْهَدُ الصوم وبين المريض .

فمن شبههما بالمريض ، قال : عليهما القضاء فقط .

ومن شبههما بالذي يجهد الصوم ، قال : عليهما الإطعام فقط ؛ بلليل قراءة من قرأ : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ..... ﴾ [ البقرة : ١٨٣ ] الآية .

وأما من جَمَعَ عليهما الأمرين ، فيشبه أن يكون رأي فيهما من كل واحد شبهها ، فقال : عليهما القضاء من جهة ما فيهما من شبه المريض ، وعليهما الفدية من جهة ما فيهما من شبه الذين يُجْهَدُهُمُ الصيام .

ويشبه أن يكون شَبَّهُمَا بِفِطْرِ الصَّحِيح ، لكن يضعف هذا ؛ فإن الصحيح لا يباح له الفطر .

ومن فرق بين الحامل والمرضع ، أَلْحَقَ الحامل بالمريض ، وأبقى حكم المرضع مجموعاً من حكم المريض ، وحكم الذي يُجْهَدُ الصوم ، أو شبههما بالصحيح .

ومن أفرد لهما أحدَ الْحُكْمَيْنِ أَوْكَى - والله أعلم - مِمَّنْ جَمَعَ ؛ كما أن من أَفْرَدَهُمَا بالقضاء - أولى ممن أَفْرَدَهُمَا بالإطعام فقط ؛ لكون القراءة غَيْرَ متواترة . فتأمل هذا ، فإنه بَيِّنٌ .

[ الشيخ الكبير ، والمعجوزُ اللذان لا يقدران على الصوم ، وماذا عليهما إذا أفطرا ؟ ] وأما الشيخ الكبير والمعجوز اللذان لا يقدران على الصيام ، فإنهم أجمعوا على أن لهما أن يَقْطُرَا .

واختلفوا فيما عليهم إذا أفطرا ، فقال قوم : عَلَيْهِمَا الإِطْعَامُ .

وقال قوم : ليس عليهما إطعام .

وبالاول قال الشافعي ، وأبو حنيفة .

وبالثاني قال مالك ، إلا أنه استجبه .

[ قَدَرُ ما يجب عليهما إِخْرَاجُهُ ] وأكثر من رأى الإطعام عليهما ، يقول مدّاً عن كُلِّ

يوم . وقيل : إن حَفَنَ حَفَنَاتٍ - كما كان أنس يصنع - أَجْزَاهُ .

= وقيل : إن الفدية غير واجبة بل هي مستحبة ؛ لأنه إظهار بعذر وهو قول المزني .

وقيل : تجب على المرضع دون الحامل ، لأن الحامل لما لم يتفصل عنها الجنين فقد أفطرت لعنى فيها بخلاف المرضع فإنها أفطرت لعنى منفصل عنها .

ولو كانت الحامل أو المرضع مسافرة أو مريضة فافطرت بنية الترخيص بالمرض أو السفر لا يجب عليهما إلا القضاء فقط وهذا لا خلاف فيه .



وسبب اختلافهم اختلافيهم في القراءة التي ذكرنا ، أعني : قراءة من قرأ : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطُوقُونَهُ ﴾ . فمن أوجب العمل بالقراءة التي لم تثبت في المصحف إذا وردت من طريق الآحاد العُدُول - قال : الشيخ منهم . ومن لم يوجب بها عملاً جعل حكمه حكم المريض الذي يَمَادِي بِهِ الْمَرَضُ حَتَّى يَمُوتَ .

فهذه هي أحكام الصنف من الناس الذين يَجُوزُ لَهُمُ الْفِطْرُ ، أعني : أحكامهم المشهورة التي أكثرها مَنْطُوقٌ بِهِ ، أو لها تعلق بالمنطوق به في الصنف الذي يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ .

[ النظر في أحكام الصنف الذي لا يجوز له الإِفْطَارُ إِذَا أَفْطَرَ ] وأما النظر في أحكام الصنف الذي لا يجوز له الْفِطْرُ إِذَا أَفْطَرَ ؛ فَإِنَّ النِّظَرَ فِي ذَلِكَ يَتَوَجَّهُ إِلَى مَنْ يَفْطَرُ بِجَمَاعٍ ، وإلى مَنْ يَفْطَرُ بِغَيْرِ جَمَاعٍ ، وإلى مَنْ يَفْطَرُ بِأَمْرٍ مُتَقَيٍّ عَلَيْهِ ، وإلى مَنْ يَفْطَرُ بِأَمْرٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ، أعني : بشبهة ، أو بغير شبهة . وكل واحد من هذين ، إما أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرِيقِ السَّهْوِ ، أو طَرِيقِ الْعَمَلِ ، أو طَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ ، أو طَرِيقِ الْإِكْرَاهِ .

[ مَنْ أَفْطَرَ بِجَمَاعٍ مُتَعَمِّدٌ فِي رَمَضَانَ ]

أما مَنْ أَفْطَرَ بِجَمَاعٍ مُتَعَمِّدًا فِي رَمَضَانَ : فَإِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَالْكَفَّارَةُ ؛ لِمَا ثَبِتَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّهُ قَالَ : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : هَلَكْتُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : وَمَا أَهْلَكَ ؟ قَالَ : وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ . قَالَ : هَلْ تَجِدُ مَا تَعْتَمِدُ بِهِ رَقَبَةً ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَهَلْ تَجِدُ مَا تَطْعَمُ بِهِ سِتِينَ مَسْكِينًا ؟ قَالَ : لَا . ثُمَّ جَلَسَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ (١) فِيهِ تَمَرٌ فَقَالَ : تَصَدِّقْ بِهَذَا . فَقَالَ : أَعْلَى أَفْقَرِ مِنِّي ؟ فَمَا بَيْنَ لَابِتَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنَّا . قَالَ : فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْبَاؤُهُ ، ثُمَّ قَالَ : ادْهَبْ ، فَاطْعِمَهُ أَهْلَكَ » (٥٨١) .

(١) فِي ط : يَفْرُقُ .

(٥٨١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٣/٤) كِتَابُ الصَّوْمِ : بَابُ إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ فَلْيَكْفُرْ ، حَدِيثُ (١٩٣٦) ، وَمُسْلِمٌ (٧٨١/٢) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٧٨٢) كِتَابُ الصِّيَامِ : بَابُ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَلَى الصَّائِمِ وَوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ الْكَبِيرَى فِيهِ وَبَيَانَتِهَا لِإِبْنِ ، حَدِيثُ (١١١١/٨١) . وَمَالِكٌ (٢٩٦/١) كِتَابُ الصِّيَامِ : بَابُ كَفَّارَةِ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ (٢٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٧٢٧/١) كِتَابُ الصِّيَامِ : بَابُ كَفَّارَةِ مَنْ أَتَى أَهْلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ (٢٣٩٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٢/٣) كِتَابُ الصَّوْمِ : بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ (٧٢٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٥٣٤/١) كِتَابُ الصِّيَامِ : بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ (١٦٧١) وَالدِّرَاسِيُّ (٣٤٣/١ - ٣٤٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٨١) وَابْنُ الْجَارُودِ (٢٨٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٢١/٤ - ٢٢٢) مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ .

واختلفوا من ذلك في مواضع .

[ ما اختلفوا منه في هذا الموضع ] منها : هل الإفطار مُتَعَمِّدٌ بالاكل ، والشرب ، حكمه حكم الإفطار بالجماع في القضاء ، والكفارة ، أم لا ؟ .

ومنها : إذا جَامَعَ سَاهِيًا ، ماذا عليه ؟ .

ومنها : ماذا على المرأة إذا لم تكن مُكْرَهَةً ؟ .

ومنها : هل الكفارة واجبة فيه مترتبة ، أو على التخيير ؟ .

ومنها : كم المقدار الذي يجب أن يُعْطَى كل مسكين إذا كَفَّرَ بالإطعام ؟ .

ومنها : هل الكفارة متكررة بِتَكَرُّرِ الجماع ، أم لا ؟ .

ومنها : إذا لزمه الإطعام ، وكان معسراً ، هل يلزمه الإطعام إذا أَثَرَتْ ، أم لا ؟

[ من شَدَّ ، فلم يوجب على المفطر عَمَدًا بالجماع إلا القضاء فقط ] وشذ قوم ، فلم يوجبوا على المفطر عَمَدًا بالجماع إلا القضاء فقط ؛ إما لأنه لم يبلغهم هذا الحديث ، وإما لأنه لم يكن الأمر عَزْمَةً في هذا الحديث ؛ لأنه لو كان عَزْمَةً ، لوجب إذا لم يستطع الإِعتاقُ ، أو الإطعام ، أن يصوم ، ولا بد إذا كان صحيحاً على ظاهر الحديث .  
وايضاً لو كان عَزْمَةً لاعلمه - عليه السلام - أنه إذا صح أنه يجب عليه الصيام أن لو كان مريضاً .

[ ومن قال ليس عليه إلا كَفَّارَةٌ فقط ] وكذلك شذ قوم أيضاً ، فقالوا : ليس عليه إلا الكفارة فقط : إذ ليس في الحديث ذِكْرُ الْقَضَاءِ .

والقضاء الواجب بالكتاب إنما هو لمن أَفْطَرَ عَنْ يَجُوزُ له الفطر . أو بمن لا يجوز له الصوم على الاختلاف الذي قررناه قبل في ذلك .

فأما من أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا ، فليس في إيجاب القضاء عليه نَصٌّ ، فيلحق في قضاء المتعمد الخلاف الذي لَحِقَ في قَضَاءِ تارك الصلاة عمداً حتى خَرَجَ وَقْتُهَا ، إلا أن الخلاف في هاتين المسألتين شَدُّ .

وأما الخلاف المشهور ، فهو في المسائل التي عدناها قبل .

[ القولُ في وجوب الكَفَّارَةِ والقضاء ، وعلى من تَجِبُ ؟ ]

وأما المسألة الأولى: وهي هل تَجِبُ الكفارة بالإفطار بالاكل ، والشرب متعمداً ؛ فإن مالكا وأصحابه ، وأبا حنيفة وأصحابه ، والثوري ، وجماعة ذهبوا إلى أن من أَفْطَرَ متعمداً بأكل ، أو شرب ، أن عليه الْقَضَاءِ والكفارة المذكورة في هذا الحديث .

وزهد الشافعي ، وأحمد ، وأهل الظاهر ؛ إلى أن الكفارة إنما تلزم في الإفطار من الجماع فقط .

والسبب في اختلافهم : اختلافهم في جواز قياس المفطر بالأكل والشرب على المفطر بالجماع . فمن رأى أن شبههما فيه واحد ، وهو انتهاك حرمة الصوم جعل حكمهما واحداً .

ومن رأى أنه وإن كانت الكفارة عقاباً لانتهاك الحرمة ، فإنها أشد للجماع منها لغيره ؛ وذلك أن العقاب المقصود به الردع ، والعقاب الأكبر قد يوضع لما إليه النفس أميل ، وهو لها أغلب من الجنائيات .

وإن كنت الجنائيات متقاربة ؛ إذ كان المقصود من ذلك التزام الناس الشرائع ، وإن يكونوا اختياراً عدولاً ؛ كما قال تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [ البقرة : ١٨٥ ] .

قال : هذه الكفارة المغلظة خاصة بالجماع ، وهذا إذا كان عن يرى القياس .  
وأما من لا يرى القياس ، فأمره بين ؛ أنه ليس يُعَدِّي حكم الجماع إلى الأكل والشرب .  
وأما ما روي مالك في « الموطأ » ؛ أن رجلاً أفطر في رمضان ، فأمره النبي ﷺ بالكفارة المذكورة ، فليس بحجة <sup>(١)</sup> ؛ لأن قول الراوي : فافطر هو مجمل ، ليس له عموم ، فيؤخذ به ، لكن هذا قول على أن الراوي كان يرى أن الكفارة كانت لموضع الإفطار ، ولولا ذلك لما عبر بهذا اللفظ ، ولذكر النوع من المفطر الذي أفطر به .

[ إِذَا جَامَعَ نَاسِيًا لَصَوْمِهِ ]

وأما المسألة الثانية : وهو إذا جامع ناسياً لصومه : فإن الشافعي ، وأبا حنيفة ؛ يقولان : لا قضاء ، ولا كفارة .

وقال مالك : عليه القضاء دون الكفارة .

وقال أحمد ، وأهل الظاهر : عليه القضاء ، والكفارة .

وسبب اختلافهم في قضاء الناسي : معارضة ظاهر الأثر في ذلك القياس .

وأما القياس : فهو تشبيه ناسي الصوم بناسي الصلاة . فمن شبهه بناسي الصلاة ، أوجب عليه القضاء ؛ كوجوبه بالنص على ناسي الصلاة .

وأما الأثر المعارض بظاهره لهذا القياس : فهو ما أخرجه البخاري ومسلم ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَكَلَ ، أَوْ شَرِبَ ، فَلَيْسَ بِصَوْمَةٍ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ ، وَسَقَاهُ » (٥٨٢) .

(٥٨٢) أخرجه البخارى (١٥٥/٤) كتاب الصوم : باب الصائم إذا أكل وشرب ناسيا حديث (١٩٣٣) ومسلم (٨٠٩/٢) كتاب الصيام : باب أكل النامى وشربه وجماعه لا يفطر حديث (١٧١/ ١١٥٥) وأبو داود (٧٨٩/٢ ، ٧٩٠) كتاب الصوم : باب من أكل ناسيا ، حديث (٢٣٩٨) والترمذى (١١٢/٢) كتاب الصيام : باب ما جاء فى الصائم يأكل ويشرب ناسيا حديث (٧١٧) والدارمى (٢٤٦/١) وأحمد (٣٩٥/٢) والدارقطنى (١٧٨/٢) كتاب الصيام : باب الشهادة على رؤية الهلال (٢٧) وابن خزيمة (٢٣٨/٣) والبيهقى (٢٢٩/٤) من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة به .

وقال الترمذى : حسن صحيح .

وقال الدارقطنى : إسناده صحيح وكلهم ثقات .

وأخرجه ابن الجارود فى « المتقى » رقم (٣٨٩) من طريق خلاص بن عمرو عن أبي هريرة به .  
وأخرجه البخارى (٥٥٨/١١) كتاب الأيمان والنذور : باب إذا حنث ناسيا فى الأيمان حديث (٦٦٦٩) والترمذى (١١٢/٢) كتاب الصيام : باب ما جاء فى الصائم يأكل ويشرب ناسيا حديث (٧١٨) وابن ماجه (٥٣٥/١) كتاب الصيام : باب ما جاء فىمن أفطر ناسيا ، حديث (١٦٧٣) وأحمد (٣٩٥/٢) والدارقطنى (١٨٠/٢) والبيهقى (٣٢٩/٤) من طريق محمد بن سيرين وخلاص بن عمرو عن أبي هريرة .

وقال الترمذى : حسن صحيح .

وقال الدارقطنى : هذا إسناده صحيح .

وأخرجه ابن الجارود (٣٩٠) وأحمد (٤٨٩/٢) والدارقطنى (١٧٩/٢) من طريق قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة .

وأخرجه ابن خزيمة (٣٣٩/٣) رقم (١٩٩٠) وابن حبان (٩٠٦ - موارد ) والحاكم (٤٣٠/١) والبيهقى (٢٢٩/٤) من طريق محمد بن عبد الله الأنصارى عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ : من أفطر فى شهر رمضان ناسيا .  
فلا قضاء عليه ولا كفارة .

وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال : على شرط مسلم وواقعه النهي .

ومحمد بن عمرو روى له مسلم متابعة وهو حسن الحديث وقال البيهقى : تفرد به الأنصارى عن محمد بن عمرو وكلهم ثقات .

قلت : وفى الباب عن أبي سعيد وأم إسحق الغنوية والحسن مرصلا .

أما حديث أبي سعيد :

قال المباركفورى فى « التحفة » (٣٣٩/٣) : لم أقف عليه ، وقد وقفنا عليه فى « مجمع الزوائد » (١٦٠/٣) فذكره الهيثمى عنه قال : « سئل رسول الله ﷺ عن صائم أكل وشرب ناسيا فلم يأمره بالقضاء وقال : إنما ذلك طعام أطعمه الله » .

قال الهيثمى : رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه محمد بن عبد الله العزمى وهو ضعيف .

حديث أم إسحق الغنوية :

وهذا الأثر يشهد له عموم قوله - عليه الصلاة والسلام - : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » (١) .

[ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ فَأَفْطَرَ ] ومن هذا الباب اختلافهم فيمن ظن أن الشمس قد غربت ، فأفطر ، ثم ظهرت الشمس بعد ذلك ؛ هل عليه قضاء أم لا ؟

وذلك أن هذا مُخْطِئٌ ، والمُخْطِئُ والناسي حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ ، فكيفما قلنا . فتأثير النسيان في إسقاط القضاء بَيِّنٌ . والله أعلم .

وذلك أننا إن قلنا : إن الأصل هو ألا يلزم الناسي قضاءً ، حتى يدل الدليل على ذلك ، وجب أن يكون النسيان لا يوجب القضاء في الصوم ؛ إذ لا دليل ههنا على ذلك ، بخلاف الأمر في الصلاة .

وإن قلنا : إن الأصل هو إيجاب القضاء ، حتى يدل الدليل على رفعه عن الناسي ، فقد دلَّ الدليل في حديث أبي هريرة على رَفْعِهِ عن الناسي .

اللهم إلا أن يقول قائل : إن الدَّلِيلَ الذي استثنى نَاسِيَ الصوم من ناسي سائر العبادات التي رُفِعَ عن تاركها الحرج بالنَّصِّ - هو قِيَاسُ الصوم على الصلاة ، لكن إيجاب القضاء بالقياس فيه ضَعْفٌ .

وإنما القضاء عند الأكثر واجبٌ بأمر متجدد .

### [ مَنْ أَوْجَبَ الْقَضَاءَ ، وَالْكَفَّارَةَ عَلَى الْمُجَامِعِ نَاسِيًا ]

وأما من أوجب القضاء ، والكفارة على المجامع ناسياً : فضعيف ؛ فإن تأثير النسيان في

= أخرجه أحمد (٣٦٧/٦) من طريق بشار بن عبد الملك ، قال : حدثني أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم إسحاق : أنها كانت عند رسول الله ﷺ فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ومعه ذو اليمين فناولها رسول الله ﷺ عرقاً فقال : « يا أم إسحق أصبى من هذا فذكرت أني كنت صائمة فرددت يدي لا أقدمها ولا أؤخرها فقال النبي ﷺ : مالك ؟ قالت : كنت صائمة فنسيت ، فقال ذو اليمين الآن بعلمنا شيعت ، فقال النبي ﷺ : أتى صومك فإنما هو رزق ساقه الله إليك » .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٦٠/٣) وقال : رواه أحمد والطبراني في « الكبير » وفيه أم حكيم ولم أجد لها ترجمة .

مرسل الحسن :

أخرجه أحمد كما في « مجمع الزوائد » (١٦٠/٣) عنه قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال : « إذا كان أحدكم صائماً فنسى فأكل أو شرب فليتم صومه فإن الله - عز وجل - أطعمه وسقاه » .

قال الهيثمي : رواه أحمد وهو مرسل صحيح الإسناد .

(١) تقدم .

إِسْقَاطِ الْعُقُوبَاتِ بَيْنَ فِي الشَّرْعِ . وَالْكَفَّارَةُ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُقُوبَاتِ . وَإِنَّمَا أَصَارَهُمْ إِلَى ذَلِكَ أَخَذَهُمْ بِمَجْمَلِ الصِّفَةِ الْمَقُولَةِ فِي الْحَدِيثِ ، أَعْنِي : مَنْ أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ ؛ أَنَّهُ فَقَلَ ذَلِكَ عَمْدًا ، وَلَا نِسْيَانًا .

لكن من أوجب الكفَّارة على قَاتِلِ الصَّيْدِ نِسْيَانًا ، لم يحفظ أصله في هذا ، مع أن النص إنما جاء في الْمُتَعَمِّدِ (١) .

وقد كان يجب على أهل الظاهر أن يأخذوا بالمتفق عليه ؛ وهو إيجاب الكفَّارة على الْعَامِدِ إِلَى أَنْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إيجابها على النَّاسِي ، أو يأخذوا (٢) بمعوم قوله - عليه الصلاة والسلام - : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ » حتى يدل الدليل على التَّخْصِصِ ، ولكن كلا الفريقين لم يَلْزَمَ أصله . وليس في مجمل ما نقل من حديث الأعرابي حجة .

ومن قال من أهل (٣) الْأَصُولِ : إِنَّ تَرْكَ التَّفْصِيلِ فِي اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ مِنَ الشَّارِعِ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤْمَرِ فِي الْأَقْوَالِ - فضعيف ؛ فَإِنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَحْكَمْ قَطْ إِلَّا عَلَى مُفْصَّلٍ ، وَإِنَّمَا الْإِجْمَاعِي فِي حَقِّهَا .

### [ الْاِخْتِلَافُ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا طَاوَعَتْهُ عَلَى الْجَمَاعِ ]

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ : وَهِيَ اخْتِلَافُهُمْ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا طَاوَعَتْهُ عَلَى الْجَمَاعِ .

فإن أبا حنيفة ، وأصحابه ، ومالكاً ، وأصحابه ؛ أوجبوا عليها الكفَّارة .

وقال الشافعي ، وداود : لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا .

وسبب اختلافهم : معارضة ظاهر الأثر للقياس ؛ وذلك أنه - عليه الصلاة والسلام - لم يأمر المرأة في الحديث بكفَّارة . والقياس أنها مثلُ الرجل إذا كان كلاًهُمَا مُكَلَّفًا .

### [ هَلْ هَذِهِ الْكَفَّارَةُ مُرْتَبَةٌ كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ ، أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ ]

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : وَهِيَ هَلْ هَذِهِ الْكَفَّارَةُ مُرْتَبَةٌ كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ ، أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ ، وَأَعْنِي بِالترتيب : أَلَّا يَنْتَقِلَ الْمَكْلَفُ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْمُخَيَّرَةِ ، إِلَّا بَعْدَ الْعَجْزِ عَنْ الَّذِي قَبْلَهُ .

وبالتخير : أَنْ يَفْعَلَ مِنْهَا مَا شَاءَ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ عَجْزٍ عَنِ الْآخَرِ ، فَإِنَّهُمْ - أَيْضًا - اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : الْمُتَعَمِّدُ . (٢) فِي الْأَصْلِ : يَأْخُذُ . (٣) فِي الْأَصْلِ : أَهْلُ الظَّاهِرِ .

[ فقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، والثوري ، وسائر الكوفيين : هي مُرْتَبَةٌ ؛ فالتعق أولاً ، فإن لم يجد فالصيام ، فإن لم يستطع فالإطعام ] (١) .

وقال مالك : هي على التخيير وروي عنه ابن القاسم مع ذلك أنه يَسْتَحِبُّ الإِطْعَامَ أَكْثَرَ مِنَ الْعَتَقِ ، ومن الصيام .

وسبب اختلافهم في وجوب الترتيب : تَعَارُضُ ظواهر الآثار في ذلك والاقيسة ؛ وذلك أن ظاهر حديث الأعرابي المتقدم يوجب أنها على الترتيب ؛ إذ سأل النبي - عليه الصلاة والسلام - عن الاستطاعة عليها مُرْتَبًا . وظاهر ما رواه مالك من : « أَنْ رَجُلًا أَطْفَرَ فِي رَمَضَانَ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَعْتَقَ رَقَبَةً ، أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ ، أَوْ يُطْعِمَ سِتِينَ مَسْكِينًا » (٢) - أنها على التخيير ؛ إذ « أَوْ » إنما تقتضي في لسان العرب التخيير ، وإن كان ذلك من لفظ الراوي صاحب ؛ إذ كانوا هم أقعد بمفهوم الأحوال ، ودَلَالَاتِ الْأَقْوَالِ (٣) .

وأما الاقيسة المعارضة (٤) في ذلك ، فتشبيها تارة بكفارة الظهار ، وتارة بكفارة اليمين ، لكنها أشبه بكفارة الظَّهَارِ منها بِكَفَّارَةِ الْيَمِينِ ، وأخذ الترتيب من حكاية لفظ الراوي .

وأما استحباب مالك الابتدَاءَ في الإطعام ، فمخالف لظواهر الآثار ؛ وإنما ذهب إلى هذا من طريق القياس ؛ لأنه رأى الصيام قد وَقَعَ بدله الإطعام في مواضع شَتَّى مِنَ الشَّرْعِ ، وأنه مناسب له أكثر من غيره ، بدليل قراءة من قرأ : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطُوقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ [ البقرة : ١٨٣ ] .

ولذلك استحب هو ، وجماعة من العلماء لمن مَاتَ وعليه صوم ، أن يكفّر بالإطعام عنه . وهذا كأنه من باب ترجيح القياس الذي تَشْهَدُ له الأصول على الاثر [ الذي لا تشهد له الأصول ] (٥) .

### [ اختلاف الفقهاء في مقدار الإطعام ]

المسألة الخامسة : وهو اختلافهم في مقدار الإطعام .

فإن مالكا ، والشافعي ، وأصحابهما ، قالوا : يطعم لكل مسكين مُدًا بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ . وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : لا يجزيه أَقْلٌ من مُدَيْنِ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ ؛ وذلك نِصْفُ

(٣) في الأصل : الأحوال .

(٢) تقدم برقم ٥٨١

(١) سقط في الأصل .

(٤) في الأصل : المتعارضة . (٥) سقط في الأصل .

صائم لكل مسكين .

وسبب اختلافهم : معارضة القياس للأثر . أما القياس : فتشبيه هذه الفدية بفدية الأذى المنصوص عليها .

وأما الأثر : فما روي في بعض طرق حديث الكفارة ؛ أن العرق كان فيه خمسة عشر صاعاً (٥٨٣) ، لكن ليس يدل كونه فيه خمسة عشر صاعاً على الواجب من ذلك لكل مسكين إلا دلائل ضعيفة ، وإنما يدل على أن بدل الصيام في هذه الكفارة هو هذا القدر .

[ هَلْ تَتَكَرَّرُ الْكَفَّارَةُ بِتَكَرُّرِ الْإِفْطَارِ ؟ ]

وأما المسألة السادسة : وهي تكرر الكفارة بتكرر (١) الإفطار : فإنهم أجمعوا على أن من وطَّيء (٢) في يوم رمضان ، ثم كفر ، ثم وطَّيء في يوم آخر - أن عليه كفارة أخرى . وأجمعوا على أنه من وطَّيء مراراً [ في يوم واحد ] (٣) ، أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة .

(٥٨٣) أخرجه أبو داود (٧٨٦/٢) كتاب الصوم : باب كفارة من أتى أهله في رمضان ، حديث (٢٣٩٣) ، والدارقطني (١٩٠/٢) كتاب الصيام : باب القبلة للصائم (٥١) من طريق هشام بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ وذكره الحديث ، وقال : « فأتى النبي ﷺ بمرق فيه قدر خمسة عشر صاعاً ، وقال فيه : كله أنت وأهل بيتك وصم يوماً واستغفر الله » .

وأخرجه الدارقطني (١٩٠/٢) كتاب الصيام : باب القبلة للصائم ، حديث (٤٩) ، من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا الأزاعي ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به ، وفيه : « فأتى النبي ﷺ بمرق تمر فيه خمسة عشر صاعاً ، قال : خذه فتصدق به ، قال : على أفقر من أهلي فوالله ما بين لابتي المدينة أحوج من أهلي ، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه ، ثم قال : خذه واستغفر الله وأطعمه أهلك » ، وقال الدارقطني : هذا إسناد صحيح .

وأخرجه البيهقي (٢٢٢/٤) كتاب الصيام : باب كفارة من أتى أهله في نهار رمضان وهو صائم ، من حديث سفيان عن منصور ، عن الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة به ، ثم قال : ورواه الأزاعي ، ومحمد بن أبي حفصة ، عن الزهري هكذا ، وذكره هشام بن سعد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مثله ، ورواه عبد الله بن المبارك ، عن الأزاعي ، عن الزهري ، وجعل هذا التقدير عن عمرو بن شعيب فالذي يشبه أن يكون تقدير المثل بخمسة عشر صاعاً من رواية الزهري ، عن عمرو بن شعيب وأخرجه الدارقطني (١٩٠/٢) كتاب الصيام : باب القبلة للصائم ، حديث (٥٠) ، من طريق يزيد بن هارون ، ثنا حجاج ، عن إبراهيم بن عامر ، عن سعيد بن المسيب ، وعن الزهري ، عن حميد بن حيد الرحمن ، عن أبي هريرة بالحديث ، وفيه : « فأتى النبي ﷺ بمرق فيه خمسة عشر صاعاً من تمر ثم قال : خذ هذا وأطعمه عتك ستين مسكيناً » .

(١) في الأصل : بتكرير . (٢) في الأصل : من وطَّيء مراراً . (٣) سقط في الأصل .



واختلفوا فيمن وطئ في يوم من رمضان ، ولم يكفر ، حتى وطئ في يوم ثانٍ . فقال مالك ، والشافعي ، وجماعة : عليه لكل يوم كفارة .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : عليه كفارة واحدة ما لم يكفر عن الجماع الأول . والسبب في اختلافهم : تشبيه الكفارات بالحدود .

فمن شبهها بالحدود ، قال : كفارة واحدة تجزي في ذلك عن أفعال كثيرة ؛ كما يلزم الزاني جلد واحد ، وإن زنى ألف مرة ، إذا لم يحد لواحد منها . ومن لم يشبهها بالحدود ، جعل لكل واحد من الأيام حكماً منفرداً بنفسه في هتك الصوم فيه ، أوجب في كل يوم كفارة .

قالوا : والفرق بينهما أن الكفارة فيها نوع من القرية ، والحدود زجر محض .

[ هل يجب الإطعام إذا أيسر ، وقد كان معسراً وقت الوجوب ؟ ]

وأما المسألة السابعة : وهي هل يجب عليه الإطعام إذا أيسر ، وكان معسراً في وقت الوجوب ؟ فإن الأوزاعي قال : لا شيء عليه إن كان معسراً . وأما الشافعي فتردد في ذلك .

والسبب في اختلافهم في ذلك : أنه في حكم المسكوت عنه ، فيحتمل أن يشبه بالديون ، فيعود الوجوب عليه في وقت الإثراء ، ويحتمل أن يقال : لو كان ذلك واجباً عليه ، لبيته له عليه الصلاة والسلام .

فهذه أحكام من أفطر متعمداً في رمضان مما أجمع على أنه مفطر .

وأما من أفطر مما هو مختلف فيه : فإن بعض من أوجب فيه الفطر ، أوجب فيه القضاء ، والكفارة . وبعضهم أوجب فيه القضاء فقط . مثل من رأى الفطر من الحجامة ، ومن الاستقاء ، ومن بلع الحصة ، ومثل المسافر يفطر أول يوم خرج ، عند من يرى أنه ليس له أن يفطر في ذلك اليوم ؛ فإن مالكا أوجب فيه القضاء ، والكفارة ، وخالفه في ذلك سائر فقهاء الأمصار ، وجمهور أصحابه .

[ الواجب على من استقاء في رمضان ]

وأما من أوجب القضاء والكفارة من الاستقاء : فأبو ثور ، والأوزاعي ، وسائر من يرى أن الاستقاء مفطر ، لا يوجبون إلا القضاء فقط .

[ الواجب على من احتجم في نهار رمضان ]

والذي أوجب القضاء والكفارة في الاحتجام : من القائلين بأن الحجامة نفطر - هو عطاء وحده .

وسبب هذا الخلاف : أن المفطر بشيء فيه اختلاف فيه شبه من غير المفطر ، ومن المفطر ؛ فمن غَلَبَ أحد الشبهين ، أوجب له ذلك الحكم ، وهذان الشبهان الموجودان فيه هما اللذان أوجِبَا فيه الخلاف ، أعني : هل هو مفطر ، أو غير مفطر ؟ .

[ مَنْ أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا ، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ مَا يُبِيحُ لَهُ الْإِفْطَارُ ]

فلكون الإفطار شبهة لا يوجب الكفارة عند الجمهور ، وإنما يوجب القضاء فقط : نزع أبو حنيفة إلى أنه من أفطر متعمداً للمفطر ، ثم طرأ عليه في ذلك اليوم سبب مبيح للمفطر ؛ أنه لا كفارة عليه ؛ كالمرأة تفطر عمداً ، ثم تحيض باقي النهار ، وكالصحيح يفطر عمداً ، ثم يمرض ، والحاضر يُفْطِرُ ثم يسافر .

فمن اعتبر الأمر في نفسه ، أعني : أنه مفطر في يوم ، جازَ له الإفطار فيه ، لم يوجب عليهم كفارة ؛ وذلك أن كل واحد من هؤلاء قد كشف له الغيب أنه أفطر في يوم ، جاز له الإفطار فيه .

ومن اعتبر الاستهانة بالشَّرْع ، أوجب عليه الكفارة ؛ لأنه حين أفطر لم يكن عنده عِلْمٌ بالإباحة ؛ وهو مذنب مالك ، والشافعي .

[ مَنْ أَكَلَ وَهُوَ شَاكٌّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ ] ومن هذا الباب إيجابُ مالك القضاء فقط على مَنْ أَكَلَ ، وهو شَاكٌّ فِي الْفَجْرِ ، وإيجابه القضاء ، والكفارة على مَنْ أَكَلَ ، وهو شَاكٌّ فِي الْغُرُوبِ [ على ما تقدم من الفرق بينهما ] (١) .

[ الْفِطْرُ عَمْدًا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ ] واتفق الجمهور على أنه ليس في الفطر عَمْدًا في قضاء رمضان كفارة ؛ لأنه ليس له حرمة زمان الأداء ، أعني : رمضان ، إلا قتادة ؛ فإنه أوجب عليه القضاء ، والكفارة .

وروي عن ابن القاسم ، وابن وهب ؛ أن عليه يومين ؛ قياساً على الْحَجِّ الْفَاسِدِ .  
[ مِنْ سُنَنِ الصَّوْمِ ] وأجمعوا على أن من سنن الصوم تأخيرُ صَاحِبِ السَّحُورِ ، وتعجيل الفطر ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ ، وَأَخَّرُوا السَّحُورَ » (٥٨٤) .

(١) سقط في الأصل .

(٥٨٤) أخرجه أحمد (١٤٧/٥) ، من حديث ابن لهيعة ، عن سالم بن غيلان ، عن سليمان بن أبي عثمان ، عن عدي بن حاتم الحمصي ، عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْإِفْطَارَ وَأَخَّرُوا السَّحُورَ » .

وقال : « تَسَحَّرُوا ؛ فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً » (٥٨٥) .

= وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٥٧/٣) وقال : وفيه سليمان بن أبي عثمان قال أبو حاتم : مجهول .

وأخرجه البخاري (١٩٨/٤) كتاب الصوم : باب تمجيل الإفطار ، حديث (١٩٥٧) ، ومسلم (٧٧١/٢) كتاب الصيام : باب فضل السحور وتأكيد استحبابه واستحباب تأخيرته وتمجيل الفطر ، حديث (١٠٩٨/٤٨) ، والترمذي (١٠٣/٢) كتاب الصيام : باب ما جاء في تمجيل الإفطار ، حديث (٦٩٩) ، ومالك (٢٨٨/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في تمجيل الفطر ، حديث (٦) ، وأحمد (٣٣١/٥) ، والدارمي (٧/٢) كتاب الصوم : باب في تمجيل الإفطار ، وأخرجه أيضا ابن ماجه (٥٤١/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في تمجيل الإفطار حديث (١٦٩٧) وعبد الرزاق (٢٢٦/٤) رقم (٧٥٩٢) وابن أبي شيبة (٣/٣) وأبو يعلى (٥٠١/١٣) رقم (٧٥١١) وابن خزيمة (٢٧٤/٣) رقم (٢٠٥٩) وابن حبان (٣٥٠٦ - الإحسان) واليخوي في « شرح السنة » (٤٨/٣) - بتحقيقنا (كلهم من طريق أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » .

وقال الترمذي : حديث سهل بن سعد حديث حسن صحيح .

(٥٨٥) ورد من حديث أنس وجابر ، وأبي هريرة ، وابن مسعود ، وأبي سعيد الخدري .

أما حديث أنس :

فأخرجه البخاري (١٣٩/٤) كتاب الصوم : باب بركة السحور من غير إيجاب ، حديث (١٩٢٣) ، ومسلم (٧٧٠/٢) كتاب الصيام : باب فضل السحور وتأكيد استحبابه ، إلخ ، حديث (١٠٩٥/٤٥) ، والترمذي (١٠٦/٢) كتاب الصيام : باب ما جاء في فضل السحور ، والنسائي (١٤١/٤) كتاب الصيام : باب الحث على السحور ، وابن ماجه (٥٤٠/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في السحور ، حديث (١٦٩٢) والطيالسي (١٨٥/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في تمجيل الفطر ووقت السحور وفضله واستحباب تأخيرته ، حديث (٨٨٢) ، وأحمد (٢١٥/٣) ، والدارمي (٦/٢) كتاب الصوم : باب في فضل السحور ، وابن الجارود (ص ١٣٩) باب الصيام ، حديث (٣٨٣) ، والدولابي في « الكنى » (١٢٠/١) ، والطبراني في « الصغير » (٢٨/١) ، (٢٩) .

وعبد الرزاق (٢٢٧/٤) وابن خزيمة (١٩٣٧) وأبو نعيم في الحلية (٣٥/٣) وأبو يعلى (٢٣٥/٥) رقم (٢٨٤٨) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٨٢/٤ - ٢٥١/٦) والقضاعي في « مسند الشهاب » رقم (٦٧٧) من طرق كثيرة عن أنس .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

حديث جابر :

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٩٠/٧) ، والخطيب في « التاريخ » (١١١/٣) من رواية نائل بن نجيح ، ثنا سفيان الثوري ، عن محمد بن المنكدر عن جابر ، وقال أبو نعيم : غريب من حديث الثوري تفرد به نائل .

حديث أبي هريرة :

أخرجه عبد الرزاق (٢٢٨/٤) كتاب الصيام : باب ما يقال في السحور ، حديث (٧٦٠١) ، وأحمد (٣٧٧/٢) ، والنسائي (١٤١/٤) كتاب الصيام : باب الاختلاف على عبد الملك بن أبي سليمان في هذا الحديث ، وأبو نعيم (٣٢٢/٣) ، من رواية ابن أبي ليلى ، عن عطاء عنه . =

وقال - عليه الصلاة والسلام - : « فَصَلُّ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ - أَكْلَةُ السَّحْرِ » (٥٨٦) .

وكذلك جمهورهم : على أن من سنن الصوم ، ومرغباته كف اللسان عن الرفث ، وألحنا ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « إِنَّمَا الصَّوْمُ جَنَّةٌ ، فَإِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا ، فَلَا يَرُفْثُ ، وَلَا يَجْهَلُ ، فَإِنْ أَمْرُؤُ شَاتَمَهُ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ » (٥٨٧) .

= وأخرجه النسائي (١٤١/٤ - ١٤٢) كتاب الصيام : باب الاختلاف على عبد الملك بن أبي سليمان في هذا الحديث ، من حديث يحيى بن سعيد ، عن أبي سلمة عنه ، حديث (٢١٥٠) .  
وأخرجه الطبراني في « الصغير » (٩٢/١) ، من حديث شعبة ، عن محمد بن زياد عنه .  
حديث ابن مسعود :

أخرجه النسائي (١٤٠/٤) كتاب الصيام : باب الحث على السحور ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣٠٥/٨) ، وابن خزيمة (١٩٣٦) والقفص في مسند الشهاب (٢٩٥/١) ، حديث (٦٧٦) ، من رواية أبي بكر بن عياش ، عن عاصم ، عن زر ، عنه .  
حديث أبي سعيد :

أخرجه أحمد (٣٢/٣) ، عن عبد المطلب بن أبي ليلى ، عن عطية العوفي ، عنه .  
(٥٨٦) أخرجه مسلم (٧٧٠/٢ ، ٧٧١) كتاب الصيام : باب فضل السحور وتأكيده استحبابه إلخ ، حديث (١٠٩٦/٤٦) ، وأبو داود (٧٥٧/٢) كتاب الصوم : باب في تأكيد السحور ، حديث (٢٣٤٣) ، والترمذي (١٠٦/٢) كتاب الصيام : باب ما جاء في فضل السحور ، حديث (٧٠٤) ، والنسائي (١٤٦/٤) كتاب الصيام : باب فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب ، وأحمد (٢٠٢/٤) ، والدارمي (٦/٢) كتاب الصوم : باب فضل السحور ، والبيهقي (٢٣٦/٤) كتاب الصيام : باب استحباب السحور .

وابن أبي شيبة (٨/٣) وأبو يعلى (٣٢٢/١٣) رقم (٧٣٣٧) وابن حبان (٣٤٨١) والطحاوي في « مشكل الآثار » (١٩٩/١) والدولابي في « الكنى والأسماء » (١٠٤/٢) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٢٦٤/٧) من حديث عمرو بن العاص .  
وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

(٥٨٧) أخرجه البخاري (١٢٥/٤) كتاب الصوم : باب فضل الصوم حديث (١٨٩٤) ومسلم (٨٠٦/٢) كتاب الصيام : باب فضل الصيام حديث (١١٥١/١٦٢) ومالك (٣١٠/١) كتاب الصيام : باب جامع الصيام حديث (٥٨) وأبو داود (٧٢٠/١) كتاب الصيام : باب الغيبة للصائم ، حديث (٢٣٦٣) وأحمد (٤٦٥/٢) والبيهقي (٢٦٩/٤) كتاب الصيام : باب الصائم يتزهد صيامه عن اللفظة والمشاقة ، والبخاري في « شرح السنة (٤٥٣/٣ - بتحقيقنا) » كلهم من طريق أبي الزناد عن الأهرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « الصيام جنة فلا يرفث ولا يجهل وأن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إلى صائم - مرتين - والذي نفسي بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي الصيام لى وأنا أجزي به والحسنة بعشر أمثالها » .  
لقط البخاري :

وأخرجه البخاري (١٤١/٤) كتاب الصيام : باب هل يقول الصائم إلى صائم إذا شتم حديث =

وزهب أهل الظاهر : إلى [ أن الرث ] <sup>(١)</sup> يفطر وهو شاذ . فهذه هي مشهورات ما يتعلق بالصوم المفروض من المسائل ، وَيَقِي الْقَوْلُ في الصوم المنسوب إليه ، وهو القسم الثاني من هذا الكتاب .

\* \* \*

= (١٩٠٤) ومسلم (٨٠٦/٢) كتاب الصيام : باب فضل الصيام حديث (١١٥١/١٦٣) والنسائي (١٦٣/٤) كتاب الصوم : باب فضل الصوم ، وأحمد (٢٧٣/٢) والبيهقي (٢٧٠/٤) كلهم من طريق ابن جريج حدثني عطاء عن أبي صالح عن أبي هريرة به .

وأخرجه البخاري (٣٨١/١٠) كتاب اللباس : باب ما يذكر في المسك حديث (٥٩٢٧) ومسلم (٨٠٦/٢) كتاب الصيام : باب فضل الصيام حديث (١١٥١/١٦١) والترمذي (١٣٦/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء في فضل الصوم ، حديث (٧٦٤) والنسائي (١٦٤/٤) كتاب الصوم : باب فضل الصوم وأحمد (٢٨١/٢) وعبد الرزاق (٣٠٦/٤) رقم (٧٨٩١) والبخاري في « شرح السنة » (٤٥١/٣) - بتحقيقنا ) كلهم من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به . وقال الترمذي : حديث أبي هريرة حسن غريب من هذا الوجه .

وأخرجه البخاري (٤٧٢/١٣) كتاب التوحيد : باب قول الله - تعالى - : ﴿ يريدون أن يدلوا بكلام الله ﴾ حديث (٧٤٩٢) ومسلم (٨٠٦/٢) كتاب الصيام : باب فضل الصيام حديث (١١٥١/١٦٤) وأحمد (٣٩٣/٢) ، ٤٤٣ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ وابن ماجه (٥٢٥/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في فضل الصيام حديث (١٦٣٨) ، (١٢٥٦/٢) كتاب الادب : باب فضل العمل حديث (٣٨٢٣) والبخاري في « شرح السنة » (٤٥٠/٣) - بتحقيقنا ) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة .

وأخرجه البخاري (٥٢١/١٣) كتاب التوحيد : باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه حديث (٧٥٣٨) وأحمد (٤٥٧/٢) ، ٤٦٧ ، ٥٠٤ والطبراني (١٨١/١) - منحة ) رقم (٨٧٦٣) من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة .

وأخرجه أحمد (٥٠٣/٢) والدارمي (٢٥/٢) كتاب الصيام : باب فضل الصيام وأبو يعلى (١٠/٣٥٣) رقم (٥٩٤٧) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

(١) في الأصل : أنه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم

كِتَابُ الصَّيَامِ الثَّانِي :

وَهُوَ الْمُنْدُوبُ إِلَيْهِ

والنظر في الصَّيَامِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ هُوَ فِي تِلْكَ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ ، وَفِي حُكْمِ الْإِفْطَارِ فِيهِ .

[ الْأَيَّامُ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا الصَّوْمُ الْمُنْدُوبُ ]

فَأَمَّا الْأَيَّامُ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا الصَّوْمُ الْمُنْدُوبُ إِلَيْهِ : وَهُوَ الرُّكْنُ الْأَوَّلُ ؛ فَإِنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : أَيَّامٌ مُرَغَّبٌ فِيهَا ، وَأَيَّامٌ مَنِيٌّ عَنْهَا ، وَأَيَّامٌ مَسْكُوتٌ عَنْهَا .

وَمِنْ هَذِهِ مَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

[ الْمُرَغَّبُ فِيهِ مِنَ الصَّوْمِ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ ]

أَمَّا الْمُرَغَّبُ فِيهِ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ : فَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ .

وَأَمَّا لِلْمُخْتَلَفِ فِيهِ : فَصِيَامُ يَوْمِ « عَرَفَةَ » ، وَنِصْفُ شَوَّالٍ ، وَالْغُرُرُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ؛ وَهِيَ : الثَّلَاثُ عَشَرَ ، وَالرَّابِعُ عَشَرَ ، وَالْخَامِسُ عَشَرَ .

[ الْقَوْلُ فِي نَدْبِ صِيَامِ عَاشُورَاءَ ]

أَمَّا صِيَامُ عَاشُورَاءَ : فَلأنه ثبت : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَهُ ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ » (٥٨٨) .

(٥٨٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٤/٤) كِتَابُ الصِّيَامِ : بَابُ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، حَدِيثُ (٢٠٠٢) ، وَمُسْلِمٌ (٧٩٢/٢) كِتَابُ الصِّيَامِ : بَابُ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، حَدِيثُ (١١٢٥/١١٣) ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : « كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ تَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ » .

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مَالِكٌ (٢٩٩/١) كِتَابُ الصِّيَامِ : بَابُ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ حَدِيثُ (٣٣) وَالْحَمِيدِيُّ رَقْمُ (٢٠٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٧٤٢/١) كِتَابُ الصِّيَامِ : بَابُ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ حَدِيثُ (٢٤٤٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٧/٣) كِتَابُ الصَّوْمِ : بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّخْصَةِ فِي تَرْكِ صَوْمِ عَاشُورَاءَ حَدِيثُ (٧٥٣) وَالدَّارِمِيُّ (٢٣/٢) كِتَابُ الصِّيَامِ : بَابُ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَأَبُو يَعْلَى (١٠٠/٨) رَقْمُ (٤٦٣٨) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٨٨/٤) كِتَابُ الصِّيَامِ : بَابُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ كَانَ وَاجِبًا ثُمَّ نَسَخَ وَجوبه ، وَأَحْمَدُ (٥٠/٦) وَابْنُ حِبَّانَ (٣١٢٧-٣١٢٨) وَالْإِسْحَاقُ وَالحَطِيبُ فِي « تَارِيخِ بَغْدَادِ » (٨٠/٦) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ ابْنِ الزَّيْرِ عَنْ عَائِشَةَ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

وقال فيه : « مَنْ كَانَ أَصْبَحَ صَائِمًا ، فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ . وَمَنْ كَانَ أَصْبَحَ مُفْطِرًا ، فَلَيْتُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ » (٥٨٩) .

### [ اِخْتِلَافُهُمْ فِي تَحْدِيدِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ]

واختلفوا فيه : هل هو التاسع ، أو العاشر ؟ والسبب في ذلك اختلاف الآثار .

خرج مسلم عن ابن عباس ؛ قال : إِذَا رَأَيْتَ هَلَالَ الْحَرَمِ ، فَاعْتَدِ . وَأَصْبَحَ يَوْمَ التَّاسِعِ صَائِمًا ، قلت : هكذا كان محمد رسول الله ﷺ يَصُومُهُ ؟ قال : نعم (٥٩٠) .

وروي : « أَنَّهُ حِينَ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّهُ يَوْمٌ يُعَظَّمُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - صُمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ » . وقال : فلم يأت العام المقبل حتى تَوَقَّي رسول الله ﷺ (٥٩١) .

اِخْتِلَافُهُمْ فِي نَدَبِ الصَّيَامِ يَوْمَ « عَرَفَةَ » : وأما اختلافهم في يوم « عرفة » : فلأن النبي - عليه الصلاة والسلام - أفطر يوم « عرفة » (٥٩٢) ، وقال فيه : « صِيَامُ يَوْمٍ يُكْفَرُ

(٥٨٩) أخرجه البخارى (٢٤٥/٤) كتاب الصوم : باب صيام يوم عاشوراء ، حديث (٢٠٧) ، ومسلم (٧٩٨/٢) كتاب الصيام : باب من أكل في عاشوراء فليكن بقية يومه ، حديث (١١٣٥/١٣٥) والنسائي (١٩٢/٤) كتاب الصيام : باب إذا لم يجمع من الليل هل يصوم ذلك اليوم من التطوع ، أحمد (٤٧/٤) ، من حديث سلمة بن الأكوع ، قال : « أمر النبي ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم فإن اليوم يوم عاشوراء » . (٥٩٠) أخرجه مسلم (٧٩٧/٢) كتاب الصيام : باب أى يوم يصام في عاشوراء ، حديث (١١٣/١٣٢) ، وأبو داود (٨١٩/٢) كتاب الصوم : باب ما روى أن عاشوراء اليوم التاسع ، حديث (٢٤٤٦) ، والترمذى (١٢٧/٢) كتاب الصيام : باب ما جاء في عاشوراء أى يوم هو ؟ حديث (٧٥٤) ، وأحمد (٤٧/٤) والبيهقى (٢٨٧/٤) كتاب الصيام : باب صوم يوم التاسع ، من حديث الحكم بن الأعرج ، قال : انتهت إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه في زمزم ، فقلت له : أنتبرئى عن صوم عاشوراء ، فقال : إذا رأيت هلال الحرم وذكره .

(٥٩١) أخرجه مسلم (٧٩٧/٢) ، كتاب الصيام : باب أى يوم يصام في عاشوراء حديث (١١٣٤/١٣٣) ، وأبو داود (٨١٨/٢) كتاب الصيام : باب فى صوم يوم عاشوراء ، حديث (٢٤٤٥) والبيهقى (٢٨٧/٤) كتاب الصيام : باب صوم يوم التاسع ، من حديث أبى غطفان بن طريف المرى ، قال : سمعت ابن عباس يقول حين صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر بصيامه فذكره .

(٥٩٢) أخرجه البخارى (٥٩٩/٣) كتاب الحج : باب الوقوف على الدابة بعرفة ، حديث (١٦٦١) ومسلم (٧٩١/٢) كتاب الصيام : باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة ، حديث (١١٢٣/١١٠) ، وأبو داود (٨١٧/٢) كتاب الصوم : باب فى صوم يوم عرفة بعرفة ، حديث (٢٤٤١) ، ومالك (٣٧٥/١) كتاب الحج : باب صيام يوم عرفة ، حديث (١٣٢) ، والطائلى (١٩٨/١) كتاب الصيام : باب ما جاء فى صوم ذى الحجة ويوم عرفة ويوم فى سبيل الله عز وجل ، حديث (٩٥٠) ، (٩٥١) ، وأحمد (٣٤٠/٦) ، والبيهقى (٢٨٣/٤) كتاب الصيام : باب الاختيار للحاج فى ترك صوم يوم =

## السنة الماضية والآية (٥٩٣)

= عرفة من حديث أم الفضل : « أنهم شكوا في صوم النبي ﷺ فأرسلن إليه بلبن فشرب وهو يخطب الناس بعرفة » .

(٥٩٣) أخرجه مسلم (٨١٨/٢ ، ٨١٩) كتاب الصيام : باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس ، الحديث (١٩٦ ، ١٩٧/١١٦٢) ، وأبو داود (٨٠٧/٢ ، ٨٠٨) كتاب الصوم : باب في صوم الدهر تطوعاً ، حديث (٢٤٢٥) ، والترمذي (١٢٥/٢) كتاب الصيام : باب في فضل الصوم يوم عرفة ، حديث (٧٤٦) ، وابن ماجه (٥٥١/١) كتاب الصيام : باب صيام يوم عرفة ، حديث (١٧٣٠) في شرح معاني الآثار (٧٢/٢) كتاب الصيام : باب صوم يوم عرفة ، والبيهقي (٢٨٣/٤) كتاب الصيام : باب صوم يوم عرفة لغير الحاج ، وأحمد (٣٠٨/٥) ، من حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ في حديث طويل قال فيه : وسئل - يعني النبي ﷺ - عن صوم يوم عرفة ، فقال : يكفر السنة الماضية والباقية .

وفي الباب عن قتادة بن النعمان وأبي سعيد الخدري وابن عباس وسهل بن سعد وزيد بن أرقم .  
حديث قتادة بن النعمان :

أخرجه ابن ماجه (٥٥١/١) كتاب الصيام : باب صيام يوم عرفة حديث (١٧٣١) من طريق إسحق ابن عبد الله بن أبي فروة عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من صام يوم عرفة غفر له سنة أمامه وسنة بعده » .  
قال البوصيري في « الزوائد » (٢٩/٢) : هذا إسناده ضعيف لضعف إسحق بن عبد الله بن أبي فروة .

حديث أبي سعيد الخدري :

أخرجه البزار (٤٩٣/١ - كشف) رقم (١٠٥٣) من طريق عمر بن صهبان وهو عمر بن عبد الله بن صهبان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « من صام يوم عرفة غفر له سنة أمامه وسنة خلفه ومن صام عاشوراء غفر له سنة » .  
وقال البزار : لا نعلم رواه هكذا إلا عمر بن صهبان وليس بالقوي وقد حدث عنه جماعة كثيرة من أهل العلم .

والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٩٢/٣) وقال : رواه البزار وفيه عمر بن صهبان وهو متروك والطبراني في الأوسط باختصار يوم عاشوراء وإسناده الطبراني حسن . وقد وقفنا على إسناده الطبراني في الأوسط بواسطة « مصباح الزجاجية » (٢٩/٢) للبوصيري فوجدنا الطبراني أخرجه عن أحمد بن زاهر عن يوسف بن موسى القطان عن سلمة بن الفضل عن حجاج بن أرطاة عن عطية العوفي عن أبي سعيد به .

وهذا سند ضعيف سلمة بن الفضل وحجاج بن أرطاة وعطية العوفي ثلاثهم ضعفاء . ومنه يتبين قصور حكم الهيثمي على هذا الإسناد .

حديث ابن عباس :

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (٧١/٢) من طريق الهيثم بن حبيب ثنا سلام الطويل عن حمزة الزيات عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من صام يوم عرفة كان له كفارة ستين ... » .



ولذلك اختلف الناس في ذلك . واختار الشافعي الفطر فيه لِلْحَاجِّ ، وصيامه لغير الحاج ؛ جَمْعاً بين الأمرين .

وخرج أبو داود ؛ أن رسول الله ﷺ : « نَهَى عن الصَّيَامِ يَوْمَ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ » (٥٩٤) .

القول في صِيَامِ السَّتِّ مِنْ شَوَّالٍ : وأما الست من شوال : فإنه ثبت أن رسول الله ﷺ

= قال الطبراني : تفرد به الهيثم بن حبيب .

والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٩٣/٣) وقال : رواه الطبراني في الصغير وفي الهيثم بن حبيب عن سلام الطويل وسلام ضعيف وأما الهيثم بن حبيب فلم أر من تكلم فيه غير الذهبي اتهمه بخبر رواه وقد وثقه ابن حبان .

حديث سهل بن سعد :

أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧/٣) وأبو يعلى (٥٤٢/١٣) رقم (٧٥٤٨) والطبراني في « الكبير » (١٧٩/٦) رقم (٥٩٢٣) من طريق معاوية بن هشام عن أبي حازم عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

« من صام يوم عرفة غفر له ستين متتابعة . » والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٩٢/٣) وقال : رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير ورجال أبي يعلى رجال الصحيح .

والحديث أيضاً ذكره الحافظ ابن حجر في « المطالب العلية » (٢٩٥/١ - ٢٩٦) رقم (١٠١٣) وعزاه لأبي بكر بن أبي شيبة في مسنده .

حديث زيد بن أرقم :

ذكره الهيثمي في « المجمع » (١٩٣/٣) عنه أن رسول الله ﷺ سئل عن صيام يوم عرفة قال : « يكفر السنة التي أنت فيها والسنة التي بعدها » ..

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه رسلين بن سعد وفيه كلام وقد وثق .

(٥٩٤) أخرجه أبو داود (٨١٦/٢) كتاب الصوم : باب في صوم يوم عرفة بعرفة ، حديث (٢٤٤٠)

وابن ماجه (٥٥١/١) كتاب الصيام : باب صيام يوم عرفة ، حديث (١٧٣٢) ، والطحاوي في « شرح

معاني الآثار » (٧٢/٢) كتاب الصيام : باب صوم يوم عرفة ، وفي « المشكل » (١١٢/٤) ، والحاكم

(٤٣٤/١) كتاب الصيام ، والبيهقي (٢٨٤/٤) كتاب الصيام : باب الاختيار للحاج في ترك صوم

عرفة ، وأحمد (٣٠٤/٢) .

وأبو نعيم في « الحلية » (٣٤٧/٣) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٤/٩) والعقيلي في « الضعفاء

(٢٩٨/١) من طريق حوشب بن عقيل عن مهدي الهجري عن عكرمة عن ابن عباس به .

وقال أبو نعيم : هذا حديث غريب من حديث عكرمة تفرد به عنه مهدي وعنه حوشب .

وقال العقيلي : لا يتابع عليه .

وقال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي .

وفيه نظر فحوشب والهجري ليسا من رجال الصحيح .

قال : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » (٥٩٥) .

= والهجري ضعيف .

وفى الباب عن عائشة :

أخرجه الطبراني فى « الأوسط » كما فى « مجمع الزوائد » (١٩٢/٣) أن رسول الله ﷺ : « نهى عن صيام يوم حرفة لعرفات » .

وقال الهيثمى : وفيه إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى وفيه كلام كثير وقد وثق أ.هـ .

وهذا قصور من الهيثمى فقد كذبه جماعة ولم يوثقه غير ابن عدى .

(٥٩٥) ورد من حديث أبى أيوب ، وثوبان ، وجابر ، وأبى هريرة ، وابن عباس ، وابن عمر ، وغانم ، والبراء بن عازب ، وشداد بن أوس ، وأوس بن أوس .

فحديث أبى أيوب :

أخرجه مسلم (٨٢٢/٢) كتاب الصيام : باب استحباب ستة أيام من شوال أتباعا لرمضان ، حديث (١١٦٤/٢٠٤) ، وأبو داود (٨١٢/٢) كتاب الصوم : باب فى صوم ستة أيام فى شوال ، حديث (٢٤٣٣) ، والترمذى (١٣٩/٢) ، (١٤٠) كتاب الصيام : باب ما جاء فى صيام ستة أيام من شوال ، حديث (٧٥٩) ، وابن ماجه (٥٤٧/١) كتاب الصيام : باب صيام ستة أيام من شوال ، حديث (١٧١٦) ، والطحاوى فى « مشكل الآثار » (١١٧/٣) ، والطبراني فى « الصغير » (٣٣٨/١) ، والبيهقى (٢٩٢/٤) كتاب الصيام : باب فى فضل صوم ستة أيام من شوال ، وابن خزيمة (٢٩٧/٣) - (٢٩٨) ، رقم (٢١١٤) ، وابن حبان (٣٦٢٦ - الإحسان) ، والخطيب فى « التاريخ » (٤٣١/٣) ، من حديث أبى أيوب ، وقال الترمذى : ( حسن صحيح ) .

حديث ثوبان :

أخرجه ابن ماجه (٥٤٧/١) كتاب الصيام : باب صيام ستة أيام من شوال حديث (١٧١٥) ، وأحمد (٢٨٠/٥) ، والدارمى (٢١/١) كتاب الصوم : باب صيام الستة من شوال ، والبيهقى (٢٩٣/٤) كتاب الصيام : باب فى فضل صوم ستة أيام من شوال .

والنسائى فى الكبرى كما فى « تحفة الأشراف » (١٣٨/٢) ومصباح الزجاجة (٢٥/٢) وابن خزيمة (٢٩٨/٣) رقم (٢١١٥) وابن حبان (٩٢٨ - مولد) والخطيب فى « تاريخ بغداد » (٣٦٢/٢) من طريق أبى أسماء الرحبي عن ثوبان مرفوعاً .

وصححه ابن خزيمة وابن حبان .

حديث جابر :

أخرجه أحمد (٣٠٨/٣) والبخاري (٤٩٦/١ - كشف) رقم (١٠٦٢) وعبد بن حميد (ص - ٣٣٦) رقم (١١١٦) والحاثر بن أبى أسامة (٣٣١ - بغية الباحث) والطحاوى فى « مشكل الآثار » (١٩/٣) والبيهقى (٢٩٢/٤) والمقبلى فى « الضعفاء » (٢٦٣/٣) من طريق عمرو بن جابر الحضرمي عن جابر أن النبى ﷺ قال : « من صام شهر رمضان وستة أيام من شوال فكأنما صام السنة كلها » .

قال البخاري : تفرد به عمرو .

وقال المقبلى : وهذا يروى عن أبى أيوب الأنصاري عن النبى ﷺ بإسناد أصح من هذا .

وقال الهيثمى فى « للمجمع » (١٨٦/٣) : رواه أحمد والبخاري والطبراني فى « الأوسط » وفيه عمرو

=

ابن جابر وهو ضعيف . أ.هـ .

= وعمرو بن جابر روى له الترمذى وابن ماجه .  
وقال الحافظ فى « التقریب » (٦٦/٢) : ضعيف شيعى .  
حديث أبى هريرة :  
أخرجه البزار (٤٩٥/١) رقم (١٠٦٠) من طريق زهير عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عنه مرفوعاً .

وأخرجه أيضاً (١٠٦١) من طريق سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة به .  
قال ابن أبى حاتم فى « العلل » (٢٤٤/١) رقم (٧١٣) : سألت أبى عن حديث رواه عمرو بن أبى سلمة عن زهير بن محمد عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة . . . . قال أبى : للمصريون يروون هذا الحديث عن زهير عن العلاء عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ .  
أما الهيثمى فقال فى « للمجمع » (١٨٦/٣) : رواه البزار وله طرق رجال بعضها رجال الصحيح .  
وللحديث طريق آخر ذكره الحافظ فى « التلخيص » (٢١٤/٢) وعزاه إلى أبى نعيم من طريق الثنى ابن الصباح أحد الضعفاء عن المحرر بن أبى هريرة عن أبيه .

وله طريق آخر عن أبى هريرة :  
أخرجه الطبرانى فى الأوسط كما فى « للمجمع » (١٨٦/٣ - ١٨٧) وقال الهيثمى : وفيه من لم أعره .

حديث ابن عباس :  
أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » كما فى « مجمع الزوائد » (١٨٧/٣) ، وقال الهيثمى : « وفيه يحيى بن سعيد المازنى ، وهو متروك » .

حديث ابن عمر :  
أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » كما فى « مجمع الزوائد » (١٨٧/٣) بلفظ : من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه .

وقال : رواه الطبرانى فى « الأوسط » وفيه مسلمة بن على الحشنى وهو ضعيف أ.هـ .  
ومسلمة بن على الحشنى : تركوه ، قال دحييم : ليس بشئ وقال أبو حاتم : لا يشتغل به .  
ينظر المنذرى للحافظ الذهبى (٦٥٧/٢) .

حديث غنام :  
أخرجه الطبرانى فى « الكبير » كما فى « للمجمع » (١٨٧/٣) ، وابن منده ، وأبو نعيم فى « الصحابة » كما فى « الإصابة » (١٩١/٥) ، من جهة حاتم بن إسماعيل ، عن إسماعيل المؤذن مولى عبد الرحمن بن غنام ، عن عبد الرحمن بن غنام ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ فذكره .  
وقال الهيثمى : وعبد الرحمن بن غنام لم أعره .

وحديث البراء بن عازب :  
عزاه الحافظ فى « التلخيص » (٢١٤/٢) للدارقطنى ولم أجده فى سنته . ولعله فى الأفراد أو غرائب مالك .

حديث شداد بن أوس :  
أخرجه ابن أبى حاتم فى « العلل » (٢٥٣/١) ، رقم (٧٤٤) ، من طريق مروان الطاطرى ، =

إلا أن مالكاً كره ذلك ؛ إما مخافة أن يلحق الناس بربضان ما ليس من رمضان ؛ وإما لأنه لعله لم يَلْتَمِزْ الحديث ، [ أو لم يصح عنه ] <sup>(١)</sup> ، وهو الأظهر .

### [ الْقَوْلُ فِي صِيَامِ الْغُرْرِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ]

وكذلك كره مالك تحري صيام الغرر : مع ما جاء فيها من الأثر <sup>(٥٩٦)</sup> مخافة أن يظن الجاهل بها أنها واجبة .

« عن يحيى بن الحارث ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن شداد بن أوس ، عن النبي ﷺ به ، ونقل عن أبيه : أن الصحيح رواية يحيى بن الحارث ، عن أبي أسماء الرحبي ، عن ثوبان . حديث أوس بن أوس :

ذكره ابن أبي حاتم (٢٥٣/١) ، قال : سألت أبي عن حديث رواه مروان الطاطري ، عن يحيى بن حمزة ، عن يحيى بن الحارث ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن أوس بن أوس ، عن النبي ﷺ فذكره ، فقال أبو حاتم : الناس يروونه عن يحيى بن الحارث ، عن أبي أسماء ، عن ثوبان ، قلت لأبي : أيهما أصح ؟ قال : جميعا صحيحان .

وهذا الحديث عده الحافظ السيوطي من الأحاديث المتواترة فذكره في « الأثر المتواترة في الأحاديث المتواترة » (ص - ٤٤) رقم (٤٩) وتبعه الشيخ جعفر الكتاني في « نظم المتناثر » (ص - ١٤٣) . سقط في الأصل . (١)

(٥٩٦) أخرجه الترمذي (١٣٠/٢) كتاب الصيام : باب ما جاء في صوم ثلاثة من كل شهر ، حديث (٧٦١) ، والنسائي (٢٢٢/٤) كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر ، وابن ماجه (٥٤٤/١) ، ٥٤٥ كتاب الصيام : باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، حديث (١٧٠٨) ، والبيهقي (٢٩٤/٤) كتاب الصيام : باب من أي الشهر يصوم هذه الأيام الثلاثة ، والطيالسي (١٩٦/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في صيام أيام البيض ، حديث (٩٤٣) ، وأحمد (١٦٢/٥) ، من حديث أبي ذر قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » ، وفي لفظ أن النبي ﷺ قال له : « إذا صمت شيئا من الشهر فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » ، وقال الترمذي : حديث حسن .

وأخرج النسائي (٢٢١/٤) كتاب الصيام : باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك ، من حديث جرير بن عبد الله البجلي ، عن النبي ﷺ قال : « صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » .

وأخرج أبو داود (٨٢١/٢) كتاب الصوم : باب في صوم الثلاث من كل شهر ، حديث (٢٤٤٩) ، والنسائي (٢٢٤/٤) ، ٢٢٥ كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر ، وأحمد (٢٧/٥) ، والبيهقي (٢٩٤/٤) كتاب الصيام : باب من أي الشهر يصوم هذه الأيام الثلاثة ، من حديث ابن ملحان القسي عن أبيه ، قال : « كان رسول الله ﷺ يأمرنا أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » ، وقال : هو كَيْفَتِهِ الدهر .

وأخرج الطبراني في « الأوسط » كما في « المجمع » (١٩٩/٣) ، من حديث ابن عمر : « أن رجلا سأل النبي ﷺ عن الصيام ، فقال : عليك بالبيض ثلاثة أيام من كل شهر » .

[ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَالْحَدُّ الْأَقْصَى لِلصِّيَامِ كُلِّ شَهْرٍ ]

وثبت : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ » (٥٩٧) ، وَأَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - لَمَّا أَكْثَرَ الصِّيَامَ - : « أَمَا يَخْفِكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ؟ » قال : فقلت : يا رسول الله ، إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قال : خَمْسًا . قلت : يا رسول الله ، إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قال : سَبْعًا . قلت : يا رسول الله إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قال : تِسْعًا . قلت : يا رسول الله ، إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . فقال - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا صَوْمَ فَوْقَ صِيَامِ دَاوُدَ شَطْرَ النَّهْرِ : صِيَامُ يَوْمٍ ، وَإِفْطَارُ يَوْمٍ » (٥٩٩) .

صِيَامُ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ : وخرج أبو داود : « أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ ، وَيَوْمَ الْخَمِيسِ » (٥٩٩) . وثبت أنه لم يستم قط شهراً بالصيام غير رمضان ، وأن أكثر صيامه .

(٥٩٧) أخرجه مسلم (٨١٨/٢) كتاب الصيام : باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر إلخ ، حديث (١١٦٠/١٩٤) ، وأبو داود (٨٢٣/٢) كتاب الصوم : باب من قال لا يبالي من أي الشهر حديث (٢٤٥٣) ، والترمذي (١٣١/٢) كتاب الصيام : باب ما جاء في صوم ثلاثة من كل شهر ، حديث (٧٦) ، وابن ماجه (٥٤٥/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، حديث (١٧٠٩) ، والبيهقي (٢٩٥/٤) كتاب الصيام : باب من قال لا يبالي من أي الشهر يصوم ، من حديث معاذة العدوية : « أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ؟ قالت : نعم ، قلت : من أي أيام الشهر كان يصوم ؟ قالت : ما كان يبالي من أي الشهر كان يصوم » .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(٥٩٨) أخرجه البخاري (٢٢٤/٤ ، ٢٢٥) كتاب الصيام : باب صيام داود عليه السلام ، حديث (١٩٨٠) ، ومسلم (٨١٧/٢) كتاب الصيام : باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرب به إلخ ، حديث (١١٥٩/١٩١) ، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

وأخرجه أيضا النسائي (٢١٦/٤) كتاب الصيام : باب صيام خمسة أيام من الشهر .

(٥٩٩) أخرجه أبو داود (٨١٤/٢) كتاب الصوم : باب في صوم الاثنين والخميس ، حديث (٢٤٣٦) ، والنسائي (٢٠١/٤ ، ٢٠٢) كتاب الصيام : باب صوم النبي ﷺ بأبي هو وأمي ذكر اختلاف الثقلين للخبر في ذلك ، والطائفي (١٩٣/١) ، والبيهقي (٢٩٣/٤) كتاب الصيام : باب صوم يوم الاثنين والخميس ، وإلخ حديث (٩٣١) ، وأحمد (٢٠١/٥) ، والبيهقي (٢٩٣/٤) كتاب الصيام : باب صوم يوم الاثنين والخميس ، وابن خزيمة (٢٩٩/٣) باب في استحباب صوم يوم الاثنين والخميس أيضاً ؛ لأن الأعمال فيها تعرض على الله - عز وجل - ، حديث (٢١١٩) من طريق عن أسامة بن زيد : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ وَمِثْلَ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تَعْرَضُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ » ، واللفظ لأبي داود ، وزاد النسائي وغيره فأحب أن يعرض على وأنا صائم . =

= وفي الباب عن أبي هريرة وأبي قتادة وعائشة وحفصة ووائللة بن الأسقع وعبد الله بن مسعود وأبي رافع .

حديث أبي هريرة :

أخرجه الترمذى (١٢٢/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء فى صوم يوم الاثنين والخميس (٧٤٧) وفى الشمائل (٣٠٨) وابن ماجه (٥٥٣/١) كتاب الصيام : باب صيام يوم الاثنين والخميس حديث (١٧٤٠) وأحمد (٢٣٩/٢) والدارمى (٢٠/٢) والبيهقى فى « شرح السنة » (٥٢٦/٣) - بتحقيقنا ) من طريق محمد بن رفاعه عن سهيل بن أبى صالح عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن تعرض عملى وأنا صائم » . وهذا لفظ الترمذى .

ولفظ ابن ماجه : « أن النبى ﷺ كان يصوم الاثنين والخميس فقليل يا رسول الله : تصوم يوم الاثنين والخميس فقال : إن يوم الاثنين والخميس يغفر الله فيهما لكل مسلم إلا متهاجرين يقول : دعهما حتى يسطلحا » .

لذا أورده البوصيرى (٣١/٢) وقال : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات .

وروى الترمذى بعضه عن محمد بن يحيى عن الضحاك بن مخلد به وقال : حسن غريب .

حديث أبى قتادة :

أخرجه مسلم (٨١٩/٢ - ٨٢٠) كتاب الصيام : باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس حديث (١١٦٢/١٩٧) من حديث أبى قتادة . حديث عائشة :

أخرجه الترمذى (١٢١/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء فى صوم يوم الاثنين والخميس حديث (٧٤٥) والنسائى (١٥٣/٤) كتاب الصيام : باب ذكر الاختلاف على خالد بن معدان فى هذا الحديث (٢١٨٧) وابن ماجه (٥٥٣/١) كتاب الصيام : باب صيام يوم الاثنين والخميس (١٧٣٩) وأبو يعلى (١٩٢/٨) رقم (٤٧٥١) وابن حبان (٣٦٥٠ - الإحسان) من طريق ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن ربيعة الجرشى عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان يصوم شعبان ورمضان ويتحرى صوم الاثنين والخميس » .

وقال الترمذى : حسن غريب .

وصححه ابن حبان .

وأخرجه أحمد (٧٠/٦) والنسائى (٢٣/٤) عن سفيان عن ثور عن خالد بن معدان عن عائشة .

وهذا إسناد منقطع قال أبو زرعة : خالد بن معدان لم يلق عائشة . ينظر جامع التحصيل للعلائى (ص-١٧١) .

وأخرجه أحمد (٨٩/٦) والنسائى (١٥٢/٤) من طريق بقة بن الوليد ثنا بحير بن سعد عن خالد ابن معدان عن جبير بن نفير أن رجلا سأل عائشة . . . . .

وبقية مدلس وصرح بالتحديث عن شيخه لا فى كل طبقات السند .

حديث حفصة :

أخرجه أبو داود (٧٤٤/١) كتاب الصيام : باب من قال الاثنين والخميس (٢٤٥١) عنها بلفظ =

كان في شعبان (٦٠٠) .

### [ الأَيَّامُ الْمَنْهِيَّةُ عَنِ الصِّيَامِ فِيهَا ]

وأما الأيام المنهي عنها : فمنها أيضاً متفق عليها ، ومنها مختلف فيها .

أما المتفق عليها : يَوْمُ الْفِطْرِ ، وَيَوْمُ الْأَضْحَى ؛ لثبوت النهي عن صيامهما .

وأما المختلف فيها : فَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، وَيَوْمُ الشُّكِّ ، ويوم الجمعة ، ويوم السبت ، والنصف الآخر من شعبان ، وصيام النَّحْرِ .

[ الْقَوْلُ فِي صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَمَا هِيَ تِلْكَ الْأَيَّامُ ؟ ]

وأما أيام التشريق : فإن أهل الظاهر لم يُجيزُوا الصوم فيها .

وقوم أجازوا ذلك فيها .

وقوم كرهوه ؛ وبه قال مالك ، إلا أنه أجاز صِيَامَهَا لمن وجب عليه الصوم في الحج ، وهو الْمُتَمَتِّعُ .

وهذه الأيام هي الثلاثة التي بعد يَوْمِ النَّحْرِ .

والسبب في اختلافهم : تردد قوله - عليه الصلاة والسلام - في أنها : « أَيَّامُ أَكُلٍ

= « كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من الشهر : الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى » .  
حديث واثلة بن الأسقع :

ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٠٠/٣) عنه أنه كان يصوم الاثنين والخميس ويقول : كان رسول الله ﷺ يصومها ويقول : « تعرض فيها الأعمال على الله تبارك وتعالى » .  
وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد بن عبد الرحمن القشيري وهو متروك .

حديث ابن مسعود :

ذكره الهيثمي في « للمجمع » (٢٠٠-٢٠١/٣) عنه قال : « كان النبي ﷺ يصوم الاثنين والخميس » .  
وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو بلال الأشمري وهو ضعيف .

حديث أبي رافع :

ذكره الهيثمي في « للمجمع » (٢٠١/٣) عنه أن النبي ﷺ كان يصوم الاثنين والخميس .  
وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه الحماني وفيه كلام .

(٦٠٠) أخرجه البيهقي (٢١٣/٤) كتاب الصوم : باب صوم شعبان ، حديث (١٩٦٩) ، ومسلم (٨١٠/٢) كتاب الصيام : باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان إلخ ، حديث (١١٥٦/١٧٥) ، من حديث عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر ، ويفطر حتى نقول لا يصوم ، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قط إلا رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان » .

وَشُرْبٍ» (٦٠١) ، بين أن يُحْمَلَ عَلَى الْوُجُوبِ ، أو عَلَى النَّدْبِ . فمن حمله على الوجوب ، قال : الصوم يحرم .

(٦٠١) يعنى أيام التشريق ، ورد من حديث كعب بن مالك ، ونبيشة الهذلي ، وعبد الله بن حذافة السهمي ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وخلدة أم عمر ، وزيد بن خالد الجهني ، وعقبة بن عامر ، وعلى بن أبي طالب ، وأم مسعود بن الحكم ، ويشر بن مسقيم الغفاري ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، ويذيل ورقاء ، ومعمر بن عبد الله العدوي ، وعمر بن الخطاب ، وأسامة الهذلي ، وحزمة بن عمرو الأسلمي ، وعائشة ، وأم الفضل بنت الحارث .  
أما حديث كعب بن مالك :

فأخرجه مسلم (٨٠٠/٢) كتاب الصيام : باب تحريم صوم أيام التشريق ، حديث (١١٤٢/١٤٥) ، وأحمد (٤٦٠/٣) ، من رواية أبي الزبير ، عن ابن كعب بن مالك ، عن أبيه أنه حدثه : أن رسول الله ﷺ بعثه وأوس بن الحذثان أيام التشريق ، فتأدى أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، وأيام منى أيام أكل وشرب .

حديث نبيشة الهذلي :

أخرجه مسلم (٨٠٠/٢) كتاب الصيام : باب تحريم صوم أيام التشريق ، حديث (١١٤١/١٤٤) ، وأحمد (٧٥/٥) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٤٥/٢) كتاب مناسك الحج : باب المتمتع الذي لا يجد هدنيا ولا يصوم في العشر ، من رواية أبي المليح عنه قال : « قال رسول الله ﷺ أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله » .

حديث عبد الله بن حذافة :

أخرجه أحمد (٤٥٠/٣) ، (٤٥١) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٤٤/٢) كتاب المناسك الحج ، باب المتمتع الذي لا يجد هدنيا ولا يصوم في العشر ، من رواية سليمان بن يسار عنه ، أن النبي ﷺ أمره أن ينادى في أيام التشريق ، أنها أيام أكل وشرب .

وأخرجه مالك (٣٧٦/١) كتاب الحج : باب ما جاء في صيام أيام منى ، حديث (١٣٥) ، عن الزهري : « أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة أيام منى يطوف يقول : إنما هي أيام أكل وشرب وذكر الله » .

وأخرجه الدارقطني (٢١٢/٢) كتاب الصيام : باب طلوع الشمس بعد الإفطار ، حديث (٣٢) ، من طريق الواقدي ، ثنا ربيعة بن عثمان ، عن محمد بن المنكدر ، سمع مسعود بن الحكم الزرقى يقول : حدثني عبد الله بن حذافة السهمي ، قال : « بعث رسول الله ﷺ على راحلته أيام منى أتادى إليها الناس إنها أكل وشرب وبعل » ، والواقدي ضعيف .

حديث أبي هريرة :

أخرجه أحمد (٥١٣/٢) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٤٤/٢) كتاب مناسك الحج : باب المتمتع الذي لا يجد هدنيا ولا يصوم في العشر ، وابن ماجه (٥٤٨/١) كتاب الصيام : باب في النهي عن صيام أيام التشريق ، حديث (١٧١٩) .

وأخرجه الدارقطني (٢٨٣/٤) كتاب الأشربة وغيرها : باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك حديث (٤٥) بزيادة فقال : ثنا محمد بن مخلد وآخرون قالوا : ثنا محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي نا سعيد بن سلام العطار نا عبد الله بن بديل الخزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب =



= عن أبي هريرة قال : « بعث رسول الله ﷺ بديل بن ورقاء الخزاعي على جمل أوروq يصيح في حُجاج منى : ألا إن الزكاة في الحلق واللبة ألا ولا تعجلوا الأنفس أن تزهد وأيام منى أيام أكل وشرب ويعال » .

قال أبو الطيب آبادي في « التعليق المغني » (٢٨٣/٤) : سعيد بن سلام العطار كذبه ابن نمير وقال البخاري : يذكر بوضع الحديث .

وقال النسائي : بصري ضعيف وقال أحمد بن حنبل : كذاب وقال النارقطني : يحدث بالباطل متروك .

حديث ابن عباس :

أخرجه الطبراني في الكبير كما في المجمع (٢٠٦/٣) ، عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ أرسل أيام منى صائحا يصيح ألا تصوموا هذه الأيام ، فإنها أيام أكل وشرب ويعال » .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفي رواية له وفي الأوسط والكبير أيضا : « أن النبي ﷺ بعث بديل بن ورقاء » وإسناد الأول حسن .

وللهديث طريق آخر :

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٤١٠/٦ - ٤١١) من طريق مفضل بن صالح عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : « بعث رسول الله ﷺ بديل بن ورقاء ينادي إن هذه الأيام أيام أكل وشرب فلا تصوموها » .

ومفضل قال البخاري : منكر الحديث .

أسنده ابن عدي في الكامل عن البخاري .

حديث خلعة :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢١/٤) كتاب الحج : باب من قال أيام التشريق أيام أكل وشرب ، وأبو يعلى كما في « المطالب العالية » (٢٩٨/١ - ٢٩٩) وعبد بن حميد كما في « المطالب العالية » (٢٩٨/١ - ٢٩٩) ، ووكيع في « أخبار القضاة » (١٣١/١) ، والطحاوي في « معاني الآثار » (٢٤٥/٢) ، من طريق موسى بن عبيدة ، عن منذر بن جهم ، عن عمر بن خلعة ، عن أمه قالت : « بعث رسول الله ﷺ على بن أبي طالب ينادي أيام منى : إنها أيام أكل وشرب ويعال » .

وموسى بن عبيدة ضعفوه ، وقال أحمد : لا تحمل الرواية عنه .

وقال الحافظ : ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار .

ينظر المغني (٦٨٥/٢) والتقريب (٢٨٦/٢) .

حديث زيد بن خالد الجهني :

أخرجه أبو يعلى في مسنده كما في المطالب العالية (٢٩٩/١) ، عن زيد بن خالد الجهني قال : أمر رسول الله ﷺ رجلا فنادى أيام التشريق : « ألا إن هذه الأيام أيام أكل وشرب ونكاح » .

قال الحافظ في « المطالب العالية » : حمرو بن الحصين ليس بثقة .

حديث عقبة بن عامر :

أخرجه أحمد (١٥٢/٤) ، والدارمي (٢٣/٢) كتاب الصوم : باب في صيام يوم عرفة ، وأبو داود

(٨٠٤/٢) كتاب الصوم : باب صيام أيام التشريق ، حديث (٢٤١٩) ، والترمذي (١٣٥/٢) =

= كتاب الصيام : باب ما جاء فى كراهية صوم أيام التشريق ، حديث (٧٧٠) ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار « (٧١/٢) كتاب الصوم : باب صوم يوم عرفة ، والحاكم (٤٣٤/١) كتاب الصوم ، والبيهقى (٢٩٨/٤) كتاب الصيام : باب الأيام التى نهى عن صومها ولفظه : « أن النبى ﷺ قال يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق علينا أهل الإسلام ، وهن أيام أكل وشرب » ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم .

حديث على :

أخرجه أحمد (٩٢/١) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٢٤٦/٢) كتاب مناسك الحج : باب المتمتع الذى لا يجد هديا ولا يصوم فى العشر ، والحاكم (٤٣٥/١) كتاب الصوم ، وصححه على شرط مسلم .

حديث أم مسعود بن الحكم :

أخرجه الطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٢٤٦/٢) كتاب مناسك الحج : باب المتمتع الذى لا يجد هديا ولا يصوم فى العشر ، من طريق ابن إسحاق ، عن حكيم بن حكيم ، عن مسعود بن الحكم الزرقى ، قال : حدثنى أمى ، قالت : « لكأننى أنظر إلى على بن أبى طالب على بغلة النبى ﷺ البيضاء ، حتى قام إلى شعب الأنصار ، وهو يقول : يا معشر المسلمين ﷺ إنها ليست بأيام صوم إنها أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل » .

وأخرجه الطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٢٤٦/٢) كتاب مناسك الحج : باب المتمتع الذى لا يجد هديا ولا يصوم فى العشر ، من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير قال : حدثنى ميمون بن يحيى ، حدثنى مخزومة بن بكير عن أبيه ، قال : سمعت سليمان بن يسار يزعم أنه سمع بن الحكم الزرقى ، يقول : حدثنا أبى : أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ بمنى فذكروه .

وأخرجه أحمد (٢٢٤/٥) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٢٤٦/٢) كتاب مناسك الحج : باب المتمتع الذى لا يجد هديا ولا يصوم فى العشر ، والدارقطنى (١٨٧/٢) كتاب الصيام : باب القبلة للصائم ، حديث (٣٦) ، كلهم من طريق الزهرى عن مسعود بن الحكم الأنصارى ، عن رجل من أصحاب النبى ﷺ قال : أمر النبى ﷺ عبد الله بن حنافة أن يركب راحلته أيام منى فيصيح فى الناس ألا لا يصومن أحد فإنها أيام أكل وشرب .

حديث بشر بن سليم :

أخرجه أبو داود الطيالسى (٢٠/١) كتاب الإيمان والإسلام : باب ما جاء فى فصلهما ، حديث (١٧) ، وأحمد (٣٣٥/٤) ، والدارمى (٢٣/٢) ، (٢٤) كتاب الصوم : باب النهى عن صيام أيام التشريق ، وابن ماجه (٥٤٨/١) كتاب الصيام : باب ما جاء فى النهى عن صيام أيام التشريق ، حديث (١٧٢٠) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٢٤٤/٢) كتاب مناسك الحج : باب المتمتع الذى لا يجد هديا ، ولا يصوم فى العشر ، والبيهقى (٢٩٨/٤) كتاب الصيام : باب الأيام التى نهى عن صومها .

وقال البوصيرى فى « الزوائد » (٢٧/٢) : ( هنا إسناد صحيح ) .

حديث سعد بن أبى وقاص :

أخرجه أحمد (١٦٩/١) ، والحاثر بن أبى أسامة (٣٤٧- بغية الباحث) ، والطحاوى فى =

= « شرح معاني الآثار » (٢٤٤/٢) كتاب مناسك الحج : باب المتمتع الذي لا يجد هدبا ولا يصوم في العشر ، وإسحق بن راهوية وابن منيع كما في « المطالب العالية » (٢٩٧/١) .  
حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب :

أخرجه أحمد (٣٩/٢) ، من طريق إبراهيم بن مهاجر ، عن أبي الشعثاء ، عنه ، وفيه : أن النبي ﷺ قال : « إنها أيام طعم وذكر » .

حديث بديل بن ورقاء :

أخرجه أحمد كما في « مجمع الزوائد » (٢٠٣/٣) ، وابن سعد في « الطبقات » (٢٩٤/٤) ، والحاكم (٢٥٠/٢) كتاب التفسير ، من طرق عنه .

حديث معمر بن عبد الله العلوي :

أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٤٥/٢) كتاب مناسك الحج : باب المتمتع الذي لا يجد هدبا ولا يصوم في العشر ، من طريق ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبد الرحمن ابن جبير ، عن معمر بن عبد الله ، قال : « بعثني رسول الله ﷺ أؤذن في أيام التشريق بمضى : لا يصومن أحد فلانها أيام أكل وشرب » .

حديث أسامة الهذلي :

أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في « المجمع » (٢٠٧/٣) ، من جهة عبيد الله بن أبي حميد ، عن أبي المليح بن أسامة ، عن أبيه به ، وعبيد الله متروك . قال أحمد : تركوا حديثه .  
ينظر المغني (٤١٥/٢) .

حديث حمزة بن عمرو الأسلمي :

أخرجه أحمد (٤٩٤/٣) ، والدارقطني (١٢/٢) كتاب الصيام : باب طلوع الشمس بعد الإفطار ، حديث (٣٣) ، من طريق سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة عن سليمان بن يسار ، عن حمزة بن عمرو الأسلمي ، أنه رأى رجلا على حمل يتبع رجال الناس بمضى ، ونبي الله ﷺ شاهد ، والرجل يقول : لا تصوموا هذه الأيام فلانها أيام أكل وشرب ، قال قتادة : فذكر لنا : أن ذلك النادي كان بلالا .  
قال الدارقطني : قتادة لم يسمع من سليمان بن يسار .

حديث عائشة :

أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » ، من طريق سعيد بن منصور ، ثنا هشيم ، عن ابن أبي ليلى ، عن عطاء ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل » .

حديث أم الفضل بنت الحارث :

أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٤٥/٢) كتاب مناسك الحج : باب المتمتع الذي لا يجد هدبا ولا يصوم في العشر ، من طريق ابن لهيعة عن أبي النضر ، أنه سمع سليمان بن يسار ، وقبيصة بن ذؤيب يحدثنا عن أم الفضل امرأة عباس بن عبد المطلب ، قالت : كنا مع رسول الله ﷺ بمضى أيام التشريق فسمعت ناديا يقول : « إن هذه الأيام أيام طعم وشرب وذكر لله » .

ومن حمله على التنب ، قال : الصوم مَكْرُوه . ويشبه أن يكون من حمله على التنب ، إنما صار إلى ذلك ، وغلبه على الأصل الذي هو حمله على الوجوب ؛ لأنه رأى أنه إن حمله على الوجوب عَارَضُهُ حديث أبي سعيد الخدري الثابت بدليل الخطاب ؛ وهو أنه قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول : « لَا يَصِحُّ الصَّيَامُ فِي يَوْمَيْنِ : يَوْمَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ ، وَيَوْمَ النُّحْرِ » (١) « (٦٠٢) .

فدليل الخطاب يقتضي أن ما عدا هذين اليومين يَصِحُّ الصيام فيه ، وإلا كان تخصيصهما [ عينا لا فائدة ] (٢) فيه .

[ الْقَوْلُ فِي صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ] وأما يوم الجمعة : فإن قوماً لم يكرهوا صيامه ، ومن هؤلاء مالك ، وأصحابه ، وجماعة . وقوم كرهوا صيامه ، إلا أن يُصَامَ قبله ، أو بعده .

والسبب في اختلافهم : اختلاف الآثار في ذلك : فمنها : حديث ابن مسعود : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ . قَالَ : وَمَا رَأَيْتُهُ يَفْطُرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » (٣) « (٦٠٣) . وهو حديث صحيح .

ومنها : حديث جابر : « أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ جَابِرًا : أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى (٤) أَنْ يُفْرَدَ

(١) في الأصل : الأضحى .

(٦٠٢) أخرجه البخاري (٧٠/٣) كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة : باب مسجد بيت المقدس ، حديث (١١٩٧) ، ومسلم (٧٩٩/٢) كتاب الصيام : باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ، حديث (٨٢٧/١٤٠) ، وأحمد (٤٦/٣) ، وغيرهم ، واللفظ لمسلم إلا أنه قال : لا يصح الصيام في يومين : يوم الأضحى ، ويوم الفطر من رمضان ، ولفظهم جميعاً نهى عن صيام يومين : يوم الفطر ويوم النحر .

(٢) سقط في الأصل .

(٦٠٣) أخرجه داود (٨٢٢/٢) كتاب الصوم : باب في صوم الثلاث من كل شهر ، حديث (٢٤٥٠) ، والترمذي (١٢٢/٢) كتاب الصيام : باب ما جاء في صوم يوم الجمعة ، الحديث (٧٣٩) والنسائي (٢٠٤/٤) كتاب الصيام : باب صوم النبي ﷺ بأبى هو وأمى ، وذكر اختلاف الناقلين للخير في ذلك ، وابن ماجه (٥٤٩/١) كتاب الصيام : باب في صيام يوم الجمعة ، حديث (١٧٢٥) والبيهقي (٢٩٤/٤) كتاب الصيام : باب من أى الشهر يصوم هذه الثلاثة ، والطبراني (١٩٤/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، حديث (٩٣٤) ، وأحمد (٤٠٦/١) .

وقال الترمذي : حسن غريب .

وقال : وقد روى شعبة عن عاصم هذا الحديث ولم يرفعه .

(٣) في الأصل : ينهى .

يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَصُومُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَرَبَّ هَذَا الْيَتِّ (٦٠٤) . خرجه مسلم .

ومنها : حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ ، أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ » (٦٠٥) . خرجه أيضاً مسلم .  
فمن أخذ بظاهر حديث ابن مسعود ، أجاز (١) صيام يوم الجمعة مطلقاً . ومن أخذ بظاهر حديث جابر ، كرهه مطلقاً .

ومن أخذ بحديث أبي هريرة ، جمع بين الحديثين ، أعني : حديث جابر ، وحديث ابن مسعود .

الْقَوْلُ فِي صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ : وَأَمَّا يَوْمُ الشُّكِّ (٢) : فَإِنْ جُمُهِورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى النِّهْيِ عَنْ

(٦٠٤) أخرجه البخارى (٢٧٣/٤) كتاب الصوم : باب صوم يوم الجمعة ، وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر (١٩٨٤) .

ومسلم (٨٠١/٣) كتاب الصيام : باب كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً (١٤٦ - ١١٤٣) .  
(٦٠٥) أخرجه البخارى (٢٧٣/٤) كتاب الصوم : باب صوم يوم الجمعة ، وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر (١٩٨٥) ، ومسلم (٨٠١/٣) كتاب الصيام : باب كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً (١٤٧ - ١١٤٤) ، وإبو داود (٧٣٦/٢) كتاب الصيام : باب النهي أن يخص يوم الجمعة بصوم (٢٤٢٠) ، والترمذى (١١٩/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء فى كراهية صوم يوم الجمعة وحده ، والبيهقى (٣٠٢/٤) .

قال الترمذى : حسن صحيح .

وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم ؛ يكرهون للرجل أن يختص يوم الجمعة بصيام ، لا يصوم قبله ولا بعده ، وبه يقول أحمد وإسحق .

(١) فى الأصل : جاز .

(٢) صوم يوم الشك وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤية الهلال ولم يشهد بها أحد أو شهد بها جمع لا يعتد بشهادتهم ، كالصبيان ، والنساء ، والعبيد ، ولابد أن يكون صدقهم محتملاً أما إذا لم يكن محتملاً بأن أطبق الناس على كذبهم فلا يكون يوم شك بل هو من شعبان وكذا إن لم يتحدث برؤيته ولم يشهد بها أحد أو شهد بها واحد مما ذكر سابقاً فلا يكون اليوم يوم شك بل هو من شعبان وإن أطبق الخيم خير ( فإن غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ) .  
ويدل على كراهته كراهة تحريم ما روى عن عمار بن ياسر أنه قال : « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » وعمل كراهة صومه إذا لم يكن له سبب يقتضيه أما إذا كان له سبب يقتضى صومه فلا كراهة .

ومن الأسباب التى تقتضى صومه : أن يوافق عادة له فى تطوع ، كان كان يصوم الإثنين والخميس من كل أسبوع فوافق أحدهما يوم الشك أو كان يصوم يوماً ويفطر يوماً فوافق يوم الشك يوم صومه لخبر الصحيحين « لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم يوماً فليصمه » كان اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم وإفطار يوم .

صِيَامُ يَوْمِ الشُّكِّ ، على أنه من رمضان ؛ لظواهر الأحاديث التي يوجب مفهوماً تعلق الصوم بالرؤية ، أو بإكمال العدد <sup>(١)</sup> ، إلا ما حكيناه عن ابن عمر .

[ مَنْ تَحَرَّى صِيَامَهُ تَطَوُّعاً ]

واختلفوا في تحري صيامه تطوعاً : فمنهم من كرمه على ظاهر حديث عمار : « مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ ، فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ » <sup>(٦٠٦)</sup> . ومن أجازاه ؛ فلأنه قد روي : « أَنَّهُ - عَلَيْهِ

= ومثل يوم الشك في عدم جواز صومه إلا لسبب النصف الثاني من شعبان فإذا انتصف شعبان لا يجوز الصوم إلا إذا كان من نذر أو كفارة أو قضاء .

أو كان يصوم يوماً ويفطر يوماً أو اعتاد صوم أيام مخصوصة فله أن يصوم ما اعتاده ، والسر في النهي عن صومه أن في إفطاره إيقاظ قوة الجسم وحفظ قدرته على صوم رمضان .

ومحل عدم جواز صومه إذا لم يصله بما قبله أما إذا وصله بما قبله ولو بالخامس عشر فلا كراهة . ويكره تحرياً تطوع امرأة لم يأذن لها زوجها الحاضر في الصوم لقوله ﷺ : « لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا يأذنه » .

(١) تقدم .

(٦٠٦) أخرجه أبو داود (٧٤٩/٢ ، ٧٥٠) كتاب الصوم : باب كراهية صوم يوم الشك ، حديث (٢٣٣٤) ، والترمذي (٧٠/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء في كراهية يوم الشك ، حديث (٦٨٦) ، والنسائي (١٥٣/٤) كتاب الصيام : باب صيام يوم الشك ، وابن ماجه (٥٢٧/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في صيام يوم الشك ، حديث (١٦٤٥) ، والدارمي (٢/٢) كتاب الصوم : باب في النهي عن صيام يوم الشك ، والدارقطني (١٥٧/٢) كتاب الصيام ، حديث (٥) ، والحاكم (٤٢٣/١) ، (٤٢٤) كتاب الصوم ، والبيهقي (٢٠٨/٤) كتاب الصيام : باب النهي عن استقبال شهر رمضان بصوم يوم أو يومين والنهي عن صوم يوم الشك .

وابن حبان (٨٧٨ - موارد) .

وعلقه البخاري (١١٩/٤) كتاب الصوم : باب قول النبي ﷺ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا » .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

وقال الدارقطني : هذا إسناده حسن صحيح ورواه كلهم ثقات .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

وصححه ابن حبان أيضاً .

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة .

أخرجه البزار في « مسنده » (٤٨٩/١ - كشف) رقم (١٠٦٦) من طريق عبد الله بن سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة : « أن النبي ﷺ نهى عن صيام ستة أيام من السنة يوم الأضحى ويوم الفطر وأيام التشريق واليوم الذي يشك فيه من رمضان » .

وذكره الهيثمي في « المجمع » (٢٠٧/٣) وقال : رواه البزار وفيه عبد الله بن سعيد المقبري وهو ضعيف .

وله طريق آخر :

## الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - صَامَ شَعْبَانَ كُلَّهُ (٦٠٧) .

ولما قد روي من أنه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قال : « لَا تَتَقَدَّمُوا رَمَضَانَ يَوْمَ ، وَلَا يَوْمَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا ، كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ ، فَلْيَصُمْهُ » (٦٠٨) .

= وقد تقدم تخريجه .

أخرجه الدارقطني (١٥٧/٢) كتاب الصيام حديث (٦) من طريق الواقدى ثنا داود بن خالد بن دينار ومحمد بن مسلم عن المقرئ عن أبي هريرة به .  
وقال الدارقطني : الواقدى فيه أثبت منه . وهو متروك .

(٦٠٧) أخرجه البخارى (٢١٣/٤) كتاب الصوم : باب صوم شعبان ، حديث (١٩٦٩) ، ومسلم (٨١١/٢) كتاب الصيام : باب صيام النبي ﷺ فى غير رمضان ، واستحباب أن لا يخلو شهراً عن صوم ، حديث (١٧٦ / ١١٥٦) من حديث عائشة ، قالت : « كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول قد صام ، ويفطر حتى نقول قد أفطر ، ولم أره صائماً من شهر قط أكثر من صيامه من شعبان ، كان يصوم شعبان كله ، كان يصوم شعبان إلا قليلاً » . وقد تقدم تخريجه .  
وفى الباب عن أم سلمة :

أخرجه أبو داود (٧٥٠ / ٢) كتاب الصوم : باب فيمن يصل شعبان برمضان ، حديث (٢٣٣٦) ، والترمذى (١١٣/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء فى وصال شعبان برمضان ، حديث (٧٣٦) ، والنسائى (٢٠٠/٤) كتاب الصيام : باب صوم النبي ﷺ - بأبى هو وأبى - وذكر اختلاف الناقلين للخير فى ذلك ، وابن ماجه (٥٢٨/١) كتاب الصيام : باب ما جاء فى وصال شعبان برمضان ، حديث (١٦٤٨) ، وأحمد (٣١١/٦) ، من حديث أم سلمة : « أن النبي ﷺ لم يكن يصوم فى السنة شهراً تاماً إلا شعبان ، يصل به رمضان » .

(٦٠٨) أخرجه البخارى (١٢٧/٤) كتاب الصوم : باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين ، حديث (١٩١٤) ، ومسلم (٧٦٢/٢) كتاب الصيام : باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين حديث (١٠٨٢/٢١) ، وأبو داود (٧٥٠ / ٢) كتاب الصوم : باب فيمن يصل شعبان برمضان ، حديث (٢٣٣٥) ، والترمذى (٦٨/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم ، حديث (٦٨٤) ، والنسائى (١٤٩/٤) كتاب الصيام : باب التقديم قبل شهر رمضان ، وابن ماجه (٢٨/١) كتاب الصيام : باب ما جاء فى النهى أن يتقدم رمضان بصوم إلا من صام صوماً فوافقه ، حديث (١٦٥٠) - وأحمد (٢٣٤/٢) . وعبد الرزاق (١٥٨/٤) رقم (٧٣١٥) والدارمى (٤/٢) كتاب الصيام : باب النهى عن التقدم فى الصيام قبل الرؤية والطائلى (١٨٢/١) رقم (٨٦٩) والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٨٤/٢) ، والبيهقى (٢٠٧/٤) كتاب الصيام : باب النهى عن استقبال شهر رمضان بصوم يوم أو يومين ، والدارقطني (١٥٩/٤) ، وابن طهمان فى « مشيخته » (٥٧) ، وأبو نعيم فى الحلية (٧٣/٣) ، وأبو يعلى (٣٩٥ / ١٠ - ٣٩٦) رقم (٥٩٩٩) ، وابن حبان (٣٥٩٢ - الإحسان) عن أبى هريرة به .

وقال الترمذى : حسن صحيح .

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس بلفظ : « لا تصوموا قبل رمضان صوموا لرؤيته وأفطروا

لرؤيته » .

وكان الليث بن سعد يقول : إنه إن صامه على أنه من رمضان ، ثم جاء الثبت أنه من رمضان أجزأه .

وهذا دليل <sup>(١)</sup> على أن النية تقع بعد الفجر ، في التحول من نية التطوع إلى نية الفرض .

### [ الْقَوْلُ فِي صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ ]

وأما يوم السبت : فالسبب في اختلافهم فيه : اختلافهم في تصحيح ما روي عنه ؛ أنه - عليه الصلاة والسلام - قال : « لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ ، إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ » <sup>(٦٠٩)</sup> . أخرجه أبو داود .

(١) في الأصل : بناء .

(٦٠٩) أخرجه أبو داود (٨٠٥/٢) كتاب الصوم : باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم ، حديث (٢٤٢١) ، والترمذي (١٢٠/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء في صوم يوم السبت ، حديث (٧٤٤) ، والنسائي في الكبرى (١٤٣/٢) وابن ماجه (٥٥٠/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في صيام يوم السبت ، حديث (١٧٢٦) ، والحاكم (٤٣٥/١) كتاب الصوم ، والبيهقي (٣٠٢/٤) كتاب الصيام : باب ما ورد من النهي عن تخصيص يوم السبت بالصوم ، وأحمد (٣٦٨/٦) ، والدارمي (١٩/٢) كتاب الصوم : باب في صيام يوم السبت . وابن خزيمة (٣١٧/٣) رقم (٢١٦٤) ، والبخاري في « شرح السنة » (٥٣٠/٣) بتحقيقنا ) من طريق ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر السلمي عن أخته الصماء به . وقال الترمذي : حديث حسن .

وقال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ، ووافقه الذهبي وصححه ابن السكن ؛ كما في تلخيص الخبير (٢١٦/٢) .

وأخرجه ابن حبان (٩٤٠ - موارد) ، والنسائي في « الكبرى » (١٤٣/٢) من طريق مبشر بن إسماعيل عن حسان بن نوح قال : سمعت عبد الله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ يقول : ترون يدي هذه بايعة بها رسول الله ﷺ وسمعت يقول : « لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لَحَاءَ شَجَرَةٍ فَلْيُفْطِرْ عَلَيْهِ » . وله طريق آخر عن عبد الله بن بسر .

أخرجه ابن ماجه (٥٥٠/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في صيام يوم السبت حديث (١٧٢٦) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (ص - ١٨٢) رقم (٥٠٨) من طريق ثور بن يزيد عن خالد ابن معدان عن عبد الله بن بسر به . وروى هذا الحديث من وجه آخر :

أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » رقم (٢١٦٥) ، والبيهقي (٣٠٢/٤) ، والنسائي في « الكبرى » (١٤٣/٢) من طريق معاوية بن صالح بن عبد الله بن بسر عن عمته الصماء به .

وأخرجه النسائي في « الكبرى » (١٤٤/٢) من طريق محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن العلاء عن داود بن عبيد الله عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء عن عائشة به . =



قالوا : والحديث منسوخ نسخته حديث جويرية بنت الحارث : « أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - دَخَلَ عَلَيْهِمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَهِيَ صَائِمَةٌ . فَقَالَ : أَصُمْتَ أَمْسَ ؟ فَقَالَتْ : لَا . فَقَالَ : تَرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا ؟ قَالَتْ : لَا ، قَالَ : فَأَقْطِرِي » . (٦١٠)

### [ الْقَوْلُ فِي صِيَامِ الدَّهْرِ ]

وأما صيام الدهر : فإنه قد ثبت النهي عن ذلك (٦١١) . لكن مالكاً لم ير في ذلك

بأساً ،

= قال أبو داود : هذا الحديث منسوخ .

قال الحافظ في « التلخيص » (٢١٦/٢ - ٢١٧) ولا يتبين وجه النسخ فيه . قلت - أي الحافظ - : يمكن أن يكون أخذه من كونه صحيحاً كان يجب موافقة أهل الكتاب في أول الأمر ، ثم في آخر أمره قال : خالفهم فالهني عن صوم يوم السبت يوافق الحالة الأولى وصيامه إياه يوافق الحالة الثانية ، وهذه صورة النسخ .

(٦١٠) أخرجه البخاري (٢٣٢/٤) كتاب الصوم : باب صوم يوم الجمعة ، وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعلياً أن يفطر ، حديث (١٩٨٦) ، وأبو داود (٨٠٦/٢) كتاب الصوم : باب الرخصة في ذلك [ أن يخص يوم السبت بصوم ] ، حديث (٢٤٢٢) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٧٨/٢) كتاب الصيام : باب صوم يوم عاشوراء ، وأحمد (٣٢٤/٦) ، وأبو يعلى (٤٨٨/١٢) ، حديث (٧٠٦٤) ، من حديث جويرية بنت الحارث .

(٦١١) ورد النهي عن صيام الدهر من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الشخير وعمران بن حصين وأبي قتادة وأسماء بنت يزيد وعبد الله ابن سفيان وابن عباس وابن عمر . حديث عبد الله بن عمرو :

أخرجه البخاري (٢٢٤/٤) كتاب الصوم : باب صوم داود عليه السلام ، حديث (١٩٧٩) ، ومسلم (٨١٥ - ٨١٦) كتاب الصيام : باب النهي عن صوم الدهر حديث (١١٥٩/١٨٧) وابن أبي شيبة (٧٨/٣) وأحمد (١٦٤/٢) ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢١٢ وابن ماجه (٥٤٤/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في صيام الدهر حديث (١٧٠٦) ، والنسائي (٢٠٦/٤) كتاب الصوم : باب ما جاء في صيام الدهر وأبو نعيم في « الحلية » (٣٢٠/٣) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٠٧/١) عنه بلفظ : لا صام من صام الأبد .

حديث عبد الله بن الشخير :

أخرجه الطيالسي (١٩٢/١ - متحة ) رقم (٩٢١) ، وأحمد (٢٤/٤) ، وابن ماجه (٥٤٤/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في صيام الدهر حديث (١٧٠٥) ، والنسائي (٢٠٧/٤) كتاب الصوم : باب النهي عن صيام الدهر وابن أبي شيبة (٧٨/٣) ، والدارمي (١٨/٢) كتاب الصوم : باب النهي عن صيام الدهر والحاكم (٤٣٥/١) وابن خزيمة (٣١١/٣) رقم (٢١٥٠) ، وابن حبان (٩٣٨ - مواد ) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢١١/٢) عنه بلفظ من صام الأبد فلا صام ولا أفطر .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

=

وصححه - أيضاً - ابن خزيمة ، وتلميذه ابن حبان .

« حديث عمران بن حصين :

أخرجه أحمد (٤٢٦/٤) ، والنسائي (٢٠٦/٤) كتاب الصوم : باب ذكر الاختلاف على مشرف بن عبد الله في الخبر والحاكم (٤٣٥/١) وابن خزيمة (٣١١/٣) وابن حبان (٩٣٧ - موارد ) من طريق الجريري عن أبي العلاء عن مطرف عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قيل له : إن فلانا لا يفطر نهاراً الدهر إلا ليلاً فقال ﷺ : لا صام ولا أفطر .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .  
وصححه ابن خزيمة وابن حبان .

حديث أبي قتادة :

أخرجه أحمد (٢٩٧/٥) ومسلم (٨١٨/٢ - ٨١٩) كتاب الصيام : باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنتين والخميس حديث (١١٦٢/١٩٧) وأبو داود (٧٣٧/١) كتاب الصيام : باب في صوم الدهر تطوعاً (٢٤٢٥) ، والترمذي مختصراً (٣٩٦/٣ - تحفة ) حديث (٧٦٤) عنه قال : قيل يا رسول الله : كيف لمن صام الدهر ، قال : « لا صام ولا أفطر أو لم يصم ولم يفطر .. » .

وهذا لفظ الترمذي . وهو عند مسلم مطولاً .

وقال الترمذي : حديث أبي قتادة حديث حسن .

حديث أسماء بنت يزيد :

أخرجه أحمد (٤٥٥/٦) عنها قالت : أتى رسول الله ﷺ بشراب فدار على القوم ، وفيهم رجل صائم فلما بلغه قال له أشرب فقيل : يا رسول الله إنه ليس يفطر يصوم الدهر قال : لا صام من صام الأبد .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٩٦/٣) وقال : رواه أحمد والطبراني في « الكبير » وقال : « لا صام من لا أفطر من صام الأبد » وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة لكنه مدلس .

حديث ابن عباس :

أخرجه الطبراني في « الكبير » كما في « مجمع الزوائد » (١٩٦/٣) عنه عن النبي ﷺ قال : « لا صام من صام الأبد .. » .

قال الهيثمي : وفيه عيبه بن معتب وهو متروك . أ.هـ .

وعيبه بن معتب قال أحمد : تركوا للناس حديثه .

وقال الحافظ : ضعيف واختلط بآخره .

ينظر المغني (٤٢١/٢) والتقريب (٥٤٨/١) .

والحديث في « المعجم الكبير » (١٣٠/١٢) رقم (١٢٦٧٦) .

حديث عبد الله بن سفيان :

أخرجه الطبراني في « الكبير » كما في « المجمع » (١٩٦/٣) عنه عن النبي ﷺ قال : « لا صام من صام الأبد » وقال الهيثمي : وفيه محمد بن أبي ليلى وفيه كلام .

حديث ابن عمر :

أخرجه النسائي (٢٠٥/٤) كتاب الصوم ، وابن خزيمة (٣١١/٣) رقم (٢١٤٨) عنه مرفوعاً بلفظ : « لا صام من صام الأبد » .

وعسى رأى النهي في ذلك إنما هو من باب خوف الضعف والمرض .

### [ صِيَامُ النِّصْفِ الْآخَرِ مِنْ شَعْبَانَ ]

وأما صيام النصف الآخر من شعبان : فإن قَوْماً كَرِهُوهُ ، وقَوْماً أَجَازُوهُ . فمن كَرِهُوهُ<sup>(١)</sup> ؛ فلَمَّا روي من أنه - عليه الصلاة والسلام - قال : « لَا صَوْمَ بَعْدَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ حَتَّى رَمَضَانَ »<sup>(٢)</sup> (٦١٢) . ومن أَجَازَهُ ؛ فلَمَّا روي عن أم سلمة ؛ قالت : « مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ ، إِلَّا شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ »<sup>(٣)</sup> ؛ ولما روي عن ابن عمر ، قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرُنُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ »<sup>(٤)</sup> . وهذه الآثار خرجها الطحاوي .

### [ النِّيةُ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ ]

وأما الركن الثاني : وهو النية : فلا أعلم أن أحداً لم يشترط النية في صوم<sup>(٥)</sup> التطوع

(١) في الأصل : كرهه . (٢) في الأصل : حتى يكون رمضان .

(٦١٢) أخرجه أبو داود (٧٥١/٢) كتاب الصوم : باب في كراهية ذلك فيمن يصل شعبان برمضان ، حديث (٢٣٣٧) ، والترمذي (١١٥/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان لحال رمضان ، حديث (٧٣٨) ، وابن ماجه (٥٢٨/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم إلا من صام صوماً فوافقه ، حديث (١٦٥١) ، والبيهقي (٢٠٩/٤) كتاب الصيام : باب الخبر الذي ورد في النهي عن الصيام ، والدارمي (١٧/٢) كتاب الصوم : باب النهي عن الصوم بعد انتصاف شعبان .

والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٨٧/٢) وابن حبان (٨٧٦ - مولود) من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به .

وقال الترمذي : حديث أبي هريرة حسن صحيح .

(٣) تقدم .

(٦١٣) أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٨٧/٢) كتاب الصيام : باب الصوم بعد النصف من شعبان إلى رمضان ، وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وأبي هريرة وأبي ثعلبة كلهم قالوا : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ » فأما حديث عائشة وأم سلمة فتقدما .

وأما حديث أبي هريرة :

فذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٩٥/٣) وعزله إلى الطبراني في الأوسط وقال : وفيه يوسف ابن عطية الصفار وهو ضعيف .

وحديث أبي أمامة :

أخرجه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات كذا في « مجمع الزوائد » (١٩٥/٣) .

حديث أبي ثعلبة :

أخرجه الطبراني في الكبير كما في « مجمع الزوائد » (١٩٥/٣) وقال الهيثمي : وفيه الاحوص بن حكيم وفيه كلام كثير وقد وثق .

(٤) في الأصل : موضع .

وإنما اختلفوا في وقت النية على ما <sup>(١)</sup> تقدم .

### [ الإِمْسَاكُ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ فِي صَوْمِ النَّطَوُعِ ]

وأما الركن الثالث : وهو الإمساك عن المفطرات ، فهو بعينه الإمساك الواجب في الصوم المفروض ، والاختلاف الذي هنالك لاحق هنا .

### [ حُكْمُ الْإِفْطَارِ فِي صَوْمِ النَّطَوُعِ ]

وأما حكم الإفطار في التطوع : فإنهم أجمعوا على أنه ليس على من دخل في صيام نَطَوُعٍ ، فقطعه لعذر ، قضاء . واختلفوا إذا قطعه لغير عذر عامداً فأوجب مالك ، وأبو حنيفة عليه القضاء .

وقال الشافعي ، وجماعة : ليس عليه قضاء .

والسبب في اختلافهم : اختلاف الآثار في ذلك ؛ وذلك أن مالكا روي أن حفصة وعائشة زوجي النبي - عليه الصلاة والسلام - أصبحتا صائمتين متطوعتين ، فَأَهْدِي لهما طعاماً ، فافطرتا عليه ، فقال رسول الله ﷺ : « أَقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ » <sup>(٦١٤)</sup> .

(١) في الأصل : كما .

(٦١٤) أخرجه مالك (٣٠٦/١) كتاب الصيام : باب قضاء التطوع (٥٠) عن ابن شهاب الزهري أن عائشة وحفصة زوجتي النبي ﷺ أصبحتا صائمتين متطوعتين فأهدى إليهما طعاماً فافطرتا عليه فدخل عليهما رسول الله ﷺ قالت عائشة : فقالت حفصة وبادرتنى بالكلام وكانت بنت أبيها : يا رسول الله إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين فأهدى إلينا طعاماً فافطرتا عليه فقال رسول الله ﷺ : اقضيا مكانه يوما آخر .

قال السيوطي في « تنوير الحوالك » (٢٢٣/١) : وصله ابن عبد البر عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، وقال لا يصح عن مالك إلا الرسل .

وقد روى هذا الحديث موصولاً أيضاً - من غير طريق عبد العزيز الكذاب - فأخرجه الترمذي (١١٢/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه (٧٣٥) والنسائي في « الكبرى » (٢٤٧/٢) كتاب الصوم : باب الاختلاف على الزهري في هذا الحديث ، وأحمد (٢٦٣/٦) والبيهقي (٢٨٠/٤) من طريق جعفر بن برقان قال : حدثنا الزهري عن عروة عن عائشة به .

قال الترمذي : روى صالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا وروى مالك بن أنس ومعمر وعبيد الله بن عمر وزباد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلًا ولم يذكروا فيه عروة وهذا أصح ؛ لأنه روى عن ابن جريج قال : سألت الزهري فقلت : أحدثك عروة عن عائشة ؟ قال : لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ولكن سمعت في خلافه سليمان بن هيد الملك من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث . أ.هـ .

وهذا سند ضعيف فجعفر بن برقان ثقة ضعيف في الزهري وقال ابن حجر في « التقریب » (١٢٩/١) ترجمة (٧٢) : صلوق بهم في حديث الزهري .

= وأخرجه الطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١٠٨/٢) من طريق عبد الله بن عمر العمرى عن الزهرى عن عروة عن عائشة .

وعبد الله بن عمر العمرى ضعيف .

وأخرجه النسائى فى الكبرى (٢٤٨/٢) ، والبيهقى (٢٨٠/٤) من طريق صالح بن أبى الأخضر عن الزهرى عن عروة عن عائشة به وهذا الطريق هو الذى أشار إليه الترمذى .

وهو سند ضعيف لضعف صالح بن أبى الأخضر .

وأخرجه النسائى فى « الكبرى » (٢٤٧/٢ ، ٢٤٨) من طريق إسماعيل بن إبراهيم وصالح بن كيسان ويحيى بن سعيد وسفيان بن حسين كلهم عن الزهرى موصولاً .

قال ابن أبى حاتم فى « الملل » (٢٦٥/١) رقم (٧٨٢) : وسألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الله بن عمر العمرى وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان فقالوا عن الزهرى عن عروة عن عائشة أنها صامتة هى وحفصة فأهدى للنبي ﷺ طعام فافطرننا فسالنا النبي ﷺ فقال : « اقضيا يوماً مكانه . » .

فقالا : هو خطأ للصواب ما رواه مالك وابن عيينة ويونس بن يزيد وعبيد الله العمرى عن الزهرى عن عروة عن النبي مرسل .

وللحديث طريق آخر عن عائشة :

أخرجه أبو داود (٧٤٦/١) كتاب الصيام : باب من رأى عليه القضاء حديث (٢٤٥٧) من طريق يزيد بن الهاد عن زميل مولى عروة عن عائشة قالت : أهدى لى ولحفصة طعام ، وكنا صائمتين فافطرننا ثم دخل رسول الله ﷺ فقلنا له : يا رسول الله إنا أهديت لنا هدية فاشتبهناها فافطرننا فقال رسول الله ﷺ : « لا عليكم صوما مكانه يوماً آخر » .

ومن هذا الوجه أخرجه المقيلى فى « الضمعة » (٨٣/٢) وأخرج بسنده عن البخارى قال : زميل ابن عباس عن عروة روى عنه يزيد بن الهاد قال البخارى : ولا يعرف لزميل سماع من عروة ولا يزيد سماع من زميل ، فلا تقوم به الحجة .

وقال الخطائى فى « معالم السنن » (١٣٥/٢) : إسناده ضعيف وزميل مجهول .

وله طريق آخر عن عائشة :

أخرجه النسائى فى الكبرى (٢٤٨/٢) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١٠٩/٢) ، وابن حبان فى صحيحه كما فى « نصب الرأية » (٤٦٦/٢) من طريق جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ... الحديث .

قال البيهقى فى « سننه » (٢٨١/٤) : وجرير بن حازم وإن كان من الثقات ، فهو واهم فيه وقد خطأه فى ذلك أحمد بن حنبل وعلى بن المدنى والمحمود عن يحيى بن سعيد عن الزهرى عن عائشة مرسلأ ثم أخرج بسنده عن أبى بكر الأثرم قال : قلت لأبى عبد الله يعنى أحمد بن حنبل تحفظه عن يحيى عن عمرة عن عائشة أصبحت أنا وحفصة صائمتين فانكره وقال : من رواه قلت : جرير بن حازم فقال جرير كان يحدث بالتوهم .

وقد رويت هذه القصة من حديث ابن عباس وابن عمر وأبى هريرة .

حديث ابن عباس :

أخرجه النسائى فى « الكبرى » (٢٤٩/٢) والطبرانى فى الكبير كما فى « نصب الرأية » (٤٦٧/٢) =

وعارض هذا حديث أم هانيء ؛ قالت : « لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ ، فَتَحَ مَكَّةَ ، جَاءَتْ فَاطِمَةُ ، فَجَلَسَتْ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأُمُّ هَانِيءٍ عَنْ يَمِينِهِ . قَالَتْ : فَجَاءَتْ الْوَلِيدَةُ بِإِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ ، فَتَوَلَّاهُ ، فَشَرِبَ مِنْهُ . ثُمَّ نَوَلَهُ أُمُّ هَانِيءٍ ، فَشَرِبَتْ مِنْهُ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقَدْ أَفْطَرْتُ ، وَكُنْتُ صَائِمَةً . فَقَالَ لَهَا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : أَكُنْتَ تَقْضِينَ شَيْئًا ؟ قَالَتْ : لَا . قَالَ : فَلَا يَصْرُكَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا » (٦١٥) .

= من طريق خفيف عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل على حفصة وعائشة وهما صائمتان ثم خرج فرجع وهما تاكلان فقال : « ألم تكونا صائمتين » قلنا : بلى ولكن أهدى لنا طعام فأعجبنا فأكلنا منه قال : « صوما يوماً مكانه » .

قال النسائي هذا الحديث منكر :

حديث ابن عمر :

أخرجه البزار (٤٩٦/١ - كشف) رقم (١٠٦٣) من طريق حماد بن الوليد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : أصبحت عائشة وحفصة صائمتين فاهدى لهما طعاماً فأنطرتا فدخّل النبي ﷺ فسأله إحداهما - أحسبه قال : حفصة - قال : « إقضيا يوماً مكانه » .

قال البزار : لا نعلمه عن ابن عمر إلا من هذا الوجه ، وحماد بن الوليد لئن الحديث ، ولا نكتب من حديثه ما نعلمه عند غيره و ، أحسب أن الزهري أرسله عن عائشة وحفصة .

ومن طريق حماد بن الوليد رواه الطبراني في الأوسط كما في « نصب الراية » (٤٦٧/٢) .

وقال الطبراني : لم يروه عن عبيد الله بن عمر عن نافع إلا حماد بن الوليد .

وحماد بن الوليد : متروك ساقط .

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : شيخ .

ينظر المغني (١٩٠/١) ، والجرح والتعديل (٥٠/٣) .

والحديث من هذا الوجه ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٠٥/٢) وقال : رواه البزار والطبراني في الأوسط ، وفيه حماد بن الوليد ضعفه الأئمة وقال أبو حاتم : شيخ .

حديث أبي هريرة :

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٧٩/٤) ، والطبراني في « الأوسط » كما في « نصب الراية » (٤٦٧/٢) من طريق محمد بن أبي سلمة للمكي عن محمد بن عمرو بن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : أهديت لعائشة وحفصة هدية وهما صائمتان فأكلتا منها ، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « إقضيا يوماً مكانه ولا تعودا » .

قال العقيلي : محمد بن أبي سلمة لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به .

وذكره الهيثمي في « المجمع » (٢٠٥/٣) وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه محمد بن أبي سلمة وقد ضعف بهذا الحديث . أ. هـ .

ومما سبق يتبين أن الصواب في هذا الحديث هو الإرسال كما رجح ذلك الترمذي ، والنسائي ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والبزار ، والبيهقي ، والخطابي ، والعقيلي وغيرهم .

(٦١٥) أخرجه أبو داود (٨٢٥/٢ ، ٨٢٦) كتاب الصوم : باب في الرخصة في ، =

واحتج الشافعي في هذه <sup>(١)</sup> المعنى بحديث عائشة أنها ؛ قالت : « دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْتُ : أَنَا خَبَاتٌ <sup>(٢)</sup> لَكَ خَبَاتًا . فَقَالَ : أَمَا إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ الصَّيَامَ ، وَلَكِنْ قَرَّبِيهِ » <sup>(٣)</sup> .

وحديث عائشة ، وحفصة غير مسند .

ولاختلافهم - أيضاً- في هذه المسألة سبب آخر ؛ وهو تردد صوم <sup>(٣)</sup> التطوع بين قياسه على صلاة التطوع ، أو على حج التطوع ؛ وذلك أنهم أجمعوا على أن من دخل في الحج والعمرة متطوعاً ، فخرج <sup>(٤)</sup> منهما - أن عليه القضاء . وأجمعوا على أن من خرج من صلاة التطوع ، فليس عليه قضاء فيما علمت . وزعم من قاس الصوم على الصلاة ؛ أنه أشبه بالصلاة منه بالحج ؛ لأن الحج له حكم خاص في هذا المعنى وهو أنه يلزم الفساد له المسير فيه إلى آخره ، وإذا أفطر في التطوع تاسيماً ، فالجمهور على أن لا قضاء عليه . وقال ابن علية : عليه القضاء ؛ قياساً على الحج . ولعل مالكا حمل حديث أم هانئ على التسيان ، وحديث أم هانئ خرجه أبو داود ، وكذلك خرج حديث عائشة بقریب من اللفظ الذي ذكرناه ، وخرج حديث عائشة ، وحفصة بهينه .

= حديث (٢٤٥٦) ، والترمذي (١٠٩/٣) كتاب الصوم : باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع ، حديث (٧٣١ ، ٧٣٢) ، والنسائي في « الكبرى » (٢٤٩/٢) ، والطحاوي (١٩١/١) كتاب الصيام : باب من عليه صوم من رمضان متى يقضيه ، وما يفعل من أفطر عمداً في أيام القضاء ، وفي صوم التطوع ، حديث (٩١٦ ، ٩١٧) ، وأحمد (٣٤١/٦) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٠٧/٢ ، ١٠٨) كتاب الصيام : باب الرجل يدخل في الصيام تطوعاً ثم يفطر ، والدارقطني (١٧٣/٢ ، ١٧٤) كتاب الصيام : باب تبييت النية من الليل وغيره ، حديث (١٢/٧) ، والبيهقي (٢٧٦/٤ ، ٢٧٧) كتاب الصيام : باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه ، والحاكم (٤٣٩/١) كتاب الصيام ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وعنده أكثرهم أن النبي ﷺ قال لها : « الصائم المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام ، وإن شاء أفطر » .

(١) في الأصل : هذا . (٢) في الأصل : خباتاً .

(٦٦٦) أخرجه مسلم (٨٠٩/٢) كتاب الصيام : باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال ، وجواز فطر الصائم نقلاً من غير عمر ، حديث (١٦٩ / ١١٥٤) ، وأبو داود (٨٢٤/٢) كتاب الصوم : باب في الرخصة في ذلك ، حديث (٢٤٥٥) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٠٩/٢) كتاب الصيام : باب الرجل يدخل في الصيام تطوعاً ثم يفطر ، والدارقطني (١٧٦/٢) كتاب الصيام : باب تبييت النية في الليل وغيره ، حديث (٢١) ، والبيهقي (٢٧٥/٤) كتاب الصيام : باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه ، بالفاظ منها عند مسلم ، عنها قالت : « دخل عليّ النبي ﷺ ذات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ فقلنا : لا ، قال : فإني إذا صائم ، ثم أتانا يوم آخر ، فقلنا : يا رسول الله : أهدى لنا حيس ، فقال : أرنيه فلقد أصبحت صائماً ، فأكل » وفي لفظ له - أيضاً - ، قلت : يا رسول الله : أهديت لنا هدية ، أو جامنا رور ، وقد خبات لك شيئاً ، قال : ما هو الله قلت : حيس قال : هاتيه ، فنجت به فأكل ، ثم قال : قد كنت أصبحت صائماً » .

(٣) في ط : ترد الصوم . (٤) في ط : يخرج .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم  
كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ (١)

(١) اعلم أن الاعتكاف مصدر : اعتكف يعتكف ، ومعناه لغة : الحبس واللبث والإقامة على الشيء خيراً كان أو شراً ، أما الإقامة على الخير ، فمنه قوله تعالى : ﴿ ولا تبأثروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ أى مقيمون فيها ، وقوله تعالى : ﴿ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود ﴾ .

وأما الإقامة على الشر ، فمنه قوله تعالى : ﴿ فأتوا على قوم يكفون على أصنام لهم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ﴾ والاعتكاف والعكوف بمعنى واحد قال فى «القاموس المحيط» فى باب الفاء فصل العين : عكفه يعكفه وعكفا عكفا حبه ، وعليه عكفوا أقبل عليه مواظباً .

قال ابن الأثير يقال : لمن لازم المسجد : عاكف ومعتكف ذكره فى « النهاية » .

وفى « المغنى » : هو لزوم الشيء ، وحبس للنفس عليه ، برأ كان ، أو غيره .

ويسمى - أيضاً - جواراً ، ومنه حديث عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يجاور فى العشر الأواخر من رمضان ، ويقول : تحمروا ليلة القدر فى العشر الأواخر من رمضان : رواه البخارى ومسلم .

انظر : الصحاح : ١٤٠٦/٤ ، لسان العرب ٣٠٥٨/٤ ، ترتيب القاموس ٢٨٦/٣ ، النهاية فى غريب الحديث ٢٨٤/٣

واصطلاحاً :

عرفه الحنفية بأنه : عبارة عن المقام فى مكان مخصوص ، وهو المسجد ، بأوصاف مخصوصة من النية والصوم وغيرها .

وعرفه الشافعية : بأنه اللبث فى المسجد ، من شخص مخصوص بنية .

وعرفه المالكية : بأنه لزوم مسلم مميز ، مسجداً مباحاً ، بصوم ، كافاً عن الجماع ومقدماته ، يوماً وليلة فأكثر ، للعبادة بنية .

وعرفه الحنابلة : بأنه لزوم المسجد لطاعة الله على صفة مخصوصة من مسلم عاقل ، ولو يميز طاهر مما يوجب غسلًا .

انظر : الاختيار ص ١٧٣ ، مغنى المحتاج ٤٤٩/١ ، وانظر : الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٥٤١/١ ، كشف الإقناع ٣٤٧/٢ ، نهاية المحتاج ٢١٣/٣ أسهل للملوك ٤٣٣/١ ، كشف القناع ٣٤٧/٢

حُكْمُ الْإِعْتِكَافِ

حكمه : أنه سنة مؤكدة ، ولا يجب إلا بالنذر ، يدل على ذلك رواية أبى سعيد الخدرى ، أن =



= رسول الله ﷺ قال : « من أراد أن يعتكف فليعتكف العشر الاواخر » فعلقه بالإرادة ، ولأن العبادات الواجبات قد قدر لها الشرع أسباباً راتبة : كالصلاة ، أو عارضة : كالزكاة ، وليس للاعتكاف سبب راتب ولا عارض ، فلمن أنه غير واجب . ويستدل عليه من الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقلوه تعالى : ﴿ ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ أي ولا تباشروا نساءكم ، وأنتم مقيمون بنية الاعتكاف ، نهى لمن كان يخرج ، وهو معتكف ، فيجتمع أمراته ، ويهود . وقوله تعالى : ﴿ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والماكين ﴾ أي : أمرناهما بأن طهرا بيتي من الأوثان للطائفين والماكين للقيمين فيه . وأما السنة : فقد روى أبو صالح ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يعتكف عشراً من رمضان فلما كان في العام الذي قبض فيه ، اعتكف عشرين يوماً .

وروى الزهري ، عن عروة ، عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الاواخر إلى أن توفاه الله ، دلت هذه الأحاديث على أنه صلى الله عليه وسلم فعله وواظب عليه ، ولو لم يكن سنة مؤكدة لما كان كذلك .

وأما الإجماع : فقد أجمع مجتهدو الأمة على أن الاعتكاف سنة .

حكمة مشروعية الاعتكاف

شرح الاعتكاف : لتطهير النفوس من أدران الذنوب التي تلتحقها ، بضرورة الاختلاط الذي لا غنى عنه في هذه الحياة ، فإن العزلة عند الفتنة ممدوحة ، إلا لقادر على إزالتها ، فتنب الخلة عينا أو كفاية ، بحسب الحال والإمكان ، وأما في غير أيام الفتنة ، فاختلط العلماء في العزلة ، والاختلاط أيهما أفضل ؟ قال النووي : مذهب الشافعي تفضل الخلة ، لما فيها من اكتساب الفوائد ، وشهود شعائر الإسلام ، وتكثير سواد المسلمين ، وإيصال الخير إليهم ، ولو بعبادة الرضى ، وتشجيع الجنائز ، وإقضاء السلام ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والتعاون على البر والتقوى ، وإغاثة المحتاج ، وحضور الجماعات وغير ذلك مما يقدر عليه كل شخص ، فإن كان صاحب علم ، أو زهد تأكد تفضل اختلاطه .

وزهب آخرون إلى تفضل العزلة لما فيها من السلامة للمحققة لكن بشرط أن يكون عارفاً بوظائف العبادة التي تلزمه ، وما يكلف به ، والأفضل الخلة لمن لا يغلب على ظنه الوقوع في المعاصي ، ولما كان الاعتكاف يمثل نوعاً من العزلة ، فهو يهذب النفوس ، ويظهرها ، ويبعدها عن المعاصي ، ويذكرها بما تقتضيه من الذنوب ، لأن الإنسان إذا فرغ ونفسه ، وجرد نفسه من الإنهماك في الدنيا ، طهر قلبه ، وحسنت سريرته ، وأصبح قلبه خاشعاً لله ، لا يرى من يقرب إليه سواء ، فإذا عبد الله قبل عبادته ، وإذا دعاه استجاب دعوته ، ولذا نجد أن النبي ﷺ حُبِّت إليه الخلو ، لما وجد من أن الاشتغال بالدنيا يفوت عليه العبادة التي تقر به إلى الله .

فالاعتكاف يروض النفس على أسمى غاية وأنبأ مقصد ، وخصوصاً في مثل العشر الاواخر من رمضان ، فإن له أثره للمحمود ، لما فيه من مراقبة ليلة هي عند الله أفضل من ألف شهر ، ألا وهي ليلة القدر ، التي أنزل الله فيها القرآن ، وفرق فيها كل أمر حكيم ، لذا نجد أن النبي ﷺ نهى عليها ، وحذر من إهمال مراقبتها ؛ لما في ذلك من ضياع الخير الذي يرجوه المتقرب إلى ربه ؛ ولما في ليلة القدر من الخير العظيم لمن صادفها ، أو وافق دعاؤه ليلتها .

## [ الاعتكاف مندوب إليه بالشرع ، وأجب بالنذر ]

والاعتكاف مندوب إليه بالشرع ، واجب بالنذر : ولا خلاف في ذلك ، إلا ما روي عن مالك أنه كره الدخول فيه ؛ مخافة ألا يوفي بشروطه <sup>(١)</sup> .  
مَتَى يُسْتَحَبُّ الْإِعْتِكَافُ ؟ وَتَعْرِيفُهُ :

وهو في رمضان أكثر منه في غيره : وبخاصة في العَشرِ الأواخر منه ؛ إذ كان ذلك هو آخر اعتكافه <sup>(٢)</sup> ، وهو بالجملة يشتمل على عمل مخصوص في موضع مخصوص ، وفي زمان مخصوص ، بشروط مخصوصة ، وتروك مخصوصة .  
فأما العمل الذي يخصه : ففيه قولان :

قيل : إنه الصلاة ، وذكر الله ، وقراءة القرآن ، لا غير ذلك من أعمال البر والقُرب ؛ وهو مذهب ابن القاسم .

وقيل : جميع أعمال القرب ، والبر المختصة بالآخرة ؛ وهو مذهب ابن وهب .  
فعلى هذا المذهب يشهد الجنائز ، ويعود المرضى ، ويدرس العلم . وعلى المذهب الأول <sup>(٣)</sup> لا .

وهذا هو مذهب الثوري . والأول هو مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة .  
وسبب اختلافهم : أن ذلك شيء مَسْكُوتٌ عنه ، أعني : أنه ليس فيه حدٌ مشروع

(١) في ط : شرطه .

(٦١٧) أخرجه البخاري (٢٧١/٤) كتاب الاعتكاف : باب الاعتكاف في العشر الأواخر ، والاعتكاف في المساجد كلها ، حديث (٢٠٢٦) ، ومسلم (٨٣١/٢) كتاب الاعتكاف : باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ، حديث (١١٧١/٥) ، وأبو داود (٧٤٧/١) كتاب الصيام : باب الاعتكاف حديث (٢٤٦٢) ، والبيهقي (٣١٥/٤) ، (٣٢٠) ، وأحمد (٩٢/٦) ، من حديث عائشة ، قالت : « كان النبي ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، حتى قبضه الله ، ثم اعتكف أزواجه من بعده » .  
وأخرجه البخاري (٢٧١/٤) كتاب الاعتكاف : باب الاعتكاف في العشر الأواخر ، والاعتكاف في المساجد كلها ، حديث (٢٠٢٥) ، ومسلم (٨٣١/٢) كتاب الاعتكاف : باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ، حديث (١١٧١/١) ، - أيضا - من حديث عبد الله بن عمر قال : « كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان » .

وأخرجه أبو داود (٨٣٠/٢) كتاب الصوم : باب الاعتكاف ، حديث (٢٤٦٣) ، وابن ماجه (٥٦٢/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في الاعتكاف ، حديث (١٧٦٩) ، والبيهقي (٣١٤/٤) كتاب الصيام : باب الاعتكاف ، من حديث أبي بن كعب ، قال : « كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فلم يعتكف عاما ، فلما كان في العام للقبل اعتكف عشرين ليلة » .  
(٢) في الأصل : الآخر .

بالقول . فمن فهم من الاعتكاف حبس النفس على الأفعال المختصة بالمسجد ، قال : لا يجوز [ للمعتكف ] <sup>(١)</sup> إلا الصلاة ، والقراءة .

ومن فهم منه حبس النفس على القرب الأخرية كلها ، أجاز له غير ذلك مما ذكرناه .  
وروي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال : من اعتكف لا يرتئ ولا يسب <sup>(٢)</sup> .  
وليشهد الجمعة ، والجماعة ، ويوصي أهله إذا كانت له حاجة وهو قائم ، ولا يجلس .  
ذكره عبد الرزاق <sup>(٣)</sup> .

وروي عن عائشة خلاف هذا <sup>(٦١٨)</sup> ؛ وهو أن السنة للمعتكف ألا يشهد جنازة ، ولا يعود مريضاً . وهذا أيضاً أحد ما أوجب الاختلاف في هذا المعنى .

### [ المواضع التي يصلح فيها الاعتكاف ]

وأما المواضع التي فيها يكون الاعتكاف : فإنهم اختلفوا فيها : فقال قوم <sup>(٤)</sup> : لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة : بيت الله الحرام ، وبيت المقدس ، ومسجد النبي - عليه الصلاة والسلام - ؛ وبه قال حذيفة ، وصعيد بن السيب .

(١) سقط في الأصل . (٢) في الأصل : يساب .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣٥٦/٤) رقم (٨٠٤٩) .

(٦١٨) أخرجه أبو داود (٨٣٦/٢) (٨٣٧) كتاب الصوم : باب المعتكف يعود للمريض ، حديث (٢٤٧٣) ، والبيهقي (٣١٧/٤) كتاب الصيام : باب المعتكف يصوم ، وقال أبو داود : غير عبد الرحمن بن إسحاق لا يقول فيه : قالت : « السنة » وجعله قول عائشة ، وقال البيهقي : قد ذهب كثير من الحفاظ إلى أن : هذا الكلام من قول من دون عائشة ، وأن من أدرجه في الحديث وهم فيه .  
(٤) يصح الاعتكاف في كل مسجد والجامع أفضل ، وأوما الشافعي في القديم إلى اشتراط الجامع ، والصواب جوازه في كل مسجد ، ويصح في رحبته ، وسطحه بلا خلاف ، لأئهما منه .

الثالثة : إذا نذر الاعتكاف في مسجد بعينه ، فإن كان غير المساجد الثلاثة ، وهى المسجد الحرام ومسجد المدينة ، والمسجد الأقصى لم يتعين على المذهب ، وبه قطع الجماهير من الفقهاء .  
وقال ابن شريح والبندينجي وآخرون في تعيينه قولان .

وقال إمام الحرمين والتمولي وآخرون من الحراسيين في تعيينه وجهان :

أصحهما عند جمهورهم : لا يتعين للاعتكاف ؛ كما لا يتعين للصلاة لو نذرهما فيه ، والثاني يتعين .  
قال إمام الحرمين : وهو ظاهر النص ، لأن الاعتكاف حقيقة الانكفاف في سائر الأماكن ، كما أن الصوم إنكفاف عن أشياء في زمن مخصوص ، فنسبة الاعتكاف إلى المكان ؛ كنسبة الصوم إلى الزمان ، ولو عين الناذر يوماً لصومه تعين على الصحيح ، فليتعين المسجد بالتعيين أيضاً هذا كلام الإمام ، والمذهب أنه لا يتعين للاعتكاف مسجد غير الثلاثة .

قال الأصحاب : إلا أنه يستحب الاعتكاف فيما عينه ، وفرق الأصحاب بينه ، وبين الصوم على المذهب فيهما بأن النذر مردود إلى أصل الشرع ، فقد وجب الصوم بالشرع في زمن بعينه لا يجوز فيه غيره في غير النذر ، وهو صوم رمضان ، وكلما في النذر ، وأما الاعتكاف ، فلم يجب منه شيء =

وقال آخرون : الاعتكاف عامٌ في كل مسجد ؛ وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، والثوري ، وهو مشهور مذهب مالك .

وقال آخرون : لا اعتكاف إلا في مسجد فيه جمعة ؛ وهي رواية ابن عبد الحكم عن مالك .

### [ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْعَتِكَافَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَاعْتِكَافُ الْمَرْأَةِ ]

وأجمع الكل على أن من شرط الاعتكاف المسجد ، إلا ما ذهب إليه ابن لبابة من أنه يصح في غير مسجد ، وأن مباشرة النساء إنما حرمت على المعتكف إذا اعتكف في المسجد ، وإلا ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن المرأة إنما تعتكف في مسجد بيتها .

= بأصل الشرع في موضع يعينه ، فصار كالصلاة المنزورة في مسجد يعينه ، فإنه لا يتعين له ذلك المسجد ، فالخاص : أنه إذا عين في نذر غير المساجد الثلاثة للصلاة لا يتعين وإن عينه للاعتكاف لم يتعين أيضاً على المذهب ، وإن عين يوماً للصوم تعين على المذهب أما إذا نذر الاعتكاف في المسجد الحرام ، فيتعين على المذهب ؛ وبه قطع الجمهور ، وإن عين مسجد النبي ﷺ أو المسجد الأقصى ، فتقولان مشهوران أصحهما : يتعين .

والثاني : لا ، وعلى القول بالتعين ، فإن عين المسجد الحرام لم يقدّم غيره مقامه قطعاً ، وإن عين مسجد المدينة لم يقدّم مقامه إلا المسجد الحرام ؛ لأنه أفضل منه لتعلق النسك به ، ولا يلتحق بهما غيرهما في الفضيلة ، فإن عين المسجد الأقصى لم يقدّم مقامه إلا المسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، لأنهما أفضل قال عليه الصلاة والسلام : « صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى » رواه الإمام أحمد ، وصححه ابن ماجه ، وإذا قلنا بعدم التعين ، فليس له الخروج بعد الشروع ليتنقل إلى مسجد آخر ، لكن لو كان يتنقل في خروجه لقضاء الحاجة إلى مسجد آخر على مثل تلك المسافة فوجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون .

أصحهما : جواره ؛ وبه قطع المتولى ، وغيره فإن كان الثاني أطول بطل الاعتكاف ، هذا التفصيل بالنسبة إلى المساجد الثلاثة في التعين ، وأما إن عين غيرها ، فلا يتعين عليه ، ولكن الاعتكاف في المسجد الجامع أولى .

قال الشافعي : واعتكافه في المسجد الجامع أحب إلى من المساجد لكثرة الجماعة ، ودوام الصلاة فيها ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « صلاتك مع الجماعة أفضل من صلاتك وحدك وصلاة الجماعة تفضل عن صلاة الفرد » وكلما كثرت الجماعة كان أفضل ، ولأنه إذا اعتكف في الجامع استدلم له الاعتكاف ، واتصل ، وإن اعتكف في غيره لزمه حضور الجماعة ، فكان ذلك قاطعاً للاعتكاف فإن اعتكف في مسجد غير جامع ، فله حالان : أحدهما أن يكون اعتكافه تطوعاً ، فإذا حضرت الجمعة لزمه إتيانها ، فإذا عاد إلى الاعتكاف كان كالمتأنف له .

والثاني : أن يكون اعتكافه نذراً واجباً فإن كان نذره أقل من الجمعة إلى الجمعة لزمه حضور الجمعة ، وقد خرج من نذره فإن كان نذره أكثر من الجمعة إلى الجمعة ؛ كان نذر عشرة أيام أو شهر ، فإن لم يكن اعتكافه متتابعاً خرج إلى الجمعة ، وعاد إلى اعتكافه ونى .

وسبب اختلافهم في اشتراط المسجد ، أو ترك اشتراطه : هو الاحتمال الذي <sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْأَشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [ البقرة : ١٨٧ ] - بين أن يكون له دليل خطاب ؛ أم لا يكون له ؟ .

فمن قال : له دليل خطاب ؛ قال : لا اعتكاف إلا في مَسْجِدٍ ، وإن من شرط الاعتكاف ترك المباشرة .

ومن قال : ليس له دليل خطاب ؛ قال : المفهوم منه أن الاعتكاف جائز في غير المسجد وأنه لا يمنع المباشرة ؛ لأن قائلًا لو قال : لا تُطْفِئُ فَلَئِنْ شَيْئًا إِذَا كَانَ دَاخِلًا فِي الدَّارِ ، لكان مفهوم دليل الخطاب يوجب أن تعطيه إذا كان خارج الدار . ولكن هو قول شاذ .  
والجمهور على أن العكوف إنما أضيف إلى المساجد ؛ لأنها من شرطه .

### [ الاختلاف في تخصيص بعض المساجد ، أو تميمها ]

وأما سبب اختلافهم في تخصيص بعض المساجد ، أو تميمها : فمعارضة العموم للقياس <sup>(٢)</sup> للمخصص له . فمن رجح العموم ، قال : في كل مسجد ، على ظاهر الآية .  
ومن انتدح له <sup>(٣)</sup> تخصيص بعض المساجد من ذلك العموم بقياس ، اشترط <sup>(٤)</sup> أن يكون مسجداً فيه جمعة <sup>(٥)</sup> ؛ لكلا ينقطع عمل المتكف بالخروج إلى الجمعة ، أو مسجداً تُشَدُّ إِلَيْهِ الْمُطَيُّ ؛ مثل مسجد النبي ﷺ الذي وقع فيه اعتكافه ، ولم يقس سائر المساجد عليه ؛ إذ كانت غير مساوية له في الحرمة .

وأما سبب اختلافهم في اعتكاف المرأة : فمعارضة القياس - أيضاً - للآثر ؛ وذلك : «أَنَّ بَيْتَ أَنْ حَفْصَةَ ، وَعَائِشَةَ ، وَزَيْنَبَ ؛ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِعْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَذِنَ لَهُنَّ حِينَ ضَرَبْنَ أَحْبَبَتَهُنَّ فِيهِ» <sup>(٦)</sup> . فكان هذا الآثر دليلاً على جواز اعتكاف المرأة في المسجد .

(١) في الأصل : الاحتمال الذي عليه .

(٢) في الأصل : للقياس وذلك أعير عموم قوله تعالى ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ سوى بين جميعها .

(٣) في الأصل : وإي . (٤) في الأصل : اشتراط . (٥) في الأصل : الجمعة . (٦١٩) أخرجه البخاري (٢٧٥/٤) كتاب الاعتكاف : باب اعتكاف النساء ، حديث (٢٠٣٣) ، ومسلم (٨٣١/٢) كتاب الاعتكاف : باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه ، حديث (١١٧٢/٦) . ومالك (٣١٦/١) كتاب الاعتكاف : باب قضاء الاعتكاف حديث (٧) ، وأبو داود (٧٤٧/١ ، ٧٤٨) كتاب الصيام : باب الاعتكاف حديث (٢٤٦٤) والنسائي (٤٤/٢ - ٤٥) كتاب المساجد : باب ضرب الحياء في المساجد ، والترمذي (٤٢١/٣ - تحفة) أبواب الصوم : باب ما جاء =

وأما القياس المعارض لهذا<sup>(١)</sup> العموم : فهو قياس الاعتكاف على الصلاة ؛ وذلك أنه لما كانت صلاة المرأة في بيتها أفضل منها في المسجد على ما جاء في الخبر<sup>(٢)</sup> ، وجب أن يكون الاعتكاف في بيتها أفضل .

= في الاعتكاف (٧٨٨) وابن ماجه (٥٦٣/١) كتاب الصيام : باب ما جاء فيمن يتدئ الاعتكاف وقضاء الاعتكاف حديث (١٧٧١) وأحمد (٨٤/٦ ، ٢٢٦) والحميدى (٩٩/١ - ١٠٠) والبيهقى (٣٢٢/٤) والبخارى في « شرح السنة » (٣/٥٥٠ - بتحقيقنا) من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة « أن رسول الله ﷺ ذكر أن يعتكف العشر الأواخر من رمضان فاستأذنته عائشة فأذن لها ، وسألت حفصة عائشة أن تتأذن لها ففعلت ، فلما رأت ذلك زينب بنت جحش أمرت ببناء فبنى لها، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا صلى انصرف إلى بناته ، فأبصر الأبنية ، فقال : ما هذا قالوا : بناء عائشة وحفصة وزينب ، فقال رسول الله ﷺ : « أكبر أردن بهذا ؟ ما أنا بعتكف ؛ فرجع ، فلما أفطر اعتكف عشرا من شوال » .

وقال الترمذى : وقد روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن النبی ﷺ مرسلًا ، رواه مالك وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن عمرة مرسلًا ، ورواه الأوزاعي وسفيان الثوري وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة .

(١) في الأصل : لهذا العموم .

(٢٠٠) أخرجه البخارى في « التاريخ الكبير » (٢٦٥/٨) ، والبيهقى (١٣٢/٣) كتاب الصلاة : باب غير مساجد النساء قعر بيوتهن ، من حديث عائشة - رضى الله عنها ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « لأن تصلى المرأة في بيتها خير لها من أن تصلى في حجرتها ، ولأن تصلى في حجرتها خير لها من أن تصلى في الدار ، ولأن تصلى في الدار خير لها من أن تصلى في المسجد » .

وأخرج أبو داود (٣٨٢/١) كتاب الصلاة : باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد ، حديث (٥٦٧) ، والحاكم (٢٠٩/١) ، من حديث ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن » . وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجا فيه زيادة : « وبيوتهن خير لهن » .

وأخرج أبو داود (٣٨٣/١) كتاب الصلاة : باب التشديد في ذلك [ خروج النساء إلى المسجد ] ، حديث (٥٧٠) ، والبيهقى (١٣١/٣) كتاب الصلاة : باب خير مساجد النساء قعر بيوتهن ، من حديث ابن مسعود ، عن النبي ﷺ قال : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلتها في بيتها » .

وأخرج أحمد (٣٠١/٦) ، والحاكم (٢٠٩/١٠) ، والبيهقى (١٣١/٣) كتاب الصلاة : باب خير مساجد النساء قعر بيوتهن ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٢٣١/٢ ، ٢٣٢) ، حديث (١٢٥٢) ، من حديث أم سلمة - رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ « خير مساجد النساء قعر بيوتهن » .

وأخرج البيهقى (١٣١/٣) كتاب الصلاة : باب خير مساجد النساء قعر بيوتهن ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٢٥٦/٢) ، حديث (١٣٠٧) من حديث ابن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما صلت المرأة صلاة أحب إلى الله من صلاتها في أشد بيتها ظلمة » .

قالوا : وإنما يجوز للمرأة أن تَعْتَكِفُ في المسجد مع زوجها فقط ، على نحو ما جاء في الأثر من اعتكاف أزواجه - عليه الصلاة والسلام - معه <sup>(١)</sup> ؛ كما تسافرُ معه ، ولا تسافر مفردة ، وكأنه نحو من الجمع بين القياس ، والأثر .

### [ زَمَانُ الْاِعْتِكَافِ ، وَهَلْ لَهُ حَدٌّ ؟ ]

وأما زمان الاعتكاف : فليس لأكثره عندهم حد واجب ، وإن كان كلُّهم يختار العشر الاواخر من رمضان ، بل يجوز الدهر كله ، إما مطلقاً عند مَنْ يَرَى الصوم من شروطه ، وإما ما عدا الأيام التي لا يجوز صومُها عند من يرى الصوم من شروطه .

وأما أقله : فإنهم اختلفوا فيه . وكذلك اختلفوا في الوقت الذي يدخل فيه المعتكف لاعتكافه ، وفي الوقت الذي يخرج فيه منه .

### [ أَقَلُّ زَمَانِ الْاِعْتِكَافِ ]

أما أقل زمان الاعتكاف : فعند الشافعي ، وأبي حنيفة ، وأكثر الفقهاء : أنه لا حد له . واختلف عن مالك في ذلك : فقيل : ثلاثة أيام . وقيل : يومٌ وليلةٌ .

وقال ابن القاسم عنه : أقله عشرة أيام . وعند البغداديين من أصحابه أن العشرة استحباب ، وأن أقله يوم وليلة .

والسبب في اختلافهم : معارضة القياس للأثر . أما القياس : فإنه من اعتقد أن من شرطه الصوم ، قال : لا يجوز اعتكافه ليلة ، وإذا لم يُجَزَّ اعتكاف ليلة ، فلا أقل من يوم وليلة ؛ إذ انعقاد صوم النهار إما يكون بالليل .

وأما الأثر المعارض له : فما أخرجه البخاري من : « أن عمر - رضي الله عنه - نذرَ أن يَعتَكِفَ ليلة ، فأمره رسولُ الله ﷺ أن يَغِيَّ يَنْذَرَهُ » <sup>(٢١)</sup> . ولا معنى للنظر مع الثابت من الأثر .

(١) تقدم .

(٢١) أخرجه البخاري (٢٨٤/٤) كتاب الاعتكاف : باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما ، حديث (٢٠٤٢) ، ومسلم (١٢٧٧/٣) كتاب الأيمان : باب نذر الكافر ، وما يفعل فيه إذا أسلم ، حديث (١٦٥٦/٢٧) ، وأبو داود (٦١٦/٣) ، ١١٧) كتاب الأيمان والنذور ، باب من نذر في الجاهلية ثم أدرك الإسلام ، حديث (٣٣٢٥) ، والترمذي (١١٢/٤) ، ١١٣) كتاب النذور والأيمان : باب ما جاء في وفاء النذر ، حديث (١٥٣٩) ، والنسائي (٢١/٧) ، ٢٢) كتاب الأيمان والنذور : باب إذا نذر ثم أسلم قبل أن يغِي ، وابن ماجه (٥٦٣/١) كتاب الصيام : باب في اعتكاف يوم أو ليلة ، حديث (١٧٧٢) ، والدرقطني (١٩٨/٢) ، ١٩٩) كتاب الصيام : باب الاعتكاف ، حديث (١) ، (٢) ، والبيهقي (٣١٨/٤) كتاب الصيام : باب من رأى الاعتكاف بغير صوم ، من حديث ابن عمر =

### [ الْوَقْتُ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ الْمُعْتَكِفُ إِلَى اعْتِكَافِهِ ]

وأما اختلافهم في الوقت الذي يدخل فيه المعتكف إلى اعتكافه إذا نذر أياماً معدودة ، أو يوماً واحداً ، فإن مالكا ، والشافعي ، وأبا حنيفة اتفقوا على أنه من نذر اعتكاف شهر ، أنه يدخل المسجد قبل غروب الشمس .

وأما من نذر أن يعتكف يوماً ، فإن الشافعي قال : من أراد أن يعتكف يوماً واحداً ، دخل قبل طلوع الفجر ، وخرج بعد غروبها .

وأما مالك : فقوله في اليوم والشهر واحد بعينه .

وقال زُفَرٌ ، والليثُ : يدخل قبل طلوع الفجر . واليوم ، والشهر عندهما سواء .

وفرق أبو ثور بين نذر الليالي ، والأيام ، فقال : إذا نذر أن يعتكف عشرة أيام دخل قبل طلوع الفجر ، وإذا نذر عشر ليال دخل قبل غروبها .  
وقال الأوزاعي<sup>(١)</sup> : يدخل في اعتكافه بعد صلاة الصبح .

والسبب في اختلافهم : معارضة الأقيسة بعضها بعضاً ، ومعارضة الآثار لجمعها ، وذلك أنه من رأى أن أول الشهر ليلة ، واعتبر الليالي ، قال : يدخل قبل مغيب الشمس . ومن لم يعتبر الليالي ، قال : يدخل قبل الفجر . ومن رأى أن اسم اليوم يقع على الليل والنهار معاً ، أوجب إن نذر يوماً أن يدخل قبل غروب الشمس . ومن رأى أنه إنما ينطلق على النهار ، أوجب الدخول قبل طلوع الفجر . ومن رأى أن اسم اليوم خاص بالنهار ، واسم الليل بالليل ، فرق بين أن ينذر أياماً ، أو ليالي .

والحق أن اسم اليوم في كلام العرب قد يقال على النهار مفرداً ، وقد يقال على الليل والنهار معاً ، لكن يشبه أن يكون ذلك لأنه الأولى إنما هي على النهار دلالة على الليل بطريق اللزوم .

= « أن عمر قال : يا رسول الله إني نذرت أن أعتكف في المسجد الحرام ليلة ، فقال له : أوف بتركك » .

وأخرجه أيضاً الدارمي (١٨٣/٢) كتاب التنوير والإيمان : باب الوفاء بالنذر ، والحميدي (٣٠٤/٢) رقم (٦٩١) وابن الجارود في « الملتقى » رقم (٩٤١) ، وابن حبان (٤٣٦٤ - ٤٣٦٥ - الإحسان) كلهم من طريق نافع عن ابن عمر به .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(١) في الأصل : طلوع الشمس .



وأما الأثر المخالف لهذه الأقيسة كلها : فهو ما أخرجه البخاري ، وغيره من أهل الصحيح عن عائشة ؛ قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَتَّكَ فِي رَمَضَانَ ، وَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ دَخَلَ مَكَانَهُ الَّذِي كَانَ يَتَعَتَّكَ فِيهِ » (٦٢٢).

### [ وَقْتُ خُرُوجِ الْمُتَعَتِّكَ ]

وأما وقت خروجه : فإن مالكا رأى أن يَخْرُجَ الْمُتَعَتِّكَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ ، عَلَى جِهَةِ الْأَسْتِحْبَابِ ، وَأَنَّهُ إِنْ خَرَجَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أَجْزَأُهُ .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : بَلْ يَخْرُجُ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ .

وقال سحنون ، وابن الماجشون : إِنْ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ، فَسَدَ اعْتِكَافُهُ .

وسبب الاختلاف : هل الليلة الباقية هي من حكم العشر ، أم لا ؟ .

### [ شُرُوطُ الْأَعْتِكَافِ ]

وأما شروطه فثلاثة : النية ، والصيام ، وترك مباشرة النساء .

أما النية : فلا أعلم فيها اختلافاً .

وأما الصيام : فإنهم اختلفوا فيه : فذهب مالك ، وأبو حنيفة ، وجماعة ؛ إِلَى أَنَّهُ لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ <sup>(١)</sup> .

وقال الشافعي : الاعتكاف جائزٌ بِغَيْرِ صَوْمٍ . ويقول مالك ، قال من الصحابة ابن عمر ، وابن عباس على خلاف عنه في ذلك . ويقول الشافعي ، قال علي ، وابن مسعود .

والسبب في اختلافهم : « أَنَّ اعْتِكَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا وَقَعَ فِي رَمَضَانَ » (٢) .

فمن رأى أن الصوم المقترن باعتكافه هو شَرَطُ فِي الاعتكاف ، وإن لم يكن الصوم للاعتكاف نفسه - قال : لَا بُدَّ مِنَ الصَّوْمِ مَعَ الْعَتِكَافِ .

(٦٢٢) أخرجه البخاري (٢٨٣/٤ ، ٢٨٤) كتاب الاعتكاف : باب الاعتكاف في شوال ، حديث (٢٠٤١) ، ومسلم (٨٣١/٢) كتاب الاعتكاف : باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه ، حديث (١١٧٢/٦) ، وفي لفظ عنها قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَعَتَّكَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مَعْتِكَفَهُ » ، الحديث .

وقد تقدم تخريج هذا الحديث موسماً ، وهو حديث اعتكاف أزواج النبي ﷺ معه ، وعدم اعتكافه هذا الشهر ، وأنه اعتكف بعده عشرة من شوال .

(٢) تقدم .

(١) في ط : بالصوم .

ومن رأى أنه إنما اتفق ذلك اتفاقاً لا على أن ذلك كان مقصوداً له - عليه الصلاة والسلام - في الاعتكاف - قال : ليس الصوم من شرطه . ولذلك - أيضاً - سبب آخر ، وهو اقترانه مع الصوم في آية واحدة .  
وقد احتج الشافعي بحديث عمر المتقدم ؛ وهو أنه أمره - عليه الصلاة والسلام - أن يعتكف ليلة ، والليل ليس بمحل<sup>(١)</sup> للصيام .

واحتجت المالكية بما روي عبد الرحمن بن إسحاق ، عن عُرْوَةَ عن عائشة ؛ أنها قالت : « السَّنةُ للمُعْتَكِفِ ألا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ، ولا يباشرها ، ولا يخرج إلا إلى ما لا بد له منه ، ولا اعتكاف إلا بصوم ، ولا اعتكاف إلا في مَسْجِدٍ جَامِعٍ »<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر بن عبد البر : لم يقل أحد في حديث عائشة هذا السنة ، إلا عبد الرحمن ابن إسحاق ، ولا يصح هذا الكلام عندهم إلا من قول الزهري ، وإن كان الأمر هكذا ، بطل أن يجري مجرى المسند .

### [ الْمَبَاشَرَةُ لِلْمُعْتَكِفِ ]

وأما الشرط الثالث : وهي المباشرة : فإنهم أجمعوا على أن المعتكف إذا جامع عامداً ، بطل اعتكافه ، إلا ما روي عن ابن لبابة في غير المسجد .  
واختلفوا فيه إذا جامع ناسياً .

### [ الْقَوْلُ فِي فَسَادِ الْعَتَكَاةِ بِمَا دُونَ الْجَمَاعِ ]

واختلفوا - أيضاً - في فساد الاعتكاف بما دون الجماع من القبلة واللمس : فرأى مالك أن جميع ذلك يفسد الاعتكاف .

وقال أبو حنيفة : ليس في المباشرة فسادٌ ، إلا أن يُنْزَلَ .  
وللشافعي قولان :

أحدهما : مثل قول مالك .

والثاني : مثل قول أبي حنيفة .

وسبب اختلافهم : هل الاسم المتردد بين الحقيقة ، والمجاز له عموم ، أم لا ؟  
وهو أحد أنواع الاسم المشترك . فمن ذهب إلى أن له عموماً ، قال : إن المباشرة في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] - ينطلق على الجماع ، وعلى ما دونه .

ومن لم ير له عموماً ، وهو الأشهر الأكثر ، قال<sup>(٣)</sup> : إنما يدل إما على

(١) في الأصل : محل . (٢) تقدم برقم ٦١٩ . (٣) في الأصل : قال إنما يدل .

الْجَمَاعَ ، وإما على ما دون الجماع .

فإذا قلنا : إنه يدل على الجماع بإجماع ، بطل أن يدل على غير الجماع ؛ لأن الاسم الواحد لا يدل على الحقيقة والمجاز معاً . ومن أجرى الإنزال بمنزلة الوَقَاع ؛ فلأنه في معناه . ومن خالف ؛ فلأنه لا ينطلق عليه الاسم حقيقة .

[ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُجَامِعِ فِي اعْتِكَافِهِ ]

واختلفوا فيما يجب على المجامع : فقال الجمهور : لا شيء عليه . وقال قوم : عليه كفارة .

[ كَفَّارَةُ الْمُجَامِعِ فِي الِاعْتِكَافِ لِمَنْ أَوْجَبَهَا ]

فبعضهم قال : كفارة المجامع في رمضان ؛ وبه قال الحسن . وقال قوم : يتصدق بدينارين ؛ وبه قال مجاهد . وقال قوم : يَعْتَقُ رَقَبَةً ، فإن لم يجد أهدي بَدَنَةً ، فإن لم يجد ، تَصَدَّقْ بعشرين صاعاً من تَمْرٍ .

وأصل الخلاف : هل يجوز القياس في الكفارات<sup>(١)</sup> ، أم لا ؟ والأظهر : أنه لا يجوز .

واختلفوا في مطلق النذر بالاعتكاف هل من شرطه التتابع أم لا ؟ .

فقال مالك ، وأبو حنيفة : ذلك من شرطه .

وقال الشافعي : ليس من شرطه ذلك .

والسبب في اختلافهم : قياسه على نذر الصوم المطلق .

مَوَانِعُ الِاعْتِكَافِ : وأما موانع الاعتكاف : فاتفقوا على أنها ما عدا الأفعال التي هي

أعمال المعتكف ، وأنه لا يجوز للمعتكف الخروج<sup>(٢)</sup> من المسجد إلا لحاجة الإنسان ، أو

ما هو في معناها مما تدعو إليه الضرورة ؛ لما ثبت من حديث عائشة أنها قالت : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ » (١٢٣) .

(١) في ط : الكفارة . (٢) في الأصل : أن يخرج .

(١٢٣) أخرجه البخاري (٢٧٣/٤) كتاب الاعتكاف : باب لا يدخل البيت إلا لحاجة ، حديث (٢٠٢٩) ، ومسلم (٢٤٤/١) كتاب الحيض : باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ، وطهارة سورها ، والائتداء في حجرها وقراءة القرآن فيه ، حديث (٢٩٧/٦) والترمذي (٤٣٤/٣) - تحفة ( أبواب الصوم : باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا ؟ ، حديث (٨٠٤) وابن ماجه (٥٦٥/١) كتاب الصيام : باب في المعتكف يعود المريض ويشهد الجنائز ، حديث (١٧٧٦) وابن الجارود (٤٠٩) =

[ إِذَا خَرَجَ لغير حَاجَةٍ مَتَى يَنْقَطِعُ اعْتِكَافُهُ ؟ ]

واختلفوا إذا خرج لغير حاجة ، متى ينقطع اعتكافه ؟ .

فقال الشافعي : ينقطع اعتكافه عند أول خروجه . وبعضهم رَخَّصَ في الساعة ، وبعضهم في اليوم .

هل للمعتكف أن يَدْخُلَ بَيْتاً غير بيت مسجده ؟ واختلفوا هل <sup>(١)</sup> له أن يدخل بيتاً غير بيت مسجده ؟ .

فرخص فيه بعضهم ، وهم الأكثر : مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة .

ورأى بعضهم : أن ذلك يَبْطُلُ اعتكافه .

وأجاز مالك له البيع والشراء ، وأن يلي عَقْدَ النكاح .

وخالفه غيره في ذلك .

وسبب اختلافهم : أنه ليس في ذلك حَدٌّ منصوص عليه ، إلا الاجتهاد ، وتشبيه ما لم يتفقوا عليه بما اتفقوا عليه .

هَلْ يَنْفَعُ الْمُعْتَكِفُ شَرْطٌ إِذَا اشْتَرَطَهُ ؟ واختلفوا - أيضاً - هل للمعتكف أن يشترط فعل شيء مما يمنعه الاعتكاف فينفعه شرطه في الإباحة ، أم ليس ينفعه ذلك ؛ مثل أن يشترط شهود جنازة ، أو غير ذلك ؟ فأكثر الفقهاء على أن شرطه لا ينفعه ، وأنه وإن فعل بطل اعتكافه .

وقال الشافعي : ينفعه شرطه .

والسبب في اختلافهم : تشبيههم الاعتكاف بالحج ، في أن كليهما عبادة مائعة لكثير

= من طريق عروة وعمرة عن عائشة به .

وأخرجه مالك (٣١٢/١) رقم (١) ومسلم (٢٩٧) وأبو داود (٢٤٨/١) كتاب الصيام : باب المعتكف يدخل البيت لحاجته (٢٤٦٧) وأحمد (١٠٤/٦) من طريق الزهري عن عروة عن عائشة .

وأخرجه النسائي (١٩٣/١) وأحمد (١٨١/٦) من طريق الزهري عن عروة عن عائشة به .

وأخرجه ابن ماجه (٥٦٥/١) كتاب الصيام : باب ما جاء في المعتكف ينسل رأسه ورجله حديث (١٧٧٨) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

وأخرجه - أيضاً - الحميدي (١٨٤) من هذا الطريق .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح هكذا روله غير واحد من مالك عن ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة ورواه بعضهم عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة والصحيح عن عروة وعمرة عن عائشة . هـ .

(١) في الأصل : واختلفوا هل عليه .

من المباحات ، والاشتراط في الحج إما صار إليه من رأه لحديث ضباعة ؛ أن رسول الله قال لها : « أَهْلِي بِالْحَجِّ ، وَاسْتَرْطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتِي » <sup>(١)</sup> . لكن هذا الأصل مختلف فيه في الحج ، فالقياس فيه ضعيف عند الخصم المخالف له .

### [ إذا اشترط التتابع في النذر ]

واختلفوا إذا اشترط التتابع في النذر ، أو كان التتابع لازماً : فمطلق في النذر عند من يرى ذلك ما هي الأشياء التي إذا قُطِعَت الاعتكاف أوجبت الاستئناف ، أو البناء ؛ مثل المرض . فإن منهم من قال : إذا قطع المرض الاعتكاف بني المعتكف ؛ وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ، والشافعي .

ومنهم من قال : يستأنف الاعتكاف ؛ وهو قول الثوري :

إِذَا حَاضَتْ الْمُعْتَكِفُ : ولا خلاف فيما أحسب عندهم أن الحائض تبني ، وإنما اختلفوا <sup>(٢)</sup> هل تخرج من المسجد ، أم ليس تخرج ؟  
إِذَا جَنَّ الْمُعْتَكِفُ ، أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ : وكذلك اختلفوا إذا جن المعتكف ، أو أغمى عليه ، هل يبني ، أو <sup>(٣)</sup> ليس يبني ، بل يستقبل ؟

والسبب في اختلافهم في هذا الباب : أنه ليس في هذه الأشياء شيء محدّد من قبل السمع ، فيقع التنازع <sup>(٤)</sup> من قبل تشبيههم ما اتفقوا عليه بما اختلفوا فيه <sup>(٥)</sup> ، أعني : بما اتفقوا عليه في هذه العبادة ، أو في العبادات التي من شرطها <sup>(٦)</sup> التتابع ؛ مثل صوم الظّهَار ، وغيره .

### [ إذا قطع المتطوع اعتكافه لغير عذر ]

والجمهور على أن اعتكاف المتطوع إذا قطع لغير عذر أنه يجب فيه القضاء ؛ لما ثبت : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَعْكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ ، فَلَمْ يَعْكَفْ ، فَأَعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ » <sup>(٧)</sup> .

وأما الواجب بالنذر ، فلا خلاف في قضائه فيما أحسب .

### [ إذا أتى المعتكف كبيرة ]

الجمهور على أن من أتى كبيرة <sup>(٨)</sup> ، انقطع اعتكافه . فهذه جملة ما رأينا أن ثبتت في أصول هذا الباب <sup>(٩)</sup> ، وقواعده . والله الموفق والمعين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً .

(١) سيأتي في الحج .  
(٢) في الأصل : وإما اختلفوا . (٣) في الأصل : أم .  
(٤) في الأصل : للشارع .  
(٥) في الأصل : واختلفوا فيه بما اتفقوا عليه .  
(٦) في الأصل : شرطه .  
(٧) تقدم .  
(٨) في الأصل : تكبيره .  
(٩) في الأصل : الكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم تسليماً  
 كِتَابُ الْحَجِّ<sup>(١)</sup>

الحج : يفتح الحاء وكسرها ، لغتان مشهورتان ، وهو فى اللغة : عبارة عن القصد .  
 وحكى عن الخليل : أنه كثرة القصد إلى من تعظمه .

قال الجوهري : ثم تعورف استعماله فى القصد إلى « مكة » للنسك .

وقال الإمام أبو اليمن الكندي : الحج ، القصد ، ثم خصّ ، كالصلاة وغيرها .

يقال : رجل محجوج ، أى : مقصود ، قال الخليل السمدى : [ الطويل ]

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُلُولًا كَثِيرَةً يَحْجُونَ سَبَّ الزُّبَيْرِ قَانَ الْمَزْعُورًا

أى : يقصدونه .

وقال ابن السكيت : أى يكثرّون الاختلاف إليه . هذا هو الأصل ، ثم غلب استعماله فى القصد  
 إلى « مكة » حرصاً الله تعالى .

انظر : لسان العرب ٧٧٨/٢ ، المغرب : ١٠٣ ، المصباح المنير : ١٢١/١

واصطلاحاً :

عرفه الحنفية بأنه : قصدُ موضعٍ مخصوص ، وهو البيت ، بصفةٍ مخصوصة ، فى وقتٍ مخصوص  
 بشرائطٍ مخصوصة .

عرفة الشافعية بأنه : قصد الكعبة للنسك .

عرفه المالكية بأنه : هو وقوف بـ « عرفة » ليلة عاشر ذى الحجة ، وطواف بالبيت سبعاً سعى بين  
 الصفا والمروة كذلك ، على وجه مخصوص بإحرام .

عرفة الحنابلة بأنه : قصد « مكة » للنسك ، فى زمنٍ مخصوص .

انظر : الاختيار : ١٧٧ ، معنى المحتاج : ٤٦٠/١ ، نهاية المحتاج : ٢٣٣/٣ ، الشرح الكبير :  
 ٢٠٢/٢ ، المبدع : ٢٨٣/٣ ، كشف القناع : ٣٧٥/٢ ، أسهل المدارك ٤٤١/١ ، الفواكه الدواني  
 ٤٠٦/١ ، مجمع الأنهر ٢٥٩/١

حَكْمَةٌ مُشْرُوعِيَّةُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَنْ الْمَادَّةَ أَنْ النَّفْسَ لَا تَنْقَادُ إِلَّا لِأَشْيَاءَ لَهَا حِكْمَةٌ مَعْقُولَةٌ ، وَفَائِدَةٌ  
 مَعْرُوفَةٌ ، وَالشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ مِنَ الشَّرَائِعِ الْمَعْقُولَةِ التَّشْرِيعِ ، إِلَّا أَنْ بَعْضًا مِنْ أَحْكَامِهَا أَخْفَى اللَّهُ عَنَّا  
 حِكْمَتَهُ ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا سِرُّ تَشْرِيعِهِ ، وَذَلِكَ مَا يَعْرِفُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِالْأَحْكَامِ التَّعْبِيدِيَّةِ .

وتكليف الله العباد بهذه الأحكام التعبدية ؛ ليظهر كمال انقيادهم له ، وخضوعهم لإرادته ، حتى  
 يستحقوا رضاه ومغفرته .

وليس بمستجد هذا ، فإننا نشاهد أمثاله بين الناس فى كل يوم ، فإذا أراد رئيس مثلاً أن يختبر  
 إخلاص مرءوسه ، وجهه له أمرهم بفعل أشياء غير مفهومة ما فيها ، ولا معروفة حقيقتها ،  
 وعندئذ يطيع المخلص طاعة عمياء ، ويتمرغ غيره .

= فإذا ظهر هنا له ، فإن الرئيس يجعل الأول محل عنايته ، وموضع بره وعطفه ، ويزداد القرب الفرص للإيقاع بالثاني . كذلك من غير تشبيه ، ولا تنظير يشرع المولى - جل شأنه - أحكاماً خفيت عنا فالتدنيها ؛ ليظهر كمال انقياد بعض العباد ، وخضوعهم وإذعانهم ؛ كما يظهر سطخ غيرهم والمهم وامتاعهم .

من هذه الأشياء التبعية : الحج والعمرة ، فإنه قد خفيت عنا حكمتهما ، وإن كانت في الحقيقة لا تخلو من حكمة ؛ لأن المولى - جل شأنه - لا يعبث ، بل يستحيل عليه العبث ، لكن العقل الذي لم يحجر الدين عليه ، ولم يحرمه من البحث والاستنتاج اهتدى إلى أشياء يظنها حكمة ، فمن الحكم التي اهتدى إليها العقل :

أولاً : حمل النفس على تذكر الله ، وخضوعها لعظمته وجلاله ، فإن رؤية شمائل الله - تعالى - والتزام الهيئات المشعرة بتعظيمه ، والوقوف عند الحدود المفروضة ، لإجلال كل ذلك بنبه النفس تنبيهها عظيماً ، ويحملها على ذكر الله والرهبة من قدرته ، والخضوع لجلاله وعظمته ، وفي ذلك أجل المنافع وأعظم الخيرات .

وثانياً : تذكير المؤمنين بيوم الحشر الأكبر ، والهول الأعظم ؛ لأنهم يفارقون الأهل والمال ، ويتروكون أماكن الاستيطان ، ويحشرون في صعيد واحد مقطعين عن علائق الدنيا متلذذين على ما اجتروا من السيئات مستشعرين الرهبة والرهبة ، يتساوى في ذلك عزيزهم ، وذليلهم ، ومطيعهم ، وعاصيهم لا هم لأحدهم غير الغفران ، ولا غاية له سوى رحمة الرحمن .

وثالثاً : إيجاد أمثال الأسباب ، لتلبيح رحمة الرحيم الثواب ؛ لأنه إذا سالت الأودية بأقوام من حذافير المعمورة ، وحشروا في صعيد واحد ، بقلوب متجهة إلى الله بإخلاص ، ووجوه شائعة بضراعة ، وأيد مرفوعة برجاء ، واللسنة مشغولة بابتهايل ، وظنون حسنة في أرحم الراحمين ، وفيهم المصطفون الأحبار ، والمقربون الأبرار لا يخيب الله لهم قصداً ، ولا يمنهم رفداً ، ولا يحرمهم من رحمة تسعهم ، وفضل يشملهم .

ورابعاً : نيل الموحدين فضل الرهبانية التي ابتدعها من أهل الملل السابقة ، ابتغاء رضوان الله من كفوا عن اللذات ، ورضوا بالضروري من الشهوات ، وهجروا الأنس بالخلق ، طلباً للأنس بالخالق ، فإن الحاج إلى بيت الله الحرام ، كاف عن اللذات ، بعيد عن الشهوات ، هاجر وطنه وذويه ، ومفارق صاحبه وبنه ؛ قاصد حرم مولا ، وطالب عفوه ورضاه ؛ ولذا لما سئل الصادق الأمين - عليه الصلاة والسلام - عن الرهبانية والسياحة في دينه ، قال : « إبدلنا الله بهما الجهاد والتكبير على كل شرف » ، يعني بذلك : الحج .

وخامساً : تقليل ظلم النفوس ، وكبح جماحها ، وإيضاح ذلك أن الظلم من شيم النفوس ، ومنعها منه أبداً شاق عليها ، وتركها متوغلة فيه مفسدة لا يحتملها الاجتماع البشري ، ولا يقرى على رفعها إصلاح ، فكان من الحكمة منع توغلها في الظلم وانتقادها للعدل ، ولهذا خص الله أمة الحج ، وأمكنته بمزيد الاحترام المقضى إلى تضعيف الثواب ، وتغليب العقاب ؛ ليكون الامتناع فيها عن الظلم ، والطغيان ، والتمسك بالعدل والإحسان مودياً إلى تقليل الظلم ، وكبح جماح النفوس ، بل ربما كان ذلك سبباً لمنع كثير من فقههم الله تعالى عن اقتراف الآثام أبداً وذلك لسيئ :

أولهما : أن تلبس المرء بالامر في بعض الأحيان قد يصيره عادة له ، فإن امتنع الإنسان عن الجرائم في بعض الأزمنة أو الأمكنة ؛ فراراً من تغليب الجزاء ، صار ذلك له عادة مألوفة وسجية ثابتة . =

= وثانيهما : أن العامل العاقل يتجنب إفساد عمله ، ويتمسك بما أمكنه ، بكل ما يحفظه من تطرق الخلل إليه ، ولعلم المؤمن أن المعصية تبطل الطاعة ، وأن الله نهى عن ذلك بقوله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والأذى ﴾ إذا عمل في بعض الأزمات والأمكنة طاعة رجاء مضاعفة ثوابها، صانها عن الفساد بالمعصية ، ونحرج عن اجتراح السيئات ، فكان ذلك داعياً إلى اجتناب المعاصي ، والبعد عن الآثام .

وسادساً : إرشادهم بما يعانونه من ألم البعد ، وعناء السفر ، ومزايلة الللمات إلى نعم الله عليهم من رفافة الإقامة ، والأنس بالأوطان ، والأهل والأخذل ، فيقومون بما يجب للمتفضل المنان من الشكر في كل آن ومكان .

وسابهاً : غرس الشفقة والرحمة في قلوبهم بما يقاسونه أثناء ذهابهم وإيابهم من مشاققة السفر ووحشة الغربة ، فيعطفون على من منى بأمثال ذلك من الطارق ، وأبناء السبيل ، ويقومون بحاجته ، وما يسهل عليه قطع شقته ، فيثبت في قلوب المسلمين بناء الألفة والمودة ، ويتمكن منها حب المساعدة والمعاوضة ، ويكونون إخواناً في الرخاء والشدة .

وثامناً : إيجاد التعاضد والتآلف للمسلمين جميعاً ؛ لأنه في ذلك الحرم الأمن يجتمع في زمن واحد من جميع أنحاء المسكونة أقوام متحدون في الدين ، والههم والمقصد إخوان في الله ، رحماء بينهم يكتهم إن شاموا وشاء رب العزة أن يعرف كل منهم نبأ إخوانه المسلمين في أقطار المعمورة كافة ، وأن يتهدى الموجودون منهم النصائح المفيدة ، ويتبادلوا المعاونة ويمد كل منهم للآخر يد المساعدة الممكنة ، فتتحد كلمتهم ، وتقوى شوكتهم ، ويكونون بذلك يد واحدة على من رامهم بسوء أو رامهم بمكره . أضف إلى ذلك ما يترتب على خروجه للحج من المعارف ، وما يصحبه من الريح والكسب للماديين والادييين ، فقد يكسب مريد الحج إذا هو حجر وكاسب لا يحصل عليها في وطنه ، ومحل إقامته ، ولم يحظر الشارع الاتجار ما دام القصد الحج ، وقد جاء هو تبعاً ، وقد يكون مريضاً فيشفى بتغير المناخ ، وما يحصل له من الأتس والانشراح بما يقع من نظره عليه من بلدان وبحار ، ويكون السفر سبباً في ذهاب وحشة لحقة يموت قريب ، أو زوج ، أو ولد .

وقد ثبت وجوب الحج بإجماع المسلمين ، كما ثبت وجوبها بالكتاب والسنة .  
أما الكتاب : فقول تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ أي : اتقوا بهما تامين .  
فإن قيل : الآية الكريمة لا تفيد أكثر من الأمر بإقامتها ، ولا دليل في ذلك على كونهما واجبين ، أو تطوعين ، فقد يؤمر الشخص بإقام الواجب والتطوع جميعاً .

قلنا : الأمر بإقامتهما أمر بأدائهما ، بدليل قراءة من قرأ ﴿ وأقيموا الحج والعمرة ﴾ ، والأمر للوجوب في أصله إلا أن يدل دليل على خلاف الوجوب ، ولا دليل ثمة ، وما تمسك به المخالف من حديث جابر وابن عباس ؛ ليكون صارفاً للآية عن الوجوب ، سيأتى أنه غير ناهض .  
وأما السنة : فقول النبي ﷺ : ﴿ بَنَى الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ﴾ الحديث .

وحديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : يا رسول الله : هل على النساء من جهاد ؟ قال : نعم عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة . رواه الإمام أحمد وابن ماجه ورواته ثقات .

وقال مالك وأحمد وأبو حنيفة - رضوان الله عليهم - إن العمرة سنة ، وهو -أيضاً- قول إمامنا-



### [ الأجناسُ التي يُنظرُ إليها في هذا الكتاب ]

والنظر في هذا الكتاب في ثلاثة أجناس :

الجنسُ الأوَّلُ : يشتمل على الأشياء التي تجري من هذه العبادة مجرى المقدمات التي تحب معرفتها لعمل هذه العبادة .

الجنس الثاني : في الأشياء التي تجري منها مجرى الأركان ، وهي الأمور المعمولةُ أنفسها ، والأشياء المتركة .

الجنس الثالث : في الأشياء التي تجري منها مجرى الأمور اللَّاحِقَة ، وهي أحكام الأفعال ؛ وذلك <sup>(١)</sup> أن كلَّ عبادة ، فإنها توجد مُشتملةً على هذه الثلاثة الأجناس .

= الشافعي رضي الله عنه في القديم .

واستدلوا بحديث جابر أن النبي ﷺ سئل عن العمرة أواجبة هي ؟ قال : « لا وإن تيمم خير لك » ، ويحدث ابن عباس ، وأبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « للعمرة تطوع » . قلنا : حديث جابر قد ضعفه الحفاظ قاطبة ، فلا يُعتمدُ بقول الترمذي فيه بالتحسين والتصحيح ، بل قال ابن حزم : إنه باطل .

وقال الشافعية : ولو صح لا يلزم منه عدم وجوبها مطلقا لاحتمال أن المراد ليست واجبة على السائل لعدم استطاعته ، . وحديث « العمرة تطوع » كلا مستلبيهما ضعيف ، كما قال البيهقي . ويدل على أنهما واجبان بأصل الشرع مرة واحدة في العمر قوله ﷺ : « يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا » فقال رجل : يا نبي الله أكل عام ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا ، فقال النبي ﷺ : « لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم » رواه مسلم ، وروى الدارقطني بإسناد جيد عن سراقه قلت : يا رسول الله عمرتنا هله لعامتنا هذا أم للأبد ؟ فقال : « لا بل للأبد » .

(١) في الأصل : وكذلك .

## الجنس الأول

وهذا الجنس يشتمل على شيئين : على معرفة الوجوب ، وشروطه ، وعلى مَنْ يجب؟ ومتى يجب ؟ (١) .

### [ وَجُوبُ الْحَجِّ ]

فأما وجوبه : فلا خلاف فيه ؛ لقوله سبحانه : ﴿ وَهُوَ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [ آل عمران : ٩٧ ] .

وأما شروط (٢) الوجوب : فإن الشروط قسمان : شُرُوطُ صِحَّةٍ ، وشُرُوطُ وَجُوبٍ .

### [ شُرُوطُ صِحَّةِ الْحَجِّ ]

فأما شروط الصحة : فلا خلاف بينهم أن من شروطه الإسلام ؛ إذ لا يصح حج من ليس بمسلم .

### [ اختلاف الفقهاء في صِحَّةِ وَقْعِ الْحَجِّ مِنَ الصَّبِيِّ ، وَالطِّفْلِ الرُّضِعِيِّ ]

واختلفوا في صحة وقوع الحج من الصبي ، والطفل الرضيع : واختلفوا في صحة وقوعه من الصبي : فذهب مالك ، والشافعي إلى جواز ذلك ، ومنع منه أبو حنيفة .

وسبب الخلاف : معارضة الأثر في ذلك للأصول ؛ وذلك أن مَنْ أجاز ذلك أخذ فيه بحديث ابن عباس المشهور ، وخرجه البخاري ومسلم ، وفيه : « أَنَّ امْرَأَةً وَقَعَتْ إِلَيْهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - صَبِيًّا (٣) ، فَقَالَتْ : أَلِهَذَا حَجٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَكِ أَجْرُهُ (٦٢٤) . ومن منع ذلك ، تمسك بأن الأصل هو أن العبادة لا تصح من غير عاقل .

(١) سقط في الأصل .

(٢) في الأصل : شروطه .

(٣) في الأصل : أخذت بصغير صبي .

(٦٢٤) أخرجه مسلم (٩٧٤/٢) كتاب الحج : باب صحة حج الصبي ، وأجر من حج به ، حديث (١٣٣٦/٤٠٩) ، وأبو داود (٣٥٢/٢) ، (٣٥٣) كتاب المناسك ( الحج ) : باب في الصبي يحج ، حديث (١٧٣٦) ، والنسائي (١٢٠/٥) كتاب الحج : باب الحج بالصغير ، حديث (٢٦٤٥) ، ومالك (٤٢٢/١) كتاب الحج : باب جامع الحج ، حديث (٢٤٤) ، والشافعي (٢٨٢/١) كتاب الحج : الباب الأول فيما جاء في فرض الحج وشروطه ، حديث (٧٤١) وأحمد (٢١٩/١) ، والبيهقي (١٥٥/٥) كتاب الحج : باب حج الصبي ، وابن الجارود (٤١١) ، والحميدي (٢٣٤/١) ، رقم (٥٠٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٥٦/٢) وأبو يعلى (٢٨٩/٤) رقم (٢٤٠) ، والبيهقي في « شرح السنة » (١٤/٤ - بتحقيقنا ) ، من رواية كريب ، عن ابن عباس : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مر بامرأة ، وهي في =

وكذلك<sup>(١)</sup> اختلف أصحاب مالك في صحة وقوعها من الطفل الرضيع ، وينبغي ألا يختلف في صحة وقوعه من يصح وقوع الصلاة منه ، وهو كما قال - عليه الصلاة والسلام - : « من السَّعِ إِلَى الْعَشْرِ »<sup>(٢٥)</sup> .

= محقتها ، فقبل لها : هنا رسول الله ﷺ فأخذت بعضد صبي كان معها ، فقالت : ألهذا حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر .

وللحديث شاهد من حديث جابر بن عبد الله :

أخرجه الترمذى (٢٦٤/٣ - ٢٦٥) كتاب الحج : باب ما جاء في حج الصبي حديث (٩٢٤) ؛ وابن ماجه (٩٧١/٢) كتاب المناسك : باب حج الصبي حديث (٢٩١٠) والبيهقى (١٥٦/٥) من طريق أبي معاوية عن محمد بن سودة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : « رفعت امرأة صبياً لها إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال : « نعم ولك أجر » .

وقال الترمذى : حديث جابر حديث غريب .

قال المباركفوري في « تحفة الأوحى » (٥٧٦/٣) : لم يحكم الترمذى على هذا الحديث بشئ من الصحة والحسن ، والظاهر أنه حسن ويشهد له حديث ابن عباس . أ. هـ .

وللحديث شاهد أيضاً من حديث أنس :

أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في « مجمع الزوائد » (٢٨٦/٣) عنه قال : بينما النبي ﷺ يسير إذ أقبلت امرأة ومعه ابن لها قالت : يا رسول الله ألهذا حج قال : « نعم ولك أجر قالت : فما ثوابه إذا وقف بعرفة قال : يكتب لوالديه به بعد كل من وقف بالموقف عدد شعر رؤسهم حسناً . قال الهيثمي : رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه خالد بن إسماعيل وهو متهم بالكذب . أ. هـ .

قال ابن عدى : يضع الحديث على الثقات .

وقال الدارقطني : متروك ، وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به .

وقال أبو نعيم الأصبهاني روى عن عبيد الله بن عمر مذكور .

ينظر اللسان (٣٧٢/٢ - ٣٧٣) .

(١) في الأصل : لذلك .

(٢٥) أخرجه أبو داود (٣٣٤/١) كتاب الصلاة : باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ، حديث (٤٩٥) ، وأحمد (١٨٧/٢) ، والدارقطني (٢٣٠/١) كتاب الصلاة : باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها ، حديث (٣، ٢) ، والحاكم (١٩٧/١) ، وابن أبي شبة (٣٤٧/١) ، والذيل في الكنى (١٥٩/١) ، والعقلى في « الضعفاء » (١٦٧/٢ - ١٦٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢٦١/١) ، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٧٨/٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مروا أولادكم بالصلاة ، وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين ، وفرقوا بينهم في المضاجع » الحديث .

وأخرجه أبو داود (٣٣٢/١ ، ٣٣٣) كتاب الصلاة : باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ؟ ، حديث (٤٩٤) ، والترمذى (٢٥٩/٢) كتاب الصلاة : باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة ؟ ، حديث (٤٠٧) .

والدارمى (٢٧٣/١) وابن أبي شبة (٣٤٧/١) وأحمد (٢٠١/٣) وابن الجارود (١٤٧) وابن خزيمة (١٠٢/٢) ، والطحاوى في « مشكل الآثار » (٢٣١/٣) ، والدارقطني (٢٣٠/١) ، والحاكم (٢٠١/١) =

## [ شُرُوطُ وَجُوبِ الْحَجِّ ]

وأما شروط الوجوب : فيشترط فيها الإسلام على القول بأن الكفار غير مخاطبين بشرائع الإسلام .

ولا خلاف في اشتراط الاستطاعة في ذلك ؛ لقوله تعالى : ﴿ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [ آل عمران : ٩٧ ] . وإن كان في تفصيل ذلك اختلاف ، وهي بالجملة تتصور على نوعين : مباشرة ، ونياية .

فأما المباشرة : فلا خلاف عندهم أن من شروطها : الاستطاعة بالبدن ، والمال مع الأمن .

واختلفوا في تفصيل الاستطاعة بالبدن ، والمال : فقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وهو قول ابن عباس ، وعمر بن الخطاب : إن من شرط ذلك الزَّادُ ، والرَّاحِلَةُ . وقال مالك : من استطاع المشي ؛ فليس وَجُودُ الرَّاحِلَةِ من شرط الوجوب في حقه ، بل يجب عليه الْحَجُّ . وكذلك ليس الزَّادُ عنده من شرط الاستطاعة إذا كان ممن يمكنه الاكتساب في طريقه ، ولو بالسؤال .

والسبب في هذا الخلاف : معارضة الأثر الوارد في تفسير الاستطاعة لعموم لفظها ؛ وذلك أنه ورد أثر عنه عليه الصلاة والسلام : « أَنَّهُ سُئِلَ : مَا الاسْطِطَاعَةُ ؟ فَقَالَ : الزَّادُ ، والرَّاحِلَةُ » (٦٢٦) . فحمل أبو حنيفة ، والشافعي ذلك على كل مكلفٍ .

---

= والبيهقي (١٤/٢) من طريق عبد الملك بن الربيع بن سيرة عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال : مروا العبي بالصلاة ابن سبع سنين ، واضربوا عليها ابن عشر . وقال الترمذي : حسن صحيح .

وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي . وصححه ابن خزيمة .

(٦٢٦) ورد هذا الحديث جماعة من الصحابة وهم : أنس بن مالك ، وابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وجابر ، وابن مسعود ، وابن عمرو بن العاص ، والحسن مرسلاً . حديث أنس :

أخرجه الدارقطني (٢١٦/٢) كتاب الحج حديث (٦ ، ٧) والحاكم (٤٤٢/١) من طريق علي بن شعيب بن مسروق الكندي ثنا ابن أبي رائلة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ =

= في قوله ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ قال : قيل : يا رسول الله ما السبيل قال : « الزاد والراحلة » .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقد تابع حماد بن سلمة سميماً على روايته عن قتادة ووافقه الذهبي .

ثم أخرجه من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس به .

وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

وذكره البيهقي معللاً من طريق سميذ بن أبي عروبة (٢٣٠/٤) وقال : ولا أراه إلا وهماً .

ثم أخرجه من طريق سميذ بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن به مرسل .

وقال : هذا هو المحفوظ عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلأ رواه يونس بن عبيد عن الحسن .

أما الطريق الثاني الذي أخرجه الحاكم وصححه على شرط مسلم ذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٢٢١/٢) وقال : إلا أن الراوي عن حماد هو أبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني وقد قال : أبو حاتم : هو منكر الحديث .

حديث ابن عمر :

أخرجه الترمذي (١٧٧/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة (٨١٣) وابن ماجه (٩٦٧/٢) كتاب المناسك : باب ما يوجب الحج (٢٨٩٦) والشافعي في «المسند» (٢٨٤/١) كتاب الحج : باب فيما جاء في فرض الحج وشروطه (٧٤٤) والطبري في «تفسيره» (٣٦٤/٣) والدارقطني (٢١٧/٢) كتاب الحج حديث (٩ ، ١٠) وابن عدي في «الكامل» (٢٢٦/١) ، والبيهقي (٣٣٠/٤) وفي «شعب الإيمان» (٤٢٨/٣) رقم (٣٩٧٤) من طريق إبراهيم بن يزيد الخوري عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر به .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن وإبراهيم بن يزيد هو الخوري للمكي قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه .

وقال البيهقي : ضعفه أهل العلم بالحديث .

قال الزيلعي في «نصب الرابة» (٨/٣) : وإبراهيم بن يزيد قال في «الإمام» قال فيه أحمد والنسائي وعلي بن الجنيذ : متروك .

وقال ابن معين : ليس بثقة وقال مرة : ليس بشئ ، وقال الدارقطني : منكر الحديث .

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٢٢١/٢) : وهو من رواية إبراهيم الخوري وقد قال فيه أحمد والنسائي : متروك الحديث .

وقال في «التحريب» (٤٦/١) رقم (٣٠٣) إبراهيم بن يزيد الخوري متروك الحديث .

وقد تويع إبراهيم على هذا الحديث تابعه محمد بن عبد الله بن عبيد بن حمير اللبني .

أخرجه الدارقطني (٢١٧/٢) كتاب الحج رقم (٩) من طريقه عن محمد بن عباد عن ابن عمر به .

قال البيهقي (٣٣٠/٤) : وقد تابعه - أي إبراهيم الخوري - محمد بن عبد الله بن عبيد بن حمير اللبني إلا أنه أضعف من إبراهيم بن يزيد .

وللحديث طريق آخر عن ابن عمر :

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٩٧/١) رقم (٨٩١) : سألت علي بن الحسين بن الجنيذ =

= عن حديث رواه سعيد بن سلام العطار عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ في قوله : ﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾ . قال : « الزاد والراحلة » . قال : هذا حديث باطل . ١. هـ .

وعليه سعيد بن سلام العطار .

قال أحمد : كذاب وكذبه ابن عمير ، وقال البخاري : يذكر بوضع الحديث . وقال النسائي : ضعيف ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث جداً . ينظر المغنى ١٠ / ٢٦٠ واللسان ٣ / ٣١ - ٣٢ .  
فيظهر مما سبق أن طرق الحديث عن ابن عمر كلها ضعيفة .  
والحديث ذكره السيوطي في « الدر المنثور » ( ٩٩ / ٢ ) وزاد نسبه إلى عبد بن حميد ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه .

حديث ابن عباس :

أخرجه ابن ماجه ( ٩٦٧ / ٢ ) كتاب المناسك : باب ما يوجب الحج ، حديث ( ٢٨٩٧ ) ثنا سويد بن سعيد ثنا هشام بن سليمان القرشي عن ابن جريج قال : وأخبرني - أيضاً - عن ابن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « الزاد والراحلة » يعني قوله : ﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾ . قال الزيلعي في « نصب الراية » ( ٩ / ٣ ) : قال في « الإمام » وهشام بن سليمان بن عكرمة قال أبو حاتم : مضطرب الحديث ومحل الصدق ما أرى به بأساً ١. هـ .  
قلت : وابن عطاء هو عمر بن عطاء بن وريث روى له أبو داود وابن ماجه .

وقال الحافظ في « التتريب » ( ٦١ / ٢ ) : ضعيف .

وله طريق آخر عن ابن عباس :

أخرجه الدارقطني ( ٢١٨ / ٢ ) كتاب الحج رقم ( ١٤ ) من طريق حصين بن مخارق عن محمد بن خالد عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به .  
قال أبو الطيب آبادي في « التعليق المغنى » ( ٢١٨ / ٢ ) : حصين بن مخارق قال الدارقطني : يضع الحديث . ونقل ابن الجوزي أن ابن حبان قال : لا يجوز الاحتجاج به .

وله - أيضاً - طريق ثالث :

أخرجه الدارقطني ( ٢١٨ / ٢ ) من طريق داود بن الزبرقان عن عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس به . قال الزيلعي في « نصب الراية » ( ٩ / ٣ ) : وأخرجه الدارقطني في « سننه » عن داود بن الزبرقان عن عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس . وأخرجه - أيضاً - عن حصين بن المخارق عن محمد بن خالد عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ... وداود وحصين كلاهما ضعيف .

حديث عائشة :

أخرجه العقيلي ( ٣٣٢ / ٣ ) والدارقطني ( ٢١٧ / ٢ ) والبيهقي ( ٣٣٠ / ٤ ) من طريق عتاب بن أعين عن سفیان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أمه عن عائشة في قول الله عز وجل : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ قال : سأل رجل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : « السبيل الزاد والراحلة » .

قال العقيلي : عتاب في حديثه وهم .

ثم أخرجه من طريق سفیان عن إبراهيم الخوزي عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر به . =

« وقال : هذا أولى على ضعفه - أيضا - .

قال البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٤٧٨/٣) : وروى عن الثوري عن يونس عن الحسن عن أمه عن عائشة موصولا وليس بمحفوظ .

حديث جابر :

أخرجه الدارقطني (٢١٥/٢) كتاب الحج حديث (١) من طريق عبد الملك بن زياد النصيبى ثنا محمد ابن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبي الزبير ، أو عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال : لما نزلت هذه الآية : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ قال رجل : يا رسول الله ما السبيل ؟ قال : « الزاد والراحلة » .

وذكره الغساني في « تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني » (ص - ٢٥٦) وقال : محمد ابن عبد الله بن عبيد ضعيف .

وبه ضعفه الزيلعي في « نصب الراية » (١٠/٣) فقال : ومحمد بن عبد الله بن عبيد أجمعوا على ضعفه وتركه .

حديث ابن مسعود :

أخرجه الدارقطني (٢١٦/٢) من طريق بهلول بن عبيد عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ في قوله : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ قال : قيل يا رسول الله ما السبيل ؟ قال : « الزاد والراحلة » .

قال الغساني : بهلول متروك .

وقال أبو الطيب آبادي في « التعليق المغني » (٢١٦/٢) : بهلول بن عبيد قال أبو حاتم : ضعيف الحديث ذاهب ، وقال أبو زرعة ليس بشئ وقال ابن حبان : يسرق الحديث أ.هـ .

وذكره برهان الدين الحلبي في كتابه « الكشف الخفي عن رمي بوضع الحديث » (ص - ١١٥) وقال : ذكر شيخنا الحافظ العراقي في شرح الألفية له في المقلوب فيما قرأته .

مرسل الحسن :

أخرجه ابن أبي شيبه (٩٠/٤) والطبري في « تفسيره » (٣٦٤/٣) رقم (٧٤٨٤) والدارقطني (٢١٨/٢) والبيهقي (٣٢٧/٤) وأبو داود في « المراسيل » (ص - ١٤٣ - ١٤٤) من طريق يونس عن الحسن قال : لما نزلت ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ قال : قيل يا رسول الله ما السبيل قال : « الزاد والراحلة » .

وذكره السيوطي في « الدر المنثور » (٩٩/٢) وزاد نسبه إلى معبد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر .

وقد روى الطبري في « تفسيره » (٣٦١/٣ ، ٣٦٢) هذا موقوفا على عمر بن الخطاب وابن عباس ومعبد بن جبير والحسن البصري . وأخرجه ابن أبي شيبه عن مجاهد وسعيد بن جبير والحسن وعطاء كما في « الدر المنثور » (١٠٠/٢) .

وحمله مالك على من لا يستطيع المشي ، ولا له قوة على الاكتساب في طريقه . وإنما اعتقد الشافعي هذا الرأي <sup>(١)</sup> ؛ لأن من مذهبه : إذا ورد الكتاب مجملًا ، قَوِّدَتِ السَّنة بتفسير ذلك للمجمل ، أنه ليس ينبغي العُدُولُ عن ذلك التفسير .

### [ وَجُوبُ الْحَجِّ بِاسْتِطَاعَةِ النِّيَابَةِ ]

وأما وجوبه باستطاعة <sup>(٢)</sup> النِّيَابَةِ مع العجز عن المباشرة .

فعند مالك ، وأبي حنيفة : أنه لا تلزم النِّيَابَةُ إذا استطعت مع العجز عن المباشرة . وعند الشافعي : أنها تَلَزِمُ ، فيلزم على مذهبه الذي عنده مال يَقْدَرُ أن يحجَّ به عنه غيره ، إذا لم يقدر هو بيده أن يحجَّ عنه غيره بماله . وإن وَجَدَ مَنْ يَحِجُّ عَنْهُ بِمَالِهِ ، وبذنه من أخ ، أو قريب ، سقط ذلك عنه ؛ وهي المسألة التي يعرفونها بـ « المعصوب » ، وهو الذي لا يثبت على الراحلة .

### [ مِنْ مَّاتَ ، وَلَمْ يَحِجَّ ]

وكذلك عنده <sup>(٣)</sup> الذي يأتيه الموت ، ولم يحج : يلزم وركته عنده أن يُخْرِجُوا مِنْ مَالِهِ بِمَا يحج به عنه .

وسبب الخلاف في هذا : معارضة القياس لِلْأَثَرِ ؛ وذلك أن القياس يقتضي أن العبادات لا يَتَوَبُّ فيها أحد عن أحد ، فإنه لا يصلي أحد عن أحد باتفاق ، ولا يَزَكِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ .

### [ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْحَجِّ لِكِبَرٍ ، أَوْ مَرَضٍ ]

وأما الأثر المعارض لهذا : فحديث ابن عباس المشهور ، خرجهُ الشَّيْخَانُ ؛ وفيه : « أَنَّ أُمَّرَأَةً مِنْ حَتَّعَمَ ، قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ قَرِيبَةً لِي فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادَةِ أَدْرَكْتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحِجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ » . وذلك في حجة الوداع <sup>(٦٢٧)</sup> . فهذا في الحي .

(١) في الأصل : المذهب . (٢) في الأصل : لاستطاعة . (٣) في الأصل : عنده الميت . (٦٢٧) أخرجه البخاري (٣٧٨/٣) كتاب الحج : باب وجوب الحج وفضله ، حديث (١٥١٣) ، ومسلم (٩٧٣/٢) كتاب الحج : باب الحج عن العاجز لزماته وهرم ونحوهما ، حديث (١٣٣٤/٤٠٧) وأبو داود (٤٠٠/٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب الرجل يحج مع غيره ، حديث (١٨٠٩) ، والترمذي (٢٦٧/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت ، حديث (٩٢٨) ، والنسائي (١١٧/٥) كتاب الحج : باب الحج عن الحي الذي لا يستمسك على الرجل ، وابن ماجه (٩٧١/٢) كتاب المناسك : باب الحج عن الحي إذا لم يستطع ، حديث (٢٩٠٩) ، ومالك (٣٥٩/١) كتاب الحج : باب الحج عن يحج عنه ، حديث (٩٧) ، وأحمد (٢١١/١) .



وأما في الميت : فحديث ابن عباس - أيضاً - أخرجه البخاري : « جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ جُهَيْنَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمِّي نَزَلَتْ الْحَجَّ فَمَاتَتْ ، أَفَأَحْجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ : حُجِّي عَنْهَا ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دِينَ أَكُنْتَ قَاضِيَةً ؟ دِينَ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ » (٦٢٨) .

ولا خلاف بين المسلمين أنه يقع عن الغير تطوعاً ، وإنما الخلاف في وقوعه قرصاً .  
[ هَلْ لَا بُدَّ لِمَنْ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ أَنْ يَسْبِقَ لَهُ الْحَجُّ عَنْ نَفْسِهِ ؟ ] واختلفوا من هذا الباب في الذي يحج عن غيره ؛ سواء كان حياً أو ميتاً ، هل من شرطه أن يكون قد حج عن نفسه ، أم لا ؟ .

فذهب بعضهم : إلى أن ذلك ليس من شرطه ، وإن كان قد أدى الفرض عن نفسه ، فذلك (١) أفضل ؛ وبه قال مالك فيمن يحج عن الميت ؛ لأن الحج عنده عن الحي لا يقع . وذهب آخرون إلى أن من شرطه أن يكون قد قضى فريضة نفسه ؛ وبه قال الشافعي ، وغيره (٢) ؛ أنه إن حج عن غيره من لم يقض قرص نفسه ، انقلب إلى فرض نفسه ، وعمدة هؤلاء حديث ابن عباس : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : لَبَّيْكَ عَنْ شُرْمَةَ . قَالَ (٣) : وَمَنْ شُرْمَةُ ؟ فَقَالَ : أَخِي ، أَوْ قَالَ : قَرِيبِي . قَالَ : أَفَحَاجِبَتُ عَنْ نَفْسِكَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَحُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُرْمَةَ » (٦٢٩) .

= والدارمي (٤٠/٢) كتاب الحج : باب في الحج عن الميت ، وابن الجارود (٤٩٧) ، وأحمد (١٢١/١) ، (٢١٩ ، ٢٥١ ، ٣٢٩) والطبراني (٢٦٦٣) والبيهقي (٢٣٥/١) رقم (٥٠٧) ، والبيهقي (٣٢٨/٤) والبخاري في « شرح السنة » (١٥/٤) - بتحقيقنا ) من حديث ابن عباس .

(٦٢٨) أخرجه البخاري (٥٨٤/١١) كتاب الإيمان والنذور : باب من مات وعليه نذر ، حديث (٦٦٩٩) ، وأحمد (٣٤٥/١) ، وابن الجارود (ص ١٧٨) : باب للمناسك ، حديث (٥٠١) والدارقطني (٢٦٠/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (١١١) ، والبيهقي (٣٣٥/٤) كتاب الحج : باب الحج عن الميت ، وابن خزيمة (٣٤٦/٤) والطبراني في « الكبير » (١٥/١٢) رقم (١٢٣٣٢) ، والبخاري في « شرح السنة » (١٨ ، ١٧/٤) - بتحقيقنا ) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس به .

(١) في الأصل : فهو . (٢) في الأصل : عنده . (٣) في الأصل : فقال . (٦٢٩) أخرجه أبو داود (٤٠٣/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب الرجل يحج مع غيره ، حديث (١٨١١) ، وابن ماجه (٩٦٩/٢) كتاب المناسك : باب الحج عن الميت ، حديث (٢٩٠٣) ، وابن الجارود (ص - ١٧٨) باب المناسك ، حديث (٤٩٩) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٢٢٣/٣) ، والدارقطني (٢٦٧/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (١٤٢) ، والبيهقي (٣٣٦/٤) كتاب الحج باب من ليس له أن يحج عن غيره .

وأبو يعلى (٣٢٩/٤) رقم (٢٤٤٠) وابن خزيمة (٣٤٥/٤) رقم (٣٠٣٩) وابن حبان (٩٦٢ - موارد) والطبراني في « الكبير » (٤٢/١٧ - ٤٣) من طريق عتبة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة =

والطائفة الأولى عللت هذا الحديث بأنه قد روي موقوفاً على ابن عباس .

### [ الرَّجُلُ يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ فِي الْحَجِّ ]

واختلفوا من هذا الباب في الرجل يؤاجر نفسه في الحج : ذكره ذلك مالك ، والشافعي ، وقالوا : إن وقع ذلك جاز . ولم يُجَزَّ ذلك أبو حنيفة ، وعمدته أنه قرينة إلى الله - عز

= عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به .

وصححه ابن خزيمة وابن حبان .

وقال البيهقي : إسناده صحيح وليس في هذا الباب أصبح منه .

قال ابن اللقن في « خلاصة البدر المنير » (٣٤٥/١) : إسناده على شرط مسلم ، وقد أحله الطحاوي بالوقف والدارقطني بالإرسال وابن المغلس الظاهري بالتدليس ، وابن الجوزي بالضعف وغيرهم بالاضطراب والانقطاع ، وقد زال ذلك كله بما أوضحناه في الأصل .

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس :

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (٢٢٦/١) من طريق عبد الرحمن بن خالد ثنا يزيد بن هارون ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس به .

قال الطبراني : لم يروه عن عمرو إلا حماد ، ولا عن حماد إلا يزيد .

تفرد به عبد الرحمن بن خالد . أ. هـ .

وفيه نظر فقد رواه الحسن بن عمار عن عمرو بن دينار به .

أخرجه الدارقطني (٢٦٧/٢) والبيهقي (٣٣٧/٤) .

ورواه - أيضاً - الحسين بن ذكوان والحسن بن دينار عنه به .

أخرجه الدارقطني (٢٦٩/٢) ، والبيهقي (٣٣٧/٤) من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس به .

وأخرجه الدارقطني (٢٦٩/٢) والبيهقي (٣٣٧/٤) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن عطاء عن ابن عباس .

وأخرجه الدارقطني (٢٦٩/٢) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عباس .

وقد روى هذا الحديث عن عطاء مرسلاً .

أخرجه الشافعي في « مسنده » (٣٨٨/١) كتاب الحج : باب في الحج عن الغير (٩٩٩) والبيهقي (٣٣٦/٤) من طريق ابن جريج عن عطاء به مرسلاً .

وقد روى هذا الحديث عن جابر - أيضاً - .

أخرجه الدارقطني (٢٦٩/٢) رقم (١٥٥) والطبراني في « الأوسط » كما في « مجمع الزوائد » (٢٨٦/٣) والإسماعيلي في « معجمه » كما في « التلخيص » (٢٢٣/٢ - ٢٢٤) من طريق ثمامة بن

عبيدة عن أبي الزبير عن جابر به مرفوعاً .

وقال الهيثمي : وفيه ثمامة بن عبيدة وهو ضعيف .

وقال الحافظ ابن حجر : وفي إسناده من يحتاج في النظر إلى حاله .

وجل - فلا يجوز الإجارة عليه . وعمدة الطائفة الأولى إجماعهم على جواز الإجارة في كُتَب المصاحف ، وبناء المساجد وهي قُرْبَةٌ .

والإجارة في الحج عند مالك نوهان :

أحدهما : الذي يسميه أصحابه على البلاغ ، وهو الذي يؤاجر <sup>(١)</sup> نفسه على ما يبلغه من الزاد ، والراحلة ، فَإِنْ نَقَصَ مَا أَخَذَهُ عَنِ الْبَلَاغِ ، وَقَاهُ مَا يَلْفِهِ ، وَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ شَيْءٌ ، رَدَّهُ .

والثاني : على سنة الإجارة <sup>(٢)</sup> ، وَإِنْ نَقَصَ شَيْءٌ وَقَاهُ مِنْ عِنْدِهِ ، وَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ قَلَّه .

[ هَلْ تَجِبُ هَذِهِ الْفَرِيضَةُ عَلَى الْعَبْدِ ؟ ]

والجمهور على أن العبد لا يلزمه الحج حتى يعتق ، وأوجبه عليه بعض أهل الظاهر . فهذه مفرقة على من تجب هذه الفريضة ومن تقع .

[ مَتَى يَجِبُ الْحَجُّ ؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى الْفَوْرِ أَوِ التَّرَاخِي ] وأما متى تجب ؟ : فإنهم اختلفوا هل هي على الفور ، أو على التراخي ؟ .

والقولان متاويان على مالك ، وأصحابه . والظاهر عند المتأخرين من أصحابه أنها على التراخي . وبالقول : إنها <sup>(٣)</sup> على الفور ، قال البغداديون من أصحابه .

واختلف في ذلك قول أبي حنيفة ، وأصحابه ، والمختار عندهم أنه على الفور <sup>(٤)</sup> .

وقال الشافعي : هو على التَّوَسُّعَةِ . وَعَمْدَةُ مَنْ قَالَ : هو على التوسعة : أن الحج فَرِيضٌ قَبْلَ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ بِسَنَيْنِ <sup>(٥)</sup> . فلو كان على الفور لما أخره النبي - عليه الصلاة والسلام - ولو أخره لِعُدُولِ بَيْنِهِ . وحجة الفريق الثاني : أنه لما كان مختصاً بوقت كان

(١) في الأصل : يستاجر .

(٢) في الأصل : ويقال قول الأول أعني أنه على الفور . (٤) سقط في الأصل .

(٦٣٠) أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٢٩٩/١) : باب ذكر وفادات العرب على رسول الله ﷺ وفد سعد بن بكر ، عن الواقدي ، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي سبرة ، عن شريك بن عبد الله ، عن كريب ، عن ابن عباس : « بعثت بنو سعد بن بكر في رجب سنة خمس ، ضمام بن ثعلبة ، وكان جليداً أشعر ذا غديرتين ، وإفداً إلى رسول الله ﷺ فذكر الحديث في سؤاله رسول الله ﷺ عن شرائع الإسلام المخرج في الصحيح : الواقع في بعض طرقه عند مسلم قول ضمام فيه : وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً . قال النبي ﷺ : « صدق » ، فبان من تعيين زمان وفادة ضمام ابن ثعلبة ، وهو سنة خمس تقدم زمن فرض الحج ، مع أنه ﷺ لم يحج إلا سنة عشر ، قبل انتقاله بنحو ثلاثة أشهر .

الأصل تأثيم تاركه حتى ذهب (١) الوقت ، أصله وقت الصلاة .

والفرق عند الفريق الثاني بينه ، وبين الأمر بالصلاة (٢) - أنه لا يتكرر وجوبه بتكرار الوقت ، والصلاة يتكرر وجوبها بتكرار الوقت .

وبالجملة : فمن شبه أول وقت من أوقات الحج الطارئة على المكلف المستطيع بأول الوقت من الصلاة - قال : هو على التراخي . ومن شبهه بآخر الوقت من الصلاة ، قال : هو على الفور . ووجه شبهه بآخر الوقت أنه ينقضي (٣) بدخول وقت لا يجوز فيه فعله ، كما ينقضي وقت الصلاة بدخول وقت ليس يكون فيه المصلي مؤدياً .

ويحتج هؤلاء بالغرر الذي يلحق المكلف بتأخيره إلى عام آخر ، بما يغلب على الظن من إمكان وقوع الموت في ليلة من عام ، ويرون أنه بخلاف تأخير الصلاة من أول الوقت (٤) إلى آخره ؛ لأن الغالب أنه لا يموت أحد في مقدار ذلك الزمان إلا نادراً . وربما قالوا :

إن التأخير في الصلاة يكون مع مصاحبة (٥) الوقت الذي يؤدي فيه الصلاة ، التأخير وهنا يكون مع دخول وقت لا تصح فيه هذه العبادة ، فهو ليس يشبه في هذا الأمر المطلق .

وذلك أن الأمر المطلق عند من يقول : إنه على التراخي ليس يؤدي التراخي فيه إلى دخول وقت لا يصح فيه وقوع المأمور فيه ؛ كما يؤدي التراخي في الحج إذا دخل وقته فأخّره المكلف إلى قابل ، فليس الاختلاف في هذه المسألة من باب اختلافهم في مطلق الأمر ، هل هو على الفور ، أو على التراخي ، كما قد يظن ؟

[ هل يجب وجود المحرم مع المرأة في الحج ؟ ]

واختلفوا من هذا الباب : هل من شرط وجوب الحج على المرأة أن يكون معها زوج ، أو ذو محرم منها يطأوعها على الخروج معها إلى السفر للحج ؟ .

فقال مالك ، والشافعي : ليس من شرط الوجوب ذلك ، وتخرج المرأة إلى الحج إذا وجدت رفقة مأمونة .

وقال أبو حنيفة ، وأحمد ، وجماعة : وجود ذي المحرم ، ومطاوعته لها شرط في الوجوب .

(٢) في الأصل : بالصلاة عند الفريق الأول .

(٤) في الأصل : وقتها .

(١) في الأصل : يلعب .

(٣) في الأصل : ينقضي .

(٥) في الأصل : صاحبه .

وسبب الخلاف : معارضة الأمر بالحج ، والسفر إليه للنهي عن سفر المرأة ثلاثاً ، إلا مع ذي محرم<sup>(١)</sup> .

وذلك أنه ثبت عنه - عليه الصلاة والسلام - من حديث أبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، وابن عمر ؛ أنه قال عليه الصلاة والسلام : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ »<sup>(٢)</sup> . فمن غلب عموم الأمر ، قال : تسافر للحج ، وإن لم يكن معها ذو محرم .

ومن خصص العموم بهذا الحديث ، أو رأى أنه من باب تفسير الاستطاعة ، قال : لا تسافر للحج إلا مع ذي محرم ، فقد قلنا في وجوب هذا النسك الذي هو الحج ، وبأي شيء يجب ؟ وعلى من يجب ؟ ومتى يجب ؟

(١) في الأصل : رحم .

(٢) (٦٣١) ورد من حديث ابن عمر ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وابن عباس .

حديث ابن عباس :

أخرجه البخاري (١٤٢/٦ - ١٤٣) كتاب الجهاد : باب من اكتب في جيش ، فخرجت امرأته حاجة أو كان له حذر هل يؤذن له ؟ حديث (٣٠٠٦) ، ومسلم (٩٧٨/٢) كتاب الحج : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج أو غيره ، حديث (٤٢٤ / ١٣٤١) وأحمد (٢٢٢/١) والطحاوي (١٢٤/١) - منحة ( رقم (٥٨٣) وأبو يعلى (٢٧٩/٤) رقم (٢٣٩١) وابن خزيمة (٢٥٢٩) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١١٢/٢) وابن حبان (٣٧٦٣ ، ٣٧٦٤ - الإحسان ) من طريق عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافر امرأة ، إلا ومعهما محرم .

حديث أبي سعيد الخدري :

أخرجه البخاري (٧٣/٤) كتاب جزاء الصيد : باب حج النساء ، حديث (١٨٦٤) ، ومسلم (٩٧٥/٢) كتاب الحج : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، حديث (٤١٥) ، (٤١٦/٨٢٧) . وأحمد (٣٤/٣ ، ٧١) والحميدي رقم (٧٥٠) وأبو يعلى (٣٨٨/٢ - ٣٨٩) رقم (١١٦٠) من طريق قزعة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ : « لا تسافر المرأة يومين من الدهر إلا ومعهما زوجها أو ذو محرم منها » .

وأخرجه أبو داود (٥٣٩/١) كتاب المناسك : باب في المرأة تنحج بغير محرم ، حديث (١٧٢٦) والترمذي (٤٧٢/٣) كتاب الرضاع : باب كراهية أن تسافر المرأة وحدها حديث (١١٦٩) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً فوق ثلاثة أيام فصاعداً إلا معها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها » .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

## [ الْقَوْلُ فِي الْعُمْرَةِ وَحُكْمِهَا ]

وقد بقي من هذا الباب القول في حُكْمِ النَّسْكِ الذي هو العمرة : فإن قوماً قالوا : إنه واجب .

وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، وأبو عبيدة ، والثوري ، والأوزاعي ، وهو قول ابن عباس من الصحابة ، وابن عمر ، وجماعة من التابعين .

وقال مالك ، وجماعة : هي سنة .

وقال أبو حنيفة : هي تطوعٌ ؛ وبه قال أبو ثور ، وداود .

فمن أوجبها ، احتج بقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] .

ويأتى مروية : منها ما روي عن ابن عمر ، عن أبيه قال : « دَخَلَ أَهْرَابِيٌّ حَسَنُ الْوَجْهِ ، أَيْضُ الْيَابِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مَا الْإِسْلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ ، وَتَعْتِمِرَ ، وَتَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ » (٦٣٢) .

وذكر عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر ، عن قتادة ؛ أنه كان يحدث : أنه لما نزلت : ﴿ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [ آل عمران : ٩٧ ] . قال رسول الله ﷺ : « بَاثْنَيْنِ : حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ ، فَمَنْ قَضَاهُمَا فَقَدْ قَضَى الْفَرِيضَةَ » .

وروي عن زيد بن ثابت ، عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه قال : « الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ ، لَا يَضُرُّكَ بَأَيُّهُمَا بَدَأْتَ » (٦٣٣) .

(٣٣٢) أخرجه الدارقطني (٢٨٢/٢ ، ٢٨٣) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (٢٠٧) ، والبيهقي (٣٤٩/٤ ، ٣٥٠) كتاب الحج : باب من قال بوجوب العمرة ... الخ ، وابن خزيمة (٤-٣/١) كتاب الإيمان : باب ذكر الخبر الثابت عن النبي ﷺ بأن إتمام الوضوء من الإسلام ، رقم (١) ، وابن حبان (٢٤١/١) كتاب الإيمان ، رقم (١٧٣) ، من طريق محمد بن عبيد الله ، ابن النادى ، ثنا يونس بن محمد ، ثنا معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن يحيى بن يعمر ، عن ابن عمر ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ بحديث المطالبة المعروف فى سؤال جبريل ، وفيه « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وأن تقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتحج البيت وتعتمر ، وتغتسل من الجنابة ، وتتم الوضوء ، وتصوم رمضان ، قال : فإن فعلت ذلك فأنا مسلم ؟ قال : نعم ، قال : صدقت ، الحديث » .

قال الدارقطني : إسناده ثابت صحيح ، أخرجه مسلم بهذا الإسناد ، وقال البيهقي : رواه مسلم فى الصحيح عن حجاج بن الشاعر ، عن يونس بن محمد ، إلا أنه لم يسق منه .

(٦٣٣) أخرجه الدارقطني (٢٨٤/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (٢١٧) ، والحاكم (٤٧١/١) كتاب المناسك ، من حديث إسماعيل بن مسلم ، عن محمد بن سيرين ، عن زيد بن =

- وروى عن ابن عباس : العمرة واجبة . وبعضهم يرفعه إلى النبي ﷺ (٦٣٤) .

وأما حجة الفريق الثاني ، وهم الذين يرون أنها ليست واجبة :

فالأحاديث المشهورة الثابتة الواردة في تعديد فرائض الإسلام من غير أن تذكر فيها العمرة ؛ مثل حديث ابن عمر : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ » <sup>(١)</sup> ، فذكر الحج مفرداً ، ومثل حديث السائل عن الإسلام ، فإن في بعض طرقه : « وَأَنْ تَحُجَّ الْبَيْتَ » (٦٣٥) .

= ثابت به ، وقال الحاكم : الصحيح أنه عن زيد بن ثابت من قوله ، ثم أخرجه من رواية هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، أن زيد بن ثابت سئل عن العمرة قبل الحج فقال : « صلاتان لا يضرك بأيهما بدأت » ، وهكذا رواه عنه البيهقي ، (٣٥١/٤) كتاب الحج : باب من قال بوجوب العمرة إلخ ، ثم قال : وقد رواه إسماعيل بن مسلم ، عن ابن سيرين مرفوعاً ، والصحيح موقوف . قال الحافظ في « التلخيص » (٢٢٥/٢) وفي إسناده إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف ثم هو عن ابن سيرين عن زيد وهو منقطع .

ورواه البيهقي موقوفاً على زيد من طريق ابن سيرين أيضاً .

وإسناده أصح وصححه الحاكم .

وقد روى هذا الحديث عن جابر أيضاً .

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (١٥٠/٤) والبيهقي (٣٥٠/٤) من طريق ابن لهيعة عن عطاء جابر به .

قال الحافظ في « التلخيص » (٢٢٥/٢) وابن لهيعة ضعيف وقال ابن عدى : هو غير محفوظ عن عطاء .

(٦٣٤) أما الموقوف :

فأخرجه الدارقطني (٢٨٥/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (٢٢٠) ، والبيهقي (٣٥١/٤) كتاب الحج : باب من قال بوجوب العمرة إلخ ، من جهته ، ثم من طريق إبراهيم بن أبي يحيى ، عن داود ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : « العمرة واجبة كوجوب الحج ، وهو الحج الأصغر » وإسناده ضعيف ، لضعف إبراهيم بن أبي يحيى .

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس :

أخرجه الدارقطني (٢٨٥/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (٢١٩) ، والحاكم (٤٧١/١) كتاب المناسك ، والبيهقي (٣٥١/٤) كتاب الحج : باب من قال بوجوب العمرة إلخ ، من طريق ابن جريج قال : أخبرني عن عكرمة ، أن ابن عباس قال : العمرة واجبة ؛ كوجوب الحج من استطاع إليه سبيلاً .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين .

(١) تقدم .

(٦٣٥) وحديث سؤال جبريل للنبي ﷺ :

أخرجه البخاري (١١٤/١) كتاب الإيمان : باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام ، والإحسان ، وعلم الساعة ، حديث (٥٠) ، ومسلم (٣٩/١) كتاب الإيمان : باب الإيمان ، والإسلام ، والإحسان ... إلخ ، حديث (٩/٥) وابن ماجه (٢٥/١) للقمعة : باب في الإيمان ، حديث (٦٤) =

وربما قالوا : إن الأمر بالإتمام ليس يقتضي الوجوب ؛ لأن هذا يخص السن ، والفرائض ، أعني : إذا شرع فيها أن تتم ، ولا تقطع .

واحتج هؤلاء - أيضاً - أعني : من قال : إنها سنة بآثار منها : حديث الحجاج ابن أرطاة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله قال : « سأل رجل النبي ﷺ عن العمرة ، أواجبة هي ؟ قال : لا . ولأن تعتمر خير لك » (٦٣٦) .

= وأحمد (٤٢٦/٢) من حديث أبي هريرة .

وأخرجه أيضا النسائي (٢٤٩/١ - ٢٥٠) كتاب المواقيت باب آخر وقت الظهر .

وأخرجه مسلم (٣٩/١) كتاب الإيمان : باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ، والترمذي (٨/٥) - ٩) كتاب الإيمان : باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام حديث (٢٦١٠) والنسائي (٩٧/٨ - ٩٨) كتاب الإيمان : باب نعت الإسلام حديث (٤٩٩٠) وابن ماجه (٢٤/١) - ٢٥) للقملة : باب في الإيمان حديث (٦٣) ، وأحمد (٢٧/١) ، ٢٨ ، ٥٢) من حديث عمر .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(٦٣٦) أخرجه الترمذي (٢٧٠/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا ؟ حديث (٩٣١) ، وأحمد (٣١٦/٣) ، والطبراني في « الصغير » (٨٩/٢) ، والدارقطني (٢٨٥/٢) ، ٢٨٦) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (٢٢٣) ، ٢٢٤ ، ٢٢٥) ، والبيهقي (٣٤٩/٤) كتاب الحج : باب من قال العمرة تطوع .

من طريق الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر به .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

وقال البيهقي : هكنا رواه الحجاج بن أرطاة مرفوعاً وقد أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، فذكر بسنده عن ابن جريج والحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر أنه سئل عن العمرة أواجبة فريضة كفريضة الحج قال : لا وأن تعتمر خير لك ، ثم قال : وهذا هو المحفوظ عن جابر موقوف غير مرفوع وروى عن جابر مرفوعاً بخلاف ذلك وكلاهما ضعيف .

وقال الحافظ في « التلخيص » (٢٢٦/٢) : ونقل جماعة من الأئمة الذين صنفوا في الأحكام المجردة من الأسانيد أن الترمذي صححه من هذا الوجه وقد نبه صاحب الإمام على أنه لم يزد على قوله : حسن في جميع الروايات عنه إلا في رواية الكروخي فقط فإن فيها حسن صحيح وفي تصحيحه نظر كثير من أجل الحجاج فإن الأكثر على تضعيفه والاتفاق على أنه مدلس وقال النووي : ينبغي ألا يفتقر بكلام الترمذي في تصحيحه ، فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه وقد نقل الترمذي عن الشافعي أنه قال : ليس في العمرة شيء ثابت إنها تطوع وأقرط ابن حزم فقال : إنه مكذوب باطل وروى البيهقي من حديث سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر قال : قلت يا رسول الله العمرة فريضة كالحج ؟ قال : « لا وإن تعتمر فهو خير لك » . وعبيد الله هذا هو ابن المغيرة كذا قال يعقوب بن سفيان ومحمد بن عبد الرحيم البرقي وغيرهما عن سعيد بن عفير وأغرب الباغندي فرواه عن جعفر بن مسافر عن سعيد بن عفير عن يحيى بن عبيد الله بن عمر العمرى ووهم في ذلك فقد رواه ابن أبي داود عن جعفر بن مسافر فقال عن عبيد الله بن المغيرة ورواه الطبراني من حديث سعيد بن عفير ووقع مهملاً في روايته وقال بعده عبيد الله هذا هو ابن أبي جعفر وليس كما قال : =



قال أبو عمر بن عبد البر : وليس هو حجة فيما انفرد به ، وربما احتج من قال : إنها تطوع بما روي عن أبي صالح الحنفي ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : « الحج واجب ، والعمرة تطوع » (١٦٧) . وهو حديث منقطع .

نسب الخلاف (١) في هذا : هو تعارض الآثار في هذا الباب ، وتردد الأمر بالتمام (٢) بين أن يقتضي الوجوب ، أم لا يقتضيه .



= بل هو عيب الله بن المغيرة وقد تفرد به عن أبي الزبير وتفرد به عن يحيى بن أيوب ، والمشهور عن جابر حديث الحجاج وعارضه حديث ابن لهيعة وهما ضعيفان والصحيح عن جابر من قوله كذلك رواه ابن جريح عن ابن المنكر عن جابر كما تقدم .

(٦٣٧) أخرجه الشافعي (٢٨١/١) كتاب الحج : الباب الأول فيما جاء في فرض الحج وشروطه ، حديث (٧٣٧) ، والبيهقي (٣٤٨/٤) كتاب الحج : باب من قال : العمرة تطوع ، من طريقه عن سعيد بن سالم ، عن سفيان الثوري أخيره ، عن معاوية بن إسحاق ، عن أبي صالح الحنفي ، أن رسول الله ﷺ قال : « الحج جهاد ، والعمرة تطوع » . قال الشافعي : فقلت له : أثبت مثل هذا عن رسول الله ﷺ ؟ فقال : هو منقطع ، قال البيهقي : وقد روى من حديث شعبة عن معاوية بن إسحاق ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة موصولا ، والطريق فيه إلى شعبة طريق ضعيف ، ورواه محمد بن الفضل بن عطية عن سالم الأفلح ، عن ابن جبير عن ابن عباس مرفوعا ، ومحمد هذا متروك .

وفي الباب عن طلحة بن عبيد الله :

أخرجه ابن ماجه (٩٩٥/٢) كتاب المناسك : باب العمرة ، حديث (٢٩٨٩) من طريق عمر بن قيس ، أخبرني طلحة بن يحيى ، عن عمه إسحاق بن طلحة ، عن طلحة بن عبيد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « الحج جهاد والعمرة تطوع » .

قال البوصيري في « الزوائد » (٢٤/٣) : هذا إسناده ضعيف عمر بن قيس المعروف بسندله ضعفه أحمد وابن معين والقلاس وأبو زرعة وأبو حاتم والبخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم والحسن الراوي عنه ضعيف .

(١) في الأصل : الاختلاف . (٢) في الأصل : بالإتمام .

## الْقَوْلُ فِي الْجِنْسِ الثَّانِي

وهو تعريف أفعال هذه العبادة في نوع نوع منها ، والتروك المشترطة فيها ، وهذه العبادة - كما قلنا - صنفان :

حَجٌّ وعَمْرَةٌ . والحجة ثلاثة أصناف : إفراد ، وتمتع ، وقران . وهي كلها تشتمل على أفعال محدودة في أمكنة محدودة ، وأوقات محدودة . ومنها فرض ، ومنها غير فرض . وعلى تروك تشترط في تلك الأفعال . ولكل من هذه أحكام محدودة .

إما عند الإخلال بها ، وإما عند الطواريء المانعة منها . فهذا الجنس ينقسم : أولاً : إلى القول في الأفعال ، وإلى القول في التروك .

وأما الجنس الثالث : فهو الذي يَتَضَمَّنُ القول في الأحكام . فلنبدأ بالأفعال ، وهذه منها ما تشترك فيه هذه الأنواع الأربعة من النُّسُكِ .

أعني : أصناف الحج الثلاثة ، والعمره . ومنها : ما يختص بواحد واحد منها ، فلنبدأ من القول فيها بالمشترك ، ثم نصير إلى ما يَخُصُّ واحداً واحداً منها . فنقول : إن الحج ، والعمره ، أولُ أفعالهما الفعل الذي يسمى الإحرام .

## الْقَوْلُ فِي شُرُوطِ الْإِحْرَامِ

### [ شرطُ الإحرام : الزمانُ والمكان ]

والإحرام شرطه الأول المكان ، والزمان ، أما المكان : فهو الذي يسمى مَوَاقِيتَ الْحَجِّ ، فلنبدأ بهذا ، فنقول : إن العلماء بالجملة مُجْمَعُونَ على أن المواقيت التي منها يكون الإحرام .

### [ مَوَاقِيتُ أَهْلِ الْأَنْفَاقِ ]

أما لأهل «المدينة» فَذُو الْحَلِيفَةِ ، وَأَمَّا لِأَهْلِ «الشَّامِ» فَالْجُحْفَةُ ، وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ قَرْنٌ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمَمٌ ؛ لِثَبُوتِ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، وَغَيْرِهِ (٢٣٨) .

(٢٣٨) حديث ابن عمر : أخرجه البخاري (٣٨٧/٤) كتاب الحج : باب ميقات أهل المدينة ولا يهلوا قبل ذى الحليفة حديث (١٥٢٥) ومسلم (٨٣٩/٢) كتاب الحج : باب ميقات الحج والعمره حديث (١١٨٢/١٣) والنسائي (١٢٥/٥) كتاب مناسك الحج : باب ميقات أهل نجد (٢٦٥٥) ، وابن ماجه (٩٧٢/٢) كتاب المناسك : باب ميقات أهل الأنفاق حديث (٢٩١٤) والدارمي (٢٨٩/١) =

واختلفوا في ميقات أهل « العراق » : فقال جمهور فقهاء الأمصار : ميقاتهم من ذات عِرقٍ.

وقال الشافعي ، والثوري : إن أهلوا من العِقيق ، كان أحب .

واختلفوا فيمن أفته لهم : فقالت طائفة : عمر بن الخطاب .

وقالت طائفة : بل رسول الله ﷺ هو الذي أفت لأهل «العراق» ذات عِرقٍ، والعِقيق .

وروي ذلك من حديث جابر ، وابن عباس ، وعائشة (٣٩٦) .

= ومالك (١/ ٣٣٠) رقم (٢٢) والشافعي (١/ ٢٨٩) وابن الجارود (٤١٢) وأحمد (٣/ ٤٨) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢/ ١١٨) وابن خزيمة (٤/ ١٦٠) وأبو نعيم في « الحلية » (٤/ ٩٣ - ٩٤) والبيهقي في « شرح السنة » (٤/ ٢١ - ٢٢ - بتحقيقنا) من طرق عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، ويهل أهل الشام من الجحفة ، ويهل أهل نجد من قرن ، قال ابن عمر وذكر لى ولم اسمع أن رسول الله ﷺ قال : « ومهل أهل اليمن من يللم » .  
ومثله حديث ابن عباس :

أخرجه البخاري (٤/ ٣٨٧ - ٣٨٨) كتاب الحج : باب مهل أهل الشام (١٥٢٦)، ومسلم (٢/ ٨٣٨) كتاب الحج : باب مواقيت الحج والعمرة حديث (١١٨١/ ١) وأبو داود (١٧٣٨) والنسائي (٥/ ١٢٣ - ١٢٤) والدارمي (١/ ٣٦١ - ٣٦٢) وأحمد (١/ ٢٣٨)، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢/ ١١٧) ، والبيهقي (١٥٩) والدارقطني (٢/ ٢٣٧ - ٢٣٨) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢/ ١١٧) ، والبيهقي (٥/ ٢٩) والبخاري في « شرح السنة » (٤/ ٢٢ - بتحقيقنا) من طرق عن طاوس عن ابن عباس .  
(٦٣٩) حديث جابر :

أخرجه مسلم (٢/ ٨٤٠ ، ٨٤١) كتاب الحج : باب مواقيت الحج والعمرة ، حديث (١٦ ، ١٨ ، ١١٨٣) ، والشافعي (١/ ٢٩٠) كتاب الحج الباب الثاني في مواقيت الحج والعمرة الزمانية والمكانية ، حديث (٧٥٦) ، وأحمد (٣/ ٣٣٣) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢/ ١١٨ ، ١١٩) كتاب الحج : باب المواقيت ، والدارقطني (٢/ ٢٣٧) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (٧) ، والبيهقي (٥/ ٢٧) كتاب الحج : باب ميقات أهل العراق . وابن خزيمة (٤/ ١٥٩ - ١٦٠) والبيهقي في « شرح السنة » (٤/ ٢٣ - بتحقيقنا) كلهم من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهل فقال سمعت - ثم انتهى - أراه يريد رسول الله ﷺ فقال : مهل أهل المدينة من ذى الحليفة والطريق الآخر الجحفة ، ومهل العراق من ذات عِرق ، ومهل أهل نجد من قرن ، ومهل أهل اليمن من يللم .

وأخرجه ابن ماجه (٢/ ٩٧٢ - ٩٧٣) كتاب المناسك : باب مواقيت أهل الألفاق ، الحديث (٢٩١٥) من طريق إبراهيم بن يزيد الحوري عن أبي الزبير عن جابر به وزاد : ثم أقبل بوجهه للأفق ثم قال : « اللهم أقبل قلوبهم » .

وهذه الزيادة تقر بها إبراهيم بن يزيد الحوري وهو متروك .

قال الحافظ البوصيري في الزوائد (٣/ ١١ - ١٢) : هذا إسناد ضعيف .

= إبراهيم بن يزيد الخوزي قال فيه أحمد والنسائي وعلي بن الجنيدي : متروك الحديث .  
وقال الدارقطني : منكر الحديث .

وقال ابن المديني وابن سعد : ضعيف ، رواه مسلم في صحيحه من طريق أبي الزبير عن جابر فلم يذكر مهمل أهل الشام ولم يقل : ثم أقبل بوجهه . أ. هـ .

وأخرجه أحمد (٣٣٦/٣) والبيهقي (٢٧/٥) من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر به .  
وابن لهيعة ضعيف .

وللهديث طريق آخر عن جابر :

أخرجه أبو يعلى (١٥٦/٤ - ١٥٧) رقم (٢٢٢٢) والدارقطني (٢١٩/٢) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١١٩/٢) والبيهقي (٢٨/٥) من طريق حجاج بن أرطاة عن عطاء عن جابر قال :  
وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة من ذى الخليفة ولأهل الشام من الجحفة ولأهل اليمن يلملم ولأهل الطائف قرن ولأهل العراق ذات عرق .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢١٩/٣) : وقال : رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة وفيه كلام وقد وثق .

وذكره الحافظ ابن حجر في « المطالب العلية » (٣٢٣/١) رقم (١٠٨١) وعزاه إلى إسحق بن راهوية .

وقال أبو الطيب آبادي في « التعليق المغني على الدارقطني » (٢٣٦ - ٢٣٥/٢) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة وإسحق بن راهوية ، وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم عن حجاج عن عطاء عن جابر وحجاج لا يحتاج به .

حديث ابن عباس :

أخرجه أبو داود (٣٥٦/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب في المواقيت حديث (١٧٤٠) ،  
والترمذي (١٩٤/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في مواقيت الإحرام لأهل الألفاق ، حديث (٨٣٢) ،  
وأحمد (٣٤٤/١) ، والبيهقي (٢٨/٥) كتاب الحج : باب ميقات أهل العراق ، كلهم من رواية سفيان عن يزيد بن أبي زياد ، عن محمد بن علي ، عن ابن عباس « أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق المقيت » .

وقال الترمذي : حديث حسن .

وقال البيهقي : تفرد به يزيد ابن أبي زياد .

قال ابن القطان في « بيان الوهم والإيهام » كما في « نصب الرأية » (١٤/٣) : هذا حديث أخاف أن يكون منقطعاً فإن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس إنما عهد يروى عن أبيه عن جده ابن عباس كما جاء ذلك في صحيح مسلم - في صلاته - عليه السلام - من الليل وقال مسلم في كتاب « التمييز » لا نعلم له سماعاً من جده ولا أنه لقيه ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم أنه يروى عن جده وذكر أنه يروى عن أبيه . أ. هـ .

وذكره الحافظ العلاتي في « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » (ص - ٢٦٧) وقال : محمد بن علي بن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما روى عن جده - أي ابن عباس - وذلك في السنن الأربعة =

« وقال شيخنا - أي المزي - في التهذيب هو مرسل لم يدركه أ. ه .  
والحديث ذكره ابن الملتن في « خلاصة البدر المنير » (١/ ٣٥٠) وقال : رواه أبو داود والترمذي  
وقال : حسن والبيهقي ، وقال : تفرد به يزيد بن أبي زياد قلت : هو صدوق في حفظه أخرجه له  
مسلم مقروناً وقال أبو داود : لا أعلم أحداً ترك حديثه نعم هو متقطع كما بيته في الأصل . أ. ه .  
وقال الحافظ في « تلخيص الحبير » (٢/ ٢٢٩) قال الترمذي : حسن قال النووي ليس كما قال  
يزيد ضعيف باتفاق المحدثين قلت - أي الحافظ - في نقل الاتفاق نظر يعرف ذلك من ترجمته ، وله  
علة أخرى قال مسلم في الكنى : لا يعلم له سمع من جده يعني محمد بن علي أ. ه .  
فهذا الحديث ضعيف وذكر له علتان ضعف يزيد بن أبي زياد وبه أهله المنذرى كما في « تحفة  
الأحاديث » (٣/ ٥٨٢) والنووي كما تقدم وابن حجر ومن قبلهم البيهقي .  
والعلة الثانية الانقطاع وبه أهله ابن القطان والمزيلى وابن الملتن وابن حجر .  
والحديث له طريق آخر من ابن عباس :  
أخرجه البزار كما في « نصب الراية » (٣/ ١٤) من طريق مسلم بن خالد الزنجي ، عن ابن جريج  
عن عطاء بن ابن عباس قال : وقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق ذات عرق .  
وهذا سند ضعيف .  
لضعف مسلم بن خالد الزنجي .  
وابن جريج مدلس وقد عثمته .  
وأخرجه الشافعي (١/ ٢٩١) كتاب الحج : باب في مواقيت الحج والعمرة الزمانية والمكانية حديث  
(٧٥٨) من طريق ابن جريج عن عطاء مرسل قال ابن جريج : فقلت لعطاء إنهم يزعمون أن النبي  
ﷺ لم يوقت ذات عرق وأنه لم يكن أهل المشرق يومئذ فقال : كذلك سمعت أنه ﷺ وقت لأهل  
المشرق ذات عرق .  
حديث عائشة :  
أخرجه أبو داود (٢/ ٣٥٤ ، ٣٥٥) كتاب المناسك ( الحج ) : باب في المواقيت ، حديث  
(١٧٣٩)، والنسائي (٥/ ١٢٥) كتاب الحج : باب ميقات أهل العراق ، والطحاوي في « شرح معاني  
الآثار » (٢/ ١١٨) كتاب الحج : باب المواقيت ، والدارقطني (٢/ ٢٣٦) كتاب الحج : باب المواقيت ،  
حديث (٥) ، والبيهقي (٥/ ٢٨) كتاب الحج : باب ميقات أهل العراق ، من حديث أفلح بن حميد ،  
عن القاسم ، عن عائشة « أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق » .  
وأخرجه ابن عدى في « الكامل » (١/ ٤١٧) من طريق أفلح بن حميد وقال : قال لنا ابن صاعد :  
كان أحمد بن حنبل ينكر هذا الحديث مع غيره على أفلح بن حميد ف قيل له يروى عنه غير المعاني  
فقال : للمعاني بن عمران ثقة .  
قال ابن عدى : وأفلح بن حميد أشهر من ذاك ، وقد حدث عنه ثقات الناس مثل ابن أبي رائدة  
وركيع وابن وهب وآخرهم القعنبي وهو عندي صالح وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كلها ، وهذا  
الحديث يتفرد به معاني عنه .  
قال ابن عدى : وإنكار أحمد على أفلح في هذا الحديث قوله ، ولأهل العراق ذات عرق ولم ينكر  
الباقى من إسناده ومثته شيئاً . أ. ه .  
=

= وأفلح بن حميد ثقة من رجال الصحيحين .

قال ابن معين وأبو حاتم : ثقة وزاد الثاني : لا بأس به .

وقال النسائي : ليس به بأس .

وقال ابن حنبل : صالح . ينظر : « تهذيب الكمال » (٣/٣٢٣) .

قال الحافظ ابن حجر في « هدى السارى » (ص - ٥٥٣) : أفلح بن حميد الأنصاري مولا لهم للذي أحد الأثبات وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وذكره ابن عدى فقال : وقال ابن صاعد كان أحمد ينكر على أفلح حديث ذات عرق وقال ابن عدى : لم ينكر عليه أحمد غير هذا ، وقد انفرد به عن أفلح المعافى بن عمران وأفلح صالح أحاديثه مستقيمة قلت - أى ابن حجر - قال أبو داود : سمعت أحمد ابن حنبل يقول : لم يحدث يحيى القطان عن أفلح وروى أفلح حديثين منكبين أن النبي ﷺ أشعر وحديث وقت لأهل العراق ذات عرق . .

وهذا الحديث صححه ابن السكن فأخرجه في « ستة الصحاح » كما في « تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج » (١٣٩/٢) لأين الملقن . وقال ابن الملقن في « خلاصة البدر المنير » (١/٣٥٠) : رواه أبو داود والنسائي إلا أنهما قالوا : العراق بدل المشرق بإسناد صحيح وصححه - أيضاً - الحافظ الذهبي فقال في « الميزان » (١/٢٧٤) : صحيح غريب .

وقال ابن حزم في « للمحلى » (٧/٧١) : رجاله ثقات .

وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم : الحارث بن عمرو السهمي ، وأنس بن مالك ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عمر .

حديث الحارث بن عمرو السهمي :

أخرجه أبو داود (٣٥٦/٢ - ٣٥٧) كتاب التماسك : باب في المواقيت حديث (١٧٤٢) والدارقطني (٢٣٦/٢ - ٢٣٧) كتاب الحج : باب المواقيت والبيهقي (٢٨/٥) كتاب الحج : باب ميقات أهل العراق ، من طريق زرارة بن كزيم أن الحارث بن عمرو السهمي حدثه قال : أثبت رسول الله ﷺ وهو بمنى أو عرفات وقد أطاف به الناس قال : فتجئ الأعراب فإذا رأوا وجهه قالوا : هذا وجه مبارك قال : ووقت ذات عرق لأهل العراق .

حديث أنس بن مالك :

أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١١٩/٢) وفي أحكام القرآن كما في « تلخيص الحبير » (٢٢٩/٢) عنه أن رسول الله ﷺ وقت لأهل اللدائن العتيق ، ولأهل البصرة ذات عرق ولأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجسفة .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣/٢١٩) وقال : رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو طلال هلال بن يزيد وثقه ابن حبان وضعفه جمهور الأئمة وبقية رجاله رجال الصحيح .

وقد روى هذا موقوفاً عن أنس بن مالك .

ذكره الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية » (١/٣٢٣) رقم (١٠٨٣) عن يحيى بن مسيرين أنه حج مع أنس بن مالك فحللنا أنه أحرم من العتيق . . وعزا إلى مسدد بن سرهد .

حديث عبد الله بن عمرو :

أخرجه الدارقطني (٢/٢٣٦) كتاب الحج : باب المواقيت (٣) من طريق الحجاج بن أرطاة عن =

### [ مَنْ أَخْطَأَ الْمِيقَاتَ ، فَأَحْرَمَ بَعْدَهُ ]

وجمهور العلماء على أن من يخطيء هذه المواضع وقصد الإحرام فلم يحرم إلا بعدها ،  
أن عليه دمًا ؛ وهؤلاء منهم من قال : إن رجع إلى الميقات فأحرم منه ، سقط عنه الدم ؛  
ومنهم الشافعي .

ومنهم من قال : لا يسقط عنه الدم وإن رجع ؛ وبه قال مالك .

وقال قوم : ليس عليه دم .

وقال آخرون : إن لم يرجع إلى الميقات ، فسَدَ حَجُّهُ ، وأنه يرجع إلى الميقات ،  
فِيهِلُّ منه بعمرة . وهذا يذكر في الأحكام .

### [ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، وَالْأَفْضَلُ فِي حَقِّهِ ]

وجمهور العلماء على أن من كان منزله دونهن ، فميقات إحرامه من منزله :

واختلفوا : هل الأفضل إحرام الحاج مِنْهُنَّ ، أو من منزله إذا كان منزله خارجاً منهن ؟

فقال قوم : الأفضل له من منزله ، والإحرام منها رخصة ؛ وبه قال الشافعي ، وأبو  
حنيفة ، والثوري ، وجماعة .

وقال مالك ، وإسحاق ، وأحمد : إحرامه من المواقيت أفضل . وعمدة هؤلاء :

الأحاديث المتقدمة ، وأنها السنة التي سنّها رسول الله ﷺ ، فهي أفضل .

= عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذي عرق .

وذكره الزيلعي في « نصب الراية » ( ١٤ / ٣ ) وزاد نسبه لاسحق بن راهوية وقال : والحجاج غير  
محتج به .

حديث ابن عمر :

أخرجه اسحق بن راهوية في مسنده كما في « نصب الراية » ( ١٣ / ٣ ) ، ومن طريقه أبو نعيم في  
« حلية الأولياء » ( ٢٣٧ / ٩ ) قال : أخبرنا عبد الرزاق قال : سمعت مالكا يقول : وقت رسول الله ﷺ  
لأهل العراق ذات عرق « فقلت له من حدثك بهذا قال : حدثني به نافع عن ابن عمر . قال عبد  
الرزاق فقال لي بعض أهل المدينة : إن مالكا محاذ هذا الحديث من كتابه .

قال الزيلعي في « نصب الراية » ( ١٣ / ٣ ) قال الدارقطني في علله : روى عبد الرزاق عن مالك عن  
نافع عن ابن عمر أن النبي عليه السلام وقت لأهل العراق ذات عرق ، ولم يتابع عبد الرزاق على  
ذلك ، وخالفه أصحاب مالك فروه عنه ، ولم يذكروا فيه ميقات أهل العراق وكذلك رواه أيوب  
السختياني وابن عوف وابن جريج وأسامة بن زيد وعبد العزيز بن أبي رواد عن نافع وكذلك رواه سالم  
عن عمر بن دينار عن ابن عمر .

وعلمة الطائفة الأخرى : أن الصحابة قد أحرمت من قبل الميقات : ابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وغيرهم . قالوا : وهم أعرف بالسنة . وأصول أهل الظاهر تقتضي ألا يجوز الإحرام إلا من الميقات ، إلا أن يصح إجماع على خلافه .

[ مَنْ تَرَكَ الْإِحْرَامَ مِنْ مِيْقَاتِهِ ، وَأَحْرَمَ مِنْ مِيْقَاتٍ أُخْرَى ]

واختلفوا فيمن ترك الإحرام من ميقاته وأحرم من ميقات آخر غير ميقاته ؛ مثل أن يترك أهل « المدينة » الإحرام من ذي الحليفة ، ويحرموا من الجحفة .

فقال قوم : عليه دم ؛ وعن قال به مالك ، وبعض أصحابه . وقال أبو حنيفة : ليس عليه شيء .

وسبب الخلاف : هو هل <sup>(١)</sup> ذلك من النك الذي يجب في تركه الدم ، أم لا ؟ .

ولا خلاف أنه لا يلزم الإحرام من مرّ بهذه المواقيت ممن أراد الحج ، أو العمرة .

[ مَنْ مَرَّ بِهِذِهِ الْمَوَاقِيْتِ ، وَلَمْ يَرِدِ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ ]

وأما من لم يردهما ، ومرّ بهما : فقال قوم : كل من مرّ بهما يلزمه الإحرام ، إلا من يكثرُ تردده <sup>(٢)</sup> مثل الخطّائين ، وشبيههم ؛ وبه قال مالك .

وقال قوم : لا يلزم الإحرام بها إلا لمُرِدِّ الحج ، أو العمرة .

وهذا كله لمن ليس من أهل « مكة » ؛ وأما أهل « مكة » فإنهم يُحرّمون <sup>(٣)</sup> بالحج منها ، أو بالعمرة يخرجون إلى الحل ولا يد .

متى يُحرّم أهل مكة بالحج ؟ وأما متى يُحرّم بالحج أهل « مكة » ؟ فقيل : إذا رأوا الهلاك . وقيل : إذا خرج الناس إلى « منى » ، فهذا هو ميقات المكان المشترط لأنواع هذه العبادة .

### \* \* \*

### الْقَوْلُ فِي مِيْقَاتِ الزَّمَانِ

[ اِخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِي مِيْقَاتِ الزَّمَانِ ] وأما ميقات الزمان : فهو محدود - أيضاً - في أنواع الحج الثلاثة : وهو شوال ، وذو القعدة ، وتسع من ذي الحجة باتفاق . وقال مالك : الثلاثة الأشهر كلّها محل للحج .

(١) في الاصل : هل ذلك هو من النك .

(٢) في الاصل : يحرّمون إما بالحج .

(٣) في ط : تردده .



وقال الشافعي : الشهران وتسع <sup>(١)</sup> من ذي الحجة .

وقال أبو حنيفة : عشر <sup>(٢)</sup> فقط . ودليل قول مالك عموم قوله سبحانه وتعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مُّعْتَمَرَاتٌ ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] ، فوجب أن يطلق على جميع أيام ذي الحجة ، أصله انطلاقه على جميع أيام شوال ، وذي القعدة .

ودليل الفريق الثاني : انقضاء الإحرام قبل تمام الشهر الثالث بانقضاء أفعاله الواجبة .  
[ مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ]

وفائدة الخلاف : تأخر طواف الإفاضة إلى آخر الشهر : وإن أحرم بالحج قبل أشهر الحج ، كرهه مالك ، ولكن صحَّ إحرامه عنده .  
وقال غيره : لا يصحَّ إحرامه .

وقال الشافعي : يتعقد إحرامه إحرام عمرة .

فمن شبهه بوقت الصلاة ، قال : لا يَقَعُ قَبْلَ الْوَقْتِ . ومن اعتمد عموم قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] .

قال : متى أحرم انعقد إحرامه ؛ لأنه مأمور بالإتمام . وربما شبهوا الحج في هذا المعنى بالعمرة ، وشبهوا ميقات الزمان بميقات العمرة .

فأما مذهب الشافعي : فهو مبني على أن من التزم عبادة في وقت <sup>(٣)</sup> تظيرتها انقلب إلى الظير ؛ مثل أن يصوم نذراً في أيام رمضان ؛ وهذا الأصل فيه اختلاف في المذهب .  
[ الميقات الزماني للعمرة ] أما العمرة : فإن العلماء اتفقوا على جوازها في كل أوقات السنة ؛ لأنها كانت في الجاهلية لا تصنع في أيام الحج ، وهو معنى قوله - عليه الصلاة والسلام - : « دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » <sup>(٤٠)</sup> .

(١) في الأصل : عشر . (٢) في الأصل : تسع . (٣) في الأصل : أوان .  
(٤٠) أخرجه مسلم (٩١١/٢) كتاب الحج : باب جواز العمرة في أشهر الحج ، حديث (٢٠٣/١٢٤١) ، وأبو داود (٣٨٧/٢ ، ٢٨٨) كتاب المناسك : باب في أفراد الحج ، حديث (١٧٩٠) ، والترمذي (٢٧١/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في العمرة أواجبه أم لا ؟ ، حديث (٩٣٢) ، وأحمد (١٣٦/١) والدارمي (٥٠/٢ - ٥١) كتاب الحج : باب من اعتمر في أشهر الحج ، والبيهقي (١٨/٥) من طرق عن شعبة ، عن الحكم بن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « هذه عمرة استمتعتا بها فمن لم يكن عنده الهدى فليحلل الحل كله فإن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة » وقال الترمذي : حديث حسن .

وفي الباب عن جابر وسراقة :

حديث جابر : وهو حديث جابر الطويل في حج النبي ﷺ أخرجه مسلم (٨٨٣/٢) كتاب الحج =

وقال أبو حنيفة : تجوز في كل السنة إلا يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق ، فإنها تكرر .

### [ تَكْرِيرُ الْعُمْرَةِ فِي السَّنَةِ الْوَاحِدَةِ ]

واختلفوا في تكريرها في السنة الواحدة مراراً : فكان مالك يستحبُّ عمره في كل سنة ، ويكره وقوع عمرتين عنده وثلاثاً <sup>(١)</sup> في السنة الواحدة .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : لا كراهية في ذلك . فهذا هو القول في شروط الإحرام : الزمانية ، والمكانية .

وينبغي <sup>(٢)</sup> بعد ذلك أن نصير إلى القول في الإحرام ، وقبل ذلك ينبغي أن نقول في تروكه ، ثم نقول بعد ذلك في الأفعال الخاصة بالحرم إلى حين إحلاله ، وهي أفعال الحج كلها وتروكه <sup>(٣)</sup> ، ثم نقول في أحكام الإخلال بالتروك ، والأفعال ، ولنبدأ بالتروك .

\* \* \*

= باب بيان وجوه الإحرام ، حديث (١٢١٦/١٤١) ، والطائسي (٢٠٥/١ - ٢٠٧ - منحة) كتاب الحج باب حديث جابر للتضمن صفة حجة النبي ﷺ وأصحابه - رضى الله عنهم - حديث (٩٩١) ، وأحمد (٣٢٠/٣) ، وأبو داود (٣٨٤/٢ - ٣٨٧) كتاب المناسك : باب في أفراد الحج (١٧٨٥) ، والنسائي (١٧٧/٥) كتاب مناسك الحج : باب ركوب الأنعام المعروف ، حديث (٢٨٠٢) ، وابن ماجه (١٠٢٢/٢ - ١٠٢٤) كتاب المناسك : باب حجة رسول الله ﷺ حديث (٣٠٧٤) ، والدارمي (٤٨-٤٥/٢) كتاب الحج : باب في سنة الحاج ، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٤٦٥) والبيهقي (٩٠٧/٥) والبخاري في «شرح السنة» (٨٠/٤ - ٨١ - بتحقيقنا) من حديث جابر وفيه فقال النبي ﷺ : « يا أيها الناس إنى لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة ، فمن لم يكن معه هدى فليحل ، وليجعلها عمرة فحل الناس كلهم فقال سراق بن مالك بن جعشم : يا رسول الله لعمري هذا أم لأبد فشيك رسول الله ﷺ فقال : بل للأبد ثلاث مرات ثم قال : دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » .

حديث سراق :

أخرجه ابن ماجه (٩٩١/٢) كتاب المناسك : باب التمتع بالعمرة إلى الحج ، حديث (٢٩٧٧) والدارقطني (٢٨٣/٢) كتاب الحج : باب المواقيت (٢٠٨) عنه بلفظ : ألا إن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة .

وأخرجه أحمد (١٧٥/٤) عنه بلفظ : دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة وقرن رسول الله ﷺ .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٣٨/٣) : رواه أحمد وفيه داود بن يزيد الأودي وهو ضعيف .

(١) في الأصل : أو . (٢) في الأصل : بقی . (٣) سقط في الأصل .

## الْقَوْلُ فِي التَّرُوكِ : وَهُوَ مَا يَمْنَعُ الْإِحْرَامَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ لِلْحَلَالِ

### [ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ ]

والأصل في هذا الباب : ما ثبت من حديث مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر : « أَنْ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ ، وَلَا الْعِمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبِرَانِسَ ، وَلَا الْخُفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ، فَيَلْبَسُ خَفَيْنِ ، وَلَيَقْطَعَهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ . وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مِثْلَهُ الزُّعْفَرَانُ ، وَلَا الْوَرَسُ » (٦٤١) .

فاتفق العلماء على بعض الأحكام الواردة في هذا الحديث ، واختلفوا في بعضها .

[ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْمَمْنُوعِ مِنَ اللِّبَاسِ فِي الْإِحْرَامِ ] فمما اتفقوا عليه : أنه لا يلبس المحرم قميصاً ، ولا شيئاً مما ذكر في هذا الحديث ، ولا ما كان في معناه من مخيط الثياب ، وأن هذا مخصوص بالرجال ، أعني : تحريم لبس المخيط ، وأنه لا بأس للمرأة بلبس القميص ، والدرع ، والسراويل ، والخفاف ، والحُفُر .

(٦٤١) أخرجه مالك (٣٢٤/١ - ٣٢٥) كتاب الحج : باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام ، حديث (٨) ، والبخاري (٤٠١/٣) كتاب الحج : باب ما لا يلبس للمحرم من الثياب ، حديث (١٥٤٢) ، ومسلم (٨٣٤/١) كتاب الحج : باب ما يباح للمحرم بيج أو عمرة ، وما لا يباح ، وبين تحريم الطيب عليه ، حديث (١١٧٧/١) ، وأبو داود (٤١١/٢) كتاب المناسك (الحج) : باب ما يلبس للحرم ، حديث (١٨٢٤) ، والترمذي (١٩٤/٣) ، (١٩٥) كتاب الحج : باب ما جاء فيما لا يجوز للمحرم لبسه حديث (٨٣٣) ، والنسائي (١٣١/٥) ، (١٣٢) كتاب الحج : باب النهي عن لبس القميص للمحرم ، وابن ماجه (٩٧٧/٢) كتاب المناسك : باب ما يلبس للحرم من الثياب ، حديث (٢٩٢٩) ، وأحمد (٣/٢) ، (٤) ، (٢٩) ، (٣٢) ، (٤١) ، (٥٤) ، (٧٧) ، (١١٩) والدارمي (٣٢/٢) كتاب الحج : باب ما يلبس للمحرم من الثياب ، والطيالسي (١٨٣٩) وابن خزيمة (١٦٣/٤) ، (١٦٤) ، (٢٠٠) والدارقطني (٢٣٠/٢) ، والحميدي (٢٨١/٢) رقم (٦٢٦) ، وابن الجارود (٤١٦) ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٣٤/٢ - ١٣٥) ، والبيهقي (٤٦/٥) ، (٤٩) ، وأبو يعلى (٣٠٤/٩) رقم (٥٤٢٥) وابن حبان (٣٧٨٩) ، (٣٧٩٢) ، (٣٧٩٣) من طريق كثيرة عن ابن عمر .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

## [ مَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَ السَّرَاوِيلِ ]

اختلفوا فيما من لم يجد غير السراويل ، هل له لباسها

فقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يجوز له لباس السراويل ، وإن لبسها افتدى .

وقال الشافعي ، والثوري ، وأحمد ، وأبو ثور ، وداود : لا شيء عليه إذا لم يجد إزاراً .

وعمدة مذهب مالك : ظاهر حديث ابن عمر المتقدم ؛ قال : « ولو كان في ذلك رخصة ، لاستثناه رسول الله ﷺ ، كما استثنى في لبس الخفين » .

وعمدة الطائفة الثانية : حديث عمرو بن دينار ، عن جابر ، وابن عباس قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو يخاطب يقول : « السراويل لمن لم يجد الإزار ، والخفاف لمن لم يجد يعنى : للمحرم النعلين » (١٤٢) .

(٦٤٢) أخرجه البخاري (٥٧/٤) كتاب جزاء الصيد : باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين حديث (١٨٤١) ومسلم (٨٣٥/٢) كتاب الحج : باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه (١١٧٨/٤) ، وأبو داود (٤١٣/٢) كتاب المناسك : باب ما يلبس المحرم حديث (١٨٢٩) والنسائي (١٣٢/٥) ، كتاب الحج : باب الرخصة في لبس السراويل لمن لم يجد الإزار ، والثوري (١٩٥/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في لبس السراويل والخفين للمحرم (٨٣٤) ، وابن ماجه (٩٧٧/٢) كتاب المناسك : باب السراويل والخفين للمحرم لمن لم يجد إزاراً أو نعلين ، (٢٩٣١) ، وأحمد (٢١٥/١) ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، (٣٣٧) ، وابن الجارود (٤١٧) والدارمي (٣٦٣/١) كتاب الحج : باب ما يلبس المحرم من الثياب والشافعي في « المسند » (١١٧/١) ، وابن طهيمان في « مشيخته » رقم (١٥٩) ، وأبو يعلى (٢٨٣/٤ - ٢٨٤) رقم (٢٣٩٥) وابن خزيمة (١٩٩/٤) رقم (٢٦٨١) ، والطحاوي رقم (٢٦١٠) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٣٣/٢) والدارقطني (٢٣٠/٢) والبيهقي (٥٠/٥) والحميدي في « مسنده » (٢٢٢/١) رقم (٤٦٩) والطبراني في الكبير (١٧٨/١٢) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » (٩٠/٣) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٩٢/١٣ - ٣٩٣) والبخوي في « شرح السنة » (١٤٢/٤) - بتحقيقنا ) من طريق عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وفى الباب عن جابر بن عبد الله .

أما حديث جابر :

فأخرجه مسلم (٨٣٦/٢) كتاب الحج : باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه (١١٧٩/٥) ، وأحمد (٣٢٣/٣) والبيهقي (٥١/٥) من طريق أبي الزبير عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » كما في « مجمع الزوائد » (٢٢٢/٣) عن جابر بلفظ =

وجمهور العلماء على إجازة لباس<sup>(١)</sup> الخفين مَقْطُوعَيْنِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النعلين .  
[ مَنْ لَمْ يَجِدِ النَعْلَيْنِ ] وقال أحمد : جائز لمن لم يجد النعلين ، أن يلبس الخفين غير مقطوعين ؛ أخذاً بمطلق حديث ابن عباس .

وقال عطاء : في قطعهما فسَادٌ ، والله لا يحب الفساد .  
[ لُبْسُ الْخَفَيْنِ مَقْطُوعَيْنِ لَوْ أَجَدَ النَعْلَيْنِ ] واختلفوا فيمن لبسهما مقطوعين مع وجود النعلين : فقال مالك : « عليه الفدية » ؛ وبه قال أبو ثور .

وقال أبو حنيفة : « لا فدية عليه » ، والقولان عن الشافعي ، وسنذكر هذا في الأحكام .  
• [ لَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ الثَّوبَ الْمَصْبُوغَ بِالْوَرَسِ ، أَوْ الزَّعْفَرَانِ ] واجمع العلماء على أن المحرم لا يلبس الثوب المصبوغ بالورس ، والزعفران ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - في حديث ابن عمر : « لَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئاً مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ ، وَلَا الْوَرَسُ » .  
[ اخْتِلَافُ الْمُفْقَهَاءِ فِي الثَّوبِ الْمُعْصَرِفِ ] واختلفوا في المعصر : فقال مالك : ليس به بأس ، فإنه ليس بطيب .

وقال أبو حنيفة ، والثوري : هو طَيِّبٌ ، وفيه الفدية .  
وحجة أبي حنيفة : ما أخرجه مالك عن عليّ : « أَنَّ النَّبِيَّ - عليه الصلاة والسلام - نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقِسِيِّ ، وَعَنْ لُبْسِ الْمُعْصَرِفِ » (١٤٣) .

= من لم يجد إزاراً وهو محرم فوجد سراويل فليلبسه ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعنين .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن .

(١) في الأصل : لبس .

(١٤٣) أخرجه مسلم (١٦٤٨/٣٣) كتاب اللباس والزينة : باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصر ، حديث (٢٩/٧٨-٢٠) ، والترمذي (٤/٢١٩) كتاب اللباس : باب ما جاء في كراهية المعصر للرجال ، حديث (١٧٢٥) ، وأبو داود (٤/٣٢٢) كتاب اللباس : باب من كرهه [ لبس الحرير ] ، حديث (٤٠٤٤) ، والنسائي (٢/١٨٨ ، ١٨٩) كتاب التطبيق : باب النهي عن القراءة في الركوع ، وابن ماجه (٢/١١٩١) كتاب اللباس : باب كراهية المعصر للرجال ، حديث (٢/٣٦٠) ، وأحمد (١/١٢٦) ، ومالك (١/٨٠) كتاب الصلاة : باب العمل في القراءة ، حديث (٢٨) ، من حديث علي ، أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس المعصر والقسي ، وعن تختم الذهب ، وعن قراءة القرآن في الركوع .

وقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة .

[ إِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا ، وَالْقَوْلُ فِي إِسْدَالِهَا السِّتْرَ عَلَى وَجْهِهَا ]  
وأجمعوا على أن إحرām المرأة في وجهها ، وأن لها أن تغطي رأسها ، وتستر شعرها ،  
وأن لها أن تسدل ثوبها على وجهها من فوق رأسها سداً خفيفاً تستتر به عن نظر  
الرجال إليها ؛ كنحو ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : « كُنَّا مَعَ رَسُولِ  
الله ﷺ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ ، فَإِذَا مَرَيْنَا رَكَبٌ سَدَلْنَا <sup>(١)</sup> عَلَى وَجْهِهَا الثَّوْبَ مِنْ قَبْلِ رُءُوسِنَا ،  
وَإِذَا جَاوَزَ الرُّكْبَ رَفَعْنَاهُ » <sup>(٢)</sup> . ولم يأت تغطية وجوههن إلا ما رواه مالك ، عن  
فاطمة بنت المنذر أنها قالت : كنا نخمر وجوهنا ، ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي  
بكر الصديق <sup>(٣)</sup> .

[ لَا يُخَمَّرُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ ، وَالْقَوْلُ فِي تَخْمِيرِ وَجْهِهِ ]

واختلفوا في تخمير المحرم وجهه بعد إجماعهم على أنه لا يخمر رأسه : فروى مالك <sup>(٣)</sup>  
أن ابن عمر كان يقول ما فوق الذقن من الرأس لا يخمره المحرم <sup>(٤)</sup> ؛ وإليه ذهب مالك .  
وروي عنه : أنه إن فعل ذلك ، ولم يترعه مكانه ، اقتدى .

(١) في الأصل : سدل .

(٢) أخرجه أبو داود (٤١٦/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب في المحرمة تغطي وجهها ،  
حديث (١٨٣٣) ، وابن ماجه (٩٧٩/٢) كتاب المناسك : باب المحرمة تسدل الثوب على وجهها ،  
حديث (٢٩٣٥) ، وابن الجارود (ص/١٤٩) : باب المناسك ، حديث (٤١٨) ، والدارقطني  
(٢٩٥/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (٢٦٢) ، والبيهقي (٤٨/٥) كتاب الحج : باب  
المحرمة تلبس الثوب من علو فيستر وجهها وتجافي عنه ، وابن خزيمة (٢٠٣/٤) ، (٢٠٤) ، رقم  
(٢٦٩١) كلهم من حديث يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن عائشة به ، وقال البيهقي : وكللك  
رواه أبو عوانة ومحمد بن فضيل ، وعلي بن عاصم عن يزيد بن أبي زياد ، وخالفهم ابن عينة فيما  
روى عنه ، عن يزيد فقال : عن مجاهد قال : قالت أم سلمة ... فذكره .

وقال ابن خزيمة في القلب من يزيد بن أبي زياد .

وزيد بن أبي زياد روى له البخاري تعليقا ومسلم والأربعة وقال الحافظ في « التقریب » (٣٦٥/٢)  
ضعيف كبير فتشير صار يتلقن .

وللحديث شاهد من حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق .

أخرجه مالك (٣٢٨/١) كتاب الحج : باب تخمير المحرم وجهه حديث (١٦) وابن خزيمة  
(٢٠٣/٤) رقم (٢٦٩٠) ، والحاكم (٤٥٤/١) كتاب المناسك من طريق هشام بن عروة عن فاطمة بنت  
المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت : كنا تغطي وجوهنا من الرجال وكنا نمشط قبل ذلك في الإحرام .  
وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

وصححه ابن ابن خزيمة أيضاً .

(٢) أخرجه مالك (٣٢٨/١) كتاب الحج : باب تخمير المحرم وجهه ، حديث (١٦) .

(٣) في الأصل : فروى عن مالك .

(٤) أخرجه مالك (٣٢٧/١) كتاب الحج : باب تخمير المحرم وجهه ، حديث (١٤) .

وقال الشافعي ، والثوري ، وأحمد ، وداود ، وأبو ثور : يخمر المحرم وجهه إلى الخاجين .

وروي من الصحابة عن عثمان ، وزيد بن ثابت ، وجابر ، وابن عباس ، وسعد بن أبي وقاص .

واختلفوا في لبس القفازين للمرأة :

فقال مالك : إن لبست المرأة القفازين افتدت . ورخص فيه الثوري ؛ وهو مروي عن عائشة .

والحجة للمالك ما أخرجه أبو داود عن النبي - عليه الصلاة والسلام - : « أَنَّهُ نَهَى عَنْ النَّقَابِ ، وَالْقَفَازِينَ » (٦٤٥) .

(٦٤٥) أخرجه البخاري (٥٢/٤) كتاب جزاء الصبر : باب ما ينهى من الطيب للمحرمة والمحرم ، حديث (١٨٣٨) ، وأبو داود (٤١١/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب ما يلبس المحرم ، حديث (١٨٢٥) ، الترمذي (١٩٤/٣) ، (١٩٥) كتاب الحج : باب ما جاء فيما لا يجوز للمحرم لبسه ، حديث (٨٣٣) ، والنسائي (١٣٣/٥) كتاب الحج : باب النهي عن أن تنتقب المرأة الحرام ، والبيهقي (٤٦/٥) كتاب الحج : باب لا تنتقب المرأة في إحرامها ولا تلبس القفازين ، كلهم من طريق الليث عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « قام رجل فقال : يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام ؟ فقال النبي ﷺ : لا تلبسوا القصص ، ولا السراويلات ، ولا العمامات ، ولا البرانس ، إلا أن يكون أحد ليس له نعلان ، فليلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعنين ، ولا تلبسوا شيئا من الزعفران ولا الورس ، ولا تنتقب للحرمة ولا تلبس القفازين ، واللفظ للبخاري ، وقال عقبه : تابعه موسى بن عقبة ، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ، وجويرية ، وابن إسحاق في النقاب والقفازين . وقال أبو داود : « وقد روى هذا الحديث حاتم بن إسماعيل ، ويحيى بن أيوب عن موسى بن عقبة ، عن نافع على ما قال الليث ، ورواه موسى بن طارق ، عن موسى بن عقبة موقوفا على ابن عمر . وكذلك رواه عبيد الله بن عمر ، ومالك ، وأيوب موقوفا ، ورواه إبراهيم بن سعيد المدني ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ : « للحرمة لا تنتقب ولا تلبس القفازين » ، ثم أخرجه عن قتبية بن سعيد ، عن إبراهيم بن سعيد المذكور ، ومن طريقه :

أخرجه البيهقي (٤٧/٥) ، وأبو يعلى (١٨٩/١٠ - ١٩٠) رقم (٥٨/٨) .

ورواية موسى بن عقبة :

أخرجه النسائي (١٣٥/٥) ، (١٣٦) كتاب الحج : باب النهي عن أن تلبس المحرمة القفازين ،

والبيهقي (٤٦/٥) .

ورواية جويرية :

أخرجها البيهقي (٤٧/٥) .

ورواية محمد بن إسحق :

أخرجها أحمد (٢٢/٢) ، وأبو داود (٤١٢/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب ما يلبس المحرم ،

حديث (١٨٢٧) ، والحاكم (٤٨٦/١) كتاب المناسك ، والبيهقي (٤٧/٥) كتاب الحج : باب المرأة =

وبعض الرواة يرويه <sup>(١)</sup> موقوفاً عن ابن عمر ، وصححه بعض رواة الحديث ، أعني : رفعه إلى النبي عليه الصلاة والسلام .

فهذا هو مشهور اختلافهم ، واتفاقهم في اللباس .

وأصل الخلاف في هذا <sup>(٢)</sup> كله : اختلافهم في قياس بعض المسكوت عنه على المنطوق به ، واحتمال <sup>(٣)</sup> اللفظ المنطوق به ، وثبوته ، أو لا ثبوته .

[ الْقَوْلُ فِي الطَّيِّبِ لِلْمُحْرِمِ ] وأما الشيء الثاني من المتروكات : فهو الطَّيِّبُ ؛ وذلك أن العلماء أجمعوا على أن الطيب كله يحرم على المحرم بالحج والعمرة في حال إحرامه .

### [ اِخْتِلَافُهُمْ فِي جَوَازِ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرِمِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ]

واختلفوا في جوازه للمحرم عند الإحرام قبل أن يحرم ، لما يبق من أثره عليه بعد الإحرام : فكرهه قوم ، وأجازه آخرون . وعمن كرهه مالك ، ورواه عن عمر بن الخطاب ، وهو قول عثمان ، وابن عمر ، وجماعة من التابعين . وعمن أجازه أبو حنيفة ، والشافعي ، والثوري ، وأحمد ، وداود .

والحجة للمالك - رحمه الله - من جهة الأثر : حديث صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى ثبت في الصحيحين ، وفيه : « أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِجَبَّةٍ مُضْمَخَةٍ <sup>(٤)</sup> بِطَيِّبٍ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمَرَةٍ فِي جَبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضْمَخَ بِطَيِّبٍ ؟ فَأَنْزَلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمَرَةِ أَنْفًا ؟ فَالْتَمَسَ الرَّجُلُ ، فَأَنِي بِهِ . فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : أَمَّا الطَّيِّبُ الَّذِي بَكَ ، فَأُضِلُّهُ عَنْكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . وَأَمَّا الْجَبَّةُ ، فَأَنْزِعْهَا ، ثُمَّ اصْنَعْ مَا شِئْتَ فِي عُمَرَتِكَ ؛ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ » <sup>(٦٤٦)</sup> .

= لا تنتقب في إحرامها ، ولا تلبس القفازين ، ولفظه عن نافع ، عن ابن عمر : « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقِفَازِينَ وَالنَّقَابِ ، وَمَا مِنَ الْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَلِتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ أَلْوَانِ الثِّيَابِ مِنْ مَعْصَرٍ ، أَوْ خَزٍّ ، أَوْ حُلِيِّ ، أَوْ سِرَاوِيلَ ، أَوْ خَفٍّ ، أَوْ قَمِيصٍ » ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي .

(١) في الأصل : يرويه .

(٢) في الأصل : ذلك .

(٣) في الأصل : ولتردد .

(٤) في الأصل : فضحت .

(٦٤٦) الحديث من رواية صفوان بن يعلى بن أمية ، عن أبيه عن يعلى :

أخرجه البخاري (٩/٩) كتاب فضائل القرآن : باب كيف نزل الوحي ، وأول ما نزل ، حديث (٤٩٨٥) ، ومسلم (٨٧/٢) كتاب الحج : باب ما يباح للمحرم بجم أو عمرة ، بحديث (١١٨٠/٨) وأبو داود (٤٠٧/٢) ، (٤٠٨) كتاب المناسك ( الحج ) : باب الرجل يحرم في ثيابه ، حديث (١٨١٩) ، والترمذي (٣/١٩٦ ، ١٩٧) كتاب الحج : باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص =



اختصرت الحديث ، وفقهه هو الذي ذكرت .

وَعَمْدَةُ الْفَرِيقِ الثَّانِي : مَا رَوَاهُ مَالِكٌ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : « كُنْتُ أُطِيبُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُطَوَّفَ بِالْبَيْتِ » (٦٤٧) .

= أو جبة ، حديث (٨٣٦) ، والنسائي (١٤٢/٥ ، ١٤٣) ؛ كتاب الحج : باب في الخلق للمحرم .  
وابن الجارود (٤٤٧) والحميدي (٣٤٧/٢) رقم (٧٩٠ ، ٧٩١) وابن خزيمة (١٩١/٤ - ١٩٣) رقم (٢٦٧٠ ، ٢٦٧١ ، ٢٦٧٢) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٢٦/٢ - ١٢٧) وابن عبد البر في « التمهيد » (٢٥٠/٢ - ٢٥١) والبيهقي (٥٦/٥) كتاب الحج : باب لبس المحرم وطيبه جاهلاً ، أو ناسياً لإحرامه وفي « دلائل النبوة » (٢٠٥/٥) من طريق عطاء « أن صفوان بن يعلى بن أمية أخبره : أن يعلى كان يقول لعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : ليتني أرى النبي ﷺ حين ينزل عليه ، قال : فلما كان بالجرعانة ، وعلى رسول الله ﷺ ثوب قد أظلم به ، معه ناس من أصحابه منهم عمر إذ جاءه رجل عليه جبة متضمخا بطيب ، فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة بعدما تضمخ بطيب ؟ فنظر النبي ﷺ ساعة ثم سكت ، فجاءه الوحي فأشار عمر إلى يعلى أن تعالى ، فجاءه يعلى فأدخل رأسه فإذا النبي ﷺ محمر الوجه يفظ كذلك ساعة ثم سرى عنه ، فقال : أين الذي سألتني عن العمرة أفأ ؟ قالتس الرجل فأتى به ، فقال النبي ﷺ : « أما الطيب الذي بك فافسله ثلاث مرات وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك » .  
وأخرجه مالك (٣٢٨/١ ، ٣٢٩) كتاب الحج : باب ما جاء في الطيب للمحج (١٨) ، عن عطاء ابن أبي رباح مرسلًا .

(٦٤٧) أخرجه البخاري (٣٩٦/٣) كتاب الحج : باب الطيب عند الإحرام ، وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويترحل ويدهن ، حديث (١٥٣٩) ، ومسلم (٨٤٦/٢) كتاب الحج : باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، حديث (١١٨٩/٣٣) ، وأبو داود (٣٥٨/٢ ، ٣٥٩) كتاب المناسك (الحج) : باب الطيب عند الإحرام ، حديث (١٧٤٥) ، والترمذي (٢٥٩/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في الطيب عند الإحلال قبل الزيارة ، حديث (٩١٧) ، والنسائي (١٣٦/٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨) كتاب الحج : باب الطيب عند الإحرام ، وابن ماجه (٩٧٦/٢) كتاب المناسك : باب الطيب عند الإحرام ، حديث (٢٩٢٦) ، ومالك (٣٢٨/١) كتاب الحج : باب ما جاء في الطيب في الحج ، حديث (١٧) ، وابن الجارود (٤١٤) ، والشافعي في « المسند » (ص : ١٢٠) ، والحميدي (١٠٤/١) ، رقم (٢١٠) ، والدارمي (٣٣/٢) كتاب الحج : باب الطيب عند الإحرام ، وأحمد (١٨١/٦ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ٢٠٠) ، وابن خزيمة (١٥٥/٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٣٠/٢) باب الطيب للمحرم والبيهقي (٣٤/٥) ، وابن طهمان في مشيخته (٢٠ ، ١٦٠ ، ١٦٣) ، والدارقطني (٢٧٤/٢) من طرق عن القاسم عن عائشة به .  
وقال الترمذي : حسن صحيح .

وأخرجه مسلم (٨٤٦/٢) كتاب الحج : باب الطيب للمحرم عند الإحرام حديث (١١٨٩/٣١) والنسائي (١٣٦/٥ - ١٣٧) كتاب المناسك : باب إياحة الطيب عند الإحرام ، والشافعي في « المسند » (ص - ١٢٠) ، والحميدي (١٠٥/١) رقم (٢١١) ، والبيهقي (٣٤/٥) ، وأبو يعلى (٣٥٣/٧) رقم (٤٣٩١) من طريق الزهري عن هروة عن عائشة قالت : طيب رسول الله ﷺ لإحرامه وطيبته =

واعتل الفريق الأول بما روي عن عائشة ؛ أنها قالت ، وقد بلغها إنكار ابن عمر تطيب المحرم قبل إحرامه : « يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ طَيَّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَطَّافٌ عَلَى نِسَائِهِ ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا » (٦٤٨) .

قالوا : وإذا طاف على نِسَائِهِ اغتسل ، فإنما يبقى عليه أثرُ ريح الطيب لا جِرمه نفسه .  
قالوا : ولما كان الإجماع قد اتفق على أن كل ما لا يجوز للمحرم ابتلاؤه وهو محرم ؛  
مثل لبس الثياب ، وقَتْلِ الْعَيْدِ - لا يجوز له استصحابه وهو محرم ، فوجب أن يكون الطيب كذلك .

فنبه الخلاف : تعارض الآثار في هذا الحكم .

وأما المتروك الثالث : فهو مجامعة النساء : وذلك أنه أجمع المسلمون على أن وَطْءَ النساء على الحاج حرام من حين يحرم ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَكْعَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة : ١٩٧] .

= لإحلاله قبل أن يطوف بالبيت .

وأخرجه البخارى (٣٨٢/١٠) كتاب اللباس : باب ما يستحب من الطيب حديث (٥٩٢٧) ومسلم (٨٤٧/٢) كتاب الحج : باب الطيب للمحرم عند الإحرام (٣٦) ، ٣٧ / ١١٨٩) والنسائي (١٣٧/٥) - (١٣٨) كتاب المناسك : باب إباحة الطيب عند الإحرام والدارمي (٣٣/٢) كتاب المناسك : باب الطيب عند الإحرام ، وأحمد (١٣٠/٦) ، (١٦٢) والحميدي (١٠٦/١) رقم (٢١٣) ، والطحاوى فى « شرح معاني الآثار » (١٣٠/٢) ، والبيهقى (٣٤/٥) من طريق عثمان بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كنت أطيّب النبي ﷺ عند إحرامه بأطيب ما أجد وهذا لفظ البخارى .

وأخرجه البخارى (٣٩٦/٣) ومسلم (٨٤٧/٢) كتاب الحج : باب الطيب للمحرم عند الإحرام (٣٩) ، وأبو داود (٥٤٤/١) كتاب المناسك : باب الطيب عند الإحرام (١٧٤٦) والنسائي (١٤٠/٥) وابن ماجه (٩٧٧/٢) كتاب المناسك : باب الطيب عند الإحرام (٢٩٢٨) ، وأحمد (٣٨/٦) ، (٢٤٥) وابن الجارود (٤١٥) وابن خزيمة (١٥٧/٤) رقم (٢٥٨٧) ، والطالسى (١٣٧٨) ، والحميدي (١٠٦/١) رقم (٢١٥) ، والبيهقى (٣٤/٥) ، والطحاوى فى « شرح معاني الآثار » (١٣٠-٢٩٩/٢) من طريق الأسود عن عائشة قالت : كاتى أنظر إلى ويص الطيب فى مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم .

(٦٤٨) أخرجه مسلم (٨٤٩/٢) كتاب الحج : باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، حديث (٤٧/١١٩٢) ، والنسائي (١٤١/٥) كتاب الحج : باب الطيب ، وأحمد (١٧٥/٦) ، والطحاوى فى « شرح معاني الآثار » (١٣٢/٢) كتاب مناسك الحج : باب التطيب عند الإحرام ، والبيهقى (٣٥/٥) كتاب الحج : باب الطيب للإحرام ، من حديث إبراهيم بن محمد بن المتشر ، عن أبيه ، أنه سأل عمر عن الرجل يطيب عند إحرامه ، فقال : « لَأَنْ أَطْلَى يَقْطِرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ » ، قال : فسأل أبى عائشة وأخبرها بقول ابن عمر ، فقالت : « يرحم الله أبا عبد الرحمن ، كنت أطيّب رسول الله ﷺ ، ثم يطوف على نسائه ثم يصبح محرماً يتضح طيباً » .

### [من الممنوعات إلقاء التَّقَتِ]

وأما الممنوع الرابع : فهو إلقاء التَّقَتِ ، وإزالة الشعر ، وقَتْلُ (١) القَمَلِ .  
[ هَلْ يَجُوزُ غَسْلُ رَأْسِ الْمُحْرَمِ مِنْ غَيْرِ جَنَابَةٍ ؟ ] ولكن اتفقوا على أنه يجوز له غَسْلُ  
رأسه من الجنابة ، واختلفوا في كراهية غسله من غير الجنابة .  
فقال الجمهور : لا بأس بِغَسْلِهِ رَأْسَهُ .

وقال مالك بكراهية ذلك ، وعمدته : أن عبد الله بن عمر كان لا يغسل رأسه وهو  
محرم ، إلّا من الاحتلام (٢) .

وعمدة الجمهور : ما رواه مالك ، عن عبد الله بن جبير (٣) : « أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَالْمُسَوَّرَ  
ابْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ » (٤) ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : يَغْسِلُ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ . وَقَالَ الْمُسَوَّرُ بْنُ  
مَخْرَمَةَ : لَا يَغْسِلُ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ ، قَالَ : فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ  
الْأَنْصَارِيِّ (٥) . قَالَ : فَوَجَدْتَهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ ، وَهُوَ مُسْتَرٌّ (٦) بِثَوْبٍ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ،  
فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَقُلْتُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَبْرِ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، أَسْأَلُكَ كَيْفَ

(١) في الأصل : قيل .

(٢) أخرجه مالك (٣٢٤/١) كتاب الحج : باب غسل المحرم ، حديث (٧) .

(٣) عبد الله بن جبير مصغر الخزاعي . له حديث مرسل وعنه سماك بن حرب وثقه ابن حبان ،  
وقال أبو حاتم : مجهول .

انظر : الخلاصة ٤٥/٢ ، (٣٤٢٠) ، تهذيب الكمال : ٦٦٩/٢ ، تهذيب التهذيب (١٦٨/٥) ،  
المرجح والتعديل : ٢٧/٥ ، (١١٨) الميزان : ٤٠٠/٢ .

(٤) الأبواء : بالفتح ، ثم السكون ، وفتح الواو وألف ممدودة : قرية من أعمال الفرع من المدينة ،  
بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلا . وقيل : جبل عن يمين آره ويمن المصعد إلى  
مكة من المدينة ، وبالأبواء قبر أمته أم النبي ﷺ .

انظر : مرصع الإطلاع : ١٩/١

(٥) خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة الأنصاري البخاري أبو أيوب المدني ، شهد بدرًا والعقبة ،  
وعليه نزل النبي ﷺ حين دخل المدينة ، له مائة وخمسون حديثا ، اتفقا على سبعة وانفرد البخاري  
بحديث ومسلم بخمسة روى عن البراء وأفلح ومولاه وعطاء الليثي وعروة ، له فضائل ، ومن كلامه :  
من أراد أن يكثر علمه ويعظم حلمه فليجالس غير عشيرته . مات سنة اثنتين وخمسين .

انظر : الخلاصة ٢٧٨/١ ، تهذيب الكمال : ٣٥٣/١ ، تهذيب التهذيب : ٩٠/٣ ، الكاشف :

٢٦٧/١

(٦) في الأصل : يستلث .



وأجمعوا على أنه لا يجوز له صيده ، ولا أكل ما صَادَ هو منه .

[ إِذَا صَادَهُ حَلَالٌ هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ الْأَكْلُ مِنْهُ ]

واختلفوا إذا صاده حلال هل يجوز للمحرم أكله ؟ على ثلاثة أقوال :

قول : إنه يجوز له أكله على الإطلاق ؛ وبه قال أبو حنيفة ، وهو قول عمر بن الخطاب ، والزبير .

وقال قوم : هو محرم عليه على كل حال ؛ وهو قول ابن عباس ، وعلي ، وابن عمر ، وبه قال الثوري .

وقال مالك : ما لم يُصَدَّ من أجل المحرم ، أو من أجل قوم محرمين فهو حلال ، وما صيد من أجل محرم فهو حرام على المحرم .

وسبب اختلافهم : تعارض الآثار في ذلك : فأحدها : ما أخرجه مالك من حديث أبي قتادة : « أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانُوا يَبْعُضُ طُرُقَ (١) مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابِهِ لَهُ مُحْرَمِينَ ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ ، فَرَأَى حِمَارًا وَحَشِييًّا ، فَاسْتَوَى عَلَى فَرْسِهِ ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَنَاقِلُوهُ سَوْطَهُ ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ ، فَسَأَلَهُمْ رُمَحَهُ ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ ، فَأَخَذَهُ ، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَابْنُ بَعْضِهِمْ ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ ، أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ » (٢٥٠) .

(١) في الأصل : طريق .

(٢٥٠) أخرجه البخاري (١٩٨/٢) كتاب الجهاد : باب ما قيل في الرماح ، حديث (٢٩١٤) ، ومسلم (٨٥٢/٢) كتاب الحج : باب تحريم الصيد للمحرم ، حديث (١١٩٦/٥٧) وأبو داود (٤٢٨/٢) ، (٤٢٩) كتاب المناسك ( الحج ) : باب لحم الصيد للمحرم ، حديث (١٨٥٢) ، والترمذي (٢٠٤/٣ ، ٢٠٥) كتاب الحج : باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم ، حديث (٨٤٧) ، والشافعي (١٨٢/٥) كتاب الحج : باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، وابن ماجه (١٠٣٣/٢) كتاب المناسك : باب الرخصة في ذلك إذا لم يصد له ، حديث (٣٠٩٣) ، ومالك (٣٥٠/١) كتاب الحج : باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، حديث (٧٦) ، وأحمد (٣٠٢/٥) ، والدارمي (٣٨/٢) كتاب المناسك : باب في أكل لحم الصيد للمحرم إذا لم يصد هو ، والشافعي (٣٢١/١) كتاب الحج : باب فيما يباح للمحرم وما يحرم (٨٣٧) والبيهقي (٢٠٤/١) رقم (٤٢٤) وعبد الرزاق (٨٣٣٧ ، ٨٣٣٨) وابن خزيمة (١٧٦/٤) رقم (٢٦٣٥) ، وابن الجارود (٤٣٥) والدارقطني (٢٩١/٢) ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٧٣/٢ - ١٧٤) ، والبيهقي (١٨٩/٥) ، والبيهقي في «شرح السنة» (١٥٧/٤) - بتحقيقنا - من طرق عن أبي قتادة به .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وجاء أيضاً في معناه حديث طلحة بن عبيد الله ذكره النسائي : « أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيَّ قَالَ : كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ ، فَأَهْدَى لَهْ طَيْيًّا ، وَهُوَ رَاقِدٌ ، فَأَكَلَ بَعْضُنَا ، فَاسْتَقِظَ طَلْحَةُ ، فَوَاقَقَ عَلَيَّ أَكْلَهُ ، وَقَالَ : أَكَلْتُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » (٦٥١) .

والحديث الثاني : حديث ابن عباس خرج - أيضاً - مالك : « أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ حِمَارًا وَحَشَى وَهُوَ بِالْأَبْوَالِ أَوْ بَوْدَانَ ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حَرَمٌ » (٦٥٢) . وللإختلاف سبب آخر : وهو هل يتعلق النهي عن الأكل بشرط القتل ، أو يتعلق بكل واحد منهما النهي عن الانفراد ؟

فمن أخذ بحديث أبي قتادة ، قال : إن النهي إنما يتعلق بالأكل مع القتل .

ومن أخذ بحديث ابن عباس ، قال : النهي يتعلق بكل واحد منهما على انفراد .

فمن ذهب في هذه الأحاديث مذهب الترجيح ، قال : إما بحديث أبي قتادة ، وإما بحديث ابن عباس .

(٦٥١) أخرجه مسلم (٨٥٥/٢) كتاب الحج : باب تحريم الصيد للمحرم ، حديث (١١٩٧/٦٥) ، والنسائي (١٨٢/٥) كتاب الحج : باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، والبيهقي (١٨٨/٥) كتاب الحج : باب ما يأكل المحرم من الصيد ، وأحمد (١٦١/١) ، والدارمي (٣٨/٢) كتاب المناسك : باب في أكل لحم الصيد للمحرم إذا لم يصد هو .

(٦٥٢) أخرجه البخاري (٣١/٤) كتاب جزاء الصيد : باب رذا أهدي للمحرم حماراً وحشياً لم يقبل ، حديث (١٨٢٥) ، ومسلم (٨٥٠/٢) كتاب الحج : باب تحريم الصيد للمحرم ، حديث (٥٠/١١٩٣) ، والترمذي (٢٠٦/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في كراهية لحم الصيد للمحرم ، حديث (٨٤٩) ، النسائي (١٨٤/٥) كتاب الحج : باب ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد ، وابن ماجه (١٠٣٢/٢) كتاب المناسك : باب ما ينهى عنه للمحرم من الصيد ، حديث (٣٠٩٠) ، ومالك (٣٥٣/١) كتاب الحج : باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد ، حديث (٨٣) ، وأحمد (٣٧/٤) ، (٣٨) . والدارمي (٣٩/٢) كتاب المناسك : باب في أكل لحم الصيد للمحرم إذا لم يصد هو ، والشافعي (٢٢٣/١) كتاب الحج : باب فيما يباح للمحرم وما يحرم ، وابن الجارود (٤٣٦) ، والطبراني (١٢٢٩) ، والحميدي (٣٤٣/٢ - ٣٤٤) رقم (٧٨١) ، وابن خزيمة (١٧٧/٤) رقم (٢١٣٧) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٦٩/٢ - ١٧٠) وابن عبد البر في « التمهيد » (٦٢/٩) والبيهقي (١٩١/٥) من طريق الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة به مرفوعاً .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

وأخرجه الدارمي (٣٩/٢) كتاب المناسك : باب في أكل لحم الصيد للمحرم إذا لم يصد هو من طريق صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة به - أيضاً - .

ومن جمع بين الأحاديث ، قال بالقول الثالث .

قالوا : والجمع أولى ، وأكثروا ذلك بما روي عن جابر ، عن النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه قال : « صَيْدُ الْبَرِّ حَلَالٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ » (٦٥٣) .

(٦٥٣) أخرجه أبو داود (٤٢٨/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب لحم الصيد للمحرم حديث (١٨٥١) والترمذي (٢٠٣/٣ ، ٢٠٤) كتاب الحج : باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم ، حديث (٨٤٦) ، والنسائي (١٨٧/٥) كتاب الحج : باب إذا أشار للمحرم إلى الصيد فقتله الحلال ، والشافعي (٣٢٢/١ ، ٣٢٣) كتاب الحج : باب فيما يباح للمحرم ، وما يحرم ، وما يترتب على ارتكابه من المحرمات من الجنائيات ، حديث (٨٣٩) ، وأحمد (٣٦٢/٣) ، وابن الجارود (ص: ١٥٤) باب المناسك ، حديث (٤٣٧) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٧١/٢) كتاب مناسك الحج : باب الصيد يذبحه الحلال في الحل هل للمحرم أن يأكل منه أم لا ؟ والدارقطني (٢٩٠/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (٢٤٣) ، والحاكم (٤٥٢/١) كتاب المناسك ، والبيهقي (١٩٠/٥) كتاب الحج : باب ما لا يأكل المحرم من الصيد ، وابن خزيمة (١٨٠/٤) ، رقم (٢٦٤١) ، وابن حبان (٩٨٠ - موارد) وابن عبد البر في « التمهيد » (٦٢/٩) ، والفيو (١٨٥/٤ - بتحقيقنا) ، من حديث عمرو بن أبي عمرو ، عن المطلب بن عبد الله بن حنبل ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ قال : « صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه ، أو يصد لكم » .

وقال الترمذي : المطلب لا نعرف له سماعاً من جابر ، وقال النسائي : عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث ، وإن كان قد روى عنه مالك ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، وكذلك صحيحه ابن خزيمة ، وابن حبان ، وقال ابن حزم : خير ساقط ؛ لأنه عن عمرو بن أبي عمرو ، وهو ضعيف .

وقال ابن التركماني في « الجواهر النقى » (١٩١/٥) : الحديث فيه أربع علل أحدها الكلام في المطلب ثانیته أنه لو كان ثقة فلا سماع له من جابر ، فالحديث مرسل ثالثها الكلام في عمرو ورابعها أنه لو كان ثقة فقد اختلف عليه فيه أ. هـ .

أما العلة الأولى وهي الكلام في المطلب فهو ثقة .

وقال الحافظ في « التقريب » (٢٥٤/٢) : صدوق كثير التلبس والإرسال .

وقال ابن عبد الهادي في « التنقيح » ، كما في « نصب الرأية » (١٣٨/٣) ، والمطلب بن عبد الله ثقة .

أما العلة الثانية وهي عدم سماعه من جابر :

فقال الترمذي : المطلب لا تعرف له سماعاً من جابر .

وقال ابن أبي حاتم في « الراسيل » (ص- ٢١٠) سمعت أبي يقول : المطلب بن عبد الله عامة أحاديثه مراسيل لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ إلا سهل بن سعد وسلمة بن الأكوع ، ومن كان قريباً منهم ، ولم يسمع من جابر ولا من زيد بن ثابت ولا من عمران بن حصيف .

وقال الترمذي في « العلل الكبير » (ص ٣٨٦ - ٣٨٧) وسألت محمداً فقال : لا أعرف للمطلب ابن حنبل عن أحد من أصحاب النبي ﷺ سماعاً ، إلا أنه يقول حدثني عن شهد النبي ﷺ ، وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن - أي الدارمي - يقول مثله قال عبد الله : وأنكر على بن الدبني أن يكون المطلب بن حنبل سمع من أنس بن مالك .

واختلفوا في المضطر: هل يأكل الميتة، أو يصيد في الحرم؟ .

فقال مالك، وأبو حنيفة، والثوري، وزفر، وجماعة: إذا اضطر أكل الميتة، ولَحِمَ الخنزير، دون الصيد.

= وقال الزيلعي في «نصب الرأية» (١٣٨/٣) قال ابن عبد الهادي في «التتقيح»: والمطلب بن عبد الله بن حنطب ثقة إلى أنه لم يسمع من جابر.

أما العلة الثالثة: وهي الكلام في عمرو بن أبي عمرو:

قال الذهبي في «الكاشف» (٢٣٧/٢) صدوق، قال أحمد: ليس به بأس.

وقال الحافظ في «التقريب» (٧٥/٢): ثقة ربما وهم.

وقال الحافظ في «هدى الساري» (ص ٤٣٢): وثقه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والعجلي.

والعلة الرابعة وهي الاختلاف عليه:

ف قيل: عنه عن المطلب بن عبد الله عن جابر.

وقيل: عنه عن رجل عن جابر.

وقيل: عنه عن المطلب عن أبي موسى.

أما روايته عن المطلب عن جابر.

فقد رواها عنه يعقوب بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله بن سالم، وابن أبي يحيى، وسليمان ابن بلال. وانظر مصادر التخريج.

وخالفهم عبد العزيز الدارودي، وابن الزناد.

أخرجه أحمد (١٨٩/٣)، والشافعي (٣٢٣/١) رقم (٨٤١)، والدارقطني (٢٩٠/٢ - ٢٩١) عنه عن رجل عن جابر.

أما روايته عن المطلب عن أبي موسى:

فأخرجه الطبراني في الكبير كما في «نصب الرأية» (١٣٨/٣) والمجمع (٢٣٣/٣) من طريق يوسف بن خالد السمتي عن عمرو به.

وقال الهيثمي (٢٣٣/٣): رواه الطبراني في الكبير، وفيه خالد بن يوسف السمتي وهو ضعيف أ.هـ قلت: بل كذاب.

وقال الحافظ في «التلخيص» (٢٧٦/٢): ويوسف متروك.

وبالجملة فالحديث ضعيف.

وروي للحديث شاهدا من حديث ابن عمر:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٧٦/٥) من طريق عثمان بن خالد العثماني ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الصيد يأكله للحرم ما لم يصد أو يصد له».

وقال ابن عدي بعد حديث آخر أخرجه من طريقه: وهذان الحديثان عن مالك غير محفوظين ولا أعلم يرويهما غير عثمان بن خالد ولعثمان غير ما ذكرت وكلها غير محفوظة.

وذكر الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢٧٦/٢ - ٢٧٧)، وعزه إلى الخطيب في «الرواة عن مالك» من رواية عثمان بن خالد المخزومي عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

وقال: وعثمان ضعيف جداً، وقال الخطيب: تفرد به عن مالك.



وقال أبو يوسف : « يصيد ، ويأكل ، وعليه الجزاء » .

والأول أحسن صدكاً للزريعة <sup>(١)</sup> .

وقول أبي يوسف أقيس ؛ لأن تلك مُحَرَّمَةٌ لعينها ، والصيد محرم لغرض من الأغراض ، [ وما حرم لعله أخف مما حرم لعينه ] <sup>(٢)</sup> ، وما هو محرم لعينه أغلظ .

فهذه الخمسة اتفق المسلمون على أنها من مَحْظُورَاتِ الإِحْرَامِ . واختلفوا في نكاح المحرم .

### [ اِخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِي نِكَاحِ الْمُحْرَمِ ]

فقال مالك ، والشافعي ، والليث ، والأوزاعي : لا ينكح المحرم ، ولا يُنكح ، فإن نكح فالنكاح باطل ؛ وهو قول عمر ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت .

وقال أبو حنيفة ، والثوري : « لا بأس أن يُنكحَ الْمُحْرَمُ ، أو أن يُنكحَ » .

والسبب في اختلافهم : اختلاف الآثار في ذلك : فأحدهما : ما رواه مالك من حديث عثمان ابن عفان ؛ أنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُنكحُ الْمُحْرَمُ ، وَلَا يُنكحُ ، وَلَا يُخْطَبُ » <sup>(٦٥٤)</sup> .

(١) في الأصل : والثاني أقيس لأن ما حرم لغیره أخف مما حرم لعينه .

(٢) سقط في الأصل .

(٦٥٤) أخرجه مالك (٣٤٨/١) كتاب الحج : باب نكاح المحرم ، حديث (٧٠) ، ومسلم (١٠٣٠/٢) كتاب النكاح : باب تحريم نكاح المحرم ، وكراهية خطبته حديث (١٤٠٩/٤١) ، وأبو داود (٤٢١/٢) كتاب المناسك : باب المحرم يتزوج ، حديث (١٨٤١) ، والترمذي (١٩٩/٣) - (٢٠٠) كتاب الحج : باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم ، حديث (٨٤٠) ، والنسائي (١٩٢/٥) كتاب الحج : باب النهي عن ذلك نكاح المحرم ، وابن ماجه (٦٣٢/١) كتاب النكاح : باب للمحرم يتزوج ، حديث (١٩٦٦) ، وابن الجارود (ص : ١٥٦) باب المناسك ، حديث (٤٤٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٦٨/٢) كتاب مناسك الحج : باب نكاح المحرم ، والدارقطني (٢٦٧/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (١٤١) ، والبيهقي (٦٥/٥) كتاب الحج : باب للمحرم لا ينكح ولا يُنكح ، والشافعي (٣١٦/١) كتاب الحج : باب فيما يباح للمحرم ، وما يحرم ، وما يترتب على ارتكابه من المحرمات من الجنائيات ، حديث (٨٢١) ، وأحمد (٦٩/١) ، والدارمي (١٤١/١) كتاب النكاح : باب في نكاح المحرم ، والطبراني (٢١٣/١) كتاب الحج والعمرة : باب في نكاح المحرم ، حديث (١٠٣٠) .

وابن خزيمة (١٨٣/٤) رقم (٢٦٤٩) وابن حبان (١٦٨/٦) رقم (٤١١١) والهيتمي (٢٠/١) رقم (٣٣) وابن شاهين في « النسخ والنسخ » (ص - ٢٤٢ - بتحقيقنا ) ، والبقوي في « شرح السنة » (١٤٩/٤ - بتحقيقنا ) من طريق إبان بن عثمان عن عثمان بن عفان أن رسول الله ﷺ قال : « لا ينكح للمحرم ولا يُنكح » .

والحديث المعارض لهذا حديث ابن عباس : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ » (٦٥٥) ، أخرجه أهل الصحاح ، إلا أنه عارضته آثار كثيرة عن ميمونة : « أَنَّ رَسُولَ

= وقال الترمذى : حسن صحيح .

والحديث شاهد من حديث ابن عمر :

أخرجه الدارقطني (٢٦١/٣) كتاب النكاح : باب المهر حديث (٦٠) ، والطبراني فى « الأوسط » كما فى « مجمع الزوائد » (٢٧١/٤) بلفظ : أن رسول الله ﷺ قال : « لَا يَنْكَحُ الْمُحْرَمَ وَلَا يَنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى غَيْرِهِ » .

وقال الهيثمى : رواه الطبراني فى الأوسط عن أحمد بن محمد بن القاسم ، فإن كان أحمد بن القاسم بن عطية فهو ثقة وإن كان غيره ، فلم أعرفه وبقية رجاله لم يتكلم فيهم أحد .

وله شاهد - أيضاً - من حديث أنس :

أخرجه الدارقطني (٢٦١/٣) كتاب النكاح : باب المهر حديث (٦١) من طريق محمد بن إبراهيم الطاحي عن أيان عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَتَزَوَّجُ لِلْحَرَمِ وَلَا يَزُوجُ » .

قال أبو الطيب آبادى فى « التعليق المفتى » (٢٦١/٣) : محمد بن دينار الطاحي بمهملة قال النسائي أبو زرعة لا بأس به ، واختلف كلام ابن معين فيه .

(٦٥٥) أخرجه البخارى (٥١/٤) كتاب جزاء الصيد : باب تزويج المحرم ، حديث (١٨٣٧) ، ومسلم (١٠٣٢/٢) كتاب النكاح : باب تحريم نكاح المحرم ، وكراهة خطبته ، حديث (١٤١٠/٤٧) وأبو داود (٤٢٣/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب المحرم يتزوج ، حديث (١٨٤٤) ، والترمذى (٢٠١/٣) كتاب الحج : باب ما جاء فى الرخصة فى ذلك [ تزويج المحرم ] ، حديث (٨٤٢) ، والنسائي (١٩١/٥) كتاب الحج : باب الرخصة فى النكاح للمحرم ، وابن ماجه (٦٣٢/١) كتاب النكاح : باب المحرم يتزوج حديث (١٩٦٥) ، والطائسى (٢١٣/١) كتاب الحج والعمرة : باب فى نكاح المحرم ، حديث (١٠٣١) ، وابن الجارود : باب المناسك ، حديث (٤٤٦) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٢٦٩/٢) كتاب مناسك الحج : باب نكاح المحرم ، والدارقطني (٢٦٣/٣) كتاب النكاح : باب المهر ، حديث (٧٣) .

والدارمى (٣٧/٢) كتاب المناسك : باب فى تزويج المحرم ، والحميدى (٢٣٤/١) رقم (٥٠٣) ، وأبو يعلى (٢٨٠/٤ - ٢٨١) رقم (٢٣٩٣) ، (١١٢/٥ - ١١٣) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٣٨٩/٨) وفى « أخبار أصبهان » (٢٦٠/٧) وابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ص - ٢٤٣ - بتحقيقنا) ، والبيهقى (٦٦/٥) ، والخطيب فى « تاريخ بغداد » (٢٣٤/٤) من طرق عن ابن عباس أن النبى ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم .

وقال الترمذى : حسن صحيح .

وفى الباب عن عائشة أ.هـ .

أما حديث عائشة :

فأخرجه البزار (١٦٧/٢ - كشف) رقم (١٤٤٣) وابن حبان (١٢٧١ - موارد) ، وابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ص - ٢٤٤ - بتحقيقنا) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٢٦٩/٢) باب نكاح المحرم ، والبيهقى (٢١٢/٧) من طريق أبى عوانة عن المغيرة عن أبى الضمى عن مسروق عن عائشة « أن النبى ﷺ تزوج وهو محرم واحتجتم وهو محرم » .

«الله ﷻ تزوجها، وهو حلال». رويت عنها من طرق شتى عن أبي رافع، وعن سليمان ابن يسار، وهو مولاها، وعن زيد بن الأصم<sup>(٦٥٦)</sup>. ويمكن الجمع بين الحديثين:

= ولقب ابن حبان تزوج بعض نسائه وهو محرم واحتج به وهو محرم.  
قال البزار: لا تعلم رواه عن أبي الضحى إلا مغيرة.  
وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٧٠) وقال: رواه البزار.  
وروى له الطبراني في الأوسط أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، ورجال البزار رجال الصحيح.

وصححه ابن حبان.  
وله طريق آخر عن عائشة:  
أخرجه البيهقي (٧/ ٢١٢) من طريق عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة: أن النبي ﷺ تزوج ميمونة، وهو محرم.  
قال الترمذي في «المعلل الكبير» (ص - ١٣٢): سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: يرون هذا الحديث عن ابن أبي مليكة مرسلأ. هـ.  
وفي الباب - أيضاً - عن أبي هريرة:  
أخرجه الطحاوي (٢/ ٢٧٠)، والدارقطني (٣/ ٢٦٣) من طريق كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: «تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم».  
قال أبو الطيب آبادي في «التعليق المغني» (٣/ ٢٦٣ - ٢٦٤): وفي كامل أبو العلاء وهو ضعيف كذا في الفتح.

ويبدو أن للحديث طريق آخر عن أبي هريرة:  
فذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٧٠) عنه قال: «تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم».  
وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد الله بن محمد بن المغيرة وهو ضعيف.  
(٦٥٦) أما يزيد بن الأصم فحديثه:

أخرجه مسلم (٢/ ١٠٣٢) كتاب النكاح: باب تحريم نكاح الحرم، وكراهة خطبته، حديث (٤٨١/ ١٤١١)، وأبو داود (٢/ ٤٢٣، ٤٣٣) كتاب المناسك (الحج): باب للحرم يتزوج، حديث (١٨٤٣)، والترمذي (٣/ ٢٠٣) كتاب الحج: باب ما جاء في ذلك [تزوج المحرم]، حديث (٨٤٥)، وابن ماجه (١/ ٦٣٢) كتاب النكاح: باب للحرم يتزوج، حديث (١٩٦٤)، والشافعي (١/ ٣١٨) كتاب الحج: باب فيما يباح للمحرم، وما يحرم، وما يترتب على ارتكابه من للحرمات من الجنائيات، حديث (٨٣٠)، وأحمد (٦/ ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤)، والدارقطني (٢/ ٣٨) كتاب المناسك: باب في تزويج الحرم، وابن الجارود (ص: ١٥٦، ١٥٧) باب المناسك، حديث (٤٤٥) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٢٦٩) كتاب مناسك الحج: باب نكاح المحرم، والدارقطني (٣/ ٢٦١، ٢٦٢) كتاب النكاح: باب المهر، حديث (٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦)، وأبو نعيم في الحلية (٧/ ٣١٥، ٣١٦)، وفي «أخبار أصبهان» (٢/ ٦٨)، وابن طهمان في مشيخته (ص ١٢٣)، وابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٩٥، ٩٦)، والبيهقي (٥/ ٦٦) كتاب النكاح: باب المحرم لا ينكح ولا ينكح، وأبو يعلى (١٣/ ٢٢) رقم (٧١٠٥، ٧١٠٦)، وابن حبان (١٤٥٥ - الإحسان) والخطيب (٥/ ٤١٠)، عن يزيد بن الأصم قال: «حدثني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله ﷺ =

بأن يُحْمَلَ الأول<sup>(١)</sup> على الكراهة ، والثاني على الْجَوَازِ . فهذه هي مشهورات ما يحرم على للمحرم .

### [مَتَى يَحِلُّ الْمُحْرِمُ : وأما متى يحل ؟]

فستذكره عند ذكرنا أفعال الحج ، وذلك أن المَحْرَمَ يحل إذا طاف ، وسعى ، وحلق . واختلفوا في الحج على ما سيأتي بعد . وإذ قد قلنا : في تَرْوُكِ المحرم ، فلنقتل في أفعاله .

ﷺ تزوجها وهو حلال ، قال : « وكانت خالتي وخالة ابن عباس » .  
أما حديث أبي رافع :

أخرجه الترمذی (٢٠٠/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم ، حديث (٨٤١) ، وأحمد (٣٩٣/١) ، والدارمی (٣٨/٢) كتاب المناسك : باب تزويج المحرم ، والطحاوی في « شرح معاني الآثار » (٢٧٠/٢) كتاب مناسك الحج : باب نكاح المحرم ، والدارقطنی (٢٦٢/٣) كتاب النكاح : باب المهر ، حديث (٦٧ ، ٦٨) ، وأبو نعيم (٢٦٤/٣) ، والبيهقي (٦٦/٥) كتاب الحج : باب المحرم لا يتكح ولا يتكح ، كلهم من طريق حماد بن زيد عن مطر الوراق ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن سليمان بن يسار عن أبي رافع ، قال : « تزوج رسول الله ﷺ ميمونة ، وهو حلال ، وبني بها وهو حلال ، وكنت أنا الرسول بينهما » ، وقال الترمذی : هذا حديث حسن ، ولا نعلم أحدا أسنده غير حماد بن زيد عن مطر الوراق ، عن ربيعة .

وأخرجه مالك (٢٤٨/١) كتاب الحج : باب نكاح المحرم ، حديث (٦٩) ، عن ربيعة ، عن سليمان بن يسار ، مرسل كما قال الترمذی .

قال السيوطی في « تنوير الحوالك » (٢٥٣/١) : قال ابن عبد البر : هذا عندی غلط من مطر لأن سليمان بن يسار ولد سنة أربع وثلاثين ، وقيل : سنة سبع وعشرين ، ومات أبو رافع بالمدينة بعد قتل عثمان يسير ، وكان قتل عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ، فلا يمكن أن يسمع سليمان من أبي رافع ، ويمكن أن يسمع من ميمونة ، لأنها مولاته ، أعقته وماتت سنة ست وستين .

والرواية بأنه ﷺ تزوجها وهو حلال متواترة عن ميمونة بيمينها وعن أبي رافع وعن سليمان بن يسار مولاهما وعن يزيد بن الأصم وهو ابن أختها وهو قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وأبي بكر بن عبد الرحمن وابن شهاب وجهود من علماء المدينة ، وما أعلم أحدا من الصحابة روى أنه ﷺ نكح ميمونة ، وهو محرم إلا عبد الله بن عباس . أ. هـ .

وأخر كلام ابن عبد البر فيه نظر ، فقد ورد نكاح النبي ﷺ ميمونة وهو محرم عن عائشة وصححه ابن حبان وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح . وعن أبي هريرة وفيه ضعف .

أما مرسل سليمان المذكور :

فأخرجه مالك (٢٤٨/١) كتاب الحج : باب نكاح المحرم ، حديث (٦٩) ، والشافعي (٣١٧/١) كتاب الحج : الباب الخامس ، فيما يباح للمحرم ، وما يحرم ، وما يترتب على ارتكابه من المحرمات من الجنائيات ، حديث (٨٢٧) ، والطحاوی في « شرح معاني الآثار » (٢٧٠/٢) كتاب مناسك الحج : باب نكاح المحرم ، عن ربيعة ، عن سليمان بن يسار ، أن رسول الله ﷺ بعث أبا رافع ورجلا من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث ، ورسول الله ﷺ بالمدينة قبل أن يخرج .

## الْقَوْلُ فِي أَنْوَاعِ هَذَا النَّسْكِ

والمحرمون إما محرم بعمره مفردة ، أو محرم بحج مفرد ، أو جامع بين الحج والعمره ، وهذان ضربان : إما متمتع ، وإما قارن ، فينبغي أولاً أن نُجَرِّدَ أصناف هذه المناسك الثلاثة ، ثم نقول : إما <sup>(٢)</sup> يفعل للحرم في كلها ، وإما <sup>(٣)</sup> يخص واحداً واحداً منها إن كان هنالك ما يُخَصُّ ، وكذلك نفعل فيما بعد الإحرام من أفعال الحج - إن شاء الله تعالى .

## الْقَوْلُ فِي شَرْحِ أَنْوَاعِ هَذِهِ الْمَنَاسِكِ

فنقول : إن الأفراد هو ما يتعرى <sup>(٤)</sup> عن صفات التمتع والقران .

فلذلك يجب أن نبداً أولاً بصفة التمتع ، ثم نردف ذلك بصفة القران .

## الْقَوْلُ فِي التَّمَتُّعِ <sup>(٥)</sup>

فنقول : إن العلماء اتفقوا على أن هذا النوع من النَّسْكِ الذي هو المعنى بقوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] .

## [ تَعْرِيفُ التَّمَتُّعِ ]

هو أن يهل الرجل بالعمره في أشهر الحج من الميقات ، وذلك إذا كان مسكنه خارجاً عن الحرم ، ثم يأتي حتى يصل البيت ، فيطوف لعمرته ويسعى ، ويحلق في تلك الأشهر بعينها ، ثم يحل بمكة ، ثم ينشيء الحج في ذلك العام بعينه ، وفي تلك الأشهر بعينها من غير أن يتصرف إلى بلده ، إلا ما روي عن الحسن أنه كان يقول : هو مُتَمَتِّعٌ ، وإن عاد إلى بلده ولم يحج ، أي : عليه هدي التمتع المنصوص عليه في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] لأنه كان يقول : عمره في أشهر الحج ، متعة .

(١) في الأصل : أفعال .

(٢) في ط : ما .

(٣) في ط : وما .

(٤) في الأصل : يتعدى .

(٥) هو أن يحرم الشخص بالعمره أولاً من الميقات الذي مر عليه في طريقه ، إن كان غير ميقات بلده ، ثم يأتي بأعمالها ، وبعد الفراغ منها ، يحرم بالحج من مكة أو من الميقات الذي أحرم منه للعمره ، أو من مثل مسافته ، أو من ميقات أقرب منه ، سواء كان إحرامه بالعمره في أشهر الحج أو قبل أشهره ، وسواء حج في العام الذي اعتمر فيه ، أو أخر الحج إلى عام قايلاً ، فللمتتع أربع صور وسقى الآتي به تمعماً ، لأنه تمتع بمحظورات الإحرام بين النسكين ، والدليل على جواز التمتع ، ما تقدم من حديث عائشة « ومنا من أهل بعمره » .

وقال طاوس : « من اعتمر في غير أشهر الحج ، ثم أقام حتى الحج ، وحج من عامه أنه متمتع » .

واتفق العلماء على أن من لم يكن من حاضري المسجد الحرام فهو متمتع .

واختلفوا في المكّي هل يقع منه التمتع أم لا يقع ؟

والذين قالوا : إنه يقع منه اتفقوا على أنه ليس عليه دم ؛ لقوله تعالى : « ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » .

[ مَنْ فِي حُكْمِ الْمَكِّي ]

واختلفوا فيمن هو حاضر المسجد الحرام عن ليس هو : فقال مالك : حاضرو المسجد الحرام : هم أهل مكة ، وذوي طوي ، وما كان مثل ذلك من مكة .

وقال أبو حنيفة : هم أهل المواقيت فمن دونهم إلى مكة .

وقال الشافعي بـ « مصر » : من كان بينه وبين مكة ليلتان ، وهو أكمل المواقيت .

وقال أهل الظاهر : من كان ساكن الحرم . وقال الثوري : هم أهل مكة فقط .

وأبو حنيفة يقول : إن حاضري المسجد الحرام لا يقع منهم التمتع ، وكره ذلك مالك .

وسبب الاختلاف اختلاف ما يدل عليه اسم حاضري المسجد الحرام بالأقل ، والاکثر ؛ ولذلك لا يشك أن أهل مكة هم من حاضري المسجد الحرام ، كما لا يشك أن من خارج المواقيت ليس منهم ، فهذا هو نوع التمتع المشهور ، ومعنى التمتع أنه تمتع بتحلّله بين النُسُكَيْنِ ، وسقوط السفر عنه مرة ثانية إلى النُسُك الثاني الذي هو الحج .

[ التَّمَتُّعُ بِفَسْخِ الْحَجِّ إِلَى عُمْرَةٍ ]

وهنا نوعان من التمتع اختلف العلماء فيهما : أحدهما : فَسْخُ الْحَجِّ فِي عُمْرَةٍ ، وهو تحويل النية من الإحرام بالحج إلى العمرة ، فجمهور العلماء يكرهون ذلك من الصدر الأول ، وفقهاء الأمصار .

وذهب ابن عباس إلى جَرَارِ ذلك ، وبه قال أحمد ، وداود ، وكلهم متفقون [على] (١) أن رسول الله ﷺ أَمَرَ أصحابه عَامَ حَجِّ بَفَسْخِ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ ، وهو قوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمَا سَفَتُ الْهَدْيَ وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً » (٢) .

وأمره لمن لم يسقِ الهدي من أصحابه أن يفسخ إهلاله في العمرة ، وبهذا تمسك أهل الظاهر .

والجمهور رأوا ذلك من باب الخصوص لأصحاب رسول الله ﷺ ، واحتجوا بما روي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني <sup>(١)</sup> عن أبيه قال : « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَسَّخُ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِمَنْ بَعَدُنَا ؟ قَالَ : لَنَا خَاصَّةٌ » <sup>(٢٥٧)</sup> ، وهذا لم يصح عند أهل الظاهر صحة يعارض بها العمل المتقدم .

وروي عن عمر ؛ أنه قال : مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَا أَنْتُمَا عَنْهُمَا ، وَأَعَاقِبَ عَلَيْهِمَا : مَتْعَةُ النِّسَاءِ وَمَتْعَةُ الْحَجِّ <sup>(٢)</sup> .

وروي عن عثمان أنه قال : « مَتْعَةُ الْحَجِّ كَانَتْ لَنَا ، وَلَيْسَتْ لَكُمْ » <sup>(٣)</sup> .

وقال أبو ذر : ما كان لأحد من بعدنا أن يحرم بالحج ثم يفسخه في عمرة . هذا كله مع ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] .

والظاهرية على أن الأصل اتباع فعل الصحابة حتى يدل <sup>(٤)</sup> دليل من كتاب الله أو سنة ثابتة على أنه خاص .

فسبب الاختلاف هل فعل الصحابة محمول على العموم ، أو على الخصوص .

### [ تَمَتُّعُ الْمُحَصِّرِ بِمَرَضٍ أَوْ عَدُوٍّ ]

وأما النوع الثاني من التمتع : فهو ما كان يذهب إليه ابن الزبير من أن التمتع الذي ذكره الله تعالى هو تمتع المحصر بمرض أو عدو ، وذلك إذا خرج الرجل حاجا فحسبه عدو ، أو أمر تعذر به عليه الحج حتى تذهب أيام الحج ، فيأتي البيت فيطوف ، ويسعى بين الصفا والمروة ، وَيَحِلُّ ثُمَّ يَتَمَتَّعُ بِحِلِّهِ إِلَى الْعَامِ الْمُقْبِلِ ، ثُمَّ يَحْجُجُ وَيَهْدِي ، وعلى هذا

(١) في ط : المدني . (٢) أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » .

(٣) ذكره ابن حزم في المحلى .

(٢٥٧) أخرجه أبو داود (٣٩٩/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة ، حديث (١٨-٨) ، والنسائي (١٧٩/٥) كتاب الحج : باب إحاطة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسقِ الهدي ، وابن ماجه (٩٩٤/٢) كتاب المناسك : باب من قال : كان فسخ الحج لهم خاصة ، حديث (٢٩٨٤) ، وأحمد (٢٩٨٤) من طريق ربيعة ، عن الحارث بن بلال ، عن أبيه ، وهذا سند ضعيف . الحارث بن بلال :

قال الحفاظ في « التريب » (١٣٩/١) رقم (٢٢) : مقبول يعني عند المتابعة وإلا فلين .

(٤) في الأصل : يقوم .

القول ليس يكون التمتع المشهور إجماعاً .

وَمَثَدٌ طَارِسٌ - أيضاً - فقال : إن المكِّي إذا تمتع من بلد غير « مَكَّة » كان عليه الهدْي .

واختلف العلماء فيمن أنشأ عمرة في غير أشهر الحج ، ثم عملها في أشهر الحج ، ثم حج من عامه ذلك : فقال مالك : « عمرته في الشهر الذي حلَّ فيه ، فإن كان حل في أشهر الحج <sup>(١)</sup> ، فهو مُتَمَتِّعٌ . وإن كان حل في غير أشهر الحج فليس بمتمتع » .

وبقريب منه قال أبو حنيفة ، والشافعي ، والثوري ، إلا أن الثوري اشترط أن يقع طَوَافُهُ كله في شوال ؛ وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : « إن طاف ثلاثة أشواط في رمضان ، وأربعة في شوال ؛ كان متمتعاً ، وإن كان عكسَ ذلك ، لم يَكُنْ متمتعاً ، أعني أن يكون طاف أربعة أشواط في رمضان ، وثلاثة في شوال » .

وقال أبو ثور : « إذا دخل في العمرة في غير أشهر الحج [ فَسَوَاءٌ طاف لها في غير أشهر الحج ، أو في أشهر الحج ، لا يكون متمتعاً » .

وسبب الاختلاف : هل يكون متمتعاً بِإِيْقَاعِ إِحْرَامِ العمرة في أشهر الحج [ <sup>(٢)</sup> فقط ، أم بِإِيْقَاعِ الطَّوَافِ معه ؟ ثم إن كان بإيقاع الطَّوَافِ معه ؛ فهل إيقاعه كله ، أم أكثره ؟ فابو ثور يقول : لا يكون متمتعاً ، إلا بإيقاع الإحرام في أشهر الحج ؛ لأن الإِحْرَامَ تَتَعَقَّدُ العمرة .

والشافعي يقول : « الطَّوَافُ هو أعظم أركانها <sup>(٣)</sup> ، فوجب أن يكون به متمتعاً » . فالجمهور على أن من أَوْقَعَ بَعْضَهَا في أشهر الحج ؛ كمن أوقعها كلها .  
[ شُرُوطُ التَّمَتُّعِ عِنْدَ مَالِكٍ ]

وشروط التمتع عند مالك ستة :

أحدها : أن يَجْمَعَ بين الحج والعمرة في شهر <sup>(٤)</sup> واحد .

والثاني : أن يكون ذلك في عام واحد .

والثالث : أن يَفْعَلَ شيئاً من العمرة في أشهر الحج .

والرابع : أن يقدم العمرة على الحج .

والخامس : أن يَنْشِئَ الحج بعد الفراغ من العمرة ، وإحلاله منها .

(١) سقط في الأصل .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) في الأصل : لركانها فيه .

(٤) في الأصل : سفر .



والسادس : أن يكون وطنه غير مكة . فهذه هي صورة التمتع ، والاختلاف المشهور فيه ، والاتفاق .

### \* \* \* الْقَوْلُ فِي الْقَارِنِ<sup>(١)</sup>

وأما القارن : فهو أن يهل بالتسكين معاً ، أو يهل بالعمرة في أشهر الحج ، ثم يُردف ذلك بالحج قبل أن يحل من العمرة .

#### [ اِخْتِلَافُ أَصْحَابِ مَالِكٍ فِي وَقْتِ نَيَْةِ الْقَارِنِ ]

واختلف أصحاب مالك في الوقت الذي يكون ذلك فيه : فقيل : ذلك له ما لم يشرع في الطواف ، ولو شوطاً واحداً .

وقيل : ما لم يطف ويركع ، ويكره بعد الطواف ، وقبل الركوع . فإن فعل ، لزمه . وقيل : له ذلك ما بقى عليه شيء من عمل العمرة من طواف ، أو سعي ، ما خلا أنهم اتفقوا على أنه إذا أهل بالحج ، ولم يبق عليه من أفعال العمرة إلا الحلق ، فإنه ليس بقارن .

#### [ الْقَارِنُ الَّذِي يَلْزِمُهُ هَدْيُ التَّمَتُّعِ ]

والقارن الذي يلزمه هدي التمتع : هو عند الجمهور من غير حاضري المسجد الحرام ، إلا ابن الماجشون من أصحاب مالك ، فإن القارن من أهل مكة عنده عليه الهدي .

(١) له صورتان :

الأولى : أن يحرم الشخص بالحج والعمرة معاً في أشهر الحج من ميقات الحج ، سواء كان ميقات بلده ، أو الميقات الذي مر عليه في طريقه ، ثم يأتي بأعمال الحج فقط ، فيكفيه طواف واحد ، وسعى واحد ، لخبر « من أحرم بالحج والعمرة أجره طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعاً » ، والمعنى فيه أن أعمال العمرة مندرجة في أعمال الحج اندراج الأصغر في الأكبر .  
والصورة الثانية : أن يحرم أولاً بالعمرة وحدها في أشهر الحج أو قبل أشهره ، ثم قبل شروعه في الطواف لها يدخل عليه الحج في أشهره بأن ينويه ، فيكفيه عمل الحج ، لخبر عائشة « أنها أحرمت بعمرة فدخل عليها النبي ﷺ فوجدها تبكي فقال لها ما شأنك ؟ قالت : حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم اطف بالبيت فقال لها رسول الله ﷺ أهلي بالحج ففعلت ووقفت للمواقف حتى إذا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله ﷺ : قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً » ، أما لو شرع في طواف العمرة ، فلا يصح له حينئذ أن يحرم بالحج لاتصال إحرام العمرة بأعمالها ، فيتعين الإحرام لها ، ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها ، وكما لا يصح إدخال الحج على العمرة بعد الشروع في طوافها ، كذلك لا يصح إدخال العمرة على الحج ؛ لأنه لا يستفيد به شيئاً ، بخلاف ما إذا أدخل الحج على العمرة قبل الشروع في الطواف فإنه يصح ؛ لأنه يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت .

## « الْقَوْلُ فِي الْإِفْرَادِ » [ تَعْرِيفُ الْإِفْرَادِ فِي الْحَجِّ ]

وأما الإفراد : فهو ما تَعَرَّى من هذه الصفات ، وهو ألا يكون متمتعاً ، ولا قارناً ، بل أن يَهْلَ بالحج فقط . وقد اختلف العلماء أي أفضل هل الإفراد ، أو القران ، أو التمتع ؟.

### [ نَوْعُ حَجِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ]

والسبب في اختلافهم : اختلافهم فيما فعل رسول الله ﷺ من ذلك ؛ وذلك أنه روي عنه - عليه الصلاة والسلام - : « أَنَّهُ كَانَ مُفْرِداً » . وروي « أَنَّهُ تَمَتَّعَ » . وروي عنه : « أَنَّهُ كَانَ قَارِناً » . فاختلف مالك الإفراد ، واعتمد في ذلك على ما روي عن عائشة ؛ أنها قالت : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ . وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ » (٦٥٨).

(٦٥٨) أخرجه البيهقي (٤٢١/٣) كتاب الحج : باب التمتع والقران والإفراد بالحج ، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى ، حديث (١٥٦٢) ، ومسلم (٨٧٣/٢) كتاب الحج : باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران ، وجواز إدخال الحج على العمرة ، ومتى يحل القارن من نسكه؟ ، حديث (١١٨/١١١) ، وأبو داود (٣٨١/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب في إفراد الحج ، حديث (١٧٧٩) ، والنسائي (١٤٥/٥) كتاب الحج : باب إفراد الحج ، مختصراً ، ومالك (٣٣٥/١) كتاب الحج : باب إفراد الحج ، حديث (٣٦) ، وابن ماجه (٩٩٨/٢) كتاب المناسك : باب العمرة من التمتع حديث (٣٠٠٠) وابن الجارود رقم (٤٢٢) وأحمد (١٩١/٦) وابن خزيمة (١٦٦/٤) والبيهقي في « شرح السنة » (٣٧/٤) - بتحقيقنا ) من طريق عروة عن عائشة .

وأخرجه مالك (٣٣٥/١) كتاب الحج : باب إفراد الحج ، حديث (٣٧) ، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، عن عائشة أن رسول الله ﷺ أفرد بالحج .

وأخرجه مسلم (٨٧٥/٢) كتاب الحج : باب بيان وجوه الإحرام ، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران ، وجواز إدخال الحج على العمرة ، ومتى يحل القارن من نسكه؟ ، حديث (١٢٢/١٢١١) ، وأبو داود (٣٧٩/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب في إفراد الحج ، حديث (١٧٧٧) ، والترمذي (١٨٣/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في إفراد الحج ، حديث (٨٢٠) ، والنسائي (١٤٥/٥) كتاب الحج : باب إفراد الحج ، وابن ماجه (٩٨٨/٢) كتاب المناسك : باب الإفراد في الحج ، حديث (٢٩٦٤) .

ورواه عن عائشة من طرق كثيرة . قال أبو عمر بن عبد البر : وروي الإفراد عن النبي ﷺ عن جابر بن عبد الله من طرق شتى متواترة صحيحاً<sup>(٦٥٩)</sup> ، وهو قول أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعائشة ، وجابر .

والذين رأوا أن النبي ﷺ كان مُتَمَتِّعاً - احتجوا بما رواه الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن ابن عمر قال : « تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَامِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، وَأَهْدَى سَاقَ الْهَدْيِ مَعَهُ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ »<sup>(٦٦٠)</sup> . وهو مذهب عبد الله

(٦٥٩) أخرجه أحمد (٣/٣١٥) ، والبيهقي (٤/٥) كتاب الحج : باب من اختار الإفراد ورآه أفضل ، من طريق أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، قال « أهل رسول الله ﷺ في حجته بالحج » ، وزاد البيهقي : « ليس معه عُمرة » .

وأخرجه مسلم (٨٨١/٢) كتاب الحج : باب بيان وجوه الإحرام ، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقرآن ، وجواز إدخال الحج على العمرة ، ومضى يحل القارن من نسكه ، حديث (١٢١٣/١٣٦) ، وأبو داود (٢/٢٨٤) كتاب المناسك ( الحج ) باب في إفراد الحج ، حديث (١٧٨٥) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/١٤٠) كتاب مناسك الحج : باب ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع ، من طريق أبي الزبير عن جابر ، قال : « أقبلنا مع رسول الله ﷺ مهلين يبعج مفرد » .

وأخرجه البخاري (٣٣٧١٣) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة : باب نهى النبي ﷺ على التحريم إلا ما تعرف بإباحته ، حديث (٧٣٦٧) ، ومسلم (٢/٨٨٤) ، كتاب الحج : باب في المنعة بالحج والعمرة ، حديث (١٢١٦/١٤٦) ، عن عطاء قال : حدثني جابر بن عبد الله أنه حج مع رسول الله ﷺ يوم ساق البدن معه ، وقد أهلوا بالحج مفرداً ، فقال لهم : « أحلوا من إحرامكم » ، الحديث .

وأخرجه مسلم (٨٨٦/٢) كتاب الحج : باب في المنعة بالحج والعمرة ، حديث (١٢١٦/١٤٦) عن مجاهد ، عن جابر ، قال : « قدمنا مع رسول الله ﷺ ونحن نقول : لبك بالحج ، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نجعلها عمرة » .

وأخرجه مسلم (٨٨٦/٢) : ٨٨٣) كتاب الحج : باب حجة النبي ﷺ ، حديث (١٢١٨/١٤٧) ، وابن سعد (١٧٦/٢) باب حجة الوداع ، وابن ماجه (٢/٩٨٨) كتاب المناسك : باب الإفراد بالحج ، حديث (٢٩٦٦) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢/١٤٠) كتاب مناسك الحج ، باب ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع ، والبيهقي (٧/٥) ، ٨ ، ٩) كتاب الحج : باب ما يدل على أن النبي ﷺ أحرم إحراماً مطلقاً ينتظر القضاء ، ثم أمر بإفراد الحج ، ومضى في الحج ، من طريق جعفر بن محمد ، عن أبيه عن جابر « أن النبي ﷺ أفرد بالحج » .

وأخرجه ابن ماجه (٢/٩٨٩) كتاب المناسك : باب الإفراد بالحج ، حديث (٢٩٦٧) ، وذكره الحافظ البوصيري في « الزوائد » (٣/٢٠) ، وقال : هذا إسناد ضعيف القاسم بن عبد الله متروك ، وكذبه أحمد ونسبه إلى الوضع .

(٦٦٠) أخرجه البخاري (٥٣٩/٣) كتاب الحج : باب من ساق البدن معه ، حديث (١٦٩١) ، ومسلم (٢/٩٠١) كتاب الحج : باب وجوب الدم على المتمتع ، وأنه إذا عدمه لزمه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، حديث (١٢٢٧/١٧٤) .

ابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير . واختلف عن عائشة في التمتع ، والإفراد . واعتمد من رأى أنه - عليه الصلاة والسلام - كان قارناً أحاديث كثيرة : منها حديث ابن عباس ، عن عمر بن الخطاب قال : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بِوَادِي الْعَقِيقِ : أَتَانِي اللَّيْلَةُ أَتَتْ مِنْ رَبِّي . فَقَالَ : أَهْلٌ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ ، وَقُلْتُ : عُمْرَةٌ فِي حِجَّةٍ » (١) (٦٦١) خرجه البخاري .

وحديث مروان بن الحكم قال : « شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا ، وَعُثْمَانَ يَنْهَى عَنِ الْمُتَمَتَّةِ وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ ، أَهْلَ بِهِمَا : لَيْتِكَ بِعُمْرَةٍ وَحِجَّةٍ . وَقَالَ : مَا كُنْتُ لِأَدْعِ سِنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَوْلِ أَحَدٍ » (٦٦٢) خرجه البخاري .

وحديث أنس خرجه البخاري أيضاً قال : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لَيْتِكَ عُمْرَةً وَحِجَّةً » (٦٦٣) .

(١) في الأصل : حَجٌّ .

(٦٦١) أخرجه البخاري (٣٩٢/٣) كتاب الحج : باب قول النبي ﷺ العقيق واد مبارك ، حديث (١٥٣٤) ، وأبو داود (٣٩٤/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب في الإقراء ، حديث (١٨٠٠) ، وابن ماجه (٩٩١/٢) كتاب المناسك : باب التمتع بالعمرة إلى الحج ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٤٦/٢) كتاب مناسك الحج : باب ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع ، والبيهقي (١٣/٥) كتاب الحج : باب من اختار الإقراء وزعم أن النبي ﷺ كان قارناً ، وأحمد (٢٤/١) ، وابن خزيمة (١٦٩/٤) ، (١٧٠) ، رقم (٢٦١٧) .

(٦٦٢) أخرجه البخاري (٤٢١/٣) كتاب الحج : باب التمتع والقارن والإفراد بالحج ، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى ، حديث (١٥٦٣) ، والنسائي (١٤٨/٥) كتاب الحج : باب الإقراء ، والطحاوي (٢١٠/١) كتاب الحج والعمرة : باب ما جاء في الإقراء ، حديث (١٠٠٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٤٩/٢) كتاب مناسك الحج ، باب : ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع ، والبيهقي (٢٢/٥) كتاب الحج : باب كراهية من كره الإقراء والتمتع ، والبيان أن جميع ذلك جائز ، وإن كنا اخترنا الأفراد ، وأحمد (١٣٦/١) .

(٦٦٣) أخرجه البخاري (٧٠/٨) كتاب المغازي : باب بعث علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع ، حديث (٤٣٥٣) ، (٤٣٥٤) ، ومسلم (٩٠٥/٢) كتاب الحج : باب في الأفراد والقارن بالحج والعمرة ، حديث (١٨٥) ، (١٢٣٢) ، وأبو داود (٣٩١/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب في الإقراء ، حديث (١٧٩٥) ، والنسائي (١٥٠/٥) كتاب الحج : باب الإقراء ، وابن ماجه (٩٨٦/٢) كتاب المناسك : باب من قرن الحج والعمرة ، حديث (٢٩٦٨) ، (٢٩٦٩) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٥٢/٢) كتاب مناسك الحج : باب ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع ، والبيهقي (٩/٥) كتاب الحج : باب من اختار الإقراء وزعم أن النبي ﷺ كان قارناً ، وأحمد (٩٩/٣) ، والحاكم (٤٧٢/١) ، والحميدي (٥١٠/٢) ، رقم (١٢١٥) ، وابن الجارود ، رقم (٤٣٠) ، وابن خزيمة (١٧٠/٤) ، رقم (٢٦١٩) ، الطبراني في الصغير (٨١/٢) - (٨٢) ، والدولابي في الكنى (١٩٨/١) ، وأبو نعيم في الحلية (١٤/٣) من طرق كثيرة ، عن أنس .

وحديث مالك عن ابن شهاب ، عن عروة عن عائشة قالت : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَأَمَلْنَا بِعُمْرَةٍ . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلِ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ لَا يَهْلِ حَتَّى يَهْلَ مِنْهُمَا جَمِيعًا » (۱) .

واحتجوا فقالوا : ومعلوم أنه كان معه ﷺ هَذِي ، ويبعد أن يأمر بِالْقِرَآنِ من معه هَذِي ، ويكون معه الهدي ، ولا يكون قارناً .

وحديث مالك أيضاً ، عن نافع عن ابن عمر ، عن حفصة ، عن النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه قال : « إِنِّي قَلَلْتُ ، هَدْيِي وَلَبَدْتُ رَأْسِي فَلَا أَهْلُ حَتَّى أَنْتَحِرَ هَدْيِي » (۲) . وقال أحمد : لا أشك أن رسول الله ﷺ كان قارناً . والتمتع أحب إلي .

واحتج في اختياره (۲) التمتع بقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، مَا سَقْتُ الْهَدْيَ وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً » (۳) . واحتج من طريق المعنى من رأى أن الأفضل أن التمتع والقران رخصة ، ولذلك وجب فيهما الدم .

وإذا قلنا في وجوب هذا النسك ، وعلى من يجب ، وما شروط وجوبه ، ومتى يجب ، وفي أي وقت يجب ، ومن أي مكان يجب . وقلنا بعد ذلك فيما يجتنبه المحرم بما هو مُحَرَّم . ثم قلنا أيضاً في أنواع هذا النسك يجب أن نقول في أول أفعال الحاج ، أو المتمتع ؛ وهو الإحرام .

• • •

(۱) تقدم .

(۱۶۶) أخرجه البخاري (۵۶۰/۳) كتاب الحج : باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق ، حديث (۱۷۲۵) ، ومسلم (۹۰۲/۲) كتاب الحج : باب بيان أن الفئران لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج للفرد ، حديث (۱۷۶) ، وابن داود (۳۹۸/۲) كتاب المناسك (الحج) : باب في الإقتران ، حديث (۱۸۰۶) ، وابن ماجه (۱۰۱۲/۲) ، وابن أبي عمير (۱۰۱۳) كتاب المناسك : باب من لبّد رأسه ، حديث (۳۰۴۶) ، والسنائي (۱۳۶/۵) كتاب الحج : باب التلبيد عند الإحرام ، والبيهقي (۱۳۴/۵) كتاب الحج : باب من لبّد أو صفر أو عقص حلق ، وأحمد (۲۸۳/۶) ، وأبو يعلى (۴۷۷/۱۲) ، رقم (۷۰۵۰) ، وابن حبان (۳۹۳۳) ، الإحسان ( ) ، والطحاوي (۱۴۴/۲) ، والبيهقي في « شرح السنة » (۴۷/۲) - بتحقيقنا ( ) ، عن حفصة أنها قالت : يا رسول الله ما شأن الناس حلوا بعمره ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ هَدْيِي ، فَلَا أَهْلُ حَتَّى أَنْتَحِرَ » .

(۲) تقدم .

(۳) في الأصل : اختيار .

## - الْقَوْلُ فِي الْإِحْرَامِ -

واتفق جمهور العلماء على أن الغسل للإهلال سنة ، وأنه من أفعال المحرم حتى قال ابن خزيمة مناد : إن هذا الغسل للإهلال عند مالك أوكد من غسل الجمعة .

وقال أهل الظاهر : « هو واجب » .

وقال أبو حنيفة ، والثوري : « يُجْزِيهِ مِنْهُ الْوُضُوءُ » .

وحجة أهل الظاهر مرسل مالك من حديث أسماء بنت عميس : « أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْيَدَاءِ <sup>(١)</sup> . فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مُرَّهَا فَلْتَغْتَسِلَ ، ثُمَّ لِيُتَهَّلَ <sup>(٢)</sup> » . والأمر عندهم على الوجوب . وعمدة الجمهور أن الأصل هو براءة الذمة حتى يثبت الوجوب بأمر لا مدفع فيه .

(١) في ط : ابن نوار .

(٢) البيداء : اسم لأرض بين مكة والمدينة ، وهي إلى مكة أقرب ، نعد من الشرق أمام ذي

الحليفة .

انظر : مراصد الاطلاع ٢٣٩/١

(٦٦٥) أخرجه النسائي (١٢٧/٥) كتاب الحج : باب الغسل للإهلال ، ومالك (٣٢٢/١) كتاب الحج : باب الغسل للإهلال ، حديث (١) ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن أسماء به . وأخرجه مسلم (٨٦٩/٢) كتاب الحج : باب إحرام النساء واستحباب اغتسالها للإحرام ، وكذا الحافظ ، حديث (١٢٠٩/١٠٩) ، وأبو داود (٣٥٧/٢) كتاب المناسك ( الحج ) باب الحائض تهل بالحج ، حديث (١٧٤٣) ، وابن ماجه (٩٧١/٢) كتاب المناسك : باب النساء والحائض تهل بالحج حديث (٢٩١١) ، والبيهقي (٣٢/٥) كتاب الحج جماع أبواب الإحرام والتلبية : باب الغسل للإهلال ، من طريق عبيد الله بن عمر ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه عن عائشة ، قالت : « نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر فأمر رسول الله ﷺ أباً بكر . . . » ، الحديث ، قال البيهقي : « جَوَّهَ سَيِّدُ اللَّهِ بن عمر عن عبد الرحمن ، وهو حافظ ثقة ، ورواه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه مرسلًا دون ذكر عائشة ، ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد ، عن أبيه ، عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه خرج حاجًا فذكره » .

قال الحافظ في « التلخيص » (٢٢٥/٢ - ٢٢٦) : وقال الدارقطني في العلل : الصحيح قول مالك ومن وافقه ، يعني مرسلًا .

وأخرجه النسائي (١٢٧/٥) ، (١٢٨) كتاب الحج : باب الغسل للإهلال ، وابن ماجه (٩٧٢/٢) كتاب المناسك : باب النساء والحائض تهل بالحج ، حديث (٢٩١٢) ، كلاهما من رواية خالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد أنه سمع القاسم بن محمد يحدث عن أبيه ، عن أبي بكر فذكره ، وفيه : « فأمره رسول الله ﷺ أن يأمرها أن تغتسل ثم تهل بالحج وتصنع ما يصنع الناس إلا أنها لا تطوف بالبيت » ، وهذا - أيضًا - منقطع .

### اغْتَسَلَاتٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُحْرَمِ

وكان عبد الله بن عمر يَغْتَسِلُ لإحرامه قبل أن يحرم، وللدخول « مكة » ، ولوقوفه <sup>(١)</sup> عشية يوم عرفة <sup>(٢)</sup> ، ومالك يرى هذه الغتسلات الثلاثة من أفعال المحرم .

#### [ الْقَوْلُ فِي النِّتَةِ لِلْإِحْرَامِ ]

واتفقوا على أن الإحرام لا يكون <sup>(٣)</sup> إلا بنية : واختلفوا هل تجزئ <sup>(٤)</sup> النية فيه من غير التلبية ؟ فقال مالك ، والشافعي : تجزئ النية من غير التلبية .

#### [ الْقَوْلُ فِي التَّلْبِيَةِ ]

وقال أبو حنيفة : التلبية في الحج كالتكبيرة <sup>(٥)</sup> في الإحرام بالصلاة : إلا أنه يُجْزِئُه عنده كل لفظ يقوم مقام التلبية ؛ كما يُجْزِئُه عنده في افتتاح الصلاة كل لفظ يقوم مقام التكبير ، وهو كل ما يدل على التعظيم .

- لَفْظُ تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ :- وافق العلماء على أن لَفْظَ تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ ، وَالْمُلْكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » <sup>(٦)</sup> .

= قال الحافظ في « التلخيص » (٢٣٦/٢) : وهو مرسل - أيضا - لأن محمد لم يسمع من النبي ﷺ - ولا من أبيه ، نعم يحتمل أن يكون سمع ذلك من أمه لكن قيل إن القاسم - أيضا - لم يسمع من أبيه ، وقد أخرجه مسلم في حديث جابر الطويل ، قال : فخرجنا حتى أتينا ذا الحليفة ، فولدت أسماء بنت عميس ، فأرسلت إلى رسول الله ﷺ كيف أصنع ؟ قال : اغتسلي واستغفري بشوب وأحرمي . . .

(١) في الأصل : لوقوعه .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » (٣٢٢/١) كتاب الحج : باب الغسل للإهلال حديث (٣) .

(٣) في الأصل : يجهوز . (٤) في الأصل : تجهوز . (٥) في الأصل : كالتكبير .

(٦٦٦) أخرجه مالك (٣٣١/١) كتاب الحج : باب العمل في الإهلال حديث (٢٨) ، والبخاري (٤٠٨/٣) كتاب الحج : باب التلبية ، حديث (١٥٤٩) ، ومسلم (٨٤١/٢) كتاب الحج : باب التلبية وصفتها وقتها ، حديث (١١٨٤/١٩) ، وأبو داود (٤٠٤/٢) كتاب المناسك : باب كيف التلبية ، حديث (١٨١٢) ، والترمذي (١٨٧/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في التلبية ، حديث (٨٢٥) ، والنسائي (١٦٠/٥) كتاب الحج : باب كيف التلبية ، وابن ماجه (٩٧٤/٢) كتاب المناسك : باب التلبية ، حديث (٢٩١٨) ، والشافعي (٣٠٣/١) كتاب الحج : الباب الرابع فيما يلزم المحرم عند تلبسه بالإحرام ، حديث (٧٨٩) ، وأحمد (٤٨/٢) ، والطبراني (٢١١/١) كتاب الحج والعمرة : باب ما جاء في التلبية وصفتها ومدتها ، حديث (١٠١٥) ، والدارمي (٣٤/٢) كتاب المناسك : باب في التلبية ، وابن الجارود (ص : ١٥٣) باب المناسك ، حديث (٤٣٣) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٢٤/٢) كتاب مناسك الحج : باب التلبية كيف هي ، والبيهقي (٤٤/٥) كتاب الحج : باب كيف التلبية ، والحيملي (٢٩١/٢ - ٢٩٢) ، رقم (٦٦٠) ، والطبراني في « المعجم الصغير » (٨٧/١) وابن خزيمة (١٧١/٤) ، رقم (٢٦٢٢) ، وابن حبان ، رقم (٣٨٠٤) - الإحسان ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٩٦/٨) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٧٢/٣ - ٤٥/٦) ، من طرق =

= عن نافع ، عن ابن عمر به ، وقال الترمذى : حسن صحيح .  
وأخرجه البخارى - (٣٧٢/١٠) كتاب اللباس : باب التليد (٥٩١٥) ومسلم (٨٤٢/٢) كتاب الحج :  
باب التلية وصفتها ووقتها حديث (١١٨٤/٢١) ، والنسائى (١٥٩/٥) كتاب الحج : باب كيف التلية  
(٢٧٤٧) ، والبيهقى (٤٤/٥) من طريق الزهرى عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر به .  
وأخرجه أحمد (٣/٢) (٧٩) وأبو يعلى (٥٧/١٠) رقم (٥٦٩٢) والطبرانى فى « الصغير » (١٠/  
٥٢ - ٥١) من طرق عن بكر بن عبد الله المزنى عن عبد الله بن عمر به .  
وفى الباب عن عائشة وجابر وابن مسعود وأنس وعمرو بن معد يكرب وابن عباس .  
حديث عائشة :

أخرجه البخارى (٤٧٨/٣) كتاب الحج : باب التلية حديث (١٥٥٠) ، وأحمد (٣٢/١) ، (٢٣٠)،  
والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١٢٤/٢) والبيهقى (٤٤/٥) ، وأبو نعيم فى « الحلية »  
(٢٨/٩) ، وأبو يعلى (١٣٠/٨ - ١٣١) رقم (٤٦٧١) من طريق الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن  
عائشة قالت : كان النبى ﷺ يلى : « لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك » .  
وأخرجه أحمد (١٠٠/٦) والطيالسى (٢١١/١) - منحة - رقم (١٠١٢) والبيهقى (٤٤/٥ - ٤٥) من  
طريق شعبه عن الأعمش سمعت خيثمة عن أبي عطية عنها .  
وعلقه البخارى فى « صحيحه » (٤٧٨/٣) رقم (١٥٥٠) من هذا الطريق فقال : وقال : شعبه  
أخبرنا سليمان - الأعمش - سمعت خيثمة عن أبي عطية سمعت عائشة رضى الله عنها .  
حديث جابر :

وهو حديث الطويل فى صفة حجة النبى ﷺ وقد تقدم تخريجه .

حديث ابن مسعود :

أخرجه أحمد (٤١٠/١) والنسائى (١٦١/٥) كتاب الحج : باب التلية والطحاوى فى « شرح  
معانى الآثار » (١٢٤/٢) ، وأبو يعلى (٤٤٠ - ٤٤١) حديث (٥٠٢٧) من طريق حماد بن زيد ثنا  
أبان بن تغلب عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله ابن مسعود عن النبى ﷺ أنه  
قال : « لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك » .

حديث أنس :

أخرجه أبو يعلى (١٥٥/٥ - ١٥٦) رقم (٢٧٦٨) من طريق إسماعيل بن مسلم للمكى عن الحسن  
وقناة عن أنس أن النبى ﷺ كان يلى : « لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد  
والنعمة لك والملك لا شريك لك » .

قال الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٢٢٦/٢) : رواه أبو يعلى من رواية عبد الله بن عمر عن  
إسماعيل ولم ينسبه فإن كان ابن أبي خالد ، وهو من رجال الصحيح وإن كان إسماعيل بن إبراهيم  
ابن مهاجر وهو ضعيف ، وكلاهما روى عنه .

والحديث فى « المطالب العالى » (١٢٠/١) وعزاه ابن حجر إلى أبي يعلى .

حديث عمرو بن معد يكرب :

أخرجه البزار (١٤/٢ - كشف ) رقم (١٠٩٣) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١٢٤/٢)  
من طريق مشرقى بن قنم عن شراحيل بن القعقاع قال : نى أبو طلق العائذى قال سمعت عمرو =



وهي من رواية مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ . وهو أصح سنداً .

[ هل التلبية واجبة بهذا اللفظ ]

واختلفوا هل هي واجبة بهذا اللفظ أم لا ؟ فقال أهل الظاهر : هي واجبة بهذا اللفظ .

= ابن معد يكره يقول : لقد رأيتنا في الجاهلية ونحن إذا حججنا البيت نقول :

هذي زبيد قد أتتك قسراً . تصعدوا بها مضمرات شزراً

يقطعن خبتاً وجبالاً عراً . قد تركوا الأصنام خلواً صفراً

قال : ونحن اليوم نقول كما علمت رسول الله ﷺ : « ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك  
ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » .

وقال البزار : إسناده ليس بالثابت وإنما يحتمل إذا لم نعرف غيره وقد أصلم عمرو في زمن النبي  
ﷺ ، ولم يحدث إلا بهذا .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » ( ٢٢٦/٣ ) ، وقال : رواه البزار والطبراني في الكبير والصغير  
والأوسط . . . وفيه مشرقى بن قطامي وهو ضعيف ، وقال البزار : إسناده ليس بثابت .

حديث ابن عباس :

أخرجه أحمد ( ٣٠٢/١ ) من طريق شريك عن أبي أسحق عن الضحاك عن ابن عباس قال :  
« كانت تلبية النبي ﷺ ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا  
شريك لك » .

وذكره الهيثمي في « للمجمع » ( ٢٢٥/٣ ) وقال : رواه أحمد ورجاله ثقات والضحاك بن مزاحم لم  
يسمع من ابن عباس . أ.هـ .

قال العلاني في « جامع التحصيل » ( ص - ١٩٩ - ٢٠٠ ) : الضحاك بن مزاحم الهلالي صاحب  
التفسير كان شعبة ينكر أن يكون لقي ابن عباس وروى عن يونس بن عبيد أنه قال : ما رأى ابن  
عباس قط ، وعن عبد الملك بن ميسرة أنه لم يلقه إنما لقي سعيد بن جبير بالري فأخذ عنه التفسير  
وروى شعبة أيضاً عن مشاش أنه قال : سألت الضحاك لقيت ابن عباس ؟ قال : لا وقال الأثرم :  
سمعت أحمد بن حنبل يسأل الضحاك لقي ابن عباس ؟ قال : ما علمت قبلي فمن سمع التفسير ؟ قال  
: يقولون سمعه من سعيد بن جبير قيل له ، فلقى ابن عمر ؟ فقال أبو سنان يروى شيئاً ما يهبح  
عندي . أ.هـ .

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس :

أخرجه البزار ( ١٣/٢ - كشف ) رقم ( ١٠٨٩ ) من طريق أبي كدينة عن عطاء بن السائب عن سعيد  
ابن جبير عن ابن عباس قال : كانت تلبية موسى ﷺ « ليك عبدك وابن عبدك » وكانت تلبية  
عيسى ﷺ « ليك عبدك وابن أمك » وكانت تلبية النبي ﷺ « ليك لا شريك لك ليك » .

قال البزار : لا تعلمه عن ابن عباس إلا من هذا الوجه ، ولا واه عن عطاء إلا أبو كدينة .

وقال الهيثمي في « للمجمع » ( ٢٢٥/٣ ) : رواه البزار وفيه عطاء بن السائب وهو ثقة ولكنه اختلط  
وبقية رجاله رجال الصحيح .

ولا خلاف عند الجمهور في استحباب هذا اللفظ ، وإنما اختلفوا في الزيادة عليه ، أو (١) في تبديله .

### [ الْقَوْلُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْيَةِ ]

وأوجب أهل الظاهر رفع الصوت بالتلية . وهو مستحب عند الجمهور ؛ لما رواه مالك أن رسول الله ﷺ قال : « أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي ، وَمَنْ مَعِيَ ؛ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْيَةِ ، وَيَا إِبْرَاهِيمَ » (١٦٦) .

(١) في الأصل : لا .

(١٦٦) أخرجه مالك (٣٣٤/١) كتاب الحج : باب رفع الصوت بالإهلال (٣٤) وأبو داود (٤٠٥/٢) كتاب المناسك : باب كيف التلية (١٨١٤) ، والنسائي (١٦٢/٥) كتاب الحج : باب رفع الصوت بالإهلال والترمذي (١٩١/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في رفع الصوت بالتلية (٨٢٩) وابن ماجه (٩٧٥/٢) كتاب المناسك : باب رفع الصوت بالتلية (٢٩٢٢) ، وأحمد (٥٦/٤) والشافعي في «المسند» (٣٠٦/١) كتاب الحج : باب فيما يلزم المحرم عن ثلبه بالإحرام (٧٩٤) والدارمي (٣٤/٢) كتاب الحج : باب رفع الصوت بالتلية ، والحميدي (٢٧٧/٢) رقم (٧٥٣) والبخاري في « التاريخ الكبير » (١٥٠/٤) وابن خزيمة (١٧٣/٤) رقم (٢٦٢٥) ، وابن حبان (٤٢/١) رقم (٣٧٩١) والحاكم (٤٥٠/١) ، وابن الجارود رقم (٤٣٤) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣١/٤) - ٣٢ - بتحقيقنا ) من طريق عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر عن خلاد بن السائب عن أبيه .

قال الترمذي : حسن صحيح ، وروى بعضهم هذا الحديث عن خلاد بن السائب عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ ولا يصح ، والصحيح هو خلاد بن السائب عن أبيه وهو خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد الأنصاري أ.هـ .

والذي أشار إليه الترمذي ؛ وهو حديث خلاد بن السائب عن زيد بن خالد .

أخرجه أحمد (١٩٢/٥) وابن ماجه (٩٧٥/٢) كتاب المناسك : باب رفع الصوت بالتلية (٢٩٢٣) وابن خزيمة (١٧٤/٤) رقم (٢٦٢٨) والحاكم (٤٥٠/١) وابن حبان (٤٣/٦) - الإحسان - رقم (٣٧٩٢) والبيهقي (٤٢/٥) من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن خلاد بن السائب عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله ﷺ قال : أتاني جبريل فقال : « يا محمد مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلية فإنها من شعار الحج » .

وصححه الحاكم .

وقال ابن حبان : سمع هذا الخبر خلاد بن السائب من أبيه ومن زيد بن خالد الجهني ولفظاهما مختلفان ، وهما طريقان محفوظان .

قال البيهقي (٤٢/٥) : بعد أن أورد الحديثين : ورواه ابن جريج قال : كتب إلى عبد الله بن أبي بكر ، فذكره ولم يذكر أبا خلاد في إسناده ، والصحيح رواية مالك وابن عينة عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك عن خلاد بن السائب عن أبيه عن رسول الله ﷺ . كذلك قاله البخاري وغيره .

ورواه المطلب بن عبد الله بن حنطب عن خلاد بن السائب عن زيد بن خالد الجهني قال : جاء جبريل عليه السلام إلى رسول الله ﷺ فقال : « مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلية فإنها شعار الحج » .

وأجمع أهل العلم على أن تلبية المرأة فيما حكاها أبو عمر: هو أن تُسَمِعَ نَفْسَهَا بالقول.

= حدثنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي إملاءً أنبأنا أبو حامد بن الشرقى ثنا محمد بن يحيى الذهلي ثنا عبد الرزاق أنبأنا الثوري عن أبي لييد عن المطلب بن حنطب ذكره .  
وكذلك رواه شعبة عن عبد الله بن أبي لييد إلا أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أتاني جبريل .  
أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس الأصم ثنا العباس الدوري ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا شعبة  
فذكره .

وكذلك قاله وكيع عن الثوري . أ.هـ .

وللحديث شاهد عن أبي هريرة :

أخرجه أحمد (٢/٣٢٥) ، والحاكم (١/٤٥٠) ، وابن خزيمة (٤/١٧٤) رقم (٢٦٣٠) ، والبيهقي (٥/٤٢) من طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد أن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان وعبد الله ابن أبي لييد أخبراه عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « أمرني جبريل برفع الصوت بالإهلال فإنه من شعار الحج » .  
قال الحاكم : هذه الأسانيد كلها صحيحة وليس يعلل واحد منها الآخر ، فإن السلف - رضى الله عنهم - كان يجتمع عندهم الأسانيد لمن واحد كما يجتمع عندهم الآن .  
وصححه ابن خزيمة - أيضاً - .

وللحديث - شاهد - أيضاً - من حديث ابن عباس :

أخرجه أحمد (١/٣٢١) عنه أن رسول الله ﷺ قال : « أتاني جبريل فأمرني أن أعلن بالتلبية » .  
وللحافظ البوصيري كلام في « زوائد ابن ماجه » حول حديث خلاد بن السائب عن زيد سنذكره .  
قال - رحمه الله - (٣/١٤) : رواه مالك في الموطأ وأصحاب السنن الأربعة ، من حديث خلاد بن السائب ، عن أبيه السائب بن خلاد ، خلا قوله : فإنها من شعار الحج ، وهو المحفوظ ، فإن كان ابن لييد حفظه ، فيحتمل أن يكون خلاد سمعه من أبيه ، وعن زيد بن خالد جميعاً .

ورواه الحاكم في المستدرک ، عن عبد الله بن محمد بن موسى ، عن إسماعيل بن قتيبة ، عن وكيع به ورواه « أيضاً » عن أبي بكر بن إسحاق الفقيه ، عن بشر بن موسى ، عن الحميدى ، عن سفيان ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عبد الملك هشام ، عن خلاد بن السائب ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ به .  
ثم رواه من طريق أبي هريرة ، وقال : هذه الأسانيد كلها صحيحة ، وليس يعلل واحد منها الآخر ، ورواه البيهقي في سننه الكبرى عن الحاكم .

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن وكيع به ، ورواه ابن خزيمة ، وابن حبان في صحيحيهما من هذا الوجه .

ورواه عبد بن حميد في مسنده ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا سفيان ، فذكره ، ورواه أبو يعلى الموصلى في مسنده ، عن أبي خيثمة ، عن وكيع به .

وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الحاكم - أيضاً - ، وعنه روله البيهقي . أ.هـ .

وقع الحافظ الزيلعي في « نصب الرأية » (٣/٣٥) وهم ، حيث عزا حديث خلاد بن السائب عن أبيه إلى الستة ، وهو وهم ، فالحديث عند أصحاب السنن فقط .

## [ الْمَسَاجِدُ الَّتِي يَرْفَعُ فِيهَا صَوْتُهُ بِالتَّلْبِيَةِ ]

وقال مالك : لا يرفع المحرم صوته في مساجد الجماعة <sup>(١)</sup> ؛ بل يكفيه أن يسمع من يَلِكُهُ ، إلا في المسجد الحرام ، ومسجد منى ؛ فإنه يرفع صوته فيها .  
واستحب الجمهور : رفع الصوت عند التقاء الرفاق ، وعند الإطلال على شرف من الأرض .

وقال أبو حازم : كان أصحابُ رسول الله ﷺ لا يبلغون الرِّوْحَاءَ حتى تَبَحَّ حُلُوقُهُمْ .

## [ هَلِ التَّلْبِيَةُ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ؟ ]

وكان مالك لا يرى التَّلْبِيَةَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ؛ ويرى على تَارِكِهَا دَمًا ، وكان غيره يراها من أركانه .

وحُجَّةٌ من رأيا واجبة ؛ أن أفعاله ﷺ إذا آتَتْ بَيَانًا لَوَاجِبٍ ؛ أنها محمولة على الوجوب ، حتى يدل الدليل على غير ذلك ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « خَلُّوا عَنْيْ مَتَاسِكَكُمْ » .

وبهذا يحتج <sup>(٢)</sup> من أوجب لَفْظَهُ فِيهَا فقط . وأما من <sup>(٤)</sup> لَمْ يَرَوْجُوبَ لَفْظَهُ ، فاعتمد في ذلك على ما روي من حديث جابر ؛ قال : « أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » فذكر التلبية التي في حديث ابن عمر .

## [ مَنْ قَالَ بِالزِّيَادَةِ فِي أَلْفَافِ التَّلْبِيَةِ ]

وقال في حديثه : « وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ عَلَى ذَلِكَ : ثَلَاثًا ذَا الْمَعَارِجِ ، وَنَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ . وَالنَّبِيُّ يَسْمَعُ ، وَلَا <sup>(٥)</sup> يَقُولُ شَيْئًا » <sup>(٦٦٨)</sup> . وما روي عن ابن عمر ؛ أنه كان يزيد في التلبية . وعن عمر بن الخطاب ، وعن أنس ، وغيره .

واستحب العلماء أن يكون ابتداء المحرم بالتلبية يأثر صلاة يصليها :

فكان مالك يستحب ذلك يأثر نافلة ؛ لما روي من مرسله عن هشام بن عروة عن أبيه : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ رَكْعَتَيْنِ ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَأْسُهُ »

(١) في الأصل : الجماعات . (٢) تقدم . (٣) في الأصل : احتج .

(٤) في الأصل : وأما من . (٥) في الأصل : فلها .

(٦٦٨) أخرجه أبو داود (٤٠٤/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب كيف التلبية ، حديث (١٨١٣) والبيهقي (٤٥/٥) كتاب الحج : باب كيف التلبية ، كلاهما من طريق يحيى بن سعيد ، عن جعفر ابن محمد ، عن أبيه ، عن جابر به .

أهل<sup>(١٦٩)</sup> .

### [ الاختلاف في الموضع الذي أحرم منه رسول الله ﷺ ]

واختلفت الآثار في الموضع الذي أحرم منه رسول الله ﷺ بحجته من أقطار<sup>(١)</sup> ذي الحليفة : فقال قوم : من مسجد ذي الحليفة بعد أن صلى فيه<sup>(٢٧٠)</sup> . وقال آخرون : إنما أحرم حين أكل على اليداء<sup>(٢٧١)</sup> .

(٢٦٩) أخرجه مالك (٣٣٢/١) كتاب الحج : باب العمل في الإهلال ، حديث (٢٩) من طريق هشام بن عروة عن أبيه مرسلًا ، قال ابن عبد البر في « الاستذكار » (٩٨/١١) : وأما حديث هشام ابن عروة فلم يختلف الرواة عن مالك في إرساله ومعناه قد روى من وجوه . (١) في الأصل : إقطار .

(٢٧٠) تقدم من مرسل عروة بن الزبير ، وأخرجه البخاري (٤٠٠/٣) كتاب الحج : باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة ، حديث (١٥٤١) ، ومسلم (٨٤٣/٢) كتاب الحج : باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة ، حديث (١١٨٦/٢٣) ، ومالك (٣٣٢/١) كتاب الحج : باب العمل في الإهلال ، حديث (٣٠) ، وأحمد (١٠/٢) ، ومن حديث سالم بن عبد الله ، أنه سمع أباه يقول : « يداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها ، ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد » ، يعني مسجد ذي الحليفة . (٢٧١) وقد ورد من حديث سعد ، وأنس ، وجابر بن عبد الله .

أما حديث سعد :

أخرجه أبو داود (٣٧٥/٢) ، كتاب المناسك (الحج) : باب في وقت الإحرام ، حديث (١٧٧٥) ، والحاكم (١١٣/١) كتاب المناسك ، والبيهقي (٣٩/٥) كتاب الحج : باب من قال : يهل إذا نيمت به راحلته ، من طريق محمد بن إسحاق ، عن أبي الزناد ، عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص ، قالت : قال سعد - رضي الله عنه - : « كان النبي ﷺ إذا أخذ طريق الفرع أهل إذا استقلت به راحلته ، وإذا أخذ طريق أحد » ، كذا قال أبو داود .

وقال البيهقي : « وإذا أخذ طريق الأخرى أهل إذا علا على شرف اليداء » ، وقال أبو داود : « أهل إذا أشرف على جبل اليداء » ، واختصره الحاكم ، فاقصر على قوله : « كان رسول الله ﷺ إذا أخذ طريق الفرع أهل إذا استقلت به راحلته » ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي . أما حديث أنس :

أخرجه أبو داود (٣٧٥/٢) كتاب المناسك (الحج) : باب في وقت الإحرام ، حديث (١٧٧٤) ، والنسائي (١٢٧/٥) كتاب الحج : باب اليداء ، وأحمد (٢٠٧/٣) ، كلهم من رواية الحسن عنه « أن النبي ﷺ صلى الظهر ثم ركب راحلته ، فلما علا على جبل لليداء أهل » .

أما حديث جابر :

أخرجه الترمذي (١٨١/٣) كتاب الحج : باب ما جاء من أي موضع أحرم النبي ﷺ حديث (٨١٧) ، والنسائي (١٦٢/٥) كتاب الحج : باب العمل في الإهلال ، والبيهقي (٧/٥) كتاب الحج : باب ما يدل على أن النبي ﷺ أحرم إحرامًا مطلقًا ينتظر القضاء ، ثم أمر بإفراد الحج ومضى في الحج .

وقال قوم : إِنَّمَا أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ راحلته (٦٧٢) . وسئل ابن عباس عن اختلافهم في ذلك فقال : كلُّ حدث لا عن أول إهلاله عليه الصلاة والسلام بل عن أول

= من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عنه قال : « لا أراد النبي ﷺ الحج أذن في الناس فاجتمعوا ، فلما أتى البيداء أحرم » ، وقال الترمذي : حسن صحيح .  
(٦٧٢) وهو قول ابن عمر ، وجابر ، وأنس ، وابن عباس .  
حديث ابن عمر :

أخرجه البخاري (٣٧٩/٣) كتاب الحج : باب قول الله تعالى ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ حديث (١٥١٤) ، ومسلم (٨٤٥/٢) كتاب الحج : باب الإهلال من حيث تتبع الرحلة ، حديث (١١٨٧/٢٩) ، عنه قال : « رأيت رسول الله ﷺ يركب راحلته بذى الحليفة ، ثم يهل حين تستوى به قائمة » .

حديث جابر :

أخرجه البخاري (٣٧٩/٣) كتاب الحج : باب قول الله تعالى ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ ، حديث (١٥١٥) ، من طريق عطاء عنه « أن إهلال النبي ﷺ من ذى الحليفة ، حين استوت به راحلته » .

حديث أنس :

أخرجه البخاري (٤٠٧/٣) كتاب الحج : باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح ، حديث (١٥٤٦) ، ومسلم (٤٨٠/١) كتاب صلاة المسافرين وقصرها : باب صلاة المسافرين وقصرها ، حديث (٦٩٠/١١) مختصراً ، من رواية ابن المنكدر ، عنه قال : « صلى النبي ﷺ بالمدينة أربعاً ، وبذى الحليفة ركعتين ، ثم بات حتى أصبح بذى الحليفة ، فلما ركب راحلته واستوت به أهل » .  
وأخرجه أبو داود (٣٧٥/٢) كتاب المناسك (الحج) : باب في وقت الإحرام ، حديث (١٧٧٣) ، والترمذي (٤٣١/٢) كتاب الصلاة : أبواب السفر : باب ما جاء في التقصير في السفر ، حديث (٥٤٦) ، والبيهقي (٣٨/٥) كتاب الحج : باب من قال يهل إذا انبعثت به راحلته .

حديث ابن عباس :

أخرجه البخاري (٤٠٥/٣) كتاب الحج : باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر ، حديث (١٥٤٥) من جهة موسى بن عقبه ، عن كريب ، عن ابن عباس في حديث طويل ، قال فيه : « انتقل النبي ﷺ من المدينة بعدما ترجل وأدهن ، ولبس إزاره ورداه هو وأصحابه ، فلم يته عن شيء من الأردية والأزر تلبس إلا للزعررة التي تردع على الجلد ، فأصبح بذى الحليفة ركب راحلته ، حتى استوى على البيداء أهل هو وأصحابه » .

وله طريق آخر :

أخرجه مسلم (٩١٢/٢) كتاب الحج : باب تقليد الهدى ، وإشعاره عند الإحرام ، حديث (٢٠٥/١٢٤٣) ، والبيهقي (٣٩/٥) كتاب الحج : باب من قال يهل إذا انبعثت به راحلته ، من جهة أبي حسان الأعرج ، عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ أحرم بذى الحليفة ﷺ إذا استوت به راحلته البيداء أحرم عند الظهر ، وأهل بحج » .

إِهْلَالٌ سَمِعَهُ (٦٧٣) . وذلك أن الناس يأتون متسابقين . فعلى هذا لا يكون في هذا اختلاف ، ويكون الإهلال إثر الصلوة . [ متى يهل المكي بالحج ؟ ]

وأجمع فقهاء الأمصار على أن المكي لا يلزمه الإهلال حتى إذا خرج إلى متى : ليتصل له عمل الحج ، وعَمَدَتُهُمْ ما رواه مالك عن ابن جريج ، أنه قال لعبد الله بن عمر : «رَأَيْتُكَ تَفْعَلُ هُنَا أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا يَفْعَلُهَا ، فَذَكَرَ مِنْهَا ؛ رَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ ، وَلَمْ تَهَلْ أَنْتَ إِلَى (١) يَوْمِ التَّرْوِيَةِ . فَأَجَابَهُ ابْنُ عُمَرَ : أَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهَلُّ حَتَّى تَتَبَعَتْ بِهِ رَأْسِلَتَهُ » (٦٧٤) . يريد : حتى يتصل له عمل الحج .

(٦٧٣) أخرجه أبو داود (٣٧٣/٣) كتاب المناسك (الحج) : باب في وقت الإحرام ، حديث (١٧٧٠) ، والحاكم (٤٥١/١) كتاب المناسك ، والبيهقي (٣٧/٥) كتاب الحج : باب من قال : يهل خلف الصلوة ، وأحمد (٢٦٠/١) كلهم من طريق خصيف بن عبد الرحمن الجزري ، عن سعيد بن جبير ، قال : قلت لعبد الله بن عباس : عجيبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلال رسول الله ﷺ حين أوجب ، فقال : إني لأعلم الناس بذلك ، إنها إنما كانت من رسول الله ﷺ حجة واحدة فمن هناك اختلفوا ، خرج رسول الله ﷺ حاجا فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعته أوجبه في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من ركعته ، فسمع ذلك منه أقوام لحفظه عنه ثم ركب ، فلما استقلت به ناقته أهل ، وأدرك ذلك منه أقوام ؛ وذلك أن الناس كانوا يأتون إرسالا ، فسمعه حين استقلت به ناقته يهل ، فقالوا : إنما أهل حين استقلت به ناقته ، ثم مضى رسول الله ﷺ ، فلما علا على شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك منه أقوام ، فقالوا : إنما أهل حين علا على شرف البيداء ، وإبم الله لقد أوجب في مصلاه ، وأهل حين استقلت به ناقته ، وأهل حين علا على شرف البيداء ، قال سعيد بن جبير : فمن أخذ بقول ابن عباس أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعته .

قال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم » ، ووافقه الذهبي وقال البيهقي : فقال : « خصيف الجزري غير قوي ، وقد رواه الواقدي بإسناد له ، عن ابن عباس إلا أنه لا تنفع متابعة الواقدي » . وخصيف هو ابن عبد الرحمن الجزري ضعفه أحمد وغيره . وقال الحافظ : صدوق سي الحفظ خلط بآخره . ينظر : المغني (٢٠٩/١) والتقريب (٢٢٤/١) . (١) في الأصل : حتى كان .

(٦٧٤) أخرجه مالك (٣٣٣/١) كتاب الحج : باب العمل في الإهلال حديث (٣١) ، والبخاري (٢٦٧/١) ، كتاب الوضوء : باب غسل الرجلين في التملين ، ولا يمسح على التملين ، حديث (١٦٦) ، ومسلم (٨٤٤/٢) كتاب الحج : باب الإهلال من حيث تتبعت الراحلة ، حديث (٢٥/١١٨٧) ، كلهم من حديث مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر : يا أبا عبد الرحمن رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعها ، قال : ما هن يا ابن جريح ؟ قال : رأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمينين ، ورأيتك تلبس النعال السبتية ، ورأيتك تصبغ بالصفرة ، ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ، ولم تهل أنت حتى يكون =

وروى مالك أن عمر بن الخطاب كان يأمر أهل « مكة » أن يَهْلُوا إذا رأوا الهلال .  
ولا خلاف عندهم أن المكي لا يهل إلا من جوف « مكة » إذا كان حاجاً . وأما إذا  
كان معتمراً ؛ فإنهم أجمعوا على أن <sup>(١)</sup> يلزمه أن يخرج إلى الحِلِّ ، ثم يحرم <sup>(٢)</sup> منه  
ليجمع بين الحِلِّ والحَرَمِ ؛ كما يجمع الحاج ، أعني : لأنه لا يخرج إلى عرفة وهو <sup>(٣)</sup>  
حل .

وبالجملة : فاتفقوا <sup>(٤)</sup> على أنها سنة المعتمر ، واختلفوا إن لم يفعل : فقال قوم :  
يجزيه ، وعليه دم ؛ وبه قال أبو حنيفة ، وابن القاسم .  
وقال آخرون : لا يجزيه ؛ وهو قول الثوري ، وأشهب .

### [ مَتَى يَقْطَعُ الْمَحْرَمُ التَّلْبِيَةَ ؟ ]

وأما متى يقطع المحرم التلبية : فإنهم اختلفوا في ذلك : فروي مالك أن علي بن أبي  
طالب - رضي الله عنه - كان يقطع التلبية ، إذا رَأَتْ الشَّمْسُ من يَوْمِ عرفة : وقال  
مالك : وذلك الأمر الذي لم يَزَلْ عليه أهل العلم ببلدنا .

وقال ابن شهاب : كانت الأئمة : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي - يقطعون  
التلبية عند زَوَالِ الشَّمْسِ من يوم عرفة .

قال أبو عمر بن عبد البر : واختلف في ذلك عن عثمان ، وعائشة .

وقال جمهور فقهاء الأمصار ، وأهل الحديث : أبو حنيفة ، والشافعي ، والثوري ،  
وأحمد وإسحاق ، وأبو ثور ، وداود ، وابن أبي ليلى ، وأبو عبيد ، والطبري ،  
والحسن بن حيى : « إن المحرم لا يقطع التلبية حتى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ ؛ لما ثبت أن  
رسول الله ﷺ لم يَزَلْ يُلَبِّي حتى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ » <sup>(٦٧٥)</sup> .

= يوم التروية ، فقال عبد الله : أما الأركان فإني لم أر رسول الله ﷺ يس إلا اليمانيين ، وأما النعال  
السبية فإني رأيت رسول الله ﷺ ليس النعال التي ليس فيها شعر ، ويتوضأ فيها ، فإنا أحب أن  
البسها ، وأما الصغرة فإني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها فإنا أحب أن أصبغ بها ، وأما الإهلال  
فإني لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به وراجلته .

(١) في الأصل : أنه . (٢) في الأصل : يخرج .

(٣) في الأصل : هي . (٤) في الأصل : فإنهم اتفقوا .

(٦٧٥) أخرجه البخاري (٤٠٤/٣ - ٤٠٥) كتاب الحج : باب الركوب والإرتداف في الحج حديث  
(١٥٤٣ ، ١٥٤٤) ومسلم (٩٣١/٢) كتاب الحج : باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في  
رمى جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ يوم النحر حديث (١٢٨١/٢٦٧) وأبو داود (٥٦٤/١) كتاب المناسك : باب متى  
يقطع التلبية : باب التلبية في السير ، والترمذي (٢٦٠/٣) كتاب الحج : باب ما جاء متى تقطع التلبية  
في الحج ، حديث (٩١٨) وابن ماجه (١٠١١/٢) كتاب المناسك : باب متى يقطع الحاج التلبية  
حديث (٣٠٤٠) ، وأحمد (٢١٠/١ ، ٢١٤) والدارمي (٦٢/٢ ، ٦٣) كتاب المناسك : باب في =



إلا أنهم اختلفوا متى يقطعها :

فقال قوم : إذا رَمَاهاَ بأسرها ؛ لما روي عن ابن عباس أَعْنَى<sup>(١)</sup> : الفضل ابن عباس ؛ أنه كان رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وأنه لَبَّى ، حتى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، وقطع التلبية في آخر حصاة<sup>(٢٦٧)</sup> .

وقال قوم : بل يقطعها في أول جمرة يلقيها . روي ذلك عن ابن مسعود .

وروي في وقت قطع التلبية أقاويل غير هذه ، إلا أن القولين هذين هما المشهوران .

واختلفوا في وقت قطع التلبية بالعمرة : فقال مالك : يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم ؛ وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي : إذا افتتح الطَّوْفَ . وسلف مالك في ذلك ابن عمر ، وعروة . وعمدة الشافعي أن التلبية معناه : إجابة إلى الطواف بالبيت ، فلا تنقطع حتى يشرع في العمل .  
[ الْقَوْلُ فِي إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، وَالْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ ]

وسبب الخلاف : معارضة القياس لِفَعْلٍ بَعْضُ الصَّحَابَةِ . وجمهور العلماء - كما قلنا - متفقون على إِدْخَالِ المحرم الحج على العمرة ، ويختلفون في إِدْخَالِ الْعُمْرَةِ على الْحَجِّ .

وقال أبو ثور : لا يدخل حج على عمرة ، ولا عمرة على حج ؛ كما لا تدخل صلاة على صلاة . فهذه هي أفعال المحرم بما هو محرم ، وهو أول أفعال الحج . وأما الفعل الذي بعد هذا ، فهو الطواف عند دخول « مكة » ، فلنقل في الطواف .



= رمى الجمار يرميها راكبا ، وابن الجارود في « المتقى » رقم (٤٧٦) وابن خزيمة (٢٧٩/٤) رقم (٢٨٨١) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٢٤/٢) ، والبيهقي (١١٢/٥) كتاب الحج : باب التلبية يوم عرفة قبله ويعدده حتى يرمى جمرة العقبة ، والبخارى في « شرح السنة » (١٠٩/٤) - بتحقيقنا ) من حديث عبد الله بن عباس أن الفضل بن عباس أخبره أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة . واللفظ لمسلم .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(١) في ط : أن .

(٢٦٧) أخرجه ابن خزيمة (٢٨٢/٤) كتاب المناسك : باب قطع التلبية إذا رمى الحاج جمرة العقبة يوم النحر ، حديث (٢٨٨٧) ، من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين ، عن ابن عباس ، عن الفضل ، قال : أفضت مع النبي ﷺ من عرفات ، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يكبر مع كل حصاة ، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة . قال ابن خزيمة : هذا حديث صحيح مفيد لما أبهم في الروايات الأخرى ، وأن المراد بقوله حتى رمى جمرة العقبة أى : أتم رميها .

**الْقَوْلُ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ . وَالْكَلَامُ فِي الطَّوَافِ :**  
**فِي صِفَتِهِ <sup>(١)</sup> وَشُرُوطِهِ <sup>(٢)</sup> وَوَقْتِهِ وَحُكْمِهِ فِي الْوُجُوبِ**  
**أَوِ النَّذْبِ وَفِي أَعْدَادِهِ**  
**الْقَوْلُ فِي الصِّفَةِ <sup>(٣)</sup>**

والجمهور مجمعون على أن صفة كل طواف ؛ واجبا كان ، أو غير واجب أن يتديء من الحجر الأسود . فإن استطاع أن يقبله قبله ، أو يلمسه بيده ، ويقبلها إن أمكنه . ثم يجعل البيت على يساره ، ويمضي على يمينه ، فيطوف سبعة أشواط ؛ يرمل في الأشواط الثلاثة الأول ثم يمشي في الأربعة ؛ وذلك في طواف القدوم على مكة ، وذلك للحاج والمعتمر ، دون المتمعن . وأنه لا رمل على النساء ، ويستلم الركن اليماني ، وهو الذي على قطر الركن الأسود ؛ لثبوت هذه الصفة من فعله ﷺ .

**[ حُكْمُ الرَّمْلِ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ لِلْقَادِمِ ]**

واختلفوا في حكم الرمل في الأشواط الثلاثة الأول للقادم : هل هو سنة ، أو فضيلة ؟ فقال ابن عباس : هو سنة ؛ وبه قال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وإسحاق وأحمد ، وأبو ثور .

واختلف قول مالك في ذلك ، وأصحابه .

والفرق بين القولين : أن من جعله سنة ، أوجب في تركه الدَّم . ومن لم يجعله سنة ، لم يوجب في تركه شيئا <sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : صفته فصول . (٢) في الأصل : وشروطه ووقته .

(٣) في الأصل : صفته .

(٤) أن يرمل الذكر في الأشواط الثلاثة الأول ، ويمشي على الهينة في بقية الأشواط الأربعة ولا يسر الرمل إلا في طواف يعقبه سعی ، ومنها : أن يقرب من البيت للطواف ، فإن تعذر الرمل مع القرب للزحمة فالمحافظة على الرمل مع البعد أولى لأن ما يتعلق بنفس العبادة أولى من المتعلق بمكانها إلا أن يكون في حاشية المطاف نساء ولا يؤمن منهن فالقرب وترك الرمل حيث أولى .

وقال شيخ المذهب : ملعبنا أن الرمل مستحب في الطوافات الثلاث الأولى من السبع ؛ وبه قال جمهور العلماء . وملعبنا أنه لو ترك الرمل فاتته الفضيلة ولا شيء عليه وحكاة ابن المنذر وبه أقوال ، وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك الماجشون للملكي عليه الدم الحديث : من ترك نسكا =

واحتج من لم ير الرمل سنة بحديث أبي الطفيل ، عن ابن عباس ؛ قال : قلت لابن عباس : « زعم قومك أن رسول الله ﷺ حين طاف بالبيت رمل ، وأن ذلك سنة . فقال : صدقوا وكتبوا . قال : قلت : ما صدقوا ، وما كتبوا ؟ قال : صدقوا ؛ رمل رسول الله ﷺ حين طاف بالبيت ، وكتبوا ليس بسنة . إن قریشاً زمن الحديبية قالوا : إن به وبأصحابه هزلاً ، وقعدوا على قيعقان ينظرون إلى النبي ﷺ وأصحابه . فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال لأصحابه : ارملوا ، أروهم أن بكم قوة . فكان رسول الله ﷺ يرمل من الحجر الأسود إلى البعاني ، فإذا توارى عنهم مشى » (١٧٧) .

وحجة الجمهور : حديث جابر : « أن رسول الله ﷺ رمل في الثلاثة الأشواط (٢) في حجة الوداع ، ومشى أربعاً » (٣) . وهو حديث ثابت من رواية مالك ، وغيره . قالوا :

= فعليه الدم وكان مالك يقول عليه الدم ، ثم وجع عنه .

وقال ابن قدامة : ومن نسى الرمل فلا إعادة عليه ، لأن الرمل هيئة فلا يجب بتركه إعادة ولا شيء كهيئات الصلاة وكالاضطباع في الطواف ولو تركه عمدا لم يلزمه شيء - أيضا - وهذا قول عامة الفقهاء إلا ما حكى عن الحسن والثوري وعبد الملك الماجشون : أن عليه الدم ؛ لأنه نسيك وقد جاء في حديث عن النبي ﷺ : من ترك نسكا فعليه دم . وقال ابن قدامة : ولنا : أنه هيئة وغير واجبة فلم يجب بتركها شيء كالاضطباع ، والخبر إنما يصح عن ابن عباس . وقد قال ابن عباس من ترك الرمل فلا شيء عليه ، ولأن طواف القدوم لا يجب بتركه شيء فترك صفة فيه أولى أن لا يجب بها شيء لأن ذلك لا يزيد على تركه .

(١) في ط : ابن .

(٢٧٧) أخرجه مسلم (٩٢١/٢ ، ٩٢٢) ، كتاب الحج : باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة ، وفي الطواف الأول من الحج ، حديث (١٢٦٤/٢٣٧) وأبو داود (٤٤٤/٢) كتاب المناسك (الحج) : باب في الرمل ، حديث (١٨٨٥) ، وابن ماجه (٩٨٤/٢) كتاب المناسك : باب الرمل حول البيت ، حديث (٢٩٥٣) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٨٠/٢) كتاب مناسك الحج : باب الرمل في الطواف ، والبيهقي (١٠٠/٥) كتاب الحج : باب الطوف وركبا ، والطائلي (٢٠٧/١) كتاب الحج والعمرة : باب حديث أبي الطفيل عن ابن عباس المتضمن أسرار الحج ، حديث (٩٩٢) ، وأحمد (٢٢٩/١) ، من طرق عن أبي الطفيل ، قال : « قلت لابن عباس : زعم قومك أن رسول الله ﷺ رمل بالبيت وأنها سنة . قال صدقوا وكتبوا . قد رمل رسول الله ﷺ بالبيت ، وليس بسنة ، ولكن قدم رسول الله ﷺ مكة والمشركون قيعقان ، وبلغه أنهم يقولون : إن به وبأصحابه هزلاً ، فقال لأصحابه : ارملوا ، أروهم أن بكم قوة ، فكان رسول الله ﷺ يرمل من الحجر الأسود إلى الركن البعاني ، فإذا توارى عنهم مشى » .

(٢) في الأصل : ثلاثة أشواط .

(٣) تقدم .

وقد اختلف على أبي الطفيل ، عن ابن عباس ؛ فروي عنه : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ » ؛ وذلك بخلاف الرواية الأولى . وعلى أصول الظاهرية يجب الرَّمْلُ ، لقوله : « خَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(١)</sup> . وهو قولهم ، أو قول بعضهم الآن فيما أظن .

### [ لا رمل على مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ « مَكَّة » ]

وأجمعوا : على أنه لَا رَمَلَ على مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ « مَكَّة » من غير أهلها ، وهم المتمتعون ؛ لأنهم قد رملوا في حين دخولهم حين طافوا للقدوم .

### [ هل على أهل « مَكَّة » إذا حجوا رمل ]

واختلفوا في أهل : مَكَّة هل عليهم إذا حجوا رمل ، أم لا ؟ .  
فقال الشافعي : كل طواف قبل « عَرَفَةَ » مما يوصل بينه وبين السعي ، فإنه يرمل فيه . وكان مالك يستحب ذلك .

وكان ابن عمر لا يرى عليهم رَمَلًا إذا طافوا بِالْبَيْتِ على ما رَوَى عنه مَالِكٌ .  
وسبب الخلاف : هل الرَّمْلُ كان لعدة ، أو لغير عدة ؟ وهل هو مختص بالمسافر ، أم لا ؟ وذلك أنه كان عليه الصلاة والسلام - حين رمل واردا على « مَكَّة » <sup>(٢)</sup> .

### [ الْأَرْكَانُ الَّتِي تُسْتَلَمُ فِي الطَّوَافِ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ ]

واتفقوا على أن من سنة الطواف استلام الركنين الأسود واليماني للرجال دون النساء .

### [ اخْتِلَافُهُمْ فِي هَلْ تُسْتَلَمُ كُلُّ الْأَرْكَانِ ]

واختلفوا هل تستلم الأركان كلها أم لا ؟ فذهب الجمهور إلى أنه إنما يستلم الركنان فقط ؛ لحديث ابن عمر : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِمُ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ فَقَطْ » <sup>(٣)</sup> .

واحتج من رأى استلام جميعها : بما روي عن جابر قال : « كُنَّا نَرَى إِذَا طُفْنَا ، أَنْ نُسْتَلِمَ الْأَرْكَانَ كُلَّهُا » <sup>(٦٧٨)</sup> . وكان بعض السلف لا يحب أن يستلم الركنين ، إلا في الورث من الأشواط .

وكذلك أجمعوا على أن تقبيل الحجر الأسود خاصة من سنن الطواف إن قلبر ، وإن لم يقدر على الدخول إليه قبَّلَ يده ؛ وذلك لحديث عمر بن الخطاب الذي رواه مالك ؛ أنه قال

(١) تقدم . (٢) تقدم . (٣) تقدم .

(٦٧٨) أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٨٣/٢) كتاب مناسك الحج : باب ما يستلم من الأركان في الطواف ، من رواية أبي الزبير عنه .

وهو يطوف بالبيت حين بلغ الحجر الأسود: « إِنَّمَا أَنْتَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ مَا يَقُولُكَ، ثُمَّ قِيلَ » (٦٧٩).

(٦٧٩) هذا الحديث ورد من طرق كثيرة عن عمر بن الخطاب موصولا ، وورد عنه أيضا مرسل كما سيأتي .

فأخرجه البخارى (٤٦٢/٣) كتاب الحج : باب ما ذكر في الحجر الأسود حديث (١٥٩٧) ، ومسلم (٩٢٥-٩٢٦) كتاب الحج : باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف حديث (١٢٧٠/٢٥١) وأبو داود (٥٧٧/١) كتاب المناسك : باب في تقبيل الحجر حديث (١٨٧٣) ، والنسائي (٢٢٧/٥) كتاب الحج : باب تقبيل الحجر والترمذى (٥٠٧/٣ - تحفة ) أبواب الحج : باب ما جاء في تقبيل الحجر حديث (٨٦٢) وأحمد (٧٦/١) والبيهقى (٧٤/٥) ، واليفوى في « شرح السنة » (٦٨/٤) - بتحقيقنا ( من طريق عابس بن ربيعة عن عمر . وقال الترمذى : حسن صحيح .

وأخرجه مسلم (٩٢٥/٢) كتاب الحج : باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف حديث (١٢٧٠/٢٤٨) ، والنسائي في « الكبرى » (٤٠٠/٢) كتاب الحج : باب تقبيل الحجر رقم (٣٩١٩) وابن الجارود (٤٥٢) . وابن عزيمة (٢١٢/٤) رقم (٢٧١١) من طريق ابن وهب عن يونس وعمر بن الحارث عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه حدثه قال : قبل عمر بن الخطاب الحجر ثم قال : « أما والله لقد علمت أنك حجر ولولا أنى رأيت رسول الله ﷺ يقبل ما قبلتك » . وأخرجه البخارى (٥٥٥/٣) كتاب الحج : باب تقبيل الحجر حديث (١٦١٠) من طريق زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر .

وأخرجه مسلم (٩٢٥/٢) كتاب الحج : باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف حديث (١٢٧٠/٢٤٩) ، والدارمى (٥٣-٥٢/٢) كتاب المناسك : باب في تقبيل الحجر من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر .

وأخرجه مسلم (٩٢٥/٢) كتاب الحج : باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف حديث (١٢٧٠/٢٥٠) وابن ماجه (٩٨١/٢) كتاب المناسك : باب استلام الحجر حديث (٢٩٤٣) والنسائي في « الكبرى » (٤٠٠/٢) كتاب الحج : باب تقبيل الحجر رقم (٣٩١٨) ، وأحمد (٣٥/١) والحميدى (٧/١) رقم (٩) ، والطائلى (٢١٦/١ - منحة ) رقم (١٠٤٥) من طريق عاصم الأحول عن عبد الله ابن سرجس قال : رأيت الأصم ( يعنى عمر بن الخطاب ) يقبل الحجر ويقول : « الله إني لأقبلك وإنى أعلم أنك حجر وأنت لا تقهر ولا تنزع ولولا أنى رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك » . واللفظ لمسلم .

ولفظ ابن ماجه والحميدى : رأيت الأصم بالتصغير .

وأخرجه مسلم (٩٢٥/٢) كتاب الحج : باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف حديث (١٢٧١/٢٥٢) ، والنسائي (٢٢٧/٥) كتاب الحج : باب استلام الحجر الأسود وأحمد (٣٩/١) والطائلى (٢١٦/١ - منحة ) رقم (١٠٤٤) ، وأبو يعلى (١٦٩/١) رقم (١٨٩) والبيهقى (٧٤/٥) من طريق سويد بن غفلة قال : رأيت عمر بن الخطاب يقبل الحجر ويقول : « إني لأقبلك وإنى لأعلم أنك حجر لا تقهر ولا تنزع ولكنى رأيت رسول الله ﷺ بك حقيا .. »

وأخرجه الدارمى (٥٣/٢) كتاب الحج : باب في تقبيل الحجر ، والطائلى (٢١٥/١ - منحة ) =

## [ حُكْمُ رَكْعَتَي الطَّوَافِ ، وَإِذَا طَافَ أَكْثَرَ مِنْ طَوَافٍ كُلِّ أُسْبُوعٍ ]

وأجمعوا على أن من سنة<sup>(١)</sup> الطواف ركعتين بعد انقضاء الطواف . وجمهورهم على أنه يأتي بها الطائف عند انقضاء كل أسبوع ، إن طاف أكثر من أسبوع واحد .  
وأجاز بعض السلف ألا يفرق بين الأسابيع ، وألا يفصل بينهما بركوع ، ثم يركع لكل أسبوع ركعتين . وهو مروي عن عائشة ؛ أنها كانت لا تفرق بين ثلاثة الأسابيع<sup>(٢)</sup> ، ثم تركع ميت ركعات .

= (١٠٤٣) وابن خزيمة (٢١٣/٤) رقم (٢٧١٤) والحاكم (٤٥٥/١) والبيهقي (٧٤/٥) من طريق جعفر بن عبد الله بن عثمان قال : رأيت محمد بن عباد بن جعفر يستلم الحجر ثم يقبله ويسجد عليه فقلت له : ما هذا فقال : رأيت خالك عبد الله بن عباس يفعله ثم قال : رأيت عمر ففعله ثم قال : إني لأعلم أنك حجر ولكني رأيت رسول الله ﷺ يفعل هذا .  
وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .  
وصصححه أيضا ابن خزيمة .

وأخرجه البزار (٢٣/٢ - كشف) رقم (١١١٤) ، وأبو يعلى (١٩٢/١) رقم (٢١٩) من طريق جعفر ابن محمد المخزومي قال : رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر وسجد عليه ، وقال : رأيت عمر ابن الخطاب يقبل الحجر ويسجد عليه وقال : رأيت رسول الله ﷺ يفعله .  
قال البزار : لا نعلمه عن عمر إلا بهذا الإسناد .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٤٤/٣) وقال : رواه أبو يعلى بإسنادين وفي أحدهما جعفر ابن محمد المخزومي وهو ثقة ، وفيه كلام وبقية رجاله رجال الصحيح .  
وللمحدث طرق أخرى عند أبي يعلى :

فأخرجه (١٩١/١ - ١٩٢) من طريق ابن أبي ليلى عن عطاء عن يعلى ابن أمية عن عمر به .  
وأخرجه - أيضا - (١٩٣/١) من طريق هشام بن حبيب الأشقر عنه وهشام بن حبيب ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٥٣/٩) وقال : لم يرو عنه إلا ابنه حزام ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأخرجه مالك (٢٦٤/١) - تنوير ) كتاب الحج : باب تقبيل الركن الأسود في الاستلام عن هشام ابن هروء عن أبيه عن عمر .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث مرسل ، وهو يستند من وجوه صحاح منها طريق الزهري عن سالم عن أبيه وذكر الزائر أن هذا الحديث رواه عن عمر مستنداً أربعة عشر رجلاً .  
وفي الباب عن أبي بكر الصديق :

أخرجه ابن أبي شبة والدارقطني في « العلل » كما في « تحفة الاحوذى » (٥٠٧/٣) عنه أنه وقف عند الحجر ثم قال : « إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك » .

(١) في الأصل : متن . (٢) في الأصل : أسابيع .

وحجة الجمهور : « أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت سبعا ، وصلى خلف المقام ركعتين (١٨٠) ، وقال : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » (١) ، وحجة من أجاز الجمع : أنه قال : المقصود إنما هو ركعتان لكل أسبوع .

[ لَيْسَ لِلطَّوَّافِ ، وَلَا لِرَكَعَتَيْهِ وَقْتُ مَعْلُومٍ ]

والطواف ليس له وقت معلوم ، وَلَا الرُّكْعَتَانِ الْمَسْنُونَتَانِ بعده ، فجاز الجمع بين أكثر من ركعتين لأكثر من أسبوعين ، وإنما استحب من يرى أن يفرق بين ثلاثة أسابيع ؛ لأن رسول الله ﷺ انصرف إلى الركعتين بعد (٢) وتر من طَوَافِهِ ، ومن طاف أسابيعٍ غَيْرَ وتر ، ثم عاد (٣) إليها ، لم ينصرف عن وتر من طوافه .

\* \* \*

الْقَوْلُ فِي شُرُوطِهِ

[ حَدُّ مَوَاضِعِ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ ، وَهَلَّ الْحَجَرُ جُزْءً مِّنَ الْبَيْتِ ]

وأما شروطه : فإن منها حد موضعه . وجمهور العلماء على أن الحجر من البيت ، وأن من طاف بالبيت لَزِمَهُ إدخال الحجر فيه ، وأنه شرط في صحة طواف الإفاضة (٤) .

(١٨٠) أخرجه البخاري (٤٧٧/٣) كتاب الحج : باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته ثم صلى ركعتين ، ثم خرج إلى الصفا ، حديث (١٦١٦) ، وسلم (٩٢٠/٢) كتاب الحج : باب استحباب الرمل في الطواف والمعركة ، وفي الطواف الأول من الحج ، حديث (١٢٦١/٢٣١) ، من حديث ابن عمر « أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف بالحج والمعركة أول ما يقدم فإنه يسمى ثلاثة أطواف ويمشي أربعاً ، ثم يصلي مسجدتين » .

وأخرجه أبو داود (٤٤٣/٢) كتاب المناسك (الحج) : باب الطواف الواجب ، حديث (١٨٨١) ، وأحمد (٣٠٤/١) ، من حديث ابن عباس : « أن النبي ﷺ قدم مكة ، وهو يشتكي فطاف على راحلته ، كلما أتى على الركن بمحجن ، فلما فرغ من طوافه أتاه فصرى ركعتين » .

(١) تقدم .

(٢) في الأصل : هن .

(٣) في الأصل : رجع .

(٤) ويطوف من خارج الحطيم ؛ لأن الحطيم من البيت على لسان رسول الله ﷺ في حديث عائشة . أن الحطيم من البيت وفي رواية عن عائشة قالت : سألت رسول الله ﷺ عن الجدر أمن البيت هو ؟ قال : « نعم » ، ولو طاف في داخل الحجر فعليه أن يعيد فإن أعاد على الحجر خاصة أجزأه لأن المتروك هو لا غير ولو لم يعد حتى عاد إلى أهله يجب عليه الدم .

فإن قيل : إذا كان الحطيم من البيت فلم لا يجوز التوجه إليه في الصلاة ؟ فالجواب أن كون الحطيم من البيت ثبت بخير الواحد ، ووجوب التوجه إلى البيت ثبت بنص الكتاب وهو قوله تعالى : « وحيث ما كنتم فتلىوا » ووجهكم شطره ﴿ فلو جاز التوجه إلى الحطيم في الصلاة لزم ترك ما ثبت بدليل قطعي وهو التوجه إلى البيت والعمل بما ثبت بدليل ظني وهو كون الحطيم من البيت . وليس في الطواف من وراء الحطيم عملاً بخير الواحد ترك العمل بنص الكتاب وهو قوله تعالى : ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ بل فيه عمل بهما جميعاً .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : هو سنة .

وحجة الجمهور : ما رواه مالك عن عائشة ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « لَوْلَا حِثْنَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَهْنَمْتُ الْكَعْبَةَ ، وَلَصِيرْتُهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » (٦٨١) .

(٦٨١) أخرجه مالك (٣٦٣/١) كتاب الحج : باب ما جاء في بناء الكعبة ، حديث (١٠٤) ، والبخارى (١٧٠/٨) كتاب التفسير : باب قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ حديث (٤٤٨٤) ، ومسلم (٩٦٩/٢) كتاب الحج : باب نقض الكعبة وبنائها ، حديث (١٣٣٣/٣٩٩) ، والنسائي (٢١٤/٥) ، كتاب الحج : باب بناء الكعبة ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٨٥/٢) كتاب مناسك الحج : باب ما يستلم من الأركان في الطواف ، وأحمد (١٧٦/٦) ، (١٧٧) كلهم من طريق مالك ، عن سالم بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه - أخير عبد الله بن عمر عن عائشة أن النبي ﷺ ، قال : « أَلَمْ تَرَى أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْلَا حِثْنَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ » ، قال : فقال عبد الله بن عمر : لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ ما أرى قواعده إبراهيم . وللحديث طرق أخرى عن عائشة :

فأخرجه البخارى (٢٧١/١) كتاب العلم : باب من ترك بعض الإختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس ... حديث (١٢٦) ، والترمذى (٥٢٢/٣ - ٥٢٣ - تحفة ) أبواب الحج : باب ما جاء في كسر الكعبة حديث (٨٧٦) من طريق أبي إسحق عن الأسود بن يزيد أن ابن الزبير قال له : حدثني بما كانت تقضى إليك أم المؤمنين يعني عائشة فقال : حدثني أن رسول الله ﷺ قال لها : « لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُو عَهْدِ بِالْجَاهِلِيَةِ لَهْنَمْتُ الْكَعْبَةَ وَجَعَلْتُهَا « بَابِينَ فَلَمَّا مَلَكَ ابْنُ الزَّبِيرِ هَدَمَهَا وَجَمَلَ لَهَا بَابِينَ . قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

وأخرجه البخارى (٥١٣/٣ - ٥١٤) كتاب الحج : باب فضل مكة وبنائها ، (١٥٨٤) ومسلم (٩٧٣/٢) كتاب الحج : باب جدر الكعبة وبنائها (١٣٣٣/٤٠٥) والطيالسى (٢١٥/١) - منحة ( رقم (١٠٤١) ) والنسائي (٢١٥/٥) كتاب المناسك ، والدارمى (٥٤/٢) كتاب المناسك : باب الحجر من البيت من طريق الأسود بن يزيد عن عائشة .

وأخرجه البخارى (٥١٤/٣) كتاب الحج : باب فضل مكة وبنائها (١٥٨٥) ومسلم (٩٦٨/٢) كتاب الحج : باب نقض الكعبة وبنائها حديث (١٣٣٣/٣٩٨) وأحمد (٥٧/٦) والنسائي (٢١٥/٥) كتاب المناسك : باب في بناء الكعبة من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ لَإِنْ قَرِيباً حِينَ بَنَتْ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرْتُ وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفاً .. »

وأخرجه البخارى (٥١٤/٣) كتاب الحج : باب فضل مكة وبنائها ، حديث (١٥٨٦) ، والنسائي (٢١٤/٥) كتاب الحج : باب بناء الكعبة من طريق يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة به .

وأخرجه أحمد (١٨٠/٦) ، ومسلم (٩٦٩/٢ - ٩٧٠) كتاب الحج : باب نقض الكعبة وبنائها وأبو يعلى (٩٢/٨) رقم (٤٦٢٨) وابن خزيمة (٣٣٥/٤) رقم (٣٠١٩) من طريق سعيد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير قال : حدثني خالتي (يعنى عائشة) قالت : قال رسول الله ﷺ : « يَا عَائِشَةُ لَوْلَا =



فإنهم تركوا منها سبعة أذرع من الحجر ضاقت بهم النفقة والخشب ؛ وهو قول ابن عباس .

وكان يحتج بقوله تعالى : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [ الحج : ٢٩ ] . ثم يقول : طاف رسول الله ﷺ من وراء الحجر (٦٨٢) .  
وحجة أبي حنيفة : ظاهر الآية .

### [ وَقْتُ جَوَازِ الطَّوَافِ ]

وأما وقت جوازه (١) : فإنهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال :  
أحدها : إجازة الطواف بعد الصبح والعصر ، ومنعه وقت الطلوع والغروب ؛ وهو مذهب عمر بن الخطاب ، وأبي سعيد الخدري ، وبه قال مالك وأصحابه ، وجماعة .  
والقول الثاني : كراهيته بعد الصبح والعصر ، ومنعه عند الطلوع والغروب ؛ وبه قال سعيد بن جبير ، ومجاهد ، وجماعة .

والقول الثالث : إباحة ذلك في هذه الأوقات كلها ؛ وبه قال الشافعي ، وجماعة .  
وأصول أدلتهم راجعة إلى منع الصلاة في هذه الأوقات ، أو إباحتها . أما وقت الطلوع والغروب ؛ فالأثار متفقة على منع الصلاة فيها ، والطواف هل هو ملحق (٢) بالصلاة في ذلك (٣) الوقت ؟ فيه الخلاف .

ومما احتجت به الشافعية حديث جبير بن مطعم ؛ أن النبي - عليه الصلاة والسلام - قال : « يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ، أَوْ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، إِنْ كُنتُمْ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ شَيْئاً ، فَلَا تَمْنَعُوا أَحَداً طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ ، أَوْ نَهَارٍ » (٦٨٣) .

= أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت الكعبة فالزقتها بالأرض وجعلت لها بابين باباً شرقياً وباباً غربياً .. »

(٦٨٢) أخرجه الحاكم (١/ ٤٦٠) كتاب المناسك ، والبيهقي (٥/ ٩٠) كتاب الحج : باب موضوع الطواف ، عنه ، من رواية طاوس عن ابن عباس ، قال : الحجر من البيت لأن رسول الله طاف بالبيت من ورائه . قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ .  
وقال الحاكم : صحيح الإسناد . ولم يخرجاه هكذا .

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٤/ ٦٤٤) وعزاه إلى سفيان بن عيينة في « تفسيره » والطبراني والحاكم والبيهقي .

(١) في الأصل : جواز الطواف .

(٢) في الأصل : يلحق .

(٣) في الأصل : في ذلك الخلاف .

(٦٨٣) أخرجه الشافعي (١/ ٥٧ ، ٥٨) كتاب الصلاة : الباب الأول في مواقيت الصلاة ، حديث (١٧٠ ، ١٧٢) ، وأحمد (٤/ ٨٠) والحاكم (١/ ٤٤٨) كتاب المناسك ، وأبو داود (٢/ ٤٤٩) =

ورواه الشافعي ، وغيره عن ابن عيينة بسنله إلى جبير بن مطعم .

### [الاختلاف في جواز الطواف بغير طهارة]

واختلفوا في جواز الطواف بغير طهارة ، مع إجماعهم على أن من سته الطهارة : فقال مالك ، والشافعي : لا يجزيه طواف بغير طهارة عمداً ولا سهواً . وقال أبو حنيفة : يجزيه ، ويستحب له الإعادة ، وعليه دم (١) .

= كتاب المناسك ( الحج ) : باب الطواف بعد العصر ، حديث (١٨٩٤) ، والترمذي (٢٢٠/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف ، حديث (٨٦٨) ، والنسائي (٢٢٣/٥) كتاب الحج : باب إياحة الطواف في كل الأوقات ، وابن ماجه (٣٩٨/١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت (١٤٩) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار « (١٨٦/٢) كتاب مناسك الحج : باب الصلاة للطواف بعد الصبح وبعد العصر ، والدارقطني (٢٦٦/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (١٣٧) والحميدي (٢٢٥/١) رقم (٥٦١) وابن خزيمة (٢٦٣/٢) رقم (١٢٨٠) وابن حبان (٦٢٦ - موارد) وأبو يعلى (٢٩٠/١٣) رقم (٧٣٩٦) والبيهقي (٤٦١/٢) ، والدارمي (٧٠/٢) كتاب المناسك : باب الطواف في غير وقت الصلاة ، من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم به . وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح وقد رواه عبد الله بن أبي نجیح عن عبد الله بن باباه - أيضاً - وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان .

والطريق الذي أشار إليه الترمذي ، وهو طريق ابن أبي نجیح عن ابن باباه : أخرجه أحمد (٨٢/٤) ، والبيهقي (١١٠/٥) ، وابن حبان (١٥٤٤ - الإحسان) من طريق ابن إسحق عن عبد الله بن أبي نجیح عن عبد الله بن باباه به . وأخرجه عبد الرزاق (٦١/٥) رقم (٩٠٠٤) ، وأحمد (٨٤/٤) ، وابن خزيمة رقم (١٢٨٠) من طريق ابن جريج عن أبي الزبير به . وروى هذا الحديث مرسلًا :

أخرجه الشافعي في « مسنده » (٥٨/١) كتاب الصلاة : باب في مواقيت الصلاة (١٧٢) أخبرنا مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلًا . (١) في عبارته تناقض ، إذ إنه حكى الإجماع ثم ناقضه باختلاف الشافعي ومالك ، قال شيخ المذهب : أجمعت الأمة على أنه يشرع الوضوء للطواف ، ولكن اختلفوا في أنه واجب وشرط لصحته أم لا ؟ فقال مالك ، والشافعي وأحمد : والجمهور : هو شرط لصحة الطواف وقال أبو حنيفة : مستحب ليس بشرط .

الطهارة من الخدثين الأصغر والأكبر ، ومن نجاسة لا يعفى عنها في البدن والثوب والمكان الذي يمشی فيه الطائف لقوله ﷺ : « الطواف بالبيت صلاة » وروى أنه ﷺ قال لعائشة لما حاضت وهي محرمة « اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي » ، فلا يصح الطواف بدون الطهارة بما ذكر ، ومن أحدث أو تنجس بدنه أو ثوبه أو مطافه في أثناء الطواف ، تطهر ، وبني =

وقال أبو ثور : إذا طاف على غير وضوء ، أجزأه طوافه إن كان لا يعلم ، ولا يجزئه إن كان يعلم .

والشافعي يشترط طهارة ثوب الطائفة كاشتراط <sup>(١)</sup> ذلك للمصلي .

القول في اشتراط طهارة الطائف : وعمدة من شرط الطهارة في الطواف : قوله ﷺ للحائض وهي أسماء بن عميس : « اصنعي كُلَّ مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ ، غَيْرَ الَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » <sup>(٢)</sup> وهو حديث صحيح .

وقد يحتجون - أيضاً - بما روي أنه ﷺ قال : « الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، إِنْ أَنْ لَّهِ أَحَلَّ فِيهِ النَّطْقُ ، فَلَا يَنْطَقُ إِلَّا بِخَيْرٍ » <sup>(٣)</sup> .

= على طوافه من الموضع الذى حصل فيه شئ مما ذكر ، وإن تعدد وطال الفصل إذ لا تشترط فيه الموالاة ، كالوضوء ، ويندب له الاستئناف خروجاً من الخلاف .

ومعنى عما يشق الاحتراز عنه فى المطاف من ذرق طيور وغيرها ، حيث لا رطوبة ، ولا تعدد للمشي عليه .

والثانى : ستر المورة .

(١) فى الأصل : الطاهر كاشتراطه ذلك . (٢) تقدم .

(٣) (٦٨٤) أخرجه الترمذى (٢٩٣/٣) كتاب الحج : باب ما جاء فى الكلام فى الطواف حديث (٩٦٠) والدرلمى (٤٤/٢) كتاب المتناسك : باب الكلام فى الطواف ، وابن الجارود (٤٦١) ، وابن خزيمة (٤/٢٢٢) رقم (٢٧٣٩) وأبو يعلى (٤٦٧/٤) رقم (٢٥٩٩) وابن حبان (٩٩٨- موارد ) ، والحاكم (٤٥٩/١) والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١٧٨/٢- ١٧٩) والبيهقى (٨٧/٥) كتاب الحج : باب الطواف على الطهارة . وأبو نعيم فى « الحلية » (١٢٨/٨) ، وابن عدى فى « الكامل » (٢٠٠١/٥) من طرق عن عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً .

قال الترمذى : وقد روى عن ابن طاوس وغيره عن طاوس عن ابن عباس موقوفاً ، ولا نعرفه إلا من حديث عطاء بن السائب .

وقال ابن عدى : لا أعلم روى هنا عن عطاء بن السائب غير هؤلاء الذين ذكرتهم : موسى ابن أميين وقضيل وجبرير .

قلت : وقد روى سفيان عنه هذا الحديث - أيضاً - كما فى رواية الحاكم وهذا الحديث صحيحه ابن خزيمة وابن حبان .

وصححه أيضاً ابن السكن كما فى « التلخيص » (١٢٩/١) .

لكن اختلف فى وقف ورفع هذا الحديث .

وقال الزيلعى فى « نصب الرأية » (٥٨/٣) : وقال الشيخ تقي الدين فى « الإمام » : هذا الحديث روى مرفوعاً وموقوفاً ، أما المرفوع فله ثلاثة أوجه :

= أحدها رواية عطاء بن السائب ، رواها عنه جرير ، وفضيل بن عياض ، وموسى بن أعين ، وسفيان ؛ أخرجهما كلها البيهقي .

الوجه الثاني : رواية ليث ابن أبي سليم ، رواها عنه موسى بن أعين ، عن ليث ، عن طائوس ، عن ابن عباس مرفوعاً باللفظ المذكور ، أخرجهما البيهقي في « سننه » والطبراني في « معجمه » .

الوجه الثالث : رواية الباغندي عن أبيه ، عن ابن عينة ، عن إبراهيم بن مسيرة ، عن طائوس ، عن ابن عباس مرفوعاً نحوه ، رواه البيهقي - أيضاً - ، فأما طريق عطاء ، فإن عطاء من الثقات لكنه اختلط بآخره ، قال ابن معين ، من سمع منه قديماً فهو صحيح ، ومن سمع منه حديثاً فليس بشئ ، وجميع من روى عنه روى عنه في الاختلاط ، إلا شعبة ، وسفيان ، وما سمع منه جرير وغيره ، فليس من صحيح حديثه ، وأما طريق ليث فليث رجل صالح صدوق يستضعف ، قال ابن معين : ليث بن أبي سليم ضعيف ، مثل عطاء بن السائب ، وقد أخرج له مسلم في المتابعات ، وقد يقال : لعل اجتماعه مع عطاء يقوى رفع الحديث ، وأما طريق الباغندي ، فإن البيهقي لما ذكرها قال : ولم يصنع الباغندي شيئاً في رفعه لهذه الرواية ، فقد رواه ابن جريج ، وأبو عوانة عن إبراهيم بن مسيرة موقوفاً . أ. هـ .

وقال الحافظ ابن حجر في « تلخيص الحبير » (١/٢٩ - ١٣٠) : واختلف في رفعه ووقفه ورجح الموقوف النسائي ، والبيهقي ، وابن الصلاح ، والمتنوي ، والنووي ، وزاد إن رواية الرفع ضعيفة وفي إطلاق ذلك نظر فإن عطاء بن السائب صدوق وإذا روى عنه الحديث مرفوعاً تارة وموقوفاً أخرى فالحكم عند هؤلاء الجماعة للرفع والنووي ممن يعتمد ذلك ويكثر منه ولا يلتفت إلى تعليل الحديث به إذا كان الرفع ثقة فيجوز على طريقته أن المرفوع صحيح فإن احتل عليه بأن عطاء بن السائب اختلط ولا تقبل إلا رواية من رواه عنه قبل اختلاطه : أجيب بأن الحاكم أخرجه من رواية سفيان الثوري عنه ، والثوري ممن سمع منه قبل اختلاطه باتفاق .... أ. هـ .

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس يخرج الحفاظ من دائرة الخلاف في رفع ووقف الطريق الأول . فأخرجه الحاكم (٢/٢٦٦ ، ٢٦٧) كتاب التفسير من طريق القاسم بن أبي أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال الله لنبيه : ﴿ طهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود ﴾ فالطواف قبل الصلاة وقد قال رسول الله ﷺ « الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير » .

وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وزاد : وإنما المشهور لحامد ابن سلمة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال الله تعالى لنبيه ﷺ : ﴿ طهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود ﴾ فالطواف قبل الصلاة .

قال ابن الملقن في « تحفة المحتاج » (١/١٥٦) : والقاسم هذا ثقة كما قاله أبو داود وغيره . وقال في « خلاصة البدر المنير » (١/٥٧) : وهذا من طريق غريب عزيز لم يثر به أحد من مصنفي الأحكام وإنما ذكره الناس من الطريق المشهور في جامع الترمذي وقد أكثر الناس القول فيها وإن كان أمرها آكل إلى الصحة فهذه ليس فيها مقال . أ. هـ .

وصحح هذا الطريق - أيضاً - ابن حجر كما في « التلخيص » (١/١٣٠) ، وأخرجه أحمد (٣/٤١٤) ، والنسائي (٥/٢٢٢) من طريق ابن جريج قال : أخبرني الحسن بن مسلم عن طائوس عن رجل أدرك النبي ﷺ به مرفوعاً .

وعدة من أجاز الطواف بغير طهارة إجماع العلماء على جواز السعي بين الصفا والمروة من غير طهارة ؛ وأنه ليس كل عبادة يشترط فيها الطهارة من الحيض يشترط فيها الطهر من الحدث . أصله الصوم .

## « الْقَوْلُ فِي أَعْدَادِهِ وَأَحْكَامِهِ » [ أَنْوَاعُ الطَّوَافِ ]

وأما أعداده <sup>(١)</sup> : فإن العلماء أجمعوا على أن الطواف ثلاثة أنواع : طواف القدوم على مكة ، وطواف الإفاضة بعد رمي جمره <sup>(٢)</sup> العقبة يوم النحر ، وطواف الوداع .

### [ الْوَاجِبُ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ]

وأجمعوا على أن الواجب منها الذي يفوت الحج بقواته هو طواف الإفاضة ، وأنه المعنى بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [ الحج : ٢٩ ] . وأنه لا يجزيه عنه ثم .

### [ هَلْ يُجْزِيهِ طَوَافُ الْقُدُومِ أَوْ الْوَدَاعِ عَنْ طَوَافِ الْإِفاضةِ ]

وجمهورهم على أنه لا يجزيه طواف القدوم على « مكة » عن طواف الإفاضة إذا نسي طواف الإفاضة ؛ لكونه قبل يوم النحر .

وقالت طائفة من أصحاب مالك : إن طواف القدوم يجزيه عن طواف الإفاضة ، كأنهم رأوا أن الواجب إنما هو طواف واحد .

وجمهور العلماء : على أن طواف الوداع يجزيه عن طواف الإفاضة ، إن لم يكن طواف طواف الإفاضة ؛ لأنه طواف بالبيت المعمول في وقت طواف الوجوب الذي هو طواف الإفاضة ، بخلاف طواف القدوم الذي هو قبل وقت طواف الإفاضة .

### [ حَكْمُ طَوَافِ الْقُدُومِ وَالْوَدَاعِ ]

وأجمعوا فيما حكاه أبو عمر بن عبد البر ؛ أن طواف القدوم والوداع من سنة الحاج ، إلا لخالف قوات الحج ، فإنه يجزيه عنه طواف الإفاضة .

واستحب جماعة من العلماء لمن عرض له هذا أن يرمل في الأشواط الثلاثة من طواف الإفاضة ، على سنة طواف القدوم من الرمل .

= قال الحافظ في « التلخيص » ( ١٣٠ / ١ - ١٣ ) وله الرواية صحيحة ، وهي تعضد رواية عطاء بن

السائب ، وترجع الرواية المرفوعة والظاهر أن لهم فيها هو ابن عباس .

(١) في الأصل : إعداده وحكمه . (٢) في الأصل : الجمره .

### [ الطَّوَافُ الْوَاجِبُ عَلَى الْمَكِّيِّ وَالْمُعْتَمِرِ ]

وأجمعوا على أن المكّي ليس عليه إلا طواف الافاضة ؛ كما أجمعوا على أنه ليس على المعتمر إلا طَوَافُ الْقُدُومِ .

وأجمعوا<sup>(١)</sup> على أن من تمتع بالعمرة إلى الحج : أن عليه طَوَافَيْنِ : طَوَافاً للعمرة ؛ حلّه منها<sup>(٢)</sup> ، وطَوَافاً للحجَّ يَوْمَ النَّحْرِ ، على ما<sup>(٣)</sup> جاء في حديث عائشة المشهور .

### [ طَوَافُ الْمَفْرَدِ لِلْحَجِّ ]

وأما المفرد للحج : فليس عليه إلا طوافٌ وَاحِدٌ ؛ كما قلنا يوم النحر .

الطَّوَافُ الْوَاجِبُ عَلَى الْقَارِنِ : واختلفوا في القارن : فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور : « يجزيه القارن طواف واحد وسعي واحد ؛ وهو مذهب عبد الله ابن عمر ، وجابر . وعملتهم حديث عائشة المتقدم .

وقال الثوري ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة ، وابن أبي ليلى : على القارن طوافان وسعيان . ورووا هذا عن علي ، وابن مسعود ؛ لأنهما نُسِكَانِ من شرط كل واحد منهما إذا انفرد طوافه<sup>(٤)</sup> وسعيه ؛ فوجب أن يكون الأمر كذلك إذا اجتمعا .

فهذا هو القول في وجوب هذا الفعل وصفته ، وشروطه ، وعدده ، ووقته ، وصفته . والذي يتلو هذا الفعل من أفعال الحج ، وأعني : طواف القدوم هو السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وهو الفعل الثالث للإحرام ، فلنقل فيه .

\* \* \*

(٢) في الأصل : يحل به منها .

(٤) في الأصل : الطواف .

(١) في الأصل : وأجمعوا على .

(٣) في الأصل : على ما جاء في .

## الْقَوْلُ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ<sup>(١)</sup> وَالْقَوْلُ فِي السَّعْيِ : فِي حُكْمِهِ ، وَصِفَتِهِ ، وَفِي شُرُوطِهِ ، وَفِي تَرْثِيهِ الْقَوْلُ فِي حُكْمِهِ

أما حكمه : فقال مالك ، والشافعي : هو واجب . وإن لم يسع ، كان عليه حج قابل ، وبه قال أحمد ، وإسحاق .

وقال الكوفيون : هو سنة ، وإذا رجع إلى بلاده ، ولم يسع ، كان عليه دم .  
وقال بعضهم : هو تطوع ، ولا شيء على تاركه<sup>(٢)</sup> .

(١) يحدثنا التاريخ الإسلامي أن إبراهيم عليه السلام ترك هاجر وولدها إسماعيل في مكة ، وكانت خراباً لم تعمّر قبل ، ولم يكن مع هاجر غير قليل من الطعام والشراب لم يلبث أن انتهى ، ثم ظلمات وجاعت ، فجب لبّ ثديها ، وضعف ولدها ، فزادت هواجسها وعظمت مخاوفها عليه ، فلذبت تبحث عنها نجد ماء يروى ظمأها ، ويدبر منه لبنها ، فصعدت « الصفا » في سفح جبل أبي قبيس ونظرت حولها ، فلم تجد شيئاً فتزلت ، وكان الطريق بعيد ، فلما انته وجدت مكاناً مستوياً ، فهولت فيه ، ولما انتهت وجدت مرتفعاً آخر ، فصعدت منه إلى المروة في سفح جبل قينقاع ، فلم تجد شيئاً فكررت ذلك سبع مرات ، وهي محتلة خوفاً وفرعاً ، وهولاً وذعراً على نفسها وولدها ، ثم أرسل الله لها الملك جبرائيل عليه السلام في شكل طائر ، فضرب بجناحه الأرض ، فتصجرت حين رمزم فشربت وارثوت وعاشت مع ولدها قرية العين ، وكان بعد ذلك عمار هذه الأرض المقدسة ، ثم جعل الله السعي بين الصفا والمروة من مناسك الحج في شريعة إبراهيم عليه السلام ، ليذكر الناس دائماً هذه الحادثة التي بدأت بأعظم أنواع الخوف والهلع ، ثم تمت برحمة الله وفضله وكرمه .

وجاءت الشريعة الإسلامية مفرقة لذلك - أيضاً - ، لأن الحكمة التي منها سعت هاجر بين الصفا والمروة لا زالت تمثلها الحاجاج في كل عام ، فإن الحاج يفد لهذه البلاد المقدسة ، وهو مقل بالمعاصي محمل بالأوزار والذنوب يخاف دائماً عدم قبول حجه وسعيه ، ويلتمس العفو والمغفرة ؛ ولذلك ينشبه بهاجر الخائفة المذعورة المضطربة القلقة ، فيصعد إلى الصفا ويهول ويكبر ويدعو ويتوب ، ويندم ، ثم ينزل منه ويهرول في الموضع الذي هرولت فيه هاجر ثم يصعد إلى المروة ويهول ويكبر ، ثم ينزل إلى الصفا وهكذا سبعة أشواط لا هم له غير أن يجد لذنبه مغفرة ولخوفه أماناً ولاضطرابه هدواً وطمأنينة ، على أن هذه الحكمة لا زالت تحدث بين جميع الناس في كل ساعة ، ترى الشخص المضطرب في أمر أو الذي ينتظر قضاء حاجة تمهده يجوب الطرق ذهاباً وإياباً ، أو يذرع الغرفة التي يقطنها ، وهو لا يدرى ، لا يفعل ذلك ! فشان المضطرب القلق المتنقل والسير عله يجد لاضطرابه طمأنينة واستقراراً .

(٢) وقال السرخسي : وإن ترك السعي فيما بين الصفا والمروة رأساً في حج أو عمرة فعليه دم عندنا يعني عند الاحتاف لأن السعي واجب وليس بركن عندنا ، والحج والعمرة في ذلك سواء ، مثل ذلك قال الكاساني في البلذائع وابن الهمام في فتح القدير .

فعلمة من أوجبه : ما روي : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْمَى ، وَيَقُولُ : اسْعَوْا ، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ » (٦٨٥) .

= وقال الباجي سليمان بن خلف : وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أنه ركن من أركان الحج لا ينوب عنه دم ، وقال أبو حنيفة : هو واجب ولكنه الدم ينوب عنه .

قال النووي : مذهبا أن السعي ركن من أركان الحج والعمرة ولا يتم واحد منها إلا به ، ولا يجبر بدم ، ولو بقي منه خطوة لم يتم حجه ولم يتحلل من إحرامه ؛ وبه قالت عائشة ومالك وإسحاق وأبو ثور وأحمد في رواية عنه . وقال أبو حنيفة : هو واجب ليس بركن بل ينوب عنه الدم ، وقال أحمد في رواية : ليس بركن ولا دم في تركه ، والأصح عنه أنه واجب ليس بركن فيجبر بالدم ، وقال ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وابن الزبير وأنس وابن سيرين : هو تطوع ليس بركن ولا واجب ولا دم في تركه .

وقال ابن قدامة : اختلفت الرواية في السعي ، فروى عن أحمد أنه ركن لا يتم الحج إلا به وهو قول عائشة وعروة ومالك والشافعي ، وروى عنه أنه مئة لا يجب دم ، لأنه ترك سنة في عبادة فلم يلزمه لها جبران كالصلاة وروى هذا عن ابن عباس وأنس وابن الزبير وابن سيرين . وقال القاضي السعي واجب وليس بركن إذا تركه يجب عليه دم وهو مذهب الحسن وأبي حنيفة والثوري ، وهو أولى لأن دليل من أوجبه دل على مطلق الوجوب لا على كونه لا يتم الحج إلا به .

وقال ابن قدامة في متن العملة : أركان الحج : الوقوف بعرفة وطواف الزيارة . وواجباته : الإحرام من الميقات ، والوقوف بعرفة إلى الليل والمبيت بمزدلفة إلى نصف الليل ، والسعي والمبيت بمنى ، والرمي والحلق وطواف الوداع .

وأركان العمرة : الطواف ، وواجباتها : الإحرام والسعي ، والحلق ، وأنت ترى في هذه العبارة أن ابن قدامة رجح كون السعي من الواجبات في الحج والعمرة .

(٦٨٥) أخرجه الشافعي (٣٥١/١) ، (٣٥٢) كتاب الحج : الباب السادس فيما يلزم الحاج بعد دخول مكة إلى فراغه من مناسكه حديث (٩٠٧) ، والدارقطني (٢٥٦/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (٨٧) ، (٨٨) ، والبيهقي (٩٨/٥) كتاب الحج : باب وجوب الطواف بين الصفا والمروة ، وأن غيره لا يجزئ عنه ، وأحمد (٤٢١/٦) ، والحاكم (٧٠/٤) كتاب معرفة الصحابة ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٥٩/٩) ، وابن سعد (١٨٠/٨) وابن عدي في «الكامل» (١٤٥٦/٤) .

من طريق عبد الله بن المؤمل عن عمر بن عبد الرحمن بن محيص عن عطاء عن صفية بنت شيبة عن حبيبة بنت أبي نجره العبدية .

وسكت عنه الحاكم وضعفه ابن عدي وأعله بعبد الله بن المؤمل .

وعبد الله بن المؤمل :

ضعفه الدارقطني وجماعة .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال : يخطئ .

ينظر : الثقات لابن حبان (٧٨/٧) والمغني (٣٥٩/١) .

والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (٢٥٠/٣) وقال : وفيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان وقال يخطئ وضعفه غيره .

والحديث رواه - أيضا - ابن المنذر وابن قانع كما في «الدر المنثور» (١٦٠/١) وإسحق بن راهويه =



- وروى هذا الحديث الشافعي عن عبد الله بن المؤمل .

وأيضاً فإن الأصل أن أفعاله عليه الصلاة والسلام في هذه العبادة مَحْمُولَةٌ على الوجوب : إلا ما أخرجه الدليل من سماع ، أو إجماع ، أو قياس عند أصحاب القياس .

وعلمة من لم يوجب : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [ البقرة : ١٥٨ ] .

قالوا : إن معناه ألاَّ يَطُوفَ . وهي قراءة ابن مسعود . وكما قال سبحانه : ﴿ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ [ النساء : ١٧٦ ] .

معناه : أي : لئلا تَضِلُّوا ، وضعفوا حديث ابن المؤمل .

وقالت عائشة : الآية على ظاهرها ، وإنما نزلت في الانصراف تَحَرُّجُوا أَنْ يَسْعُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى مَا كَانُوا يَسْعَوْنَ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ؛ لَأنَّهُ كَانَ مَوْضِعَ ذَبَائِحِ الْمُشْرِكِينَ .

وقد قيل : إنهم كانوا لا يَسْعَوْنَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ تَعْظِيماً لِبَعْضِ الْأَصْنَامِ ، فَسَالُوا عَنْ ذَلِكَ ، فَتَرَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ مُبَيِّحَةً لَهُمْ .

وإنما صار الجمهور إلى أنها من أفعال الحج ؛ لأنها صفة فعله ﷺ تواترت بذلك الآثار <sup>(١)</sup> عنده - عليه السلام - ، أعني : وصل السعي بالطواف .

\* \* \*

= كما في نصب الراية (٥٥/٣) .

وللحديث طريق آخر أخرجه الدارقطني (٢٥٥/٢) كتاب الحج : باب المواقيت (٨٤) من طريق ابن المبارك عن معروف بن مشكان عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة قالت : أخبرتني نسوة من بنى عبد الدار اللاتي أدركن رسول الله ﷺ قلن : دخلنا على دار ابن أبي حسين فقلعنا من باب مقطع فرائينا رسول الله ﷺ يشهد في المسعى حتى إذا بلغ رفاق بنى فلان موضعاً قد سماه من المسعى استقبل الناس وقال : « يا أيها الناس اسعوا فإن المسعى قد كتب عليكم » .

قال أبو الطيب آبادي في « التعليق المغني » (٢٥٥/٢) : قال صاحب التنقيح : إسناده صحيح ومعروف بن مشكان صلوق لا نعلم من تكلم فيه ومنصور هذا ثقة مخرج له في الصحيحين .

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس :

ذكره الهيثمي في « المجمع » (٢٥١/٣) عنه قال : سئل رسول الله ﷺ عن الرمل فقال : « إن الله كتب عليكم السعي فاسعوا » .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه الفضل بن صدقة وهو متروك .

(١) في الأصل : الأخبار .

## الْقَوْلُ فِي صِفَتِهِ

وأما صفته : فإن جمهور العلماء على أن من سنة السعي بين الصفا والمروة أن يتحدّر الرّاقِي على الصّفا بعد الفَرَاغ من الدّعاء ، فيمشي على سجيته <sup>(١)</sup> حتى <sup>(٢)</sup> يبلغ بطن المسيل ، فيرمُلُ فيه حتى يقطعه إلى ما يلي المروة ، فإذا قطع ذلك ، وجاوزه مشى على سجيته حتى يأتي المروة ، فيرقى عليها حتى يدور له البيت ، ثم يقول عليها نحواً مما قاله من الدّعاء ، والتكبير على الصفا . وإن وقف أسفل المروة أجزأ عند جميعهم ، ثم ينزل عن المروة فيمشي على سجيته حتى ينتهي إلى بطن المسيل . فإذا انتهى إليه رمل حتى يقطعه إلى الجانب الذي يلي الصفا . يفعل ذلك سبع مرات يبدأ في كل ذلك بالصفا ، ويختتم بالمروة .

### [ الْحُكْمُ إِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ ]

فإن بدأ بالمروة قبل الصفا <sup>(٣)</sup> : أُلغِيَ ذلك الشوط ؛ لقول رسول الله ﷺ : « نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ، نَبْدَأُ بِالصَّافَا » يريد : قوله تعالى : « إِنْ الصَّافَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » [البقرة: ١٥٨] .

وقال عطاء : إن جهَلَ فبدأ بالمروة أجزأ عنه .

### [ لَيْسَ لِلْسَّعْيِ وَقْتُ مُعَيَّنٌ ]

واجمعوا على أنه ليس في وقت السعي قول محدود : فإنه موضع دعاء .

مَا كَانَ يَقُولُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ : وثبت من حديث جابر ؛ أن رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا وَقَفَ عَلَى الصَّافَا يُكَبِّرُ ثَلَاثًا ، وَيَقُولُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » <sup>(٤)</sup> . يَصْنَعُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَيَدْعُو ، وَيَصْنَعُ عَلَى الْمَرْوَةِ مِثْلَ ذَلِكَ » <sup>(٥)</sup> ؟ .

\* \* \*

(١) في ط : جبلته . (٢) في الأصل : حتى يأتي المروة . (٣) تقدم .

(٤) في الأصل : على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده المجز وعده ونصر عبده ومزمم الأحزاب

وحده .

(٥) تقدم .

## « الْقَوْلُ فِي شَرْطِهِ »

[ هَلْ لَأَبْدُ لِلْسَّعَى مِنْ طَهَارَةٍ ؟ ]

وأما شروطه : فإنهم اتفقوا على أن من شرطه الطهارة من الحيض ؛ كالطواف سواء لقوله ﷺ في حديث عائشة : « أَفْعَلِي كُلَّ مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ الْأَتْطُوفِي بِالْبَيْتِ ، وَلَا تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ » (١) .

انفرد بهذه الزيادة يحيى عن مالك ، دون من روى عنه هذا الحديث . ولا خلاف بينهم أن الطهارة ليست من شروطه (٢) ، إلا الحسن فإنه شبهه بالطواف (٣) .

## \* \* \*

## « الْقَوْلُ فِي تَرْتِيهِ »

[ مَنْ سَعَى قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ ] وأما ترتيبه ، فإن جمهور العلماء اتفقوا على أن السعي إنما يكون بعد الطواف ، وأن من سعى قبل أن يطوف بالبيت ، فإنه يرجع (٤) فيطوف ، وإن

(١) تقدم . (٢) في الأصل : شرطه .

(٣) وقال الكاساني من الحنفية : وأما الطهارة عن الجنابة والحيض فليست بشرط ، فيجوز سعي الجنب والخاص بعد أن كان طوافه بالبيت على الطهارة عن الجنابة والحيض ؛ لأن هذا نكاح غير متعلق بالبيت ، فلا تشترط له الطهارة عن الجنابة والحيض كالوقوف .

وقال سليمان بن خلف من أئمة المالكية : وليس من شرط السعي بين الصفا والمروة الطهارة ولو أحدث بعد الطواف ، أو الركوع لكان من حكمه أن يتوضأ لسعيه فإن لم يفعل وسمى محلثا صح سعيه وكذلك لو حاضت المرأة بعد أن طافت وركعت لطافت على حالها من الحيض واجزأها ؛ ذلك لأنها عبادة لا تختص بالبيت كالوقوف بعرفة .

قال النووي : مذهبتنا ومذهب الجمهور أن السعي يصح من المحدث والجنب والخاص ، وعن الحسن أنه إن كان قبل التحلل أعاد ، وإن كان بعده فلا شيء عليه . ودليلنا قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها وقد حاضت : « اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » . متفق عليه .

وقال ابن قدامة : أكثر أهل العلم يرون أن لا تشترط الطهارة للسعي بين الصفا والمروة ، وعن قال ذلك عطاء ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وكان الحسن يقول : إن ذكر قبل أن يحل فليعد الطواف وإن ذكر بعد ما حل فلا شيء عليه . ولنا قول النبي ﷺ لعائشة حين حاضت : « اقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » ، ولأن ذلك عبادة لا تتعلق بالبيت فاشبهت الوقوف ، قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : إذا طافت المرأة بالبيت ثم حاضت سمت بين الصفا والمروة ثم نفرت ، وروى عن عائشة وأم سلمة أنهما قالتا : إذا طافت المرأة وصلت وركعتين ثم حاضت فلتطف بالصفا والمروة . رواه الأثرم . والمستحب مع ذلك لمن قدر على الطهارة أن لا يسعى إلا متطهرا وكذلك يستحب أن يكون طاهرا في جميع مناسكه ، ولا يشترط - أيضا - الطهارة من النجاسة والسارة للسعي ؛ لأنه إذا لم تشترط الطهارة من الحدث وهي أكد فغيرها أولى وقد ذكر بعض أصحابنا رواية عن أحمد : إن الطهارة في السعي كالطهارة في الطواف ولا يعول عليه .

(٤) في الأصل : بالبيت فإنه يرجع .

خرج عن مكة . فإن جهل ذلك حتى أصاب النساء في العمرة ، أو في الحج كان عليه حَجَّ قَابِلٍ ، وَالْهَدْيُ ، أو عمرة أخرى .

وقال الثوري : « إن فعل ذلك ، فلا شيء عليه » .

وقال أبو حنيفة : « إذا خرج من مكة ، فليس عليه أن يعود ، وعليه دم » .

فهذا هو القول في حكم السعي ، وصفته ، وشروطه المشهورة ، وترتيبه .

### الخُرُوجُ إِلَى عَرَفَةَ

[ الخروج يوم التَّوْبَةِ إِلَى مَنَى ]

وأما الفعل الذي يلي هذا الفعل للحاج ، فهو الخروج يوم التوبة إلى منى ، والمبيتُ بها ليلة عرفة .

[ صَلَاةُ الْإِمَامِ بِالنَّاسِ يَوْمَ التَّوْبَةِ ]

واتفقوا على أن الإمام يصلي بالناس بمنى يوم التوبة الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء معاً <sup>(١)</sup> بها مقصورة ، إلا أنهم أجمعوا على أن هذا الفعل ليس شرطاً في صحّة الحج لمن ضاق عليه الوقت . ثم إذا كان يوم عَرَفَةَ ، مشى الإمام مع الناس من منى إلى عرفة ، ووقفوا بها .

### الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ

والقول في هذا الفعل ينحصر : في <sup>(٢)</sup> معرفة حكمه ، وفي صفته ، وفي شروطه .

[ حُكْمُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، وَمَنْ فَاتَهُ ]

وأما حكم الوقوف بعرفة : فإنهم أجمعوا على أنه رُكْنٌ من أركان الحج ، وأن من فاتته ، فعليه حج من قابل ، والهدي في قول أكثرهم ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « الْحَجُّ عَرَفَةُ » <sup>(٣)</sup> .

(١) في ط : بها .

(٢) في الأصل : ينحصر في ثلاثة أشياء في .

(٣) أخرجه أبو داود (٤٨٥/٢ ، ٤٨٦) كتاب المناسك ( الحج ) : باب من لم يدرك عرفة ، حديث (١٩٤٩) ، والترمذي (٢٣٧/٣) كتاب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج ، حديث (٨٨٩) ، والنسائي (٢٥٦/٥) كتاب الحج : باب فرض الوقوف بعرفة ، وابن ماجه (١٠٠٣/٢) كتاب المناسك : باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ، حديث (٣٠١٥) ، والطبراني (٢٢٠/١) كتاب الحج والعمرة : باب وجوب الوقوف بعرفة وفضله ، والدعاء عند ذلك ، حديث (١٠٥٦) ، وأحمد (٣٣٥/٤) ، والدارمي (٥٩/٢) كتاب المناسك : باب بما يتم الحج ، وابن الجارود (ص: ١٦٥) باب المناسك ، حديث (٤٦٨) ، والدارقطني (٢٤٠/٢ ، ٢٤١) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (١٩) ، والحاكم (٤٦٤/١) كتاب المناسك ، والبيهقي (١١٦/٥) كتاب الحج =

### [ صِفَةُ هَذَا الْوُقُوفِ ]

وأما صفته : فهو أن يصل الإمام إلى عرفة يوم عرفة قبل الزوال ، فإذا زالت الشمس خُطِبَ النَّاسُ ، ثم جمع بين الظهر والعصر في أول وقت الظهر ، ثم وقف حتى تَغِيَّبَ الشَّمْسُ .

وإنما اتفقوا على هذا ؛ لأن هذه الصفة هي مجمع عليها من فعله ﷺ <sup>(١)</sup> . ولا خلاف بينهم أن إقامة الحج هي للسلطان الأعظم ، أو لمن يقيمه السلطان الأعظم لذلك ؛ وأنه يصلي وراءه ، يَرَأَى كَانِ السُّلْطَانُ ، أو فَاجِرًا ، أو مُبْتَدِعًا .

### [ سُنَّةُ هَذَا الْوُقُوفِ ]

وأن السنة في ذلك : أن يأتي المسجد بـ « عرفة » يوم عرفة مع الناس ، فإذا زالت الشمس خطب الناس - كما قلنا - وجمع بين الظهر والعصر .

### [ اخْتِلَافُهُمْ فِي وَقْتِ أَذَانِ الْمُؤَذِّنِ بِعَرَفَةَ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ]

واختلفوا في وقت أذان المؤذن بعرفة للظهر والعصر : فقال مالك : « يَخْطُبُ الْإِمَامُ حتى يمضي صلوا من خطبته أو بعضها ، ثم يؤذن المؤذن ، وهو يخطب » .

وقال الشافعي : « يُؤذَّنُ إِذَا أَخَذَ الْإِمَامُ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ » .

وقال أبو حنيفة : إذا صعد الإمام المنبر ، أمر المؤذن بالأذان ، فأذن ؛ كالحال في

= باب وقت الوقوف لإدراك الحج .

وابن حبان (١٠٠٩ - موارد ) ، وابن خزيمة (٢٥٧/٤) رقم (٢٨٢٢) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٠٩/٢ - ٢١٠) ، والحميدي (٣٩٩/٢) رقم (٨٩٩) وأبو نعيم في « الحلية » (١١٩/٧ - ١٢٠) من طريق بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي قال : شهدت رسول الله ﷺ وهو واقف بعرفة وإتاه ناس من أهل نجد فقالوا يا رسول الله كيف الحج قال : « الحج عرفة » . قال الترمذي : وقال ابن أبي عمر : قال سفيان بن عيينة : وهذا أجود حديث رواه سفيان الثوري . وقال ابن ماجه : قال محمد بن يحيى - الذهلي - ما أرى للثوري حديثا أشرف منه .

وصححه الحاكم وابن خزيمة وابن حبان .

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في « مجمع الزوائد » (٢٥٤/٣) من طريق خصيف عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ « الحج عرفات » .

وقال الهيثمي : وفيه خصيف وثقه ابن معين وغيره وضعفه أحمد وغيره أ.هـ .

وخصيف ابن عبد الرحمن الجندري قال الحافظ في « التقریب » (٢٢٤/١) صدوق من الحفظ خلط

بآخره وروى بالإرجاء .

(١) تقدم .

الجمعة . فإذا فرغ المؤذن ، قام الإمام يخطب ، ثم يتزل ، ويقيم المؤذن الصلاة ؛ وبه قال أبو ثور ؛ تشبيهاً بالجمعة .

وقد حكى ابن نافع عن مالك ؛ أنه قال : « الأذان بعرفة بعد جلوس الإمام للخطبة » .  
وفي حديث جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا زَاغَتِ الشَّمْسُ - أَمَرَ بِالْقَصَوَاءِ - فَرَحَلَتْ لَهُ ،  
وَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي ، فَخَطَبَ النَّاسَ . ثُمَّ أَذَّنَ بِإِلَاقٍ ، ثُمَّ أَقَامَ ، فَصَلَّى الظُّهْرَ . ثُمَّ أَقَامَ ، فَصَلَّى  
العَصْرَ ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً . ثُمَّ رَاحَ إِلَى الْمَوْقِفِ » (١) .

[ هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، أَوْ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ]

واختلفوا هل يجمع بين هاتين الصلاتين بأذانين وإقامتين ، أو (٢) بأذان واحد وإقامتين ؟

فقال مالك : « يجمع بينهما بأذانين وإقامتين » .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، والثوري ، وأبو ثور ، وجماعة (٣) : يجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين .

وروي عن مالك مثل قولهم .

وروي عن أحمد ؛ أنه يجمع بينهما بإقامتين .

والحجة للشافعي : حديث جابر الطويل في صفة حجة - عليه الصلاة والسلام -  
وفيه : « أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ؛ كَمَا قُلْنَا » (٤) .

وقول مالك مروي عن ابن مسعود (٦٨٧) . وحجته : أن الأصل هو أن تُرَدَّ كل صلاة بأذان وإقامة .

[ لَوْ لَمْ يَخْطُبِ الْإِمَامُ يَوْمَ عَرَفَةَ قَبْلَ الظُّهْرِ ]

ولا خلاف بين العلماء أن الإمام لو لم يخطب يوم عرفة قبل الظهر ؛ أن صلاته جائزة ، بخلاف الجمعة .

(١) تقدم .

(٢) في الأصل : أم .

(٣) سقط في الأصل .

(٤) تقدم .

(٦٨٧) أخرجه البخاري (٥٢٤/٣) كتاب الحج : باب من أذن وأقام لكل واحد منهما ، حديث (١٦٧٥) ، وابن أبي شيبة (١١/٤) كتاب الحج : باب في التطوع بين الصلاتين ، وأحمد (٤١٠/١) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢١١/٢) كتاب مناسك الحج : باب الجمع بين الصلاتين بجمع كيف هو ؟ ، البيهقي (١٢١/٥) كتاب الحج : باب من فصل بين الصلاتين بتطوع وأكل وأذن وأقام لكل واحد منهما .

### [ الفَرَاءَةُ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ ]

وكذلك أجمعوا أن القراءة في هذه الصلاة سر ، وأنها مقصورة إذا كان الإمام مسافراً .  
[ هَلْ يَقْصُرُ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ بِمَنْى إِذَا كَانَ مَكِيًّا ، وَكَذَلِكَ بِعَرَفَةَ وَالْمَزْدَلِفَةَ ؟ ]  
واختلفوا إذا كان الإمام مكيًّا ، هل يقصر بمنى الصلاة يوم التروية ، وبـ « عرفة » (١)  
يوم عرفة ، وبـ « المزدلفة » ليلة النحر . إن كان من أحد هذه المواضع ؟  
فقال مالك ، والأوزاعي ، وجماعة : سنة هذه المواضع القصر ؛ سواء كان من أهلها ،  
أو لم يكن .

وقال الثوري ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وأبو ثور ، وداود : لا يجوز أن يقصر من  
كان من أهل تلك المواضع . وحجة مالك : أنه لم يرو أن أحدا أتم الصلاة معه ﷺ ،  
أعني : بعد (٢) سلامه منها .

وحجة الفريق الثاني : البقاء على الأصل المعروف أن القصر لا يجوز ، إلا للمسافر ،  
حتى يدل الدليل على التخصيص .

### [ هَلْ تَجِبُ الْجُمُعَةُ بِعَرَفَةَ وَمَنْى ؟ ]

واختلف العلماء في وجوب الجمعة بعرفة ومنى : فقال مالك : لا تجب الجمعة بعرفة ،  
ولا بمنى أيام الحج ، لا لأهل مكة ، ولا لغيرهم ، إلا أن يكون الإمام من أهل عرفة .  
وقال الشافعي مثل ذلك ، إلا أنه يَشْتَرِطُ في وجوب الجمعة أن يكون هنالك من أهل  
عرفة أربعون رجلاً على مذهبه في اشتراط هذا العدد في الجمعة .  
وقال أبو حنيفة : « إذا كان أمير الحج ممن لا يقصر الصلاة بمنى ولا بعرفة ، صلى  
بهم فيها الجمعة إذا صادفها » .

وقال أحمد : إذا كان والي مكة يَجْمَعُ بهم . وبه قال أبو ثور .

### [ وَقْتُ الْوُقُوفِ (٣) بِعَرَفَةَ ]

(١) في الأصل : وبـ « عرفات » . (٢) في الأصل : مع .

(٣) وفي المتن لابن قدامة يقول : وقت الوقوف : من طلوع الفجر يوم عرفة إلى طلوع الفجر من  
يوم النحر ، لا نعلم خلافا بين أهل العلم في أن آخر الوقت : طلوع فجر يوم النحر قال جابر : لا  
يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع قال أبو الزبير : فقلت له أتال رسول الله ﷺ ؟ قال :  
نعم ، رواه الأثرم ، وأما أوله : فمن طلوع الفجر يوم عرفة فمن أدرك عرفة في شئ من هذا الوقت  
وهو عاقل فقد تم حجه .

وقد عرفت تفصيل حكم من خرة من عرفة قبل الغروب .

وأما شروطه : فهو الوقوف بعرفة بعد الصلاة ؛ وذلك أنه لم يختلف العلماء : « أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَا صَلَّى الظُّهْرَ وَالْمَصْرَ بِعَرَفَةَ ارْتَفَعَ ، فَوَقَّفَ بِجِبَالِهَا دَاعِيًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَوَقَّفَ مَعَهُ كُلُّ مَنْ حَضَرَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ . وَأَنَّهُ لَمَّا اسْتَيْقَنَ غُرُوبَهَا ، وَبَانَ لَهُ ذَلِكَ ، دَفَعَ مِنْهَا إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ » (٦٨٨) .

### [ مَنْ وَقَّفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ ]

ولا خلاف بينهم أن هذا هو سنة الوقوف بـ « عرفة » وأجمعوا على أن من وقف بـ « عرفة » قبل الزوال ، وأفاض منها قبل الزوال -- أنه لا يعتد بوقوفه ذلك ، وأنه إن لم يرجع فيقف بعد الزوال ، أو يقف من ليلته تلك قبل طلوع الفجر ، فقد فاته الحج .

الحجُّ عَرَفَةُ : وروي عن عبد الله بن يعمر (١) الدلي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الْحَجُّ عَرَفَةُ ، فَمَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، فَقَدْ أَدْرَكَ » (٢) ، وهو حديث انفرد به هذا الرجل من الصحابة ، إلا أنه مجمع عليه .

واختلفوا فيمن وقف بعرفة بعد الزوال ، ثم دفع منها قبل غروب الشمس : فقال مالك : عليه حج من قَابِلٍ ، إلا أن يرجع قبل الفجر ، وإن دفع منها قبل الإمام ، وبعد الغيبوبة أجزأه ، وبالجمله : فشرط صحة الوقوف عنده هو أن يقف ليلا .

وقال جمهور العلماء : من وقف بـ « عرفة » بعد الزوال ، فحجه تام ، وإن دفع قبل الغروب ، إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدَّم عليه ، وعمدة الجمهور : حديث عروة ابن مضرس ، وهو حديث مجمع على صحته ، قال : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بـ « جمع » ، فَقُلْتُ لَهُ : هَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ؟ فَقَالَ : مَنْ صَلَّى هَذِهِ الصَّلَاةَ مَعَنَا ، وَوَقَّفَ هَذَا الْمَوْقِفَ حَتَّى يَفِيضَ (٣) أَوْ أَقَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلًا ، أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ، وَقَضَى نَفْسَهُ » (٦٨٩) .

(٦٨٨) تقدم هذا الحديث قريبا وهو حديث جابر ، وأخرجه أحمد (١٢٩/٢) ، وأبو داود (٤٦٧/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب الخروج إلى عرفة ، حديث (١٩١٣) من حديث ابن عمر قال : غدا رسول الله ﷺ من منى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بمنرة وهي منزل الإمام الذي نزل به بعرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجرا فجمع بين الظهر والمصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة .  
(١) في ط : عبد الله بن معمر .  
(٢) تقدم .

(٣) في الأصل : يفيض .

(٦٨٩) أخرجه أبو داود (٤٨٧ ، ٤٨٦/٢) ، كتاب المناسك ( الحج ) : باب من لم يدرك عرفة ، حديث (١٩٥٠) ، والترمذي (٢٣٨/٣) ، ٢٣٩ كتاب الحج : باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج حديث (٨٩١) ، والنسائي (٢٦٣/٥) ، ٢٦٤ كتاب الحج : باب فيمن لم يدرك =



وأجمعوا على أن المراد بقوله في هذا الحديث : « نهاراً » أنه بعد الزوال ، ومن اشترط الليل ، احتج بوقوفه بـ « عرفة » ﷺ حين (١٢) غَرَبَتِ الشمس (٦٩٠) لكن للجمهور أن يقولوا : إن وقوفه بـ « عرفة » إلى المغرب قد نبأ (٣) حديث عروة بن مضرس ؛ أنه على جهة الأفضل إذا كان مخيراً بين ذلك .

### [ عَرَفَةُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ ]

وروي عن النبي ﷺ من طرق ؛ أنه قال : « عَرَفَةُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ ، وَأَرْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ عَرَةَ ، وَالْمَزْدَلَةَ كُلِّهَا مَوْقِفٌ ، إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ ، وَمَتَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ ، وَلَبَاجُ مَكَّةَ مَنَحَرٌ ، وَمَيِّتٌ » (٦٩١).

= صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة ، وابن ماجه (١٠٠٤/٢) كتاب المناسك : باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ، حديث (٣٠١٦) ، والطيالسي (٢٢٠/١) كتاب الحج والعمرة : باب وجوب الوقوف بعرفة وفضله ، والدعاء عند ذلك ، حديث (١٠٥٧) ، وأحمد (١٥/٤) والدارقطني (٢٣٩/٢) ، (٢٤٠) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث (١٧ ، ١٨) ، وابن الجارود (ص : ١٦٥) باب المناسك ، حديث (٤٦٧) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٠٧/٢) ، (٢٠٨) كتاب المناسك ( الحج ) : باب حكم الوقوف بالمزدلفة ، والحاكم (٤٦٣/١) كتاب المناسك ، والبيهقي (١٦٦/٥) كتاب الحج : باب وقت الوقوف لادراك الحج ، وابن حبان في « موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان للمهيمى » ( ص : ٢٤٩) كتاب الحج : باب ما جاء في الوقوف بعرفة والمزدلفة ، حديث (١٠١٠) ، والحميدي (٩٠٠) والدارمي (٥٩/٢) كتاب المناسك : باب بم يتم الحج ، وأبو يعلى (٢٤٥/٢) رقم (٩٤٦) .

وقال الترمذى : حسن صحيح ، وقال الحاكم صحيح على شرط كافة أئمة الحديث ، وهي قاعدة من قواعد الإسلام ، وقد أمسك عن إخراجها الشيخان على أصلهما ، أن عروة بن مضرس لم يحدث عنه غير عامر الشعبي ، وقد وجدنا عروة بن الزبير حدث عنه ثم أخرجه من رواية يوسف بن خالد السمى عن هشام بن عروة عن أبيه ، عن عروة بن مضرس به ، لكن يوسف بن خالد السمى كذاب منهم ، فالعمدة على الطريق الأول وحده ، وصحح الطريق الأول ابن خزيمة ، وابن حبان - أيضاً - (١) في الأصل : حتى .

(٦٩٠) تقدم في حديث جابر فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ، وله شاهد من حديث على عند أبي داود (٤٧٨/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب الصلاة بجمع ، حديث (١٩٣٥) ، والترمذى (٢٣٢/٣) كتاب الحج : باب ما جاء أن عرفة كلها موقف ، حديث (٨٨٥) ، ابن ماجه (١٠١/٢) كتاب المناسك : باب الموقف بعرفات ، حديث (٣٠١٠) ، من حديثه قال : وقف النبي ﷺ بعرفة ، فقال : « هذه عرفة وعرفة كلها موقف » ، ثم أفاض حين غربت الشمس ، الحديث ، وقال الترمذى : حسن صحيح .

(٢) في الأصل : تين .

(٦٩١) بدون الاستثناء لعرفة وحصر :

أخرجه مسلم (٨٨٦/٢) : ٨٨٦ (٨٩٢) كتاب الحج : باب حجة النبي ﷺ ، حديث (١٢١٨/١٤٧) =

= وغيره من حديث جابر في حديثه الطويل في صفة حج النبي ﷺ المعروف من رواية محمد بن علي ، عن جابر ، وقد تقدم .

وفي حديث آخر له - أيضا - من رواية عطاء عنه :

أخرجه أبو داود (٤٧٨/٢ ، ٤٧٩) كتاب المناسك ( الحج ) : باب الصلاة بجمع ، حديث (١٩٣٧) ، وأحمد (٣/٣٢٦) ، والدارمي (٥٦/٢ ، ٥٧) كتاب المناسك : باب عرفة كلها موقف ، والبيهقي (١٢٢/٥) كتاب الحج : باب حيث ما وقف من المزدلفة أجزاء .  
ولفظه ، أن رسول الله ﷺ قال : « كل عرفة موقف ، وكل مزدلفة موقف ، ومنى كلها منحر ، وكل فجاج مكة طريق ومنحر » .

ورود - أيضا - من حديث علي :

أخرجه أبو داود (٤٧٨/٢) كتاب الناس ( الحج ) : باب الصلاة بجمع (١٩٣٥) ، والترمذي (٣/٢٣٢) كتاب الحج : باب ما جاء أن عرفة كلها موقف ، حديث (٨٨٥) ، وابن ماجه (١٠٠/٢) كتاب المناسك : باب للموقف بعرفات ، حديث (٣٠١٠) ، والبيهقي (١٢٢/٥) كتاب الحج : باب حديث ما وقف من المزدلفة أجزاء ، وأحمد (٧٦/١) .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

أما زيادة الاستثناء المذكور فورد من حديث جبير بن مطعم ، وجابر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وحبيب بن حماسة وابن عمر :

حديث جبير بن مطعم :

أخرجه أحمد (٨٢/٤) والبخاري (٢٧/٢) كتاب الحج : باب عرفة كلها موقف ، حديث (١١٢٦) ، والطبراني (١٣٨/٢) رقم (١٥٨٣) ، وابن حبان في « موارد الظمان إلى روائد ابن حبان للهيثم » (ص : ٢٤٩) كتاب الحج : باب ما جاء في الوقوف بعرفة والمزدلفة ، حديث (١٠٠٨) والبيهقي (٢٣٩/٥) كتاب الحج : باب النحر يوم النحر ، وأيام منى كلها ، وابن حزم في « المحلى » (١٨٨/٧) عنه ، قال رسول الله ﷺ : « كل عرفات موقف وارفعوا عن عُرته ، وكل مزدلفة موقف ، وارفعوا عن محسر ، وكل فجاج منى منحر ، وكل أيام التشريق ذبيح » .

والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣/٢٥٤) ، وقال : رواه أحمد ، والبخاري والطبراني في « الكبير » ..... ورجاله موثقون أ.هـ .

وصححه ابن حبان .

وحديث جابر :

أخرجه ابن ماجه (١٠٢/٢) كتاب المناسك : باب الموقف بعرفات ، حديث (٣٠١٢) ، من طريق القاسم بن عبد الله العمري ، ثنا محمد بن المنكدر ، عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « كل عرفة موقف ، وارفعوا عن بطن عرته ، وكل مزدلفة موقف ، وارفعوا عن بطن محسر ، وكل منى منحر إلا ما وراء العقبة » .

قال الحافظ البوصيري في « الزوائد » (٢٧/٣) : هذا إسناد ضعيف .

القاسم بن عبد الله بن عمر قال فيه أحمد بن حنبل : كان كلاباً يضع الحديث ترك الناس حديثه وقال البخاري : سكتوا عنه ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي متروك الحديث . أ.هـ . =

مَنْ وَقَفَ بِـ « عَرْنَة » :

واختلف العلماء فيمن وقف من « عرفة » بـ « عرنَة » : فقليل : حجة تام ، وعليه دَم ؛ وبه قال مالك .

وقال الشافعي : لا حجَّ له .

« وذكره مالك في « الموطأ » (٢٨٨/١) كتاب الحج : باب الوقوف بعرفة والمزدلفة (١٦٦) بلاغاً . وللحديث طريق آخر عن محمد بن المنكدر مرسلًا :

أخرجه البيهقي (١١٥/٥) كتاب الحج : باب حيث ما وقف من عرفة أجزاء من طريق عبد الوهاب ابن عطاء عن ابن جريج قال : أخبرني محمد بن المنكدر به . حديث ابن عباس :

أخرجه الحاكم (٤٦٢/١) كتاب المناسك ، والبيهقي (١١٥/٥) كتاب الحج : باب حيث ما وقف من عرفة أجزاء ، من طريق سفيان بن عيينة ، عن زياد بن سعد ، عن أبي الزبير ، عن أبي معبد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « عرفة كلها موقف ، وارتفعوا عن بطن عرنَة ، والمزدلفة كلها موقف ، وارتفعوا عن بطن محسر ، وشعاب مني كلها منحَر » .

وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، وشاهده على شرط الشيخين صحيح ، إلا أن فيه تقصيراً في سنده ، ثم أخرجه من طريق يحيى القطان ، عن ابن جريج ، أخبرني عطاء ، عن ابن عباس قال : كان يقال : « ارتفعوا عن محسر ، وارتفعوا عن عرنات » . حديث أبي هريرة :

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (٢٧١٦/٧) من جهة يزيد بن عبد الملك التوفلي ، عن داود بن فراهج ، عنه ، والتوفلي ضعيف .

قال الذهبي في « المغني » (٧٥١/٢) : مجمع على ضعفه .

وله طريق صحيح ذكره ابن عبد البر كما في « تلخيص الحبير » (٢٥٥/٢) رواه عبد الرزاق ، عن معمر ، عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة به .

حديث حبيب بن خماشة :

أخرجه البخاري بن أبي أسامة (٣٨٠ - بغية ) ، في مسنده ، قال حدثنا محمد بن عمر ، ثنا صالح بن خوات عن يزيد بن رومان ، عن حبيب بن عمير بن عدى ، عن حبيب بن خماشة الجهني ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول بعرفة : « عرفة كلها موقف إلا بطن عرنَة ، والمزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر » ، وذكره الحافظ في « التلخيص » (٢٥٥/٢) ، وقال رواه ابن قانع في معجم الصحابة ، وفي إسناده الواقدي .

وهو كذاب .

حديث ابن عمر :

أخرجه ابن عدى (١٥٨٩/٤ ، ١٥٩٠) ، وفيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري .

تركوه واتهمه بعضهم .

وقال الحافظ : متروك .

ينظر المغني للذهبي (٢٨٢/٢) ، والتقريب (٤٨٧/١ - ٤٨٨) .

وعمدة من أبطل الحج : النهي الوارد عن ذلك في الحديث ، ، وعمدة من لم يطله : أن الأصل أن الوقوف بكل عرفة جائز ، إلا ما قام عليه الدليل .  
قالوا : ولم يأت هذا الحديث من وجه تلزم به الحجة ، والخروج عن الأصل ، فهذا هو القول في السنن التي في يوم « عرفة » .  
وأما الفعل الذي يلي الوقوف بـ « عرفة » من أفعال الحج - فهو : النهوض إلى «المزدلفة» بعد غيبة الشمس ، وما يفعل بها ، فلتقل فيه .

### الْقَوْلُ فِي أَفْعَالِ الْمُزْدَلَفَةِ (١)

والقول الجملي أيضاً في هذا الموضع ينحصر في معرفة حكمه ، وفي صفته ، وفي وقته .  
[ الدليل على أن هذا الفعل من أركان الحج ]  
فأما كون هذا الفعل من أركان الحج : فالأصل فيه قوله سبحانه : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [ البقرة : ١٩٨ ] .  
[ أَعْمَالُ الْمُزْدَلَفَةِ ]

وأجمعوا على أن مَنْ بَاتَ بِالْمُزْدَلَفَةِ (٢) لَيْلَةَ النَّحْرِ ، وجمع فيها بين المغرب والعشاء مع الإمام ، ووقف بعد صلاة الصبح إلى الإسفار (٣) بعد الوقوف

(١) والمزدلفة واقعة بين عرفات ومنى وبينتا بين كل واحد منها فرسخ كما أن بين منى ومكة فرسخاً وهو ثلاثة أميال ، وتبتدى مسافتها من مارتى عرفة ، وتنتهى إلى وادى محسر ، وليس المارتان ، ولا وادى محسر من المزدلفة .

(٢) ثم الحكمة فى المبيت بمزدلفة هى الرأفة بالحجاج ، لاثم طول نهارهم كانوا بعرفة فى تعب ونصب يفتدون إليها من كل فج عميق ثم انصرفوا منها بعد الغروب ، ولم يصلوا إلى مزدلفة إلا فى رلف من الليل ، فلو نهموا - أيضاً - أن يأتوا منى ، والحالة هذه لتعبوا وشق عليهم ذلك .  
وإنما كان رجوعهم منها بعد الغروب ، لإطالا لعادات أهل الجاهلية ، فإنهم كانوا لا يفتنون منها إلا قبل الغروب ، ولأن قبل الغروب أمر غير منضبط وبعد الغروب أمر يقبط ، ولا بد فى مثل هذا الاجتماع من تعيين وتحديد لا يحتمل الإيهام .

وأما الوقوف بالمشعر الحرام وذكر الله فيه ، فالحكمة فى ذلك هى الاستعاضة لما كان عليه أهل الجاهلية فى هذا المكان من التفاخر والتكاثر بما هو أحق وأولى بالحاج وهو الإكثار من ذكر الله ، ليكون كابجاً لعاداتهم ؛ وليكون التنويه بالتوحيد والتذكير فى ذلك للموطن كالمنافسة لهم .  
كانه قيل : هل يكون ذكركم الله أكثر أو ذكر أهل الجاهلية ومفاخرهم أكثر ؟ وأما الإسراع فى المشى بوادى المحسر ، فإلانة محل هلاك أصحاب القليل ، فمن شأن من يخاف الله ويخشى سطوته أن يستشعر الخوف والرعب فى ذلك المكان ، ويهرب من غضبه ، ولما كان الاستشعار بذلك أمراً خفياً سبطه الشارع بفعل ظاهر يذكره وينبه النفس عليه .

(٣) فى الأصل : الأسفار ورمى جمرة العقبة بعد طلوع الشمس .

بـ « عرفة » أن حجَّه تامٌّ ، وأن ذلك الصفة التي فعلها رسول الله ﷺ (١) .  
[ هل الوقوف بالمزدلفة والمبيت بها من سنن الحج ، أو فروضه ؟ ]  
واختلفوا هل الوقوف بها بعد صلاة الصبح ، والمبيت بها من سنن الحج ، أو من فروضه ؟ .

فقال الأوزاعي ، وجماعة من التابعين : هو من فروض الحج ، ومن فاته كان عليه حج من قابل ، والهدي .  
وفقهاء الأمصار يرون أنه ليس من فروض الحج ، وأن من فاته الوقوف بالمزدلفة ، والمبيت بها ، فعليه دم .  
وقال الشافعي : إن دفع منها إلى بعد نصف الليل الأول ، ولم يصل بها فعليه دم .  
وعلمة الجمهور : ما صح عنه : أنه ﷺ قدَّم ضَعَفَةَ أَهْلِهِ لَيْلًا ، فلم يشهدوا معه صلاة الصبح بها (١٩٢) .

(١) تقدم .

(١٩٢) أخرجه البخاري (٥٢٦/٣) كتاب الحج : باب من قدم ضعفة أهله فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر ، حديث (١٦٧٨) ، ومسلم (٩٤١/٢) كتاب الحج : باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء ، وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل رحمة الناس ، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة ، حديث (١٢٩٣/٣٠١) ، وأبو داود (٢٧٩/٢) ، (٢٤٠) كتاب المناسك (الحج) : باب التعجيل من جمع ، حديث (١٩٣٩) ، والترمذي (٢٤٩/٣) ، (٢٤٠) كتاب الحج : باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بليل ، حديث (٨٩٢) ، (٨٩٣) ، والنسائي (٢٦١/٥) كتاب الحج : باب تقديم النساء والصبيان إلى منازلهم بمزدلفة ، وابن ماجه (١٠٧/٢) كتاب المناسك : باب من تقدم من جمع إلى منى لرمى الجمار ، حديث (٣٠٢٦) . وابن الجارود (٤٧٢) والحميدي (٤٦٣) والطبراني (٢٧٥٨) وابن خزيمة (٢٧٥/٤) رقم (٢٨٧٠) وابن حبان (٣٨٧٠) الإحسان ( والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢١٧/٢) وأبو يعلى (٢٧٤/٤) رقم (٢٣٨٦) من طرق عن ابن عباس قال : « أنا من قدم إلى ﷺ ليلة المزدلفة من ضعفة أهله » .  
والمحدث شاهد من حديث عائشة :

أخرجه البخاري (٥٢٦/٣) كتاب الحج : باب من قدم ضعفه أهله بليل ... حديث (١٦٨٠) ومسلم (٩٣٩/٢) كتاب الحج : باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن .. (٢٩٤/٢٩٤) .  
وأحمد (٢١٣/٦ - ٢١٤) ، والنسائي (٢٦٢/٥) كتاب الحج : باب الرخصة للنساء في الإنفاضة من جمع قبل الصبح ، وابن ماجه (١٠٧/٢) كتاب المناسك : باب من تقدم من جمع إلى منى لرمى الجمار (٣٠٢٧) ، والترمذي (٥٨/٢) كتاب المناسك : باب الرخصة في الفجر من جمع بليل واليهيقي (١٢٤/٥) ، وأبو يعلى (٢٣٦/٨) رقم (٤٨٠٨) من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « كانت سودة امرأة ضحمة ثبَّة فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جمع بليل فأذن لها » .

والمحدث شاهد - أيضا - من حديث ابن عمر وأم سلمة .

وعمدة الفريق الأول : قوله ﷺ في حديث عروة بن مضر<sup>(١)</sup> ، وهو حديث متفق على صحته : « مَنْ أَدْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ »<sup>(٢)</sup> يعني : صلاة الصبح بـ «جمع» ، وكان قد أتى قبل ذلك « عرفات » ليلاً أو نهاراً ، فقد تم حجه ، وقضى نفثه ، وقوله تعالى : « فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ .... » الآية . [البقرة : ١٩٨] .

ومن حجة الفريق الأول<sup>(٣)</sup> : أن المسلمين قد أجمعوا على ترك الأخذ بجميع ما في هذا الحديث ، وذلك أن أكثرهم على أن من وقف بـ « المزدلفة » ليلاً ، ودفع<sup>(٤)</sup> منها إلى قبل الصبح أن حجه تام ، وكذلك من بات فيها ، ونام عن الصلاة ، وكذلك أجمعوا على أنه لو وقف بـ « المزدلفة » ، ولم يذكر الله - تعالى - أن حجه تام . وفي ذلك أيضاً ما يضعف احتجاجهم بظاهر الآية .

[ سِتَّةُ الْحَجِّ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى جَمْعاً ]

والمزدلفة وجمع هما اسمان لهذا الموضع ، وستة الحج فيها كما قلنا - أن يبيت الناس بها ، ويجمعون بين المغرب والعشاء في أول وقت العشاء ، ويغسلوا<sup>(٥)</sup> بالصبح فيها .

### \* \* \*

### الْقَوْلُ فِي رَمَى الْجِمَارِ<sup>(٦)</sup>

= حديث ابن عمر :

أخرجه أحمد (٢٣/٢) عنه أن رسول الله ﷺ أذن لضعة الناس من المزدلفة بليل .

حديث أم سلمة :

أخرجه الطبراني في الكبير كما في « مجمع الزوائد » (٢٦٠/٣) عنها قالت : « قدمني رسول الله ﷺ فيمن قدم من ضعة أهله ليلة المزدلفة قالت : فرميت الجمرة بليل ثم مضت إلى مكة فصليت بها الصبح ثم رجعت إلى منى .

قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه سليمان بن أبي داود قال ابن القطان لا يعرف .

(١) عروة بن مضر بن بضم أوله وفتح الصاد المعجمة وكسر الراء ، ابن أوس بن حارثة بن لام

الطائي ، شهد الوداع . له عشرة أحاديث ، وعندهم فرد حديث . وعنه الشعبي .

انظر : الخلاصة ٢٢٧/٢ (٤٨٣٣) ، تهذيب الكمال : ٩٣٠/٢ ، تهذيب التهذيب : ١٨٨/٧ ،

تقريب التهذيب : ١٩/٢ ، الكاشف ٣٦٣/٢ ، الجرح والتعديل ٣٩٥/٦

(٢) تقدم . (٣) في الأصل : الجمهور . (٤) في الأصل : ورجع .

(٥) في الأصل : ويغسلوا .

(٦) الحكمة من رمى الجمار هي : أن الجمار رموز نصبت لهذا الرجيم المنعوم المطرود من رحمة الله وذلك هو « إبليس » ، لترى في كل موسم بالحجارة ، لإعلان النية وتوطيد العزم على الاحتفاظ بطهارة النفوس ، بعد أن غفر الله لها في عرفة .

### [ رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجِمَارَ ]

وأما الفعل الذي بعدها فهو رمى الجمار ، ذلك أن المسلمين اتفقوا على : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ بِالْمَشْرِعِ الْحَرَامِ ، وَهِيَ الْمَزْدَلَّةُ ، بَعْدَ مَا صَلَّى الْفَجْرَ ، ثُمَّ دَفَعَ مِنْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى مَنَى ، وَأَنَّهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ ، وَهُوَ يَوْمُ النَّحْرِ ، رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ » (١) .

وأجمع المسلمون أن من رماها في هذا (٢) اليوم في ذلك الوقت ، أعني بعد طلوع الشمس إلى زوالها ، فقد رماها في وقتها ، ، وأجمعوا أن رسول الله ﷺ لم يرم يوم النحر من الجمرات غيرها (٣) .

### [ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ]

واختلفوا فيمن رمى جمرة العقبة قبل طلوع الفجر ، فقال مالك : لم يبلغنا أن رسول

= فالرمي إعلان البراءة ، وقطع الصلة ، وفصم عرى الولاء من ذلك الباغي العاتى . وما رميه عدة أيام في منى ، إلا احتقاراً له وتصغيراً من شأنه ، ومن لاحظ أن الشارع طلب أن تكون الحجارة صغيرة أدرك أن هذا الملعون ضعيف جداً في استطاع كل إنسان صدّه ، متى أغلض النية ، وأحسن التوبة ، ولو كان غير ذلك ، لأمرهم أن يرجعوه بأكبر حجارة ، فإن من اهتم بشئ أهدل عدله ، وفي الرمي - أيضاً - إظهار أنهم على استعداد للدفاع عن دينهم ، إذا ما أراد معتد أن يعتدى على حرمة ، ولملك يمتنون على الرمي الذي هو أهم لوازم الدفاع والقتال .

ثم ذكر الفقهاء حكمة جليلة : وهى أن الرمي تقليد بحت ، لما فعله سيدنا إبراهيم الخليل مع ولده إسماعيل عليه السلام حينما أمر بذبحه في المنام إيفاء بقرنه الذى قطعه على نفسه ، فلما هم بالتنفيذ اعترضه « إبليس » في ثلاثة أماكن بمنى بشكل ناصح أمين ، يذكره بالعاطفة الأبوية ، التى لا تسوغ ذبح الأبناء ، وكان يريد من هذا أن يضله ، فرجعه عدة مرات ، فصارت من المناسك فى شريعته ليذكر الناس دائماً هذه الذكرى العظيمة ، ولما كانت الشريعة الإسلامية توافق شريعة إبراهيم عليه السلام وخصوصاً فى مناسك الحج أمرنا برمي الجمار ، حتى لا تضيع هذه الذكرى ، وينسى هذا الحادث الجليل الذى حدث لأول من عمر هذه البقاع المقدسة وشيّد بيت الله العتيق .

وقد حدد الشارع لرمي جمرة العقبة فى اليوم الأول وقت الصباح ، ولرمي الجمار الثلاث فى باقى أيام التشريق ، وقت المساء بعد الظهر ، لأن الإفاضة والحلق والنحر كلها فى اليوم الأول بعد الرمي ، ففى الرمي صباحاً تسهيل على الحجاج ، أما باقى الأيام فأيام تجارة وإقامة الأسواق والناس غالباً لا يتفرغون من مصالحهم إلا فى آخر النهار ، ففى تأخير رميها راحة للحجاج ، وقد جعل رمي الجمار كالطواف والسعى سبباً ، لما فى السبع من الحكم التى لا يحيط بها آلا علام الغيوب ، فقد جعل الله الأيام سبباً والسموات سبباً والأفلاك سبباً والأرضين سبباً ، وجعل الرمي يمثل حصى الخلف ، لما ذكرنا سابقاً ، ولأن الأصغر منها غير محسوس ، الأكبر منها ربما آذى من فى هذا المكان من الواقفين .

(١) تقدم .

(٢) فى الأصل : ذلك .

(٣) تقدم .

الفجر ، ولا يجوز ذلك ، ، فإن رماها قبل الفجر أعادها ؛ وبه قال أبو حنيفة ، وسفيان<sup>(١)</sup> والثوري ، وأحمد .

وقال الشافعي : لا بأس بذلك <sup>(٢)</sup> ، وإن كان المستحب هو بعد طلوع الشمس <sup>(٣)</sup> .  
فحجة من منع ذلك فعلة ﷺ مع قوله : « خَلُّوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » <sup>(٤)</sup> ، ، وما روي عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قدم ضَعَفَةَ أهله ، وقال : « لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » <sup>(٥)</sup> .

وعلمة من جوز رميها قبل الفجر : حديث أم سلمة .  
خرجه أبو داود وغيره ؛ وهو : « أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأُمِّ سَلَمَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَرَمْتَ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَمَضَتْ فَأَفَاضَتْ ، وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهَا » <sup>(٦)</sup> .

(١) في الأصل : وسفيان الثوري .  
(٢) في ط : به .  
(٣) قال في المنى : ولرمي جمرة العقبة وقتان : وقت فضيلة ووقت أجزاء فامات وقت الفضيلة ، فيبعد طلوع الشمس ، لقول جابر : رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة ضحى يوم النحر وحده ، ورمي بعد ذلك بعد زوال الشمس . . وأما وقت الجواز فأوله نصف الليل من ليلة النحر ؛ وبذلك قال عطاء وابن أبي ليلى وعكرمة بن خالد والشافعي . وعن أحمد أنه يجزئ بعد الفجر وقبل طلوع الشمس وهو قول مالك وأصحاب الرأي وإسحاق ، وابن المنذر ودليل ذلك ما روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أمر أم سلمة ليلة النحر فرمت جمرة العقبة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت . واحتج به أحمد .  
(٤) تقدم .

(٦٩٣) أخرجه أبو داود (٤٨٠/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب التعجيل مع جمع ، حديث (١٩٤٠) ، والنسائي (٢٧١/٥) ، كتاب الحج : باب النهي عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس ، وابن ماجه (١٠٠٧/٢) كتاب المناسك : باب من تقدم من جمع إلى منى لرمي الجمار ، حديث (٣٠٢٥) ، والبيهقي (١٣١/٥) ، (١٣٢) كتاب الحج : باب الوقت المختار لرمي جمرة العقبة ، وأحمد (٢٣٤/١) ، من رواية الحسن العرنى ، عن ابن عباس ، قال : « قَدِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .. أَغْلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ عَلَى جَمْرَاتٍ لَنَا فَجَعَلَ يُلَطِّحُ أَفْخَانَنَا وَيَقُولُ : « ابْنِي لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » . وزاد بعضهم : قال ابن عباس : « مَا أَحْذَلُ أَحَدًا يَعْقِلُ يَرْمِي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » .

(٦٩٤) أخرجه أبو داود (٤٨١/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب التعجيل من جمع ، حديث (١٩٤٢) ، والشافعي (٣٥٧/١) ، كتاب الحج : الباب السادس فيما يلزم الحاج بعد دخول مكة إلى فراغه من مناسكه ، حديث (٩٢٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢١٨/٢) كتاب مناسك الحج : باب رمي جمرة العقبة ليلة النحر قبل طلوع الفجر ، والبيهقي (١٣٣/٥) كتاب الحج : باب من أجاز رميها بغير نصف الليل ، والحاكم (٤٢٩/١) ، وقال الحاكم : صحيح على شرطهما ووافقه الذهبي .



وحديث أسماء : أنها رمت الجمرة بليل ، وقالت : « إِنَّا كُنَّا نَصْنَعُهُ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » (٦٩٥) .

### [ الْوَقْتُ الْمُسْتَحَبُّ لِرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ]

وأجمع العلماء أن الوقت المستحب لرمي جمرة العقبة : هو من لَدُنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إلى وقت الزوال ، وأنه إن رماها قبل غروب الشمس من يوم النحر أجزا عنه ، ولا شيء عليه ، إلا مالكا ؛ فإنه قال : استحب له أن يريق دما .

### [ مَنْ لَمْ يَرْمِهَا حَتَّىٰ غَابَتِ الشَّمْسُ ]

واختلفوا فيمن لم يرمها حتى غابت الشمس ، فرماها من الليل ، أو من الغد : فقال مالك : عَلَيْهِ دَمٌ .

وقال أبو حنيفة : إن رمي <sup>(١)</sup> من الليل ، فلا شيء عليه ، ، وإن أخرها إلى الغد فعليه دم .

وقال أبو يوسف ، ومحمد ، والشافعي : لا شيء عليه إن أخرها إلى الليل ، أو إلى الغد .

(٦٩٥) أخرجه أبو داود (٤٨٢/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب التمجيل من جمع ، حديث (١٩٤٣) ، والنسائي (٢٦٦/٥) كتاب الحج : باب الرخصة للضعفة أن يصلوا يوم النحر الصبح بمنى ، والبيهقي (١٣٣/٥) كتاب الحج : باب من أجاز رميها بعد نصف الليل ، من رواية ابن جريج ، عن عطاء ، قال : أخبرني مخير ، وسماه النسائي مولى لأسماء ، عن أسماء أنها رمت الجمرة ، قلت : إنا رمينا الجمرة بليل ، قالت : إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله .

وأخرجه البخاري (٥٢٦/٣) كتاب الحج : باب من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة ويدعون ، ويقدم إذا غاب القمر ، حديث (١٦٧٩) ، ومسلم (٩٤٠/٢) كتاب الحج : باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهم من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل رحمة الناس ، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة ، حدث (١٢٩١/٢٩٦) ، من حديث ابن جريج - أيضا - قال : أخبرني عبد الله مولى أسماء ، عن أسماء ، أنها نزلت ليلة جمع عند دار المزدلفة فقامت تصلي فصلت ثم قالت : « يا بني هل غاب القمر ؟ قلت لا ، فصلت ساعة ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : نعم . قالت : فارتحلوا ، فارتحلنا فمضينا حتى رميت الجمرة ثم رجعت ، فصلت الصبح في منزلها ، فقلت لها : أي هتاء ما أَرَانَا إِلَّا قَدْ عَلَسْنَا ، قالت : كلا يا بني إن رسول الله ﷺ أَذِنَ لِلطَّمَنِ » .

(١) في الأصل : رماها .

وحجتهم: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاةِ الْإِبِلِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ» أَعْنِي: أَنَّ يَرْمُوا لَيْلًا (٦٩٦) ، وفي حديث ابن عباس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ السَّائِلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَمَيْتَ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتَ، قَالَ لَهُ: لَا حَرَجَ» (٦٩٧).

(٦٩٦) أخرجه ابن أبي شيبه (٣٠/٤) والبيهقي (١٥١/٥) كتاب الحج: باب الرخصة في أن يدعوا نهاراً ، ويرموا ليلًا إن شاءوا من طريق ابن جريج عن عطاء مرسلاً «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاةِ الْإِبِلِ أَنْ يَرْمُوا الْجَمَلُ بِاللَّيْلِ» .  
ووصله البيهقي (١٥١/٥) من طريق عمر بن قيس عن عطاء عن ابن عباس قال: الراعي يرمى بالليل ويرمي بالنهار ..  
وله شاهد من حديث ابن عمر:

أخرجه البزار (٣٢/٢ - كشف) رقم (١١٣٩) ، والبيهقي (١٥١/٥) كتاب الحج: باب الرخصة في أن يدعوا نهاراً ويرموا ليلًا إن شاءوا من طريق مسلم بن خالد الزنجي ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ رخص لرعاة الإبل أن يرموا بالليل .  
قال البزار: لا تعلمه عن ابن عمر إلا من هذا الوجه تفرد به مسلم بن خالد .  
وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٦٣/٣) وقال: رواه البزار وفيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف ، وقد وثق .

وله شاهد - أيضاً - من حديث عبد الله بن عمرو:

أخرجه الدارقطني (٢٧٦/٢) كتاب الحج: باب المواقيت حديث (١٨٤) من طريق بكر بن بكار نا إبراهيم بن يزيد نا سليمان الأحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ رخص للرعاة أن يرموا بالليل وأى ساعة من النهار شاءوا .  
قال أبو الطيب آبادي في «التعليق المغني» (٢٧٦/٢): إبراهيم بن يزيد قال ابن القطان: إن كان هو الخويزي فهو ضعيف وإن كان غيره فلا يدرى من هو وبكر بن بكار قال فيه ابن معين: ليس بالقوي .

(٦٩٧) أخرجه البخاري (٥٥٩/٣) كتاب الحج: باب الذبيح قبل الحلق ، حديث (١٧٢٣) ، وأبو داود (٥٠١/٢) كتاب المناسك (الحج): باب الحلق والتقصير ، حديث (١٩٨٣) ، والنسائي (٢٧٢/٥) كتاب الحج: باب الرمي بعد المساء ، وابن ماجه (١٠١٣/٢) كتاب المناسك: باب من قدم نسكا قبل نسك ، حديث (٣٠٥٠) ، والبيهقي (١٤٣/٥) كتاب الحج: باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر ، من رواية عكرمة عنه ، قال: كان النبي ﷺ يسأل يوم النحر بمنى فيقول: «لا حرج» فسأله رجل فقال: حلفت قبل أن أذبح ، قال: «إذبح ولا حرج» ، قال: رميت بعد ما أُمسيت ، فقال: «لا حرج» .

والدارقطني (٢٥٣/٢ - ٢٥٤) كتاب الحج ، وابن خزيمة (٢٩٥٠) من طريق خالد بن الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يسأل يوم النحر بمنى فيقول: «لا حرج» فسأل رجل فقال: حلفت قبل أن أذبح قال: «إذبح ولا حرج» ، قال: رميت بعدما أُمسيت فقال: «لا حرج» .  
وأخرجه البخاري (٥٥٩/٣) كتاب الحج: باب الذبيح قبل الحلق (١٧٢٢) وأحمد (٢١٦/١) والدارقطني (٢٥٢/٢) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٣٦/٢) والبيهقي (١٤٣/٥) وأبو يعلى (٣٥٦/٤) رقم (٢٤٧١) وابن حبان (٣٨٨٤ - الإحسان) من طرق عن عطاء ، عن ابن عباس به .

وعمدته مالك : أن ذلك الوقت المتفق عليه الذي رمى فيه رسول الله ﷺ هو السنة .  
ومن خالف سنة من سنن الحج ، فعليه دم ، على ما روي عن ابن عباس (١٩٨) ، وأخذ به الجمهور .

وقال مالك : ومعنى الرخصة للرعاة إنما ذلك إذا مضى يوم النحر ، ورموا جمرة العقبة ، ثم كان اليوم الثالث ، وهو أول أيام النفر ، ، فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يرموا في ذلك اليوم له ، ولليوم الذي بعده ، ، فإن نفروا ، فقد فرغوا ، وإن أقاموا إلى الغد رموا مع الناس يوم النفر الأخير ، ونفروا .

### [ الرخصة للرعاة في رمي الجمار ]

ومعنى الرخصة للرعاة عند جماعة العلماء : هو جمع (١) يومين في يوم واحد ، إلا أن مالكا إنما يجمع عنده ما وجب ؛ مثل أن يجمع في الثالث ، فيرمي عن الثاني ، والثالث ؛ لأنه لا يقضى عنده إلا ما وجب .

### [ جمع يومين في يوم للرمي ]

ورخص كثير من العلماء في جمع يومين في يوم ، سواء تقدم ذلك اليوم الذي أضيف إلى غيره ، أو تأخر ، ولم يشبهه بالقضاء .

### [ سنة الحج في الترتيب ]

وثبت « أن رسول الله ﷺ رمى في حجته الجمرات يوم النحر ، ثم نحر بدنته ، ثم حلق رأسه ، ثم طاف طواف الإفاضة » (٢) .  
وأجمع العلماء على أن هذا سنة الحج .

= وأخرجه البخاري (٦٦٤/٣) كتاب الحج : باب إذا رمى بعدما أمسى (١٧٣٤) ، ومسلم (٩٥٠/٢) كتاب الحج : باب من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي (١٣٠٧/٣٣٤) ، والبيهقي (١٤٢/٥) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٣٦/٢) من طرق عن وهيب عن ابن طاوس عن طاوس عن ابن عباس أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال : « لا حرج » . لفظ البخاري .

(٦٩٨) أخرجه مالك (٤١٩/١) كتاب الحج : باب ما يفعل من نسى من نسكه شيئا ، حديث (٢٤٠) ، والبيهقي (١٥٢/٥) كتاب الحج : باب من ترك شيئا من الرمي حتى يذهب أيام منى ، عن أيوب السخيتاني ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : « من نسى من نسكه شيئا ، أو تركه فليهرق دما » ، قال البيهقي : قال مالك : لا أدري ، قال : ترك أم نسي .  
قال البيهقي : وكذلك رواه الثوري عن أيوب ، من ترك أو نسي شيئا فليهرق له دما ، كأنه قالهما جميعاً .

(٢) تقدم .

(١) في الأصل : مجموع .

## [ مَنْ قَدَّمَ ، أَوْ أَخَّرَ فِي أَفْعَالِ يَوْمِ النَّحْرِ ]

واختلفوا فيمن قدم من هذه ما أخره النبي - عليه الصلاة والسلام - أو بالعكس .

فقال مالك : من حلق قبل أن يرمي جمرَةَ العقبة ، فعليه الفدية .

وقال الشافعي ، وأحمد ، ودأود ، وأبو ثور : لا شيء عليه .

وعمدتهم ما رواه مالك من حديث عبد الله بن عمر : أنه قال : « وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ بِمَنْى - وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ - فَجَاءَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ أَشْعُرْ <sup>(١)</sup> ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَتَحَرَّ ، فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : انْحَرْ ، وَلَا حَرَجَ ، ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ ، فَتَحَرَّتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ، فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : ارم ، وَلَا حَرَجَ ، قَالَ : فَمَا سِئَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ ؟ قَدَّمَ ، أَوْ أَخَّرَ إِلَّا قَالَ : ائْعَلْ ، وَلَا حَرَجَ » (٦٩٩) .

أيضاً من طريق ابن عباس ، عن النبي ﷺ (٧٠٠) ، وعمدة مالك أن رسول الله ﷺ

حكم

(١) سقط في الأصل .

(٦٩٩) أخرجه مالك (٤٢١/١) كتاب الحج : باب جامع الحج ، حديث (٢٤٢) ، والبخاري (٥٦٩/٣) كتاب الحج : باب الفتيا على الدابة عند الجمرَة ، حديث (١٧٣٦) ، ومسلم (٩٤٨/٢) كتاب الحج : باب من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي ، حديث (١٣٠٦/٣٢٧) ، وأبو داود (٥١٦/٢) ، (٥١٧) كتاب المناسك (الحج) باب فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حجه ، حديث (٢٠١٤) ، والترمذي (٢٥٨/٣) كتاب الحج : باب ما جاء فيمن حلق قبل أن يذبح ، أو نحر قبل أن يرمي ، حديث (٩١٦) ، وابن ماجه (١٠١٤/٢) كتاب المناسك : باب من قدم نسكاً قبل نسك ، حديث (٣٠٥١) ، والشافعي (٣٧٨/١) كتاب الحج : الباب السابع في الأفراد والقران والتمتع ، حديث (٩٧٤) ، والطحاوي (٢٢٤/١) كتاب الحج والعمرة : باب النحر والحلق ، والتقصير وحل ما يحرم على المحرم بعد ذلك ما عدا النساء ، حديث (١٠٨٣) ، وأحمد (١٥٩/٢) ، والدارمي (٦٤/٢) كتاب المناسك : باب من قال ليس على النساء حلق ، وابن الجارود (ص : ١٠١٤) كتاب المناسك ، حديث (٤٨٧) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٣٧/٢) كتاب مناسك الحج : باب من قدم من حجه نسكاً قبل نسك ، والبيهقي (١٤١/٥) كتاب الحج : باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر ، والحميدي (٢٦٤/١) رقم (٥٨٠) والنسائي في « الكبرى » (٤٤٧/٢) من طرق عن الزهري عن عيسى ابن طلحة عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ سأله رجل فقال : ذبحت قبل أن أحلق قال : « أحلق ولا حرج » فسأله آخر فقال : حلقت قبل أن أذبح قال : « اذبح ولا حرج » ، قال آخر : ذبحت قبل أن أرمي قال : ارم ولا حرج .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

(٧٠٠) تقدم هذا الحديث .

وفي الباب - أيضاً - عن جابر ، وعلى ، وأسامة بن شريك ، وأبي سعيد الخدري .

حديث على :

- على من حلق قبل محله من ضرورة بالفدية (٧٠١) ، فكيف من غير ضرورة ، مع أن الحديث لم يذكر فيه حلق الرأس قبل رمي الجمار .

= أخرجه أحمد (٧٦/١) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٣٦/٢) ، كتاب مناسك الحج : باب من قدم في حجه نسكا قبل نسك ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال : أتى رسول الله ﷺ رجل ، فقال : يا رسول الله إني أفضت قبل أن أحلق ، قال : « أحلق ولا حرج » .

قال : وجاءه آخر فقال : يا رسول الله إني ذبحت قبل أن أرمي ، قال : « ارم ولا حرج » .  
حديث جابر :

أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٣٦/٢) ، والبيهقي (١٤٣/٥) ، كتاب الحج : باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله أن رجلا قال : يا رسول الله ذبحت قبل أن أرمي ، قال : « ارم ولا حرج » .

قال آخر : يا رسول الله ، حلق قبل أن أذبح ، قال : « اذبح ولا حرج » . قال آخر : يا رسول الله ، طقت بالبيت قبل أن أذبح ، قال : « اذبح ولا حرج » .  
حديث أسامة بن شريك ، وأبي سعيد :

أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٣٦/٢) ، كتاب مناسك الحج : باب من قدم في حجه نسكا قبل نسك ، عن أسامة بن شريك ، قال : حججنا مع رسول الله ﷺ ، فستل عمن حلق قبل أن يذبح أو ذبح قبل أن يحلق فقال « لا حرج » .

فلما أذكروا عليه قال : « يا أيها الناس ، قد رفع الحرج إلا من اقترض من أخيه شيئا ظلما ، فذلك الحرج » .

(٧٠١) أخرجه البخاري (١٦/٤) كتاب المحصر : باب قول الله تعالى ﴿ أو صدقة ﴾ ، حديث (١٨١٥) ، ومسلم (٨٦١/٢) ، كتاب الحج : باب جوار حلق الرأس للمحرم إذا كان به أدنى ، وجوب الفدية لحلقه ، وبيان قدرها ، حديث (١٢٠١/٨٥) ، وأبو داود (٤٣٠/٢) ، كتاب المناسك (الحج) : باب في الفدية ، حديث (١٨٥٦) ، والترمذي (٢٨٨/٣) ، كتاب الحج : باب ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ما عليه ، حديث (٩٥٣) ، والنسائي (١٩٥/٥) ، كتاب الحج : باب في المحرم يؤذيه القمل في رأسه ، وابن ماجه (١٠٢٨/٢) ، كتاب المناسك : باب فدية المحصر ، حديث (٣٠٧٩) ، والبيهقي (٥٥/٥) ، كتاب الحج : باب من احتاج إلى حلق رأسه للأذى حلقه وافتنى ، ومالك (٤١٧/١) ، كتاب الحج : باب فدية من حلق قبل أن ينحر ، حديث (٢٣٧) ، والطبراني (٢١٣/١) ، كتاب الحج والعمرة : باب جوار الحجة للمحرم ، وما يفعل من اشتكى عته أو تأذى بكثرة القمل في رأسه ، حديث (١٠٢٦) ، وأحمد (٢٤١/٤) ، من حديث كعب بن عجرة ، قال : « كان بي أدنى من رأسي فحملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهي ، فقال : ما كنت أرى أن الجهد قد بلغ منك ما أرى ، أتعبد شاة ؟ قلت : لا ، فنزلت الآية : ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ ، قال : « هو صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف ساع طعاما لكل مسكين » .

وفي لفظ لمسلم (٨٦١/٢) ، كتاب الحج : باب جوار حلق الرأس للمحرم إذا كان به أدنى ، ووجوب الفدية لحلقه ، وبيان قدرها ، حديث (١٢٠١/٨٤) ، وأبو داود (٤٣١/٢) ، كتاب المناسك (الحج) =

وعند مالك : أن من حلق قبل أن يَذْبَحَ ، فلا شيء عليه ، ، وكذلك من ذبح قبل أن يرمي .

وقال أبو حنيفة : إن حلق قبل أن ينحر ، أو يرمي فعليه دم ، ، وإن كان قارناً ، فعليه دمان .

وقال زُهْرٌ : « عليه ثلاثة دماء : دمٌ للقران ، ودمان للحلق : قبل النحر وقبل الرمي .

[ مَنْ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ ]

وأجمعوا على أن من نَحَرَ قبل أن يرمي : فلا شيء عليه ؛ لأنه منصوب عليه ، إلا ما روي عن ابن عباس ؛ أنه كان يقول : من قَدَّمَ من حجه شيئاً ، أو آخر ، فليُهِرِقْ دماً (١) ، ، وأنه من قدم الإفاضة قبل الرمي والحلق ؛ أنه يلزمه إعادة الطواف . وقال الشافعي ، ومن تابعه : لا إعادة عليه .

وقال الأوزاعي : إذا طاف للإفاضة قبل أن يرمي جمره العقبة ، ثم واقع أهله ، أهرق (٢) دماً .

[ جُمْلَةُ مَا يَرْمِيهِ الْحَاجُّ مِنَ الْجِمَارِ ]

واتفقوا على أن جملة ما يرميه الحاج سَبْعُونَ حَصَاً ، منها في يوم النحر جمره العقبة بسبع ، وإن رمى هذه الجمرة من حيث تيسر من العقبة من أسفلها ، أو من أعلاها ، أو من وسطها ، ، كل ذلك وأصح .

[ الْمَوْضِعُ الْمُخْتَارُ لِرَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ]

والموضع المختار منها بطن الوادي ؛ لما جاء في حديث ابن مسعود : « أَنَّهُ اسْتَبْطَنَ الْوَادِي ، ثُمَّ قَالَ : مِنْ ههنا ، والذي لا إله غيره ، رَأَيْتُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ يَرْمِي » (٧٠٢) .

= باب في القدية ، حديث (١٨٥٧) ، وأحمد (٢٤٢/٤) ، عنه قال : « أتى على رسول الله ﷺ زمن الحديبية فقال : « كان هو أم راسك تؤذيك ؟ فقلت : أجل . قال : « فاحلقه واذبح شاة أو صم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين » ، وزاد أبو داود في رواية أخرى : فحلقته رأسي ثم نسكت » .

والحديث ذكره السيوطي في « الدر المنثور » (٣٨٥/١) وعزاه إلى وكيع وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وابن حبان ، والبيهقي .

(١) قال الحافظ في « الدراية » (٤١/٢) : ورواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن .

(٢) في ط : لراق .

(٧٠٢) أخرجه البخاري (٥٨١/٣) كتاب الحج : باب يكبر مع كل حصاة ، حديث (١٧٥٠) ،

ومسلم (٩٤٢/٢) كتاب الحج : باب رمى جمره العقبة من بطن الوادي ، وتكون مكة عن يساره =

## [ إِذَا لَمْ تَقْعِ الْحَصَاةُ فِي الْعَقَبَةِ ، وَمَا يَرْمِيهِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ]

وأجمعوا على أنه بعيد الرمي إذا لم تقع الحصاة في العقبة ، وأنه يرمي في كل يوم من أيام التشريق ثلاث جمار بإحدى وعشرين حصاة ، كل جمرة منها بسبع ، ، وأنه يجوز أن يرمي منها يومين ، وينفر في الثالث ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِيْمَ عَلَيْهِ ﴾ [ البقرة : ٢٠٣ ] ، ولقد رها عندهم : أن يكون في مثل حصى الخلف ؛ لما روي من حديث جابر ، وابن عباس ، وغيرهم - أن النبي - عليه الصلاة والسلام - رمى الجمار بمثل حصى الخلف (٧٠٣).

## [ السَّنةُ فِي رَمْيِ الْجَمَرَاتِ ]

والسنة عندهم في رمي الجمرات كل يوم من أيام التشريق : أن يرمي الجمرة الأولى ، فيقف عندها ، ويدعو ، ، وكذلك الثانية ، ويطلق المقام ، ثم يرمي الثالثة ، ولا يقف ؛ لما

= ويكر مع كل حصاة ، حديث (١٢٩٦/٣٠٥) ، وأبو داود (٤٩٧/٢) كتاب المناك ( الحج ) : باب في رمي الجمار ، حديث (١٩٧٤) ، والترمذي (٢٤٥/٣) ، كتاب الحج : باب ما جاء كيف ترمى الجمار ، حديث (٩٠١) ، والنسائي (٢٧٣/٥) كتاب الحج : باب المكان الذي ترمى منه جمرة العقبة ، وابن ماجه (١٠٠٨/٢) كتاب المناك : باب من أين ترمى جمرة العقبة ، حديث (٣٠٣) ، وأحمد (٤١٥/١) . والطالسي (٢٢٣/١ - منحة ) رقم (١٠٨٢) ، والبيهقي (٦١/١) رقم (١١١) وابن خزيمة (٢٧٨/٤) رقم (٢٨٧٩) ، وأبو يعلى (٣٨٦/٨) رقم (٤٩٧٢) والبيهقي ، (١٢٩/٥) كتاب الحج : باب رمي الجمرة من بطن الوادي ، والبخاري في « شرح السنة » (١٠٨/٤) - بتحقيقنا ) من طريق عبد الرحمن بن يزيد قال : « رمى عبد الله بن مسعود جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، قال : فقليل له : إن أناسا يرمونها من فوقها ، فقال عبد الله بن مسعود : « هنا والذي لا إله غيره مقام الذي أنزل عليه سورة البقرة » .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

(٧٠٣) تقدم من حديث جابر .

أما حديث ابن عباس :

أخرجه النسائي (٢٦٨/٥) كتاب الحج : باب التقاط الحصى ، وابن ماجه (١٠٠٨/٢) كتاب المناك : باب قلع حصى الرمي ، حديث (٣٠٢٩) ، وابن الجارود (ص : ١٧٠ : ١٧١) : باب المناك ، حديث (٤٧٣) ، والحاكم (٤٦٦/١) كتاب المناك ، وأحمد (٣٤٧/١) ، وابن خزيمة (٢٧٤/٤) ، رقم (٢٨٦٧) ، وابن حبان (١٠١١ - موارد ) ، وأبو يعلى (٣١٦/٤) ، رقم (٢٤٢٧) ، والبيهقي (١٢٧/٥) ، من طريق أبي العالية الرياحي ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ غداة العقبة : « هات القط لي حصيات من حصى الخلف » ، فلما وضعهن في يده قال : « بأمثال هؤلاء ، وإياكم والغلو في الدين ، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين » ، قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وكذلك صححه ابن حبان ، وابن خزيمة .

روي في ذلك عن رسول الله ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يُفْعَلُ ذَلِكَ فِي رَمِيهِ» (٧٠٤).  
[التكبير مع الرمي ، والرمي بعد الزوال أيام التشريق]

والتكبير عندهم عند رمي كل جمرة حسن ؛ لأنه يروي (١) عنه - عليه الصلاة والسلام (٢) ، وأجمعوا على أن من سنة رمي الجمار الثلاث في أيام التشريق أن يكون ذلك بعد الزوال (٣).

### [ إِذَا رَمَاهَا قَبْلَ الزَّوَالِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ]

واختلفوا إذا رماها قبل الزوال في أيام التشريق : فقال جمهور العلماء : من رَمَاهَا قَبْلَ الزَّوَالِ ، أعاد رميها بعد الزوال ، ، وروي عن أبي جعفر محمد بن أبي علي ، أنه قال : رمي الجمار من طلوع الشمس إلى غروبها .

(٧٠٤) أخرجه البخاري (٥٨٣/٣) كتاب الحج : باب رفع اليدين عند جمرات الدنيا والوسطى ، حديث (١٧٥٢) ، والنسائي (٢٧٦/٥ ، ٢٧٧) كتاب الحج : باب الدعاء بعد رمي الجمار ، والحاكم (٤٧٨/١) كتاب المتناسك ، والبيهقي (١٤٨/٥) كتاب الحج : باب الرجوع إلى منى أيام التشريق ، والرمي بها كل يوم إذا زالت الشمس ، وأحمد (١٥٢/٢) ، من حديث ابن عمر « أنه كان يرمي الجمرات الدنيا بسبع حصيات ، يكبر على إثر كل حصاة ، ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً ، فيدعوا ويرفع يديه ثم يرمي الجمرات الوسطى كذلك ، فيأخذ ذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً فيدعو ويرفع يديه ، ثم يرمي الجمرات ذات العقبة من بطن الوادي ، ولا يقف ، ويقول : « هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل » ، لفظ البخاري ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وهو وأهم في ذلك .  
وللحديث شاهد من حديث عائشة .

أخرجه أحمد (٩٠/٦) وأبو داود (٤٩٧/٢) كتاب المتناسك : باب في رمي الجمار ، حديث (١٩٧٣) وابن خزيمة (٣١١/٤) رقم (٢٩٥٦) وابن حبان (١٠١٣ - موارد) وأبو يعلى (١٨٧/٨) - (١٨٨) رقم (٤٧٤٤) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٢٠/٢) ، وابن الجارود (٤٩٢) ، والحاكم (٤٧٧/١) ، والبيهقي (١٤٨/٥) من طريق محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر ، ثم رجع فمكث بمنى ليالى أيام التشريق يرمي الجمرات إذا زالت الشمس كل جمرات بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الأولى ، وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ، ثم يرمي الثالثة ولا يقف عندها .  
وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

وصححه - أيضاً - ابن خزيمة وابن حبان .

وابن إسحق منسوخ وقد صرح بالتحديث عند ابن حبان .

(١) في الأصل : مروى . (٢) تقدم .

(٣) تقدم .



[ مَنْ لَمْ يَرْمِهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ آخِرَ الْأَيَّامِ ]

وأجمعوا على أن من لم يرم الجمار أيام التشريق حتى تغيب الشمس من آخرها ، أنه لا يرميها بعد .

[ الْوَاجِبُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ ]

واختلفوا في الواجب من <sup>(١)</sup> الكفارة : فقال مالك : إن من ترك رمي الجمار كلها ، أو بعضها ، أو واحدة منها ، فعليه دم .

وقال أبو حنيفة : إن تركها <sup>(٢)</sup> كلها ، كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ ، وإن ترك جَمْرَةً وَاحِدَةً فصاعداً ، كان عليه لكل جمرة إِطْعَامُ مِسْكِينٍ نصف صاع حنطة ، إلى أن يبلغ دماً بترك الجميع ، إلا جمرة العقبة ، فمن تركها ، فعليه دم .

وقال الشافعي : عليه في الحصة مَدٌّ من طعام ، وفي حَصَاتَيْنِ مَدَانٍ ، وفي ثلاث دَمٌ . وقال الثوري مثله ، إلا أنه قال : في الرابعة الدم .

ورخصت طائفة من التابعين في الحصة الواحدة ، ولم <sup>(٣)</sup> يروا فيها شيئاً .

والحجة لهم : حديث سعد بن أبي وقاص ؛ قال : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ ، فَبَعْضُنَا يَقُولُ : رَمَيْتُ بِسَيْحٍ ، وَبَعْضُنَا يَقُولُ : رَمَيْتُ بِسِتٍّ ، فَمَا يَعْجَبُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ » <sup>(٧٠٥)</sup> .

وقال أهل الظاهر : لا شيء في ذلك ، والجمهور على أن جمرة العقبة ليست من أركان

(١) في الأصل : الواجب في ذلك من الدم أو الكفارة . (٢) في الأصل : تركها .

(٣) في الأصل : ولو لم .

(٧٠٥) أخرجه النسائي (٢٧٥/٥) كتاب الحج : باب عدد الحمى التي يرمى بها الجمار حديث (٣٠٧٧) ، وأحمد (١٦٨/١) ، والبيهقي (١٤٩/٥) كتاب الحج : باب من شك في عدد ما رمى ، من رواية ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن سعد بن أبي وقاص به ، قال ابن الترمذاني في « الجوهر النقي » (١٤٩/٥) : قال ابن القطان : لا أعلم لمجاهد سماعاً من سعد ، وقال الطحاوي في أحكام القرآن حديث منقطع لا يثبت أهل الإسناد مثله ، وذكر ابن جرير في تهذيب الآثار : أنه لم يستمر العمل به ؛ لأنه لم يصح لاختلاف الرواة عن ابن أبي نجيح فيه . فقد رواه الحجاج بن أرطاة عنه ، عن مجاهد ، عن سعد أن اختلاف رميهم كان بزيادة على السبع لا بالتقصان عنها ، وهو أولى بالصواب ، وإن كان من رواية الحجاج ، لموافقة ما تظاهر به الأخبار من وجوب الرمي بسبع ؛ ولأن سعداً لم يذكر أن ذلك كان عن أمره ﷺ وفعله ؛ لأنه لو صح لكان منسوخاً لثقل المستفيض بوجوب السبع أ. هـ .

قال العلائي في « جامع التحصيل » (ص - ٢٧٣) : وقال أبو زرعة : مجاهد عن علي رضي الله عنه مرسل ، وكذلك عن سعد بن أبي وقاص وعن ابن مسعود وعن معاذ رضي الله عنهم .

الحج ، ، وقال عبد الملك من أصحاب مالك : هي من أركان الحج .

### [ تَحَلُّلَانِ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ ]

فهذه هي جملة أفعال الحج من حين الإحرام إلى أن يحل ، ، والتحلل تحللان :  
تحلل أكبر ، وهو طواف الإفاضة ، ، وتحلل أصغر ، وهو رمي جمرة العقبة ، ،  
وسنذكر ما في هذا من الاختلاف .

\* \* \*

## الْقَوْلُ فِي الْجِنْسِ الثَّالِثِ [ الْقَوْلُ فِي الْأَحْكَامِ ]

وهو الذي يتضمن القول في الأحكام :

وقد بقى<sup>(١)</sup> القول في حكم الاختلافات التي تقع في الحج ، وأعظمها في حكم من شرع في الحج ، فمنعه بمرض ، أو بَعْدُو ، أو فاته وقتُ الفعل الذي هو شرط في صحة الحج ، أو أفسد حجَّه بإتيانه بعض المحظورات المفسدة للحج ، أو للأفعال التي هي [شروط في صحة الحج ، وحكم من فاته الوقت في قضائه في التحلل منه ، أو أدخل بفعل من الأفعال ]<sup>(٢)</sup> التي هي تروك أو أفعال .

فلنبدئ به من هذه بما هو نص في الشريعة ، وهو حكم للمحصر ، وحكم قاتل الصيد ، وحكم الخالق رأسه قبل محل الخلق ، وإلقائه التفت قبل أن يحل .

وقد يدخل في هذا الباب حكم المتمتع ، وحكم القارن على القول بأن وجوب الهدي في هذه هو لمكان الرخصة .

## الْقَوْلُ فِي الْإِحْصَارِ<sup>(٣)</sup>

وأما الإحصار : فالأصل فيه قوله سبحانه : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] إلى قوله : ﴿ فَإِذَا أَمْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] ، فنقول :

(١) في ط : نفى .

(٢) سقط في ط .

(٣) الإحصار : مصدر أحصره : إذا حبه ، مرضاً كان الحاصر أو عدواً ، وحصره - أيضاً - ، حكامهما غير واحد ، وقال ثعلب في « الفصيح » : وحصرت الرجل : إذا حبسته ، وأحصره المرض : إذا منعه السير . والصحيح أنهما لغتان . وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ﴾ ظاهر في حصر العدو لوجهين ، أحدهما أن الآية نزلت في قصة الخديبية وكان حصر العدو . والثاني : إنه قال بعد ذلك ﴿ فَإِذَا أَمْتُمْ ﴾ . والأمن من الخوف . انظر : الطلوع ص ٢٠٤

## [ اِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي الْمُرَادِ مِنْ آيَةِ الْإِحْصَارِ ]

اختلف العلماء في هذه الآية اختلافاً كثيراً ، وهو السبب في اختلافهم في حكم المحصر بمرض أو بعلو .

## [ الْإِحْصَارُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ ، هَلْ هُوَ بِالْعَدُوِّ ، أَوِ الْمَرَضِ ]

فأول اختلافهم في هذه الآية : هل المحصر هاهنا هو المحصر بالعدو ، أو المحصر بالمرض ؟

فقال قوم : المحصر ههنا هو المحصر بالعدو .

وقال آخرون : بل للمحصر ههنا : هو المحصر بالمرض .

## [ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِحْصَارَ ههنا بِالْعَدُوِّ ، وَحُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ ]

فأما من قال : إن المحصر ههنا : هو المحصر بالعدو - فاحتجوا بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] قالوا : فلو كان المحصر هو المحصر بمرض ، لما كان لذكر المرض بعد ذلك فائدة .

واحتجوا أيضاً بقوله سبحانه : ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] ، وهذه حجة ظاهرة .

## [ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِحْصَارَ ههنا بِالْمَرَضِ ]

ومن قال : إن الآية إنما وردت في المحصر بالمرض - فإنه زعم أن المحصر هو من أحصر بالمرض ، ولا يقال : أحصر في العدو ، وإنما يقال حَصَرَهُ الْعَدُوُّ ، وأحصره المرض ، قالوا : وإنما ذكر المرض بعد ذلك ؛ لأن المرض صنفان : صنف محصر ، وصنف غير محصر ، وقالوا : معنى قوله : ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ معناه من المرض .

وأما الفريق الأول ، فقالوا عكسَ هذا ، وهو أن « أفعل » أبداً ، « وفعل » في الشيء الواحد إنما يأتي لمعتين : أما « فعل » فإذا أوقع بغيره فعلاً من الأفعال .

وأما « أفعل » فإذا عرضه لوقوع ذلك الفعل به يقال : قتله <sup>(١)</sup> إذا فعل به فعل القتل ، وأقبله إذا عَرَضَهُ للقتل ، وإذا كان هذا هكذا ، فأحصر أحق بالعدو ، وحصر أحق بالمرض ؛ لأن العدو إنما عرض للإحصار ، والمرض ، فهو <sup>(٢)</sup> فاعل الإحصار .

وقالوا : لا يُطْلَقُ الأمان ، إلا في ارتفاع الخوف من العدو ، وإن قيل في المرض

(١) في ط : أقتله .

(٢) في الأصل : هو .

فباستعارة ، ولا يصار إلى الاستعارة إلا لِأَمْرٍ يُوجِبُ الخُروجَ عن الحقيقة ، وكذلك ذكر حكم المريض <sup>(١)</sup> بعد الحصر الظاهر منه أن المحصر غير المريض ؛ وهذا هو مذهب الشافعي .

والمذهب الثاني : مذهب مالك ، وأبي حنيفة .

[ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِحْصَارَ هُوَ الْامْتِنَاعُ بِأَيِّ سَبَبٍ ]

وقال قوم : بل للمحصر <sup>(٢)</sup> ههنا الممنوع من الْحَجِّ بأي نوع امتنع : إما بمرض ، أو بعدو ، أو بخطأ في العدد ، أو بغير ذلك .

وجمهور العلماء على أن المحصر عن الحج ضربان : إما مُحْصَرٌ بمرض ، وإما محصر بعدو .

[ الْمُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ ، وَإِنْ يَتَحَلَّلُ وَهَلَ عَلَيْهِ هَدْيٌ ، وَمَوْضِعُ نَحْرِهِ ؟ ]

فأما المحصر بالعدو : فاتفق الجمهور على أنه يَحِلُّ من عمرته ، أو حجه حيث <sup>(٣)</sup> أحصر ، ، وقال الثوري ، والحسن بن صالح : لا يتحلل <sup>(٤)</sup> ، إلا في يَوْمِ النَّحْرِ ، ، والذين قالوا : يتحلل حيث أُحْصِرَ اختلفوا في إيجاب الهدي عليه ، وفي موضع نَحْرِهِ إذا قيل بوجوبه ، وفي إعادة ما حصر عنه من حَجٍّ ، أو عُمْرَةٍ .

فذهب مالك إلى أنه لا يجب عليه هَدْيٌ ، وأنه إن كان معه هدي نَحْرِهِ حيث حَلَّ .

وذهب الشافعي : إلى إيجاب الهدي عليه ؛ وبه قال أَشْهَبُ .

واشترط أبو حنيفة ذبحه في الحرم .

وقال الشافعي : حيثما حَلَّ .

[ هَلْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ]

وأما الإعادة : فإن مالكا يرى أن لا إعادة عليه .

وقال قوم : عليه الإعادة .

وذهب أبو حنيفة : إلى أنه إن كان أحرم بالحج ، فعليه حجة <sup>(٥)</sup> وعمرة ، ، وإن كان قارناً ، فعليه حج وعمرتان ، ، وإن كان معتمراً ، قَضَى عمرته ، ، وليس عليه عند أبي حنيفة ، ومحمد بن الحسن تقصير .

واختار أبو يوسف تقصيره ، ، وعمدة مالك في أن لا إعادة عليه : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ

(١) في الاصل : المرض .

(٢) في الاصل : المحصر .

(٣) في الاصل : حين .

(٤) في الاصل : يحلل . (٥) في الاصل : حجج .

هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، فَتَحَرَّوْا الْهَدْيَ ، وَحَلَقُوا رُءُوسَهُمْ ، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ ، وَقِيلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ ، ، ثُمَّ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَقْضِيَ شَيْئًا ، وَلَا أَنْ يَعُودَ لشيءٍ (٧٠٦) .

وعدة من أوجب عليه الإعادة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ مِنْ عَامِ الْحُدَيْبِيَّةِ قَضَاءً لَتِلْكَ الْعُمْرَةِ » (١) ؛ ولذلك قيل لها : عمرة القضاء .

وإجماعهم أيضاً على أن المحصر يمرض ، أو ما أشبهه عليه القضاء .

نسب الخلاف هو هل قضى رسول الله ﷺ أو لم يقض ؟ وهل يثبت القضاء بالقياس ، أم لا ؟ .

وذلك أن جمهور العلماء على أن القضاء يجب بأمر ثانٍ غير أمر الأداء .

وأما من أوجب عليه الهدي فقط ، فَبِنَاءً عَلَى أَنَّ الْآيَةَ وَرَدَتْ فِي الْمَحْصَرِّ بِالْعَدُوِّ ، أَوْ عَلَى أَنَّهَا عَامَةٌ ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ فِيهَا نَصٌّ .

وقد احتج هؤلاء بنحر النبي ﷺ وأصحابه الهدي عام الحديبية حين أحصروا (٢) .

وأجاب الفريق الآخر : أَنَّ ذَلِكَ الْهَدْيَ لَمْ يَكُنْ هَدْيً تَحَلُّلٌ ، وَإِنَّمَا كَانَ هَدْيًا سِيقَ ابْتِدَاءٍ ، ، وَحُجَّةً هَؤُلَاءِ : (٣) أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ أَنَّ لَا هَدْيَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ .

### [ الْإِخْتِلَافُ فِي مَكَانِ الْهَدْيِ لِلْمُحْصَرِّ ]

وأما اختلافهم في مكان الهدي عند من أوجه : فالأصل فيه اختلافهم في موضع نحر رسول الله ﷺ هديه عام (٤) الحديبية : فقال ابن إسحاق : نَحَرَهُ فِي الْحَرَمِ ، ، وَقَالَ غَيْرُهُ : إِنَّمَا نَحَرَهُ فِي الْحُلِّ ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ [ الفتح : ٢٥ ] .

(٧٠٦) أخرجه البخاري (٣٠٥/٥) كتاب الصلح : باب الصلح مع المشركين ، حديث (٢٧٠١) ، وأحمد (١٢٤/٢) ، من حديث ابن عمر « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مُعْتَمِرًا ، فَحَالَ كِفَارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَنَحَرَ هَدْيَهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، وَقَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يَتِمَّ الْعَامَ الْمُقْبِلَ » .

وأخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٤٩/٢) كتاب مناسك الحج : باب حكم المحصر بالحج ، من حديثه - أيضا - قال : « لَمَّا حَسِبَ كِفَارُ قُرَيْشٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُمْرَةٍ عَنِ الْبَيْتِ نَحَرَ هَدْيَهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ رَجَعُوا حَتَّى اعْتَمَرُوا الْعَامَ الْقَابِلَ » وفي حديث المسور بن مخرمة ، ومروان بن الحكم نحو ذلك . أخرجه أحمد ، والبخاري ، وتقدم تخريجه .

(١) تقدم .

(٢) في الأصل : وحجة هؤلاء هو أن . (٤) في الأصل : يوم .

وإنما ذهب أبو حنيفة إلى أن من أحصر عن الحج أن عليه حجاً وعمره ؛ لأن المحصر قد فسح الحج في عمرة ، ولم يتم واحداً منهما ، ، فهذا هو حكم المحصر بعدو عند الفقهاء .

### [ الْمُحْصِرُ بِمَرَضٍ ، كَيْفَ يَحِلُّ ؟ ]

وأما المحصر بمرض : فإن مذهب الشافعي ، وأهل « الحجاز » أنه لا يحله إلا الطواف بالبيت ، والسعي ما بين الصفا والمروة ، وأنه بالجملة يتحلل بعمره ؛ لأنه إذا فاته الحج بطول مرضه ، انقلب عمرة ؛ وهو مذهب ابن عمر ، وعائشة ، وابن عباس .  
وخالف في ذلك أهل « العراق » فقالوا : يحل مكانه ، وحكمه حكم المحصر بعدو ، أعني أن يرسل هديه ، ويقدر يوم نحره ، ويحل في اليوم الثالث ؛ وبه قال ابن مسعود .  
واحتجوا بحديث الحجاج بن عمرو الأنصاري قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ كَسَرَ أَوْ عَرَجَ ، فَقَدْ حَلَّ ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى » (٧٠٧) ، ، ويأجمعهم على أن المحصر بعدو ، ليس من شرط إحلاله الطواف بالبيت ، ، والجمهور على أن المحصر بمرض عليه الهدي .

### [ هَلْ عَلَى الْمُحْصِرِ بِمَرَضٍ هَدْيٌ ؟ ]

وقال أبو ثور ، وداود : لا هدي عليه ؛ اعتماداً على ظاهر حكم هذا المحصر ، وعلى أن الآية الواردة في المحصر هو حصر العدو .

### [ وَجُوبُ الإِعَادَةِ عَلَى مَنْ أَحْصَرَ بِمَرَضٍ ]

وأجمعوا على إيجاب القضاء عليه ، وكل من فاته الحج بخطأ من العدد في الأيام ، أو

(٧٠٧) أخرجه أبو داود (٤٣٣/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب الإحصار ، حديث (١٨٦٢) ، والترمذي (٢٧٧/٣) كتاب الحج : باب ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر أو يمرض ، حديث (٩٤٠) والنسائي (١٩٨/٢) كتاب الحج : باب فيمن أحصر يعلو ، وابن ماجه (١٠٢٨/٢) كتاب المناسك : باب المحصر ، حديث (٣٠٧٧) ، والحاكم (٤٧٠/١) كتاب المناسك ، والبيهقي (٢٢٠/٥) كتاب الحج : باب من رأى الإحلال بالإحصار بالمرض .

وأبو نعيم في « الحلية » (٣٥٧/١ - ٣٥٨) ، وابن سعد في « الطبقات » (٢٣٨/٤) ، والطبراني في « الكبير » (٢٥٣/٣) ، والدارقطني (٢٧٨/٢) كتاب الحج : باب المواقيت من طريق عكرمة عن الحجاج ابن عمرو الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ « من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى » .  
قال عكرمة فذكرت ذلك لأبي هريرة وابن عباس فقالا : صدق .

قال الترمذي : هذا حديث حسن .

وقال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ، ولم يعرجاه ووافقه الذهبي .

بِخَفَاءِ الْهَلَالِ عَلَيْهِ ، أَوْ بغير <sup>(١)</sup> ذَلِكَ مِنَ الْأَعْدَارِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُحَصِّرِ بِمَرَضٍ عِنْدَ مَالِكٍ .  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَنْ قَاتَهُ الْحَجَّ بَعْدَ غَيْرِ الْمَرَضِ يَحِلُّ بِعُمْرَةٍ ، وَلَا هَدْيٍ عَلَيْهِ ،  
وعليه إعادة الحج ، ، والمكي المحصر بمرض عند مالك كغير المكي يتحلل <sup>(٢)</sup> بعُمْرَةٍ ،  
وعليه الْهَدْيُ ، وإعادة الحج .

وقال الزهري : لَا يَدَّ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ ، وَإِنْ نَعَشَ نَعَشًا .

[ كَمْ عَلَيْهِ مِنَ الْهَدْيِ ؟ ]

وأصل مذهب مالك أن المحصر بمرض إن بقي على إحرامه إلى العام المقبل حتى يَحُجَّ  
حَجَّةَ الْقَضَاءِ ، فَلَا هَدْيٍ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ، فَعَلِيهِ هَدْيُ الْمُحَصِّرِ ؛ لِأَنَّهُ حَلَّقَ رَأْسَهُ  
قَبْلَ أَنْ يَتَحَرَّ فِي حِجَّةِ الْقَضَاءِ .

وَكُلٌّ مِنْ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ سَبِيحَانَهُ : ﴿ فَإِذَا أَمِتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ [البقرة :  
١٩٦] - أَنَّهُ خُطَابٌ لِلْمُحَصِّرِ ، وَجِبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَقَدَّ عَلَى ظَاهِرِ الْآيَةِ أَنْ عَلَيْهِ هَدْيَيْنِ :  
هَدْيًا لِحَلِّهِ عِنْدَ التَّحَلُّلِ قَبْلَ تَحَرُّهِ فِي حِجَّةِ الْقَضَاءِ ، وَهَدْيًا لَتَمَتُّعِهِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ،  
وَأَنْ حَلَّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنَ الْعُمْرَةِ ، وَجِبَّ عَلَيْهِ هَدْيٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ هَدْيُ التَّمَتُّعِ الَّذِي هُوَ  
أَحَدُ أَنْوَاعِ تَسْلُكِ الْحَجِّ .

وَأَمَّا مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَكَانَ يَتَأَوَّلُ لِمَكَانِ هَذَا أَنَّ الْمُحَصِّرَ إِذَا عَلَيْهِ هَدْيٌ وَاحِدٌ ، وَكَانَ  
يَقُولُ : إِنْ الْهَدْيُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ سَبِيحَانَهُ : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ هُوَ  
بَعْنَةُ الْهَدْيِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَإِذَا أَمِتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ  
الْهَدْيِ ﴾ .

وَفِيهِ بَعْدُ فِي التَّأْوِيلِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ سَبِيحَانَهُ : ﴿ فَإِذَا أَمِتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى  
الْحَجِّ ﴾ ... الْآيَةِ - أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْمُحَصِّرِ ، بَلْ هُوَ فِي التَّمَتُّعِ الْحَقِيقِيِّ ، فَكَانَهُ قَالَ :  
فَإِذَا لَمْ تَكُونُوا خَائِفِينَ ، لَكِنْ تَمَتُّعْتُمْ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ .  
وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ سَبِيحَانَهُ : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ ﴾ ، وَالْمُحَصِّرُ يَسْتَوِي فِيهِ حَاضِرُ <sup>(٤)</sup> الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَغَيْرُ <sup>(٥)</sup> بِإِجْمَاعٍ .  
وَقَدْ قُلْنَا فِي أَحْكَامِ الْمُحَصِّرِ الَّذِي نَصَّ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَلْنَقُلْ فِي أَحْكَامِ الْقَاتِلِ <sup>(٦)</sup> لِلصَّيْدِ .

\*\*\*

(١) فِي الْأَصْلِ : بِغَيْرِ .

(٢) أَيُّ لَا يَدَّ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ وَإِنْ حَمَلَ عَلَى نَعَشٍ (٤) فِي ط : حَاضِرِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : وَغَيْرِهِمْ . (٦) فِي الْأَصْلِ : وَإِذَا . (٧) فِي الْأَصْلِ : الْقَتْلُ .



## الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ الْقَاتِلِ لِلصَّيْدِ

### [ آيَةُ أَحْكَامِ الصَّيْدِ مُحْكَمَةٌ ]

فقول : إن المسلمين أجمعوا على أن قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة : ٩٥] هي آية محكمة .

[ هَلِ الْوَاجِبُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ قِيَمَتُهُ ، أَوْ مِثْلُهُ ]

واختلفوا في تفاصيل أحكامها وفيما يقاس على مفهومها بما لا يقاس عليه : فمنها أنهم اختلفوا هل الواجب في قتل الصيد قيمته ، أو مثله ؟

فذهب الجمهور إلى أن الواجب المثل .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه مَخِيرٌ بين القيمة ، أعني : قيمة الصيد ، وبين أن يشتري بها المثل .

[ هَلْ يُسْتَأْنَفُ الْحُكْمُ عَلَى قَاتِلِ الصَّيْدِ ، أَوْ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِحُكْمِ السَّلْفِ مِنَ الصَّحَابَةِ ]

ومنها أنهم اختلفوا في استئناف الحكم على قاتل الصيد فيما قد حكم<sup>(١)</sup> فيه السلف من الصحابة ، مثل حكمهم أن من قتل نَعَامَةً ، فعليه بَدَنَةٌ تشبيهاً بها ، ومن قتل غَزَالًا ، فعليه شاة ، ومن قتل بَقَرَةً وَحْشِيَّةً ، فعليه إِنْسِيَّةٌ ، فقال مالك : « يستأنف في كل ما وقع من ذلك الحكم به » ، وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي : « إن اجتزأ بحكم الصحابة مما حكموا فيه جاز » .

(١) والصيد في الأصل : مصدر صاد يصيد صيدا فهو صائد ، ثم أطلق الصيد على المصيد ، تسمية للمفعول بالمصدر ، ف قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ والصيد : ما كان ممتنعاً ، حلالاً لا مالك له .

[ هَلِ الْحُكْمُ فِي الْآيَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، أَوِ التَّخْيِيرِ ]

ومنها : هل الآية على التخيير ، أو على الترتيب ؟ فقال مالك : « هي على التخيير » ، وبه قال أبو حنيفة ، يريد أن الحكمين يخيران الذي عليه الجزاء .  
وقال زُفَرٌ : « هي على الترتيب » .

[ هَلْ يَقُومُ الصَّيْدُ إِذَا اخْتَارَ الْإِطْعَامَ ]

واختلفوا هل يقوم الصيد ، أو المثل إذا اختار الإطعام ، إن وجب على القول بالرجوب ، فيشتري بقيمته طعاماً ؟ .  
فقال مالك : يَقُومُ الصَّيْدُ .  
وقال الشافعي : يَقُومُ المثل .

[ تَقْدِيرُ الصَّيَامِ بِالطَّعَامِ ]

ولم يختلفوا في تقدير الصيام بالطعام بالجملة ، وإن كانوا<sup>(١)</sup> اختلفوا في التفصيل : فقال مالك : « يصوم لكل مُدٍّ يوماً » ، وهو الذي يطعم عندهم كل مسكين ؛ وبه قال الشافعي ، وأهل « الحجاز » .  
وقال أهل « الكوفة » : يصوم لكل مُدَّتَيْنِ يوماً ، وهو القدر الذي يطعم كل مسكين عندهم .

[ الْقَوْلُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ خَطَاً ]

واختلفوا في قتل الصيد خطأ : هل فيه جزاء ، أم لا ؟ فالجمهور على أن فيه الجزاء .  
وقال أهل الظاهر : لا جزاء عليه .  
الْجَمَاعَةُ يَشْتَرِكُونَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ : واختلفوا في الجماعة يَشْتَرِكُونَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ : فقال مالك : « إذا قتل جماعة محرمون صيداً ، فعلى كل واحد منهم جَزَاءٌ كامل » ؛ وبه قال الثوري ، وجماعة .

وقال الشافعي : « عليهم جزاء واحد » .

[ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُحْرَمِينَ يَقْتُلُونَ الصَّيْدَ وَالْمُحْلِينَ يَقْتُلُونَهُ فِي الْحَرَمِ ]

وفرق أبو حنيفة بين المحرمين يقتلون الصيد ، وبين المحلين يقتلونونه في الحرم : فقال : على كل واحد من المحرمين جَزَاءٌ ، وعلى المحلين واحد .

(١) في الاصل : كان .

[ هَلْ يَكُونُ أَحَدُ الْحَكَمِينَ قَاتِلَ الصَّيْدِ ]

واختلفوا هل يكون أحد الحكمين قاتل الصيد ؟ فذهب مالك إلى أنه لا يجوز ، وقال الشافعي : يجوز .

واختلف أصحاب أبي حنيفة على القولين جميعاً .

[ مَوْضِعُ الإِطْعَامِ ]

واختلفوا في موضع الإطعام : فقال مالك : « في الموضع الذي أصاب فيه الصيد إن كان ثَمَّ طَعَامٌ ، وإلا ففي أقرب المواضع إلى ذلك الموضع » .

وقال أبو حنيفة : حيثما أطعم <sup>(١)</sup> أجزاءه .

وقال الشافعي : لا يطعم إلا مساكين مكة .

[ الْحَلَالُ يَقْتُلُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ ]

وأجمع العلماء على أن المحرم إذا قتل الصيد أن عليه الجزاء ؛ للنص في ذلك ، واختلفوا في الحلال يقتل الصيد في الحرم :

فقال جمهور فقهاء الأمصار : عليه الجزاء .

وقال داود ، وأصحابه : لا جزاء عليه .

[ تَحْرِيمُ قَتْلِ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ ]

ولم يختلف المسلمون في تحريم قتل الصيد في الحرم .

[ الْكَفَّارَةُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ ]

ولمَّا اختلفوا في الكفارة ؛ وذلك لقوله سبحانه : ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَّا ﴾

[العنكبوت : ٦٨] ، ، وقول رسول الله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ » (٧٠٨) .

(٧٠٨) أخرجه البخاري (٤٦ ، ٤٧) كتاب جزاء الصيد : باب لا يحل القتل بمكة ، حديث (١٨٣٤) ، ومسلم (٩٨٦/٢ ، ٩٨٧) كتاب الحج : باب تحريم مكة وصيدها ، وحلالها وشجرها ولقعتها إلا لنشد ، على الدوام ، حديث (١٣٥٣/٤٤٥) .

وأبو داود (٦/٢) كتاب الجهاد : باب في الهجرة هل انقطعت حديث (٢٤٨٠) والنسائي (١٤٦/٧) كتاب الجهاد : باب ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة ، والترمذي (١٢٦/٤) كتاب السير : باب ما جاء في الهجرة حديث (١٥٩٠) ، والدارمي (٢٣٩/٢) كتاب السير : باب لا هجرة بعد الفتح ، وعبد الرزاق (٣٠٩/٥) رقم (٩٧١٣) ، وابن الجارود (١٠٣٠) ، وابن حبان (٤٨٤٥ - الإحسان) ، والبيهقي (١٩٥/٥) والطبراني في « الكبير » رقم (١٠٩٤٤) والبخاري في « شرح السنة » (٥٢٠/٥) بتحقيقنا من طريق منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ يوم الفتح فتح مكة : « إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والله فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة ، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ، ولم يحل إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة لا يعضد شوكة =

وجمهور فقهاء الأمصار على أن المحرم إذا قتل الصيد ، وأكله ؛ أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة .

وروي عن عطاء ، وطائفة أن عليه كفارتين ، ، قال القاضي - رضى الله عنه - : فهذه هي مشهورات المسائل المتعلقة بهذه الآية .

[ أدلة مَنْ قَالَ فِي وَجوبِ الْجُزْءِ أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ عَمْدًا ، ودليل المخالف ]

وأما الأسباب التي دعتهم إلى هذا الاختلاف ، فنحن نشير إلى طرف منها ، فنقول : أما مَنْ اشترطَ في وجوب الجزاء أن يكون القتل عمداً ، فحجته : أن اشتراط ذلك نصٌّ في الآية .

وأيضاً فإن العمد هو الموجب للعقاب ، والكفارات عقاباً مآً ، وأما من أوجب الجزاء مع النسيان ، فلا حجة له ، إلا أن يشبه الجزاء عند إتلاف الصيد بإتلاف الأموال ، فإن الأموال عند الجمهور تضمن<sup>(١)</sup> خطأً ، ونسياناً ، لكن يعارض هذا القياس اشتراط العمد في وجوب الجزاء ، فقد أجاب بعضهم عن هذا ، أي :<sup>(٢)</sup> العمد إنما اشترطَ لمكان تعلق العقاب المنصوص عليه في قوله : ﴿ لِيَلْتَوَقَّ وَيَإْلَ أَمْرِهِ ﴾ .

وذلك<sup>(٣)</sup> لا معنى له ؛ لأن الوَبَالَ الْمَذْذُوقَ هو في الغرامة ، فسواء قتله مخطئاً ، أو متعمداً ، قد ذاق الوبال ، ، ولا خلاف أن الناسي غيرُ معاقب ، وأكثر ما تلزم هذه الحجة لمن كان من أصله أن الكفارات لا تثبت بالقياس ، فإنه لا دليل لمن أثبتها على الناسي إلا القياس .

[ اِخْتِلَافُهُمْ فِي الْمِثْلِ ، هَلْ هُوَ الشَّيْبَةُ ، أَوِ الْمِثْلُ فِي الْقِيَمَةِ ؟ ]

وأما اختلافهم في المثل هل هو الشبيه ، أو المثل في القيمة : فإن سبب الاختلاف في المثل يقال على الذي هو مثل<sup>(٤)</sup> ، وعلى الذي هو مثل في القيمة .

لكن حجة من رأى أن الشبيه<sup>(٥)</sup> أقوى من جهة دلالة اللفظ : أن إطلاق لفظ المثل على

= ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ، ويختلئ خلاها » فقال العباس : يا رسول الله إلا الأذخر فإنه لقيتهم وليبيتهم فقال : « إلا الأذخر » ، وهذا لفظ البخارى .

(١) في الأصل : تضمن عمداً . (٢) في الأصل : أن . (٣) في الأصل : هذا .

(٤) في الأصل : هو مثل في الشبه . (٥) في الأصل : الشبه .

الشيء في لسان العرب أظهر ، وأشهر منه على المثل في القيمة ، ، لكن لمن حمل ههنا المثل على القيمة دلالات حركته إلى اعتقاد ذلك :

أحدها : أن المثل الذي هو العدل هو منصوب عليه في الإطعام ، والصيام ، وأيضاً فإن المثل إذا حمل ههنا على التعديل ، كان عاماً في جميع الصيد ؛ فإن من الصيد ما لا يلقي له شيء .

وأيضاً : فإن المثل فيما لا يوجد له شيء هو التعديل ، وليس يوجد للحيوان المصيد<sup>(١)</sup> شيء إلا من جنسه ، ، وقد نص أن المثل الواجب فيه هو من غير جنسه ، فوجب أن يكون مثلاً في التعديل ، والقيمة .

وأيضاً : فإن الحكم في الشيء<sup>(٢)</sup> قد فرغ منه ، فأما الحكم بالتعديل ، فهو شيء يختلف باختلاف الأوقات ، ولذلك هو كل وقت يحتاج إلى الحكمين المنصوص عليهما . وعلى هذا يأتي التقدير في الآية بمشابهه ، فكأنه قال : ومن قتل منكم متعمداً ، فعليه قيمة ما قتل من النعم ، أو عدل القيمة طعاماً ، أو عدل ذلك صيماً .

[ اِخْتِلَافُهُمْ هَلِ الْمَقْدَرُ هُوَ الصَّيْدُ ، أَوْ مِثْلُهُ مِنَ النَّعْمِ إِذَا قُتِرَ بِالطَّعَامِ ؟ ]

وأما اختلافهم هل المقدر هو الصيد ، أو مثله من النعم إذا قدر بالطعام : فمن قال : المقدر هو الصيد ، قال : لأنه الذي لما لم يوجد مثله رجع إلى تقديره بالطعام ، ومن قال : إن المقدر هو الواجب من النعم ، قال : لأن الشيء إنما تقدر قيمته إذا علم بتقدير مثله ، أعني : شبيهه .

[ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْحُكْمَ فِي آيَةِ الْجَزَاءِ عَلَى التَّخْيِيرِ ، وَمَنْ قَالَ : عَلَى التَّرْتِيبِ ]

وأما من قال : إن الآية على التخيير : فإنه التفقت إلى حرف « أو » ؛ إذ كان مقتضاها في لسان العرب التخيير ، ، وأما من نظر إلى ترتيب الكفارات في ذلك ، فشيئها<sup>(٣)</sup> في الكفارات التي فيها الترتيب باتفاق ، وهي كفارة الظَّهَارِ ، والقتل .

[ اِخْتِلَافُهُمْ فِي اسْتِنَافِ الْحُكْمِ مِنْ عِلْمِهِ ]

وأما اختلافهم في هل يستأنف الحكم في الصيد الواحد الذي قد وقع الحكم فيه بين<sup>(٤)</sup> الصحابة ؟ .

فالسبب في اختلافهم : هو هل الحكم شرعي غير معقول المعنى ، أم هذا معقول المعنى ؟ .

(٢) في الأصل : التشبه .

(١) في الأصل : المصيد في الحقيقة .

(٤) في ط : من .

(٣) في الأصل : فشيئها .

فمن قال : هو معقول المعنى ، قال : ما قد حَكِمَ فيه ، فَلَيْسَ يوجد شيء أشبه به منه ؛ مثل النعمة فإنه لا يوجد شيء أشبه بها من البِدَنَةِ ، فلا معنى لإعادة الحكم ، ومن قال : هو عبادة ، قال : يعاد ولا بد منه ؛ وبه قال مالك .

[ سَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْجَمَاعَةِ يَشْتَرِكُونَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ ]

وأما اختلافهم في الجماعة يشتركون في قتل الصيد الواحد : فسيب هل الجزء موجب هو (١) التعدي فقط ، أو التعدي على جملة الصيد ؟ فمن قال : التعدي فقط ، أوجب على كل واحد من الجماعة القاتلة للصيد جزاءً .

ومن قال : التعدي على جملة الصيد ، قال : عليهم جزاءً واحد ، ، وهذه المسألة شبيهة بالقصاص في النصاب في السرقة ، وفي القصاص في الأعضاء ، وفي النفس . وستأتي في مواضعها من هذا الكتاب - إن شاء الله .

وتفريق أبي حنيفة بين الْمُحْرَمِينَ ، وبين غير المحرمين القاتلين في الحرم على جهة التغليظ على المحرمين ، ، ومن أوجب على كل واحد من الجماعة جزاء ، فإنما نظر إلى سَدِّ الذرائع ، فإنه لو سقط عنهم الجزاء جملة ، لكان من أراد أن يصيد في الحرم صاد في جماعة .

وإذ قلنا : إن الجزء هو كَفَّارَةٌ للإثم ، فيشبه أنه لا يَتَّبَعُ ثُمَّ قَتَلَ الصيد بالاشتراك فيه ، فيجب ألا يتبع الجزاء فيجب ، على كل واحد كفارة .

[ اخْتِلَافُهُمْ فِي هَلْ يَكُونُ أَحَدُ الْحُكَمِيِّينَ قَاتِلَ الصَّيْدِ ]

وأما اختلافهم في هل يكون أحد الحكميين قاتل الصيد ؟ فالسبب فيه : معارضة مفهوم الظاهر لمفهوم المعنى الأصلي في الشرع .

وذلك أنه لم يشترطوا في الحكمين إلا الْعَدَالَةَ ، فيجب على ظاهر هذا أن يجوز الحكم من يوجد فيه هذا الشرط ، سواء كان قاتل الصيد ، أو غير قاتله (٢) .

وأما مفهوم المعنى الأصلي في الشرع : فهو أن للمحكوم عليه لا يكون حاكماً على نفسه .

[ اخْتِلَافُهُمْ فِي مَوَاضِعِ الإِطْعَامِ ]

وأما اختلافهم في الموضع : فسيب الإطلاق ، أعني : أنه لم يشترط فيه موضع ، ، فمن شبهه بالزكاة في أنه حق للمساكين ، قال : لا يَنْقَلُ مِنْ مَوْضِعِهِ .

(١) في الأصل : هل .

(٢) في ط : قاتل .

وأما من رأى أن المقصود بذلك إنما هو الرقُّ بمساكين « مكة » <sup>(١)</sup> قال : لا يطعم إلا مساكين « مكة » ، ومن اعتمد ظاهر الإطلاق ، قال : يُطعم حيث يشاء .

[ اختلفهم في الحلال بقتل الصيد في الحرم ]

وأما اختلافهم في الحلال بقتل الصيد في الحرم هل عليه كفارة أم لا ؟ فسيب : هل يقاس في الكفارات عند من يقول بالقياس ؟ وهل القياس أصل من أصول الشرع عند الذين يختلفون فيه ؟ فأهل الظاهر ينفون قياس قتل الصيد في الحرم على الحرم ؛ لمنعهم القياس في الشرع ، ، ويحقيق على أصل أبي حنيفة أن يمنعه لمنعه القياس في الكفارات .

ولا خلاف بينهم في تعلق الإثم به ؛ لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ﴾ [ العنكبوت : ٦٧ ] ، ، وقول رسول الله ﷺ : « إن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض » <sup>(٢)</sup> .

[ الاختلاف فيمن قتل الصيد ثم أكله ]

وأما اختلافهم فيمن قتله ، ثم أكله هل عليه جزاء واحد أم جزاءان ؟ فسيب : هل أكله تعد ثانياً ، عليه سوى تعدي القتل أم لا ؟ وإن كان تعدياً ثانياً عليه فهل هو مساوٍ للتعدي الأول أم لا ؟ وذلك أنهم اتفقوا على أنه إن أكل ثم .

ولما كان النظر في كفارة الجزاء يشتمل على أربعة أركان :

معرفة الواجب في ذلك ، ومعرفة من تجب عليه ، ومعرفة الفعل الذي لأجله يجب <sup>(٣)</sup> ، ومعرفة محل الوجوب .

وكان قد تقدم الكلام في أكثر هذه الأجناس ، وبقي من ذلك أمران :

أحدهما : اختلاف في بعض الواجبات من الأمثال في بعض المصيدات .

والثاني : ما هو بصيد مما ليس يصيد يجب أن ينتظر فيما بقي علينا من ذلك .

[ الأمثال في بعض الصيد ] فمن أصول هذا الباب ما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال في الصبيح بكيش ، وفي الغزال بعتر ، وفي الأرنب [ بعناق ] <sup>(٤)</sup> ، وفي اليربوع بجقرة ، ، واليربوع دوية لها أربع قوائم ، وذئب تجتر كما تجتر الشاة ، وهي من ذوات الكروش <sup>(٥)(٦)</sup> . والعنز ، عند أهل العلم من المعز ما قد ولد ، أو ولد مثله . والجفرة ، والعناق : من المعز .

(١) في الأصل : الحرم . (٢) تقدم . (٣) في الأصل : يجب به .

(٤) سقط في ط . (٥) في الأصل : الكرشى .

(٦) أخرجه مالك (١/٤١٤) كتاب الحج : باب القدية في ما أصيب من الطير حديث (٢٣٠) .

فَالْجَفْرَةَ : ما أكل واستغني عن الرضاع ، ، وَالْعَنَاقُ : قيل <sup>(١)</sup> : هو فوق الجفرة ، ، وقيل : دونها .

وخالف مالك هذا الحديث ، فقال في الأرنب ، واليربوع : لا يقومان إلا بما يجوز هدياً ، وأضحى <sup>(٢)</sup> ، وذلك الجذع فما فوقه من الضأن ، والثني فما فوقه من الإبل ، والبقرة .

وحجة مالك : قوله تعالى : ﴿ هَدِيًّا بِأَلْفِ كَعْبَةٍ ﴾ .

[ مَنْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ هَدِيًّا ، فَمَاذَا يَجْزِيهِ ؟ ]

ولم يختلفوا أن من جعل على نفسه هدياً أنه لا يجزيه أقل من الجذع فما فوقه من الضأن ، والثني مما سواه ، ، وفي صغار الصيد عند مالك مثل ما في كباره .

وقال الشافعي : يفدي صغار الصيد بالمثل من صغار النعم ، وكبار الصيد بالكبار منها ؛ وهو مروى عن عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود .

وحجته : أنها حقيقة المثل ، فعنده في النعامة الكبيرة بدنة ، وفي الصغيرة فصيلة ، ، وأبو حنيفة على أصله في القيمة .

الْكُفَّارَةُ فِي قَتْلِ حَمَامٍ « مَكَّة » وَغَيْرِهِ ، وَمَا سِوَى الْحَمَامِ مِنَ الطُّيُورِ :

واختلفوا من هذا الباب في حمام « مكة » ، وغيرها : فقال مالك في حمام « مكة » : شاة ، وفي حمام الحل حكومة . واختلف قول ابن القاسم في حمام الحرم غير « مكة » ، فقال مرة : شاة كحمام « مكة » ، ، ومرة قال : حكومة ؛ كحمام الحل .

وقال الشافعي : في كل [ حمام شاة ، وفي حمام ] <sup>(٣)</sup> سوى الحرم قيمته .

وقال داود : كل شيء لا مثل له من الصيد ، فلا جزاء فيها إلا الحمام ، فإن فيه شاة ، ، ولعله ظن ذلك إجماعاً ؛ فإنه روي عن عمر بن الخطاب ، ولا مخالف له من الصحابة .

وروي عن عطاء ؛ أنه قال : « في كل شيء من الطير شاة » .

[ الْقَوْلُ فِي مَنْ أَتْلَفَ بَيْضَ النِّعَامَةِ ]

واختلفوا من هذا الباب في بيض النعامة : فقال مالك : أرى في بيض النعامة عشر

(١) في الأصل : قيل هو .

(٢) في الأصل : ضحية .

(٣) سقط في الأصل .



ثمن<sup>(١)</sup> البدنة ، ، وأبو حنيفة على أصله في القيمة ، ووافقه الشافعي في هذه المسألة ؛  
وبه قال أبو ثور .

وقال أبو حنيفة : إن كان فيها فَرْخٌ ميتٌ ، فعليه الجزاء ، أعني : جزاء النعامة .  
واشترط أبو ثور في ذلك أن يخرج حياً ثم يموت ، ، وروي عن عليّ ؛ أنه قضى في  
بيض النعامة بأن يُرْسَلُ الْفَحْلُ على الإبل ، فإذا تبين لِقَاحُهَا ، سميت ما أصبت من  
البيض ، فقلت : هذا هَدْيٌ ، ، ثم ليس عليك ضمان ما فسد من الحمل .  
وقال عطاء : من كانت له إبل ، فالقول قول عليّ ، وإلا ففي كل بيضة درهمان ، ،  
قال أبو عمر : وقد روي عن ابن عباس ، عن كعب بن عجرة ، عن النبي - عليه الصلاة  
والسلام - : « فِي بَيْضِ النِّعَامَةِ يُصَيِّبُهُ <sup>(٢)</sup> الْمُحْرَمُ ثَمَنُهُ » <sup>(٣)</sup> ، من وجه ليس بالقوي .  
وروي عن ابن مسعود <sup>(٤)</sup> أن فيه القيمة ، وقال : وفيه أثر ضعيف .

(١) في الأصل : من . (٢) في الأصل : يصيبها .

(٧٠٩) أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٤٢٣/٤) كتاب المناسك : باب يبيض النعام ، حديث  
(٨٣٠٢) ، وليس فيه ذكر ابن عباس ، والدارقطني (٢٤٧/٢) كتاب الحج : باب المواقيت ، حديث  
(٥٣) ، والبيهقي (٢٠٨/٥) كتاب الحج : باب يبيض النعامة يصيبها المحرم ، كلهم من حديث  
إبراهيم بن أبي يحيى ، عن حصين بن عبد الله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به .  
وذكره الزيلعي في « نصب الرأية » (١٣٦/٣) وقال : وضعفه ابن القطان في « كتابه » فقال : فيه  
حين بن عبد الله بن عباس ، وهو ضعيف والراوى عنه إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ، وهو كذاب  
بل قيل فيه ما هو شر من الكذب أ. هـ . وللحديث شاهد .

وأخرجه ابن ماجه (١٠٣١/٢) كتاب المناسك : باب جزاء الصيد يصيبه المحرم ، حديث  
(٣٠٨٦) ، والطبراني كما في نصب الرأية (١٣٦/٣) ، والدارقطني (٢٥٠/٢) كتاب الحج : باب  
المواقيت ، حديث (٦٤) ، من حديث أبي المهزم ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « في يبيض  
النعام يصيبه المحرم ثمنه » .

وذكره الزيلعي في « نصب الرأية » (١٣٦/٣) وقال : أخرجه الدارقطني من رواية علي بن غراب  
عن أبي المهزم والطبراني عن حسين المعلم عنه .

وذكره ابن القطان في « كتابه » من جهة الدارقطني وقال : أبو المهزم ضعيف والراوى عنه علي بن  
غراب ، وقد عتق وهو كثير التدليس : انتهى في « التنقيح » ، وأبو المهزم اسمه يزيد بن أبي سفيان  
قال النسائي : متروك الحديث ، وقال الدارقطني ضعيف ، وقال ابن حبان في « كتاب الضعفاء : كان  
يخطئ كثيراً واتهم ، فلما كثر في روايته مخالفة الأثبات ترك » أ. هـ .

والحديث ذكره الحافظ البوصيري في « الزوائد » (٣٩/٣) وقال : هلا إسناد ضعيف .

(٣) في الأصل : عباس .

وأكثر العلماء على أن الجراد من صيد البر يجب على المحرم فيها الجزاء .

### [ الواجب في صيد الجراد ]

واختلفوا في الواجب في ذلك : فقال عمر - رضي الله عنه - : قبضة من طعام ؛ وبه قال مالك .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : ثمرة خير من جرادة .

وقال الشافعي : في الجراد قيمته ؛ وبه قال أبو ثور ، إلا أنه قال : كل ما تصدق به من جفنة<sup>(١)</sup> طعام ، أو ثمرة فهو له قيمة .

وروي عن ابن عباس ؛ أن فيها ثمرة ، مثل قول أبي حنيفة .

وقال ربيعة : فيها صاع من طعام ، وهو شاذ ، وقد روي عن ابن عمر<sup>(٢)</sup> : أن فيها شويبه<sup>(٣)</sup> ، وهو أيضاً شاذ ، فهذه هي مشهورات ما اتفقوا على الجزاء فيه . واختلفوا فيما هو الجزاء فيه :

### [ اختلاف الفقهاء فيما هو صيد مما ليس بصيد ]

وأما اختلافهم فيما هو صيد مما ليس بصيد ، وفيما هو من صيد البحر مما ليس منه : فإنهم اتفقوا على أن صيد البر محرّم على المحرم ، إلا الخمس القواسيق المنصوص عليها ، واختلفوا فيما يلحق بها مما ليس يلحق .

وكذلك اتفقوا على أن صيد البحر حلال كله للمحرم :

واختلفوا فيما هو من صيد البحر مما ليس منه ، وهذا كله لقوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْيَاثَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [ المائدة : ٩٦ ] ، ونحن نذكر مشهور ما اتفقوا عليه من هذين الجنسين ، وما اختلفوا فيه .

فنقول : ثبت من حديث ابن عمر ، وغيره ؛ أن رسول الله قال : « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ جُنَاحٌ فِي قَتْلِهِنَّ : الْغُرَابُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْمَعْرَبُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ »<sup>(١)</sup> .

(١) في الأصل : حفته . (٢) في الأصل : عن ابن عباس . (٣) في الأصل : شوية .  
(٧١٠) ورد هذا الحديث عن ابن عمر وعائشة وحفصة وأبي سعيد الخدري وابن عباس وأبي رافع وأبي هريرة .

أما حديث ابن عمر فله طرق :

فأخرجه مسلم (٨٥٨/٢) كتاب الحج : باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والمحرم حديث (١١٩٩/٧٦، ٧٢) وأبو داود (٤٢٤/٢) كتاب المناسك : باب ما يقتل للمحرم من الدواب =

= حديث (١٨٤٦) والنسائي (١٩٠/٥) كتاب الحج : باب قتل الغراب ، وأحمد (٨/٢) وابن الجارود رقم (٤٤٠) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٦٥/٢) ، والبيهقي (٢٠٩/٥) كتاب الحج : باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم ، والحميدي (٢٠٧٩/٢) رقم (٦١٩) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٢٩٢/٤ - ٢٩٣) ، وأبو يعلى (٣١١/٩) رقم (٥٤٢٨) من طريق الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً .

وأخرجه مالك (٣٥٦/١) كتاب الحج : باب ما يقتل للمحرم من الدواب ، حديث (٨٨) والشافعي في « المسند » (٣١٩/١) كتاب الحج : باب فيما يباح للمحرم (٧٣٥) ، والبخاري (٣٥٥/٦) كتاب به الخلق : باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم (٢٣١٥) ، ومسلم (٨٥٨/٢) كتاب الحج : باب ما يتنب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم حديث (١١٩٩/٧٦) ، والنسائي (١٨٧/٥) - (١٨٨) كتاب الحج : باب ما يقتل للمحرم من الدواب ، وابن ماجه (١٠٣١/٢) كتاب المناسك : باب ما يقتل للمحرم حديث (٣٠٨٨) ، والدارمي (٣٦/٢) كتاب المناسك : باب ما يقتل للمحرم في إحرامه ، وأحمد (٣٢/٢) ، ٤٨ ، ٦٥ ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٦٥/٢ - ١٦٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢٣٠/٩ - ٢٣١) والبيهقي (٢٠٩/٥) ، والخطيب (٢٩٣/١٠) ، والبقولي في « شرح السنة » (١٥٩/٤) - بتحققنا من طريق نافع عن ابن عمر به مرفوعاً .

وأخرجه البخاري (٤٠٩/٦) كتاب به الخلق : باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم ... . حديث (٢٣١٥) ، ومسلم (٨٥٩/٢) كتاب الحج : باب ما يتنب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم حديث (١١٩٩/٧٩) ، ومالك (٣٥٦/١ - ٣٥٧) كتاب الحج : باب ما يقتل للمحرم من الدواب حديث (٨٩) ، وأحمد (٥٢/٢) ، وابن حبان (٣٩٦٩ - الإحسان) من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر به .

وأخرجه مسلم (٨٥٩/٢) كتاب الحج حديث (١١٩٩/٧٨) ، وأحمد (٣٢/٢) من طريق محمد بن إسحق عن نافع وهيب الله بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر به .  
حديث عائشة :

أخرجه البخاري (٤٠٨/٦ - ٤٠٩) كتاب به الخلق : باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم .. . حديث (٢٣١٤) ، ومسلم (٨٥٧/٢) كتاب الحج : باب ما يتنب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم حديث (١١٩٨/٦٨) ، والترمذي (٤٨٧/٣ - تحفة) كتاب الحج : باب ما جاء ما يقتل المحرم من الدواب حديث (٨٣٩) ، والنسائي (١٨٨/٥) كتاب الحج : باب ما يقتل في الحرم من الدواب ، والدارمي (٣٦/٢ - ٣٧) كتاب الحج : باب ما يقتل للمحرم في إحرامه ، والدارقطني (٢٣١/٢) رقم (٦٥) ، وعبد الرزاق (٨٣٧٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٦٦/٢) والبيهقي (٢٠٩/٥) كتاب الحج : باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم ، وأبو يعلى (٤٧٨/٧ - ٤٧٩) رقم (٤٥٠٣) وابن حبان (٣٩٧١ - الإحسان) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٢٧١/٨ - ٢٧٢) من طريق عروة بن الزبير عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « خمس فواسق يقتل في الحرم : الفأرة والعقرب والحديا والغراب والكلب العقور » .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

وأخرجه مسلم (٨٥٦/٢) كتاب الحج : باب ما يتنب للمحرم وغيره قتله من الدواب في =

= الحل والحرم ، حديث (١١٩٨/٦٧) والنسائي (٢٠٨/٥) كتاب المناسك : باب قتل الحية ، وابن ماجه (١٠٣١/٢) كتاب المناسك : باب ما يقتل للمحرم حديث (٣٠٨٧) ، والطيالسي (٢١٤/١) - منحة ( رقم (١٠٣٣) ، وأحمد (٩٧/٦) ، والبيهقي (٢٠٩/٥) كتاب الحج : باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم ، وابن خزيمة (١٩١/٤) رقم (٢٦٦٩) من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب عن عائشة به مرفوعاً .

ووقع عند مسلم الحية بدل العقرب وفيه - أيضاً - الغراب الأبقع لكن وقع عند الطيالسي العقرب وليس فيه ذكر الحية .

وأخرجه مسلم (٨٥٦/٢) كتاب الحج : باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم (١١٩٨/٦٦) ، والبيهقي (٢٠٩/٥) من طريق ابن وهب أخبرني مخزومة بن بكير عن أبيه قال : سمعت عبيد الله بن مقسم يقول : سمعت القاسم بن محمد يقول : سمعت عائشة زوج النبي ﷺ تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أربع كلهن فاسق يقتلن في الحل والحرم : الحدأة والغراب والفأرة والكلب العقور » .  
حديث حفصة :

أخرجه البخاري (٤٢/٤) كتاب جزاء الصيد : باب ما يقتل للمحرم من الدواب حديث (١٨٢٨) ومسلم (٨٥٨/٢) كتاب الحج : باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم (١٢٠٠/٧٣) ، والنسائي (٢١٠/٥) كتاب المناسك : باب قتل الفأرة في الحرم من طريق الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة قالت : قال رسول الله ﷺ : « خمس من الدواب لا حرج على من قتلهن الغراب والحدأة والفأرة والعقرب والكلب العقور » .

وأخرجه البخاري (٤٢/٤) رقم (١٨٢٧) ومسلم (٨٥٨/٢) رقم (١٢٠٠/٧٤) وأحمد (٢٨٥/٦) من طريق زيد بن جبير أن رجلاً سأل ابن عمر ما يقتل للمحرم من الدواب فقال : أخبرتنى إحدى نساء رسول الله ﷺ ... فذكره .

حديث أبي هريرة :

أخرجه أبو داود (٤٢٤/٢ - ٤٢٥) كتاب المناسك : باب ما يقتل للمحرم من الدواب (١٨٤٧) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٦٣/٢) ، والبيهقي (٢١٠/٥) كتاب الحج : باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم من طريق محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « خمس قتلهن حلال في الحرم الحية والعقرب والحدأة والفأرة والكلب العقور » .

وصححه ابن خزيمة (١٩٠/٤) رقم (٢٦٦٦) .

تنبيه : وقع اللثب في رواية من روايات الحديث عن أبي هريرة .

أخرجه الطحاوي (١٦٣/٢) ، وابن خزيمة (١٩٠/٤) من طريق ابن أبي مريم ثنا يحيى بن أيوب عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن أبي هريرة به إلا أنه قال في حديثه والحية واللثب والنمر والكلب العقور » .

قال ابن خزيمة : قال ابن يحيى - وهو محمد شيخ ابن خزيمة - كأنه يفسر الكلب العقور يقول : من الكلب العقور الحية واللثب والنمر .

= قلت : وقد رده ابن خزيمة رحمه الله فقال : هذه اللفظة التي قالها محمد بن يحيى في تفسير الكلب العقور ، وذكر الحية يشبه أن يكون سبقه لسانه إلى هذا ، ليست الحية من الكلب في شيء ولا يقع اسم الكلب على الحية فاما النمر والنثب فاسم الكلب واقع عليهما ، وفي خبر حاتم بن إسماعيل بيان أن النبي ﷺ قد فرق بين الحية والكلب العقور ، فكيف يكون معنى قوله في هذا الخبر الكلب العقور يريد الحية إنها تقع اسم الكلب عليها .

حديث أبي سعيد الخدري :

أخرجه أحمد (٣/٣) وأبو داود (٤٢٥/٢) كتاب الناسك : باب ما يقتل للحرم من الدواب حديث (١٨٤٨) والترمذي (٤٨٨/٣- تحفة ) كتاب الحج : باب ما جاء ما يقتل للحرم من الدواب (٨٤٠) وابن ماجه (١٠٣٢/٢) كتاب الناسك : باب ما يقتل للحرم (٣٠٨٩) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٦٦-١٦٧/٢) والبيهقي (٢١٠/٥) وأبو يعلى (٣٩٦/٢) رقم (١١٧٠) من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال : « يقتل الحرم الحية والعقرب والسبع العادي والكلب للعقور والفأرة والفويسقة » .

ولفظ الترمذي : « يقتل الحرم السبع العادي والكلب العقور والفأرة والعقرب والحداة والغراب » .  
وعند أبي داود : الحية والعقرب والفويسقة ويرمى الغراب ولا يقتله والكلب العقور .

وزاد أحمد وابن ماجه وأبو يعلى : قلت ما الفويسقة قال : الفأرة قلت : وما شأن الفأرة ؟ قال : إن النبي ﷺ استيقظ وقد أخذت الفتيلة وصعدت بها إلى السقف لتشرق عليه .

قلت : ومن أجل هذه الزيادة فقد أورد الحافظان البوصيري والهيثمى هذا الحديث الأول في « زوائد ابن ماجه » والثاني في « مجمع الزوائد » .

قال البوصيري في « الزوائد » (٤٠/٣) : هذا إسناد ضعيف يزيد بن أبي زياد ضعيف ، وإن أخرج له مسلم فإنما أخرج له مقروناً بغيره ومع ضعفه اختلط بآخره وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١١٥/٨) : رواه أبو يعلى وفيه يزيد بن أبي زياد وهو لين الحديث وبقية رجاله رجال الصحيح .

حديث ابن عباس :

أخرجه أحمد (٢٥٧/١) واليزار (١٦/٢ - كشف ) رقم (١٠٩٧) وأبو يعلى (٣١٧/٤) رقم (٢٤٢٨) من طريق ليث بن أبي سليم عن طائوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « خمس يقتلن للحرم : الحداة والفأرة والعقرب والغراب والكلب العقور » .

والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٣١/٣) وقال : رواه أحمد وأبو يعلى واليزار والطبراني في الكبير والأوسط وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس . أ.هـ .

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس :

أخرجه أحمد (٢٥٧/١) من طريق عثمان ثنا جرير عن حصين بن عبد الرحمن عن عكرمة عن ابن عباس به .

حديث أبي رافع :

أخرجه اليزار (١٦-١٥/٢ - كشف ) رقم (١٠٩٦) ثنا غسان بن عبد الله ثنا يوسف بن نافع ثنا عبد الرحمن بن أبي الموال عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال : بينا رسول الله ﷺ في صلاته ، إذ ضرب شيطان في صلاته ، فإذا هي عقرب فضر بها فقتلها وأمر بالعقرب والحية والفأرة والحداة =

واتفق العلماء على القول بهذا الحديث ، ، وجمهورهم على القول بإباحة قتل ما تضمنه ، لكونه ليس بصيد ، ، وإن كان بعضهم اشترط في ذلك أوصافاً ما .  
واختلفوا : هل هذا باب من العام أُريد به الخاص ؟ أو من باب الخاص أُريد به العام ؟ .  
والذين قالوا : هو من باب الخاص أُريد به العام اختلفوا في أي عام أُريد بذلك .  
[ الْكَلْبُ الْعَقُورُ مِمَّا يَجُوزُ قَتْلُهُ لِلْمُحْرَمِ ، وَمَا هُوَ ؟ ]  
فقال مالك : الكلب العقور الوارد في الحديث إشارة إلى كل سَبْعٍ عَادٍ ، وأن ما ليس بعاد من السباع ، فليس للمحرم قتله ، ولم يَرَقْتَلْ صغارها التي لا تعدو ، ولا ما كان منها أيضاً لا يعدو .

### [ قَتْلُ الْحَيَّةِ وَالْأَفْعَى ]

ولا خلاف بينهم في قتل الحية ، والأفعى والأسود ؛ وهو مروى عن النبي - عليه الصلاة والسلام - من حديث أبي سعيد الخدري ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : « تَقْتُلُ الْأَفْعَى وَالْأَسُودَ » .

### [ الْقَوْلُ فِي قَتْلِ الْوَرَعِ لِلْمُحْرَمِ ]

وقال مالك : لا أرى قتل الورع ، ، والاخبار بقتلها متواترة ، لكن مطلقاً لا في الحرم (٧١١) ؛ ولذلك توقف فيها مالك في الحرم .

= للمحرم .

والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٣٢/٣) ، وقال : رواه البزار وفيه يوسف بن نافع ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يخرجوه ولم يوثقه وذكره ابن حبان في الثقات .

(٧١١) أما الأمر بقتلها فورد من حديث أبي هريرة ، وأم شريك ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن مسعود .

حديث أبي هريرة :

أخرجه مسلم (١٧٥٨/٤) كتاب السلام : باب استحباب قتل الورع ، حديث (٢٢٤٠/١٤٦) ، وأبو داود (٤١٦/٥) كتاب الأدب : باب في قتل الأوراع ، حديث (٥٢٦٣) ، والترمذي (٧٦/٤) كتاب الأحكام والقوائد : باب ما جاء في قتل الورع ، حديث (١٤٨٢) ، وابن ماجه (١٠٧٦/٢) كتاب الصيد : باب قتل الورع ، حديث (٣٢٢٢) ، وأحمد (٣٥٥/٢) ، عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل ورعه في أول ضربة فقله كذا وكذا حسنة ، ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة لدون الأولى ، ومن قتلها في الضربة الثالثة فله كذا وكذا حسنة لدون الثانية » .

حديث أم شريك :

أخرجه البخاري (٣٥١/٦) كتاب بدء الخلق : باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال (٣٣٠٧) ، ومسلم (١٧٥٧/٤) كتاب السلام : باب استحباب قتل الورع ، حديث (٢٢٣٧/١٤٢) والسائي (٢٠٩/٥) كتاب الحج : باب قتل الورع ، والبيهقي (٢١١/٥) كتاب الحج : باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم ، وأحمد (٤٢١/٦) ، عنها « أن النبي ﷺ أمرها بقتل الأوراع » =

[ مَا يَقْتُلُ مِنَ الْكِلَابِ الْعَقُورَةِ ]

وقال أبو حنيفة : لا يقتل من الكلاب العقورة إلا الكلب الإنسي ، والذئب ، وشذت طائفة ، فقالت : لا يقتل إلا الغراب الأبقع .

وقال الشافعي : كل محرم الأكل فهو في معنى الخمس .

وعلمة الشافعي : أنه إنما حرّم على المحرم ما أحلّ للحلال ، وأن المباحة الأكل لا يجوز قتلها بإجماع ؛ لنهي رسول الله ﷺ عن صيد البهائم .

وأما أبو حنيفة : فلم يفهم من اسم الكلب الإنسي فقط ، بل من معناه كل ذئب وحشي .

[ اخْتَلَفُوا فِي قَتْلِ الْمُحْرَمِ الزَّنْبُورِ ]

واختلفوا في الزنبور : فبعضهم شبهه بالعقرب ، وبعضهم رأى أنه أضعف نكابة من العقرب .

وبالجملة : فالمنصوص عليها تتضمن أنواعاً من الفساد ، فمن رأى أنه من باب الخاص أريد به العام ، ألحق بواحد واحد منها ما يشبهه إن كان له شبه ، ومن لم ير ذلك ، قصر النهي على المنطوق به .

[ نَوْعُ الْغُرَابِ الَّذِي يُبَاحُ لِلْمُحْرَمِ قَتْلُهُ ]

= حديث سعد بن أبي وقاص :

أخرجه أحمد (١٧٦/١) .

أخرجه مسلم (١٧٥٨/٤) كتاب السلام : باب استحباب قتل الأوراع ، حديث (٢٢٣٨/١٤٤) ، وأبو داود (٤١٦/٥) كتاب الأدب : باب في قتل الأوراع ، حديث (٥٢٦٢) ، والبيهقي (٢١١/٥) كتاب الحج : باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم ، عنه أن النبي ﷺ أمر بقتل الورع وسماه فويسقا .

حديث ابن مسعود :

أخرجه أحمد (٤٢٠/١) ، حدثنا أسباط ثنا الشيباني عن المسيب بن رافع ، عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل حية فله سبع حسنات ، ومن قتل وزعا فله حسنة ، ومن ترك حية مخافة عاقبتها فليس منها » .

وصححه ابن حبان .

(١٠٨١ - موارد) ورواه أيضا الطبراني في « الكبير » (٢٥٨/١٠) رقم (١٠٤٩٢) .

والحديث فيه انقطاع بين المسيب بن رافع وابن مسعود .

قال الملائي في « جامع التحصيل » ( ص - ٢٨٠ ) : المسيب بن رافع قال أحمد بن حنبل : لم يسمع من عبد الله بن مسعود شيئا .

وشذت طائفة فقالت : لا يقتل إلا الغراب الأبقع<sup>(١)</sup> ، فخصصت عموم الاسم الوارد في الحديث الثابت بما روي عن عائشة<sup>(٢)</sup> ؛ أنه - عليه الصلاة والسلام - قال : « خَمْسٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ » ، فَذَكَرَ فِيهِنَّ الْغَرَابَ الْأَبْقَعَ ، وشذ النخعي ، فمنع المحرم قتل الصيد إلا القارة .

[ السَّمَكُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ صَيْدُهُ ]

وأما اختلافهم فيما هو من صيد البحر مما ليس هو منه : فإنهم اتفقوا على أن السمك من صيد البحر ، واختلفوا فيما عدا السمك ؛ وذلك بناء منهم على أن ما كان منه يحتاج إلى ذكاة فليس من صيد البحر ، وأكثر ذلك ما كان مُحْرَماً .

ولا خلاف بين من يحل جميع ما في البحر في أن صيده حلال .

[ حُكْمُ مَا كَانَ مِنَ الْحَيَوَانِ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ]

وإنما اختلف هؤلاء فيما كان من الحيوان يعيش في البر ، وفي الماء بأي الحكيمين يَلْحَقُ؟ وقياس قول أكثر العلماء أنه يلحق بالذي عَيْشُهُ فيه غالباً ، وهو حيث يولد .

[ الْقَوْلُ فِي طَيْرِ الْمَاءِ وَمَا حُكْمُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُحْرَمِ ]

والجمهور على أن طير الماء محكوم له بحكم حيوان البر<sup>(٣)</sup> ، وروي عن عطاء ؛ أنه قال في طير الماء : حيث يكون أغلب عيشه يُحْكَمُ له بِحُكْمِهِ .

[ نَبَاتُ الْحَرَمِ وَهَلْ فِي قِطْعِهِ جَزَاءٌ ؟ ]

واختلفوا في نبات الحرم هل فيه جزاء أم لا ؟ فقال مالك : لا جزاء فيه ، وإنما فيه الإثم فقط ؛ للنهي الوارد في ذلك .

وقال الشافعي : فيه الجزاء في الدوحة<sup>(٤)</sup> بقرة<sup>(٥)</sup> ، وفيما دونها شاة .

وقال أبو حنيفة : كل ما كان من غرس<sup>(٦)</sup> الإنسان ، فلا شيء فيه ، وكل ما كان نابتاً بطبعه ، ففيه قيمة .

وسبب الخلاف : هل يقاس النبات في هذا على الحيوان ؛ لاجتماعهما في النهي عن ذلك في قوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَا يُفْرَقُ صَيْدُهَا وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا »<sup>(٧)</sup> .

(١) في الأصل : الروحة .

(٢) في الأصل : عن عائشة عن النبي .

(٣) في الأصل : تقدم .

(٤) في الأصل : غريس .



فهذا هو القول في مشهور مسائل هذا الجنس « فلنقل في حكم الحالق رأسه قبل محل الخلق .

## \* \* \*

### الْقَوْلُ فِي فِدْيَةِ الْأَذَى وَحُكْمِ الْحَالِقِ رَأْسَهُ قَبْلَ مَحَلِّ الْخَلْقِ

[ ما ورد في فِدْيَةِ الْأَذَى مِنْ نُصُوصٍ ]

وأما فدية الأذى : فمجمع أيضاً عليها ؛ لورود الكتاب بذلك ، والسنة .  
أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَدِيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ..... ﴾ الآية . [ البقرة : ١٩٦ ] .  
وأما السنة : فحديث كعب بن عجرة الثابت : « أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرَمًا ، فَأَذَاهُ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْلُقَ رَأْسَهُ ، وَقَالَ : صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةً مَسَاكِينَ ؛ مَدِينٍ لِكُلِّ إِنْسَانٍ <sup>(١)</sup> ، أَوْ أَنْسُكْ بَشَاءً ، أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْرًا عَنْكَ » <sup>(٢)</sup> .

[ الْكَلَامُ فِي الْأَحْكَامِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ آيَةِ الْفِدْيَةِ ]

والكلام في هذه الآية على مَنْ تَجِبُ الْفِدْيَةُ ؟ وعلى مَنْ لَا تَجِبُ ، ، وإذا وجبت ، فما هي الفدية الواجبة ؟ وفي أي شيء تجب الفدية ؟ ولئن تجب ؟ ومتى تجب ؟ وأين تجب ؟ .  
[ عَلَى مَنْ تَجِبُ الْفِدْيَةُ ]

فأما على مَنْ تجب الفدية ؟ فإن العلماء أجمعوا على أنها واجبة على كل مَنْ أَمَاطَ الْأَذَى مِنْ ضَرُورَةٍ ؛ لورود النص بذلك .

[ مَنْ أَمَاطَ الْأَذَى بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ]

واختلفوا فيمن أَمَاطَ الْأَذَى بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ : فقال مالك : عليه الفدية المنصوصُ عليها .  
وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : إِنْ حَلَقَ دُونَ ضَرُورَةٍ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ دَمٌ فَقَطْ .  
[ هَلْ يَتَّقِي فِي الْحُكْمِ فِي إِزَالَةِ الْأَذَى الْمُتَعَمَّدُ ، وَالنَّاسِي ]  
واختلفوا هل من شرط من وجبت عليه الفدية بإماطة الأذى أَنْ يَكُونَ مُتَعَمِّدًا ؟ أَوْ النَّاسِي فِي ذَلِكَ ، والمتعمد سواء ؟ ، فقال مالك : العامد في ذلك ، والناسي واحد ؛ وهو قول أبي حنيفة ، والثوري ، والليث .

وقال الشافعي في أحد قولي ، وأهل الظاهر : لا فدية على الناسي .

فمن اشترط في وجوب الفدية الضرورة ، فدليله النص .

ومن أوجب ذلك على غير المضطر ، فحجته ، أنه إذا وجبت على المضطر ، فهي على غير المضطر أوجب .

ومن فرق بين العامد والناسي ، فلتفريق الشرع في ذلك : بينهما في مواضع كثيرة ؛ ولعموم قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [ الاحزاب : ٥ ] ؛ ولعموم قوله - عليه الصلاة والسلام - : « رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسْيَانَ » <sup>(١)</sup> ، ، ومن لم يفرق بينهما ، فقياساً على كثير من العبادات التي لم يفرق الشرع فيها بين الخطأ ، والنسيان .

[ مَا يَجِبُ فِي فِدْيَةِ الْأَذَى ]

وأما ما يجب في فدية الأذى : فإن العلماء أجمعوا <sup>(٢)</sup> على أنها ثلاث خصال على التخيير : الصيام ، والإطعام ، والنسك ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] ، ، والجمهور على أن الإطعام هو لستة مساكين ، وأن النسك أقله شاة .

وروي عن الحسن ، وعكرمة ، ونافع ؛ أنهم قالوا <sup>(٣)</sup> : الإطعام لعشرة مساكين ، والصيام عشرة أيام ، ، ودليل الجمهور حديث كعب بن عجرة الثابت .

[ مَنْ قَالَ إِنَّ الصَّيَامَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ]

وأما من قال : الصيام عشرة أيام : فقياساً على صيام التمتع ، وتسوية الصيام مع الإطعام ، ولما ورد أيضاً في جزاء الصيد في قوله سبحانه : ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [ المائدة : ٩٥ ] .

[ كَمْ يُطْعِمُ كُلُّ مَسْكِينٍ مِنَ السَّنَةِ ]

وأما كم يطعم لكل مسكين من المساكين الستة التي ورد فيها النص : فإن الفقهاء اختلفوا في ذلك ؛ لاختلاف الآثار في الإطعام في الكفارات .

فقال مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهم : الإطعام في ذلك مدان بمد النبي ﷺ لكل مسكين .

(٢) في الأصل : اتفقوا .

(١) تقدم .

(٣) في الأصل : أجازوا .

[ وروي عن الثوري ؛ أنه قال : من البرِّ نصفُ صاع ، ومن التمر والزبيب والشعير ، صاع ] (١) .

وروي أيضاً عن أبي حنيفة مثله ، ، وهو أصله في الكفارات .

[ مَا تَجِبُ فِيهِ الْفِدْيَةُ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ مِنَ الْأَذَى ]

وأما ما تجب فيه الفدية ، فاتفقوا على أنها تجب على من حلق رأسه ؛ لضرورة مرض ، أو حيوان يؤذيه في رأسه .

قال ابن عباس : المرض أن يكون برأسه قروح ، ، والأذى : القمل ، وغيره .

وقال عطاء : المرض : الصداع ، ، والأذى : القمل ، وغيره .

[ كُلُّ مَا مَنَعَ الْمُحْرَمُ مِنْهُ مِنْ لِبَاسٍ مَخِيطَةٍ ، وَحَلْقٍ ، وَقَصِّ الْأَظْفَارِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ]

والجمهور على أن كل ما منعه المحرم من لباس الثياب المخيطة ، وحلق الرأس ، وقص الأظفار : أنه إذا استباحه فعليه الفدية ، أي : دم على اختلاف بينهم في ذلك ، أو إطعام ، ولم يفرقوا بين الضرر وغيره في هذه الأشياء ، وكذلك استعمال الطيب .

وقال قوم : ليس في قصِّ الأظفار شيء .

وقال قوم : فيه دم .

وحكى ابن المنذر أن منع للمحرم من قص الأظفار إجماع .

[ مَنْ أَخَذَ بَعْضًا مِنْ أَظْفَارِهِ ]

واختلفوا فيمن أخذ بعضَ أظفاره ، فقال الشافعي ، وأبو ثور : إن أخذ ظفراً واحداً أطعم مسكيناً واحداً ، ، وإن أخذ ظفرين أطعم مسكينين ، ، وإن أخذ ثلاثاً بن فعليه دم في مقام واحد .

وقال أبو حنيفة في أحد أقواله : « لا شيء عليه حتى يَقْصَمَهَا كلها » . وقال أبو محمد ابن حزم : يقص المحرم أظفاره ، وشاربه ، ، وهو شذوذ ، ، وعنده أن لا فدية إلا من حلق الرأس فقط ؛ للعذر الذي ورد فيه النص .

وأجمعوا على منع حلق شعر الرأس .

## [ اِخْتِلَافُ الْمُفْقَهَاءِ فِي حَلْقِ الشَّعْرِ مِنْ سَائِرِ الْجَسَدِ ]

واختلفوا في حلق الشعر من سائر الجسد ، فالجمهور على أن فيه الفدية ، ، وقال داود : لا فدية فيه .

## [ مَنْ تَنَفَّ مِنْ رَأْسِهِ الشَّعْرَةَ ، وَالشَّعْرَتَيْنِ ]

واختلفوا فيمن <sup>(١)</sup> تنف من رأسه الشعرة ، والشعرتين ، أو من لحيته <sup>(٢)</sup> : فقال مالك : ليس على من تَنَفَّ الشعر اليسير شيء ، إلا أن يكون أَمَاطَ به أذى ، فعليه الفدية ، ، وقال الحسن : في الشعرة مُدٌّ ، وفي الشعرتين مُدَانٍ ، وفي الثلاث دم ؛ وبه قال الشافعي ، وأبو ثور .

وقال عبد الملك صاحب <sup>(٣)</sup> مالك : فيما قلَّ من الشعر إِطْعَامٌ ، وفيما كثر فِدْيَةٌ . فمن فهِمَ من منع المحرم حلق الشعر أنه عبادة ، سَوَّى بين القليل ، والكثير ، ، ومن فهم من ذلك منع النظافة ، والزين ، والاستراحة التي في حلقه ، فَرَّقَ بين القليل والكثير ؛ لأن القليل ليس في إزالته زَوَالٌ أذى .

## [ مَوْضِعُ الْفِدْيَةِ ]

أما موضع الفدية : فاختلَفوا فيه ، فقال مالك : يفعل من ذلك ما شاء أين شاء به «مكة» ، وبغيرها ، وإن شاء ببلده ، ، وسواء عنده في ذلك ذَبْحُ النَّسْكِ ، والإطعام ، والصيام ، وهو قول مجاهد ، والذي عند مالك ههنا هو نسك ، وليس بِهِدْيٍ ؛ فإن الهدى لا يكون إلا بـ «مكة» ، أو بـ «منى» .  
وقال أبو حنيفة ، والشافعي : الدم والإطعام لا يَجْزِيَانِ إلا بـ «مكة» ، والصوم حيث شاء .

وقال ابن عباس <sup>(٤)</sup> : ما كان مِنْ دَمٍ فبـ «مكة» ، ، وما كان من إطعام ، وصيام بـ «منى» فحيث شاء ، ، وعن أبي حنيفة مثله ، ، ولم يختلف قول الشافعي : أن دم الإطعام لا يجزي إلا لساكين الْحَرَمِ .

وسببُ الخلاف : استعمالُ قِياسِ دمِ النسك على الهدى ، ، فمن قاسه على الهدى ، أوجب فيه شروط الهدى من الذبح في المكان المخصوص به ، وفي مساكن الحرم ، وإن كان مالك يرى أن الهدى يجوز إطعامه لغير مساكن الحرم .  
والذي يجمع النسك ، والهدى : هو أن المقصود بهما منفعة المساكين المجاورين لبيت الله سبحانه .

(١) في الأصل : فيمن تعمد .

(٢) في ط : لحمة .

(٣) في الأصل : من أصحاب .

(٤) في الأصل : طائوس .

والمخالف يقول : إن الشرع لما فرق بين اسميهما ، فسمي أحدهما نسكاً ، وسمي الآخر هدياً - وجب أن يكون حكمهما مختلفاً .

[ وَتُتُ الْفِدْيَةُ ]

وأما الوقت : فالجمهور على أن هذه الكفارة لا تكون إلا بعد إماتة الأذى ، ولا يبعد أن يدخله الخلاف قياساً على كفارة الإيمان ، ، فهذا هو القول في كفارة إماتة الأذى .

[ هَلْ حَلَقَ الرَّأْسَ مِنَ الْمَنَاسِكَ ، أَوْ لِلتَّحْلُلِ ؟ ]

واختلفوا في حلق الرأس : هل هو من مناسك الحج ، أو هو مما يتحلل به منه ؟ ولا خلاف بين الجمهور في أنه من أعمال الحج ، وأن الحلق أفضل من التقصير ؛ لما ثبت من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ : وَالْمُقَصِّرِينَ» (٧١٢).

(٧١٢) أخرجه البخارى (٥٦١/٣) كتاب الحج : باب الحلق والتقصير عند الإحلال ، حديث (١٧٢٧) ، ومسلم (٩٤٥/٢) كتاب الحج : باب تفضيل الحلق على التقصير ، وجواز التقصير ، حديث (١٣٠١/٣١٧) .

وأبو داود (٦٠٦/١) كتاب المناسك : باب الحلق والتقصير ، حديث (١٩٧٩) ، والترمذى (٥٦٤/٣ - تحفة ) كتاب الحج : باب ما جاء فى الحلق والتقصير حديث (٩١٦) ، وابن ماجه (١٠١٢/٢) كتاب المناسك : باب الحلق ، حديث (٣٠٤٤) ، والنسائى فى « الكبرى » (٤٤٩/٢) كتاب الحج : باب فضل الحلق ، حديث (٤١١٥) ، والدارمى (٦٤/٢) كتاب المناسك : باب فضل الحلق على التقصير ، وابن الجارود (٤٨٥) ، والطبائسى (١٨٣٥) ، وأحمد (١٦/٢) ، ٢٤ ، ٧٩ ، (١١٩) ، وابن خزيمة (٢٩٩/٤) رقم (٢٩٢٩) والطحاوى فى « مشكل الآثار » (١٤٣/٢) ، والبيهقى (١٣٤/٥) ، والبنوى فى « شرح السنة » (١٢٠/٤ - بتحقيقنا ) من طريق نافع عن ابن عمر به . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

وفى الباب عن أبى هريرة وأم الحصين الأحمية وابن عباس وأبى سعيد الخدرى ومالك بن ربيعة وجبش بن جنداه وقارب .  
حديث أبى هريرة :

أخرجه البخارى (٦٥٦/٣) كتاب الحج : باب الحلق والتقصير عند الإحلال حديث (١٧٢٨) ، ومسلم (٩٤٥/٢) كتاب الحج : باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير حديث (١٣٠٢-٣١٧) ، وابن ماجه (١٠١٢/٢) كتاب المناسك : باب الحلق حديث (٣٠٤٣) ، وأحمد (٢٣١/٢) ، والبيهقى (١٣٤/٥) من طريق أبى زرعة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « اللهم اغفر للمحللين قالوا : وللمقصرين قالها ثلاثا قال : وللمقصرين » .

=

وله طريق آخر عن أبى هريرة :

= أخرجه مسلم (٩٤٥/٢) كتاب الحج : باب تفضيل الخلق على التقصير ، وجواز التقصير ، وأحمد (٤١١/٢) من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة .  
حديث أم الحصين الأحسية :

أخرجه مسلم (٩٤٦/٢) كتاب الحج : باب تفضيل الخلق على التقصير وجواز التقصير (٣٢١/١٣٠٣) ، وأحمد (٧٠/٤) ، (٤٠٣/٦) ، والنسائي في الكبرى (٤٥٠/٢) كتاب الحج : باب فضل التقصير رقم (٤١١٧) ، والطائسي (٢٢٤/١) - منحة ( رقم (١٠٨٦) من طريق شعبة عن يحيى بن الحصين عن جده - أم الحصين - أنها سمعت النبي ﷺ في حجة الوداع دعا للمحلقين ثلاثاً وللمقصرين مرة .

حديث ابن عباس :

أخرجه ابن ماجه (١٠١٢/٢) كتاب المناسك : باب الخلق حديث (٣٠٤٥) ، وأحمد (٣٥٣/١) ، وأبو يعلى (١٠٦/٥) رقم (٢٧١٨) من طريق ابن اسحق ثنا ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال يوم الحديبية : « يرحم الله للمحلقين قالوا : والمقصرين يا رسول الله قال : يرحم الله للمحلقين قالوا : والمقصرين يا رسول الله قال : يرحم الله للمحلقين ، قالوا : والمقصرين يا رسول الله قال : والمقصرين ، قالوا : يا رسول الله ما بال للمحلقين لم ظهرت لهم بالترحم قال انهم لم يشكوا » .

وذكره البوصيري في « الزوائد » (٣١/٣) وقال : هذا إسناد صحيح .

وللحديث طريق آخر أخرجه أحمد (٢١٦/١) ، وأبو يعلى (٣٥٩/٤) رقم (٢٤٧٦) من طريق يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « اللهم اغفر للمحلقين فقال رجل : والمقصرين فقال : اللهم اغفر للمحلقين قال في الثالثة أو الرابعة : والمقصرين .  
ويزيد بن أبي زياد ضعيف .

وله طريق ثالث ذكره الهيثمي في « للجمع » (٢٦٥/٣) وقال : رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد الله بن المؤمل ضعفه أحمد وغيره وقد وثق .  
حديث أبي سعيد الخدري :

أخرجه أحمد (٢٠/٣) والطائسي (٢٢٤/١) - منحة ( رقم (١٠٨٥) ، والطحاوي (١٤٦/٢) ، وأبو يعلى (٤٥٣/٢) رقم (١٢٦٣) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم الأنصاري عن أبي سعيد أن النبي ﷺ حلق يوم الحديبية وأصحابه إلا أبا قتادة وعثمان فقال رسول الله ﷺ : « يرحم الله المحلقين قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : يرحم الله للمحلقين ، قالوا : يا رسول الله والمقصرين فقال رسول الله ﷺ في الثالثة والمقصرين » .

والحديث ذكره الهيثمي في « للجمع » (٢٦٥/٣) وقال : رواه أحمد ، وأبو يعلى وفيه أبو إبراهيم الأنصاري جهله أبو حاتم وبقية رجاله رجال الصحيح .  
حديث مالك ابن ربيعة :

أخرجه أحمد (١٧٧/٤) عنه عن رسول الله ﷺ قال : « اللهم اغفر للمحلقين اللهم اغفر للمقصرين » . قال : يقول رجل من القوم والمقصرين فقال : رسول الله ﷺ في الثالثة أو الرابعة والمقصرين » .

وذكره الهيثمي في « للجمع » (٢٦٥/٣) وقال : رواه أحمد والطبراني في الأوسط وإسناده حسن .  
حديث حبش بن جنادة :

[ لَا حَلْقَ عَلَى النِّسَاءِ ]

وأجمع العلماء على أن النساء لا يحلقن ، وإن ستهن التقصير .

اختلفوا : هل هو نسك يجب على الحاج والمعتمر ، أم لا ؟ .

فقال مالك : الحلاق نسك للحاج ، وللمعتمر ، وهو أفضل من التقصير .

[ مَنْ عَلَيْهِ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ ]

ويجب على كل من فاته الحج ، وأحصر بعدو ، أو مرض ، أو بعذر : وهو قول جماعة

الفقهاء ، إلا في المحصر بعدو ؛ فإن أبا حنيفة قال : ليس عليه حلاق ، ولا تقصير .

[ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْلُقْ ، أَوْ يَقْصُرْ ]

وبالجملة : فمن جعل الحلاق ، أو التقصير نسكاً أوجب [ في تركه ] (١) الدَّم ، ومن لم

يجعله من النسك ، لم يوجب فيه (٢) شيئاً .

الْقَوْلُ فِي كَفَّارَةِ الْمُتَمَتِّعِ

[ لَا خِلَافَ عَلَى الْكَفَّارَةِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ]

وأما كفارة المتمتع : التي نص الله عليها في قوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى

الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ الآية [ البقرة : ١٩٦ ] فإنه لا خلاف في وجوبها .

[ الْخِلَافُ فِيمَنْ هُوَ الْمُتَمَتِّعُ ]

وإنما الخلاف في المتمتع من هو ؟ وقد تقدم ما في ذلك من الخلاف ، والقول في هذه

الكفارة ، أيضاً يرجع إلى تلك الأجناس يعينها على من تجب ؟ وما الواجب فيها ؟

ومتى تجب ؟ ولأن تجب ؟ وفي أي مكان تجب ؟ .

= أخرجه أحمد (١٦٥/٤) عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « اللهم اغفر للمحلقين .... » وقال في

الثالثة والمقصرين » .

وذكره الهيثمي في « المجمع » (٢٦٥/٣) وقال : رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجال أحمد

رجال الصحيح .

حديث قارب :

أخرجه أحمد (٣٩٣/٦) ، والحميدي (٤١٦/٢) عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « اللهم اغفر

للمحلقين قال رجل : وللمقصرين فقال في الرابعة : وللمقصرين » .

وذكره الهيثمي في « المجمع » (٢٦٥/٣) ، وقال : أحمد والطبراني في الكبير والبراز وإسناده

صحيح .

(٢) في الأصل : في تركه .

(١) في الأصل : فيه .

[ عَلَى مَنْ تَجِبُ هَذِهِ الْكَفَّارَةُ ]

فأما على من تجب ؟ فعلى المتمتع باتفاق ، ، وقد تقدم الخلاف <sup>(١)</sup> في المتمتع من هو .

[ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْوَاجِبِ مِنْهَا ]

وأما اختلافهم في الواجب : فإن الجمهور من العلماء على أن ما استيسر من الهدى : هو شاة .

واحتج مالك في أن اسم الهدى قد ينطلق على الشاة : بقوله تعالى في جزاء الصيد : ﴿ هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ ﴾ [ المائدة : ٩٥ ] ، ، ومعلوم بالإجماع أنه قد يجب في جزاء الصيد شاة .

وذهب ابن عمر : إلى أن اسم الهدى لا ينطلق إلا على الإبل ، والبقر ، ، وأن معنى قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ أي : بقرة أدون <sup>(٢)</sup> من بقرة ، وبذنة أدون <sup>(٣)</sup> من بذنة .

[ هَذِهِ الْكَفَّارَةُ عَلَى التَّرْتِيبِ ]

وأجمعوا أن هذه الكفارة على <sup>(٤)</sup> الترتيب ، وأن <sup>(٥)</sup> من لم يجد الهدى فعليه <sup>(٦)</sup> الصيام .

[ الزَّمَانُ الَّذِي يَنْتَقِلُ بِانْقِضَائِهِ فَرَضُهُ مِنَ الْهَدْيِ إِلَى الصَّيَامِ ]

واختلفوا في حد الزمان الذي ينتقل بانقضائه فرضه من الهدى إلى الصيام .

فقال مالك : « إذا شرع في الصوم ، فقد انتقل واجبه إلى الصوم ، وإن وجد الهدى في أثناء الصوم » .

وقال أبو حنيفة : « إن وجد الهدى في صوم الأيام الثلاثة <sup>(٧)</sup> لزمه ، وإن وجدته في صوم السبعة ، لم يلزمه » ، وهذه المسألة نظير مسألة من طلع عليه الماء في الصلاة ، وهو متيمم .

ومسبب الخلاف : هو هل ما هو شرط في ابتداء العبادة ، هو شرط في استمرارها ؟ ، وإنما فرق أبو حنيفة بين الثلاثة ، والسبعة ؛ لأن الأيام الثلاثة هي عنده بدل من الهدى ،

(١) في الأصل : الاختلاف . (٢) في الأصل : أدون . (٣) في الأصل : أو دون .

(٤) في الأصل : يجب فيها . (٥) في الأصل : أنه . (٦) في الأصل : نفرضه .

(٧) في الأصل : الثلاثة الأيام .



والسبعة ليست بيدل (١) .

[ صِيَامُ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ]

واجمعوا على أنه إذا صام الثلاثة الأيام في العشر الأول من ذي الحجة ، أنه قد أتى بها في محلها : لقوله سبحانه : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ... ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] ولا خلاف أن العشر الأول من أيام الحج .

[ مَنْ صَامَهَا فِي أَيَّامِ عَمَلِ الْعُمْرَةِ أَوْ صَامَهَا أَيَّامَ نِيٍّ ]

واختلفوا فيمن صامها في أيام عمل العمرة قبل أن يهل بالحج ، أو صامها في أيام نية ، [أجاز مالك صيامها في أيام نية] (٢) ، ومنعه أبو حنيفة ، وقال : إذا فاتته الأيام الأولى ، وجب الهدي في ذمته ، ومنعه مالك قبل الشروع في عمل الحج ، وأجازه أبو حنيفة .

وسبب الخلاف هل ينطلق اسم الحج على هذه الأيام للختلاف فيها أم لا ؟ وإن انطلق فهل من شرط الكفارة ألا تجزيء إلا بعد وقوع موجبها ؟ فمن قال : لا تجزي كفارة إلا بعد وقوع موجبها ، قال : لا يجزيء الصوم إلا بعد الشروع في الحج ، ومن قاسها على كفارة الأيمان ، قال : يُجْزِي .

[ صِيَامُ السَّبْعَةِ مِنْ أَهْلِهِ وَالْإِخْلَافُ إِذَا صَامَهَا فِي الطَّرِيقِ ]

واتفقوا على (٣) أنه إذا صام السبعة الأيام في أهله أجزأه ، واختلفوا إذا صامها في الطريق : فقال مالك : يجزي الصوم .

وقال الشافعي : لا يجزي .

وسبب الخلاف (٤) الاحتمال الذي في قوله سبحانه : ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] ، فإن اسم الرجوع ينطلق على من فرغ من الرجوع ، وعلى من هو في الرجوع نفسه ، فهذه هي الكفارة (٥) التي تَثَبَّتْ بالسمع ، وهي من المتفق عليها .  
مَنْ فَاتَهُ الْحَجَّ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ لِأَيِّ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ : ولا خلاف أن من فاتته الحج بعد أن شرع فيه : إما بفوات ركن من أركانه ، وإما من قبل غلظه في الزمان ، أو من قبل [ جهله ، أو نسيانه ، أو ] (٦) إتيانه في الحج فعلاً مقسداً له ، فإن عليه القضاء إذا كان حجاجاً واجباً .

(١) في الأصل : بهدى . (٢) سقط في الأصل . (٣) سقط في الأصل . (٤) في الأصل : الاختلاف . (٥) في الأصل : الكفارات . (٦) سقط في الأصل .

[ وَهَلْ عَلَيْهِ هَدْيٌ مَعَ الْقَضَاءِ ؟ وَإِذَا كَانَ الْحَجُّ تَطَوُّعًا ]

وهل عليه هدي مع القضاء ؟ اختلفوا فيه ، ، وإن كان حجه تطوعاً ، فهل عليه قضاء أم لا ؟ الخلاف في ذلك كله .

لكن الجمهور على أن عليه الهدي ؛ لكون النقصان الداخل عليه مُشْعِراً بوجوب الهدي . [ وشذ قوم فقالوا : لا هدي أصلاً ، ولا قضاء ، إلا أن يكون في حَجٍّ واجب ، وما يخص الحج الفاسد عند الجمهور دون سائر العبادات ، أنه يمضي فيه الفساد له ، ولا يقطعه ، وعليه دم<sup>(١)</sup> ] .

وشذ قوم : فقالوا : هو كسائر العبادات .

وعمدة الجمهور : ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] ، فالجمهور عموماً<sup>(٢)</sup> والمخالفون خصصوا<sup>(٣)</sup> ؛ قياساً على غيرها من العبادات إذا وردت عليها المفسدات .

[ الْمُفْسِدُ لِلْحَجِّ ]

واتفقوا على أن المفسد<sup>(٤)</sup> للحج ، إما من الأفعال المأمور بها ، فترك أحد الأركان التي هي شرط في صحته على اختلافهم فيما هو ركن مما ليس بركن ، ، وأما من التروك المنهي عنها ؛ فـالْجِمَاعُ ، وإن كانوا اختلفوا في الوقت الذي إذا وقع فيه الجماع كان مُفْسِداً للحج .

[ إِفْسَادُ الْجِمَاعِ لِلْحَجِّ ]

فأما إجماعهم على إفساد الجماع للحج : فلقوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَ الْحَجَّ فَلَا رِقَّتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة : ١٩٧] الآية ، ، واتفقوا على أن من وطئ قبل الوقوف بـ « عرفة » فقد أفسد حجه ، وكذلك من وطئ من المعتمرين قبل أن يطوف ، ويسعى .

[ هَلْ يَفْسِدُ الْحَجُّ بِالْوَطْءِ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ؟ ]

واختلفوا في فساد الحج بالوطء بعد الوقوف بـ « عرفة » ، وقبل رمي جمرة العقبة ، وبعد رمي الجمرة ، وقبل طواف الإفاضة الذي هو الواجب .

(١) سقط في الأصل .

(٢) في الأصل : خصصوا .

(٣) في الأصل : عموماً .

(٤) في الأصل : المفسدات .

فقال مالك : « من وطئ<sup>١</sup> قبل رمي جمرة العقبة ، فقد قَسَدَ حججه ، وعليه الهدي<sup>٢</sup> والقضاء » ؛ وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة ، والثوري : عليه الهدي بذنة<sup>(١)</sup> ، وحجه تام ؛ وقد روي مثل هذا عن مالك .

وقال مالك : من وطئ بعد رمي جمرة العقبة وقبل طواف<sup>(٢)</sup> الإفاضة ، فحجه تام ، ويقول مالك : إن الوطء قبل طواف الإفاضة لا يُفْسِدُ الحج .

قال الجمهور : ويلزمه عندهم الهدي .

وقالت طائفة : من وطئ قبل طواف الإفاضة قَسَدَ حججه ؛ وهو قول ابن عمر .

وسبب الخلاف : أن للحج تحللاً يشبه السلام في الصلاة ، وهو التحلل الأكبر ، وهو<sup>(٣)</sup> الإفاضة ، وتحللاً أصغر [ وهو رمي جمرة العقبة ]<sup>(٤)</sup> ، وهل يشترط في إباحة الجماع تحللان<sup>(٥)</sup> ، أو أحدهما ؟ .

[ التَّحَلُّلُ الْأَصْغَرُ ، وَمَاذَا يَحِلُّ بِهِ لِلْمُعْتَمِرِ بِالْحَجِّ ؟ ]

ولا خلاف بينهم أن التحلل الأصغر الذي هو رمي الجمرة يوم النحر : أنه يحل به الحاج من كل شيء حرم عليه الحج إلا النساء ، والطيب ، والصيد ، فإنهم اختلفوا فيه ، والمشهور عن مالك أنه يحل له كل شيء إلا النساء ، والطيب .

وقيل عنه : إلا النساء ، والطيب والصيد ؛ لأن الظاهر من قوله : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [ المائدة : ٢ ] أنه التحلل الأكبر .

[ بِمَاذَا يَحِلُّ الْمُعْتَمِرُ ؟ ]

واتفقوا أيضاً على أن المعتمر يحل من عمرته إذا طاف بالبيت ، وسمى بين الصفا والمروة : وإن لم يكن حلق ، ولا قصر ؛ لثبوت الآثار في ذلك<sup>(٦)</sup> ، إلا خلافاً شاذاً .

وروي عن ابن عباس ؛ أنه يحل بالطواف ، وقال أبو حنيفة : لا يحل إلا بعد الحلاق ، وإن جامع قبله قَسَدَتْ<sup>(٧)</sup> عمرته .

[ صِفَةُ الْجَمَاعِ الَّذِي يُفْسِدُ الْحَجَّ ]

واختلفوا في صفة الجماع الذي يفسد الحج ، وفي مقدماته : فالجمهور على أن التقاء

(١) في الأصل : هدى بذلك . (٢) في الأصل : الطواف . (٣) في الأصل : هي .

(٤) سقط في ط . (٥) في الأصل : التحللان .

(٦) تقدم . (٧) في الأصل : أفسد .

الختانين يفسد الحج ، ، ويحتمل من يشترط في وجوب الطَّهْرِ الإنزال مع التقاء الختانين أن يشترطه في الحج .

### [ إِنزَالُ الْمَاءِ دُونَ الْفَرْجِ ]

واختلفوا في إنزال الماء فيما دون الفرج : فقال أبو حنيفة : « لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ إِلَّا الْإِنْزَالُ فِي الْفَرْجِ » .

وقال الشافعي : « مَا يوجب الْحَدَّ يفسد الحج » .

وقال مالك : الإنزال نفسه يفسد الحج ، وكذلك مقدماته من المباشرة ، والقبلة .

واستحب الشافعي فيمن جامع دون الفرج أن يَهْدِيَ .

### [ مَنْ وَطِئَ مَرَارًا ]

واختلفوا فيمن وطئ مَرَارًا : فقال مالك : « لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا هَدْيٌ وَاحِدٌ » .

وقال أبو حنيفة : « إِنْ كَرَّرَ الْوُطْءَ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ كَانَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَاحِدٌ ، وَإِنْ كَرَّرَهُ فِي مَجَالِسَ كَانَ عَلَيْهِ لِكُلِّ وَطْءٍ هَدْيٌ » .

وقال محمد بن الحسن : « يَجْزِيهِ هَدْيٌ وَاحِدٌ ، وَإِنْ كَرَّرَ الْوُطْءَ مَا لَمْ يَهْدِ لَوُطْئِهِ الْأَوَّلُ » .

وعن الشافعي : الأقوال الثلاثة ، إلا أن الأشهر عنه مثل قول مالك .

### [ مَنْ وَطِئَ نَاسِيًا ]

واختلفوا فيمن وطئ ناسيًا ، فسوى مالك في ذلك بين العمد ، والنسيان .

وقال الشافعي في الجديد : لا كفارة عليه .

### [ هَلْ عَلَى الْمُوطُوءَةِ هَدْيٌ ]

واختلفوا هل على المرأة هدي ؟ فقال مالك : إِنْ طَافَتْ ، فَعَلَيْهَا هَدْيٌ ، ، وَإِنْ أَكْرَمَهَا ، فَعَلَيْهِ هَدْيَانِ » .

وقال الشافعي : ليس عليه إلا هدي واحد ؛ كقوله في المجامع في رمضان .

### [ إِذَا حَجَّ الْوَاطِئُ وَالْمُوطُوءَةُ مِنْ عَامٍ قَابِلٍ تَفَرُّقًا ]

وجمهور العلماء على أنهما إذا حجا من قابل تفرقًا ، أعني : الرجل والمرأة .

وقيل : لا يفترقان .

والقول بالألّا يفترقا مروى عن بعض الصحابة ، والتابعين ؛ وبه قال أبو حنيفة .

[ مِنْ أَيْنَ يَفْتَرِقَانِ ؟ ]

واختلف قول مالك والشافعي من أين<sup>(١)</sup> يفترقان ؟ فقال الشافعي : يفترقان من حيث أفسد الحج .

وقال مالك : يفترقان من حيث أحرما ، إلا أن يكونا أحرمًا قبل الميقات ، فمن أخذهما بالافتراق ، فسدا للزريعة ، وعقوبة ، ، ومن لم يؤاخذهما به ، فجزياً على الأصل ، وأنه لا يثبت حكم في هذا الباب إلا بسمع .

[ الْهَدْيُ الْوَاجِبُ فِي الْجَمَاعِ ]

واختلفوا في الهدي الواجب في الجماع ما هو ؟ فقال مالك ، وأبو حنيفة : هو شاة . وقال الشافعي : لا تجزئه إلا بدنة ، وإن<sup>(٢)</sup> لم يجد قومت المدينة دراهم ، وقومت الدراهم طعاماً ، فإن لم يجد صام عن كل مد يوماً ، ، قال : والإطعام ، والهدي لا يجزيء إلا بـ « مكة » ، أو منى ، والصوم حيث شاء .

[ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ فِيمَنْ دَخَلَ إِحْرَامَهُ نَقَصَ ]

وقال مالك : كل نقص دخل الإحرام من وطء ، أو حلق شعر ، أو إحصار ، فإن صاحبه إن لم يجد الهدي صام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع ، ولا يدخل الإطعام فيه ، ، فمالك شبه الدم اللارم ههنا بدم المتمتع ، والشافعي شبهه بالدم الواجب في الفدية ، ، والإطعام عند مالك لا يكون إلا في كفارة الصيد ، وكفارة إزالة الأذى .

والشافعي يرى أن الصيام ، والإطعام قد وقعا بدل الدم في موضعين ، ولم يقع بهلما إلا في موضع واحد ، فقياس المسكوت عنه على المنطوق به في الإطعام أولى ، فهذا ما يخص الفساد بالجماع .

[ فَسَادُ الْإِحْرَامِ بِفَوَاتِ الْوَقْتِ ]

وأما الفساد بفوات الوقت : وهو أن يفوته الوقوف بـ « عرفة » يوم « عرفة » ، فإن العلماء أجمعوا أن من هذه صفة لا يخرج من إحرامه إلا بالطواف بالبيت ، والسعي بين الصفا والمروة ، أعني : أنه يحل ، ولا بد بعمره ، وأن عليه حج من قابل .

[ هَلْ عَلَى مَا فَاتَهُ الْوَقْتُ هَدْيٌ ]

واختلفوا هل عليه هدي أم لا ؟ فقال مالك ، والشافعي وأحمد ، والثوري ، وأبو ثور :

(١) في الأصل : أن . (٢) في الأصل : فإن .

عليه الهدى ، ، عملتهم : إجماعهم على أن من حبسه مَرَضٌ حتى فاتته الحج أن عليه الهدى .

وقال أبو حنيفة : يتحلل بعمره ، ويحج من قَابِل ، ولا هَدْيَ عليه .  
وحجة الكوفيين : أن الأصل في الهدى إنما هو بِذِكْرٍ<sup>(١)</sup> القضاء ، فإذا كان القضاء ، فلا هدي إلا ما خَصَّصَهُ الإجماع .

[ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَكَانَ قَارِئاً ]

واختلف مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة فيمن فاتته الحج : وكان قارئاً هل يقضي حجاً مفرداً ، أو مقروناً بعمره ؟ .

فذهب مالك ، والشافعي : إلى أنه يقضي قارئاً ؛ لأنه إنما يقضي مثل الذي عليه .  
وقال أبو حنيفة : ليس عليه شيء إلا الأفراد ؛ لأنه قد طاف لِعُمَرَتِهِ ، فليس يقضي إلا مَا فَاتَهُ .

[ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهِ لِحَجٍّ قَادِمٍ ؟ ]

وجمهور العلماء على أن من فاتته الحج : أنه لا يقيم على إِحْرَامِهِ ذلك إلى عام آخر .  
وهذا هو الاختيار عند مالك ، إلا أنه أجاز ذلك ليسقط عنه الهدى ، ولا يحتاج أن يتحلل بعمره .

وأصل اختلافهم في هذه المسألة : اختلافهم فيمن أحرم بالحج في غير أشهر الحج ، فمن لم يجعله محرماً ، لم يجز للذي فاتته الحج أن يبقى محرماً إلى عام آخر .  
ومن أجاز الإحرام في غير أيام الحج ، أجاز له البقاء محرماً .

قال القاضي : فقد قلنا في الكفارات الواجبة بالنص في الحج ، وفي صفة القضاء في الحج الفائت ، والفاقد ، وفي صفة إحلال من فاتته الحج ، وقلنا قبل ذلك في الكفارات المنصوص عليها ، وما ألحق الفقهاء بذلك من كفارة الْمُفْسِدِ حَجَّهُ .  
وبقي أن نقول في الكفارات التي اختلفوا فيها في تَرْكِ نُسْكِهَا من مناسك الحج مما لم ينص عليه .

\* \* \*  
الْقَوْلُ فِي الْكَفَّارَاتِ الْمَسْكُوتِ عَنْهَا

النُّسْكَ ضَرَبَانِ : فنقول : أعلم أن<sup>(٢)</sup> الجمهور اتفقوا على أن النسك ضربان : نُسْكَهُ هو سنة مؤكدة ، ونسك هو مُرَغَّبٌ فيه .

(٢) في ط : إن .

(٢) في الأصل : إنما هو بدل من .

[ النَّسْكُ السَّنَةُ يَجِبُ عَلَى تَارِكِهِ الدَّمُ ]

فالذي هو سنة يجب على تاركه الدم ؛ لأنه حج ناقص أصله التمتع ، والقارن .  
وروي عن ابن عباس ؛ أنه قال : من فاته من نسكه شيء ، فعليه دم .

[ نُسْكُ النَّفْلِ لَا دَمَ عَلَيْهِ ]

وأما الذي هو نفل ، فلم يروا فيه دماً ، ولكنهم اختلفوا اختلافاً كثيراً في ترك نسك هل فيه دم أم لا ؟ وذلك لاختلافهم فيه هل هو سنة ، أو نفل ؟  
[ مَا كَانَ فَرَضاً لَا يَجِبُ الدَّمُ ]

وأما ما كان فرضاً : فلا خلاف بينهم <sup>(١)</sup> أنه لا يجبر بالدم ، وإنما يختلفون في الفعل الواحد نفسه من قبل اختلافهم هل هو فرض أم لا ؟  
وأما أهل الظاهر : فمذهبهم من <sup>(٢)</sup> لا يرون دماً إلا حيث ورد النص ؛ لتركهم القياس ، وبخاصة في العبادات .

وكذلك اتفقوا على أن ما كان من التروك مسنوناً ففعل ، ففيه فدية الأذى ، وما كان مرغباً فيه فليس فيه شيء .

[ اخْتِلَافُهُمْ فِي التُّرُوكِ ]

واختلفوا في ترك فعل ؛ لاختلافهم هل هو سنة أم لا ؟ وأهل الظاهر لا يوجبون الفدية إلا في المنصوص عليه ، ، ونحن نذكر المشهور من اختلاف الفقهاء في ترك نسك نسك ، أعني : في وجوب الدم ، أو لا وجوبه من أول المناسك إلى آخرها .  
وكذلك في فعل محظور محظور .

[ مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ]

فأول ما اختلفوا فيه من المناسك من جاوز الميقات ، فلم يحرم هل عليه دم <sup>(٣)</sup> [ أم لا ] ؟ .  
فقال قوم : لا دم عليه .

وقال قوم : عليه الدم ، وإن رجع ؛ وهو قول مالك ، وابن المبارك ، ، وروي عن الثوري .

وقال قوم : إن رجع إليه ، فليس عليه دم <sup>(٤)</sup> ، ، وإن لم يرجع فعليه دم <sup>(٥)</sup> ؛ وهو قول الشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد ، ومشهور قول الثوري .

(٣) سقط في ط .

(١) في ط : عندهم . (٢) في الأصل : فإنهم .

(٤) في الأصل : فعليه . (٥) في الأصل : الدم .

وقال أبو حنيفة : إن رجع مَلْبًى ، فلا دم عليه ، ، وإن رجع غير مُلْبٍ ، كان عليه الدم .

وقال قوم : هو فرض ، ولا يُجبرُ <sup>(١)</sup> بالدم .

مَنْ غَسَلَ رَأْسَهُ بِالْحَطَمِي :

واختلفوا فيمن غسل رأسه بالخطمي : فقال مالك وأبو حنيفة : يفتدي .

وقال الثوري وغيره : لا شيء عليه ، ، ورأي مالك أن في الحمام الفدية ، وأباحه الأكثرون .

وروي عن ابن عباس من طريق ثابت دخوله .

والجمهور على أنه يفتدي من لبس من المحرمين ما نهى عن لباسه .

[ إِذَا لَبَسَ الْمُحْرِمُ السَّرَاوِيلَ لَعَدِمَ الْإِزَارَ ]

واختلفوا إذا لبس السراويل لعدم الإزار هل يفتدي أم لا ؟ فقال مالك ، وأبو حنيفة : يفتدي .

وقال الثوري ، وأحمد ، وأبو ثور ، وداود : لا شيء عليه إذا لم يجد لإزاراً .

وعمدته من منع : النهي المطلق .

وعمدته من لم ير فيه فدية ، حديث عمرو بن دينار ، عن جابر <sup>(٢)</sup> وابن عباس قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ ، وَالْخُفَّ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ » <sup>(٣)</sup> .

[ مَنْ لَبَسَ الْخُفَّيْنِ مَقْطُوعَيْنِ مَعَ وُجُودِ النَّعْلَيْنِ ]

واختلفوا فيمن لبس الخفين مقطوعين مع وجود النعلين : فقال مالك : عليه الفدية .

وقال أبو حنيفة : لا فدية عليه ، ، والقولان عن الشافعي .

واختلفوا في لبس المرأة القفازين هل فيه فدية أم لا ؟ وقد ذكرنا كثيراً من هذه الأحكام في باب الإحرام ، ، وكذلك اختلفوا فيمن ترك التلبية هل عليه دم أم لا ؟ وقد تقدم .

[ مَنْ نَكَسَ الطَّوَافَ ، أَوْ نَسِيَ شَوْطاً ]

واتفقوا على أن من نكس الطواف ، أو نسي شوطاً من أشواطه : أنه يعيده ما دام بـ

«مكة» .

(١) في الأصل : يجبر .

(٢) في الأصل : حديث ابن عمر وابن دينار عن ابن جابر .

(٣) تقدم .



واختلفوا إذا بلغ إلى أهله : فقال قوم : منهم أبو حنيفة : يجزيه الدم ، وقال قوم : بل يعيد ، ويجبر ما نقصه ، ولا يجزيه الدم .

[ إِذَا تَرَكَ الرَّمْلَ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ ]

وكذلك اختلفوا في وجوب الدم على من ترك الرمل في الثلاثة الأشواط ، وبالجواب قال ابن عباس ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وأبو ثور . واختلف في ذلك قول مالك ، وأصحابه .

والخلاف في هذه الأشياء كلها : مبناه على أنه هل هو سنة أم لا ؟ وقد تقدم القول في ذلك .

[ إِذَا لَمْ يُقْبَلِ الْحَجَرُ ]

وتقبيل الحجر ، أو تقبيل يده بعد وضعها <sup>(١)</sup> عليه ، إذا لم يصل إلى <sup>(٢)</sup> الحجر عند كل من لم يوجب الدم قياساً على المتمتع إذا تركه فيه دم .

[ مَنْ نَسِيَ رَكَعَتَيِ الطَّوَّافِ ]

وكذلك اختلفوا فيمن نسي رَكَعَتَيِ الطَّوَّافِ حتى رَجَعَ <sup>(٣)</sup> إلى بَلَدِهِ : هل عليه دم أم لا ؟ فقال مالك : عليه دم .

وقال الثوري : يركعهما ما دام في الْحَرَمِ .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : يركعهما حيث شاء .

[ مَنْ تَرَكَ طَوَّافَ الْوُدَاعِ ]

والذين قالوا في طواف الوداع : إنه ليس بفرض - اختلفوا فيمن تركه ، ولم تتمكن له العودة إليه ، هل عليه دم أم لا ؟ .

فقال مالك : ليس عليه شيء ، إلا أن يكون قريباً فيعود .

وقال أبو حنيفة والثوري : عليه دم إن لم يعد <sup>(٤)</sup> ، وإنما يرجع عندهم ما لم يبلغ المواقيت .

وحجة من لم يره سنة مؤكدة : سقوطه عن المكبي ، والحائض .

[ مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْحَجَرَ فِي الطَّوَّافِ ]

وعند أبي حنيفة : أنه إذا لم يدخل الحجر في الطواف أعاد ما لم يخرج من « مَكَّة » ، فإن خرج فعليه دم .

(٢) سقط في الأصل .

(١) في الأصل : وضعه .

(٤) في الأصل : يرجع .

(٣) في الأصل : يرجع .

[ هَلْ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الطَّوَافِ الْمَشِيِّ فِيهِ لِلْقَادِرِ ]

واختلفوا هل من شرط صحة الطواف المشي فيه مع القدرة عليه : فقال مالك : هو من شرطه ؛ كالقيام في الصلاة ، ، فإن عجز كان كصلاة القاعد ، ويعيد عنده أبداً ، إلا إذا رجع إلى بلده ، فإن عليه دمًا .

[ الرُّكُوبُ فِي الطَّوَافِ ]

وقال الشافعي : الركوب في الطواف جائز ؛ لأن النبي ﷺ «طَافَ بِالْبَيْتِ رَاكِبًا مِنْ قَبْرِ مَرْصِيٍّ» .

ولكنه أحب أن يستشرف الناس إليه (٧١٣) ، ، ومن لم ير السعي واجباً ، قال : فعليه فيه دم ، إذا انصرف إلى بلده ، ، ومن رآه تطوعاً لم يوجب فيه شيئاً ، ، وقد تقدم اختلافهم أيضاً فيمن قَدَّمَ السعي على الطواف هل فيه دم ، إذا لم يعد حتى يخرج (١) من مكة ؟ أم ليس فيه دم ؟

[ مَنْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ]

واختلفوا في وجوب الدم على من دفع من عرفة قبل الغروب :

فقال الشافعي ، وأحمد : إن عاد فدفع بعد غروب الشمس ، فلا دم عليه ، ، وإن لم يرجع [ حتى طلع الفجر ، وجب عليه الدم .

وقال أبو حنيفة ، والثوري : عليه الدم رجوع ، أو لم يرجع ] (٢) ، ، وقد تقدم هذا .

[ مَنْ وَقَفَ مِنْ عَرَفَةَ بِعُرْنَةٍ ]

واختلفوا فيمن وقف من عرفة بعُرنة لقربه :

فقال الشافعي : لا حَجَّ لَهُ .

وقال مالك : عليه دم .

(٧١٣) أخرجه مسلم (٩٢٦/٢) كتاب الحج : باب جواز الطواف على بعير وغيره ، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب ، حديث (١٢٧٣/٢٥٤) ، وأبو داود (٤٤٢/٢) ، (٤٤٣) كتاب المناسك ( الحج ) : باب الطواف الواجب ، حديث (١٨٨٠) ، والنسائي (٢٤١/٥) كتاب الحج : باب الطواف بين الصفا والمروة على الراحلة ، والبيهقي (١٠٠/٥) كتاب الحج : باب الطواف راكباً ، من حديث جابر ، قال : « طاف رسول الله ﷺ بالبيت ، وبالصفا والمروة في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجنه ؛ لأن يراه الناس وليشرف ويسألوه فإن الناس يمشوه » .

(٢) سقط في الأصل .

(١) في الأصل : خرج .

وسبب الاختلاف : هل النهي عن الوقوف بها<sup>(١)</sup> من باب الحظر ، أو من باب الكراهية ، ، وقد ذكرنا في باب أفعال الحج إلى انقضائها كثيراً من اختلافهم ، فيما في تركه دمٌ ، وما ليس فيه دم ، ، وإن كان الترتيب يقتضي ذكره في هذا الموضع ، والاسهل ذكره هنالك .

قَالَ الْقَاضِي : فقد قلنا في وجوب هذه العبادة ، وعلى من تجب ؟ وشروط وجوبها ، ومتى تجب ؟ وهي التي تجري مجرى المقدمات لمعرفة هذه العبادة .

وقلنا بعد ذلك في زمان هذه العبادة ، ومكانها ، ومحظوراتها ، وما اشتملت عليه أيضاً من الأفعال في مكان مكان من أماكنها ، وزمان زمان من أزمنتها الجزئية إلى انقضاء زمانها .

ثم قلنا في أحكام التحلل الواقع في هذه العبادة ، وما يقبل من ذلك الإصلاح بالكفارات ، وما لا يقبل الإصلاح ، بل يوجب الإعادة .

وقلنا أيضاً في حكم الإعادة بحسب موجباتها ، ، وفي هذا الباب يدخل من شرع فيها ، فَأَحْصَرَ بِمَرَضٍ ، أو عَدُوٍّ ، أو غير ذلك .

والذي بَيَّنَّ من أفعال هذه العبادة هو القول في الهدي .

وذلك أن هذا النوع من العبادات هو جزء من هذه العبادة ، وهو ما ينبغي أن يفرد بالنظر ، فلننقل فيه .

\* \* \*

## الْقَوْلُ فِي الْهَدْيِ

[ عَلَى مَا يَشْتَمِلُ النَّظَرُ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ ]

فنقول : إن النظر في الهدي<sup>(٢)</sup> يشتمل على : معرفة وجوبه ، وعلى معرفة جنسه ، وعلى معرفة سنِّه ، وكيفية سَوِّفِهِ ، ومن أين يُسَاقُ؟ وإلى أين ينتهي بسوقه ؟ وهو موضع نحره ، ، وحكم لحمه بعد النحر .

(١) في الأصل : به .

(٢) الهدي : ما تهدي إلى الحرم من النعم وغيرها . قال الأزهري : أصله التشديد ، من هديت الهدي أهديه ، وكلام العرب : أهديت الهدي إهداءً ، وهما لفتان ، نقلهما القاضي عياض ، وغيره وكذا يقال : هديت الهدية ، وأهديتها ، وهديت العروس إهديتها ، وهذه الله من الضلال لا غير .

## [ نَوْعَا الْهَدْيِ ]

فنقول : إنهم قد أجمعوا على أن الهدي المسوق في هذه العبادة منه واجب، ومنه تطوع .  
 الْهَدْيُ الْوَاجِبُ ، وَأَنْوَاعُهُ :  
 الْوَاجِبُ <sup>(١)</sup> منه : ما هو واجب بالنذر ، ومنه ما هو واجب في بعض أنواع هذه العبادة ، ومنه ما هو واجب ؛ لأنه كَفَّارَةٌ .

## [ الْهَدْيُ الْوَاجِبُ ]

فأما ما هو واجب في بعض أنواع هذه العبادة ، فهو هَدْيُ الْمُتَمَتِّعِ باتفاق ، وَهَدْيُ الْقَارِنِ باختلاف .

## [ هَدْيُ الْكَفَّارَةِ ]

وأما الذي هو كفارة : فهدي القضاء على مذهب من يشترط فيه الهدي ، وهدي كفارة الصيد ، وهدي إلقاء الأذى ، وَالتَّقَتُّ ، وما أشبه ذلك من الهدي الذي قاسه الفقهاء في الإخلال بِنَسْكِ نُسْكِهَا عَلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ .

## [ جِنْسُ الْهَدْيِ ]

فأما جنس الهدي : فإن العلماء متفقون على أنه لا يكون الهدي إلا من الأرواح الثمانية التي نَصَّ اللَّهُ - سبحانه - عليها .

وإن الأفضل من <sup>(٢)</sup> الهدايا : هي الأيْلُ ، ثم البقر ، ثم الغنم ، ثم المِعْزُ ، ، وإنما اختلفوا في الضحايا .

وأما الأسنان : فإنهم أجمعوا أن الشيء فما فوقه يُجْزِي عَنْهَا ، وأنه لا يجزيء منها الْجِلْدُ من المعز في الضحايا ، والهدايا ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - لا يبيردة : «تُجْزِي عَنْكَ ، وَلَا تُجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» (٧١٤) .

(١) في ط : فالواجب . (٢) في الأصل : في .

(٧١٤) أخرجه البخاري (١٢/١٠) كتاب الأضاحي : باب قول النبي ﷺ لا يبيردة «ضع بالجلد»، حديث (٥٥٥٦) ، ومسلم (١٥٥٢/٣) كتاب الأضاحي - باب وقتها ، حديث (١٩٦١/٤) ، والترمذي (١٥٠٨/٤) كتاب الأضاحي : باب ما جاء في الذبيح بعد الصلاة ، حديث (١٥٠٨) ، والسنائي (٢٢٢/٧) كتاب الأضاحي ، باب ذبح الضحية قبل الإمام ، وأحمد (٢٩٧/٤) والطحاوي (٢٣٠/١) - منحة ( رقم ٢٠١٢ ) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٧٢/٤) ، والبيهقي (٢٦٩/٩) كتاب الضحايا : باب لا يجزى الجلد إلا من الضأن ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢٣٧/٤) من حديث البراء ابن عازب قال : ضحى خال لي يقال له : أبو بردة ، قبل الصلاة فقال له رسول الله ﷺ : شاتك شاة لحم ، فقال : يا رسول الله إن عندي داجنًا جلعة من المعز قال : « إنبيحها ولا تصلح لغيرك ؟ ثم قال : من ذبح قبل الصلاة فلما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين» وله الفاظ وقد أخرجه جماعة .

### [ اخْتَلَفُوا فِي الْجَدْعِ مِنَ الضَّانِ ]

واختلفوا في الجدع من الضأن : فأكثر أهل العلم يقولون بجوازه في الهدايا ، والضحايا .

وكان ابن عمر يقول : لَا يُجْزِيهِ فِي الْهَدَايَا إِلَّا الثَّيِّبُ مِنْ كُلِّ جَنْسٍ ، وَلَا خِلَافٌ فِي أَنَّ الْأَعْلَى ثَمَنًا مِنَ الْهَدَايَا أَفْضَلُ .

### [ الْأَفْضَلُ فِي الْهَدَايَا الْأَعْلَى ثَمَنًا ]

وكان الزبير يقول لبنيه : يَا بَنِيَّ لَا يَهْدِيَنَّ أَحَدُكُمْ لِلَّهِ مِنَ الْهَدْيِ شَيْئًا يَسْتَحْيِي أَنْ يَهْدِيَهُ لَكَرِيمِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ الْكَرَمَاءِ ، وَأَحَقُّ مِنْ اخْتِيَارِهِ لَهُ .

وقال رسول الله ﷺ في الرقاب - وقد سئل<sup>(١)</sup> له : أَيُّهَا أَفْضَلُ ؟ - فقال : « أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا » ، ،<sup>(٧١٥)</sup> وليس في عدد الهدي حد معلوم ، ، وكان هدي رسول الله ﷺ مائة<sup>(٧١٦)</sup> .

### [ كَيْفِيَّةُ سَوْقِ الْهَدْيِ وَتَقْلِيدِهِ ]

وأما كيفية سَوْقِ الْهَدْيِ : فهو التقليد والإشعار بأنه هدي ، « لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَلَمَّا كَانَ بِبَيْدِ الْحَلِيقَةِ قَادَ الْهَدْيَ ، وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَهُ »<sup>(٢)</sup> ، ، وإذا كان الهدي من الإبل والبقر ، فلا خلاف أنه يقلد نعلًا أو نعلين ، أو ما أشبه ذلك لمن يجد النعال .

(١) في ط : قيل له .

(٧١٥) أخرجه البخارى (١٧٦/٥) باب أى الرقاب أفضل ؟ حديث (٢٥١٨) ، ومسلم (٨٩/١) كتاب الإيمان : باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ، حديث (٨٤/١٣٦) ، والنسائي (١٩/٦) كتاب الجهاد : باب ما يعمل الجهاد فى سبيل الله عز وجل مختصراً ، وابن ماجه (٨٤٣/٢) كتاب العتق : باب العتق ، حديث (٢٥٢٣) ، مختصراً ، وأحمد (١٥٠/٥) .

(٧١٦) أخرجه البخارى (٥٥٧/٣) كتاب الحج : باب يتصلق بجلال البدن ، حديث (١٧١٨) ، من حديث على قال : « أَهْدَى النَّبِيِّ ﷺ مِائَةَ بَنَةِ ، فَأَمَرَنِي بِمَحْوَمِهَا ، فَقَسَمْتُهَا ، ثُمَّ أَمَرَنِي بِجَلَالِهَا فَقَسَمْتُهَا ، ثُمَّ بِجُلُودِهَا فَقَسَمْتُهَا » .

وهو فى صحيح مسلم (٩٥٤/٢) كتاب الحج : باب فى الصلقة بلحمها الهدى وجلودها وجلالها ، حديث (١٣١٧/٣٤٨) ، دون ذكر العدد .

وأخرجه - أيضاً - أبو داود (١٧٦٩) ، وابن ماجه (٣٠٩٩) ، والترمذى (٣٩٩/١) ، وابن الجارود (٤٨٢) ، وابن خزيمة (٢٩٥/٤) ، والبيهقى (٢٩٤/٩) ، من طريق مجاهد ، عن ابن أبى ليلى ، عن على به .

(٢) تقدم .

هَلْ تُقْلَدُ الْغَنَمُ ؟

واختلفوا في تقليد الغنم : فقال مالك ، وأبو حنيفة : لا تُقْلَدُ الْغَنَمُ .  
وقال الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، وداود : تُقْلَدُ ؛ لحديث الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى إِلَى الْبَيْتِ مَرَّةً غَنَمًا ، فَقْلَدَهَا <sup>(١)</sup> » (٧١٧) ، واستحبوا توجيهه إلى القبلة في حين تقليده .

[ إِشْعَارُ الْهَدْيِ ، وَتَقْلِيدُهُ ]

واستحب مالك الإشعار من الجانب الأيسر ؛ لما رواه عن نافع ، عن ابن عمر « أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَهْدَى هَدْيًا مِنَ الْمَدِينَةِ قَلَدَهُ ، وَأَشْعَرَهُ بِذِي الْحَلِيفَةِ ، قَلَدَهُ <sup>(٢)</sup> قَبْلَ أَنْ يُشْعِرَهُ ، وَذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ مَوْجَةُ لِلْقَبْلَةِ ، يَقْلَدُهُ بِنَعْلَيْنِ ، وَيُشْعِرُهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ حَتَّى يُوقَفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ ، ثُمَّ يَدْفَعُ بِهِ مَعَهُمْ إِذَا دَفَعُوا ، وَإِذَا قَدِمَ مِنْهُ هَدَاةُ النَّحْرِ نَحَرَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يَقْصُرَ ، وَكَانَ هُوَ يَنْحَرُ هَدْيَهُ بِيَدِهِ ، يَصْفَهُنَّ قِيَامًا ، وَيُوجِّهُهُنَّ لِلْقَبْلَةِ ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيُطْعِمُ » <sup>(٣)</sup> .

واستحب الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور : الإشعار من الجانب الأيمن ؛ لحديث ابن عباس : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِذِي الْحَلِيفَةِ ، ثُمَّ دَعَا <sup>(٤)</sup> بِيَدَيْهِ ، فَأَشْعَرَهَا مِنْ <sup>(٥)</sup> صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ سَكَتَ الدَّمَ عَنْهَا ، وَقَلَدَهَا بِنَعْلَيْنِ ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ عَلَى الْبَيْلَاءِ <sup>(٦)</sup> أَهَلَ بِالْحَجِّ » <sup>(٧١٨)</sup> .

(١) في ط : فقلده .

(٧١٧) أخرجه البخاري (٥٤٧/٣) كتاب الحج : باب تقليد الغنم ، حديث (١٧٠١) ، ومسلم (٩٥٨/٢) كتاب الحج : باب نحر البدن قياما مقيدة ، حديث (١٣٣١/٣٦٧) ، وأبو داود (٣٦٤/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب في الإشعار ، حديث (١٧٥٥) ، والنسائي (١٧٣/٥) تاب الحج : باب تقليد الغنم ، وابن ماجه (١٠٣٤/٢) كتاب المناسك : باب تقليد الغنم ، حديث (٣٠٩٦) والبيهقي (٢٣٢/٥) كتاب الحج : باب الاختيار في تقليد الغنم دون الإشعار ، وأحمد (٤٢/٦) ، من حديث عائشة .

(٢) في الأصل : يقلده .

(٣) أخرجه مالك (٣٧٩/١) كتاب الحج : باب العمل في الهدى حديث (١٤٥) .

(٤) في الأصل : عاد . (٥) في الأصل : في . (٦) في الأصل : النبوة .

(٧١٨) أخرجه مسلم (٩١٢/٢) كتاب الحج : باب تقليد الهدى وإشعاره عند الإحرام ، حديث (١٢٤٣/٢٠٥) ، وأبو داود (٣٦٦٢/٢) ، (٣٦٣) كتاب المناسك ( الحج ) : باب في الإشعار ، حديث (١٧٥٢) ، والنسائي (١٧٠/٥) ، (١٧١) كتاب الحج : باب سلت الدم عن البدن ، والبيهقي (٢٣٢/٥) كتاب الحج : باب الاختيار في التقليد ، والإشعار ، بهذا اللفظ .

[ مَنْ أَيْنَ يُسَاقُ الْهَدْيُ ؟ ]

وأما من أين يساق الهدي ؟ فَإِنْ مَالَكَا يَرَى أَنْ مِنْ سَنَةِ أَنْ يُسَاقَ مِنَ الْحِلِّ (١) ،  
ولذلك ذهب إلى أَنْ مِنْ اشْتَرَى الْهَدْيَ بِـ « مَكَّة » ، ولم يدخله من الحل أَنْ عَلَيْهِ أَنْ  
يَقِفَهُ (٢) بِـ « عَرَفَةَ » ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَعَلَيْهِ الْيَدْلُ .  
وأما إِنْ كَانَ دَخَلَهُ مِنَ الْحِلِّ ، فَيَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَقِفَهُ بِـ « عَرَفَةَ » ؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ .  
وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : وَقُوفُ الْهَدْيِ بِـ « عَرَفَةَ » سَنَةٌ ، وَلَا حَرَجَ عَلَى  
مَنْ لَمْ يَقِفْهُ ، كَانَ دَاخِلًا مِنَ الْحِلِّ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ .  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ تَوْقِيفُ الْهَدْيِ بِـ « عَرَفَةَ » مِنَ السَّنَةِ .  
وَحُجَّةُ مَالِكٍ فِي إِدْخَالِ الْهَدْيِ مِنَ الْحِلِّ إِلَى الْحَرَمِ : « أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -  
كَذَلِكَ فَعَلَ » ، وَقَالَ : خَذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ (٣) .  
[ تَعْرِيفُ الْهَدْيِ ]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : التَّعْرِيفُ سَنَةٌ مِثْلُ التَّقْلِيدِ .  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ التَّعْرِيفُ بِسَنَةٍ ، وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ مَسَكَهُ  
كَأَنَّهُ خَارِجُ الْحَرَمِ ، ، وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ التَّخْيِيرَ فِي تَعْرِيفِ الْهَدْيِ ، أَوْ تَقْلِيدِهِ (٤) .  
وَأَمَّا مَحَلُّهُ : فَهُوَ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : « ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ »  
[ الْحَجِجِ : ٣٣ ] ، وَقَالَ تَعَالَى : « هَدْيًا بِالْبَلَدِ الْكَعْبَةِ » [ الْمَائِدَةِ : ٩٥ ] .

[ مَكَانُ نَحْرِ الْهَدْيِ ]

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْكَعْبَةَ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ فِيهَا ذَبْحٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ ، وَأَنَّ  
الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : « هَدْيًا بِالْبَلَدِ الْكَعْبَةِ » [ الْمَائِدَةِ : ٩٥ ] أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ النَّحْرَ بِـ « مَكَّة »  
إِحْسَانًا مِنْهُ لِمَسَاكِينِهِمْ ، وَفُقَرَائِهِمْ ، وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ : إِنَّمَا الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : « هَدْيًا  
بِالْبَلَدِ الْكَعْبَةِ » مَكَّة ، وَكَانَ لَا يَجِيزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْحَرَ (٥) هَدْيُهُ فِي الْحَرَمِ ، إِلَّا أَنْ يَنْحَرَهُ بِـ  
« مَكَّة » .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ نَحَرَهُ فِي غَيْرِ « مَكَّة » مِنَ الْحَرَمِ أَجْزَأُهُ .  
وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : يَجُوزُ نَحْرُ الْهَدْيِ حَيْثُ شَاءَ الْمُهْدِي إِلَّا هَدْيَ الْقِرَانِ ، وَجِزَاءَ الصَّيْدِ ،  
فَإِنَّهُمَا لَا يَنْحَرَانِ إِلَّا بِالْحَرَمِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : يَوْقِفُهُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : لَا تَعْرِيفَهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : إِلَى الْجَبَلِ .

(٣) تَقْدِمُ .

(٥) فِي ط : لِمَنْ نَحَرَ .

وبالجملة : فالتحرُّبُ بـ « مَنَى » إجماع من العلماء ، وفي العمرة بـ « مكة » ، إلا ما اختلفوا فيه من نحر للحصر ، ، وعند مالك إن نحر للحج بـ « مكة » والعمرة بـ « منى » أجزاء ، وحجة مالك في أنه لا يجوز النحر بالحرم إلا <sup>(١)</sup> بـ « مكة » قوله ﷺ : « وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ وَطَرَفَهَا مَنَحَرٌ » <sup>(٢)</sup> .

وامشئى مالك من ذلك هَدْيَ القدية ، فأجاز ذبحه بغير بـ « مكة » .

### [ زَمَانُ نَحْرِ الْهَدْيِ ]

وأما متى ينحر ؟ : فإن مالكا قال : إن ذبح هَدْيَ التَّمَتُّعِ <sup>(٣)</sup> ، أو التطوع <sup>(٤)</sup> قبل يوم النحر لم يُجْزِهِ ، ، وجوزه أبو حنيفة في التطوع .

### [ مَكَانُ الصِّيَامِ لِمَعْدُولٍ عَنِ الْهَدْيِ ]

وقال الشافعي : يجوز في كليهما قبل يوم النحر ، ولا خلاف عند الجمهور أن ما عدل من الهدي بالصيام أنه يجوز حيث شاء ؛ لأنه لا منفعة في ذلك ، لا لاهل الحرم ، ولا لاهل « مكة » .

### [ مَكَانُ الصَّدَقَةِ الْمَعْدُولَةِ عَنِ الْهَدْيِ ]

وإنما اختلفوا في الصدقة المعدولة عن الهدي : فجمهور العلماء على أنها لمساكين « مكة » ، والحرم ؛ لأنها بدل من جزاء الصيد الذي هو لهم .  
وقال مالك : الإطعام ؛ كالصيام يجوز بغير <sup>(٥)</sup> « مكة » .

### [ صِفَةُ نَحْرِ الْهَدْيِ ]

وأما صفة النحر : فالجمهور مجمعون على أن التسمية مستحبة فيها ؛ لأنها ذكاة ، ، ومنهم من استحب مع التسمية التكبير ، ، ويستحب للمهدي أن يَكْبِرَ هَدْيَهُ بيده ، وإن اختلف جاز .

وكذلك فعل رسول الله ﷺ في هديه .

### [ مِنْ سَنَةِ نَحْرِ الْهَدْيِ ]

ومن سنتها أن تنحر قياماً ؛ لقوله سبحانه وتعالى : « فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً » [الحج : ٣٦] ، ، وقد [ تكلمنا ] <sup>(٦)</sup> في صفة النحر في « كتاب الذبائح » .

(١) في الأصل : نحر الهدي .

(٢) تقدم .

(٣) في الأصل : التمتع .

(٤) في الأصل : للتطوع .

(٥) في الأصل : لغير .

(٦) في ط : تكلم .



وأما ما يجوز لصاحب الهدي من الانتفاع به ، ويلحظه : فإن في ذلك مسائل مشهورة .  
أحدها : هل يجوز له ركوب الهدي الواجب ، أو التطوع ؟ فذهب أهل الظاهر : إلى أن ركوبه جائز من ضرورة ، ومن غير ضرورة ، ، وبعضهم أوجب ذلك ، وكره جمهور فقهاء الأمصار ركوبها من غير ضرورة ، ، والحجة للجمهور من السنة ما خرج به أبو داود عن جابر - وقد سئل عن ركوب الهدي - فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا لَجِثَ» (١) إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا» (٧١٩) .  
ومن طريق المعنى أن الانتفاع بما قصد به القرية إلى الله - تعالى - منعه مفهوم من الشريعة .

وحجة أهل الظاهر : ما رواه مالك عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً (٢) فَقَالَ : ارْكَبْهَا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ ، فَقَالَ : ارْكَبْهَا ، وَبَلَكَ - فِي الثَّانِيَةِ ، أَوْ فِي الثَّالِثَةِ » (٧٢٠) .

(١) في الأصل : لجث .

(٧١٩) أخرجه مسلم (٩٦١/٢) كتاب الحج : باب جواز ركوب البدنة (٣٧٥/١٣٢٤) ، وأبو داود (٥٤٧/١) كتاب المناسك : باب في ركوب البدن (١٧٦١) ، والنسائي (١٧٧/٥) كتاب المناسك : باب ركوب البدنة إذا اضطر إليه ، وأحمد (٣١٧/٣) وابن الجارود (٤٢٩) وابن خزيمة (١٨٩/٤) ، وأبو يعلى (٣٤٧/٣) رقم (١٨١٥) من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : اركبوا الهدي بالمعروف حتى تجدوا ظهرا .  
(٢) في الأصل : هدياً .

(٧٢٠) أخرجه البخاري (٥٣٦/٣) كتاب الحج : باب ركوب البدن ، حديث (١٦٨٩) ، ومسلم (٩٦٠/٢) كتاب الحج : باب جواز ركوب البدنة للمهتدة لمن احتاج إليها ، حديث (١٣٢٢/٣٧١) ، وأبو داود (٣٦٧/٢) كتاب المناسك (الحج) : باب في ركوب البدن ، حديث (١٧٦٠) ، والنسائي (١٧٦/٥) كتاب الحج : باب ركوب البدنة .  
وابن ماجه (١٠٣٦/٢) كتاب المناسك : باب ركوب البدن (٣١٠٣) وابن الجارود (٤٢٨) وأحمد (٢٥٤/٢) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٦٠/٢) ، والبيهقي (٢٣٦/٥) كتاب الحج : باب ركوب البدن ، وأبو يعلى (٢٠٠/١١) رقم (٦٣٠٧) ، والبقوي في « شرح السنة » (١١٥/٤) - بتحقيقنا ) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رأى رجلا يسوق بدنة فقال له : « اركبها فقال : إنها بدنة قال : اركبها وبلك اركبها » .

وأخرجه مسلم (٩٦٠/٢) كتاب الحج : باب جواز ركوب البدنة (١٣٢٢/٣٧٢) وأحمد (٣١٢/٢) والبيهقي (٢٦٣/٥) والبقوي في « شرح السنة » (١١٥/٤) - بتحقيقنا ) من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة .

## [ الْأَكْلُ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ إِذَا بَلَغَ مَحَلَّهُ ]

وأجمعوا أن هَدْيَ التطوع إذا بلغ محله أنه يأكل منه صاحبه ؛ كسائر الناس ، وأنه إذا عطب قبل أن يبلغ محله ، لما خلى بينه وبين الناس ، ولم يأكل منه .  
وزاد داود : ولا يطعم منه شيئاً أهل رفقة : « لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِالْهَدْيِ مَعَ نَاجِيَةِ الْأَسْلَمِيِّ ، وَقَالَ لَهُ : إِنْ عَطِبَ <sup>(١)</sup> مِنْهَا شَيْءٌ فَانْتَحِرْهُ ، ثُمَّ أَصْبِغْ نَعْلَيْهِ <sup>(٢)</sup> فِي دَمِهِ ، وَخَلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ » (٧٢١) .

= وأخرجه أحمد (٢٦٤/٢) وابن الجارود (٤٢٧) والحميدى (٤٣٩/٢) رقم (١٣٠٠) والطحاوى فى إشرحه معانى الآثار (١٦٠/٢) من طريق موسى بن أبى عثمان عن أبيه عن أبى هريرة .  
وأخرجه الطيالسى (٢٢٦/١) رقم (١١٠٥) وأحمد (٤٧٣/٢) من طريق عجلان عن أبى هريرة .  
وفى الباب عن أنس :

أخرجه البخارى (٥٣٦/٣) كتاب الحج : باب ركوب البدن (١٦٩٠) ومسلم (٩٦٠/٢) كتاب الحج : باب جواز ركوب البدن (١٣٢٢) ، والنسائى (١٧٦/٥) كتاب الحج : باب ركوب البدن لمن جهده المشى ، والترمذى (٥٦٢/٣ - تحفة ) كتاب الحج : باب ما جاء فى ركوب البدن (٩١٣) ، وابن ماجه (١٠٣٦/٢) كتاب المناسك : باب ركوب البدن ، حديث (٣١٠٤) وأحمد (١٧٠/٣) ، وابن خزيمة (١٨٨/٤ - ١٨٩) والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١٦١/٢) والبيهقى (٢٣٦/٥) وأبو يعلى (٢٥٠/٥) رقم (٢٨٦٩) ، وأبو نعيم فى الحلية (٢٥٩/٧) من طريق قتادة عن أنس .  
وقال الترمذى : حسن صحيح .

وأخرجه مسلم (٩٦١/٢) رقم (١٣٢٣/٣٧٤) ، وأحمد (١٦٧/٣) من طريق بكير بن الأخص عن أنس .  
وأخرجه مسلم (٩٦٠/٢) رقم (١٣٢٣/٣٧٣) ، وأحمد (١٠٦/٣) ، والطحاوى (١٦١/٢) من طريق ثابت البنانى عن أنس .

وأخرجه أبو يعلى (١٥٢/٥) رقم (٢٧٦٣) حدثنا سويد بن سعيد ثنا على بن مسهر عن إسماعيل عن الحسن عن أنس به وسويد بن سعيد وإسماعيل بن مسلم المكي ضعيفان .  
(١) فى الأصل : أعطيت . (٢) فى الأصل : نعله .

(٧٢١) أخرجه أبو داود (٣٦٨/٢) كتاب المناسك ( الحج ) : باب فى الهدى إذا عطبت قبل أن تبلغ ، حديث (١٧٦٢) ، والترمذى (٢٥٣/٣) كتاب الحج : باب ما جاء إذا عطب الهدى ما يصنع به ، حديث (٩١٠) ، وابن ماجه (١٠٣٦/٢) ، (١٠٣٧) كتاب المناسك : باب فى الهدى إذا عطب ، حديث (٣١٠٦) ، والبيهقى (٢٤٣/٥) كتاب الحج : باب الهدى الذى أصلمه تطوع إذا ساقه تعطب فأدرك ذكاته نحره وصنع به ، وأحمد (٣٣٤/٤) ، من حديث هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن ناجية ، وكان صاحب البدن النبى ﷺ ، قال : « قلت : يا رسول الله كيف أصنع بما عطب من البدن؟ قال : انتحره وأغمس نعله فى دمه ، ثم اضرب صفحته ، وخل بينه ، وبين الناس فليأكلوه » .

وأخرجه مالك (٣٨/١) كتاب الحج : باب العمل فى الهدى إذا عطب أو ضل ، حديث (١٤٨) ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه أن صاحب هدى رسول الله ﷺ قال : يا رسول الله ... فذكره .

وروي عن ابن عباس هذا الحديث ، فزاد فيه : « وَلَا تَأْكُلْ مِنْهُ أَنْتَ ، وَلَا أَهْلُ رِفَّتِكَ » (٧٢٢).

وقال بهذه الزيادة داود ، وأبو ثور .

[ مَنْ أَكَلَ مِنْ هَدِيَّةٍ إِذَا لَمْ يَبْلُغْ مَحَلَّهُ ]

واختلفوا فيما يجب على من أكل منه ؟ فقال مالك : إن أكل منه ، وجب عليه بدله .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، والثوري ، وأحمد ، وابن حبيب من أصحاب مالك : عليه قيمة ما أكل ، أو أمر بأكله طعاماً يَتَصَدَّقُ به .

وروي ذلك عن عليّ ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وجماعة من التابعين .

[ مَا عَطِبَ فِي الْحَرَمِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ مَكَّةَ ]

وما عطب في الحرم قبل أن يصل مكة : فهل بلغ محلّه أم لا ؟ فيه خلاف مبني على الخلاف المتقدم هل المحل هو « مكة » أو الحرم ؟ .

[ لِصَاحِبِ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ الْأَكْلُ مِنْهُ إِذَا عَطِبَ قَبْلَ مَحَلِّهِ ]

وأما الهدى الواجب إذا عطب قبل محله : فإن لصاحبه أن يأكل منه ؛ لأن عليه بدله ، ومنهم من أجاز له بيع لحمه ، وأن يستعين به في البذل ، وكره ذلك مالك .

[ الْهَدْيُ الْوَاجِبُ ، وَاخْتِلَافُهُمْ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ إِذَا بَلَغَ مَحَلَّهُ ]

واختلفوا في الأكل من الهدى الواجب إذا بلغ محله : فقال الشافعي : لا يؤكل من الهدى الواجب كلّه ولحمه كله للمساكين ، وكذلك جله إن كان مجزئاً ، والنعل الذي قلده .

وقال مالك : يؤكل من الهدى الواجب إلا أجزاء الصيد ، ونلر المساكين ، وفدية الأذى .

وقال أبو حنيفة : لا يؤكل من الهدى الواجب إلا هدي المتعة ، وهدي القران .

وعمدة الشافعي : تشبيه جميع أصناف الهدى الواجب بالكفارة .

(٧٢٢) أخرجه مسلم (٩٦٢/٢) كتاب الحج : باب ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق ، حديث (١٣٢٦/٣٧٨) ، وابن ماجه (١٠٣٦/٢) كتاب المناسك : باب في الهدى إذا عطب ، حديث (٣١٠٥) ، والبيهقي (٢٤٣/٥) كتاب الحج : باب الهدى الذي أسلمه تطوع إذا ساقه ، فعطب ، فادرك ذكاته نحره وصنع به ، من حديث سنان بن سلمة ، عن ابن عباس أن ذؤيباً أبا قبيصة حدثه : أن رسول الله ﷺ كان يبيت معه بالبدن ثم يقول : « إن عطب منها شيء فخفت عليه موتاً فأنحرها ، ثم اغمس نعلها في دمه ، ثم اضرب به صفحتها ، ولا تطعمها أنت ولا أحد من رفقتك » .

وأما من فرق ؛ فلأنه يظهر في الهدى معنيان :  
أحدهما : أنه عبادة مبتدأة .

والثاني : أنه كفارة ، ، وأحد المعنيين في بعضها أظهر : فمن غلبَ شبهه بالعبادة على شبهه بالكفارة في نوع من أنواع الهدى ؛ كهدي القران ، وهدي التمتع ، وبخاصة عند من يقول : إن التمتع ، والقران أفضل - لم يشترط ألا يأكل ؛ لأن هذا الهدى عنده هو فضيلة <sup>(١)</sup> لا كفارة تدفع <sup>(٢)</sup> العقوبة ، ومن غلب شبهه بالكفارة قال : لا يأكله ؛ لاتفاقهم على أنه لا يأكل صَاحِبُ الكفارة من الكفارة .

ولما كان هَدْيُ جَزَاءِ الصَّيِّدِ ، وفدية الأذى ظاهراً من أمرهما أنهما <sup>(٣)</sup> كفارة ، لم يختلف هؤلاء الفقهاء في أنه لا يؤكل منهما <sup>(٤)</sup> .

قَالَ الْقَاضِي : فقد قلنا في حكم الهدى ، وفي جنسه ، وفي سنه ، وكيفية سَوْقِهِ ، وشروط صحته من الزمان ، والمكان ، وصفة نحره ، وحكم الانتفاع به ، ، وذلك ما قصدناه ، ، والله الموفق للصواب بِمَنَّةٍ .

وبتمام القول في هذا بحسب ترتيبنا ، ثم القول في هذا الكتاب بحسب غرضنا ، ،  
ولله الشكر ، والحمد كثيراً على ما وفق وهدى ، ومنَّ به من التمام ، والكمال .  
وكان الْفَرَاغُ منه يوم الأربعمائة التاسع من جمادى الأولى الذي هو عام أربعة وثمانين وخمسمائة ، [ وهو جزء هذا الكتاب الذي هو نهاية كتاب « نهاية المجتهد » الذى كنت وضعتُه ] <sup>(٥)</sup> منذ أزيد من عشرين عاماً ، أو نحوها ، ، والحمد لله رب العالمين .  
كان - رضي الله عنه - عزم حين تأليف الكتاب أولاً ، ألا يثبت كتاب الحج ، ثم بدا له بعدُ فأنبته ، ، والحمد لله رب العالمين .



(١) فى الأصل : هو فضيلة محضة . (٢) فى الأصل : ترفع .

(٣) فى الأصل : أمره أنها . (٤) فى الأصل : منه .

(٥) فى الأصل : للصواب بمنة . (٦) فى ط : وهو جزء من كتاب المجتهد الذى وضعتُه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ  
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا  
كِتَابُ الْجِهَادِ<sup>(١)</sup>

[ القول المحيط بأصول هذا الكتاب ]

والقول المحيط بأصول هذا الكتاب<sup>(٢)</sup> : ينحصر في جملتين :  
الجملة الأولى : في معرفة أركان الحرب .  
والثانية : في أحكام أموال المحاربين إذا تملكها المسلمون .

(١) الجهاد في اللغة : المبالغة واستفراغ الوسع في الشئ ، اشتق من الجهد ، يقال : جهد الرجل في كذا : أى جد فيه وبالع ، ويقال : اجهد جهدك : أى ابلغ غايتك ، ومنه قوله تعالى ﴿ وجاهدوا في الله حق جهاده ﴾ وقوله تعالى ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾ أى بالغوا في اليمين واجتهدوا فيها ، وهذا من المعاني الحقيقية لمادة الجهاد ، ومن المعاني المجازية قول العرب : سقاء لنا مجهودا وهو الذى اخرج ريده أو أكثر مائه ، ويقال : اجهد فيه الشيب إذا كثر - هذا معناه في اللغة ، وهو كما نرى عام في ذاته وفي غايته .

ينظر لسان العرب ١/ ٧١٠ ، المصباح المنير ١١٢ ، المعجم الوسيط ١/ ١٤٢ .  
واصطلاحاً :

عرفه الحنفية بأنه : بذل الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله تعالى بالنفس والمال ، واللسان أو غير ذلك أو المبالغة في ذلك .

وعرفه الشافعية : بأنه الملتقى تفسيره من سيرته ﷺ .

وعرفه المالكية بأنه : قتال مسلم كافراً غير ذى عهد لإعلاء كلمة الله تعالى أو حضوره له أو دخوله أرض له .

عرفه الحنابلة بأنه : قتال الكفار خاصة بخلاف المسلمين من البغاة وقطاع الطريق وغيره .

ينظر : بدائع الصنائع : ٢٩٩/٩ ، حاشية أبى السعود ٤١٧/٢ ، معنى المحتاج ٢٠٨/٤ ، نهاية المحتاج ٤٥/٨ ، المحلى على المنهاج ٢١٣/٤ ، شرح الزرقاني ١٠٦/٢٣ ، كشف القناع عن متن الإقناع ٣٢٣ .

(٢) فى ط : الباب .

## الْجُمْلَةُ الْأُولَى

وفي هذه الجملة فصول سبعة :

أحدها : معرفة حكم هذه الوظيفة ، ولمن تلزم ؟ .

والثاني : معرفة الذين يُحَارَبُونَ .

والثالث : معرفة ما يجوز من النكاية في صنف صنف من أصناف أهل الحرب مما لا

يجوز .

والرابع : معرفة شروط جواز <sup>(١)</sup> الحرب .

والخامس : معرفة العدد الذين لا يجوز الْفِرَاقُ عنهم .

والسادس : هل تمهيز الْمُهَادَنَةِ ؟ .

والسابع : لماذا يُحَارَبُونَ ؟ .

(١) في ط : جواز شروط .

## الفصل الأول : في معرفة حكم هذه الوظيفة

[ حُكْمُ الْجِهَادِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ] فأما حكم هذه الوظيفة : فاجمع العلماء على أنها فرض على الكفاية <sup>(١)</sup> لا فرض عين ، إلا عبد الله بن الحسن ؛ فإنه قال : إنها تطوع ، ، وإنما

(١) اجمع العلماء على أن الجهاد يكون فرض عين في ثلاثة أحوال :

الأول : أن يستنفر الإمام شخصاً أو جماعة للقتال ، ففي هذه الحالة يتعين الخروج على من طلب للجهاد - والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اتْفَرُّوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اتَّقِلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ، أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ، فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ .

وجه الدلالة : أن الله تعالى أنكر ثقافتهم عن الجهاد ، ولو لم يكن متعيناً لما أنكره عليهم ... وما رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : « لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا » .

وجه الدلالة من الحديث : أن النبي ﷺ يقول : من طلب للجهاد وجب عليه أن ينفر ، وهو معنى الوجوب المعنى .

الثاني : أن يدخل العدو بلاد المسلمين ، أو يتغلب على قطر من أقطارهم ، فيتعين القتال حينئذ ، والدليل عليه الإجماع ؛ لأنه من قبيل إغاثة الملهوف للجمع عليها .

الثالث : عند التقاء الصنفين يجب على من حضر القتال ، ويحرم الانصراف إلا إذا كان متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة . والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحُوا فَلَ تُولَهُوا الْأَدْبَارَ ، وَمَنْ يُولَهُمْ يَوْمَئِذٍ دَرَبَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَاهُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ فقد نهى الله المؤمنين عن التولي يوم الزحف ، وتوعدهم عليه ، والنهي والتوعد يدلان على أن الثبات واجب ، واستغذيت العينية من أداة العموم في قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يُولَهُمْ ﴾ ...

ثم اختلفوا في غير هذه الأحوال :

فذهب جمهور العلماء إلى أنه فرض كفاية ، إذا قام به من فيه الكفاية سقط الطلب عن الباقي .

وقيل : إنه فرض عين ، وحكاها الماوردي عن سميد بن السيب .

وقيل : إنه مندوب .

الأدلة :

استدل الجمهور على أنه فرض كفاية بقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، فَضَّلَ اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى ، وَفَضَّلَ اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ، دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .

= ووجه الدلالة : أن هذه الآيات أثبتت الفضل لكل من للمجاهدين والقاعدين ، ووعدت كلا منهم الحسنى ، ولو كان الجهاد فرض عين لكان القاعدون أئمين تتمتع للفاضلة بينهم ، وبين المجاهدين ؛ لأنه لا يقاضل بين مأجور وأثم ، وكان يتمتع - أيضا - وعدهم الحسنى لكن الله قد أثبت لهم أصل الفضل ، غاية الأمر أنه جعل للمجاهدين أعلى درجة من القاعدين لحسن بلائهم ومخاطرهم بأنفسهم فى لقاء العدو ، فكان فرض عين ؛ لأن المقصود ليس ابتلاء الأشخاص ، ولكن المقصود إعلاء كلمة الله تعالى أيا كان القائم بها ، فإذا قام بها البعض سقط الطلب عن الباقيين كما هو الشأن فى فروض الكفاية . . واستدلوا أيضا بقول الله تعالى ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ .

وجه الدلالة : أن الآية تعم الجهاد وغيره ، مما يهم جماعة المسلمين ، وهى لم توجب النفرة من جميعهم ، وإنما طلبت - بعد أن نقت نفرة الجميع - أن ينفر البعض ويبقى البعض - وهذا بعينه هو معنى فرض الكفاية ، واستدلوا - أيضا - بأنه ﷺ كان يبعث سرايا ويقم هو وأصحابه بالمدينة ، ولو كان فرض عين لفر الجميع .

أدلة القائلين بالوجوب العيني :

استدل القائلون بأنه واجب عيناً دائماً بالعمومات كقوله تعالى ﴿ انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ إلا تنفروا يذهبكم عذابا ألينا ويستبدل قوما غيركم ، ولا تضروه شيئا ، والله على كل شئ قدير ﴾ وقوله تعالى : ﴿ كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ فظاهر هذه الآيات يوجب الخروج للجهاد على جميع الناس ، ويوعد المتقاتلين عنه بعذاب أليم فى الدنيا والآخرة ، وأنه يهلكهم ويستبدل بهم قوما آخرين يكونون خيرا منهم وأطوع ، وأنه كتب عليهم القتال مع ما فيه من الشدائد ، والمشقات التى تجعلهم مكروها مرهوبا - وهذه الآيات عامة فكانت دليلاً على وجوب الجهاد عينا على كل مسلم . وقد أجيب عن هذه الآيات بأنها مصروفة عن الوجوب العيني بما ذكرنا من أدلة المذهب الأول ، ولو سلم أنها غير مصروفة فهى محمولة على من عينهم النبى ﷺ ، واستفهم للقتال ؛ لأن إجابته واجبة عليهم ؛ وذلك جمعا بين هذه الأدلة .

دليل القائلين بالنسب :

استدلوا بأن قوله تعالى ﴿ كتب عليكم القتال ﴾ للنسب لا للوجوب ؛ وذلك كما فى قوله تعالى ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين ﴾ .

والوصية مندوبة فكذا الجهاد ؛ لأن الخطابين متماثلان . . . وقد رد عليهم بأننا نمتنع أن حقيقة «كتب» فى آتى القتال والوصية للنسب بل هى للوجوب ، إلا أن وجوب الوصية نسخ بأدلة أخرى ، ووجوب القتال لم يرد عليه ناسخ ؛ فبقيت دلالة آية ﴿ كتب عليكم القتال ﴾ على الوجوب كما هى ، على أن وجوب الوصية لا يزال قائما عند بعض العلماء - وبهذا يترجح رأى الجمهور ، وهو أن الجهاد فى غير حالة الضرورة فرض كفاية .

وبه قال أكثر أهل العلم إلا ابن المسيب ، فإنه قال : فرض عين ؛ للعمومات فى النصوص ، وحكى =



صار الجمهور إلى كونه فرضاً ؛ لقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ .... ﴾ الآية [ البقرة : ٢١٦ ] .

وأما كونه فرضاً على الكفاية ، أعني : إذا قام به البعض سقط عن البعض ؛ فلقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ... ﴾ [ التوبة : ١٢٢ ] الآية ، وقوله : ﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ [ النساء : ٩٥ ] ، ، ولم يخرج قط رسول الله ﷺ للغزو إلا وترك بعض الناس ، فإذا اجتمعت <sup>(١)</sup> هذه اقتضى ذلك كون هذه الوظيفة <sup>(٢)</sup> فرضاً على الكفاية .

### [ عَلَى مَنْ يَجِبُ الْجِهَادُ ؟ ]

وأما على من يجب ؟ فهم الرجال الأحرار البالغون الذين يجدون بما يغزون ، الأصحاء لا المرضى ، ولا الزمنى ، ، وذلك لا خلاف فيه ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ [ الفتح : ١٧ ] ، وقوله : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ .... ﴾ [ التوبة : ٩١ ] الآية .

### [ هَذِهِ الْفَرِيضَةُ تَخْتَصُّ بِالْأَحْرَارِ ، وَمَتَى يُشْتَرَطُ فِيهَا إِذْنُ الْأَبَوَيْنِ ؟ ]

وأما كون هذه الفريضة تختص بالأحرار : فلا أعلم <sup>(٣)</sup> فيها خلافاً ، ، وعامة الفقهاء <sup>(٤)</sup> متفقون على أن من شرط هذه الفريضة إِذْنُ الأبوين فيها ، إلا أن تكون عليه فرض عين مثل ألا يكون هنالك من يقوم بالفرض إلا بقيام الجميع به ، ، والأصل في هذا ما ثبت : « أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي أُرِيدُ الْجِهَادَ ، ، قَالَ : أَحِبِّيْ وَالِدَاكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، ، قَالَ : فَفِيهِمَا فِجَاهِدٌ » (٧٢٣) .

= ابن شبرمة والثوري أنه غير واجب ، وهكذا روى عن ابن عمر . وسئل عطاء وعمرو بن دينار : أن الغزو واجب ؟ قالا : ما علمناه واجبا ، وكذلك نقل الماوردي القول بأنه فرض عين عن سعيد . الحاوي ١٤/١٤٢

(١) في الأصل : جمعت . (٢) في الأصل : الفريضة .

(٣) في الأصل : أمرو . (٤) في الأصل : العلماء .

(٧٢٣) أخرجه البخاري (١٤٠/٦) كتاب الجهاد : باب الجهاد بإذن الأبوين ، حديث (٣٠٠٤) ،

ومسلم (١٩٧٥/٤) كتاب البر والصلة : باب بر الوالدين ، حديث (٢٥٤٩/٥) .

وأبو داود (٢١/٢) كتاب الجهاد : باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان (٢٥٢٩) ، والنسائي (١٠/٦) ،

كتاب الجهاد : باب الرخصة في التخلف لمن له والدان ، (٣١٠٣) ، والترمذي (١٦٤/٣ - ١٦٥) =

## [ إِذْنُ الْأَبْوَيْنِ الْمُشْرِكَيْنِ ، وَالْغَرِيمِ إِذَا كَانَ لَهُ دِينٌ ]

واختلفوا في إذن الأبوين المشركين<sup>(١)</sup> ، وكذلك اختلفوا في إذن الغريم إذا كان عليه دينٌ ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - ، وقد سأله الرجل - : « أَكْفَرُ اللَّهُ عَنِّي خَطَابِي إِنْ مِتُّ صَابِرًا مُحْتَسِبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ » قال<sup>(٢)</sup> : نَعَمْ ، إِلَّا الدِّينَ كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبْرِيلُ أَنْفَاءً<sup>(٣)</sup> ، والجمهور على جواز<sup>(٤)</sup> ذلك ، وبخاصة إذا خلف<sup>(٥)</sup> وفاء من دينه<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

= كتاب الجهاد : باب ما جاء فيمن خرج في الغزو وترك أبويه ، (١٦٧١) من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ يستأذنه في الجهاد فقال : أحى والدك ؟ قال : نعم » . فذكره .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

(١) فذهب الشافعي وأحمد إلى عدم اشتراط إذنهما وذهب الثوري إلى الاشتراط ؛ لعموم الخبر .  
المغنى ٣٥٩/٨ . وما اختلفوا فيه أيضا إذن الأبوين إذا كانا رقيقين أو مجنونين ... ينظر المغنى .

(٢) في الأصل : فقال .

(٣) (٧٢٤) أخرجه مالك (٤٦١/٢) كتاب الجهاد : باب الشهداء في سبيل الله ، حديث (٣١) ، وأحمد (٢٩٧/٥) ٣٠٣ - ٣٠٤ ، (٣٠٨) ، والدارمي (٢٠٧/٢) كتاب الجهاد : باب فيمن قاتل في سبيل الله صابرا محتسبا .

ومسلم (١٥٠١/٣) كتاب الإمارة : باب من قتل في سبيل الله كفر خطايا ، إلا الدين ، حديث (١١٧/١٨٨٥) ، والترمذي (١٢٧/٣) كتاب الجهاد : باب ما جاء فيمن يستشهد وعليه دين ، حديث (١٧٦٥) ، والنسائي (٣٤/٦) كتاب الجهاد : باب من قاتل في سبيل الله تعالى وعليه دين ، والبيهقي (٢٥/٩) كتاب السير : باب الرجل يكون عليه دين فلا يغزو إلا بإذن أهل الدين ، من حديث أبي قتادة ؛ أن النبي ﷺ قام فيهم ، فذكر لهم أن الجهاد في سبيل الله والإيمان أفضل الأعمال ، فقام رجل فقال : يا رسول الله أرايت إن قتلت في سبيل الله ، تكفر عن خطاياي ؟ فقال له رسول الله ﷺ : نعم إن قتلت في سبيل الله وأنت صابر محتسب ، مقبل غير مدبر ، ثم قال رسول الله : كيف قلت ؟ قال : أرايت إن قتلت في سبيل الله ، أتكفر عن خطاياي ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم وأنت صابر محتسب ، مقبل غير مدبر ، إلا الدين ؛ فإن جبريل عليه السلام قال لي ذلك .  
وله شاهد من حديث أبي هريرة :

أخرجه أحمد (٢٠٨/٢) ، (٣٣٠) ، والنسائي (٣٣/٦ - ٣٤) كتاب الجهاد : باب من قاتل في سبيل الله تعالى وعليه دين ، من حديث أبي هريرة نحوه أو مثله ، إلا أنه قال في آخره « قال : نعم إلا الدين » سارني به جبريل أنفأ .

(٣) في الأصل : جوازه . (٤) في الأصل : تخلف .

(٥) الصواب أن يقال : والجمهور على المنع إلا إذا خلف وفاء لدينه أو يقيم كفيلا أو يوثقه برهن أو يأذن غريمه . وهو قول الحنابلة والشافعية ، ورخص فيه مالك ، فلم يمنع من الغزو . الحاوي ٨/١٤ ، المغنى ٨/٣١٠

## الفصل الثاني : في معرفة الذين يحاربون

[ ما الذي استثناء مالك من حرب المسلمين إياهم ]

فأما الذين يحاربون : فاتفقوا على أنهم جميع المشركين ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ [ الأنفال : ٣٩ ] إلا ما روي عن مالك ؛ أنه قال : لا يجوز ابتداء الحبيشة بالحرب ، ولا الترك ؛ لما روي أنه - عليه الصلاة والسلام - قال : « ذَرُوا الْحَبِشَةَ مَا وَدَّرْتُمْ » (١) . (٧٢٥) .

وقد سئل مالك عن صحة هذا الاثر ؟ فلم يعترف بذلك ، لكن قال : لم يزل الناس يتحامون غزوهم .

## الفصل الثالث : في معرفة ما يجوز من النكابة في العدو [ أنواع من النكابة في العدو ]

وأما ما يجوز في النكابة في العدو : فإن النكابة لا تخلو أن تكون في الأموال ، أو في النفوس ، أو في الرقاب ، أعني : الاستعباد ، والتملك .

(١) في الأصل : ذروكم .

(٧٢٥) أخرجه أبو داود (٤٨٥/٤ - ٤٨٦) كتاب الملاحم : باب في النهي عن تهيج الترك والحبيشة ، حديث (٤٣٠٢) ، والنسائي (٤٣/٦ - ٤٤) كتاب الجهاد : باب غزوة الترك والحبيشة . كلاهما من طريق ضمرة عن أبي زرعة السيباني عن أبي سكتينة رجل من المحررين ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال : « دعوا الحبيشة ما ودعوكم ، واتركوا الترك ما تركوكم » . وأخرجه أحمد (٣٧١/٥) عن عبد الرحمن بن مهدي : ثنا زهير بن محمد عن موسى بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : سمعت رجلا من أصحاب النبي ﷺ يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اتركوا الحبيشة ما تركوكم ؛ فإنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبيشة » ورواه أبو داود (٤٩٠/٤) كتاب الملاحم : باب النهي عن تهيج الحبيشة ، حديث (٤٣٠٩) ، والحاكم (٤٥٣/٤) كتاب الفتن والملاحم : باب يستخرج كنز الكعبة ذو السويقتين من الحبيشة ، كلاهما من طريق أبي عامر العقدي عن زهير بن محمد به ، فسمى الرجل من الصحابة ، فقال : عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ به مثله .

وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، قال : وقد اتفقا على حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « يخرّب الكعبة ذو السويقتين من الحبيشة » .

## [ الاستعباد ، وَمَنْ يَسْتَتِي مِنْهُ ]

فأما النكابة التي هي الاستعباد : فهي جائزة بطريق الإجماع ، في جميع أنواع المشركين ، أعني ذُرَكَائِهِمْ ، وإنائِهِمْ ، وشيوخِهِمْ ، وصبيانِهِمْ <sup>(١)</sup> : صِبَاغَهُمْ ، وَكِبَارَهُمْ ، إلا الرهبان <sup>(٢)</sup> ؛ فإن قوماً رأوا أن يتركوا ، ولا يؤسروا ، بل يتركوا دون أن يعرض إليهم ، لا يقتل ولا باستعباد ؛ لقول رسول الله ﷺ : « قَلَرَهُمْ وَمَا حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ إِلَيْهِ » <sup>(٣)</sup> (٧٢٦) واتباعاً لفعل أبي بكر .

## [ الْخِصَالُ الَّتِي يُخَيَّرُ فِيهَا الْإِمَامُ فِي الْأَسَارَى ]

وأكثر العلماء على أن الإمام مخير في الأسارى في خصال :

منها (٣) : أن يمن عليهم .

ومنها : أن يستعبدهم .

ومنها : أن يقتلهم .

ومنها : أن يأخذ منهم الْفِدَاءَ <sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : وشبانهم .

(٢) ومحلّه إذا لم يترس بهم الكفار ، أما إذا تترسوا بهم ، فهل يجوز للمسلمين أن يقتلهم أو لا يجوز ؟ اختلف العلماء في هذا كما اختلفوا في جوار ضرب الحصن أو المدينة إذا كان بها مسلمون أو تترس الكفار بهم ، فهذان فرعان :

الأول : في حكم تترس الكفار بنسائهم وصبيانهم وغيرهم ممن يحرم قتله منهم .

الثاني : في حكم ما إذا وجد فيهم مسلم أو تترسوا بمسلمين .

أما الحكم في الفرع الأول ، فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى جوار رميهم وإن لم تدع إليه ضرورة . وقال المالكية : لا يجوز رميهم إلا عند الضرورة ؛ كالخوف على جمهور المسلمين .

فيستثنى من هذا الإجماع - أيضاً - مشركو العرب ، حيث لا يجوز استرقاقهم بل لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف عند الحنفية .

وهو قول الشافعي القديم ، وقال الإصطخري من الشافعية : يحرم استرقاق الوثني ؛ لأنه لا يقر بالجزية . وقد حكاه في المغني رواية عن أحمد ؛ أنه لا يجوز استرقاق غير أهل الكتاب . ينظر : فتح القدير ٢١٩/٥ ، ٢٩٢ ، الروضة ٤٥١/٧ ، المغني ٣٧٣/٨ ، ٣٧٦ ، واستدل له بأنه كافر لا يقر بالجزية ؛ فلا يقر بالاسترقاق كالمرتد ، ولا يجوز عند الحنفية وغيرهم استرقاق المرتد - أيضاً - .

(٧٢٦) ليس بحديث إنما هو من كلام أبي بكر الصديق :

أخرجه مالك (٤٤٧/٢) ، ٤٤٨ كتاب الجهاد : باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو حديث (١٠) عن أبي بكر . (٣) في الأصل : منهم .

(٤) وعند الحنفية لا يجوز أخذ الفداء بل هو مخير بين ثلاث خصال ؛ القتل ، الاسترقاق ، وتركهم أحراراً ذمة للمسلمين . فتح القدير ٢١٩/٥ .

ومنها : أَنْ يَضْرِبَ عَلَيْهِمُ الْجَزِيَّةَ .

## [ الْمَنْ أَوْ الْقَتْلُ ]

وقال قوم : لا يجوز قتل الأسير .

وحكي <sup>(١)</sup> الحسن بن محمد التميمي ؛ أنه إجماع الصحابة .

والسبب في اختلافهم : تعارض الآية في هذا المعنى وتعارض الأفعال <sup>(٢)</sup> ومعارضة ظاهر الكتاب لفعله - عليه الصلاة والسلام - ، وذلك أن ظاهر قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ... ﴾ [ محمد : ٤ ] الآية .

أنه ليس للإمام بعد الأسر إلا المَنَ أو الفداء ، وقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ... ﴾ [ الأنفال : ٦٧ ] الآية .

## [ الْقَتْلُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَسْتِعْبَادِ <sup>(٣)</sup> ]

والسبب الذي نَزَلَتْ فيه من أسارى بدر - يدل على أن القتل أفضل من الاستعباد ، ، وأما هو - عليه الصلاة والسلام - فقد قتل الأسارى في غير ما موطن <sup>(٤)</sup> ، وقد منَّ ،

(١) في الأصل : ذكر .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) (٧٧٧) يعني قول الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية . والحدِيث أخرجه أحمد (٣١/١ ، ٣٢ ، ٣٣) ، ومسلم (١٣٨٣/٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥) كتاب الجهاد : باب الإمداد باللائكة في غزوة بدر ، وإياحة الغنائم ، حديث (١٧٦٣/٥٨) ، وأبو داود (١٣٨/٣ ، ١٣٩) كتاب الجهاد : باب في فداء الأسير بالمال ، حديث (٢٦٩٠) ، والبيهقي (٦٧/٩) كتاب السير : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال : لما كان يوم بدر فأخذ النبي ﷺ الفداء ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَا خَلَائِفُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ثم أحل الله لهم الغنائم . وأخرجه الحاكم (٣٢٩/٢) كتاب التفسير : باب شأن نزول « ما كان لنبي أن يكون له أسرى » ، من حديث ابن عمر قال : « استشار رسول الله ﷺ في الأسرى أبا بكر فقال : قومك وعشيرتك فخذل سبيلهم ، فاستشار عمر فقال : اقتلهم . ففعلهم رسول الله ﷺ فأنزل الله عز وجل : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلالاً طَيِّباً ﴾ قال : فلقى النبي ﷺ عمر فقال : « كاد يصيبني في خلافتك بلاء » .

قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجه .

وأخرجه أحمد (٢٤٣/٣) من حديث أنس بنحوه .

وفي الباب عن ابن مسعود : أخرجه أحمد (٣٨٣/١ ، ٣٨٤) ، والترمذي (٦٤/٣) كتاب السير : باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء ، حديث (١٦١٤) .

- وأيضاً - عن أبي هريرة أخرجه ابن مردويه كما في « الدر المنثور » (٣٦٤/٣) .

(٧٧٨) منها يوم بدر : قتل عتبة بن أبي معيط ، والنضر بن الحارث ، وطعيمة بن عدي ، كما أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في مجمع الزوائد (٩٣/٦) من حديث ابن عباس قال : « قتل رسول الله ﷺ يوم بدر ثلاثة صبراً ؛ قتل النضر بن الحارث من بني عبد الدار ، وقتل طعيمة بن عدي -

= من بنى نوفل ، وقتل عقبة بن أبي معيط .

وقال الهيثمي : وفيه عبد الله بن حماد ، ولم أعرفه .

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٢/١٤) كتاب المغازي : باب غزوة بدر الكبرى ، حديث (١٨٥٣٩) ، وأبو داود في المراسيل (ص ٢٤٨ ، ٢٤٩) رقم (٢٣٧) عن سعيد بن جبيرة مرسل ، إلا أنه وقع عند أبي داود فيه « المطمع » وهو وهم .

وأخرج الطبراني في الأوسط والكبير كما في المجموع (٩٢/٦) من حديث ابن عباس قال : « نادى رسول الله ﷺ أسارى بدر ، وكان فداء كل رجل منهم أربعة آلاف ، وقتل عقبة بن أبي معيط قبل الفداء ، قام إليه علي بن أبي طالب فقتله صبراً ، قال : من للصبيّة يا رسول الله ؟ قال : النار .

وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح . لكن عند البيهقي (٥٤/٩ ، ٦٥) كتاب السير : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم . من حديث سهل بن أبي حشمة : « أن رسول الله ﷺ لما أقبل بالأسارى حتى إذا كان بمرق الظبية ، أمر عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح أن يضرب عنق عقبة بن أبي معيط ، فجعل عقبة يقول : يا ويلاه علام أقتل من بين هؤلاء ؟ فقال رسول الله ﷺ : بعداوتك لله ولرسوله ، فقال : محمد منك أفضل ، فاجعلني كرجل من قومي إن قتلتهم قتلتنى ، وإن مننت عليهم مننت على وإن اخذت منهم الفداء كنت كأحدهم ، يا محمد من للصبيّة ؟ فقال رسول الله ﷺ : النار لهم ولأبيهم ، يا عاصم بن ثابت قدمه فاضرب عنقه . فقدمه فاضرب عنقه .

وأخرج الطبراني في « الأوسط » كما في المجموع (٩٢/٦) ، والبيهقي (٦٥/٩) كتاب السير : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم عن إبراهيم قال : أراد الضحك بن قيس أن يستعمل مسروقاً فقال له عمار بن عقبة : أتستعمل رجلاً من بقايا قتل عثمان ؟ فقال له مسروق : حدثنا عبد الله بن مسعود وكان في أنفسنا موثوق الحديث : « أن رسول الله ﷺ لما أراد قتل أبيك قال : من للصبيّة ؟ قال : النار » قد رغبيت لك ما رضى لك رسول الله ﷺ .

قال الهيثمي : رجاله ثقات .

وروى البيهقي - المصدر نفسه - من طريق الواقدي : ثنى محمد بن عبد الله عن الزهري عن سعيد ابن المسيب قال : « أمّن رسول الله ﷺ من الأسارى يوم بدر أبا عزة عبد الله بن عمر الجمحي ، وكان شاعراً ، وكان قال للنبي ﷺ : إن لى خمس بنات ليس لهن شئ تصدق بى عليهن ففعل . وقال أبو عزة : أعطيتك موثقاً أن لا أقاتلك ، ولا أكثر عليك أبداً ، فأرسله رسول الله ﷺ فلما خرجت قريش إلى أحد جاءه صفوان بن أمية ، فقال : أخرج معنا . فقال : إني قد أعطيت محمداً موثقاً أن لا أقاتله ، فضمن صفوان أن يجعل بناته مع بناته إن قتل ، وإن عاش أعطاه مالا كثيراً ، فلم يزل به حتى خرج مع قريش يوم أحد ، فأمر ولم يؤسر غيره من قريش فقال : يا محمد إما خرجت كرهاً ولى بنات فامتن عليّ ، فقال رسول الله ﷺ : أين ما أعطيتني من العهد والميثاق ، لا والله لا تمسح عارضيك بمكة ، تقول : سخرت بمحمد مرتين . يا عاصم بن ثابت ، قدمه فاضرب عنقه ، فقدمه فاضرب عنقه ، قال سعيد بن المسيب : فقال النبي ﷺ : « إن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين » . وروى البيهقي (٦٦/٩) كتاب السير : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، عن عروة : أن رسول الله ﷺ قتل الزبير بن باطل القرظى يوم قريظة .

واستعبد النساء (٧٢٩)

[ هَلْ تَسْتَعْبِدُ أَحْرَارُ ذُكُورِ الْعَرَبِ ، وَاسْتِعْبَادُ أَهْلِ الْكِتَابِ ]

وقد حكى أبو عبيد أنه لم يستعبد أحرار ذكور العرب ، وأجمعت الصحابة بعده على استعبد أهل الكتاب : ذُكْرَانِهِمْ ، وَإِنَائِهِمْ .

فمن رأى أن الآية الخاصة بفعل الأسارى ناسخة لفعله ، قال : لا يقتل الأسير ، ومن رأى أن الآية ليس فيها ذكر لقتل الأسير ، ولا المقصود منها حصر ما يفعل بالأسارى بل فعله - عليه الصلاة والسلام - ، وهو حُكْمٌ رَأْدٌ عَلَى مَا فِي الْآيَةِ . [ويحط العتبُ الذي وقع في ترك قتل أسارى بدر ] <sup>(١)</sup> قال بجواز قتل الأسير ، ، والقتل إنما يجوز إذا لم يكن يوجد بعد تأمين ، وهذا ما لا خلاف فيه بين المسلمين ، وإنما اختلفوا فيمن يجوز تأمينه ممن لا يجوز .

[ مَنْ يَجُوزُ تَأْمِينُهُ ]

وانفقوا على جواز تأمين الإمام : وجمهور العلماء على جواز أمان الرجل الحر المسلم ، إلا ما كان من ابن المَاجِشُونِ [ حيث ] يرى أنه موقوف على إذن الإمام .

[ أَمَانُ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ ]

واختلفوا في أمان العبد ، وأمان المرأة : فالجمهور على جواره ، ، وكان ابن الماجشون ، وسحنون يقولان : « أمان المرأة موقوف على إذن الإمام » .

(٧٢٩) أخرجه البخارى (١٧٠/٥) كتاب العتق : باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية ، حديث (٢٥٤١) ، ومسلم (١٣٥٦/٣) كتاب الجهاد والسير : باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام ، حديث (١٧٣٠/١) من حديث عبد الله بن عمر ، « أن رسول الله ﷺ أغار على بنى المصطلق ، فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم ، وأصاب يومئذ جويرية ابنة الحارث » . وأخرج أحمد (٢٧٧/٦) ، والحاكم (٢٦/٤) ، كتاب معرفة الصحابة : باب إعتاق النبی ﷺ جويرية ونكاحه بها ، والبيهقي (٧٤/٩ - ٧٥) كتاب السير : باب من يجرى عليه الرق . من حديث عائشة قالت : « لما قسم رسول الله ﷺ سبايا بنى المصطلق وقمت جويرية بنت الحارث فى السبي لثابت بن قيس بن شماس أو لابن عم له ، فكاتبته على نفسها ، وكانت امرأة حلوة ، فأتت رسول الله ﷺ تستعينه ، فأدى عنها وتزوجها » .

وأخرج البخارى (٤٢٨/٧ - ٤٢٩) كتاب المغارى : باب غزوة بنى المصطلق حديث (٤١٣٨) ، ومسلم (١٠٦١/٢) كتاب النكاح : باب حكم العزل ، حديث (١٤٣٨/١٢٥) من حديث أبى سعيد الخدرى : « غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة المصطلق ، فسيينا كرائم العرب ، وطالت علينا العزبة ، ورغبنا فى الفداء ، فأردنا أن نستمتع ونعزل » .

(١) سقط فى الأصل .

وقال أبو حنيفة : « لا يجوز أمان العبد إلا أن يقاتل » .

والسبب في اختلافهم : معارضة العموم للقياس <sup>(١)</sup> .

أما العموم : فقله - عليه الصلاة والسلام - : « الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ ، وَتَسْمَى بِدِمَتِهِمْ أَدْنَاهُمْ ، [ وَهُمْ يَدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ ] » (٢) (٧٣٠) . فهذا يوجب أمان العبد بعمومه .

(١) الحنفية جميعهم يقولون بجواز أمان العبد إذا كان يقاتل ، وإنما خالف أبو حنيفة في العبد المحجور فلا يستقيم أن يستدل لهم بهذا القياس ؛ إذ هو منقوص بما وافقوا فيه .  
وإنما عارضوا العموم بمكان آخر :

منها : أنه محجور عن القتال فلا يصح أمانه ؛ لأنهم لا يخافونه فلم يحصل المؤثر فيه الإعزاز ؛ لأنه من لا يخاف منه ، ولا المصلحة ؛ لأن الظاهر أنه يخطئ ؛ لأن معرفة المصلحة عن مباشر القتال ، وفي خطئه سد باب الاستغناء على مولاة وعلى المسلمين ، فلم يعر عن احتمال الضرر احتمالا راجحا ، ولأنه محجور عن القتال والأمان نوع قتال ، ولأنه مجلوب من بلاد الكفر فلا يؤمن أن ينظر لهم . فتح القدير ٢١٣/٥ ، ٢١٤ ، العناية ٢١٤/٥ ، ولأنه لا يجب عليه القتال فلا يجوز أمانه كالصبي ، المغنى ٣٩٦/٨ ، ٣٩٧ .

(٢) في الأصل : وفلهم يد عوض بسواهم .

(٧٣٠) أخرجه الطيالسي (٣٧/٢ - منحة ) ، وأحمد (٢١١/٢) ، وأبو داود (١٨٣/٣) كتاب الجهاد : باب في السرية ترد على أهل العسكر ، حديث (٢٧٥١) وابن ماجه (٨٩٥/٢) كتاب الدييات : باب المسلمون تتكافأ دماؤهم حديث (٢٦٨٥) وابن الجارود في المتقى (٧٧١) والبيهقي (٢٩/٨) كتاب الجنائيات : باب فيمن لا قصاص بينه باختلاف الدينين ، وابن أبي شيبة (٤٣٢/٩) والبغوي في « شرح السنة » (٣٨٨/٥ - بتحقيقنا ) والقضاعي في « مسند الشهاب » (١٧٠) من طريق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسمى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم » .  
وللمحديث شاهد من حديث علي :

أخرجه أحمد (١٢٢/١) وأبو داود (٦٦٧/٤) كتاب الدييات : باب أئقاد المسلم بالكافر ، حديث (٥٤٣٠) والنسائي (١٩/٨) كتاب القسامة : باب القود بين الأحرار والمالিক في النفس ، وأبو عبيد القاسم بن سلام في « الأموال » (ص - ١٧٩) رقم (٤٩٥) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٩٢/٣) ، وفي « مشكل الآثار » (٩٠/٢) والدارقطني (٩٨/٣) كتاب الحدود والدييات (٦١) ، وإلحاقهم (١٤١/٢) ، والبيهقي (٢٩/٨) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣٨٨/٥ - بتحقيقنا ) من طريق طريق الحسن بن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا والأشتر إلى علي فقلنا : هل عهد إليك رسول الله ﷺ شيئا لم يمهده للناس عامة ؟ قال : لا إلا ما كان في كتابي هذا ، فأخرج كتابا من قراب سيفه فإذا فيه : المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسمى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ، لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده ، ومن أحدث حدثا فعلى نفسه ، ومن أحدث حدثا أو أوى محدثا ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

وله طريق آخر عن علي :



= أخرجه أحمد (١١٩/١) وأبو داود (٦٢١/١) كتاب الناسك : باب في تحريم المدينة ، حديث (٢٠٣٥) . والسائي (٢٤/٨) من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج عن علي بنحوه .  
وفي الباب عن ابن عباس ، ومعتل بن يسار ، وعائشة ، وعطاء بن أبي رباح مرسلًا .  
حديث ابن عباس :

أخرجه ابن ماجه (٨٩٥/٢) كتاب الديات : باب المسلمون تنكأ دماؤهم ، حديث (٢٦٨٣) من طريق حنن عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « المسلمون تنكأ دماؤهم وهم يد على من سواهم يسمى بذمتهم أدناهم ، ويؤد على أقصاهم » .  
وذكره الحافظ البوصيري في الزوائد (٢٥٣/٢) وقال : هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف حنن ، واسمه حسين بن قيس .  
حديث معتل بن يسار :

أخرجه ابن ماجه (٨٩٥/٢) كتاب الديات : باب المسلمون تنكأ دماؤهم ، حديث (٢٦٨٤) وابن عدى في « الكامل » (٣٣٢/٥) من طريق عبد السلام بن أبي الجنبون عن الحسن عن معتل بن يسار قال : قال رسول الله ﷺ : « المسلمون يد على من سواهم وتنكأ دماؤهم » .  
واللفظ لابن ماجه .

أما لفظ ابن عدى فهو : لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده والمسلمون يد على من سواهم تنكأ دماؤهم .

وقال ابن عدى : وعبد السلام بن أبي الجنبون بعض ما يرويه لا يتابع عليه ، منكر .  
وذكره الحافظ البوصيري في « الزوائد » (٣٥٣/٢ - ٣٥٤) وقال : هذا إسناد ضعيف ؛ عبد السلام ضعفه ابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة واليزار وابن حبان .  
حديث عائشة :

أخرجه الدارقطني (١٣١/٣) كتاب الحدود والديات ، حديث (١٥٥) من طريق مالك بن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة عن عائشة قالت : وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتابان : إن أشد الناس عتوا في الأرض رجل ضرب غير ضاربه أو رجل قتل غير قاتله ورجل تولى غير أهل نعمته ، فمن فعل ذلك فقد كفر بالله ورسوله ولا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً . وفي الآخر : المؤمنون تنكأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده ولا يتوارث أهل ملتين » .  
وقال الزهلي في « نصب الرأية » (٣٩٥/٣) : ومالك هذا هو ابن أبي الرجال إثر حادثة .  
ومحمد ، قال أبو حاتم : هو أحسن حالا من أخويه أ.هـ .  
مرسل عطاء :

أخرجه أبو عبيد في « الأموال (ص - ٢٩٠) رقم (٨٠٣) ثنا ابن أبي ذائدة عن معتل بن عبد الله الجزري عن عطاء بن أبي رباح قال : قال رسول الله ﷺ : المسلمون إخوة يتكافؤون دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ويرد عليهم أقصاهم ومشدهم على مضغهم ومتريهم على قاعدهم .

وأما القياس المعارض له فهو : أن الأمان من شرطه الكمال ، والعبد ناقص بالعبودية ، فوجب أن يكون للعبودية تأثير في إسقاطه قياساً على تأثيرها في إسقاط كثير من الأحكام الشرعية ، وأن يخصص ذلك العموم بهذا القياس .

### [ اِخْتِلَافُهُمْ فِي أَمَانِ الْمَرْأَةِ ، وَفِيمَا يُؤْثِرُ فِي الْأَمَانِ ]

وأما اختلافهم في أمان المرأة : فسيببه اختلافهم في مفهوم قوله - عليه الصلاة والسلام - : « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِي » (١) ، « (٧٣١) » ، وقياس المرأة في ذلك على الرجل ، وذلك أن من فهم من قوله - عليه الصلاة والسلام - : « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِي » إجازة أمانها لا صحته في نفسه ، وأنه لولا إجازته لذلك لم يؤثر . قال : لا أمان للمرأة إلا أن يُجِيزَهُ الإمام .

(١) أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية . اسمها فاختة ، وقال أحمد : هند ، لها ستة وأربعون حديثاً اتفاقاً على حديث . وعنها ابن أختها جملة ، ومولاهما أبو مرة ، وكثير ، ومجاهد . أسلمت يوم الفتح .

ينظر : الخلاصة ٤٠٣/٣ ، ٤٠٤ (٧٧) ، تهذيب : ( ١٢ / ٤٨١ ) رقم ( ٢٩٩٥ ) تقريب التهذيب ٦٢٥/٢ . الجرح والتعديل ٤٦٧/٩ .

(٧٣١) أخرجه مالك (١٥٢/١) كتاب قصر الصلاة في السفر : باب صلاة الضحى ، حديث (٢٨) وأحمد (٣٤٣/٦) والبخاري (٤٦٩/١) كتاب الصلاة : باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقاً به حديث (٣٥٧) ومسلم (٤٩٨/١) كتاب الصلاة : باب استحباب صلاة الضحى ، حديث (٧١٩/٨٢) .

وأبو عروبة (٢٨٢/١ - ٢٨٣) وأبو داود (٩٣/٢) كتاب الجهاد : باب في أمان المرأة ، حديث (٢٧٦٣) والنسائي (١٢٦/١) كتاب الطهارة : باب ذكر الاستئثار عند الاغتسال ، والترمذي (٧٣/٥) ، (٧٤) كتاب الاستئذان : باب ما جاء في مرجها ، حديث (٢٧٣٤) وابن ماجه (٤٣٩/١) كتاب الصلاة : باب ما جاء في صلاة الضحى ، حديث (١٣٧٩) والدارمي (٢٣٤ - ٢٣٥) كتاب الجهاد : باب يجيز على المسلمين أنهاهم ، وأحمد (٣٤١/٦) وعبد الرزاق (٩٤٣٩) وابن الجارود رقم (١٠٥٥) والحميدي (١٥٨/١ ، ١٥٩) رقم (٣٣١) وصعيد بن منصور (٢٦٢١) وابن خزيمة (٢٣٤ - ٢٣٥) وابن حبان (٢٥٢٨ - الإحسان) والدولابي في « الكنى والأسماء » (٨٢/٢) والحاكم (٢٧٧/٣) والبيهقي (٩٥/٩) وفي « دلائل النبوة » (٨٠/٥ - ٨١) وابن سعد في « الطبقات الكبرى » (١١٠/٢) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٢٣/٣ - ٢٢٤) والطبراني في « الصغير » (٦٧/٢) والبيهقي في « شرح السنة » (٥١٧/٢ - بتحقيقنا) من طرق مطولاً مختصراً عن أم هانئ بنت أبي طالب قالت : « ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح ، فوجدته يقتسل وفاضمة ابنته تستره ، قالت : فسلمت عليه فقال : مرحباً بأم هانئ فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمانى ركعات ملتصقاً في ثوب واحد فلما انصرف قلت : يا رسول الله زعم ابن أُمى أنه قاتل رجلاً قد أجرتك فلان بن هيرة ، فقال رسول الله ﷺ : قد أجرتنا من أجرت يا أم هانئ » . قالت أم هانئ : « وذلك ضحى » .

ومن فهم من ذلك أن إرضاء أمانها كان من جهة أنه قد <sup>(١)</sup> انعقد وأثر، لا من جهة أن إجازته هي التي صححت عقده - قال : أمان المرأة جائز ، وكذلك من قاسها على الرجل ، ولم ير بينهما فرقاً في ذلك - أجاز أمانها ؛ ومن رأى أنها ناقصة عن الرجل لم يجز أمانها ، وكيفما كان فالأمان غير مؤثر في الاستبعاد ، وإنما يؤثر في القتل . وقد يمكن أن ندخل <sup>(٢)</sup> الاختلاف في هذا من قبل اختلافهم في الفاظ جموع المذكر <sup>(٣)</sup> هل تتناول النساء أم لا ؟ .

أعني : بحسب العرف الشرعي .

### [ النكابة في النفوس ]

وأما النكابة التي تكون في النفوس : فهي القتل ، ولا خلاف بين المسلمين أنه يجوز في الحرب قتل المشركين الذكران البالغين المقاتلين .  
وأما القتل بعد الأسر : ففيه الخلاف الذي ذكرنا .

### [ متى يحل قتل نساء المشركين وصبيانهم ]

وكذلك لا خلاف بينهم في أنه لا يجوز قتل صبيانهم ، ولا قتل نساءهم ما لم تقاتل المرأة والصبي ، فإذا قاتلت المرأة استبيح دمها ؛ وذلك لما ثبت : « أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن قتل النساء والولدان » <sup>(٧٣٢)</sup> ،

(١) في الأصل : قد كان . (٢) في الأصل : يدخل . (٣) في الأصل : الذكر .  
(٧٣٢) أخرجه مالك (٤٤٧/١) كتاب الجهاد : باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو (٩) والبخاري (١٤٨/٦) كتاب الجهاد : باب قتل النساء والصبيان في الحرب ، حديث (٣٠١٤ ، ٣٠١٥) ومسلم (١٣٦٤/٣) كتاب الجهاد والسير : باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ، حديث (٢٤) ، (١٧٤٤/٢٥) وأبو داود (٦٠/٢) كتاب الجهاد : باب في قتل النساء ، حديث (٢٦٦٨) والنسائي في «الكبرى» (١٨٥/٥) كتاب السير : باب النهي عن قتل النساء ، حديث (٨٦١٨) والترمذي (١١٦/٤) كتاب السير : باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان ، حديث (١٥٦٩) وابن ماجه (٩٤٧/٢) - (٩٤٨) كتاب الجهاد : باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ، حديث (٢٨٤١) وأحمد (٢٢/٢) ، ٢٣ ، ٧٦ ، ٩١ ، والدارمي (٢٢٢/٢ - ٢٢٣) كتاب السير : باب النهي عن قتل النساء والصبيان ، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (١٠٤٣) وابن أبي شبة (٣٨١/١٢) رقم (١٤٠٥٨) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٢٠/٣) وأبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» (ص - ٤١) رقم (٩٨) وابن حبان (١٦٥٧) والبيهقي (٧٧/٩) والطبراني في «الكبير» (٢٨٢/١٢ - ٢٨٣) رقم (١٣٤١٦) من طريق نافع عن ابن عمر ؛ أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغاربه امرأة مقتولة فنهى عن قتل النساء والصبيان . =

وقال الترمذى : حسن صحيح أ.هـ .

وفى الباب عن الأسود بن سريع والصعب بن جثامة وابن عباس وأبى ثعلبة وعبد الله بن عتي ؛ وأبى سعيد وعوف بن مالك .

حديث الأسود بن سريع :

أخرجه النسائى فى « الكبرى » (١٨٤/٥) كتاب السير : باب النهى عن قتل ذرارى المشركين (٨٦١٦) والدارمى (٢٢٣/٢) كتاب الجهاد : باب النهى عن قتل النساء والصبيان ، وأحمد (٤٣٥/٣) وابن حبان (١٦٥٨ - مولود) وأبو عبيد فى « الأموال » (ص - ٤١) رقم (٩٧) والحاكم (١٣٣/٢) والبيهقى (٧٧/٩) من طرق عن الحسن البصرى ثنا الأسود بن سريع قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ فى غزاة فظفر بالمشركين فأسرع الناس فى القتل حتى قتلوا الذرية ، فبلغ ذلك النبى ﷺ فقال : « ما بال أقوام ذهب بهم فى القتل حتى قتلوا الذرية ، ألا لا تقتلوا ذرية - ثلاثاً » .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه . ووافقه الذهبى .

حديث الصعب بن جثامة :

أخرجه عبد الله بن أحمد فى « زوائد المسند » (٧٣/٤) والطبرانى فى « الكبير » (١٠٣/٨) رقم (٧٤٥٠) وابن حبان (١٦٥٩ - مولود) من طريق الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا حمى إلا لله ولرسوله » وسأله عن أولاد المشركين أقتلهم معهم ؟ قال : « نعم فإنهم منهم » ثم نهى عن قتلهم يوم خيبر .

واللفظ لعبد الله بن أحمد والطبرانى .

ولفظ ابن حبان : ثم نهى عن قتلهم يوم حنين .

وذكره الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٣١٨/٥) وقال : رواه عبد الله بن أحمد والطبرانى ...

ورجال المسند رجال الصحيح .

حديث ابن عباس :

أخرجه البزار (٢٧٠/٢ - كشف) رقم (١٦٧) ثنا بشر بن آدم ثنا أبو داود ثنا همام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى ﷺ نهى عن قتل النساء والصبيان .

قال البزار : لا نعلم رواه أحد بهذا الإسناد إلا همام ولا عنه إلا أبو داود .

وذكره الهيثمى فى « للمجمع » (٣١٩/٥) وقال : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح .

حديث أبى ثعلبة الخشنى :

أخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (٢٧٩/٨ - ٢٨٠) والطبرانى فى « الأوسط » كما فى « مجمع الزوائد » (٣٢١/٥) من طريق سالم الخواص ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن أبيه الدريس عن أبى ثعلبة قال : « نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان » .

قال أبو نعيم : غريب من حديث الزهرى لا أعلم رواه عن سفيان إلا سالم .

قال الهيثمى : وفيه سالم ابن ميمون الخواص وهو ضعيف .

حديث عبد الله بن عتيك :

وقال في امرأة مقتولة : مَا كَانَتْ هَلَهُ لِقَاتِلَ (٧٣٣) .

= ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣١٩/٥) عنه أن النبي ﷺ حين بعثه هو وأصحابه لقتل بن أبي الحقيق وهو بخير نهي عن قتل النساء والصبيان .  
وقال الهيثمي : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح خلا محمد بن مصفى ، وهو ثقة وفيه كلام لا يضر .

حديث أبي سعيد الخدري :

ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٢١/٥) عنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط وفيه عطية العوفى وهو ضعيف .

حديث عوف بن مالك :

أخرجه البزار (٢٦٩/٢ - كشف ) رقم (١٦٧٨) ثنا أحمد بن منصور ثنا سليمان بن عبد الرحمن ثنا محمد بن عبد الله بن نمران الذماري ثنا أبو عمر والعبسى عن مكحول عن أبي إدريس عن عوف ابن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : لا تقتلوا النساء .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣١٩/٥) وقال : رواه البزار وفيه محمد بن عبد الله بن نمران وهو ضعيف .

وهذا الحديث وهو النهى عن قتل النساء والصبيان عنه الحافظ السيوطى من الأحاديث المتواترة فذكره في « الأثر المتواتر » (ص - ٦٣) رقم (٩٠) وعزاه إلى الشيخين وأحمد عن ابن عمر ،

والطبراني عن كعب بن مالك وعبد الله بن عتيك وأبى ثعلبة الحشنى وأبى سعيد الخدري .

(٧٣٣) أخرجه أحمد (٤٨٨/٣) وأبو داود (١٢١/٣ - ١٢٢) كتاب الجهاد : باب في قتل النساء ،

حديث (٢٦٦٩) وابن ماجه (٩٤٨/٢) كتاب الجهاد : باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ،

حديث (٢٨٤٢) والحاكم (١٢٢/٢) كتاب الجهاد : باب لا يقتل ذرية ولا عسيفا ، واليهقى (٨٢/٩)

كتاب السير : باب المرأة تقتل فتقتل ، والطحاوى في معاني الآثار (٢٢٠/٣) كتاب السير : باب ما

ينهى عن قتله من النساء والولدان في دار الحرب ، وأبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب « الأموال »

(ص - ٤١) رقم (٩٦) وسعيد بن منصور (٨٢٠/٢) رقم (٢٦٢٣) وأبو يعلى (١١٥/٣ - ١١٦) رقم

(١٥٤٦) وابن حبان (١٦٥٦ - موارد ) والطبراني في « الكبير » (٧٢/٥) رقم (٤٦١٨) من طريق

المرقع بن صفيى عن جده رباح بن الربيع أنى حنظلة الكاتب قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في

غزوة غزاهما وخالد بن الوليد على مقدمته ، فمر رباح وأصحاب رسول الله ﷺ على امرأة مقتولة مما

أصابها المقدمة ، فوقفوا ينظرون إليها ويتمجدون من خلقتها حتى كفهم رسول الله ﷺ على ناقة له ،

فأفروا عن المرأة فوقف رسول الله ﷺ عليها ثم قال : ها ما كانت هذه تقتل ، ثم نظر فى وجوه

القوم فقال لأحدهم : الحق خالد بن الوليد ، فلا يقتل ذرية ولا عسيفا .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه - ووافقه الذهبي .

وصححه ابن حبان .

وأخرجه ابن ماجه (٩٤٨/٢) كتاب الجهاد : باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ، حديث

(٢٨٤٢) وأحمد (١٧٨/٤) وأبو عبيد فى « الأموال » (ص - ٤١) رقم (٩٥) وابن حبان ، (١٦٥٥)

- موارد ) ، وعبد الرزاق (٢٠١/٥) رقم (٩٣٨٢) ، وابن أبى شبة (٣٨٢/١٢) رقم (١٤٠٦٣) =

## [ الإِخْتِلَافُ فِي قَتْلِ بَعْضِ طَوَائِفِ الْمُشْرِكِينَ ]

واختلفوا في أهل الصوامع المنتزعين عن الناس ، والعميان ، والزمنى ، والشيوخ الذين لا يقاتلون ، والمعتوه ، والحراث ، والعَسِيف .

فقال مالك : لا يُقْتَلُ الأعمى ، ولا المعتوه ، ولا أصحاب الصوامع ، ويترك لهم من أموالهم بِقَدَرٍ ما يعيشون به وكذلك لا يقتل الشيخُ الفاني عنده ؛ وبه قال أبو حنيفة ، وأصحابه .

وقال الثوري ، والأوزاعي : لا تقتل الشيوخ فقط .

وقال الأوزاعي : لا تُقْتَلُ الحراث .

وقال الشافعي - في الأصح عنه - : تقتل جميع هذه الأصناف .

والسبب في اختلافهم : معارضة بعض الآثار ، بخصوصها لعموم الكتاب ، ولعموم قوله - عليه الصلاة والسلام - الثابت : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... » (١) الحديث .

وذلك في قوله تعالى : « فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » [ التوبة : ٥ ] .

= والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٢٢/٣) ، والطبراني في « الكبير » (١٠/٤ - ١١) رقم (٣٤٨٩) من طريق سفيان الثوري عن أبي الزناد عن المرقع بن صيفي عن حنظلة الكاتب به . وصححه ابن حبان .

وذكره البوصيري في « الزوائد » (٤١٨/٢) وقال : هذا إسناد صحيح : المرقع بن صيفي ذكره ابن حبان في الثقات ولم أر من جرحه وباقى رجال الإسناد على شرط الشيخين . أ. هـ . وقد وهم هذا الطريق أبو حاتم وأبو زرعة :

فقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٣٠٥/١) رقم (٩١٤) : سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سفيان الثوري عن أبي الزناد عن المرقع بن صيفي عن حنظلة الكاتب قال : لما خرج رسول الله ﷺ في بعض مغاربه نظر إلى امرأة مقتولة فقال : ما كانت هذه تقاتل فنهى عن قتل النساء والولدان قال أبي وأبو زرعة : هذا خطأ يقال : إن هذا من وهم الثوري ؛ إنما هو المرقع بن صيفي عن جده رباح ابن الربيع أخى حنظلة عن النبي ﷺ كنا يرويه مغيرة بن عبد الرحمن وزباد بن سعد وعبد الرحمن ابن أبي الزناد قال أبي : والصحيح هذا .

(١) تقدم .

يقتضي قتل كل مشرك ، راهباً كان أو غيره ، وذلك قوله عليه الصلاة والسلام :  
« أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

[ لَا يُقْتَلُ أَصْحَابُ الصَّوَامِعِ ]

وأما الآثار التي وردت باستبقاء هذه الأصناف : فمنها ما رواه داود بن الحصين عن  
عكرمة عن ابن عباس : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ جُيُوشَهُ ، قَالَ : « لَا تَقْتُلُوا أَصْحَابَ  
الصَّوَامِعِ » (٧٣٤) .

[ هَلْ يُقْتَلُ الشَّيْخُ ، وَالطِّفْلُ ، وَالْمَرْأَةُ ؟ ]

ومنها أيضاً ما روي عن أنس بن مالك عن النبي - عليه الصلاة والسلام - قال : « لَا تَقْتُلُوا  
شَيْخاً قَانِياً ، وَلَا طِفْلاً صَغِيراً ، وَلَا امْرَأَةً » ، وَلَا تَغْلُوا (٧٣٥) خرجه أبو داود .

(٧٣٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٦/١٢) كتاب الجهاد : باب ما ينهى عن قتله في دار الحرب ،  
حديث (١٤٠٧٨) واحمد (٣٠٠/١) والبيهقي (٩٠/٩) كتاب السير : باب ترك قتل من لا قتال فيه  
من الرهبان والكبير وغيرهما .

وأبو يعلى (٤٢٢/٤ - ٤٢٣) رقم (٢٥٤٩) والبخاري (٢٦٩/٢ - كشف ) رقم (١٦٧٧) والطحاوي  
في « شرح معاني الآثار » (٢٢٠/٣) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن  
الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ؛ أن رسول الله ﷺ كان إذا بعث جيوشه قال : « اخرجوا بسم الله  
تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله ، لا تغدروا ولا تغلوا ولا تغفلوا ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب  
الصوامع » .

قال الزبار : لا نحفظ قوله : « أصحاب الصوامع » إلا من ههنا الوجه .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣١٩/٥ - ٣٢٠) وقال : رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري  
والطبراني في الكبير والأوسط ، وفي رجال الزبار إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة وثقه أحمد  
وضممه الجمهور أ.هـ .

قلت : وهو - أيضاً - في سند الجميع وليس سند الزبار وحده كما قال الهيثمي .

ولإبراهيم بن إسماعيل :

قال الحافظ في « التقریب » (٣١/١) : ضعيف .

(٧٣٥) أخرجه أبو داود (٨٦/٣) كتاب الجهاد : باب في دعاء المشركين ، حديث (٢٦١٤)  
والبيهقي (٩٠/٩) كتاب السير : باب ترك قتل من لا قتال فيه من الرهبان والكبير وغيرهم ، من  
رواية خالد بن الفرزدق قال : حدثني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « انطلقوا بسم الله وعلى ملة  
رسول الله ، لا تقتلوا شيخاً قانئاً ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة ، ولا تغلوا وضموا غنائمكم وأصلحوا  
وأحسنوا إن الله يحب للحسنين » .

وخالد بن الفرزدق روى له أبو داود ، وقال الحافظ في التقریب (٢١٧/١) : مقبول .

يعنى عند المتابعة ، وإلا فهو لين الحديث .

ومن ذلك أيضاً ما رواه مالك عن أبي بكر - رضى الله عنه - أنه قال (١) : ستجدون قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذهبهم (٢) وما حبسوا أنفسهم له ، وفيه : ولا تقتلن امرأة ، ولا صبياً ، ولا كبيراً هرمًا .

ويشبه أن يكون السبب الأملك في الاختلاف في هذه المسألة معارضة قوله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَلُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة : ١٩٠] لقوله تعالى : ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة : ٥] الآية .

فمن رأى أن هذه ناسخة لقوله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ لأن القتال أولاً إنما أبيح لمن يقاتل - قال : الآية على عمومها ، ومن رأى أن قوله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ وهي محكمة ، وأنها تتناول هؤلاء (٣) الأصناف الذين لا يقاتلون - استثنائها من عموم تلك .

وقد احتج الشافعي بحديث سمرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « اُقْتُلُوا شُبُوحَ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْتَحْيُوا شُرَحَّهُمْ » (٧٣٦) ، وكان العلة الموجبة للقتل عنده إنما هي الكفر ، فوجب أن تطرد هذه العلة في جميع الكفار (٤) .

### [ هَلْ يُقْتَلُ الْحُرَّاتُ ؟ ]

وأما من ذهب إلى أنه لا يُقْتَلُ الْحُرَّاتُ : فإنه احتج في ذلك بما روي عن زيد بن وهب (٥) قال : « إِنَّا نَا كِتَابُ عُمَرَ - رضي الله عنه - وفيه : لَا تَقُولُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا وَأَنْقُوا اللَّهَ فِي الْفَلَاحِينَ » .

(١) في الأصل : قال : وما زعموا أنهم ليزيد بن أبي سفيان .

(٢) في الأصل : فذهبهم .

(٣) في الأصل : هذه .

(٧٣٦) أخرجه أحمد (١٢/٥ - ١٣ ، ٢٠) وأبو داود (١٢٢/٣) كتاب الجهاد : باب في قتل النساء ، حديث (٢٦٧٠) والترمذي (٧٧/٣) كتاب السير : باب ما جاء في النزول على الحكم ، حديث (١٦٣٢) والبيهقي (٩٢/٩) كتاب السير : باب قتل من لا قتال فيه من الكفار جائز ، وسعيد ابن منصور (٢٨٠/٢) رقم (٢٦٤) ، والطبراني في « الكبير » (٢٧٢/٧) ، والبخاري في شرح السنة (٥/٥٧٣ - بتحقيقنا) من طريق الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن الحسن عن سمرة به .

وقال الترمذي : حسن صحيح غريب .

وذكره الزيلعي في « نصب الرابة » (٣٨٦/٣) وقال : والحجاج بن أرطاة غير محتج به ، والحسن عن سمرة منقطع في غير حديث الحقيقة على ما ذكره أهل العلم بالحديث .

(٤) في الأصل : الكفارة

(٥) في الأصل : ثابت .



### [ هَلْ يَقْتُلُ الْعَسِيفُ ]

وجاء في حديث رباح بن ربيعة النهي عن قتل العسيف المشرك ؛ وذلك : « أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ غَزَاهَا ، فَمَرَّ رِبَاحٌ ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ ، فَوَقَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَ : مَا كَانَتْ هَذِهِ لَتَقَاتِلَ (١) ، ثُمَّ نَظَرَ فِي وَجْهِ الْقَوْمِ ، فَقَالَ لِأَحَدِهِمْ : الْحَقُّ بِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ؛ فَلَا يَقْتُلَنَّ ذُرِّيَّةً ، وَلَا عَسِيفًا ، وَلَا امْرَأَةً (٢) .

والسبب الموجب بالجملة لاختلافهم : اختلافهم في العلة الموجبة للقتل ، فمن زعم أن العلة الموجبة لذلك هي الكفر لم يَسْتَنْ أَحَدًا من المشركين ، ومن زعم أن العلة في ذلك إِبْطَاقُ القتال (٣) للنهي عن قتل النساء مع أنهن كفار ، استثنى من لم يُطَيِّ القتال ، ومن لم ينصب نفسه إليه ؛ كالفلاح ، والعسيف .

### [ هَلْ تَصِحُّ الْمُثْلَى بِقَتْلِ الْمُشْرِكِينَ وَمَتَى ]

وصح النهي عن المثلة (٧٣٧) : واتفق المسلمون على جواز قتلهم بالسلاح ، واختلفوا في

(١) في الأصل : تقاتل . (٢) تقلم .

(٣) ينظر : الهداية مع شرح فتح القدير والنهاية حيث قال : و العلة عنده ( أى الشافعى ) هو الكفر وعيننا هو الحراب ٢٠٢/٥ .

(٧٣٧) ورد من حديث جماعة منهم : عمران بن الحصين ، وسمرة بن جندب ، وعبد الله بن عمر وعبد الله بن يزيد الأنصارى وأنس وبرينة والمغيرة بن شعبة وأسماء بنت أبى بكر وعلى بن أبى طالب وابن عباس وصفوان بن عسال وجبر بن عبد الله البجلي وأبو موسى الأشعرى وأبو أيوب الأنصارى وزيد بن خالد الجهنى ويعلى بن مرة والحكم بن عمير وعافل بن قرط وعمر بن الخطاب .  
أما حديث عمران :

فقد أخرجه أبو داود الطيالسى (ص ١١٢) حديث (٨٣٦) والخطيب في التاريخ (٣٠٧/٧) من طريق الحسن بن عمران بن حصين قال : « قلما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا أمرنا فيها بالصدقة ونهانا عن المثلة » وقال : إن من المثلة أن ينذر أن يخرم أنفه ومن المثلة أن ينذر أن يهيج ماشياً ، فإذا نذر أحدكم أن يهيج ماشياً فليهدأ وليركب . وهذا الإسناد منقطع . الحسن لم يسمع هذا الحديث من عمران .

وأخرجه ابن أبى شيبة (٤٢٣/٩) كتاب الديات : باب المثلة في القتل حديث (٧٩٨٤) وأحمد (٤٢٨/٤) والبخارى في التاريخ الكبير (٢٤٢/٨) ، وأبو داود (١٢٠/٣) كتاب الجهاد : باب : فى النهي عن المثلة ، حديث (٢٦٦٧) ، والبيهقى (٦٩/٩) كتاب السير : باب قتل المشركين بعد الأسار بضرب الأعناق دون المثلة ، كلهم من رواية قتادة عن الحسن بن الهياج بن عمران عن عمران بن حصين قال : « كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة ونهانا عن المثلة » واللفظ لأبى داود .  
وقال أحمد : كان يحث فى خطبته على الصدقة وينهى عن المثلة .

=

وحديث سمرة :

أخرجه أحمد (١٢/٥ ، ٢٠) وأبو داود (١٢٠/٣) كتاب الجهاد : باب فى النهى عن المثلة حديث (٢٦٦٧) والبيهقى (٦٩/٩) من طريق قتادة عن الحسن عن الهياج بن عمران البرجمى أن عمران أبى له غلام فجعل لله عليه لئن قدر عليه ليقطعن يده فأرسلنى لأسأل له فأتيت سمرة بن جندب فسألت فقال : « كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة » فأتيت عمران بن حصين فسألت فقال مثل ذلك .

وحديث ابن عمر :

أخرجه أحمد (١٣/٢ ، ١٠٣) والبخارى (٦٤٣/٩) كتاب الذبائح والصيد : باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجئمة ، حديث (٥٥١٥) والحاكم (٢٣٤/٤) كتاب الذبائح : باب النهى عن مثلة الحيوان والبيهقى (٨٧/٩) كتاب السير : باب تحريم قتل ما له روح إلا بأن يذبح فيؤكل ، من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : « لعن رسول الله ﷺ من مثل الحيوان » .  
وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة . وهم فى ذلك فإنه عند البخارى بهذا اللفظ .

وحديث عبد الله بن يزيد :

أخرجه البخارى (٦٤٣/٩) كتاب الذبائح والصيد : باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجئمة ، حديث (٥٥١٦) والبيهقى (٦٩/٩) كتاب السير : باب قتل المشركين بعد الأسار بضرب الأعناق دون المثلة ، وأحمد (٣٠٧/٤) عنه : « أن رسول الله ﷺ نهى عن النبهة والمثلة » .  
حديث أنس :

أخرجه النسائى (١٠١/٧) كتاب تحريم الدم : باب النهى عن المثلة . من طريق عبد الصمد ثنا هشام عن قتادة عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يحث فى خطبته على الصدقة وينهى عن المثلة .  
ورواه أبو داود (٥٣٥/٤) كتاب الحدود : باب ما جاء فى المحاربة ، حديث (٤٣٦٨) والبيهقى (٦٩/٩) كتاب السير : باب قتل المشركين بعد الأسار . من رواية ابن أبى عدى عن هشام عن قتادة عن أنس فى قصة العرنيين ، وقال فى آخره « ثم نهى عن المثلة » .

ورواه البخارى (٤٥٨/٧) كتاب المغازى : باب قصة عكل وعرينة ، حديث (٤١٩٢) من طريق يزيد بن ربيع ثنا سعيد بن أبى عروة عن قتادة عن أنس بالقصة وفى آخره قال قتادة : « وبلغنا أن النبى ﷺ بعد ذلك كان يحث على الصدقة وينهى عن المثلة » .

قال الحافظ فى « الفتح (٤٥٨/٧ ، ٤٥٩) : وتبين بهذا أن فى الحديث الذى أخرجه النسائى من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن هشام عن قتادة عن أنس إدراجاً وأن هذا القدر من الحديث لم يستند قتادة عن أنس وإنما ذكره بلاغاً ولما نشط لذكر إسناده ساقه بوسائط إلى النبى ﷺ .

حديث بريدة :

أخرجه أحمد (٣٥٨/٥) ومسلم (١٣٥٧/٣) كتاب الجهاد : باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ، حديث (١٧٣١/٣) وأبو داود (٨٣/٣) كتاب الجهاد : باب فى دعاء المشركين ، حديث (١٦١٢) والترمذى (٨٥/٣) كتاب السير : باب ما جاء فى وصية النبى ﷺ فى القتال ، حديث (١٦٦٦) ، وابن ماجه (٩٥٣/٢) كتاب الجهاد : باب وصية الإمام ، حديث (٢٨٥٨) والبيهقى (٦٩/٩) كتاب السير : باب قتل المشركين بعد الأسار بضرب الأعناق دون المثلة . عنه قال : « كان رسول الله ﷺ =

= إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال : « اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً » .

وقال الترمذى : حسن صحيح .

حديث المخيرة :

أخرجه ابن أبي شيبة (٤٢١/٩) كتاب الديات : باب المثلة في القتل ، حديث (٧٩٧٩) ، وأحمد (٢٤٦/٤) ، والطبراني كما في « مجمع الزوائد » (٢٤٨/٦) عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المثلة » .

حديث أسماء بنت أبي بكر :

أخرجه الطبراني كما في المجمع (٢٥٢/٦) عنها قالت : « سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن المثلة » . وقال الهيثمي : ورجاله ثقات .

وحديث علي :

رواه الطبراني كما في المجمع (٢٥٢/٦) ولفظه « سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن المثلة ولو بالكلب المقور » .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني وإسناده متقطع .

وحديث ابن عباس : تقدم .

وحديث صفوان بن عسال :

أخرجه أحمد (٢٤٠/٤) وابن ماجه (٩٥٣/٢) كتاب الجهاد : باب وصية الإمام ، حديث (٢٨٥٧) .

من طريق عبيد الله بن خليفة عن صفوان بن عسال قال : بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فقال : « سيروا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا ، من كفر بالله ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً » .

وذكره البوصيري في « الزوائد » (٤٢١/٢) وقال : هذا إسناده حسن .

حديث جرير :

أخرجه أبو يعلى (٤٩٣/١٣ - ٤٩٤) رقم (٧٥٠٥) والطبراني في الكبير (٣١٣/٢) رقم (٢٣٠٤) وفي الصغير (٤٤/١ - ٤٥) من طريق ابن لهيعة عن عبد ربه بن سعيد عن سلمة بن كهيل عن شقيق ابن سلمة عن جرير بن عبد الله البجلي قال : كان النبي ﷺ إذا بعث سرية قال : « باسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا الولدان » .

قال الطبراني : لا يروى عن جرير إلا بهذا الإسناد تفرد به ابن لهيعة .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٢٠/٥) وقال : رواه أبو يعلى والطبراني في الثلاثة وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف وبقي رجاله ثقات ، وله طريق في « الكبير » ضعيفة أ. هـ .

قلت : وهذا الطريق أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣٠٥) وفيه عبد الغفار بن القاسم أبو مريم وهو متروك .

والحديث ذكره الحافظ ابن حجر في « المطالب العلية » (١٥٠/٢) رقم (٩٦٠) وعزه إلى أبي يعلى .

وقال ابن أبي حاتم في « الملل » (١٥١/٢ - ١٥٢) رقم (١٩٤٨) : سألت أبي عن حديث =

= رواه أبو هارون البكاء عن ابن لهيعة عن عبد ربه بن سعيد عن سلمة بن كهيل عن شقيق بن سلمة عن جرير قال : « كان رسول الله ﷺ إذا بايع على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والسمع والطاعة لله ولرسوله والنصح لكل مسلم ، وإذا بعث سرية قال : بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله ، لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا الولدان » . قال أبي : ليس لهذا الحديث أصل بالعراق وهو حديث منكر .

وحديث أبي موسى الأشعري :

أخرجه الزوار (٢٦٧/٢) رقم (١٦٧٤) ، والطبراني في « الصغير » (١٨٧/١) من طريق أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي ثنا عثمان بن سعيد المرى ثنا إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال : كان رسول الله ﷺ إذا بعث سرية قال : « اغزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ، لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً ولا شيخاً كبيراً » . وقال الطبراني : لم يروه عن أبي إسحق إلا إسرائيل ولا عنه إلا عثمان تفرد به أحمد بن عثمان ابن حكيم .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٢٠/٥) وقال : رواه الزوار والطبراني في الصغير والكبير ورجال الزوار رجال الصحيح غير عثمان بن سعيد المرى وهو ثقة .

حديث أبي أيوب :

أخرجه الطبراني كما في المجمع (٢٥٣/٦) من حديث يعقوب بن إسحاق الحضرمي ثنا شعبة بن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن أبي أيوب الأنصاري قال : « نهى رسول الله ﷺ عن النهبة والمثلة » .

وقال الهيثمي : ورجاله رجال الصحيح .

حديث زيد بن خالد :

أخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد (٢٤٩/٦) من رواية ابن أبي ذئب عن مولى الجهينة عن عبد الرحمن بن زيد بن خالد عن أبيه عن النبي ﷺ « أنه نهى عن النهبة والمثلة » .

وقال الهيثمي : وفيه راي لم يسم .

حديث يعلى بن مرة :

رواه أحمد (١٧٣/٤) قال : حدثنا عفان ثنا وهيب ثنا عطاء بن السائب عن يعلى بن مرة التميمي : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « قال الله عز وجل لا تمثلوا بعبادي » .

ورواه الطبراني من هذا الوجه أيضاً من رواية عطاء بن السائب كما في للمجمع (٢٥١/٦) وقال : عطاء بن السائب اختلط .

حديث الحكم بن عمير وهاتذ بن قرط :

رواه الطبراني في الكبير عنهما قالا : قال رسول الله ﷺ : « لا تمثلوا بشئ من خلق الله فيه الروح » .

وقال الهيثمي (٢٥٢/٦) : رواه الطبراني وفيه سليمان بن سلمة الخبائري وهو متروك .

وحديث عمر :

رواه الطبراني في الصغير (٢٣٣/١) قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن عيسى المعدى أبو =

تحريقهم بالنار ، فكره قوم تحريقهم بالنار ، ورميهم بها؛ وهو قول عمر ، ويروي عن مالك ، وأجاز ذلك سفيان الثوري (١) .

وقال بعضهم : إن ابتدأ العدو بذلك جاز ، وإلا فلا .

والسبب في اختلافهم : معارضة العموم للخصوص ، أما العموم فقوله تعالى : ﴿فَأَقْضُوا الشَّرَائِكِ حَيْثُ وَجَلْتُمْوَهُمْ﴾ [ التوبة : ٥ ] ، ولم يستثن قتلاً من قتل ، ، وأما الخصوص فما ثبت أن رسول الله ﷺ قال في رجل : « إِنْ قَتَرْتُمْ عَلَيْهِ فَأَقْتُلُوهُ ، وَلَا تَحْرِقُوهُ بِالنَّارِ ، فَإِنَّهُ لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ » (٧٢٨) .

= عبد الرحمن ثنا عبد الله بن عمر بن يزيد ثنا إسماعيل بن حكيم الخزاعي ثنا يونس بن عبيد عن الحسن بن عمران بن حصين قال : قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « خطبنا رسول الله ﷺ فأمرنا بالصدقة ونهانا عن المثلة » .

قال الطبراني : لم يروه عن الحسن بن عمران عن عمر إلا يونس بن عبيد ولا عنه إلا إسماعيل ، تفرد به عبد الله بن عمر بن يزيد . ورواه هشيم وغيره عن يونس عن الحسن بن عمران فقط .

وقال الهيثمي في المجمع (٢٥٢/٦) : رواه الطبراني في الصغير وفيه من لم أرفقه .

(١) بل هو قول عامة أهل العلم إذا لم يقتل عليهم إلا بذلك . للفتى : ٤٤٨/٨

(٧٣٨) أخرجه أحمد (٤٩٤/٣) وأبو داود (١٢٤/٣) كتاب الجهاد : باب في كراهية حرق العدو بالنار ، حديث (٢٦٧٣) والبيهقي (٧٢/٩) كتاب السير : باب المنع من إحراق المشركين بالنار بعد الأسار . وأبو يعلى (١٠٥/٣ - ١٠٦) رقم (١٥٣٦) من حديث حمزة بن عمرو الأسلمي « أن رسول الله ﷺ أمره على سرية قال : فخرجت فيها وقال : « إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا فَاحْرِقُوهُ بِالنَّارِ . فَوَلِيتُ فَنَادَانِي فَرَجَمْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ : إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا فَأَقْتُلُوهُ وَلَا تَحْرِقُوهُ فَإِنَّهُ لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ » .

وأخرجه أحمد (٣٠٧/٢ ، ٣٣٨ ، ٤٥٣) والترمذي (٢٢٢/٢) كتاب السير : باب في النهي عن التعذيب بعذاب الله . والبخاري (١١٥/٦) كتاب الجهاد : باب التدبير ، حديث (٢٩٥٤) و (٦/١٤٩) كتاب الجهاد : باب لا يعذب بعذاب الله ، حديث (٣٠١٦) وأبو داود (١٢٥/٣) كتاب الجهاد : باب كراهية حرق العدو بالنار ، حديث (٢٦٧٤) والترمذي (٦٧/٣) كتاب السير : باب (٢٠) حديث (١٥٧١) والبيهقي (٧١/٩) كتاب السير : ، باب المنع من إحراق المشركين بالنار بعد الأسار . وابن الجارود (١٠٥٧) من حديث أبي هريرة نحوه في حق رجلين أيضاً ولفظه : « بعثنا رسول الله ﷺ في بعث وقال : إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا - لرجلين من قريش - فاحرقوهما بالنار ، ثم قال رسول الله ﷺ حين أُرِدْنَا الْخُرُوجَ إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تَحْرِقُوا فَلَانًا وَفَلَانًا بِالنَّارِ وَإِنْ النَّارُ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ فَإِنْ وَجَدْتُمَا فَأَقْتُلُوهُمَا » .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس :

أخرجه البخاري (١٧٣/٦) كتاب الجهاد : باب لا يعذب بعذاب الله ، حديث (٣٠١٧) وأبو داود =

## [رَمَى الْحُصُونُ بِالْمَنْجَنِيقِ]

واتفق عوام الفقهاء على جواز رمي الحصون بالمنجنيق ، سواء كان فيها نساء وذرية ، أو لم يكن ؛ لما جاء أن النبي - عليه الصلاة والسلام - نصب المنجنيق على أهل الطائف » (٧٣٩) .

= (٢/ ٥٣٠) كتاب الحدود : باب الحكم فيمن ارتد ، حديث (٤٣٥١) والنسائي (١٠٤/٧) كتاب تحريم الدم : باب الحكم في المرتد ، وابن ماجه (٨٤٨/٢) كتاب الحدود : باب المرتد عن دينه (٢٥٣٥) واحمد (٢٨٢/١) والحميدي رقم (٥٣٣) وعبد الرزاق (٢١٣/٥) رقم (٩٤١٣) وابن الجارود (٨٤٣) وأبو يعلى (٤٠٩/٤) رقم (٢٥٣٢) وابن حبان (٤٤٥٩) - الإحسان ( والدارقطني (١٠٨/٣) والحاكم (٥٣٨/٣) - (٥٣٩) والبيهقي (١٩٥/٨) والبخاري في « شرح السنة » (٤٣٠/٥) - بتحقيقنا من طرق عن عكرمة أن علياً رضي الله عنه حرق قوماً فبلغ ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم ؛ لأن النبي ﷺ قال : « لا تعذبوا بعذاب الله » ولقتلهم كما قال النبي ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » . وقال الترمذي : حسن صحيح .

وقال الحاكم : صحيح على شرط البخاري . ووافقه الذهبي .

ووهما في ذلك فقد أخرجه كما تقدم .

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس :

أخرجه أحمد (٢٢٢/١) والنسائي (١٠٥/٧) كتاب تحريم الدم : باب الحكم في المرتد ، والبيهقي (٢٠٢/٨) وأبو يعلى (٤١٠/٤) رقم (٢٥٣٣) وابن حبان (٤٤٧٣) من طريق أنس بن مالك عن ابن عباس بنحو الطريق الأول .

وللحديث شاهد أيضاً من حديث أبي الدرداء :

أخرجه البزار (٢١١/٢) - كشف ( رقم (١٥٣٨) من طريق سعيد البراد عن عثمان بن حيان قال : كنت عند أم الدرداء فأخذت برغوئاً فالتقيته في النار فقالت : سمعت أبا الدرداء يقول : قال رسول الله ﷺ « لا يعذب بالنار إلا رب النار » .

قال البزار : قد روى من وجه وسعيد البراد بصري روى عنه حماد بن زيد وسعيد .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٥٣/٦ - ٢٥٤) وقال : رواه الطبراني والبزار .. وفيه سعيد البراد ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات .

(٧٣٩) أخرجه أبو داود في « المراسيل » (ص - ٢٤٨) رقم (٣٣٥) وابن سعد في « الطبقات الكبرى » (١٥٩/٢) من طريق سفيان الثوري عن ثور بن يزيد عن مكحول أن النبي ﷺ نصب المنجنيق على أهل الطائف .

وأخرجه الترمذي (٨٨/٥) كتاب الأدب : باب ما جاء في الأخذ من اللحية (٢٧٦٢) ، قال : سمعت قتبية ثنا وكيع بن الجراح عن رجل عن ثور بن يزيد أن النبي ﷺ نصب المنجنيق على أهل الطائف .

قال قتبية : قلت لوكيع : من هذا ، قال : صاحبكم عمر بن هارون البلخي .

وهذا الحديث مع إضعافه فيه عمر بن هارون البلخي كذب يحيى وصالح جزرة .

وقد ورد هذا الحديث موصولاً من حديث علي بن أبي طالب :

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢/ ٢٤٤) من طريق عبد الله بن خراش عن العوام بن حوشب عن علي قال : « نصب رسول الله ﷺ للمنجنيق على أهل الطائف » .

قال العقيلي : عبد الله بن خراش ، أحاديثه كلها غير محفوظة ولا يتابعه عليها إلا من هو دونه =

[ إِذَا كَانَ بِالْحُصُونِ أَسْرَى مُسْلِمُونَ ، وَأَطْفَالُ مُسْلِمُونَ ]

وأما إذا كان الحصن فيه أسارى من المسلمين ، وأطفال من المسلمين : فقالت طائفة :  
يُكف عن رميهم بالمنجنيق ؛ وبه قال الأوزاعي .

[illegible]

وأما من أجاز ذلك : فكانه نظر إلى المصلحة ، ، فهذا هو مقدار النكاية التي يجوز أن تبلغ بهم في نفوسهم <sup>(٢)</sup> ، ورقابهم .

[النَّكَايَةُ فِي أَمْوَالِ الْمُشْرِكِينَ]

وأما النكاية التي تجوز في أموالهم : وذلك في المباني ، والحيوان ، والنبات ؛ فإنهم اختلفوا في ذلك : فأجاز مالك قطع الشجر ، والثمار ، وتخريب العَامِرِ ، ولم يُجِزْ قتل المواشي ، ولا تحريق النخل ، ، وكره الأوزاعي قطع الشجر المثمر ، وتخريب العامر : كنيسة كان ، أو غير ذلك .

وقال الشافعي : تُحْرَقُ البيوتُ ، وَالشُّجَرُ إِذَا كَانَتْ لَهُمْ مَعْقِلٌ ، وَكَرِهَ تَخْرِيبَ البيوتِ ، وَقَطْعَ الشُّجَرِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَعْقِلٌ .

= أو مثله . وأسند عن البخارى قال : عبد الله بن خراش عن العوام بن حوشب : منكر الحديث .  
وأخرجه البيهقي (٨٤/٩) من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي عبيدة بن  
الجراح أن رسول الله ﷺ حاصر أهل الطائف ، ونصب عليهم المنجنيق مائة عشر يوماً .  
قال أبو قلابه : وكان ينكر عليه هذا الحديث .  
أى على هشام بن سعد .

قال البيهقي : فكانه كان ينكر عليه وصل إسناده ويحتمل أنه أنكر ربهيم يومئذ بالمجانيق .  
وقد ورد ما يعارض ذلك وإن كان مرسلأ :  
فأخرج أبو داود في المراسيل (ص - ٢٤٨) رقم (٣٣٦) عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال :  
حاصروهم رسول الله ﷺ شهراً [ يعني أهل الطائف ] قلت : أبلفك أنه رامهم بالمجانيق فأنكر ذلك  
وقال : ما يعرف هذا .

(١) لكن نقل ابن قدامة في «المغني» عن الليث خلاف ذلك قال : فقال الأوزاعي والليث : لا يجوز رميهم لقوله تعالى : ﴿ ولولا رجال مؤمنون .. ﴾ الآية ، وقال الليث : ترك فتح حصن بقدر علي فتحه أفضل من قتل مسلم بغير حق .. أ.هـ .

ثم نقل عن القاضي والشافعي الجوال إذا كانت الحرب قائمة لأن تركه يفضي إلى تعطيل الجهاد . .

المغنى : ٨ / ٤٥

(۲) فی الاصل : أنفسهم .

والسبب في اختلافهم : مخالفة فعل أبي بكر في ذلك لفعله - عليه الصلاة والسلام - ، وذلك أنه ثبت : « أنه - عليه الصلاة والسلام - حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ » (٧٤٠) ، ، وثبت عن أبي بكر ؛ أنه قال : « لَا تَقْطَعَنَّ شَجَرًا ، وَلَا تُخْرِينَ عَامِرًا » ، ، فمن ظن أن فعل أبي بكر هنا إنما كان لكان علمه بِنَسْخِ ذلك الفعل منه ﷺ ، إذ لا يجوز على (١) أبي بكر أن يخالفه مع علمه بفعله ، أو رأى أن ذلك كان خاصا ببني النضير ؛ لغزوهم . قال بقول أبي بكر ، ، ومن اعتمد فعله - عليه الصلاة والسلام - ولم ير قول أحد ، ولا فعله حجة عليه - قال بتحريق الشجر .

وإنما فرق مالك بين الحيوان ، والشجر ؛ لأن قتل الحيوان مُثَلَّةٌ وقد نُهِىَ عن المُثَلَّة ، ولم يأت عنه - عليه الصلاة والسلام - ؛ أنه قتل حيواناً ، ، فهذا هو معرفة النكاية التي يجوز أن تبلغ من الكفار في نفوسهم ، وأموالهم .



(٧٤٠) أخرجه البخارى (٣٢٩/٧) كتاب المغازى : باب حديث بنى النضير ، حديث (٤٠٣١ - ٤٠٣٢) ومسلم (١٣٦٥/٣) كتاب الجهاد والسير : باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها ، حديث (٢٩ ، ٣٠ ، ١٧٤٦) .

والترمذى (٣٨٠/٥) كتاب النضير : باب سورة الحشر ، حديث (٢٣٠٢) ، والطبرى (٣٤/١٢) ، والبيهقى فى « دلائل النبوة » (١٨٤/٣ - ١٨٥) من حديث ابن عمر « أن رسول الله ﷺ قطع نخل بنى النضير وحرق ، ولها يقول حسان :

وهان على سراة بنى لؤى      حريق بالبيورة مستطير

وفى ذلك نزلت : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْتَةٍ أَوْ تَرْكُمُوهَا ﴾ الآية .

وقال الترمذى : حسن صحيح .

والخديث ذكره السيوطى فى « الدر المنثور » (٢٧٨/٦) وزاد نسبه إلى سعيد بن منصور ، وعبد بن حميد ، وابن مرقويه ، وابن المنذر .

(١) فى الأصل : عن .



## الفصل الرابع في شرط الحرب

[ هل يجب تكرار الدعوة عند تكرار الحرب ؟ ]

فأما شرط الحرب : فهو بلوغ الدعوة باتفاق ، أعني أنه لا يجوز حرابتهم حتى يكونوا قد بلغتهم الدعوة ، وذلك شيء مجمع <sup>(١)</sup> عليه من المسلمين ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء : ١٥] ، ، وأما هل يجب تكرار الدعوة عند تكرار الحرب ؟ فإنهم اختلفوا في ذلك :

فمنهم من أوجبها ، ومنهم من استحباها ، ومنهم من لم يوجبها ، ولا استحباها .

والسبب في اختلافهم معارضة القول للفعل ؛ وذلك أنه ثبت أنه - عليه الصلاة والسلام - كان إذا بعث سرية قال لأميرها : « إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خَصَالٍ ، أَوْ خَلَائِلَ ، فَإِذَا بَعَثْتَ مَا أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَأَقْبِلْ » <sup>(٢)</sup> منهم ، وكَفَّ عَنْهُمْ ، أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ ، وَكَفَّ عَنْهُمْ ، ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ ، وَأَعْلِمُهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ أَنَّ لَهُمْ مَا <sup>(٣)</sup> لِلْمُهَاجِرِينَ ، وَأَنْ عَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ فَإِنْ أَبَوْا وَاخْتَارُوا دَارَهُمْ ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ نَصِيبٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ <sup>(٤)</sup> الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوا ، فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ ، وَقَاتِلْهُمْ » <sup>(٥)</sup> .

(١) في الأصل : مجتمع .

(٢) في الأصل : فافتد .

(٣) في الأصل : كما .

(٤) في الأصل : عطاء .

(٧٤١) أخرجه أحمد (٣٥٨/٥) ومسلم (١٣٥٧/٣) كتاب الجهاد : باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ، حديث (١٧٣١/٣) وأبو داود (٨٣/٣) كتاب الجهاد : باب في دعاء المشركين ، حديث (٢٦١٢) ، والترمذي (٨٥/٣) كتاب السير : باب ما جاء في وصية النبي ﷺ في القتال ، حديث (١٦١٧) ، وابن ماجه (٩٥٣/٢) كتاب الجهاد : باب وصية الإمام ، حديث (٢٨٥٨) ، وابن الجارود (٣٤٧) كتاب الجهاد : باب وصية رسول الله ﷺ للجيش ، حديث (١٠٤٢) .

وثبت من فعله - عليه الصلاة والسلام - أنه كان يبيت العدو ، ويغير عليهم مع الغدوات (٧٤٢) ، ،

= والنسائي في الكبرى (١٧٢/٥) كتاب الجهاد : باب إلى ما يدعون ، حديث (٨٥٨٦) ، والدارمي (٢١٥/٢ - ٢١٦) كتاب السير : باب وصية الإمام في السرايا ، والشافعي في « المسند » (١١٤/٢) كتاب الجهاد رقم (٢٨٤) ، وعبد الرزاق (٢١٨/٥ - ٢١٩) رقم (٩٤٢٨) ، وأبو يعلى (٧/٣ - ٨) رقم (١٤١٣) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام في « الأموال » (ص - ٢٠١) رقم (٥٢٤) ، والطبراني في « المعجم » (١٢٣/١) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٠٦/٣ - ٢٠٧) ، وابن حبان (٤٧١٩ - الإحسان ) ، والبيهقي (٦٩/٩) كتاب السير : باب قتل المشركين بعد الأسار بضرب الاعناق ، والبخاري في « شرح السنة » (٥٤٨/٥ - بتحقيقنا ) من طرق عن علقمة بن مرثد عن سليمان ابن بريدة عن أبيه قال : « كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال : « اغزوا باسم الله في سبيل الله . قاتلوا من كفر بالله . اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليداً . وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال فآتينهم ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دهرهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذي يجرى على المؤمنين ولا يكون لهم في الغنمة والفيء شئ إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا فسلهم الجزية فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فإن هم أبوا فاستمن بالله وقاتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك فإنكم إن تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري يُعصِب حكم الله فيهم أو لا » .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

(٧٤٢) أخرجه البخاري (١٧٠/٥) كتاب العتق : باب من ملك من العرب رقيقاً ، حديث (٢٥٤١) ومسلم (١٣/٣) كتاب الجهاد والسير : باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة ، حديث (١٧٣٠/١) من حديث ابن عمر قال : « أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق وهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم وأصاب يومئذ جويرية بنت الحارث » وقد تقدم .

وأخرجه مالك (٤٦٨/٢) كتاب الجهاد : باب ما جاء في الخيل والمسايق ، حديث (٤٨) وأحمد (١٣٣/٣ - ١٦٤) والبخاري (١١١/٦) كتاب الجهاد : باب دعاه النبي ﷺ الناس إلى الإسلام ، حديث (٢٩٤٥) ومسلم (١٤٢٢/٣) كتاب الجهاد : باب غزوة خيبر ، حديث (١٣٦٥/١٢١) من حديث انس « أن رسول الله ﷺ حين خرج إلى خيبر ، أتاه ليلاً ، وكان إذا أتى قوماً بليل لم يزع حتى يصبح . فلما أصبح خرجت يهود بمساحيحهم ومكائيلهم فلما رأوه قالوا : محمد والله محمد ، والخيبي . فقال رسول الله ﷺ : « الله أكبر خربت خيبر ، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين » .

فمن الناس - وهم الجمهور<sup>(١)</sup> - من ذهب إلى أن فعله ناسخ لقوله ، وأن ذلك إنما كان في أول الإسلام قبل أن تنتشر الدعوة [ بلليل دعوتهم فيه إلى الهجرة ]<sup>(٢)</sup> ، ومن الناس من رجح القول على الفعل ؛ وذلك بأن حمل الفعل على الخصوص ، ومن استحسن الدعاء ، فهو وجه من الجمع .

\* \* \*

(١) ينظر : الفتى ٣٦١/٨ .

(٢) سقط في ط .

## الفصل الخامس : في معرفة العدد الذين لا يجوز الفرار عنهم [ الضعف الذي لا يجب على المسلمين الفرار منه ]

وأما معرفة العدد الذين لا يجوز الفرار عنهم : فهم الضعف <sup>(١)</sup> : وذلك مجمع عليه ؛ لقوله تعالى : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ... ﴾ [ الأنفال : ٦٦ ] الآية .

(١) قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَحُفَا فَلَا تُولَهُمُ الْاَدْبَارَ ، وَمَنْ يُولَهُم يَوْمَئِذٍ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مَتَحِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا لَهُ جَهَنَّمَ وَبِشِّ الْمَصِيرِ ﴾ في هذه الآية ينهى الله المؤمنين عن الفرار من الكفار إذا التقوا بهم في القتال ، وحكمة ذلك أن الفرار الكبير المفسدة وخيم العاقبة ؛ لأن الفار يكون كالحجر يسقط من البناء فيتداعى ويختل نظامه ، لهذا عدَّ الشارع الحكيم الفرار من الزحف من أكبر الجنايات ، وقد توعد الله المقاتلين الذين يولون العدو ظهورهم فقال : ﴿ وَمَنْ يُولَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾ الآية .  
وفي الفرار من العدو عار يجمل الحياة بقيضة عند النفوس الآية قال يزيد بن المهلب : « والله إنى لأكره الحياة بعد الهزيمة » .  
حكمة :

قال بعض العلماء : إنَّ هذا النهي خاص بوقعة بدر ؛ وبه قال نافع والحسن وقتادة ، ويزيد بن أبي حبيب ، والضحك ، ونسب إلى أبي حنيفة كما حكاه القرطبي .  
وقال الجمهور - وهو المروي عن ابن عباس - : إن تحريم الفرار من الصف عند الزحف باقٍ إلى يوم القيامة في كل قتال يلتقى فيه المسلمون والكفار .  
الأدلة :

استدل الأولون بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُولَهُمْ يَوْمَئِذٍ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مَتَحِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا لَهُ جَهَنَّمَ وَبِشِّ الْمَصِيرِ ﴾ فقالوا : إن الإشارة في قوله ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ إلى يوم بدر ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ .  
وقد ردَّ الجمهور عليه بأن الإشارة فيه إلى يوم الزحف الذي تضمنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَحُفَا فَلَا تُولَهُمُ الْاَدْبَارَ ﴾ أي كل مرة تلقون فيها الكفار يحرم عليكم الفرار منهم ، وحكم الآية باقٍ بشرط الضعف الذي بينه الله تعالى في قوله : ﴿ فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ الآية والذي يؤيد أن الإشارة عامة في كل زحف أن الآية نزلت بعد انتفاض الحرب وذهاب اليوم بما فيه .

واستدل الجمهور بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَحُفَا فَلَا تُولَهُمُ الْاَدْبَارَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ فَتَنَةَ قَائِبَاتٍ وَادْعَكُمُ اللَّهُ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ وقالوا : إن الآيات عامة في كل زحف وليست خاصة بغزوة بدر دل على ذلك ما صح في مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « اجتنبوا المسح للمواقف » وعد منها الفرار يوم الزحف ، فدلَّ =

وذهب ابن الماجشون ، ورواه عن مالك ؛ أن الضَّعْفَ إنما يعتبر في القوة لا في العدد ، وأنه يجوز أن يَفِرَّ الواحد عن واحد إذا كان أعتق جواداً منه ، وأجود سلاحاً ، وأشد قوة .

= على حرمة في كل زحف وزمان ، غير أن هذه الحرمة مقيدة بأمرين : أحدهما : ما دل عليه قوله تعالى : ﴿ إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة ﴾ فإنه متى قصد أحد هذين الأمرين من الفرار لم يكن محرماً ، بل قد يكون واجباً إذا اقتضته المصلحة كضم قوة المسلمين بعضها إلى بعض . ثانيهما : عدم زيادة الكفار على ضعف عدد المسلمين ، أما إذا زادوا على الضعف فاختلف الفقهاء في حكمه :

فذهب الشافعية والحنابلة إلى جواز الفرار مطلقاً . وذهب المالكية إلى جواره ما لم يبلغ جيش المسلمين أثنى عشر الفا غير مختلفين على أنفسهم ، فإن بلغ هذا العدد مع الاتحاد حرم الفرار ، ونسب الجصاص إلى الحنفية ، ورأى صاحب البدائع منهم أن العبرة بالقوة والاستعداد دون العدد ، فقال : والغزاة إذا جاءهم جمع من المشركين ما لا طاقة لهم به وخافوهم أن يقتلوهم فلا بأس لهم أن ينحازوا إلى بعض أمصار المسلمين أو إلى بعض جيوشهم ، والحكم في هذا الباب لغالب الرأي ، وأكبر الظن دون العدد ، فإن غلب على ظن الغزاة أنهم يقاومونهم يلزمهم البقاء ، وإن كانوا أقل عدداً منهم . وإن كان غالب ظنهم أنهم يغلبون ، فلا بأس أن ينحازوا إلى المسلمين ليستعينوا بهم وإن كانوا أكثر عدداً من الكفرة . وذهب ابن حزم إلى تحريم الفرار مهما بلغ العدد .

الأدلة :

استدل الشافعية والحنابلة بقوله تعالى : ﴿ الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً ﴾ الآية - وجه الاستدلال - أنها دلت على وجوب ثبات المائة للمائتين بعد أن كان الواجب أن تثبت المائة للألف وذلك تخفيف من الله ورحمة . وعلى ذلك فإذا زاد الكفار على هذه النسبة جاز للمسلمين الفرار . واستدل المالكية بما رواه الزهري عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ من حديث فيه طول : «ولن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة» وجه الدلالة : أن النبي ﷺ يقول ما معناه : إذا بلغ جيشكم هذا العدد فلا تأتية الهزيمة من جهة عدده ، وإنما تأتية من وقوع الخلف بينكم ، وإذا كانت الهزيمة لا تأتى من العدد فلا يجوز الفرار .

ومسك ابن حزم بظاهر قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا رحفاً فلا تولوهم الإديار ﴾ فأنها تدل بظاهرها على وجوب الثبات مهما بلغ عدد العدو .

المناقشة :

يرد على الحديث الذى استدل به المالكية أنه غير صحيح فقد قال العلامة القرطبي : رواه بشر وأبو مسلمة العاملي وهو الحكم بن عبد الله بن خطاف وهو متروك . وعلى فرض صحته فأشار منه أن الغالب على هذا العدد النصر والظفر ، ولا تعرض فيه لحرمة الفرار أو عدمها وبهذا يرد على المالكية والحنفية فيما نسب الجصاص إليهم ، ويرد على ابن حزم أن الأمر بعدم الفرار في الآية مخصص بالا يزيد العدد على ضعف عدد المسلمين كما أشارت إليه آية ﴿ الآن خفف الله عنكم ﴾ .

## الفصل السادس في جَوَازِ المهادنة [ متى تجوزُ مهادنةُ الكُفَّارِ ؟ ]

فأما هل تجوز المهادنة <sup>(١)</sup> ؟ فإن قوماً أجازوها ابتداء من غير سبب ، إذا رأى ذلك الإمام مصلحةً للمسلمين ، وقوماً لم يجيزوها إلا لكان الضرورة الداعية لأهل الإسلام من فتنة ، أو غير ذلك ، إما بشيء يأخذونه منهم لا على حكم الجزية ؛ إذ كانت الجزية إنما شرطها أن تؤخذ منهم ، وهم بحيث تنفذ عليهم أحكام المسلمين ، وإما بلا شيء يأخذونه منهم .

(١) تسمى المهادنة ، والوادعة ، والمعاهدة ، والمسالمة : مشتقة من الهدون ، وهو السكون ، ومعناها : للمصالحة .

وشرعاً : عقد يتضمن مصالحة الإمام أو نائبه أهل الحرب على ترك القتال مدة مؤقتة .

فاختصاصه بالإمام أو نائبه يميزه عن عقد الأمان الذي لا يتوقف على الإمام أو نائبه بل يجوز أن يعقده غيرهما من المسلمين ، واختصاصه بالمدة يميزه عن عقد الذمة فإنه مؤبد .  
الدليل عليه :

ثبتت مشروعية الهدنة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع :

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم ﴾ وجه الدلالة أن الله تعالى يقول لنبيه عليه الصلاة والسلام : إن طلب الكفار منك الصلح فأجبهم إلى طلبهم ، والمهادنة نوع من الصلح .

وأما السنة : فما رواه أحمد ، والبخاري ، وأبو داود في حديث صلح الحديبية : « هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو على وضع الحرب عشر سنين يأمن فيها الناس ، ويكف بعضهم عن بعض » فهذه الواقعة دليل على جواز المهادنة بين المسلمين والكفار مدة معلومة لمصلحة يراها الإمام .

وأما الإجماع : فقد أجمع المسلمون على جواز مهادنة الكفار عند ظهور مصلحة للمسلمين . والآية السابقة وإن كانت مطلقة لكن إجماع الفقهاء على أنها مقيدة بظهور مصلحة للمسلمين بآية أخرى هي قوله تعالى : ﴿ فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون ﴾ ، والأصل فيها الجواز وقد نجب إذا تعينت فيها المصلحة ، أما إذا كانت المصلحة في علمها ، فإنها تمتع بالإجماع .

وكان الأوزاعيُّ يجيز أن يُصالحَ الإمامَ الكفارَ على شيء يدفعه المسلمون إلى الكفار ، إذا دعت إلى ذلك ضرورة فتنة ، أو غير ذلك من الضرورات .

وقال الشافعي : « لا يُعطي للمسلمون الكفار شيئاً ، إلا أن يخافوا أن يظلموا ؛ لكثرة العدو ، وقتلهم ، أو لحة نزلت بهم » .

ومن قال بإجازة الصلح إذا رأى الإمام ذلك مصلحة : مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، إلا أن الشافعي لا يجوز عنده الصلح <sup>(١)</sup> لأكثر من المدة التي صالح عليها رسول الله ﷺ الكفار عام الحديبية <sup>(٢)</sup> .

وسبب اختلافهم في جواز الصلح من غير ضرورة : معارضة ظاهر قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٢٩] ، وقوله تعالى ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [الأنفال : ٦١] ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [الأنفال : ٦١] ، فمن رأى أن آية الأمر بالقتال حتى يُسلموا ، أو يعطوا الجزية ناسخة لآية الصلح - قال : لا يجوزُ الصلح إلا من ضرورة .

ومن رأى أن آية الصلح مخصصة لتلك ، قال : الصلح جائز إذا رأى ذلك الإمام ، وعُضِدَ تأويله بفعله ذلك ﷺ ؛ وذلك أن صلحَهُ ﷺ عام الحديبية لم يكن لموضع الضرورة .

وأما الشافعي : فلما كان الأصل عنده الأمر بالقتال ، حتى يُسلموا أو يعطوا الجزية ، وكان هذا مخصصاً عنده بفعله - عليه الصلاة والسلام - عام الحديبية - لم ير أن يزداد على المدة التي صالحَ عليها رسول الله ﷺ .

### [ الْمُدَّةُ الَّتِي يُصَالِحُ عَلَيْهَا الْكُفَّارُ ]

وقد اختلف في هذه المدة ، فقليل : كانت أربع سنين ، وقيل : ثلاثاً ، ، وقيل : عشر سنين ؛ وبذلك قال الشافعي .

وأما من أجاز أن يصالح المسلمون المشركين ؛ بأن يعطوا لهم <sup>(٣)</sup> المسلمون شيئاً إذا دَعَتْ إلى ذلك ضرورة فتنة ، أو غيرها فمصيراً إلى ما روي : « أَنَّهُ كَانَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

(١) ينظر الروضة : ٥٢١ / ٧ .

(٢) تقدم .

(٣) في الأصل : يعطوهم .

والسلام - قَدْ هَمَّ أَنْ يُعْطِيَ بَعْضَ ثَمَرِ الْمَدِينَةِ لِبَعْضِ الْكَفَّارِ الَّذِينَ كَانُوا فِي جُمْلَةِ الْأَحْزَابِ، لِتَجْنِبَهُمْ فَلَمْ يُؤَافِقْهُ عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي كَانَ سَمِحَ لَهُ بِهِ مِنْ ثَمَرِ الْمَدِينَةِ، حَتَّى أَفَاءَ اللَّهُ بَنَصْرِهِ (١) (٧٤٣).

(١) في الأصل : بالنصر .

(٧٤٣) أخرجه ابن إسحاق في المغازي ، قال : حدثني عاصم بن عمر بن قتادة ومن لا اتهم عن محمد بن مسلم هو ابن شهاب الزهري قال : « لما اشتد على الناس البلاء ، بعث رسول الله ﷺ إلى عيينة بن حصن وإلى الحارث بن عوف وهما قائدَا غطفان فاقطعاهما ثلث ثمار المدينة على أن يرجعا بمن معهما عنه وعن أصحابه . فجري بينه وبينهما الصلح حتى كتبوا الكتاب . ولم تقع الشهادة ولا عزيمة الصلح إلا المراجعة في ذلك . فلما أراد رسول الله ﷺ أن يفعل ، بعث إلى سعد بن معاذ وسعد بن عباد فذكر ذلك لهما واستشارهما فيه فقالا له : يا رسول الله أمرأ تحبه فصنعه ، أم شيئا أمرك الله به لا بد لنا من العمل به أم شيئا تصنعه لنا ؟ . قال : بل شئ أصنعه لكم ، والله ما أصنع ذلك إلا لاني رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة ، وكاليوم من كل جانب ، فأردت أن أكسر عنكم من شوكتهم إلى أمر ما . فقال له سعد بن معاذ : يا رسول الله قد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله وعبادة الأوثان لا نعبد الله ولا نعرفه ، وهم لا يطمعون أن ياكلوا منها ثمرة ، إلا قرى أو بيعا ، أحين أكرمنا الله بالإسلام وهدانا له وأعزنا بك وبه نعطيهام أموالنا ؟ والله ما لنا بهذا من حاجة ، والله لا نعطيهام إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم . قال رسول الله ﷺ : فانت وذاك . فتناول سعد ابن معاذ الصحيفة فمحا ما فيها من الكتاب ثم قال : ليجهدوا علينا .

وأخرج ابن سعد في الطبقات (٧٣/٢) غزوة رسول الله ﷺ الخندق وهي غزوة الأحزاب : أخبرنا محمد بن حميد البدي عن معمر بن الزهري عن ابن المسيب قال : أرسل النبي ﷺ إلى عيينة بن حصن بن بدر أرايت إن جعلت لكم ثلث ثمر الأنصار أترجع بمن معك من غطفان وتدخل بين الأحزاب فأرسل إليه عيينة : إن جعلت لي الشطر فعلت فأرسل النبي ﷺ إلى سعد بن عباد وسعد ابن معاذ فأخبرهما بذلك فقالا : إن كنت أمرت بشئ فامض لأمر الله . قال : لو كنت أمرت بشئ ما استأمرتكما ولكن هذا رأى أعرضه عليكما ، قال : فلما نرى أن لا نعطيهام إلا السيف .

وأخرج الزبار (٣٣١/٢) كتاب الهجرة والمغازي : باب غزوة الخندق ، حديث (١٨٠٣) ، والطبراني كما في المجمع (١٣٥/٦) من حديث أبي هريرة قال : « جاء الحارث الغطفاني إلى رسول الله ﷺ فقال : « يا محمد شاطرنا ثمر المدينة وإلا ملأناها عليك خيلا ورجالا . فقال حتى استأمر السعد ، فبعث إلى سعد بن معاذ وسعد بن عباد وسعد بن الربيع وسعد بن خيثمة ، وسعد بن مسعود فقال : « إنني قد علمت أن العرب قد رمتكم عن قوس واحدة وأن الحارث سالككم تشاظروهم ثمر المدينة فإن أردتم أن تدفعوه عامكم هذا في أمركم بعد فقالوا : يا رسول الله أوحى من السماء ؟ .. الحديث . وفيه فقال الحارث : « غدرت يا محمد . فقال حسان بن ثابت رضي الله عنه :

يا حصار من يغدر بلعة جاره      منكس من محمد لا يقدر  
إن تغدروا فالغدر من عاداتكم      واللؤم ينبت في أصول السخير  
وأمانة المرى حين لقيتها      مثل الزجاجة صلدعها لا يجير

فقال الحارث : كف عنا يا محمد لسان حسان فلو مزج به ماء البحر لزوج .



وأما من لم يجز ذلك إلا أن يخاف المسلمون أن يضطلموا ؛ قياساً على إجماعهم على جَوَازِ فِدَاءِ أسارى المسلمين ؛ لأن المسلمين <sup>(١)</sup> إذا صاروا في هذا الحد ، فهم بمنزلة الأسارى .

\* \* \*

---

= وقال الهيثمي في « المجمع » (١٣٥/٦) : رواه البزار والطبراني ... ورجال البزار والطبراني فيهما محمد بن عمرو ، وحديثه حسن وبقيّة رجاله ثقات .  
(١) في الأصل : لأنهم .

## الفصل السابع :

### لماذا يحاربون ؟

#### [ لماذا يحارب الكفار ]

فأما لماذا يحاربون ؟ فاتفق المسلمون على أن المقصود بالحرابة لأهل الكتاب ما عدا أهل الكتاب من قريش ، ونصارى العرب هو أحد أمرين :

إما الدخول في الإسلام ، وإما إعطاء الجزية ؛ لقوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] .

#### [ اخذ الجزية من المجوس ]

وكذلك اتفق عامة الفقهاء على أخذها من المجوس ؛ لقوله ﷺ : « سَنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » (٧٤٤) .

(٧٤٤) أخرجه مالك (٢٧٨/١) كتاب الزكاة : باب جزية أهل الكتاب والمجوس حديث (٤٢) والشافعي (١٣٠/٢) كتاب الجهاد : باب ما جاء في الجزية ، حديث (٤٣٠) وعبد الرزاق (٦٨/٦) - ٦٩ كتاب أهل الكتاب : باب أخذ الجزية من المجوس ، حديث (١٠٠٢٥) وابن أبي شيبة (١٢/٢٤٢) كتاب الجهاد : باب ما قالوا في المجوس تكون عليهم جزية ، حديث (١٢٦٩٦) وأبو عبيد في الأموال ص (٤٠) حديث (٧٨) والبيهقي (١٨٩/٩ - ١٩٠) كتاب الجزية : باب المجوس أهل كتاب والجزية تؤخذ منهم ، وأبو يعلى (١٦٨/٢) رقم (٨٦٢) كلهم من حديث جعفر بن محمد عن أبيه ، أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال : ما أدرى كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد سمعت رسول الله ﷺ يقول : « سَنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » . وفي تنوير الخواص (٢٠٧/١) قال ابن عبد البر : هذا حديث منقطع فإن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف .

قال الحافظ في « التلخيص » (١٧٢/٣) : وهو منقطع لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن وقد رواه أبو علي الحنفى عن مالك عن جعفر عن أبيه عن جده قال الخطيب في الرواة عن مالك : تفرد بقوله من جده أبو علي ، قلت - أى الحافظ - : وسبقه إلى ذلك الدارقطني في غرائب مالك وهو مع ذلك منقطع لأن علي بن الحسين لم يلق عمر ولا عبد الرحمن إلا أن يكون الضمير في جده يعود على محمد فجده محمد سمع منهما لكن في سماع محمد من حسين نظر كبير أ. هـ .

وللحديث شاهد من حديث السائب بن يزيد :

ذكره الهيثمي في « المجمع » (١٦/٦) عنه قال : شهدت رسول الله ﷺ فيما عهد إلى العلاء حين وجهه إلى اليمن قال : « ولا يحل لأحد جهل الفرض والسنة ويحل له ما سوى ذلك » . وكتب للعلاء =

[ هَلْ تُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ ؟ ]

واختلفوا فيما سوى أهل الكتاب من المشركين : هل تقبل منهم الجزية أم لا ؟ .

فقال قوم : تُؤْخَذُ الجزية من كل مشرك ؛ وبه قال مالك ، ، وقوم استثنوا من ذلك مشركي العرب .

وقال الشافعي ، وأبو ثور ، وجماعة : لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب ، والمجوس .

والسبب في اختلافهم معارضة العموم للخصوص .

أما العموم فقوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩] .

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » (١) .

وأما الخصوص ؛ فقوله لأمرأه السرايا الذين كان يبعثهم إلى مشركي العرب ، ومعلوم أنهم كانوا غير أهل الكتاب : « فَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ ، فَذَكَرَ الْجِزْيَةَ فِيهَا » ، وقد تقدم الحديث (٢) .

فمن رأى أن العموم إذا تأخر عن الخصوص فهو ناسخ له - قال : لا تقبل الجزية من مشرك ما عدا أهل الكتاب ؛ لأن الآية الأمرة (٣) بقتالهم على العموم هي متأخرة عن ذلك الحديث . وذلك أن الأمر بقتال المشركين عامة هو في سورة براءة ، وذلك عام الفتح ، وذلك الحديث إنما هو قبل الفتح بليل دعائهم فيه للهجرة .

ومن رأى أن العموم يبيّن على الخصوص ، تَقَدَّمَ أو تأخر ، أو جهل التقديم والتأخر بينهما - قال : تُقْبَلُ الجزية من جميع المشركين .

وأما تخصيص أهل الكتاب من سائر المشركين فخرج من ذلك العموم باتفاق

= أن منوا بالمجوس سنة أهل الكتاب .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني وفيه من لم أعرفهم .

لكن لحديث عبد الرحمن طريق آخر ذكره الحافظ في « التلخيص » (١٧٢/٣) فقال : ورواه ابن أبي عاصم في كتاب النكاح بسند حسن قال : ثنا إبراهيم بن الحجاج ثنا أبو رجاء جراح حماد بن سلمة ثنا الأعمش عن زيد بن وهب قال : كنت عند عمر بن الخطاب فذكر من عنده للمجوس فوثب عبد الرحمن بن عوف فقال : أشهد بالله على رسول الله ﷺ سمعته .

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) في الأصل : لانه في الأمر .

بخصوص قوله تعالى : ﴿ مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [ التوبة : ٢٩ ] ، ، وسيأتي القول في الجزية وأحكامها في الجملة الثانية من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، ، فهذه هي أركان الحرب .

### [ الْقَوْلُ فِي السَّفَرِ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ ]

ومما يتعلق بهذه الجملة من المسائل المشهورة : النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو<sup>(٧٤٥)</sup> ، ، وعامة الفقهاء على أن ذلك غير جائز؛ لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ . وقال أبو حنيفة : « يجوز ذلك إذا كان في العَسَاكِرِ المأمونة » . والسبب في اختلافهم : هل النهي عام أريد به العام ؟ أو عام أريد به الخاص ؟ .



(٧٤٥) أخرجه مالك (٤٤٦/٢) كتاب الجهاد : باب النهي عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ، حديث (٧) والبخاري (١٣٣/٦) كتاب الجهاد : باب كرامة السفر بالمصاحف إلى أرض العدو ، حديث (٢٩٩٠) ومسلم (١٤٩٠/٣) كتاب الإمامة : باب النهي أن يسافر بالمصاحف إلى أرض الكفار ، حديث (١٨٦٩/٩٢) وأبو داود (٨٢/٣) : كتاب الجهاد : باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو حديث (٢٦١٠) وابن ماجه (٩٩١/٢) كتاب الجهاد : باب النهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ، حديث (٢٨٧٩) والطحاوي في المشكل (٣٦٨/٢ - ٣٦٩) .

والطالسي (١٨٥٥) والحميدى (٣٠٦/٢) رقم (٦٩٩) وابن أبي داود في « المصاحف » ( ص - ٢٠٥ ) باب السفر بالمصاحف إلى أرض الكفر ، وابن الجارود (١٠٦٤) وابن حبان (٤٦٩٥) - الإحسان) وأبو نعيم في « الحلية » (٣٢٢/٨) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٣/١٣ - ٣٤) والبخاري في « شرح السنة » (٥٨/٣) - بتحقيقنا ) . والبيهقي (١٠٨/٩) كتاب الجهاد : باب النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ، من حديث ابن عمر قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو » .

## الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ

والقول المحيط بأصول هذه الجملة ينحصر - أيضاً - في سبعة فصول :

الفصل الأول : في حُكْمِ الْخُمْسِ .

الفصل الثاني : في حكم الأربعة الأخماس .

الفصل الثالث : في حكم الْأَنْقَالِ .

الفصل الرابع : في حكم ما وُجِدَ من أموال المسلمين عند الكفار .

الفصل الخامس : في حكم الأرضين .

الفصل السادس : في حكم الْفَيْءِ .

الفصل السابع : في أحكام الجزية والمال الذي يؤخذ منهم على طريق الصلح .

## الفصل الأول : في حكم خُمس الغنِمة

### [ خُمسُ الغنِمةِ ما عدا الأرضين للإمام ]

واتفق المسلمون على أن الغنِمة التي تؤخذ قسراً من أيدي الروم ما عدا الأرضين أن خُمسها للإمام ، وأربعة أخماسها للذين غنِمُوا ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [ الأنفال : ٤١ ] الآية .

### [ قِسْمَةُ خُمُسِ الإمام ]

واختلفوا في الخمس على أربعة مذاهب مشهورة :

- أحدها : أن الخمس يقسم على خمسة أقسام على نص الآية ، وبه قال الشافعي <sup>(١)</sup> .
- والقول الثاني : أنه يقسم على أربعة أخماس ، وأن قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ هو افتتاح كلام ، وليس هو قسماً خامساً .
- والقول الثالث : أنه يقسم اليوم ثلاثة أقسام <sup>(٢)</sup> ، وأن سهْمِي <sup>(٣)</sup> النبي ، وذِي القُرْبَى سَقَطَا بموت النبي ﷺ .
- والقول الرابع : أن الخمس بمنزلة الفيء يعطي منه الغني ، والفقير ، وهو قول مالك ، وعامة الفقهاء <sup>(٤)</sup> .

### [ مَا يُفْعَلُ بِسَهْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخُمُسِ الْآنَ ]

والذين قالوا : يقسم أربعة أخماس <sup>(٥)</sup> أو خمسة اختلفوا فيما يُفْعَلُ بسهم رسول الله ﷺ ، وسهم القرابة بعد موته <sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : الروضة : ٣١٧/٥ (٢) فتح القدير : ٥/٢٤٣ (٣) في الأصل : سهم .  
(٤) وهو قول الحنابلة . انتهى الإرادات ٢/٣١٦ (٥) في الأصل : أقسام .  
(٦) لم يحك مذهب الشافعية في ذلك وهم القائلون : يقسم خمسة أقسام ومذهبهم أن يقسم بعد موته ﷺ السهم المضاف إلى الله ورسوله في مصالح المسلمين كسد الثغور وعمارة الحصون والقناطر والمساجد وأرزاق القضاة والأئمة ويقدم الأهم فالأهم .

قال قوم : يرد على سائر الأصناف الذين لهم <sup>(١)</sup> الخمس .  
وقال قوم : بل يُردُّ على باقي الجيش ، ، وقال قوم : بل سَهْمُ رسول الله ﷺ للإمام ،  
وسهم ذوي القربى لقربة الإمام ، ، وقال قوم : بل يُجْعَلَانِ فِي السَّلَاحِ ، والعدة .  
[ قَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ يُعْطُونَ مِنَ الْخُمْسِ ]  
واختلفوا في القرابة من هم ؟ فقال قوم : بنو هاشم فقط .

وقال قوم : بنو عبد المطلب ، وبنو هاشم .  
وسبب اختلافهم في هل الخمس يقصر على الأصناف المذكورين ، أم يُعدَّى لغيرهم ،  
وهل ذَكَرَ تلك الأصناف في الآية المقصود منها <sup>(٢)</sup> تعيين الخمس لهم ، أم قصد التنبيه  
بهم على غيرهم ، فيكون ذلك من باب الخاص أريد به العام ؟ .

فمن رأى أنه من باب الخاص أريد به الخاص ، قال : لا يتعدى بالخمس تلك  
الأصناف المنصوص عليها ؛ وهو الذي عليه الجمهور ، ، ومن رأى أنه من باب الخاص  
أريد به العام ، قال : يجوز للإمام أن يَصْرِفَهَا فيما يراه صلاحاً للمسلمين .  
[ مَنْ رَأَى أَنَّ سَهْمَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْإِمَامِ بَعْدَهُ ]

واحتج من رأى أن سهم النبي ﷺ هو للإمام بعده : بما روي عنه - عليه الصلاة  
والسلام- أنه قال : « إِذَا أَطْعَمَ اللَّهُ نَبِيًّا طُعْمَةً ، فَهُوَ لِلْخَلِيفَةِ بَعْدَهُ » <sup>(٣)</sup> .

[ مَنْ صَرَفَ سَهْمَهُ عَلَى الْأَصْنَافِ الْبَاقِينَ ]

وأما من صرفه على الأصناف الباقين أو على الغائبين ؛ فتشبيهاً بالصف الحس عليهم .

= أما ما حكاه ابن رشد من رده على سائر الأصناف الذين لهم الخمس فذكر أبو الفرج الزا أن بعض  
الأصحاب جعل هذا قولاً للشافعي واستحسنه .

وأما ما حكاه من رده إلى الإمام فهذا وجه حكاه في الوسيط .

قال النووي : وهذا ان التقلان شاذان مردودان .

الروضة : ٣١٧/٥ .

(١) في الأصل : هم . (٢) في الأصل : منه .

(٧٤٦) أخرجه أحمد (٤/١) وأبو داود (٣٧٩/٣) كتاب الخراج والإمارة والغنى : باب في صفايا  
رسول الله ﷺ في الأموال ، حديث (٢٩٧٣) والبيهقي (٣٠٣/٦) كتاب قسم الغنى والغنيمة : باب  
بيان مصرف خمس الخمس ، وأبو يعلى (٤٠/١) رقم (٣٧) من حديث الوليد بن جميع عن أبي  
الطفيل عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إِذَا أَطْعَمَ اللَّهُ نَبِيًّا  
طُعْمَةً ثُمَّ قُبِضَ ، كَانَتْ لِلَّذِي يَلِي بَعْدَهُ » .

وَأَمَّا مَنْ قَالَ : إِنَّ الْقَرَابَةَ بَنُو هَاشِمٍ ، وَبَنُو الْمُطَّلِبِ : فَإِنَّهُ احْتِجَّ بِحَدِيثِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ ؛ قَالَ : « قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمُ ذِي الْقُرْبَى لِبَنِي هَاشِمٍ ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ مِنَ الْخُمْسِ » .  
 قَالَ : وَإِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ ، وَبَنُو الْمُطَّلِبِ صَنَفٌ وَاحِدٌ (٧٤٧) ، وَمَنْ قَالَ : بَنُو هَاشِمٍ صَنَفٌ ؛ فَلَا نَهَمُ الَّذِينَ لَا يَحِلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ .

### [ مَقْدَارُ سَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْخُمْسِ ]

واختلف العلماء في سهم النبي ﷺ من الخمس :

فقال قوم : الخمس فقط ، ، ولا خلاف عندهم في وجوب الخمس له ، غاب عن القسمة ، أو حضرها .

[ الْقَوْلُ فِيمَا يَصْطَفِيهِ الْإِمَامُ ] وقال قوم : بل الخمس ، والصَّغْفِيُّ : هُوَ سَهْمٌ مشهور له ﷺ وهو شيء كان يصطفيه من رأس الغنيمة : فرس ، أو أمة ، أو عبد (٧٤٨) ، ، وروى أن

(١) في الأصل : على بنى .

(٧٤٧) أخرجه البخارى (٤٨٤/٧) كتاب المغارى : باب غزوة خيبر ، حديث (٤٢٢٩) وأحمد (٨١/٤) وأبو عبيد في الأموال ص (٤١٥) حديث (٨٤٣) وأبو داود (٣/٣٨٢ ، ٣٨٣) كتاب الخراج والإمارة والفق : باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذى القربى ، حديث (٢٩٧٨ ، ٢٩٨٠) والنسائى (١٣٠/٧) كتاب قسم الفق ، وابن ماجه (٢/٩٦١) كتاب الجهاد : باب قسمة الخمس ، حديث (٢٨٨١) والبيهقى (٣٤١/٦) كتاب قسم الفق والغنيمة : باب سهم ذى القربى من الخمس .  
 والشافعى (١٢٥/٢) كتاب الجهاد رقم (٤١١) وأبو يعلى (١٣/٣٩٦) رقم (٧٣٩٩) والطحاوى في «شرح معاني الآثار» (٣/٢٨٣) باب حق ذوى القربى ، والبيهقى في «شرح السنة» (٥/٦٢٨) - بتحقيقنا ) عنه قال : مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ ، فقلنا : « أعطيت بنى المطلب من خمس خيبر ، وتركتنا ونحن بمنزلة واحدة منك . فقال : « إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد » قال جبير : ولم يقسم النبي ﷺ لبنى عبد شمس وبنى نوفل شيئا . واللفظ للبخارى وله الفاظ بالزيادة والنقص منها عند أبى داود قال : لما كان يوم خيبر وضع رسول الله ﷺ سهم ذى القربى فى بنى هاشم وبنى المطلب ، وترك بنى نوفل وبنى عبد شمس ، فانطلقت أنا وعثمان بن عفان حتى أتينا النبي ﷺ فقلنا : يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا نتكر فضلهم للموضع الذى وضعك الله به منهم . فما بال إخواننا بنى المطلب أعطينهم وتركتنا ، وقرابتنا واحدة . فقال رسول الله ﷺ : « إنا وبنو المطلب لا نفرق فى جاهلية ولا إسلام ، وإنما نحن وهم شيء واحد » . وشبك بين أصابعه ﷺ .

(٧٤٨) أخرجه أبو داود (٣/٣٩٧) كتاب الخراج والإمارة والفق : باب ما جاء فى سهم الصغى ، حديث (٢٩٩١) ، والبيهقى (٦/٣٠٤) كتاب الفق والغنيمة : باب سهم الصغى ، والطحاوى في «شرح معاني الآثار» (٣/٣٠٢) كتاب وجوه الفق وخمس الغنائم من مرسل الشعبي قال : « كان للنبي ﷺ سهم يدعى سهم الصغى إن شاء عبداً وإن شاء أمة وإن شاء فرساً يختاره قبل الخمس » .  
 وأخرج أبو داود (٣/٣٩٧) كتاب الخراج والإمارة والفق : باب ما جاء فى سهم الصغى ، حديث (٢٩٩٢) والبيهقى (٦/٣٠٤) كتاب قسم الفق والغنيمة : باب سهم الصغى ، عن ابن عون قال : =



صفية كانت من الصفي<sup>(١)</sup> (٧٤٩) .

وأجمعوا على أن الصفي ليس لاحد من بعد رسول الله ﷺ إلا أبا ثور<sup>(١)</sup> ؛ فإنه قال : «يجري مجرى سهم النبي ﷺ» .

\* \* \*

= «سألت ابن سيرين عن سهم النبي ﷺ والصفي ، فقال : كان يضرب له بسهم مع المسلمين وإن لم يشهد الصفي يؤخذ له رأس من الخمس قبل كل شيء» .

(٧٤٩) أخرجه أبو داود (٣٩٨/٣) كتاب الخراج والإمارة والفئ : باب ما جاء في سهم الصفي ، حديث (٢٩٩٤) والحاكم (١٢٨/٢) كتاب قسم الفئ ، وابن حبان (٢٢٤٧ - موارد ) والطبراني في الكبير (٦٦/٢٤) رقم (١٧٥) والبيهقي (٣٠٤/٦) كتاب قسم الفئ والغنيمة : باب سهم الصفي . من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « كانت صفية من الصفي » .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين . ووافقه الذهبي . وصححه - أيضاً - ابن حبان . وأخرجه أبو داود (٣٩٧/٣) كتاب الخراج والإمارة والفئ : باب ما جاء في سهم الصفي ، حديث (٢٩٩٣) والبيهقي (٣٠٤/٦) كتاب قسم الفئ والغنيمة : باب سهم الصفي ، من مرسل قتادة قال : «كان رسول الله ﷺ إذا غزا كان له سهم صاف يأخذه من حيث شاء فكانت صفية من ذلك السهم ، وكان إذا لم يغرُ بضه ضرب له بسهم ولم يغير » .

(١) نقل هذا الإجماع ابن عبد البر في الاستذكار ونقل مذهب أبي ثور ورد عليه قال : قد قسم الحلفاء الراشون بعد النبي ﷺ الغنائم ولم يبلغنا أنهم اصطقوا من ذلك شيئا لأنفسهم غير سهامهم .

فتح القدير ٣٤٨

## الفصل الثاني في حكم الأربعة الأخماس

وأجمع جمهور العلماء <sup>(١)</sup> على أن أربعة أخماس الغنيمة للغنائم ، إذا خرجوا بإذن الإمام .

[ إِذَا خَرَجَ الْعَسْكَرُ بِدُونِ إِذْنِ الْإِمَامِ وَهَلْ يَسْتَحِقُّونَ الْغَنِيمَةَ ؟ ]

واختلفوا في الخارجين بغير إذن الإمام ، وفيمن يجب له سهم من الغنيمة ، ومتى يجب ؟ وكم يجب ؟ وفيما يجوز له من الغنيمة قبل القسم ؟ .

فالجمهور على أن أربعة أخماس الغنيمة للذين غنموها ، خرجوا بإذن الإمام ، أو بغير ذلك ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ... ﴾ [ الأنفال : ٤١ ] الآية . وقال قوم : إذا خرجت السرية ، أو الرجل الواحد بغير إذن الإمام فكل ما ساق نفل يأخذه الإمام .

وقال قوم : بل يأخذه كله الغانم .

فالجمهور تمسكوا بظاهر الآية ، وهؤلاء كأنهم اعتمدوا صورة الفعل الواقع من ذلك ، في عهد رسول الله ﷺ ؛ وذلك أن جميع السرايا إنما كانت تخرج عن إذنه - عليه الصلاة والسلام - ، فكانهم رأوا أن إذن الإمام شرط في ذلك ، وهو ضعيف .

[ مَنْ لَهُ سَهْمٌ مِنَ الْغَنِيمَةِ ؟ ]

وأما من له السهم من الغنيمة ، فإنهم اتفقوا <sup>(٢)</sup> على الذكران الأحرار البالغين ، واختلفوا في أضدادهم ، أعني : في النساء ، والعبيد ، ومن لم يبلغ من الرجال من قارب البلوغ .

[ هَلْ لِلنِّسَاءِ وَالْعَبِيدِ حَظٌّ مِنَ الْغَنِيمَةِ ؟ ]

فقال قوم : ليس للعبيد ، ولا للنساء حظ من الغنيمة ، ولكن يرزق لهم ، وبه قال مالك .

وقال قوم : لا يرزق ، ولا لهم حظ الغنائم ، وقال قوم : بل لهم حظ واحد من

(٢) في الأصل : فاتفقوا .

(١) في الأصل : الفقهاء .

الغنائين ، وهو قول الأوزاعي <sup>(١)</sup> .

[ هَلْ لِلصَّبِيِّ الْمَرَاهِقِ حَظٌّ مِنَ الْغَنِيمَةِ ؟ ]

وكذلك اختلفوا في الصبي المراهق : فمنهم من قال : يقسم له ؛ وهو مذهب الشافعي ، ومنهم من اشترط في ذلك أن يطبق القتال ، وهو مذهب مالك ، ومنهم من قال : يُرَضَّخُ له .

وسبب اختلافهم في العبيد هو هل عموم <sup>(٢)</sup> الخطاب يتناول الأحرار والعبيد معاً ، أم الأحرار فقط دون العبيد ؟ وأيضاً فعَمَلُ الصحابة معارض لعموم الآية ، وذلك أنه انتشر فيهم - رضي الله عنهم - أن الغلمان <sup>(٣)</sup> لا سهم لهم .

روي ذلك عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وابن عباس ، وذكره ابن أبي شيبة من طرق عنهما ، قال أبو عمر بن عبد البر : أصبح ما روي من ذلك عن عمر ما رواه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذثان <sup>(٤)</sup> قال : قال عمر : « ليس أحدٌ إلا وكلُّه في هذا المال حقٌّ إلا ما ملكت أيمانكم » .

ولما صار الجمهور إلى أن المرأة لا يقسم لها ، ويرضخ بحديث أم عطية الثابت قالت : « كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتُدَاوِي الْجَرْحَى ، وَنُمرِّضُ الْمَرَضَى ، وَكَانَ يُرَضِّخُ لَنَا مِنَ الْغَنِيمَةِ » <sup>(٥٠٠)</sup> .

(١) لكن نقل في المغنى ( وحكى عن الأوزاعي : ليس للعبيد سهم ولا رضخ إلا أن يجيئوا بغنيمة أو يكون لهم غناء فيرضخ لهم وقال : ويسهم للمرأة .. ) وحكى الماوردي عن الأوزاعي مثل ما حكى ابن رشد أنه يسهم لجميع من حضر الوقعة . المغنى ٤١١/٨ ، الحاوى ١٦٣/١٤  
(٢) في الأصل : العموم .  
(٣) في الأصل : أوس بن الحذثان البصري .

(٤) في الأصل : أوس بن الحذثان البصري .  
(٥٠٠) حديث أم عطية الثابت ليس فيه أنه كان يرضخ لهن من الغنيمة .  
فاخرجه مسلم من حديث أم عطية قالت : « غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أخلفهم في رحالهم فاصنع لهم الطعام وأداوى الجرحى وأقوم على المرضى » أما الضرب لهم يسهم من الغنيمة : فقد أخرجه مسلم (١٤٤٤/٣) كتاب الجهاد والسير : باب النساء الغاريات يرضخ لهن ولا يسهم ، حديث (١٨١٢/١٣٧) وأبو داود (١٦٩/٣ - ١٧٠) كتاب الجهاد : باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، حديث (٢٧٢٨) والبيهقي (٣٣٢/٦) كتاب قسم الفئ والغنيمة : باب المملوك والمرأة يرضخ لهما ولا يسهم ، من حديث يزيد بن هرمز قال : « كتب نجدة الحروري إلى ابن عباس يسأله عن النساء هل كن يشهدن الحرب مع رسول الله ﷺ ، وهل كان يضرب لهن يسهم ؟ قال : فأننا كتبت كتاب ابن عباس إلى نجدة : قد كن يحضرن الحرب مع رسول الله ﷺ فأما أن يضرب لهن يسهم فلا وقد كان يُرَضِّخُ لهن » .

وسبب اختلافهم : هو اختلافهم في تشبيه المرأة بالرجل <sup>(١)</sup> في كونها إذا غزت لها تأثير في الحرب أم لا ؟ .

فإنهم اتفقوا على أن النساء مباح لهنّ الغزو ؛ فمن شبههن بالرجال أوجب لهن نصيباً في الغنيمة ، ومن رآهن ناقصات عن الرجال في هذا المعنى ؛ إما لم يوجب لهن شيئاً ، وإما أوجب لهن دون حظ الغنائم ، وهو الإرضاخ ، والأولى اتباع الأثر ، وزعم الأوزاعي ، أن رسول الله ﷺ أسهم للنساء بخير <sup>(٧٥١)</sup> .

[ هل يسهم للتجار والأجراء ؟ ]

وكذلك اختلفوا في التجار والأجراء هل يسهم لهم أم لا ؟ .

فقال مالك : لا يسهم لهم إلا أن يقاتلوا ، وقال قوم : بل يسهم لهم إذا شهدوا القتال .

وسبب اختلافهم هو تخصيص عموم قوله تعالى : ﴿ وَعَلِمُوا أَنَّمَا أُعْطِيَتْهُمْ مِنْ شَيْءٍ قَآنٌ ﴾

(١) ومن أقوى أسباب اختلافهم أيضاً تعارض الأحاديث والآثار في الإسهام لهم فروى أنه أسهم لهم يوم خيبر وأسهم أبو موسى في غزوة تستر لسنة معه وقال أبو بكر بن أبي مرزوم : أسهم النساء يوم اليرموك ، وروى سعيد عن ابن شبل ( أن النبي ﷺ ضرب لسهلة وعاصم يوم حنين بسهم فقال رجل من القوم أعطيت سهلة مثل سهمي ) .

وقد عارض هذه الأحاديث عند الجمهور أحاديث أقوى منها ، فمن ذلك : ما روى عن ابن عباس أنه قال « كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء فيلويهن الجرحى ويحلين من الغنيمة وأما سهم فلم يضرب لهن » رواه مسلم وروى سعيد عن يزيد بن هارون أن نجدة كتب إلى ابن عباس . . . . . وحمل الجمهور هذه الأحاديث على أنه كان يرضخ لهن فيحتمل أن الراوي سمى الرضخ سهماً ولأن خير قسمت على أهل الحديبية نفر معدودين في حديثها ولم يذكرهن منها . المعنى ٤١٣/٨ ، ٤١٤ ، ( والسبب في اختلافهم سببان : القياس والأثر .. ) ومبني خلافهم على أن الغنيمة تملك ويتم الملك فيها للغنائم بالأخذ والاستيلاء أم بالإحراز في دار الإسلام ، فعند الحنفية لا يتم الملك إلا بثلاثة أمور : الإحراز بدار الإسلام ، والقسمة بدار الحرب ، وبيع الإمام الغنيمة قبل لحاق المدد . المعنى : ٤١٩/٨ ، فتح القدير ٢٢٦/٥

(٧٥١) قال الترمذي في « مسنده » ( ١٠٧/٤ ) كتاب السير : باب من يعطى الفئ ، حديث ( ١٥٥٦ ) قال الأوزاعي : وأسهم النبي ﷺ للنساء بخير وأخذ بذلك المسلمون بعده حدثنا بذلك على ابن خشرم حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي بهذا . أ. هـ . وما قاله الأوزاعي له شاهد :

أخرجه أبو داود ( ١٧٠/٣ - ١٧١ ) كتاب الجهاد : باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة حديث ( ٢٧٢٩ ) والبيهقي ( ٣٣٣/٦ ) من طريق حشرج بن زياد عن جدته أم زياد أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر سادس ست نسوة . . . وفيه أنه أسهم لهن كما أسهم للرجال .

لله حُمْسُهُ [ الأنفال : ٤١ ] بالقياس الذي يوجب الفرق بين هؤلاء ، وسائر الغائين ؛ وذلك أن من رأى أن التجار والأجراء حكمهم حكم (١) خلاف سائر المجاهدين ؛ لأنهم لم يقصدوا القتال ، وإنما قصدوا : إما التجارة ، وإما الإجارة - استثناهم من ذلك العموم .

ومن رأى أن العموم أقوى من هذا القياس أجرى العموم على ظاهره .

ومن حجة من استثناهم : ما أخرجه عبد الرزاق ؛ أن عبد الرحمن بن عوف قال لرجل من فقهاء المهاجرين أن يخرج معهم ، فقال : نعم ، ، فَوَعَدُهُ ، فلما حضر الخروج دَعَاهُ ، فَأَبَى أن يخرج معه ، واعتذر له بأمر عياله ، وأهله ، فاعطاه عبد الرحمن ثَلَاثَةَ دَنَانِيرٍ على أن يخرج معه ، ، فلما هزموا العدو ، وسأل الرجل عبد الرحمن نصيبه من المغنم ، ، فقال عبد الرحمن : سأذكر أمرك لرسول الله ﷺ ، فذكره له . فقال رسول الله ﷺ : « تِلْكَ الثَّلَاثَةُ دَنَانِيرٌ حِطُّهُ وَنَصِيبُهُ مِنْ غَزْوِهِ (٢) فِي أَمْرِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ .

وخرج مثله أبو داود عن يعلي بن منبه (٧٥٢) ، ، ومن أجاز له القسم شبهه بالجمائل أيضاً ، وهو أن يعين أهل الديوان بعضهم بعضاً ، أعني : يعين القاعد منهم الغاري .

### [ الْقَوْلُ فِي الْجَمَاعِلِ ]

وقد اختلف العلماء في الجمائل : فأجازها مالك ، ومنعها غيره ، ، ومنهم من أجاز ذلك من السلطان فقط ، أو إذا كانت ضرورة ؛ وبه قال أبو حنيفة ، والشافعي .

### [ الشَّرْطُ الَّذِي يَجِبُ بِهِ لِلْمُجَاهِدِ السَّهْمُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ]

وأما الشرط الذي يجب به للمجاهد السهم من الغنيمة : فإن الأكثر على أنه إذا شهد

(١) في الأصل : حكماً .

(٢) في الأصل : غزوته .

(٧٥٢) أخرجه أبو داود (٣٧/٣) كتاب الجهاد : باب في الرجل يغزو بأجر الخدمة ، حديث (٢٥٢٧) ، والبيهقي (٣٣١/٦) كتاب قسم الغني : باب من دخل أجيراً يريد الجهاد ، أو لم يرده عن يعلي بن منبه قال : « كان النبي ﷺ يبعثني في سرايا ، فبعتني ذلت يوم ، وكان رجل يركب ، فقلت له : لرحل . فقال : ما أنا بخارج معك . قلت : لم . قال : حتى تجعل لي ثلاثة دنانير . قلت : الآن حين ودعت النبي ﷺ ما أنا برافع إليه ، ارحل ولك ثلاثة دنانير ، فلما رجعت من غزاتي ذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : « أعطها إياه فإنها حظه من غزاته » .

القتال ، وجب له السهم ، وإن لم يقاتل ، ، وأنه إذا جاء بعد القتال فليس له سهم في الغنيمة ؛ وبهذا قال الجمهور .

وقال قوم : إذا لَحِقَهُمْ قَبْلُ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، وجب له حظه من الغنيمة إن (١) اشْتَغَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْبَابِهَا ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

والسبب في اختلافهم سببان :

القياس ، والأثر ، ، أما القياس : فهو هل يلحق تأثير الغاري في الحفظ بتأثيره في الأخذ؟ .

وذلك أن الذي شَهِدَ القتال له تأثير في الأخذ ، أعني : في أخذ الغنيمة ، وبذلك استحق السهم ، والذي جاء قَبْلَ أَنْ يَصْلُوا إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ له (٢) تأثير في الحفظ ، ، فمن شبه التأثير في الحفظ بالتأثير في الأخذ ، قال : يجب له السهم ، وإن لم يَحْضُرِ القتال ، ، ومن رأى أن الحفظ أضعف ، لم يوجب له .

وأما الأثر : فإن في ذلك أثرين متعارضين :

أحدهما : ما روي عن أبي هريرة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَانَ بْنَ سَعِيدٍ عَلَى سَرِيَّةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ قَبْلَ نَجْدٍ ، فَقَدَّمَ أَبَانُ ، وَأَصْحَابُهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخَبِيرٍ بَعْدَ مَا فَتَحُوهَا ، فَقَالَ أَبَانُ : أَقْسَمُ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَلَمْ يَقْسِمْ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا » (٧٥٣) .

والأثر الثاني : ما روي أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر : « إِنَّ عِثْمَانَ أَنْطَلَقَ فِي حَاجَةٍ إِلَيَّ ، وَحَاجَةٌ رَسُولِي ، فَضَرَبَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَهْمٍ ، وَلَمْ يَضْرِبْ لِأَحَدٍ غَابَ عَنْهَا » (٧٥٤) .

(١) في الأصل : إذا . (٢) في الأصل : ليس .

(٧٥٣) أخرجه البخاري (٤٩١/٧) كتاب المغازي : باب غزوة خيبر ، حديث (٤٢٣٨) تعليقا ، وأبو داود (١٦٦/٣) كتاب الجهاد : باب فيمن جاء بعد الغنيمة لا سهم له ، حديث (٢٧٢٣) ، والبيهقي (٣٣٤/٦) كتاب قسم الفئ والغنيمة : باب اللد يلحق بالمسلمين موصولا عنه قال : بعث رسول الله ﷺ أبان بن سعيد على سرية من المدينة قبل نجد . فقدم أبان وأصحابه على النبي ﷺ بخيبر بعدما افتتحها ، وإن حَزِمَ خيلهم تليف ، قال أبو هريرة : قلت يا رسول الله لا تقسم لهم . قال أبان : وأنت بهذا يا وير تحذر من رأس ضأن . فقال النبي ﷺ : « يا أبان اجلس فلم يقسم لهم » .

(٧٥٤) أخرجه أبو داود (١٦٨/٣) كتاب الجهاد : باب فيمن جاء بعد الغنيمة ، حديث (٢٧٢٦)

من حديث ابن عمر .

وأخرجه أحمد (١٠١/٢) ، (١٢٠) ، والبخاري (٢٣٥/٦) كتاب فرض الخمس : باب إذا بعث الإمام-

قالوا : فوجب له السهم ؛ لأن اشتغاله كان بسبب الإمام ، قال أبو بكر بن المنذر : وثبت أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : « الغنيمة لمن شهد الواقعة » <sup>(١)</sup> .

[ هل يشارك العسكر السرايا التي خرجت فغنمت ؟ ]

وأما السرايا التي تخرج من العساكر فتغنم : فالجمهور على أن أهل العسكر يشاركونهم فيما غنموا ، وإن لم يشهدوا الغنيمة ، ولا القتال ؛ وذلك لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « وترد سراياهم على قعدتهم » <sup>(٢)</sup> ، خرجه أبو داود ؛ ولأن لهم تأثيراً أيضاً في أخذ الغنيمة .

وقال الحسن البصري : إذا خرجت السرية بإذن الإمام من عسكره خمسها ، وما بقي للأهل السرية ، وإن خرجوا بغير إذنه خمسها ، وكان ما بقي بين أهل الجيش كله . وقال النخعي : الإمام بالخيار إن شاء خمس ما ترد السرية ، وإن شاء نفله كله .

والسبب أيضاً في هذا الاختلاف : هو تشبيه تأثير العسكر في غنيمة السرية بتأثير من حضر القتال بها ، وهم أهل السرية .

[ شرطاً وجوب الغنيمة ]

فإن <sup>(٣)</sup> الغنيمة إنما تجب عند الجمهور للمجاهد بأحد شرطين : إما أن يكون ممن حضر القتال ، وإما أن يكون ردهاً لمن حضر القتال .

[ كم يجب للمقاتل ؟ ]

وأما كم يجب للمقاتل : فأنهم اختلفوا في الفارس .  
كم عدد أسهم الفارس : فقال الجمهور : للفارس ثلاثة أسهم <sup>(٤)</sup> : سهم له ، وسهمان لفروسه .

وقال أبو حنيفة : « للفارس سهمان : سهم لفروسه ، وسهم له » .  
والسبب في اختلافهم : اختلاف الآثار ، ومعارضة القياس للأثر ؛ وذلك أن أبا داود خرج عن ابن عمر : « أن النبي ﷺ أسهم لرجل وفروسه ثلاثة أسهم : سهمان للفارس ، وسهم لراكبه » <sup>(٥)</sup> (٧٥٥) .

= رسولاً في حاجة ، أو أمره بالقام ، هل يسهم له ، حديث (٣١٣٠) من حديث - أيضاً - قال : لا تغيب عثمان عن بدر فإنه كان تحت بنت رسول الله ﷺ ، وكانت مريضة فقال رسول الله ﷺ : « إن لك أجر رجل وسهمه » .

(١) أخرجه البيهقي (٥١/٩) . (٢) تقدم . (٣) في الأصل : فإذا .

(٤) قال ابن المنذر : هذا مذهب عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين وحسين بن ثابت ، وعوام علماء الإسلام في القديم والحديث : منهم مالك ومن تبعه من أهل المدينة والثوري ومن وافقه من أهل العراق والليث بن سعد ومن تبعه من أهل مصر والشام وأحمد وإسحاق وأبو ثور ومحمد .  
الغنى ٨ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

(٥) في الأصل : صاحبه .

(٧٥٥) أخرجه البخاري (٧٦/٦) كتاب الجهاد : باب سهم الفارس ، حديث (٢٨٦٣) =

= (٤٨٤/٧) كتاب المغازي : باب غزوة خيبر ، حديث (٤٢٢٨) ، ومسلم (١٣٨٣/٣) كتاب الجهاد والسير : باب كيفية قسم الغنيمة بين الحاضرين ، حديث (١٧٦٢/٥٧) ، وأبو داود (١٧٢/٣) كتاب الجهاد : باب في سهام الخيل ، حديث (٢٧٣٣) والترمذي (٥٦/٣) كتاب السير : باب في سهم الخيل ، حديث (١٥٥٤) وابن ماجه (٩٥٢/٢) كتاب الجهاد : باب قسمة الغنائم ، حديث (٢٨٥٤) وأحمد (٢/٢ ، ٤١ ، ٦٢ ، ٧٢) وابن الجارود (١٠٨٤) ، والدارمي (١٦/٢) كتاب الجهاد : باب في سهام الخيل ، والشافعي (١٢٤/٢) كتاب الجهاد رقم (٤٠٩) ، ومسلم بن منصور (٣٢٤/٢) كتاب الجهاد : باب ما جاء في سهام الرجال والخيل ، حديث (٢٧٦٠) ، والدارقطني (١٠٤/٤) كتاب الجهاد ، حديث (١٥) ، وابن حبان (٤٧٩٠ - الإحسان) ، والبيهقي (٣٢٥/٦) من طرق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ أسهم للرجل وفرسه ثلاثة أسهم سهما له وسهمين لفرسه » .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن جماعة من الصحابة وهم ابن أبي عمرة عن أبيه وابن عباس والزبير بن العوام ، ومجمع بن جارية وأبو رهم وأخوه والمقداد بن عمرو ، وأبو كيثبة الأعمري وزيد بن ثابت وأبو هريرة وسهل بن أبي حنيفة ومكحول الدمشقي مرسلاً ، وعبد الله بن الزبير وجابر بن عبد الله وعائشة وعمر ابن الخطاب ، وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام .

أما حديث أبي عمرة عن أبيه :

فأخرجه أبو داود (٨٤/٢) كتاب الجهاد : باب في سهام الخيل ، حديث (٢٧٣٤) ، وأحمد (١٣٨/٤) من طريق المسعودي حدثني أبو عمرة عن أبيه قال : « أتينا رسول الله ﷺ أربعة نفر ومعنا فرس فأعطى كل إنسان منها سهماً وأعطى للفرس سهمين » .

والمسعودي هو عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي المسعودي .

قال الحافظ في « التقریب » (٤٨٧/١) : صدوق اختلط قبل موته .

وأخرجه أبو داود (٨٤/٢) كتاب الجهاد : باب في سهام الخيل ، حديث (٢٧٣٥) من طريق المسعودي - أيضاً - عن رجل من آل أبي عمرة عن أبي عمرة بمعناه إلا أنه قال : « ثلاثة نفر واد : فكان للفراس ثلاثة أسهم » .

وهذا إسناد ظاهر الضعف ، لاختلاط المسعودي وجهالة الرجل من آل أبي عمرة .

وللحديث طريق آخر بلفظ آخر :

أخرجه الدارقطني (١٠٤/٤) كتاب الجهاد : باب رقم (١٦) من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبيه عن جده بشير بن عمرو بن محصن قال : « أسهم رسول الله ﷺ لفرسي أربعة أسهم ولى سهماً فأخلفت خمسة أسهم » .

حديث ابن عباس :

وله طرق :

الطريق الأول :

أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٦٢/٢) ، والبيهقي (٦٩٣/٦) من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله : « يسألونك عن الأنفال=



= قل الأنفال لله والرسول ﴿ قال : الأنفال : المغنم كانت لرسول الله ﷺ خالصة ليس لأحد منها شيء ما أصاب سرايا المسلمين من شيء أتوه به ، فمن حبس منه إبرة أو سلكاً ، فهو غلول ، فسألوا رسول الله ﷺ أن يعطيهم منها شيئاً فأنزل الله : يسألك عن الأنفال قل الأنفال لى جعلتها لرسولى ليس لكم منها شيء فانتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم إلى قوله : ﴿ إن كنتم مؤمنين ﴾ ثم أنزل الله ﴿ واعلموا إنما غنمتم من شيء ... ﴾ ثم قسم ذلك الخمس لرسول الله ﷺ وللذى القربى واليتامى والمساكين والمهاجرين فى سبيل الله ، وجعل أربعة أخماس للناس فيه سواء للفرس سهمان ولصاحبه سهم وللراجل سهم .

وأخرجه الطبرى - أيضاً - فى « تفسيره » (٣٧٨/١٣) .

وهذا سند ضعيف للاتقطاع المعروف بين على بن أبى طلحة وابن عباس .  
الطريق الثانى :

ذكره الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٣٤٣/٥) عنه بنحو الطريق الأول .

وقال الهيثمى : رواه الطبرائى وفيه نهشل بن سعيد وهو متروك .

قال الحافظ فى « التتريب » (٣٠٧/٢) : متروك وكذبه إسحق بن راهويه .

الطريق الثالث :

أخرجه أبو يعلى (٣٣٧/٤) وإسحق بن راهويه كما فى « نصب الرأية » (٤١٥/٣) من طريق محمد ابن عبد الرحمن بن أبى لىلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ أعطى يوم بدر للفرس سهمين والرجل سهماً » .

وذكره الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٣٤٤/٥ - ٣٤٥) وقال : رواه أبو يعلى وفيه محمد بن أبى لىلى وهو سئ الحفظ ويتقوى بالتابعات .

وذكره - أيضاً - الحافظ ابن حجر فى « المطالب العالى » (١٦١/٢) رقم (١٩٤١) ، وعزاه إلى أبى يعلى .

الطريق الرابع :

أخرجه إسحق بن راهويه فى « مستد » كما فى « نصب الرأية » (٤١٤/٣) أخبرنا محمد بن الفضيل بن غزوان ثنا الحجاج عن أبى صالح عن ابن عباس قال : « أسهم رسول الله ﷺ للفراس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً » .

قال الحافظ فى « الدرابة » (١٢٣/٢) فيه ضعف .

الطريق الخامس :

أخرجه الدارقطنى (١٠٣/٤) كتاب الجهاد رقم (١٣) من طريق كثير مولى بنى مخزوم عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قسم لثلاثى فرس بحتين سهمين سهمين .

حديث الزبير بن العوام :

أخرجه أحمد (١٦٦/١) من طريق المنذر بن الزبير عن أبيه أن النبى ﷺ أعطى الزبير سهماً وأمه سهماً وفرسه سهمين .

وذكره الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٣٤٥/٥) وقال : رواه أحمد ورجاله ثقات .

وأخرجه الدارقطنى (١٠٩/٤ - ١١٠) كتاب الجهاد رقم (٢٦) من طريق إسحق بن إدريس نا إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الزبير قال : أعطانى =

= رسول الله ﷺ يوم بدر أربعة أسهم سهمين لفرس وسهماً لى ، وسهماً لأمى من ذوى القرى .  
قال الدارقطنى : خالفه هيثم بن خارجة .

ثم أخرجه من طريقه نا إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام أن رسول الله ﷺ أعطاه أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهماً له وسهماً لأمه من ذى القرى .

وضعف طرق الدارقطنى الحافظ ابن حجر فى « الدراية » (١٢٣/٢) فقال : وأخرجه - أى حديث الزبير - الدارقطنى من طرق فيها مقال .  
حديث مجمع بن جارية :

أخرجه أبو داود (٨٤/٢) كتاب الجهاد : باب فيمن أسهم له سهماً ، حديث (٢٧٣٦) ، وأحمد (٤٢٠/٣) والحاكم (١٣١/٢) ، والدارقطنى (١٠٥/٤) كتاب الجهاد رقم (١٨) ، والبيهقى (٣٢٥/٦) من طريق مجمع بن يعقوب الأنصارى أخبرنى أبى عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن مجمع بن جارية قال : شهدنا الحديبية مع رسول الله ﷺ فلما انصرفنا عنها إذ الناس يهزون الأياض فقال بعض الناس لبعض : ما للناس قالوا : أوحى إلى النبى ﷺ فخرجنا مع الناس نوجف فوجدنا النبى ﷺ واقفا على راحلته عند كراه الغميم فلما اجتمع عليه الناس قرأ عليهم ﴿ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴾ فقال رجل : يا رسول الله : أفتح هو ؟ قال : « نعم والذى نفسى بيده إنه لفتح » . فقسمت خيبر على أهل الحديبية فقسمها رسول الله ﷺ على ثمانية عشر سهماً وكان الجيش ألفاً وخمسمائة فيهم ثلثائة فارس فأعطى الفارس سهمين وأعطى الراجل سهماً .

قال أبو داود : وأرى الوهم فى حديث مجمع أنه قال : ثلثائة وكانوا مائتى فرس أ.هـ .  
وقد أعل الإمام الشافعى رحمه الله هذا الحديث بعلة غريبة ، فقال البيهقى عقب الحديث : قال الشافعى فى القديم : مجمع بن يعقوب شيخ لا يعرف .

وتعقبه ابن التركمانى فى « الجوهر النقى » (٣٢٥/٦ - ٣٢٦) فقال : هذا الحديث أخرجه الحاكم فى « المستدرک » وقال : حديث صحيح الإسناد ، ومجمع بن يعقوب معروف قال صاحب الكمال : روى عنه القعنبن ويحيى الوحاظى وإسماعيل بن أبى أويس ويونس المؤدب وأبو عامر العقدى وغيرهم قال ابن سعد توفى بالمدينة وكان ثقة وقال أبو حاتم وابن معين ليس به بأس ، وروى له أبو داود ، والنسائى انتهى كلامه ، ومعلوم أن ابن معين إذا قال : ليس به بأس ، فهو توثيق . . . . . أ.هـ .

وقد أعل ابن القطان هذا الحديث بعلة أخرى ، وهى جهالة يعقوب بن مجمع لا مجمع بن يعقوب كما قال الإمام الشافعى . فقال الزيلعى فى « نصب الراية » (٤١٧/٣) : قال ابن القطان فى كتابه : وعلة هذا الحديث الجهل بحال يعقوب بن مجمع ، ولا يعرف روى عنه غير ابنه ، وابنه مجمع ثقة ، وعبد الرحمن بن يزيد روى له البخارى . أ.هـ .

ويعقوب بن مجمع هذا لم يوثقه غير ابن حبان ؛ كما فى « التعليق المغنى » (١٠٥/٤) لأبى الطيب آبادى .

حديث أبى رهم وأخيه :

أخرجه أبو يعلى (٢٩٧/١٢) رقم (٦٨٧٦) ، والدارقطنى (١٠١/٤) كتاب الجهاد : رقم (٢) من طريق اسحق بن عبد الله بن لى فروة : أن أبا حازم مولى أبى رهم الغفارى أخبره عن أبى رهم وأخيه=

= أنهما كانا فارسين يوم حنين فأعطا ستة أسهم : أربعة لفريسيهما ، وسهمين لهما ، فباعا السهمين ببيكرين .

وأخرجه أيضا سعيد بن منصور (٣٢٤/٢) رقم (٢٧٦٣) من طريق اسحق .  
والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٤٥/٥) ، وقال : رواه أبو يعلى والطبراني ، إلا أنه قال عن أبي رهم قال : شهدت أنا وأخي خيبر والباقي بنحوه ، وفيه اسحق بن أبي فروة وهو متروك .

وقال الهيثمي أيضا (٣٤٥/٥) : « وعن أبي رهم عن أخيه أنهما كانا فارسين يوم خيبر . . . . رواه الطبراني وفيه اسحق بن أبي فروة وهو متروك .

وذكره الحافظ في « اللطالبع العالي » (١٦٠/٢) رقم (١٩٤٠) وعزاه إلى أبي يعلى .  
قلت : وقد توبع اسحق بن أبي فروة على هذا الحديث .

أخرجه الدارقطني (١٠١/٤) كتاب الجهاد (٢) ، والطبراني كما في « نصب الراية » (٤١٤/٣) عن قيس بن الربيع عن محمد بن علي عن أبي حازم مولى أبي رهم عن أبي رهم به .

قال الزليعي في « نصب الراية » (٤١٤/٣) : قال في « التتبع » - أي ابن عبد الهادي - : قيس ضعفه بعض الأئمة ، وأبو رهم مختلف في صحته .

حديث المقداد بن عمرو :

أخرجه الدارقطني (١٠٢/٤) كتاب الجهاد رقم (٨) ، والبيهقي (٤١٤/٣) « نصب الراية » (٤١٤/٣) من طريق موسى بن يعقوب حدثني عمتي قرية بنت عبد الله عن أم كريمة بنت المقداد عن ضباعة بن الزبير عن المقداد « أن النبي ﷺ أعطى للفارس سهمين يوم خيبر » .

قال الزليعي في « نصب الراية » : موسى بن يعقوب فيه لين ، وشيخته قرية تفرد هو عنها .  
وقال أبو الطيب آبادي في « التعليق المغني » (١٠٢/٤ - ١٠٣) : في إسناده قرية بنت عبد الله

قال في الميزان هي بنت عبد الله بن وهب بن ربيعة تفرد عنها ابن أخيها موسى بن يعقوب انتهى ،  
وموسى بن يعقوب هو الزمعي المدني وثقه ابن معين ، وقال أبو داود : هو صالح ، وقال النسائي :

ليس بالقوي ، وقال ابن المنيني ضعيف منكر الحديث كذا في الميزان .  
وأخرجه الحارث بن أبي أسامة (٦٥٧ - بقية الباحث) ، والدارقطني (١٠٣/٤) ، والطبراني في

الكبير كما في « للمجمع » عن الواقدي عن موسى بن يعقوب به .  
إلا أنه وقع في رواية الحارث والطبراني بلفظ : « أنه ضرب له رسول الله ﷺ يوم بدر سهمين

لفرسه سهم وله سهم » .  
أما رواية الدارقطني فهي موافقة للرواية الأولى في المعطاء ، إلا أن الأولى كانت يوم خيبر ، والثانية

يوم بدر .

قال الهيثمي في « للمجمع » (٣٤٥/٥) وفيه الواقدي وهو ضعيف .  
وذكره الحافظ بن حجر في « اللطالبع العالي » (١٦٠/٢) ، وعزاه للحارث .

حديث أبي كبشة الأنماري :

أخرجه الدارقطني (١٠١/٤) كتاب الجهاد رقم (١) ، والبيهقي (٣٢٧/٦) ، والطبراني في « الكبير » (٨٥٦/٢٢) من طريق معلى بن أسد ثنا محمد بن حمران ثنا عبد الله بن بسر عن أبي كبشة الأنماري

قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة كان الزبير على اللجنة اليسرى ، وكان المقداد على اللجنة اليمنى فلما =

= دخل رسول الله ﷺ مكة ، وهذا الناس جاء بفرسيهما ، فقام رسول الله ﷺ ، فمسح الغبار عنهما وقال : « إني قد جعلت لفرس سهمين وللفارسي سهماً ، فمن نقصهما نقصه الله » .  
قال الزيلعي في « نصب الراية » (٤١٤/٣) : ومحمد بن حمران القيسي قال النسائي : ليس بالقوي .

وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : يخطئ .  
وعبد الله بن بسر قال في « التنقيح » : وعبد الله بن بسر السكسكي تكلم فيه غير واحد من الأئمة قال النسائي : ليس بثقة ، وقال يحيى القطان لا شيء ، وقال أبو حاتم والدارقطني : ضعيف . وذكره ابن حبان في الثقات .

والحديث ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣٤٥/٥) وقال : رواه الطبراني ، وفيه عبد الله بن بسر الخبزي وثقه ابن حبان وضعفه الجمهور .  
وقال الحافظ بن حجر في « تخرريج أحاديث المختصر » (٣٦٧/٢) : هذا حديث غريب ورجاله ثقات ، إلا عبد الله بن بسر الخبزي في مقال .  
حديث زيد بن ثابت :

ذكره الهيثمي في « المجمع » (٣٤٥/٥) عنه « أن النبي ﷺ قسم للفرس سهمين وللرجل سهماً » .  
وقال الهيثمي : وفيه عبد الجبار بن سعيد الملقب ، وهو ضعيف .  
حديث أبي هريرة :

أخرجه الدارقطني (١١١/٤) من طريق الواقدي ثنا أبو بكر بن يحيى بن النضر عن أبيه أنه سمع أبا هريرة يقول : « أسهم رسول الله ﷺ للفرس سهمين ولصحابه سهماً » .  
والواقدي محمد بن عمر متروك .

حديث سهل بن أبي حثمة :  
أخرجه الحارث بن أبي أسامة (٦٥٦ - بغية الباحث) ، والدارقطني (١١١/٤) كتاب الجهاد (٣١) عن الواقدي ثنا محمد بن يحيى بن سهل بن أبي حثمة عن أبيه عن جده أنه : « شهد حينئذ مع النبي ﷺ فأسهم لفرسه سهمين وله سهماً » .

وذكره ابن حجر في « المطالب العالية » (١٦٠/٢) رقم (١٩٣٧) ، وعزه للحارث .  
حديث عبد الله بن الزبير :

أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٦٧/٢) ، والدارقطني (١١١/٤) كتاب الجهاد (٢٨) ، والبيهقي (٣٢٦/٦) من طريق هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن جده قال : « ضرب رسول الله ﷺ يوم خيبر للزبير بن العوام أربعة أسهم : سهماً للزبير ، وسهماً للذي القري لصفية بنت عبد المطلب أم الزبير وصهمين للفرس » .

حديث جابر :

أخرجه الحارث بن أبي أسامة (٦٥٥ - بغية الباحث) ، والدارقطني (١١١/٤) كتاب الجهاد (٣٢) عن الواقدي ثنا أفلح بن سعيد المزني عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي أحمد أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « أسهم رسول الله ﷺ للفرس سهمين ولصاحبه سهماً » .

والواقدي متروك .

وخرج - أيضاً - عن مجمع بن حارثة الأنصاري مثل قول أبي حنيفة (١).

« وذكره الحافظ في « المطالب العالية » (١٦٠/٢) رقم (١٩٣٤) وعزله إلى الحارث .  
حديث عائشة :

أخرجه ابن مردويه في « تفسيره » كما في « نصب الراية » (٤١٧/٣) ثنا أحمد بن محمد بن السري ثنا الثوري بن محمد حدثني أبي ثنا يحيى بن محمد بن هاتئ عن محمد بن إسحق ثنى محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة قالت : « أصاب رسول الله ﷺ سباباً بنى المصطلق ، فأخرج الخمس منها ، ثم قسم بين المسلمين ، فأعطى الفارس سهمين والراجل سهماً » .

حديث عمر بن الخطاب وطلحة والزبير :

أخرجه الدارقطني (١٠٣/٤) كتاب الجهاد (١١) من طريق ياسين بن معاذ عن الزهري عن مالك ابن أوس بن الحذثان عن عمر بن الخطاب ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير قالوا : « كان رسول الله ﷺ يسهم للفارس سهمين وللراجل سهماً » .

قال أبو الطيب أباى في « التعليل المغنى » (١٠٣/٤) : ياسين بن معاذ الزيات عن الزهري قال في الميزان : قال ابن معين : ليس حديث بشئ ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي وابن الجنيذ : متروك ، وقال ابن حبان : إنه يروى الموضوعات ، وقد تويع تابعه سليمان بن أرقم عن الزهري به . أخرجه الدارقطني أيضاً (١٠٣/٤) كتاب الجهاد (١٢) .

قال أبو الطيب : في إسناده سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري ، قال البخاري : تركوه ، وقال أحمد : لا يروى عنه ، وعن ابن معين : أنه ليس بشئ ، وقال الجوزجاني : ساقط ، وقال أبو داود والدارقطني : متروك ، وقال أبو زرعة : إنه ذاهب الحديث .  
مرسل مكحول :

أخرجه سعيد بن منصور (٣٢٦/٢) رقم (٢٧٦٩) من طريق أسامة بن زيد عنه « أن النبي ﷺ فرض للفارس سهمين وللراجل سهماً » .

وذكره السيوطي في « الدر المنثور » (٣٣٩/٣) عنه مرفوعاً : بلفظ : « لا سهم من الخيل إلا لفارسين ، وإن كان معه ألف فرس إذا دخل بها أرض العدو قال : قسم رسول الله ﷺ يوم بدر للفارس سهمين وللراجل سهم » . وعزاه إلى عبد الرزاق أيضاً .

وروى عبد الرزاق أيضاً كما في « نصب الراية » (٤١٨/٣) عن مكحول : أن الزبير حضر يوم خيبر بفارسين فأعطاه النبي ﷺ خمسة أسهم .

وهذا الآخر يخالف ما تقدم في أن النبي ﷺ أسهم الزبير أربعة أسهم يوم خيبر سهماً له ، وسهما لأمه ، وسهمين لفارسه وهو أصح .

ثم أخرجه من طريقه نا إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام أن رسول الله ﷺ أعطاه أربعة أسهم سهمين لفارسه وسهما له وسهما لأمه سهم ذى القربى .

وأخرجه أيضاً (١١١/٤) كتاب الجهاد رقم (٢٨) من طريق هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن جده أنه كان يقول : ضرب رسول الله ﷺ عام خيبر .

(١) تقدم .

وأما القياس المعارض لظاهر حديث ابن عمر <sup>(١)</sup> : فهو أن يكون سهم الفرس أكثر من سهم الإنسان ، ، هذا الذي اعتمده أبو حنيفة في ترجيح الحديث الموافق لهذا القياس على الحديث المخالف له .

وهذا القياس ليس بشيء <sup>(٢)</sup> ؛ لأن سهم الفرس إنما استحقه الإنسان الذي هو الفارس بالفرس ، ، وغير بعيد أن يكون تأثير الفارس بالفرس في الحرب ؛ ثلاثة أضعاف تأثير الراجل ، بل لعله واجب ؛ مع أن حديث ابن عمر أثبت .

### [ مَا يَجُوزُ لِلْمُجَاهِدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ]

وأما ما يجوز للمجاهد أن يأخذ من الغنيمة قبل القسم : فإن المسلمين اتفقوا على تحريم الغلول ؛ لما ثبت في ذلك عن رسول الله ﷺ ، مثل قوله - عليه الصلاة والسلام - : « أَدُّ الْخَائِطَ وَالْمَحِيطَ ؛ فَإِنَّ الْقُلُولَ عَارٌ ، وَشَتَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » <sup>(٣)</sup> ، ، إلى غير ذلك من الآثار الواردة في هذا الباب .

(١) في الأصل : حديث ابن عمر الموافق لهذا القياس على الحديث للمخالف له وهذا القياس .  
(٢) ووجهه أن قياس الغرب على الأدمى غير صحيح ؛ لأن أثره في الحرب أكثر ، وكلفتها أعظم ، فينبغي أن يكون سهمها أكثر . المغنى ٤٠٥/٨  
(٣) قلت ورد من حديث عبادة بن الصامت ، والعباس بن سارية ، وعبد الله بن عمرو بن العاص .

حديث عبادة :

أخرجه أحمد (٣١٨/٥) ، والنسائي (١٣١/٧) كتاب قسم الفئ وابن حبان (١٦٩٣ - موارد) من طريق سليمان بن موسى عن مكحول عن أبي سلام عن أبي أمامة عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال : « أدوا الخيط والمخيط ، وليأكم والغلول ؛ فإنه عار على أهله يوم القيامة » هكذا رواه من هذا الوجه مختصراً .

وأخرجه أحمد (٣١٦/٥) من طريق إسماعيل بن عياش عن أبي بكر بن عبد الله عن أبي سلام عن المقدم بن معد يكرب الكندي أنه جلس مع عبادة بن الصامت ، وأبي الدرداء ، والحارث بن معاوية الكندي فتذكروا حديث رسول الله ﷺ فقال أبو الدرداء لعبادة : يا عبادة كلمات رسول الله ﷺ في غزوة كذا في شأن الإخماس ، فقال عبادة : إن رسول الله ﷺ صلى بهم إلى بعر من الغنم ، فلما سلم قام فتناول وبرة بين يديه فقال : « إن هذه من غنائمكم ، وإنه ليس لى فيها إلا نصيبى معكم إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم ، فأدوا الخيط والمخيط ، وأكبر من ذلك وأصغر ، ولا تغفلوا ؛ فإن الغلول نار وعار على أصحابه في الدنيا والآخرة .. » الحديث وأبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم .

وحديث العباس بن سارية :

أخره أحمد (١٢٧/٤ - ١٢٨) ، وللبزار كشف الاستار (٢٩١/٢) كتاب الجهاد : باب ما جاء في الغلول ، حديث (١٧٣٤) ، والطبراني في الكبير (١٨) رقم (٦٤٩) ثنا أبو عاصم ثنا وهب أبو خالد =

## [ إِبَاحَةُ الطَّعَامِ لِلْغَزَاةِ ؛ مَا دَامُوا فِي أَرْضِ الْغَزْوِ ]

واختلفوا في إِبَاحَةِ الطَّعَامِ لِلْغَزَاةِ مَا دَامُوا فِي أَرْضِ الْغَزْوِ :

فأباح ذلك الجمهور ، ، ومنع من ذلك قوم ؛ وهو مذهب ابن شهاب <sup>(١)</sup> .

والسبب في اختلافهم : معارضة الآثار التي جاءت في تحريم الغلول للكفار الواردة في

إِبَاحَةِ أَكْلِ الطَّعَامِ : من حديث ابن عمر ، وابن المغفل ، وحديث ابن أبي أوفى .

فمن خصص <sup>(٢)</sup> أحاديث تحريم الغلول بهذه ، أجاز أَكْلَ كُلِّ الطَّعَامِ لِلْغَزَاةِ .

وَمَنْ رَجَعَ أَحَادِيثَ تَحْرِيمِ الْغُلُولِ عَلَى هَذَا ، لم يجز ذلك ، ، وحديث ابن مغفل

هو : قَالَ : « أَصَبْتُ جِرَابَ شَحْمٍ يَوْمَ <sup>(٣)</sup> خَيْبَرَ ، فَقُلْتُ : لَا أُعْطِي مِنْهُ شَيْئاً ، فَالْتَفْتُ فَإِذَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَسَبَّمُ » <sup>(٧٥٧)</sup> ، ، خرجه البخاري ، ومسلم .

« قال حدثني أم حبيبة بنت العرياض عن أبيها « أن رسول الله ﷺ كان يأخذ الوبرة من في الله عز

وجل فيقول : ما لي من هذا إلا مثل ما لأحدكم إلا الخمس ، وهو مردود فيكم فأدوا الحيط والمخيط

فما فوقها ، وإياكم والغلول فإنه عار وشار على صاحبه يوم القيامة » .

وقال الهيثمي : رواه أحمد ، والبخاري ، والطبراني ، وفيه أم حبيبة بنت العرياض ، ولم أجد من

وثقها ، ولا جرحها وبقي رجاله ثقات .

وحديث عبد الله بن عمر :

أخرجه الطبراني في الأوسط كما في للمجمع (٣٤٢/٥) عنه : « أن رسول الله ﷺ قال : وهو

بالمعاصرة أثناء حديث ردوا الحيط والمخيط فإن الغلو عار وشار على أهله يوم القيامة » .

وأخرجه أبو داود (٦٩/٢ - ٧٠) كتاب الجهاد : باب في فداء الأسير بمالك ، حديث (٢٦٩٤) ،

والنسائي (٦٦٢/٦ - ٦٦٣) ، وأحمد (١٨٤/٢) ، والبيهقي (٣٣٦/٦ - ٣٣٧) وفي « دلائل النبوة »

(١٩٤ / ٥) مطولاً من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً وفيه : « فأدوا

الحيط والمخيط فإن الغلول يكون على صاحبه عاراً وناراً وشاراً يوم القيامة » .

وأخرجه مالك (٤٥٧/٢ - ٤٥٨) كتاب الجهاد : باب ما جاء في الغلول حديث (٢٢) من طريق

عبد الرحمن بن سعيد عن عمرو بن شعيب مرسلاً .

(١) قال ابن قدامة : ( أجمع أهل العلم إلا من شذ منهم : لى أن للغزاة إذا دخلوا أرض الحرب

أن يأكلوا مما وجدوا من الطعام ، ويعلفوا دوابهم من أعلانهم منهم : سعيد بن المسيب ، وعطاء ،

والحسن ، والشعبي ، والقاسم ، وسالم ، والثوري ، والأوزاعي ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب

الرأى ، وقال الزهري : لا يؤخذ إلا بإذن الإمام ، وقال سليمان بن موسى لا يترك إلا أن ينهى عنه

الإمام فيقتى نهي ) أ.هـ .

فلعل مذهب الماتنين مقيد بما إذا نهى الإمام أو يحصلون إذن الإمام لا كما أطلق ابن رشد وقد حكى

البغوي اتفاق أهل العلم على الجواز ، ولم يحك خلافاً . للمعنى (٤٣٨/٨) ، شرح السنة ٦٢٤/٥

(٢) في الأصل : خصر . (٣) في الأصل : يولى .

(٧٥٧) أخرجه البخاري (٢٥٥/٦) كتاب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب ، حديث (٣١٥٣)

ومسلم (١٣٩٣/٣) كتاب الجهاد والسير : باب جواز الأكل من طعام الغنيمة ، حديث (١٧٧٢/٢٢) =

وحديث ابن أبي أوفى : قال : « كُنَّا نَصِيبُ فِي مَغَازِنَا الْعَسَلَ ، وَالْعِنَبَ ، فَتَأْكُلُهُ ، وَلَا نَدْفَعُهُ » (٨٥٨) ، أخرجه - أيضاً - البخاري .

### [ عَقُوبَةُ الْغَالِ ]

واختلفوا في عقوبة الغال :

فقال قوم : يحرق رحله ، ، وقال بعضهم : ليس له (١) عقاب إلا التعرير .

وسبب اختلافهم : اختلافهم في تصحيح حديث صالح بن محمد بن زائدة ، عن سالم بن عمر ؛ أنه قال : قال - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ غَلَّ ، فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ » (٧٥٩) .

= وأحمد (٨٦/٤) ، وأبو داود (١٤٩/٣) كتاب الجهاد : باب في إباحة الطعام في أرض العدو ، حديث (٢٧٠-٢) ، والنسائي (٢٣٦/٧) كتاب الضحايا : باب ذبائح اليهود ، والبيهقي (٢٨٢/٩) كتاب الضحايا باب ما جاء في طعامهم وإن كانوا حرباً ، وأبو داود الطيالسي (٢٣٨/١ - منحة ) رقم (٢٠٦٥) .

(٧٥٨) أخرجه البخاري (٢٥٥/٦) كتاب فرض الخمس : باب ما يصيب من الطعام من أرض الحرب ، حديث (٣١٥٤) ، وأبو داود (١٤٩/٣) كتاب الجهاد : باب في إباحة الطعام في أرض العدو حديث (٢٧٠-١) ، والبيهقي (٥٩/٩) كتاب السير : باب السرية تأخذ الملق والطعام لكن من حديث ابن عمر .

أما حديث أبي أوفى في هذا الباب :

أخرجه أبو داود (١٥١/٣) كتاب الجهاد : باب في النهي عن النهب إذا كان في الطعام قلة في أرض العدو ، حديث (٢٧٠-٤) ، وابن الجارود ص (٣٥٩) باب إباحة أطعمة العدو من غير قسم ، حديث (١٠٧٢) ، والحاكم (١٢٦/٢) كتاب قسم القرى : باب تنفيل الثلث بعد الخمس ، وأحمد (٣٥٤/٤) ، والبيهقي (٦٠/٩) كتاب السير : باب السرية تأخذ الملق والطعام ، من طريق أبي إسحق الشيباني عن محمد بن المجالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال : أصبنا طعاماً يوم خيبر وكان الرجل يبعث ، فيأخذ منه مقدار ما يكتفيه ، ثم ينطلق .

قال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ، فقد احتج بمحمد ، وعبد الله ابني أبي المجالد جميعاً ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

وأخرجه الحاكم (١٣٣/٢) - (١٣٤) من طريق أبي إسحق الشيباني ، وأثبت بن سوار عن محمد ابن أبي المجالد به .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .  
(١) في الأصل : عليه .

(٧٥٩) أخرجه أحمد (٢٢/١) ، وأبو داود (٧٦/٢) كتاب الجهاد : باب في عقوبة الغال ، حديث (٢٧١٣) ، والترمذي (١١/٣) كتاب الحدود : باب ما جاء في الغال ما يصنع به حديث (١٤٨٦) والحاكم (١٢٧/٢ - ١٢٨) ، والبيهقي (١٠٣/٩) كتاب السير : باب لا يقطع من غل في الغنمة ، والبخاري في « شرح السنة » (٦٢٢/٥ - بتحقيقنا) من طريق صالح بن محمد بن زائدة قال : دخلت مع سلمة أرض الروم ، فأتى برجل قد غل ، فسأله سألناه عنه فقال : سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال : « إذا وجدتم الرجل قد غل ، فأحرقوا متاعه واضربوه » . =



= وقال الحاكم : « صحيح الإسناد ، ولم يخرجه ، ووافقه الذهبي ، قلت : وهذا من أرواهما ، فإن صالح بن محمد بن زائدة جرحه البخاري ، وغيره وسيأتي ذلك .

وقال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه قال : وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال : إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة ، وهو أبو واقد الليثي وهو منكر الحديث .

والحديث ضعفه أيضاً أبو داود فقد أخرج عقب الحديث حديثاً آخر من طريق أبي إسحق عن صالح ابن محمد قال : غزونا مع الوليد بن هشام ، ومعنا سالم بن عبد الله بن عمر ، وعمر بن عبد العزيز ، فقل رجل متاعاً فأمر الوليد بمتاعه فأحرق وطيف به ولم يعطه سهمه .

وقال أبو داود : هذا أصح الحديثين رواه غير واحد : أن الوليد بن هشام أحرق رجل رباب بن سعد وكان قد غل وضربه .

والحديث ذكره البخاري في « التاريخ الصغير » ( ٩٦/٢ ) ، وقال : صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليثي تركه سليمان بن حرب منكر الحديث روى عن سالم عن أبيه عن عمر رفعه « من غل فأحرقوا متاعه » لا يتابع عليه وقال النبي ﷺ في الغال : « صلوا على صاحبكم » ، ولم يحرق متاعه . أ. هـ .

وقد أسند البيهقي ( ١٠٣/٩ ) عن البخاري أنه قال في هذا الحديث : أنه باطل . وقد ضعف هذا الحديث أيضاً البيهقي .

وقال أبو الطيب آبادي في « عون المعبود » ( ٣٨٢/٧ ) : قال المنزلي : وأخرجه الترمذي ، وقال : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقال : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة ، وهو أبو واقد الليثي ، وهو منكر الحديث ، وقال محمد يعني البخاري : وقد روى في غير حديث عن النبي ﷺ في الغال ، فلم يأمر فيه بحرق متاعه هذا آخر كلامه ، وصالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وقد قيل : إنه تفرد به ، وقال البخاري : وعامة أصحابنا يحتجون بهذا في الغلول وهو باطل ليس بشئ ، وقال الدارقطني : أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد ، قال : وهذا حديث لم يتابع عليه ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله ﷺ ، وقال ابن القيم في « شرح سنن أبي داود » ( ٣٨١/٧ ) ، وقد ذكر أبو عمرو بن عبد البر هذا الحديث وزاد فيه « واضربوا عقه بدل واضربوه » وقال عبد الحق : هذا حديث يدور على صالح بن محمد ، وهو منكر الحديث ضعيفه لا يحتاج به ضعفه البخاري وغيره . أ. هـ .

وقد ضعفه أيضاً الطحاوي كما في « الفتح » ( ٢١٧/٦ ) فقال : لو صح الحديث لاحتمل أن يكون حين كانت العقوبة بالمال ، وضعفه الحافظ ابن حجر أيضاً كما في المصدر السابق .

وصالح بن محمد قد ضعفه كثير من الأئمة غير البخاري . فقال ابن معين : ضعيف ليس حديثه بذلك ، وقال مرة : ليس بذلك .

وقال أبو حاتم وأبو زرعة : ضعيف الحديث . وقال أبو حاتم أيضاً والنسائي : ليس بالقوي .

وقال الدارقطني : ضعيف . وقال ابن عدي : بعض أحاديثه مستقيمة ، وبعضها فيها إنكار ، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم .

وقال ابن حبان : كان من يقلب الأخبار ، والأسانيد ، ولم يعلم ، ويرسل المسند ، ولا يفهم ، فلما كثر =

## الفصل الثالث :

### في حكم الأنفال [ جواز النفل ]

وأما تنفيل <sup>(١)</sup> الإمام من الغنيمة لمن شاء ، أعني : أن يزيده على نصيبه ؛ فإن

= لذلك في حديثه استحق الترك .

وقال أبو أحمد الحاكم : حديثه ليس بالقائم .

وقال الساجي : مكرر الحديث فيه ضعف ، ينظر التهذيب (٤/٤٠١ - ٤٠٢) .

وعما سبق يتبين ضعف الحديث ؛ لوجود صالح بن محمد في سنده ، وقد علمت ما فيه لتعرف ما في قول الحاكم من التساهل .

وللحديث شاهد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً : أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما ضربوا الغلال بالسوط ، وحرقوا متاعه ، ومنعوه سهمه .

أخرجه أبو داود (٧٧/٢) كتاب الجهاد : باب في عقوبة الغلال ، حديث (٢٧١٥) ، والحاكم (٢/١٣٠ - ١٣١) ، وابن الجارود (١٠٨٢) من طريق الوليد بن مسلم قال : ثنا زهير بن محمد به .

وقال الحاكم : حديث غريب صحيح ، ووافقه الذهبي .

قال ابن القيم في « شرح أبي داود » (٧/٢٨٤) : وعلة هذا الحديث : أنه من رواية زهير بن محمد من عمرو بن شعيب .

وزهير هذا ضعيف . هـ .

وقد أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب من قوله - أي موقوفاً -

(١) والنفل :

هو بالتحريك مأخوذ من النفل بالسكون معناه الزيادة .

وشرعاً : زيادة على سهم الغنيمة يمنحها الإمام لبعض الغزاة ، وهي قد تكون جزاء على أثر محمود قام به الغازي ؛ كمبارزة ، وحسن إقدام ، وهذا يسمى إنعاماً ومكافأة ، وقد يكون عدة من الأمير لمن يفعل ما فيه زيادة مكابدة للكفار ؛ كال تقدم على طلعية ، والتهجم على قلعة ، وهذا يسمى جمالة ، ويشترط للإمام مالك في الجمل أن يكون من غير السلب ، وسيأتي رأيه في السلب عند الكلام عليه . دليل مشروعته :

أما دليل مشروعته فما صح في أحاديث متعددة من أن النبي ﷺ فعله مع المقاتلة في وقائع شتى : منها ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ « كان ينفل بعض من يبعث من سرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش » ، وعنه أن النبي ﷺ « بعث سرية قبل نجد ، فخرجت فيها فبلغت سهامنا اثني عشر بعيراً ، ونفلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً » متفق عليهما ، وما روى عن عبادة بن الصامت : أن النبي ﷺ « كان ينفل في البلدة الربع وفي الرجعة الثلث » رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي . وقد تلفت الأمة هذه الأحاديث كلها بالقبول ، وقد نزل فيه فيما يرى بعض العلماء قوله تعالى : ﴿ يستولونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول ﴾ والمراد أن الحكم فيها يرجع إلى الله ورسوله ، فيحكم فيها النبي ﷺ بما يراه .

= صفة المشروعية :

اتفقت الأمة على مشروعية الأنفال ، وعبر عنها بعض الفقهاء بالجواز ؛ كما جاء في كتاب « المذهب للشيرازي » من علماء الشافعية قال : يجوز لأمير الجيش أن ينفل لمن فعل فعلاً يفضي إلى الظفر بالعدو . وعبر عنها بعضهم بالامتنعاب كما جاء في كتاب « فتح القدير » للكمال بن الهمام من علماء الحنفية تعليقا على قول صاحب « الهداية » : ولا بأس بأن ينفل الإمام في حال القتال ، ويحرص به على القتال ، قال الكمال : « أى : يستحب أن ينفل نص عليه في الميسوط ، وسيذكر المصنف أنه تحريض والتحريض مندوب إليه » ثم قال أيضا : « واعلم أن التحريض واجب للنص المذكور أى قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال ﴾ ، لكنه لا ينحصر في التنفيل ؛ ليكون التنفيل واجبا ، بل يكون بغيره أيضا من الموعظة الحسنة ، والترغيب فيما عند الله ، فإذا كان التنفيل أحد خصائص التحريض ، كان التنفيل واجبا مخيرا ، ثم إذا كان هو ادعى الحصول إلى المقصود يكون إسقاط الواجب به دون غيره مما يسقط به الواجب أولى ، وهو للتدوب ، فصار التدوب اختيارا الإسقاط به دون غيره لا هو في نفسه ، بل هو واجب مخير .

هذا - وقد نقل الكمال بن الهمام أيضا : طعن بعض الناس على التنفيل بحجة أن فيه ترجيح البعض ، وتوهين البعض الآخر قالوا : وتوهين المسلم حرام ، فقال الكمال في الرد عليه : « إنه ليس بشئ ، وإلا حرم التنفيل لاستلزامه للمحرم ، وهو توهين المسلم مع أن التنفيل ثابت بالأحاديث الصحيحة .

والواقع أن التنفيل من شأنه أن يثري الباقي يمثل ما فعل المنفل له ، فهو يورث شجاعة وحمية لا توهينا ، ثم هو بعد ذلك ليس على عمل قام به جميع المجاهدين ، بل على عمل رائد قام به المنفل له فكان النفل مكافأة ، وشكرا لا إيثارا له وانتقاصا لغيره ممن يساويه ، فالقول كما قال الكمال : إن هذا القول ليس بشئ .

ومما سبق يتبين أن التنفيل مشروع الأصل ، وأنه بحسب ما يراه الإمام فيكون جائزا ويكون مندوبا ، وقد يكون واجبا متى تمين طريقا للتحريض الواجب بقوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال ﴾ الآية .

محل النفل :

اختلف الفقهاء في محل النفل من الغنيمة قليل : إنه من الخمس الواجب لبيت المال ، وهو مذهب الإمام مالك ، وروى عن سعيد بن المسيب ، وقيل : من خمس الخمس المرصود للمصالح ، وهو الأصح عند الشافعية ، وقيل : من الأخماس الأربعة ، وهو مذهب الإمام أحمد ووجه عند الشافعية ؛ وبه قال إسحاق ، وأبو عبيد ، وققهاء الشام وأبو مالك ، وقيل : من أصل الغنيمة ، وروى عن الإمام أحمد ، والأوزاعي ، وأبي ثور ، والهادوية ، وهو وجه عند الشافعية أيضا ، ومذهب الحنفية إلى أن النفل قبل الإحراز بدار الإسلام يكون بالربع بعد الخمس ، أو بالربع أو بالثلث ، أو بالكل ، فمحل قبل الإحراز كل الغنيمة غير أنهم قالوا : لا ينبغي للإمام أن ينفل بكل المأخوذ ، ومع ذلك إن فعله جاز متى رأى فيه المصلحة ، أما بعد الإحراز : فلا يجوز أن ينفل إلا من الخمس .

الأدلة :

استدل الإمامان مالك ، والشافعي : على أن النفل يكون من الخمس على وجه العموم بما رواه =

= مالك في الموطأ عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب أنه قال : كان الناس يعطون النفل من الخمس .  
قال الإمام مالك : وذلك أحسن ما سمعت في ذلك .

قال القرطبي : وإنما لم يرد النفل من رأس الغنيمة ؛ لأن أهلها معينون ، وهم الموقوفون ،  
والخمس مردود قسمه إلى اجتهد الإمام ، وأهله غير معينين ، فلم يكن بعد هذا أن يكون النفل من  
حق أحد ، وإنما يكون من حق رسول الله ﷺ وهو الخمس .

ولكن الإمام الشافعي يرى : أن النفل لا يكون من الخمس كله ، بل من خمس الخمس المرصد  
للمصالح كما هو الأصح في المذهب ؛ لأن الخمس بالنص موزع على خمسة قسم لرسول الله ﷺ  
يتصرف فيه كيف شاء ويصحه حيث أراه الله ، وهذا الذي يعطى منه النفل ، وما سوى ذلك السهم  
من بقية الخمس يكون لمن سماهم الله عز وجل في كتابه ، وهم ذو القربى ، ومن عطف عليهم فلا  
ينفل من حقوقهم لأحد ، قال في «الأم» : «وقول سعيد بن المسيب يعطون النفل من الخمس كما  
قال : إن شاء الله ؛ وذلك من خمس النبي ﷺ فإن له خمس الخمس من كل غنيمة ، فكان النبي  
ﷺ يضعه حيث أراه الله كما يضع سائر ماله ، فكان الذي يريه الله تبارك وتعالى ما فيه صلاح  
المسلمين ، وما سوى سهم النبي ﷺ من جميع الخمس لمن سماه الله عز وجل ، فلا يتوهم عالم بأن  
يكون قوم حضروا فاتخذوا ما لهم ، وأعطوا بما لغيرهم إلا أن يطوع به عليهم غيرهم» .

واستدل الإمام أحمد على أن النفل من الأخماس الأربعة بما رواه أحمد ، وأبو داود عن معن بن  
يزيد السلمي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا نفل إلا بعد الخمس » وبروايتهما أيضاً عن  
حبيب بن مسلمة أن النبي ﷺ « نفل الربع بعد الخمس في بدائه ، ونفل الثلث بعد الخمس في  
رجعته » ، فهذان الحديثان صريحان في أن النفل من الأخماس الأربعة .

واستدل القائلون بأن النفل يكون من أصل الغنيمة : بما رواه أبو داود عن نافع عن ابن عمر أن  
النبي ﷺ يمت سرية قبل لمحذ فاصينا نعماً كثيراً فنفلنا أميرنا بعيراً بعيراً لكل إنسان ، ثم قدمنا على  
رسول الله ﷺ ، فقسم رسول الله ﷺ بيننا غنيمتنا ، فأصاب كل رجل منا اثني عشر بعيراً بعد  
الخمس ، وما حاسبنا رسول الله ﷺ بالذي أعطانا صاحبنا ، ولا عاب عليه ما صنع فكان لكل رجل  
منا ثلاثة عشر بعيراً بنفله .. وهو صريح في أن التنزيل كان من أصل الغنيمة .

واستدل الحنفية بأنه لم يثبت للغنائم حق قبل الإحراز فليس في التنزيل بالكل ، أو بالبعض اعتداء  
على حق أحد أما بعد الإحراز فقد تأكد حق الغنائم به ، ولهذا يورث عن مات منهم ، فلا يجوز  
إبطال حقهم ، فيمتنع التنزيل بما يتعلق به حقهم ، وهو الأخماس الأربعة ، وليس لهم حق في  
الخمس فجاز للإمام أن ينفل منه .

وقد اعترضوا هم على ذلك : بأن حق الفقراء أيضاً قد تأكد في الخمس ؛ كما تأكد حق الغنائم في  
الأخماس الأربعة فوجب ألا يجوز إبطال حقهم كما لا يجوز إبطال حق الغنائم .

وأجابوا بأن جواز ذلك في الخمس : باعتبار أن النفل إليه مصرف ، ولهذا قيده بالمقاتل الفقير ،  
وقالوا : إذا كان غنياً لا يجوز تغيله لما فيه من إبطال حق الأصناف الثلاثة .

مناقشة الأدلة :

أما ما استدل به المالكية ، والشافعية من أثر سعيد بن المسيب : فلا يصح الاستدلال به ؛ لأنه لا  
ينهض معارضاً للأحاديث الصحيحة الواردة في الموضوع ؛ كالثي استدل بها على أن النفل يكون من الأخماس =

العلماء اتفقوا على جواز ذلك (١) .

= الأربعة ، وعلى أنه يكون من أصل الغنيمة ، ويقال في دليل من ذهب إلى أن النفل يكون من أصل الغنيمة أن الحديث لم يقع فيه التصريح بأن النفل كان من كل الغنيمة ، بل جاء كما نقله «الشوكاني» : « أن الغزاة في تلك السرية كانوا عشرة وأن الغنيمة كانت مائة وخمسين بعيرا » ، فيحتمل أن الأمير نفلهم من الخمس ، وهو ثلاثون ، ولما حضروا وقسم لهم الباقي بعد الخمس أصاب الواحد منهم اثني عشر بعيراً ، وعليه يكون التفتيل وقع من ثلث الخمس ، غاية أن النبي ﷺ أقر الأمير على ما فعل من التفتيل من الخمس قبل القسم ، وهو إقرار لاحق للتصرف صادر من صاحب الحق ، وهو الرسول ﷺ فيكون جائزاً ، ويحتمل أيضاً أن يكون النفل لبعض الجيش من أربعة أخماس الغنيمة بأن أخرج الخمس أولاً ، ثم نفل عشرة رجال ، ثم قسم بعد ذلك . قال ابن قدامة في المغنى : « ويتعين حمل الخبر على هذا ؛ لأنه لو أعطى جميع الجيش لم يكن ذلك نفلاً ، وكان قد قسم لهم أكثر من الأربعة الأخماس وهو خلاف الآية والأخبار ، وبوجود هذين الاحتمالين لا ينهض الحديث حجة على أن النفل من أصل الغنيمة .

ويقال للحنفية في قولهم : أن النفل بعد الحيازة يكون من الخمس ؛ لأن الأخماس الأربعة حتى للغنائم ؛ أنه غير مسلم ؛ لأن الخمس أيضاً له مستحقون ، وهم الأصناف الثلاثة عندهم ، وأصحاب النفل ليسوا دائماً من هؤلاء الأصناف ، ولو قصرنا التفتيل على هذه الأصناف الثلاثة ، أو بعضها لما تحقق الغرض المقصود من التفتيل وهو التحريض . وكثيراً ما يقوم بالأعمال الخطيرة النافعة في الحرب من ليس من هؤلاء الأصناف ، فالقول بأنه من الخمس وتقيد مستحقة بأحد الأصناف الثلاثة تقليل للغنائم المقصودة من التفتيل . كيف والأحاديث الصحيحة تدل على أن النفل جائز مطلقاً قبل الإحراق ، وبعده وليس فيها ما يدل على هذه التفرقة .

وبالنظر في هذه المناقشة يتبين :

أولاً : أن دليل المالكية ، والشافعية ، وهو أثر سعيد بن المسيب لا ينهض حجة أمام الأحاديث الصحيحة التي تفيد أن النفل إما يكون بعد الخمس .

ثانياً : أن دليل القائلين بأن النفل من أصل الغنيمة لا يثبت المطلوب ؛ لطرق الاحتمال إليه .

ثالثاً : أن تفرقة الحنفية بين ما قبل الإحراق وما بعده تفرقة لم تعتمد دليلاً سوى ما قالوا من أن استقرار حق الغنائم إما هو بعد الإحراق فإنه لا يثبت لهم ملك قبله ، وهى مسألة خلافية لا يوافقهم عليها غيرهم ، فلا تنهض حجة في وجه المخالف .

رابعاً : أن آية ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء ﴾ ظاهرة في وجوب إخراج الخمس لمن ساهم الله في الآية ، وبذلك انقطعت صلته بالغنائم ، وتحض حقاً لغيرهم كما خلصت لهم الأخماس الأربعة حقاً وتفيلاً كما يراه الإمام .

(١) وحكى عن عمر وابن شعيب أنه قال ( لا نفل بعد رسول الله ﷺ ) ، ولعله يحتج بقوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول ﴾ فخص بها . المغنى ٣٧٩/٨ . حكاه ابن قدامة في المغنى ورد عليه ص ٣١٦

### [ في أي شيء يكون النفل ]

واختلفوا في <sup>(١)</sup> أي شيء يكون النفل ، وفي مقداره ، وهل يجوز الوعد به قبل الحرب ؟  
وهل يجب السلب للقاتل ، أم ليس يجب إلا أن ينقله له الإمام ؟ .  
فهذه أربع مسائل ، هي قواعد هذا الفصل .

### [ في أي شيء يكون النفل ؟ ]

أما المسألة الأولى : فإن قوماً قالوا : النفل يكون من الخمس الواجب لبيت مال المسلمين <sup>(٢)</sup> ؛ وبه قال مالك .

(١) في الأصل : من .

(٢) ذهب الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد إلى أنه يصرف في مصالح المسلمين ، ويقدم منها الأهم فالأهم ، فيعطى منه الجند والقضاة ، والعلماء ، وتسد منه الثغور ، وهي مواضع الخوف في البلاد ، ويصرف منه في إصلاح الطرق وإقامة الجسور ، وما إلى ذلك .  
وذهب « الشافعي » إلى أنه يخمس ، ويعطى أربعة أخماسه للمرتزقة ، وهم الجند المرصدون للجهاد ، والخمس الباقي يقسم خمسة أقسام يصرف أحدها في مصالح المسلمين ، والأخماس الأربعة الباقية تصرف لذوى القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل هذا حكم منقول الفئ عنه ، وأما عقاره فالذهب أنه يجعل وقفا وتقسم غلته كذلك .  
الأدلة :

استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بما يأتي :

أولاً : بقوله تعالى : ﴿ وما آفأ الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير ، ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب ، للفقرءاء المهاجرين ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ والذين جاؤا من بعدهم ﴾ فقد سمي الله تعالى في مصرف الفئ جهات تجمع جميع المسلمين ولم يذكر تخميساً ، ولذا لما قرأ عمر هاتين الآيتين حتى بلغ ﴿ والذين جاؤا من بعدهم ﴾ قال هذه الآية استوعبت المسلمين ، وقال أيضاً : ما من أحد إلا له في هذا المال نصيب إلا العبيد .  
ثانياً : بفعله ﷺ فإنه أخذ الجزية من مجوس هجر ونصارى نجران ، وفرض الجزية على أهل اليمن على كل حالم ديناراً ، ولم ينقل قط في ذلك أنه خمسه ، ولو كان لنفل ، ولو من طريق ضعيف كما تقتضى به العادة .

واستدل الشافعية على تخميس الفئ بقياسه على الغنمة بجامع أن كل مال وصل إلى المسلمين من الكفار فمصرفهما واحد ، وقد سمي الله في آية الفئ الجهات الخمس التى بينت سورة الأنفال أنها مصرف الخمس ، فدل ذلك على التخميس فى الفئ كالغنمة ، وحملوا قوله تعالى : ﴿ والذين جاؤا من بعدهم ﴾ على أنها جملة مستأنفة الغرض منها الدعاء للمؤمنين السابقين بالإيمان ، وليس لها دخل فى استحقاق الفئ .

وقد رد الجمهور عليهم : بأن القياس معارض للنصوص القاضية بعدم القسمة . وهناك فرق بين =

وقال قوم : بل النَّفْلُ إنما يكون من خُمُسِ الْخُمْسِ ، وهو حظ الإمام فقط ، وهو الذي اختاره الشافعي .

وقال قوم : بل النَّفْلُ من جملة الغنيمة ؛ وبه قال أحمد ، وأبو عبيدة ، ، ومن هؤلاء من أجاز تغيل جميع الغنيمة .

والسبب في اختلافهم هو : هل بين الآيتين الواردتين في المغنم تعارض ، أم هما على التخيير ؟ أعني : قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ... ﴾ الآية ، وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ... ﴾ [ الأنفال : ١ ، ٢ ] الآية . فمن رأى : أن قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ ناسخاً لقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾ - قال : لَا نَفْلَ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ ، أو من خمس الخمس .

ومن رأى أن الآيتين <sup>(١)</sup> لا معارضة بينهما ، وأنهما على التخيير ، أعني : أن للإمام أن ينفل من رأس الغنيمة مَنْ شَاءَ ، وله ألا ينفل ؛ بأن يعطي جميع أرباع الغنيمة للغانمين - قال : بجواز النفل من رأس الغنيمة .

ولاختلافهم - أيضاً - سبب آخر : هو اختلاف الآثار في هذا الباب ، ، وفي ذلك أثران :

أحدهما : ما روي مالك ، عن ابن عمر : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَبْلَ لُحْدٍ ، فَغَنِمُوا إِلَّا كَثِيرَةً ، فَكَانَ سَهْمَانَهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا ، [ أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا ] <sup>(٢)</sup> ، وَنَقَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا » <sup>(٣)</sup> ، وهذا يدل على أن النفل كان بعد القسمة من الخمس .

= الفئ والغنيمة لأن الغنيمة : قد بذل الجيش فيها مجهوداً شاقاً ، والفئ : لم يذل فيه عناء يذكر ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ فَلْيَنْظُرْ أَنَّهُ مَطْرُوفٌ عَلَى مَا قَبْلِهِ ، وَأَمَا كُونَهُ لِلدَّعَاءِ مُبْعِدٍ . وبذلك يرجع رأى الجمهور في مصرف الفئ لعموم نفعه أول المسلمين ؛ وآخرهم على اختلاف طيقاتهم ومشاربهم .

(١) في الأصل : أنه . (٢) مخط في ط .

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٧/٦) كتاب فرض الخمس : باب ومن الدليل على أن الخمس لتواجب المسلمين ، حديث (٣١٣٤) ، ومسلم (١٣٦٨/٣) كتاب الجهاد والسير : باب الأنفال ، حديث (١٧٤٩/٣٥) ، وأحمد (١٦٢/٢) ، والدارمي (٢٢٨/٢) كتاب السير : باب في أن النفل مع الإمام ، والنحاس في « النسخ والمنسوخ » ص (١٥٣) ، والبيهقي (٣١٢/٦) كتاب قسم الفئ : باب الوجه الثاني من النفل ، والبخاري في « شرح السنة » (٦١٩/٥ - بتحقيقنا) كلهم من طريق مالك وهو في الموطأ (٤٥٠/٢) كتاب الجهاد : باب جامع النفل في الغزو حديث (١٥) عن نافع عن ابن عمر قال : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً قَبْلَ لُحْدٍ فَغَنِمُوا إِلَّا كَثِيرَةً فَكَانَ سَهْمَانِهِمُ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا وَنَقَلُوا »

والثاني : حديث حبيب بن مسلمة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْفُلُ الرَّبِيعَ مِنَ السَّرَايَا بَعْدَ الْخُمْسِ فِي الْبَدَاةِ ، وَيَنْفُلُهُمُ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ <sup>(١)</sup> فِي الرَّجْعَةِ » (٧٦١) ، يعني : في بداءة غزوه - عليه الصلاة والسلام - ، وفي انصرافه .

= بعيراً بعيراً .

وأخرجه البخاري (٦٥٣/٧) كتاب المغازي : باب السرية التي قبل نجد ، ومسلم (١٣٦٩/٣) كتاب الجهاد والسير : باب الأنفال ، وعبد الرزاق (١٩٠/٥) رقم (٩٣٣٥) ، والحميدي (٣٠٥/٢) رقم (٦٩٤) ، والبيهقي (٣١٢/٦) من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر .

وأخرجه أيضاً مسلم (١٣٦٨/٣) كتاب الجهاد والسير : باب الأنفال (١٧٤٩/٣٧) ، وأبو داود (٨٧/٢) كتاب الجهاد : باب في نفل السرية تخرج من المعسكر (٢٧٤٥) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٤١/٣) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر .

وأخرجه مسلم (١٣٦٨/٣) كتاب الجهاد والسير : باب الأنفال (١٧٤٩/٣٦) ، وأبو داود (٨٧/٢) كتاب الجهاد : باب في نفل السرية (٢٧٤٤) ، والبيهقي (٣١٢/٦) من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر .

وأخرجه مسلم (١٣٦٩/٣) كتاب الجهاد والسير : باب الأنفال . من طريق ابن عون وأسماء بن زيد ، وأبو داود (٢٧٤١) من طريق شعيب بن أبي حمزة ، (٢٧٤٣) من طريق محمد بن اسحق ، وعبد الرزاق (١٩٠/٥) رقم (٩٣٣٦) من طريق عبد الله بن نافع وأبو يعلى (١٩٥/١٠) رقم (٥٨٢٦) من طريق جويرية كلهم عن نافع عن ابن عمر .

(١) في الأصل : الخمس بعد الثلث .

(٧٦١) أخرجه أحمد (١٦٠/٤) ، وأبو عبيد في الأموال ص (٣٩٦) حديث (٨٠٠) ، وأبو داود (١٨٢/٣) كتاب الجهاد : باب فيمن قال الخمس قبل النفل ، حديث (٢٧٤٩) ، وابن ماجه (٩٥١/٢) - (٩٥٢) كتاب الجهاد : باب النفل ، حديث (٢٨٥٣) ، وابن الجارود ص (٣٦١) - (٣٦٢) باب نفل السرايا بعد الخمس بعد ما أصابوا ، حديث (١٠٧٩) ، والحاكم (١٣٣/٢) كتاب قسم النفل : باب تفصيل الربيع في البداءة والثلث في الرجعة .

والدارمي (٢٢٩/٢) كتاب السير : باب النفل بعد الخمس ، والحميدي (٣٨٤/٢) رقم (٨٧١) ، وعبد الرزاق (٩٣٣١) ، ٩٣٣٢ ، ( ٩٣٣٣ ) ، وسعيد بن منصور (٣٠٦/٢ - ٣٠٧) رقم (٢٧٠١) ، وابن حبان (١٦٧٢ - موارد ) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٣٩/٣) ، والبيهقي (٣١٤/٦) كتاب قسم الفئ والغنيمة : باب النفل بعد الخمس ، واليغوي في « شرح السنة » (٦١٨/٥) - بتحقيقنا ) من طرق كثيرة عن مكحول عن زياد بن جارية عن حبيب بن مسلمة به .

وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وصححه ابن حبان .

وللحديث شاهد من حديث عبادة بن الصامت :

أخرجه الترمذي (١١٠/٤) كتاب السير : باب في النفل ، حديث (١٥٦١) ، وابن ماجه (٩٥١/٢) كتاب الجهاد : باب النفل ، حديث (٢٨٥٢) ، وأحمد (٣١٩/٤ - ٣٢٠) وعبد الرزاق (١٩٠/٥) رقم (٩٣٣٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٤٠/٣) ، والبيهقي (٣١٣/٦) من طريق مكحول عن أبي سلام عن أبي أمامة عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ « كان ينفل في البداءة الربيع وفي القبول الثلث » . وقال الترمذي : حديث حسن .



### [ الْمَقْدَارُ الَّذِي يُنْفَلُ مِنْهُ الْإِمَامُ ]

وأما المسألة الثانية : وهي ما مقدار ما للإمام أن ينفل من ذلك ، عند الذين أجازوا النفل من رأس الغنيمة ؟ فإن قوماً قالوا : لا يجوز أن ينفل أكثر من الثلث ، أو الربع <sup>(١)</sup> ؛ على حديث حبيب بن مسلمة .

وقال قوم : إن نفل الإمام السرية جميع ما غنمت ، جاز ؛ مصيراً إلى أن آية الأنفال غير منسوخة ، بل محكمة ، وأنها على عمومها غير مخصصة . ومن رأى : أنها مخصصة بهذا الأثر ، قال : لا يجوز أن ينفل أكثر من الربع ، أو الثلث .

### [ هَلْ يَجُوزُ الْوَعْدُ بِالتَّنْفِيلِ قَبْلَ الْحَرْبِ ؟ ]

وأما المسألة الثالثة : وهي هل يجوز الوعد بالتنفيل قبل الحرب ، أم ليس يجوز ذلك ؟ فإنهم اختلفوا فيه ؛ ففكره ذلك مالك ، وأجازه جماعة <sup>(٢)</sup> .

وسبب اختلافهم معارضة مفهوم مقصد الغزو لظاهر الأثر ؛ وذلك أن الغزو إنما يُقصدُ به وجه الله العظيم ، ولتكون كلمة الله هي العليا ، فإذا وعد الإمام بالنفل قبل الحرب ، خيف أن يسفك الغزاة دماءهم في حق غير الله <sup>(٣)</sup> .

وأما الأثر الذي <sup>(٤)</sup> يقتضي ظاهره جواز الوعد بالنفل : فهو حديث حبيب بن مسلمة : أن النبي - عليه الصلاة والسلام - « كَانَ يُنْفَلُ فِي الْغَزْوِ السَّرَايَا الْخَارِجَةَ مِنَ الْمَسْكَنِ الرَّبْعِ ، وَفِي الْقَوْلِ الثَّلَاثُ » .

ومعلوم أن المقصود من هذا إنما هو التنشيط على الحرب .

### [ هَلْ يَجِبُ سَلْبُ الْمَقْتُولِ ؟ ]

وأما المسألة الرابعة : وهي هل يجب سلب المقتول للقاتل <sup>(٥)</sup> ، أم ليس يجب ، إلا إن نفلهُ

(١) وهو قول أحمد نص عليه ، وحكاه ابن قدامة عن الجمهور ؛ أنه لا تجوز الزيادة على الثلث ومذهب الشافعي ؛ أنه موكول إلى رأى الإمام واجتهاده ، فيجوز الزيادة على الثلث إذا رأى مصلحة .

المغنى : ٨ / ٣٨٠ ، ٣٨١ ، الروضة : ٣٢٨ / ٥ ، ٣٢٩ .

(٢) وهو قول أحمد ونسبه ابن قدامة إلى أكثر أهل العلم .

وأجاب عن قول مالك بأن فيه مصلحة ، وتغريضا على القتال فجاز كاستحقاق الغنيمة ، وزيادة السهم للفارس ، واستحقاق السلب وما ذكره مالك يطال بهذه المسائل .

المغنى : ٨ / ٣٨٢ .

(٣) في الأصل : غير حق الله . (٤) في الأصل : التي .

(٥) تنظر المسألة في المغنى ٨ / ٣٨٦ : ٣٩٠ ، الروضة : ٣٣١ / ٥ ، فتح القدير : ٥ / ٢٤٩ : ٢٥٢ .

له الإمام ؟ فإنهم اختلفوا في ذلك .

فقال مالك : لا يستحق القاتل سَلْبَ المقتول ، إلا أن ينقله له الإمام ؛ على جهة الاجتهاد ، وذلك بعد الحرب ؛ وبه قال أبو حنيفة ، والثوري .

وقال الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، وإسحاق ، وجماعة من السلف : هو واجب للقاتل ، قال ذلك الإمام ، أو لم يقله .

ومن هؤلاء من جعل السلب له على كُلِّ حَالٍ ، ولم يشترط في ذلك شرطاً .  
ومنهم من قال : لا يكون له السَلْبُ ، إلا إذا قتله مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ ؛ وبه قال الشافعي .

ومنهم من قال : إنما يكون السلب للقاتل ؛ إذا كان القتل قبل مَعْمَعَةِ الحرب ، أو بعدها .

وأما إن قتله في حين الممعة ، فليس له سَلْبٌ ؛ وبه قال الأوزاعي .

### [ إِذَا اسْتَكْثَرَ الْإِمَامُ السَّلْبَ ]

وقال قوم : إن استكثر الإمام السلب ، جاز أن يُخَمَّسَهُ .

وسبب اختلافهم : هو احتمال قوله - عليه الصلاة والسلام - يوم حنين بعد ما برد القتال : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » (٧٦٢) ، أن يكون ذلك منه - عليه الصلاة والسلام - على جهة النفل ، أو على جهة الاستحقاق للقاتل .

(٧٦٢) أخرجه مالك (٤٥٤/٢ - ٤٥٥) كتاب الجهاد : باب ما جاء في السلب في النفل ، حديث (١٨) وأحمد (٢٩٥/٥ ، ٣٠٦) ، والبخاري (٢٤٧/٦) كتاب فرض الخمس : باب من لم يخمس الأسلاب ، حديث (٣١٤٢) ، ومسلم (١٣٧٠/٣) كتاب الجهاد والسير : باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، حديث (١٧٥١/٤١) ، وأبو داود (١٥٩/٣) كتاب الجهاد : باب في السلب يعطى القاتل ، حديث (٢٧١٧) ، وابن ماجه (٩٤٦/٢) كتاب الجهاد : باب البارزة والسلب ، حديث (٢٨٣٧) ، والترمذي (١١١/٤) كتاب السير : باب ما جاء في من قتل قتيلاً ، حديث (١٥٦٢) .

والخيملي (٢٠٤/١) رقم (٤٢٣) ، والدارمي (٢٢٩/٢) كتاب السير : باب من قتل قتيلاً فله سلبه ، وأبو عبيد القاسم بن سلام في « الأموال » رقم (٧٧٦) ، وابن الجارود (١٠٧٦) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٢١/٣) ، والبيهقي (٥٠/٩) ، والبيهقي في « شرح السنة » (٦١٢/٥) - بتحقيقنا - من طريق يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عنه . مطولاً ومختصراً .

وقال الترمذي : حسن صحيح .

وأخرجه أحمد (٣٠٧/٥) عن إسحق بن عيسى ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٢٧/٣) من طريق ابن المبارك كلاهما عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الأخرج عن أبي قتادة الأنصاري « أنه قتل رجل من الكفار فقتله النبي ﷺ سلبه ودرعه فباعه بخمسة أواق » .  
وابن المبارك من قدماء أصحاب ابن لهيعة

- = وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك :
- أخرجه أبو داود (٧٨/٢) كتاب الجهاد : باب في السلب يعطى للقاتل ، حديث (٢٧١٨) ، والدارمي (٢٢٩/٢) كتاب الجهاد والسير : باب من قتل قتيلاً فله سلبه ، وابن حبان (١٦٧١ - موارد) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٢٧/٣) ، والحاكم (٣٥٣/٢) وأبو داود الطيالسي (١٠٨/٢ - ١٠٩ - منحة ) رقم (٢٣٧٤) ، والبيهقي (٣٠٦/١ - ٣٠٧) كتاب قسم الفئ : باب السلب للقاتل ، وأحمد (١١٤/٣) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ يوم حنين : « من قتل قتيلاً فله سلبه » .
- قال أبو داود : هذا حديث حسن .
- وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .
- وصححه أيضاً ابن حبان .
- وله شاهد أيضاً من حديث سمرة بن جندب :
- أخرجه أحمد (١٢/٥) ، وابن ماجه (٩٤٧/٢) كتاب الجهاد : باب المبارزة والسلب حديث (٢٨٣٨) ، والبيهقي (٣٠٩/٦) من طريق نعيم بن أبي هند عن ابن سمرة بن جندب عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل فله السلب » .
- قال البرصري في « الزوائد » (٤١٦/٢) : هذا إسناد فيه ابن سمرة بن جندب ، واسمه سليمان بن سمرة ابن جندب ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان : حاله مجهول ويبقى رجال الإسناد ثقات أ. هـ .
- وفي الباب عن سلمة بن الأكوع ، وعوف بن مالك ، وابن عباس ، وجابر .
- أما حديث سلمة بن الأكوع :
- أخرجه مسلم (١٣٧٤/٣ - ١٣٧٥) كتاب الجهاد والسير : باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، حديث (١٧٥٤/٤٥) من طريق إياس بن سلمة قال : حدثني أبي سلمة بن الأكوع قال : غزونا مع رسول الله ﷺ هوازن فبينا نحن نتضحى مع رسول الله ﷺ إذ جاء رجل على جمل أحمر . فأتناخه . ثم انتزع طلقاً من حقه فقيده به الجمل . ثم تقدم يتدعى مع القوم . وجعل ينظر . وفيما ضمعة ورقة في الظهر . وبعضنا مشاة . إذا خرج يشتد فأتني جملة فأطلق قيده . ثم أتناخه وقعد عليه . فأتناخه فاشتد به الجمل . فاتبعه رجل على ناقة ورفاه .
- قال سلمة : وخرجت أشدت . فكنت عند درك الناقة . ثم تقدمت . حتى كنت عند درك الجمل . ثم تقدمت حتى أخذت بخطام الجمل فأنخته . فلما وضع ركبته في الأرض اخترطت سيفي فضربت رأس الجمل فمدر ثم جثت بالجمل أقوده ، عليه رحله وسلاحه . فاستقبلني رسول الله ﷺ والناس معه . فقال : « من قتل الرجل ؟ » قالوا : ابن الأكوع . قال : « له سلبه أجمع » .
- وللحديث طريق آخر مختصر :
- أخرجه ابن ماجه (٩٤١/٢) كتاب الجهاد : باب المبارزة والسلب ، حديث (٢٨٣٦) من طريق أبي العميس وعكرمة ابن عمار عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : « بارزت رجلاً فقتلته فقتلني رسول الله ﷺ سلبه » .
- قال البرصري في « الزوائد » (٤١٦/٢) : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، واسم أبي عميس عتبة بن عبد الله .
- أما حديث عوف بن مالك :
- أخرجه مسلم (١٣٧٣/٣) كتاب الجهاد والسير : باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، حديث (١٧٥٣/٤٣) عن عوف بن مالك . حدثنا صفوان بن عمرو قال : خرجت مع من خرج مع زيد بن حارثة ، في غزوة مؤتة . ورافقتي مددي من اليمن . ورافق الحديث عن النبي ﷺ بنحوه . غير أنه قال في الحديث : قال عوف : فقلت : يا خالد! أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ؟
- قال : بلى . ولكنني استكرتته .

ومالك - رحمه الله - قوي عنده أنه على جهة النفل ؛ من قَبْلِ أنه لم يثبت عنده : أنه قال ذلك - عليه الصلاة والسلام - ، ولا قضى به إلا يوم<sup>(١)</sup> حنين ، ولمعارضة آية الغنيمة له إن حمل ذلك على الاستحقاق ، أعني : قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ... ﴾ [ الأنفال : ٤١ ] الآية .

فإنه لما نصَّ في الآية على أن الخمسَ لله ، عُلِمَ أن الأربعة الأخماس واجبة للغنائم ؛ كما أنه لما نصَّ على الثلث للام في الموارث ، علم أن الثلثين للأب .

= أما حديث ابن عباس :

فأخرجه أبو نعيم في « الحلية » ( ٤٥/٨ ) من طريق إبراهيم بن أدهم عن مقاتل بن حيان عن عكرمة عن ابن عباس .

قال أبو نعيم : غريب من حديث إبراهيم لم نكتبه إلا من هذا الوجه .

تنبيه : عزَّ الحافظ ابن حجر في « تخریج أحاديث المختصر » ( ١٥٢/٢ ) هذا الحديث لأبي نعيم في « الحلية » بلفظ : « من قتل قتيلاً فله سلبه » ، وليس كما قال فاللفظ هو كما تقدم ،

حديث آخر عن ابن عباس :

أخرجه أحمد ( ٢٨٩/١ ) من طريق مقسم عنه أن النبي ﷺ مر على أبي قتادة وهو عند رجل قد قتل فقال : « دعوه وسلبه » .

وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » ( ٣٣٣/٥ - ٣٣٤ ) وقال : رواه أبو يعلى ، والطبراني في الكبير ، والأوسط بمعناه ، ورجال أحمد ، والكبير رجال الصحيح غير عتاب بن زياد وهو ثقة .

حديث آخر :

ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » ( ٣٣٤/٥ ) عنه قال : انتهى عبد الله بن مسعود إلى أبي جهل يوم بدر ، وهو رقيد فاستل سيفه ، فضرب عنقه ، فندر رأسه ، ثم أخذ سلبه فأتى النبي ﷺ فأخبره أنه قتل أبا جهل فاستحلفه بالله ثلاث مرات فحلف فجعل له سلبه .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني ، وفيه إسماعيل بن أبي إسحق أبو إسرائيل اللاتى وهو ضعيف ، وقال أحمد : يكتب حديثه .

حديث جابر :

أخرجه البيهقي ( ٣٠٩/٦ ) من طريق أبي الوليد ثنا هشام عن شريك عن ابن عقيل عن جابر قال : « بارز عقيل بن أبي طالب رضى الله عنه رجلاً يوم مؤتة فقتله ، فنقله رسول الله ﷺ سيفه وترسه » .

وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق الوليد بن صالح ثنا شريك به .

وأخرجه الحافظ ابن حجر في « تخریج أحاديث المختصر » ( ١٥٤/٢ ) من طريق سليمان بن أحمد - الطبراني - في الأوسط نا أحمد بن خالد نا إسماعيل بن عبد الله بن زرارة نا شريك عن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن جابر قال : « بارز عقيل بن أبي طالب يوم مؤتة رجلاً فقتله فنقله رسول الله ﷺ سلبه وخاقه » .

وذكره الهيثمي في « للجمع » ( ٣٣٤/٥ ) وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه عبد الله بن محمد ابن عقيل ، وهو حسن الحديث وفيه ضعف . أ. هـ .

وقال ابن حجر في « تخریج أحاديث المختصر » ( ١٥٤/٢ ) : حديث حسن .

(١) في ط : أيام .

قال أبو عمر : وهذا القول محفوظ عنه عليه السلام في حنين ، وفي بدر (٧١٣) .

وروي عن عمر بن الخطاب ؛ أنه قال : « كنا لا نخمس السلب على عهد رسول الله عليه السلام » (٧١٤) .

وخرج أبو داود ، عن عوف بن مالك الأشجعي ، وخالد بن الوليد : « أن رسول الله عليه السلام قضى بالسلب للقاتل » (٧١٥) .

### [ نَخْمِسُ مَا كَثُرَ مِنَ السَّلْبِ ]

وخرج ابن أبي شيبة ، عن أنس بن مالك : أن البراء بن مالك <sup>(١)</sup> حمل على مرزيان يوم الدارة ، فطعن طعنة على قريوس سرجه ؛ فقتله ، فبلغ سلبه ثلاثين ألفاً ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب ؛ فقال لأبي طلحة : إنا كنا لا نخمس السلب ، وإن سلب البراء قد بلغ مالا كثيراً ، ولا أراني إلا خمسته ، قال : قال ابن سيرين : فحدثني أنس بن مالك : أنه أول سلب خمس في الإسلام <sup>(٢)</sup> ، وبهذا تمسك من فرق بين السلب القليل ، والكثير .

### [ السَّلْبُ الْوَاجِبُ ]

واختلفوا في السلب الواجب : ما هو ؟ فقال قوم : له جميع ما وجد على المقتول ، واستثنى قوم من ذلك الذهب ، والفضة .



(٧١٣) أما في غزوة حنين فقد تقدم ذلك في حديث أبي قتادة ، أما غزوة بدر :

فأخرجه أبو داود (١٦٢/٣) كتاب الجهاد : باب في السلب يعطى القاتل ، حديث (٢٧٣٨) ، والحاكم (١٣١/٢ - ١٣٢) ، والبيهقي (٢٩١/٦ - ٢٩٢) كتاب قسم الفئ والغنيمة : باب بيان مصروف الغنيمة في ابتداء الإسلام ، من طريق عكرمة عن ابن عباس : أن رسول الله عليه السلام قال يوم بدر : « من قتل قتيلاً فله كلنا وكلنا » .

(٧١٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧١/١٢ - ٣٧٢) كتاب الجهاد : باب من جعل السلب للقاتل ، حديث (١٤٠٣٥) عن عبد الرحيم بن سليمان عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس قال : كان السلب لا يخمس ، وكان أول سلب خمس في الإسلام سلب البراء بن مالك ، وكان قتل مرزيان الزارة ..

(٧١٥) أخرجه مسلم (١٣٧٤/٣) كتاب الجهاد والسير : باب استحقاق القاتل سلب القاتل ، حديث (١٧٥٣/٤٤) ، وأحمد (٢٦/٦) ، وأبو داود ، حديث (٢٧١٩) ، وأبو عبيد في الأموال ص (٣٨٨) حديث (٧٧٣) ، والبيهقي (٣١٠/٦) كتاب قسم الفئ والغنيمة : باب ما جاء في تخميس السلب . وقد تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه البيهقي (٣١١/٦) .

(١) في الأصل : ابن عازب .

## الفصل الرابع :

### في حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار

وأما أموال المسلمين التي تُسترد من أيدي الكفار : فإنهم اختلفوا في ذلك على أربعة أقوال مشهورة :

أحدها : أن ما استرد المسلمون من أيدي الكفار من أموال المسلمين - فهو لأربابها من المسلمين ، وليس للغزاة المستردين لذلك منها شيء .

ومِمَّنْ قَالَ بهذا القول : الشافعي ، وأصحابه ، وأبو ثور .

والقول الثاني : أن ما استرد المسلمون من ذلك هو غنيمَةُ الجيش <sup>(١)</sup> ، ليس لصاحبه منه شيء ؛ وهذا القول قاله الزهري ، وعمرو بن دينار ، وهو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

والقول الثالث : أن ما وجد من أموال المسلمين قبل القسم <sup>(٢)</sup> ، فصاحبه أحق به بلا ثمن ، ، وما وجد من ذلك بعد القسم ، فصاحبه أحق به بالقيمة <sup>(٣)</sup> ، ، وهؤلاء انقسموا قسمين :

فبعضهم : رأى هذا الرأي في كل ما استرده المسلمون من أيدي الكفار ، بأي وجه صار ذلك إلى أيدي الكفار ، وفي أي موضع صار .

وعن قال بهذا القول : مالك ، والثوري ، وجماعة ، ، وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وبعضهم : فرق بين ما صار من ذلك إلى أيدي الكفار غلبة ، وحازوه حتى أوصلوه إلى

(١) في الأصل : للجيش .

(٢) مذهب الخنفة : أن الكفار إذا غلبوا على أموالنا ، وأحرزوها بدارهم ملكوها ، فإن ظهر عليها المسلمون ، فوجدوا المالكون قبل القسمة فهي لهم بغير شيء ، وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن أحبوا وهو قول مالك ، والثوري ، وهو ما حكاه ابن قدامة ، رواية عن أحمد ، والرواية الثانية : أنه إذا قسم فلا حق له فيه بحال نص عليه قال : وهو قول عمر ، وعلي ، وسليمان بن ربيعة ، وعطاء ، والنخعي ، والليث قال أحمد : وقول من قال هو أحق به بالقيمة قول ضعيف عن مجاهد ، وأما الشافعي : فقال : يأخذه صاحبه قبل القسمة ويعطى مشتربه ثمنه من خمس المصالح .

ينظر : فتح القدير : ٢٥٤/٥ : ٢٥٦ ، المغني : ٤٣٠ / ٨ ، ٤٣١

(٣) في الأصل : بالقيمة .

دار المشركين - وبين ما أخذ منهم قبل أن يحزروه ، ويلغوا به دَارَ الشرك ، فقالوا: ما حازوه فحكمه : إِنَّ أَلْفًا صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقِسْمِ ، فهو له ، ، وإن ألفاه بعد القسم ، فهو أَحَقُّ بِهِ بِالْثَمَنِ .

قالوا : وأما ما ، لم يحزه <sup>(١)</sup> العدو ؛ بأن يَلْتَقُوا دارهم به - فصاحبه أحق به قبل القسم وبعده ، ، وهذا هو القول الرابع .

واختلافهم راجع إلى اختلافهم في : هل يَمْلِكُ الْكُفَّارُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَمْوَالَهُمْ إِذَا غَلَبُوهُمْ عَلَيْهَا ، أم ليس يملكونها ؟ .

وسبب اختلافهم في هذه المسألة : تعارض الآثار في هذا الباب ، والقياس ؛ وذلك أن حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ يدل على أن المشركين ليس يملكون على المسلمين شيئاً ، وهو : قال : « أَغَارَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى سَرَحِ الْمَدِينَةِ ، وَأَخَذُوا الْعَضْبَاءَ ، نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَمْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَمَّا كَانَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، قَامَتِ الْمَرْأَةُ وَقَدْ نَامُوا ، فَجَعَلَتْ لَا تَضَعُ يَدَهَا عَلَى بَعِيرٍ إِلَّا أَرْضَى حَتَّى آتَتْ <sup>(٢)</sup> ، الْعَضْبَاءَ ، فَكَانَتْ نَاقَةً ذُلُولًا فَرَكِبَتْهَا ، ثُمَّ تَوَجَّهَتْ قَبْلَ الْمَدِينَةِ ، وَتَلَرَّتْ : لَنَنْجَاها اللَّهُ ، لَنَسَحَرْنَهَا ، ، فَلَمَّا قَلِمَتِ الْمَدِينَةَ عَرَفَتْ النَّاقَةَ ؛ فَاتَّوَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْبَرَتْهُ الْمَرْأَةُ بِذَرِّهَا ، فَقَالَ : بِئْسَ مَا جَزَيْتَهَا ؛ لَا نَنْزِعُ فِيمَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ، وَلَا نَنْزِعُ فِي مَعْصِيَةٍ » (٧٦٦) .

وكذلك يدل ظاهر حديث ابن عمر على مثل هذا ، وهو : « أَنَّهُ أَغَارَ لَهُ فَرَسٌ ، فَأَخَذَهَا الْعَدُو ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ ، فَرُدَّتْ عَلَيْهِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » (٧٦٧) .

(١) في الأصل : يجره . (٢) في الأصل : رعى فأتت العضباء .

(٧٦٦) أخرجه أحمد (٤٢٩/٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢) ، ومسلم (١٢٦٢/٣) كتاب النثر : باب لا وفاء لنذر في معصية الله ، حديث (١٦٤١/٨) ، وأبو داود (٦٠٩/٣ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢) كتاب الإيمان والنذور : باب في النذر فيما لا يملك ، حديث (٣٣١٦) ، والترمذي (٤٠/٣) ، (٤٢) كتاب النذور والإيمان : باب أن لا نذر في معصية ، حديث (١٥٦٢) وباب لا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، حديث (١٥٦٦) ، والنسائي (١٩/٧) كتاب الإيمان والنذور : باب النذر فيما لا يملك ، وابن ماجه (٦٨٦/١٠) كتاب الكفارات : باب النذر في المعصية ، حديث (٢١٢٤) ، والبيهقي (٧٥/١٠) كتاب النذور : باب ما يوفى به من النذور وما لا يوفى .

ولفظ الترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه مختصراً بذكر الرفوع من قوله ﷺ .

(٧٦٧) أخرجه البخاري (١٨٢/٦) كتاب الجهاد : باب إذا غنم المشركون مال المسلم ، ثم وجدته للمسلم ، حديث (٣٠٦٧) ، وأبو داود (١٤٨/٣) كتاب الجهاد : باب في المال يصيبه العدو من المسلمين =

وهما حديثان ثابتان .

وأما الأثر الذي يدل على ملك الكفار على المسلمين : فقولوه - عليه الصلاة والسلام - : « وَهَلْ تَرَكْنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنْزِلٍ (١) » (٧٦٨) .

يعني : أنه باع دوره التي كانت له بـ « مكة » بعد هجرته منها - عليه الصلاة والسلام - إلى « المدينة » .

وأما القياس : فإنه من شبه الأموال بالرقاب ، قال : الكفار كما لا يملكون رقابهم ، فكذلك لا يملكون أموالهم ؛ كحال الباغي مع العادل ، أعني : أنه لا يملك عليهم الأمرين جميعاً .

ومن قال : يملكون قال : من ليس يملك ، فهو ضامنٌ للشيء إن فاتت عينه ، ، وقد أجمعوا على أن الكفار غير ضامين لأموال المسلمين ، فلزم عن ذلك أن الكفار ليسوا بغير مالكين [ للأموال ] (٢) ؛ إذ لو كانوا غير مالكين لضممنوا .

= حديث (٢٦٩٩) ، وابن ماجه (٩٤٩/٢) كتاب الجهاد : باب من أحرز العدو ثم ظهر عليه المسلمون ، حديث (٢٨٤٨) ، والبيهقي (١١٠/٩) كتاب السير : باب ما أحرزه المشركون على المسلمين ، من حديث نافع عن ابن عمر قال : ذهبت فرس له فأخذها العدو فظهر عليه المسلمون ، فردت عليه في زمن رسول الله ﷺ ، قال : وأبى عبد له فلحق بالروم فظهر عليهم المسلمون فردته عليه خالد بن الوليد بعد النبي ﷺ .

وذكره مالك (٤٥٢/٢) كتاب الجهاد : باب ما يرد قبل أن يقع القسم عما أصاب العدو ، حديث (١٧) بلاغا بدون ذكر زمن النبي ﷺ ، وزاد وذلك قبل أن تصيبهما المقاسم .  
(١) في الأصل : دار .

(٧٦٨) أخرجه البخاري (١٣/٨) كتاب المغازي : باب أين ركب النبي ﷺ الراية يوم الفتح ؟ ، حديث (٤٢٨٢) ، ومسلم (٩٨٥/٢) كتاب الحج : باب النزول بمكة للحج ، وتورث دورها ، حديث (١٣٥١/٤٤٠) ، وأبو داود (١٤٠/٢) كتاب الفرائض : باب هل يرث المسلم الكافر ، حديث (٢٩١٠) ، وابن ماجه (٩١٢/٢) كتاب الفرائض : باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك ، حديث (٢٧٣٠) ، وأحمد (٢٠٢/٥) ، والدارقطني (٦٢/٣) ، والبيهقي (١٦٠/٥) ، وابن خزيمة (٣٢٢ - ٣٢٢/٤) رقم (٢٩٨٥) من حديث أسامة بن زيد قال : قلت : يا رسول الله أين تنزل غداً ؟ في حجته قال : « وهل ترك لنا عقيل منزلاً » .

وزاد البخاري ومسلم في رواية : وكان عقيل ورث أباً طالب وهو وطالب ولم يرث جعفر ولا على شيئا ؛ لأنهما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين .

(٢) سقط في الأصل .



وأما من فَرَّقَ بين الحكم قبل الغنم <sup>(١)</sup> وبعده ، وبين ما أخذه المشركون بغلبة <sup>(٢)</sup> ، أو بغير غلبة ، بأن صار إليهم من تلقائه ؛ مثل العبد الآق ، والفرس العائد - فليس له حظ من النظر ، وذلك أنه ليس يجد وسطاً بين أن يقول : إما أن يملك المشرك على المسلم شيئاً ، أو لا يملكه إلا أن يثبت في ذلك ذكلاً سَمْعِي .

ولكن أصحاب هذا المذهب إما صاروا إليه ؛ لحديث الحسن بن عمار ، عن عبد الملك بن مسيرة ، عن طاوس ، عن ابن عباس ؛ أن رجلاً وَجَدَ بعيراً له كان المشركون قد أصابوه .

فقال رسول الله ﷺ : « إِنْ أَصَبْتُمْ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ فَهُوَ لَكُمْ ، وَإِنْ أَصَبْتُمْ بَعْدَ الْقَسَمِ أَخَذْتُمُ بِالْقِيَمَةِ » <sup>(٣)</sup> (٧٦٩) ، لكن الحسن بن عمار مجمع <sup>(٤)</sup> على ضعفه ، وترك الاحتجاج به عند أهل الحديث .

والذي عوَّك عليه مالك فيما أحسب من ذلك - هو قضاء عمر بذلك ، ولكن ليس يجعل له أخذه بالثمن بعد القسم على ظاهر حديثه .

واستثناء أبي حنيفة أم الولد ، والمذنب من سائر الأموال - لا معنى له ؛ وذلك أنه يرى أن الكفار يملكون على المسلمين سائر الأموال ما عدا هذين ، وكذلك قول مالك في أم

(١) في الأصل : القسم .

(٢) في الأصل : غلبة .

(٣) في الأصل : بالغنمة .

(٧٦٩) أخرجه الدارقطني (١١٤/٤) كتاب السير رقم (٣٩) ، والبيهقي (١١١/٩) كتاب السير : باب من فرق بين وجوده قبل القسم ، وبين وجوده بعده من طريق الحسن بن عمار عن عبد الملك بن مسيرة عن طاوس عن ابن عباس أن رجلاً وجد بعيراً له كان المشركون قد أصابوه فقال رسول الله ﷺ : « إِنْ أَصَبْتُمْ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ ، فَهُوَ لَكُمْ وَإِنْ أَصَبْتُمْ بَعْدَ الْقَسَمِ أَخَذْتُمُ بِالْقِيَمَةِ » . قال الدارقطني : الحسن بن عمار متروك .

وقال البيهقي : هذا الحديث يعرف بالحسن بن عمار عن عبد الملك بن مسيرة ، والحسن بن عمار متروك لا يحتاج به ، ورواه أيضاً مسلمة بن علي الحنفي عن عبد الملك ، وهو أيضاً ضعيف ، وروى بإسناد آخر مجهول عن عبد الملك ولا يصح شيء من ذلك . والحديث ضعفه ابن حزم في « المحلى » (٣٠٣/٧) فقال : استند الحسن بن عمار ، وإسماعيل بن عياش كلاهما عن عبد الملك بن مسيرة ، والحسن بن عمار هالك ، وإسماعيل بن عياش ضعيف ، ورواه بعض الناس من طريق علي بن المديني ، وأحمد بن حنبل . قال علي : حدثنا يحيى بن سعيد القطان .

وقال أحمد : عن إسحاق الأزرق ، ثم اتفق يحيى ، وإسحاق عن مسعر عن عبد الملك بن مسيرة وهذا منقطع غير مسند على أن الطريق إلى علي ، وأحمد تالفة ، ولا يعرف هذا الخبر في حديث يحيى بن سعيد القطان الصحيح عنه أصلاً .

(٤) في الأصل : مجمع .

الولد : إنه إذا أصابها مولاها بعد القسم أن على الإمام أن يقدِّمها ، فإن لم يفعل أجبر سيدها على فداها ، فإن لم يكن له مال أعطيت له ، واتبه الذي خرجت في نصيبه بقيمتها ديناً متى أيسر ، ، وهو قول أيضاً ليس له حظ من النظر ؛ لأنه إن لم يملكها الكفار ، فقد يجب أن يأخذها بغير ثمن ، وإن ملكوها فلا سبيل له عليها ، وأيضاً فإنه لا فرق بينها وبين سائر الأموال إلا أن يثبت في ذلك سماع ، ، ومن هذا الأصل

أُخْبِرَ : مِنْ اخْتِلَافِهِمْ هَلْ يَمْلِكُ الْمُشْرِكُ مَالَ الْمُسْلِمِ ، أَوْ لَا يَمْلِكُ ؟ .

اختلف الفقهاء في الكافر يُسَلِّم ، ويبيده مال مسلم : هل يصح له أم لا ؟ .

فقال مالك ، وأبو حنيفة : يصح له .

وقال الشافعي على أصله : لا يصح له .

[ إِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ إِلَى الْكُفَّارِ خَلْسَةً ، وَأَخَذَ مَالَ مُسْلِمٍ ]

واختلف مالك ، وأبو حنيفة إذا دخل مسلم إلى الكفار على جهة التلصص ، وأخذ مما في أيديهم مال مسلم .

فقال أبو حنيفة : هو أولى به ، وإن أراداه صاحبه أخذه بالثمن .

وقال مالك : هو لصاحبه ، فلم يجر على أصله .

[ إِذَا اسْلَمَ الْحَرْبِيُّ ، وَهَاجَرَ وَتَرَكَ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَا يَخْصُهُ ]

ومن هذا الباب اختلافهم في الحربي يسلم ، ويهاجر ويترك في دار الحرب ولده ، وزوجه ، وماله : هل يكون لما ترك حرمة مال المسلم ، وزوجه ، وذريته ، فلا يجوز تملكهم للمسلمين إن غلبوا على ذلك ، أم ليس لما ترك حرمة ؟ .

فمنهم من قال : لكل ما ترك حرمة الإسلام ، ، ومنهم من قال : ليس له حرمة ، ، ومنهم من فرق بين المال ، وبين الزوجة ، والولد ؛ فقال : ليس للمال حرمة ، وللولد ، والزوجة حرمة ، ، وهذا جار على غير قياس ؛ وهو قول مالك ، ، والأصل أن المبيع للمال هو الكفر <sup>(١)</sup> ، وأن العاصم له هو الإسلام .

كما قال - عليه الصلاة والسلام - : « فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ » <sup>(٢)</sup> ، ، فمن زعم أن ههنا مبيحاً لمال <sup>(٣)</sup> غير الكفر من تملك عدو ، أو غيره - فعليه الدليل ، وليس ههنا دليل تعارض به هذه القاعدة ، والله أعلم .

(١) هذا ذهب منه إلى ترجيح قول الشافعية : أن الكفار لا يملكون مال المسلم بالاستيلاء ويأخذونه صاحبه ، سواء قبل القسمة ويعدوها .

(٢) تقدم . (٣) في الأصل : للمال .

## الفصل الخامس :

### فِي حُكْمِ مَا افْتَتَحَ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْأَرْضِ عَنُوةً [ مَنْ قَالَ لَا تَقْسِمُ ]

واختلفوا فيما افتتح المسلمون من الأرض عنوة : فقال مالك : لا تقسم الأرض ، وتكون وفقاً <sup>(١)</sup> يُصْرَفُ خراجها في مصالح المسلمين من أرزاق المقاتلة ، وبناء القناطر ، والمساجد ، وغير ذلك من سبيل الخير ، إلا أن يرى الإمام في وقت من الاوقات أن المصلحة تقتضي القسمة ، فإنه <sup>(٢)</sup> له أن يقسم الأرض .

### [ مَنْ قَالَ يَقْسِمُهَا ]

وقال الشافعي : الْأَرْضُونَ الْمَفْتُوحَةُ تَقْسَمُ كما تقسم الغنائم ، يعني <sup>(٣)</sup> : خمسة أقسام .

### [ مَنْ قَوَّضَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ ]

وقال أبو حنيفة : الإمام مخير بين <sup>(٤)</sup> أن يقسمها على المسلمين ، أو يضرب على أهلها الكفار فيها الخراج ، ويقرها بأيديهم .

وسبب اختلافهم : ما يظن من تعارض <sup>(٥)</sup> بين آية سورة الانفال ، وآية سورة الحشر ؛ وذلك أن آية الانفال تقتضي بظاهرها أن كل ما غَنِمَ بخمس ، وهو قوله تعالى : ﴿وَأَهْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَهُ﴾ [ الانفال : ٤١ ] .

وقوله تعالى في آية الحشر : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [ الحشر : ١٠ ] عطفاً على ذكر الذين أَوْجِبَ لَهُمُ الْفِيءَ يمكن أن يفهم منه أن جميع الناس الحاضرين ، والآتين شركاء في الفيء ؛ كما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ : ما أرى هذه الآية إلا قد عمت الخلق حتى الراعي بـ «كدام» ، أو كلاماً هذا معناه ، ولذلك لم تقسم الأرض التي افتتحت في أيامه عنوة من أرض العراق ، ومصر .

فمن رأى أن الآيتين متواردتان على معنى واحد ، وأن آية الحشر مُخَصَّصَةٌ لآية الانفال - استثنى من ذلك الأرض ، ، ومن رأى أن الآيتين ليستا متواردتين على معنى واحد ، بل

(٣) في الاصل : إلى .

(٢) في الاصل : فإن .

(١) في الاصل : فتكون وفقاً .

(٥) في الاصل : للتعارض .

(٤) في الاصل : في .

رأى أن آية الأنفال في الغنيمة ، وآية الحشر في الفيء على ما هو الظاهر من ذلك - قال: تُخَمَّسُ الأرض ، ولا بد ، ، ولا سيما أنه قد ثبت أنه - عليه الصلاة والسلام - قسم خيبر بين الغزاة (٧٧٠) .

قالوا : فالواجب أن تقسم الأرض ؛ لعموم الكتاب ، وفعله - عليه الصلاة والسلام - الذي يَجْرِي مُجْرَى البيان للمجمل ، فضلاً عن العام .

وأما أبو حنيفة : فإنما ذهب إلى التخيير بين القسمة ، وبين أن يقر الكفار فيها على خراج يؤدونه ؛ لأنه زعم أنه قد روي : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى خَيْبَرَ بِالْشُّطْرِ ، ثُمَّ أَرْسَلَ ابْنَ رَوَاحَةَ فَقَاسَهُمْ » (٧٧١) ، ، قالوا : فظهر من هذا أن رسول الله ﷺ لم يكن قسم جميعها ، ولكنه قسم طائفة من الأرض ، وترك طائفة لم يقسمها ، ، قالوا : فيان بهذا أن الإمام بالخير بين القسمة ، والإقرار بأيديهم ، وهو الذي فعل عمر - رضي الله عنها- ، ، وإن أسلموا بعد الغلبة عليهم كان مُحْيِراً بين المن عليهم ، أو قسمتها ، على ما فعل رسول الله ﷺ بـ مكة : « أعني : من المَنِّ ، ، وهذا إنما يصح على رأى من رأى أنه افتتحها عتوة ؛ فإن

(٧٧٠) أخرجه البخارى (٤٩٠/٧) كتاب المغازى : باب غزوة خيبر ، حديث (٤٢٣٥) من حديث أسلم مولى عمر قال : قال عمر : أما والذي نفسى بيده ، لولا أن أترك أكثر الناس بياناً ليس لهم من شئ ما فُتحت على قربة ، إلا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خيبر ، ولكنى أتركها خزانة لهم يقسمونها .. ، وأخرجه أحمد (٣٦/٤ - ٣٧) ، وابن سعد (١١٣/٢ - ١١٤) غزوة رسول الله ﷺ خيبر ، وأبو داود (٤١٢/٣) كتاب الحراج ، والإمارة ، والقي : باب ما جاء فى حكم أرض خيبر ، حديث (٣٠١٢) من حديث بشير بن يسار عن رجال من أصحاب النبى ﷺ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حين ظهر على خيبر قسمها على ستة وثلاثين سهماً جمع كل سهم مائة ، فجعل نصف ذلك كله للمسلمين فكان فى ذلك النصف سهام المسلمين وسهم رسول الله ﷺ معها ، وجعل النصف الآخر لمن ينزل به من الوفود والأمور ونواب الناس » ، وأخرج أبو عبيد فى الأموال ص (٧٢) حديث (١٤٥) عن سفيان ابن وهب الخولانى قال : لما افتتحت مصر قال الزبير بن العوام لعمر بن العاص : اقسما كما قسم رسول الله ﷺ خيبر .

(٧٧١) هما حديثان أما كونه ﷺ أعطى خيبر بالشطر :

فأخرجه أحمد (١٧/٢ ، ٢٢) ، والدارمى (٢٧٠/٢) كتاب البيوع : باب أن النبى ﷺ عامل خيبر ، والبخارى (١٠/٥ ، ١٣) كتاب الحرق والمزارة : باب المزارة بالشطر ونحوه ، حديث (٢٣٢٨) ، وباب إذا لم يشترط السنين فى المزارة ، حديث (١٣٢٩) ، ومسلم (١١٨٦/٣) كتاب المساقاة : باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزروع ، حديث (١ ، ٢ ، ٣/١٥٥١) ، وأبو داود (٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧) كتاب البيوع والإجازات : باب فى المساقاة ، حديث (٣٤٠٨) ، والترمذى (٤٢١/٢) كتاب البيوع : باب ما ذكر فى المزارة ، حديث (١٣٨٣) ، والنسائى (٥٣/٧) كتاب المزارة : باب ذكر اختلاف الألفاظ المذكورة فى المزارة ، وابن ماجه (٨٢٤/٢) كتاب الرهون : باب معاملة التخيل والكرم ، =

الناس اختلفوا في ذلك ، وإن كان الأصح أنه افتتحها عنوة <sup>(١)</sup> ؛ لأنه الذي أخرجه مسلم (٧٧٢) .

وينبغي أن تعلم أن قول من قال : إن آية الفئ وآية الغنمة محمولتان على الخيار ، وإن آية الفئ ناسخة لآية الغنمة ، أو مخصصة لها - أنه قول ضعيف جداً ، إلا أن يكون اسم الفئ والغنمة يدلان على معنى واحد ، فإن كان ذلك <sup>(٢)</sup> ، فالآيتان متعارضتان ؛ لأن آية الأنفال توجب التَّخْمِيسَ ، وآية الحشر توجب القسمة دون التخميس ، فوجب أن

= حديث (٢٤٦٧) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشر ما يخرج من تمر أو ربح ، وله عندهم الفاظ متعددة ، وأما إرسال ابن روضة إليهم فتقدم في الزكاة .

(١) والأصح أنه افتتحها عنوة ... وهو الذي رجحه ابن القيم في الزاد واستدل له . ١١٩/٣ : ١٢٢

(٧٧٢) أخرجه أبو داود الطيالسي (١٠٦/٢) كتاب السيرة النبوية : باب غزوة الفتح الأكبر ، وأحمد (٥٣٨/٢) ، ومسلم (١٤٥/٣) كتاب الجهاد والسير : باب فتح مكة ، حديث (١٧٨٠/٨٤) والطحاوى في « شرح معاني الآثار » (٣٢٤/٣) كتاب الحجية في فتح رسول الله ﷺ مكة عنوة ، والبيهقي (١١٧/٩) كتاب السير : باب فتح مكة حرسها الله . عن أبي هريرة قال : أقبل رسول الله ﷺ حتى قدم مكة فبعث الزبير على إحدى المجنبتين ، وبعث خالدًا على للجنبة الأخرى ، وبعث أبا عبيدة على الجسر . فأتوا بطن الوادي ورسول الله ﷺ في كنية ، قال فنظر فرأى فقال « أبو هريرة » قلت : لبيك يا رسول الله ، فقال : « لا يأتيني إلا أنصارى » فقال : اهتف لي بالانصار . قال : فاطافوا به ووثقت قريش أويأشأ لها وإثباعاً ، فقالوا نقدم هؤلاء فإن كان لهم شيء كنا معهم ، وإن أصيبوا أعطينا الذي سئلنا فقال رسول الله ﷺ : « ترون إلى أويأش قريش وأتباعهم ثم قال : بيديه إحداهما على الأخرى ، ثم قال حتى توافوني بالصف . قال : فانطلقنا فما شاء أحد منا أن يقتل أحداً إلا قتله ، وما أخذ منهم يوجه إلينا شيئاً ، قال فجاء أبو سفيان فقال : يا رسول الله أبيحت خضراء قريش لا قريش بعد اليوم ثم قال : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » فقالت الانصار بعضهم لبعض : أما الرجل فادركته رغبة في قريته ورافة بعشيرته ، قال أبوهريرة : وجاء الوحي وكان إذا جاء الوحي لا يخفى علينا ، فإذا جاء فليس أحد يرفع طرفه إلى رسول الله ﷺ حتى ينقضى الوحي فلما انقضى الوحي ، قال رسول الله ﷺ : « يا معشر الانصار » قالوا : لبيك يا رسول الله ! قال : « قلتم أما الرجل فادركته رغبة في قريته » قالوا : قد كان ذلك . قال : « كلا ، إني عبد الله ورسوله . هاجرت إلى الله وإلىكم والمجا محياكم والممات مماتكم » فأتوا إلى أبيه يبيكون ، ويقولون : والله ، ما قلنا الذي قلنا إلى الضن بالله ورسوله . فقال رسول الله ﷺ : « إن الله ورسوله يصدقانكم ويعفزانكم » قال : فأقبل الناس إلى دار أبي سفيان ، وأغلقت الناس أبوابهم ، وأقبل رسول الله ﷺ حتى أقبل إلى الحجر ، فاستلمه ثم طاف بالبيت قال : فأتى على صنم إلى جنب البيت كانوا يعبدونه ، وفي يد رسول الله ﷺ قوس ، وهو أخذ بسية القوس ، فلما أتى على الصنم جعل يقطعته في عينه ويقول « جاء الحق وذهب الباطل » فلما فرغ من طوافه ، أتى الصفا فعلا عليه حتى نظر إلى البيت ، ورفع يديه ، فجعل يحمد الله ، ويدعوا بما شاء أن يدعو .

(٢) في الأصل : كذلك .

تكون إحداهما ناسخة للآخرى ، أو يكون الإمام مخيراً بين التخميس ، وتَرْكِ التخميس ، وذلك في جميع الأموال المغنومة ، وذكر بعضُ أهل العلم أنه مذهب لبعض الناس ، وأظنه حكاة عن المذهب ، ، ويجب على مذهب من يريد أن يستنبط من الجمع بينهما ترك قسمة الأرض ، وقسمة ما عدا الأرض ، أن تكون كل واحدة من الآيتين مخصصة بعض ما في الأخرى ، أو ناسخة له حتى تكون آية الأنفال خصصت من عموم آية الحشر ما عدا الأرضين ، فأوجب فيها الخمس ، وآية الحشر خصصت من آية الأنفال الأرض ، فلم توجب فيها خمساً ، ، وهذه الدعوة لا تصح إلا بدليل ، مع أن الظاهر من آية الحشر ؛ أنها تضمنت القول في نوع من الأموال مخالف الحكم للنوع الذي تضمنته آية الأنفال ؛ وذلك أن قول الله تعالى : ﴿ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ [ الحشر : ٦ ] هو تنبيه على العلة التي من أجلها لم يوجب حق للجيش خاصة دون الناس ، والقسمة بخلاف ذلك ؛ إذ كانت تؤخذ بالإيجاب (١) .




---

(١) في الأصل : توجد بالإيجاب .

## الفصل السادس :

### في قسمة الفَيء (١)

وأما الفَيء عند الجمهور : فهو كل ما صار للمسلمين من الكفار من قبل الرعب ، والخوف من غير أن يوجف عليه بخيل ، أو رجل .

[ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْفَيْءَ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ]

واختلف الناس في الجهة التي يصرف إليها : فقال قوم : إن الفَيء لجميع المسلمين : الفقير والغني ، وإن الإمام يعطي منه للمقاتلة ، وللحكام ، وللولاة ، وينفق منه في النواصب التي تنوب المسلمين ؛ كبناء القناطر ، وإصلاح المساجد ، وغير ذلك ، ولا خمس في شيء منه ؛ وبه قال الجمهور ، وهو الثابت عن أبي بكر ، وعمر - رضي الله عنهما - .

[ مَنْ قَالَ بِالْخُمْسِ فِي الْفَيْءِ ]

وقال الشافعي : بل فيه الخمس ، والخمس مقسوم على الأصناف الذين ذكروا في آية الغنائم ، وهم الأصناف الذين ذكروا في الخمس بعينه من الغنيمة ، وأن الباقي هو مصروف إلى اجتهد الإمام ينفق منه على نفسه ، وعلى عياله .

ومن رأى - وأحسب أن قوماً قالوا : إن الفَيء غير مخمس ، ولكن يقسم على الأصناف الخمسة الذين يقسم عليهم الخمس ، وهو أحد أقوال الشافعي فيما أحسب (٢) .

وسبب اختلاف من رأى أنه يقسم جميعه على الأصناف الخمسة ، أو هو مصروف إلى اجتهد الإمام - هو سبب اختلافهم في قسمة الخمس من الغنيمة ، وقد تقدم ذلك ، أعني : أن من جعل ذكر الأصناف في الآية تنبيهاً على المستحقين - له قال : هو لهذه الأصناف المذكورين ، ومن فوقهم ، ، ومن جعل ذكر الأصناف تعديلاً للذين يستوجبون هذا المال -

(١) الفَيء في اللغة مصدر فاء يَفِيء إذا رجع .

وشرعاً : ما وصل إلى المسلمين من أموال الكفار من غير إيجاب حيل ولا ركاب كالجزية ، وعشر التجارة ، والخراج ، وما جلوا عنه خوفاً ، ومال مرتد مال على رده ، وذمى مات بلا وارث حائز ، وبهذا فارق الفَيء الغنيمة .

(٢) ينظر : المغرب ١١٤/٢ ، والمصباح ٦٣/١ ، والمصباح للثير ٧٢٧/٢ ، وأنيس الفقهاء ص ١٨٣ .  
(٢) قال في الروضة : ( ومنهم من طرد في جميع مال الفَيء قوله : الجديد : بخمس كالغنيمة ، والقديم : المنع لأنه لم يقاتل عليه كما لو صولحوا على الضيافة فإنه لا حق لاهل الخمس في مال الضيافة بل يختص به الطارقون .

قال البغوي : وحيث قلنا : لا يخمس فحكم جميع المال حكم الأ خمس الأربعة .

الروضة : ٣١٦/٥

قال : لا يتعدى به هؤلاء الأصناف ، أعنى : أنه جعله من باب الخُصُوصِ ، لا من باب التنبيه .

وأما تخميس الفيء فلم يقل به أحد قبل الشافعي <sup>(١)</sup> ، وإنما حمّله على هذا القول ؛ أنه رأى الفيء قد قسم في الآية على عدد الأصناف الذين قُسِمَ عليهم الخمس ، فاعتقد لذلك أن فيه الخمس ؛ لأنه ظن أن هذه القسمة مختصة بالخمس ، وليس ذلك بظاهر ، بل الظاهر أن هذه القسمة تخص جميع الفيء لا جزءاً منه ، وهو الذي ذهب إليه فيما أحسب قَوْمٌ .

وخرج مسلم عن عمر قال : «كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّظِيرِ مِمَّا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ، مِمَّا لَمْ يَوْجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ يَخِيلُ وَلَا رِكَابَ ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَالِصَةً ، فَكَانَ يَنْتَقِ مِنْهَا عَلَى أَهْلِهِ نَقْفَةً سَنَةً ، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكُرَاعِ ، وَالسَّلَاحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ » <sup>(٧٧٣)</sup> ، وهذا يدل على ملهه مالك .

\* \* \*

(١) قال ابن المنذر : ( ولا تحفظ عن أحد قبل الشافعي في الفء خمس كخمس الغنمية ، وأخبار عمر تدل على ما قاله الشافعي ... ) .  
ونسب ابن قدامة القول الأول إلى الجمهور ورواية عن أحمد ، والثانية المعنى ٤٠٤/٦ : مثل قول الشافعي ، واستدل لها .

(٧٧٣) أخرجه البخاري (٩٣/٦) كتاب الجهاد : باب الجن ومن يتوس بترس صاحبه ، حديث (٢٩٠٤) ، ومسلم (١٣٧٦/٣) كتاب الجهاد والسير : باب حكم الفء حديث (١٧٥٧/٤٨) ، وأحمد (٢٥/١) ، وأبو داود (٣٧١/٣ - ٣٧٢) كتاب الخراج والإمارة والفء : باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال ، حديث (٢٩٦٥) ، والترمذي (١٣١/٣) كتاب الجهاد : باب ما جاء في الفء ، حديث (١٧٧٣) ، والنسائي (١٣٢/٧) كتاب قسم الفء ، وابن الجارود في المنتقى ، ص (٣٦٩) : باب ذكر ما يوصف عليه ، والخمس ، والصفايا ، حديث (١٠٩٧) .

والشافعي في « السنن للثأورة » (٦٧٢) ، والحميدي (١٣/١) رقم (٢٢) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام في « الأموال » (١٧) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٦/٢) ، والبيهقي (٢٩٦/٦) كتاب قسم الفء والغنمية : باب مصرف أربعة أخماس الفء في زمن رسول الله ﷺ من طرق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أوس عن عمر .

قال الترمذي : حديث حسن صحيح .



## الفصل السابع :

### في الجزية <sup>(١)</sup>

(١) تطلق على العقد ، وعلى المال للترزم به ، وهي مأخوذة من المجازاة ، لكفنا عنهم ، من الجزاء بمعنى القضاء ، قال تعالى : ﴿ واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ﴾ [ البقرة : ٤٨ ] لا تقضى .

والأصل فيها قبل الإجماع آية : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ﴾ [ التوبة : ٢٩ ] وقد أخذها النبي ﷺ من مجوس هجر . وقال : « ستوا بهم ستة أهل الكتاب » كما رواه البخارى ، ومن أهل تحران كما رواه أبو داود ، [ والمعنى فى ذلك أن فى أخذها معونة لنا وإهانة لهم ، وربما يحملهم ذلك على الإسلام . وفسر إعطاء الجزية فى الآية بالتزامها والصغار بالتزام أحكامها .

ينظر : الصحاح : ٢٣٠٣/١ ، والمغرب : ١٤٣/١ ، والقاموس المحيط : ٣١٤/٤ ، والمصباح المنير : ١٥٨/١ ، والطلبية ص (٨٧) وشرح الخنود ص (١٤٥) ، والطلع ص (٢١٨) .

وشرعاً : عقد يضمن إقرار بعض الكفار على ما يدينون به على الدوام ببذل الجزية والتزام أحكام الإسلام العامة .

الدليل عليها :

ثبتت مشروعية عقد الذمة بالكتاب والسنة والإجماع :

أما الكتاب : فقول تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أولوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ ففى هذه الآية جعل الله نهاية قتالهم إعطائهم الجزية والتزامها .

وأما السنة : فما رواه الإمام أحمد عن المغيرة بن شعبه أنه قال لعامل كسرى من حديث طويل «أمرنا نبينا رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية وهذا الحديث بين أن القتال غاية الإسلام ، أو إعطاء الجزية ، وما رواه مسلم عن بريدة رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا أمر أمير على سرية أو جيش أوصاه فى خاصته بتقوى الله ، وعين معه من المسلمين خيراً ، وقال له : إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال ، أو خلال ، فإيتن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم قال فإن هم أبوا فسلمهم الجزية ، فإن أجابوك فاقبل منهم ، وكف عنهم ، وإن أرا فاستعين بالله عليهم وقتلهم . . . الحديث » وهذا الحديث أيضاً يفيد أن رسول الله ﷺ كان يأمر أمراء الجيوش بدعوة الكفار إلى إعطاء الجزية وجعل قبولهم لها سبباً فى ترك القتال .

وأما الإجماع : فقد أجمع المسلمون على جواز عقد الذمة مع الكفار فى الجملة .

وشرح عقد الذمة فى السنة الثامنة أو التاسعة من الهجرة .

وحكمة مشروعتها :

شرعت الذمة فى الإسلام لما اشتملت عليه من فوائد كثيرة لعقد الصلوات السلمية بين المسلمين وغيرهم ، وقد وضع الإسلامها قواعد وإثباتاً وإثباتاً نشأ عنها صلح دائم فيه الطمأنينة والسلامة والأمن ، فإذا عقد الحزب ذمة مع المسلمين أصبح آمناً على نفسه وولده وماله بعد أن كان دمه مهدراً وولده مسيئاً وماله مغنوماً ، وحماة مستباحاً .

ومن فوائدها أنها تعطى الحزب فرصة للاتصال بالمسلمين يعرضون أمامه كتاب الله ، وستة رسول=

### [ المسائل المتضمنة في هذا الفصل ]

والكلام المحيط بأصول هذا الفصل ينحصر في ست مسائل :

المسألة الأولى : ممن يجوز أخذ الجزية ؟ .

الثانية : على أي الأصناف منهم تجب الجزية ؟ .

الثالثة : كم تجب ؟

الرابعة : متى تجب ، ومتى تسقط ؟ .

الخامسة : كم أصناف الجزية ؟ .

السادسة : فيماذا يصرف <sup>(١)</sup> مال الجزية ؟ .

### [ مَنْ يَجُوزُ اخْذُ الْجِزْيَةِ مِنْهُ ]

المسألة الأولى : فأما من يجوز أخذ الجزية منه ؟ : فإن العلماء مجمعون على أنه يجوز أخذها من أهل الكتاب العجم <sup>(٢)</sup> ، ومن المجوس ؛ كما تقدم ، ، واختلفوا في أخذها من لا كتاب له ، وفيمن هو من أهل الكتاب من العرب بعد اتفاقهم ، فيما حكى بعضهم ؛ أنها لا تؤخذ من قُرَيْشٍ كتابي ، ، وقد تقدمت هذه المسألة .

### [ الْأَصْنَافُ الَّتِي تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةُ ]

وأما المسألة الثانية : وهي أي الأصناف من <sup>(٣)</sup> الناس تجب عليهم ؟ فإنهم اتفقوا على أنها إنما تجب بثلاثة أوصاف : الذكورية ، والبلوغ ، والحرية ، ، وأنها لا تجب على النساء ، ولا على الصبيان ؛ إذ كانت إنما هي عوض من القتل ، والقتل إنما هو متوجه بالامر نحو الرجال البالغين ؛ إذ قد نُهيَ عن قتل النساء ، والصبيان <sup>(٤)</sup> ، ، وكذلك أجمعوا على أنها لا تجب على العبيد <sup>(٥)</sup> .

= ﷺ وتعاليم دينهم ، ومحاسنه ، وآدابه ، ورققه ، وقلة تكاليفه ، وسهولتها فربما مال قلبه للدين الحق فأمن به ، وكان من الفائزين ، وقد دخل كثير من الناس في الإسلام عن هذا الطريق فهو في الواقع سبيل سلمي من سبيل الدعوة إلى الدين .

(١) في الأصل : يصرف على مال الجزية . (٢) في الأصل : الأصم .

(٣) في الأصل : منهم . (٤) تقدم .

(٥) هذا الإجماع يصح إذا كان العبد مملوكا لمسلم ، قال ابن قدامة : لا خلاف في هذا تعلمه .

لكن لا يصح هذا الإجماع إذا كان العبد مملوكا لكافر ؛ إذ روى عن أحمد ، ويحتمله كلام الخرقى إيجاب الجزية عليه يؤديها سيده ، وروى عن عمر أنه قال : لا تشتروا رقيق أهل الذمة . . قال أحمد :-

### [ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْفُقَهَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ]

واختلفوا في أصناف من هؤلاء : منها في المجنون ، وفي المَقْعَدِ ، ومنها في الشيخ<sup>(١)</sup> ، ومنها في أهل الصَّوَامِعِ ، ومنها في الفقير هل يتبع بها ديناً متى أيسر أم لا ؟ وكل هذه مسائل اجتهادية ليس فيها تَوْقِيتٌ شرعي .

وسبب اختلافهم : مبني على هل يقتلون أم لا ؟ أعني : هؤلاء<sup>(٢)</sup> الأصناف .

### [ كَمْ الْوَاجِبُ فِي الْجِزْيَةِ ]

وأما المسألة الثالثة : وهي كم الواجب ؟ فإنهم اختلفوا في ذلك .

فراى مالك : أن القدر الواجب في ذلك هو ما فرضه عمر - رضي الله عنه - ؛ وذلك أن على أهل الذمة أربعةً دنائير ، وعلى أهل الورق أربعون درهماً ، ومع ذلك أرزاق المسلمين ، وضيافة ثلاثة أيام لا يزداد على ذلك ، ولا ينقصُ منه .

= أراد أن يوفر الجزية ؛ لأن المسلم إذا اشتراه سقط عنه أداء ما يؤخذ منه ، والزمى يؤدي عنه ، وعن مملوكه خراج جماعهم ، وورى عن على مثل حديث عمر .  
والمنصوص عن أحمد : أنه لا جزية عليه ، وهو قول عامة أهل العلم ، وحكى ابن المنذر الإجماع أيضاً .

المعنى : ٥١٠ / ٨

(١) أما الفقير : فمذهب الحنابلة ، والحنفية لا جزية عليه ؛ وذلك في الفقير غير الممتلِع وعند الشافعية فيقول : إن عليه الجزية .

أما المجنون : فقال ابن قدامة ( ولا جزية على صبي ، ولا راثل العقل ، ولا امرأة ) لا تعلم بين أهل العلم خلافاً في هذا ، وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ، وأصحابه الشافعي ، وأبو ثور ، وقال ابن المنذر : ولا أعلم عن غيرهم خلافاً . أ.هـ .

وهو المذكور في كتب الحنفية والشافعية ، والمعنى ٥٠٧ / ٨ ، شرح السنة ٦٥٨ / ٥ ، ويشبه ألا يكون فيه خلاف .

وأما المقعد ، والزمن ، والشيخ الفاني : فكذلك عند الحنفية ، والحنابلة : لا جزية عليهم وعند الشافعية قول : عليهم الجزية .

وأما أهل الصوامع : فأحد قولى الشافعي : أن عليهم الجزية ، وعند الحنابلة لا جزية عليهم ، قال ابن قدامة : ويحتمل وجوبها عليهم .

وعند الحنفية ذكر القدوري : أن لا جزية عليهم ، وذكر محمد عن أبي حنيفة أنه ترضع عليهم إذا كانوا يقدرون على العمل ، وهو قول أبي يوسف .

فتح القدير : ٢٩٣ / ٥ ، ٢٩٥ ، المعنى : ٥٠٩ / ٨ ، ٥١٠ .

(٢) في الأصل : هذه .

وقال الشافعي : « أقله محدود ؛ وهو دينار ، وأكثره غير محدود ، وذلك بحسب ما يصلحون عليه » .

وقال قوم : لا توقيت في ذلك ، وذلك مصروف إلى اجتهاد الإمام ؛ وبه قال الثوري .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : الجزية اثنا عشر درهماً ، وأربعة وعشرون درهماً ، وثمانية وأربعون ، لا ينقص الفقير من اثني عشر درهماً ، ولا يزداد الغني على ثمانية وأربعين درهماً ، والوسط أربعة وعشرون درهماً .

وقال أحمد : دينار ، أو عدله معافٍ ، لا يزداد عليه ، ولا ينقص منه (١) .

وسبب اختلافهم : اختلاف الآثار في هذا الباب ؛ وذلك أنه روي : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، أَوْ عِدْلَهُ مُعَافٍ » ؛ وهي ثياب باليمن (٧٧٤) .

(١) روى عن أحمد في مقرر الجزية روايات للذهب منها ؛ كما قال في الإنصاف : أن المرجع فيها إلى اجتهاد الإمام من الزيادة ، والنقصان قال الخلال : نقله الجماعة عن الإمام ، واختاره الخلال ، وعامة شيوخ الذهب ، وجزم به في الوجيز ، وغيره وقدر في الفروع والمحجر : الرعائين والمخاوين ، وعنه : أنه يرجع إلى ما ضربه عمر رضي الله عنه لا يزداد عليه ، ولا ينقص منه ، فتجعل على ثلاث طبقات .

وحكى في المغني ثلاث روايات :

الأولى : أنها مقدرة بمقدار لا يزداد عليه ، ولا ينقص منه .

والثاني : أنها غير مقدرة بل يرجع فيها إلى اجتهاد الإمام في الزيادة ، والنقصان .

والثالث : أن أقلها مقدار بدينار ، وأكثرها غير مقرر .

قال : وإذا قلنا بالرواية الأولى ، أنها مقدرة فقدرها في حق الموسر ثمانية وأربعون درهماً ، وفي حق المتوسط أربعة وعشرون ، وفي حق الفقير اثنا عشر ، ولم يذكر ما ذكره ابن رشد .

الانصاف : ١٩٣/٤ ، للمغني ٥٠٢/٨ ، ٥٠٣ .

(٧٧٤) أخرجه يحيى بن آدم القرشي في كتاب الخراج (٦٨) ، وأبو عبيد في الأموال ص (٣٤-٣٥)

حديث (٦٤) ، وعبد الرزاق (٢١/٤ - ٢٢) كتاب الزكاة : باب البقر ، حديث (٦٨٤١) ، وابن أبي

شيبه (١٢٦/٣ - ١٢٧) كتاب الزكاة : باب في صدقة البقر ما هي ، وأبو داود الطيالسي (١/٢٤٠)

كتاب الجهاد : باب ما جاء في الجزية ، حديث (٢٠٧٧) ، وأحمد (٥/٢٣٠) ، وأبو داود (٢/٢٣٤

- ٢٣٥) كتاب الزكاة : باب في زكاة السائمة ، حديث (١٥٧٦ - ١٥٧٧ - ١٥٨٨) ، والترمذي

(٦٨/٢) كتاب الزكاة : باب ما جاء في زكاة البقر ، حديث (٦١٩) ، والنسائي (٢٦/٥) كتاب الزكاة : باب

زكاة البقر ، وابن ماجه (٥٧٦/١) كتاب الزكاة : باب صدقة البقر (١٨٠٣) ، وابن الجارود ص (٣٧٢) :

باب الجزية ، حديث (٤-١١) ، والدارقطني (١٠٢/٢) كتاب الزكاة : باب ليس في الخضروات صدقة =

= حديث (٢٩) ، والحاكم (٣٩٨/١) كتاب الزكاة : باب زكاة البقر ، والبيهقي (٩٨/٤) كتاب الزكاة : باب كيف فرض صدقة البقر ، و (١٩٣/٩) كتاب الجزية : باب كم الجزية ؟ .

وابن خزيمة (١٩/٤) رقم (٢٢٦٨) ، وابن حبان (٧٩٤ - موارد) من طريق الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ قال : بعث رسول الله ﷺ إلى اليمن ، وأمرت أن أخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ، ومن كل أربعين مُسنة ، ومن كل حالم ديناراً ، أو عدله ثوب معافر .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وكذلك صححه ابن حبان ، وشيخه ابن خزيمة ، فأخرجه في الصحيح .

وقال الترمذي ( هذا حديث حسن ، قال : ورواه بعضهم عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن وهذا أصح .

وقال البيهقي (١٩٣/٩) كتاب الجزية : باب كم الجزية ؟ : قال أبو داود في بعض نسخ السنن : هذا حديث منكر ، بلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكاراً شديداً . قال البيهقي : إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق عن معاذ فاما رواية الأعمش عن أبي وائل عن مسروق : فلأنها محفوظة قد رواها عن الأعمش جماعة منهم : سفيان الثوري ، وشعبة ، ومعمر ، وجري ، وأبو عوانة ، ويحيى بن سعيد ، وحفص بن غياث ، وقال : بعضهم عن معاذ يعني عن مسروق عن معاذ ، وقال : بعضهم عن مسروق أن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن ، وأما حديث الأعمش عن إبراهيم فالصواب كما أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن المومل ، فأسند عن يعلى بن عبيد ثنا الأعمش عن شقيق عن مسروق والأعمش عن إبراهيم ، قال : قال معاذ ، فذكر الحديث . ثم قال : هذا هو المحفوظ حديث الأعمش عن أبي وائل عن مسروق ، وحديثه عن إبراهيم منقطع ليس فيه ذكر مسروق ، وقد رويناه عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ عن النبي ﷺ .

وللحافظ ابن حجر كلاماً وجيهاً حول هذا الحديث فقال في « التلخيص » (١٥٢/٢) : ورجح الترمذي ، والدارقطني في العلل الرواية المرسلة ، ويقال : إن مسروقاً أيضاً لم يسمع من معاذ ، وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك ، وقال ابن القطان : هو على الاحتمال ، وينبغي أن يحكم لحديثه بالاتصال على رأي الجمهور ، وقال ابن عبد البر في التمهيد : إسناده متصل صحيح ثابت ، وهم عبد الحق فتخل عنه أنه قال : مسروق لم يلق معاذاً ، وتعميقه ابن القطان بأن أبا عمر إنما قال ذلك في رواية مالك عن حميد بن قيس عن طاووس عن معاذ ، وقد قال الشافعي : طاووس عالم بأمر معاذ ، وإن لم يلقه ، لكثرة من لقيه عن أدرك معاذاً ، وهذا مما لا أعلم من أحد فيه خلافاً ، انتهى . وقد رواه الدارقطني من طريق المسعودي عن الحكم أيضاً عن طاووس ، عن ابن عباس قال : لما بعث رسول الله ﷺ معاذاً ، وهذا موصول لكن المسعودي اختلط ، وتفرد بوصله عنه بقية بن الوليد ، وقد رواه الحسن بن عمارة عن الحكم أيضاً لكن الحسن ضعيف ، ويدل على ضعفه قوله فيه : إن معاذاً قدم على النبي ﷺ من اليمن فسأله ، ومعاذ لما قدم على النبي ﷺ كان قد مات ، ورواه مالك في الموطأ من حديث طاووس عن معاذ أنه أخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً ، ومن أربعين بقرة مسنة ، وأتى بما دون ذلك ، فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال : لم نسمع فيه من رسول الله ﷺ شيئاً حتى لقيناه ، فتوفى رسول الله ﷺ قبل أن يقدم معاذ بن جبل ، قال ابن عبد البر : ورواه قوم عن طاووس عن ابن عباس عن معاذ ، إلا أن الذين أرسلوه أثبت من الذين أسئلوه ، قلت : ورواه البزار والدارقطني من طريق ابن عباس =

وثبت عن عمر : أنه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير ، وعلى أهل الورق أربعين درهماً ، مع ذلك أرزاق المسلمين ، وضيافة ثلاثة أيام .

وروي عنه - أيضاً - أنه بعث عثمان بن حنيف ، فوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين ، وأربعة وعشرين ، واثنى عشر .

فمن حمل هذه الأحاديث كلها على التخيير ، وتمسك في ذلك بعموم ما ينطلق عليه اسم جزية ؛ إذ ليس في توقيت ذلك حديث عن النبي ﷺ متفق على صحته ، وإنما ورد الكتاب العزيز في ذلك عاماً - قال : لا حد في ذلك ، وهو الأظهر ، ، والله أعلم . ومن جمع بين حديث معاذ ، والثابت عن عمر ، قال : أقله محدود ، ولا حد لأكثره .

ومن رجح أحد حديثي عمر ، قال : إما بأربعين درهماً ، وأربعة دنانير ، وإما بثمانية وأربعين درهماً ، وأربعة وعشرين ، واثنى عشر ؛ على ما تقدم .

ومن رجح حديث معاذ ؛ لأنه مرفوع ، قال : دينار فقط ، أو عدله معافراً ، لا يزداد على ذلك ، ولا ينقص منه .

### [ متى تجب الجزية ؟ ]

وأما المسألة الرابعة : وهي متى تجب الجزية ؟ فإنهم اتفقوا على أنها لا تجب إلا بعد الحول <sup>(١)</sup> ، وإنما تسقط عنه إذا أسلم قبل انقضاء الحول .

### [ إذا أسلم متى تجب عليه الجزية بعد الحول ؟ ]

واختلفوا إذا أسلم بعد ما يحول عليه الحول <sup>(٢)</sup> : هل تؤخذ منه جزية للحول الماضي بأسره ، أو لما مضى منه ؟ .

= بلفظ : لما بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً ، أو تبيعة جذاً ، أو جذعة - الحديث - لكنه من طريق بقية عن المسعودي ، وهو ضعيف كما تقدم ، وقال البيهقي : طاووس وإن لم يلق معاذاً إلا أنه يماثل ، وسيرة معاذ بينهم مشهورة .

(١) وحكى ابن قدامة خلافاً قال : ( وتجب الجزية في آخر كل حول ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : تجب بأوله ، ويطلب بها عقيب العقد ، وتجب الثانية في أول الحول ... ) للمغنى ٥٠٤/٨

(٢) وجملته أن النعمي إذا أسلم في أثناء الحول ، لم تجب عليه الجزية ، وإن أسلم بعد الحول سقطت عنه عند الخنابلة ، والمالكية ، والثوري ، وأبي عبيد ، والاحتاف . وقال الشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر : إن أسلم بعد الحول لم تسقط .

ويعد الحول قولان للشافعي .

ينظر : فتح القدير : ٢٩٦/٥ ، المغنى ٥١١/٨

فقال قوم : إذا أسلم ، فلا جزية عليه بعد انقضاء الحول كان إسلامه ، أو قبل انقضائه ؛ وبهذا القول قال الجمهور .

وقالت طائفة : إن أسلم بعد الحول ، وجبت عليه الجزية ، وإن أسلم قبل حلول الحول ، لم تجب عليه .

ولأنهم اتفقوا على أنه لا تجب عليه قبل انقضاء الحول ؛ لأن الحول شرط في وجوبها ، فإذا وجد الرافع لها ، وهو الإسلام قبل تقرر الوجوب - أعني : قبل وجود شرط الوجوب - لم تجب .

وإنما اختلفوا بعد انقضاء الحول لأنها <sup>(١)</sup> قد وجبت ، ، فمن رأى أن الإسلام يهدم هذا الواجب في الكفر ؛ كما يهدم كثيراً من الواجبات - قال : تسقط عنه ، وإن كان إسلامه بعد الحول ، ، ومن رأى أنه لا يهدم الإسلام هذا الواجب ؛ كما لا يهدم كثيراً من الحقوق المرتبة مثل الديون ، وغير ذلك - قال : لا تسقط بعد انقضاء الحول ، ، فשב اختلافهم هو : هل الإسلام يهدم الجزية الواجبة ، أو لا يهدمها ؟ <sup>(٢)</sup> .

### [ عَدَدُ أَنْوَاعِ الْجَزْيَةِ ]

وأما المسألة الخامسة : وهي كم أصناف الجزية ؟ ، فإن الجزية عندهم ثلاثة أصناف : الجزية العنوية : جزية عنوة <sup>(٣)</sup> : وهي هذه التي تكلمنا فيها ، أعني : التي تفرض على الخريين بعد غلبتهم .

### [ الْجَزْيَةُ الصَّلْحِيَّةُ ]

وجزية صلحية : وهي التي يتبرعون بها ليكف عنهم ، وهذه ليس فيها توقيت : لا في الواجب ، ولا فيمن يجب عليه ، ولا متى يجب عليه ، وإنما ذلك كله راجع إلى الاتفاق الواقع في ذلك بين المسلمين ، وأهل الصلح .

(١) في الأصل : لأنها الحول شرط في وجوبها .

(٢) ومن أقوى أسباب اختلافهم : اختلافهم في ثبوت ما روى عنه عليه السلام من قوله : ( ليس على مسلم جزية ) رواه أبو داود ، والترمذي ، قال أبو داود : وسئل سفيان الثوري عن هذا فقال : يعني إذا أسلم ، فلا جزية عليه ، وبالفعل الذي فسره به سفيان الثوري رواه الطبراني في معجمه الأوسط عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله الخ .. وينقل من فتح القدير : ٢٩٦/٥ ، ومن المغني ٥١١/٨ تنقل الآثار .

(٣) في الأصل : عنوة .

إلا أن يقول قائل : إنه إن كان قبُولُ الجزية الصلحية واجباً على المسلمين ، فقد يجب أن يكون ههنا قدر ما إذا أعطاه من أنفسهم الكفار ، وجب على المسلمين قبول ذلك منهم ، فيكون أقلها محدوداً ، وأكثرها غير محدود .

### [ الْجَزِيَّةُ الْعُشْرِيَّةُ ]

وأما الجزية الثالثة : فهي العشرية ؛ وذلك أن جمهور العلماء على أنه ليس على أهل الذمة عُشْرٌ ، ولا زكاة أصلاً في أموالهم .

### [ مَنْ قَالَ بِمُضَاعَفَةِ الصَّدَقَةِ عَلَى نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ ]

إلا ما روي عن طائفة منهم أنهم ضاعفوا الصدقة على نصارى بني تغلب ، أعني : أنهم أوجبوا عليهم إعطاء ضعف ما على المسلمين من الصدقة في شيء من الأشياء التي تلزم فيها المسلمين الصدقة .

وعن قال بهذا القول : الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، والثوري ، وهو فعل عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - بهم ، وليس يحفظ عن مالك في ذلك نصٌ فيما حكوا ، وقد تقدم ذلك في كتاب الزكاة .

### [ هَلْ يَجِبُ عَلَى الْكُفَّارِ الْعُشْرُ فِيمَا يَتَجَرَّونَ بِهِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ؟ ]

واختلفوا هل يجب العشر عليهم في الأموال التي يتجرون بها إلى بلاد المسلمين ، بنفس التجارة ، أو الإذن إن كانوا حربيين ، أم لا تجب إلا بالشرط ؟ .

فَرَأَى مَالِكٌ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : أن تجار أهل الذمة الذين لزمهم بالإقرار في بلدهم الجزية يجب أن يُؤْخَذَ منهم مما يجلبونه من بلد إلى بلد العشر ، إلا ما يسوقون إلى المدينة خاصة ، فيؤخذ منهم فيه نصف العشر ، ووافقه أبو حنيفة في وجوبه بالإذن في التجارة ، أو بالتجارة نفسها ، ، وخالفه في القَدَر ، فقال : الواجب عليهم نصف العشر .

### [ هَلْ يَشْتَرِطُ فِي الْعُشْرِ نَصَابٌ ، أَوْ حَوْلٌ ؟ ]

ومالك لم يشترط عليهم في العشر الواجب عنده نصاباً ، ولا حولاً ، ، وأما أبو حنيفة فاشتراط في وجوب نصف العشر عليهم الحول ، والنصاب هو نصاب المسلمين نفسه المذكور في كتاب الزكاة .



وقال الشافعي : ليس يجب عليهم عَشْرُ أَصْلًا ، ولا نصف عشر في نفس (١) التجارة ، ولا في ذلك شيء محدود (٢) أصلاً إلا ما اصطلاح عليه ، أو اشترط ، فعلى هذا تكون (٣) الجزية العشرية من نوع الجزية الصلحية .  
وعلى مذهب مالك ، وأبي حنيفة تكون جنساً ثالثاً من الجزية غير الصلحية ، والتي على الرقاب .

وسبب اختلافهم : أنه لم يأت في ذلك عن رسول الله ﷺ سنة يرجع إليها ، وإنما ثبت أن عمر بن الخطاب فعل ذلك بهم ؛ فمن رأى أن فعل عمر هذا ، إنما فعله بأمر كان عنده في ذلك من رسول الله ﷺ - أوجب أن يكون ذلك سنتهم .  
ومن رأى أن فعله هذا كان على وجه الشرط ؛ إذ لو كان على غير ذلك لذكره - قال : ليس ذلك بسنة لازمة لهم إلا بالشرط .

[ وحكى أبو عبيد في كتاب « الأموال » عن رجل من أصحاب النبي - عليه الصلاة والسلام - لا أذكر اسمه الآن ؛ أنه قيل له : لم كنتم تأخذون العشر من مشركي العرب ؟ فقال : لأنهم كانوا يأخذون منا العشر إذا دخلنا إليهم ] (٤) .

قال الشافعي : « وأقل ما يجب أن يشارطوا عليه هو ما فرضه عمر - رضي الله عنه - ، وإن شورطوا على أكثر فحسن » ، قال : وحكم الحربي إذا دخل بأمان حكم الذمي .

### [ فِيمَاذَا تُصَرَّفُ الْجَزْيَةُ ؟ ]

وأما المسألة السادسة : وهي فيماذا تُصَرَّفُ الجزية ؟ فإنهم اتفقوا على أنها مشتركة لمصالح المسلمين من غير تحديد ؛ كالحال في الفبيء عند من رأى أنه مَصْرُوفٌ إلى اجتهد الإمام ، حتى لقد رأى كثير من الناس أن اسم الفبيء ، إنما ينطلق على الجزية في آية الفبيء .

### [ الْأَمْوَالُ الْإِسْلَامِيَّةُ ]

وإذا كان الأمر هكذا ، فالأموال الإسلامية ثلاثة أصناف : صدقة ، وقيء ، وغنيمه ، وهذا القدر كاف في تحصيل قواعد هذا الكتاب ، والله الموفق للصواب .



تم الجزء الثالث بحمد الله ويليهِ الجزء الرابع إن شاء الله وأوله « كتاب الأيمان »

(٢) في الأصل : ملحودة أصلاً .

(٤) سقط في الأصل .

(١) في الأصل : بنفس .

(٣) في الأصل : فتكون .

## فهرس الجزء الثالث

٣	كتاب أحكام الميت : وفيه أبواب
٥	الباب الأول : فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار ، ويعده
٨	استحباب توجيه الميت إلى القبلة
٩	من يستحب تأخير دفنه
١٠	الباب الثاني : في غسل الميت ، وفيه أربعة فصول
١٠	الفصل الأول : في حكم الغسل
١١	الفصل الثاني : فيمن يجب غسله من الموتى
١١	القول في غسل الشهيد
١٢	حكم غسل من قتل بسبب اللصوص ، أو غير أهل الشرك
١٢	غسل المسلم الكافر
١٣	الفصل الثالث : فمين يجوز أن يغسل الميت
١٣	إذا مات الرجل مع النساء ، والمرأة مع الرجال
١٤	القول في غسل المرأة زوجها ، وغسل الرجل امرأته
١٥	عدم غسل المطلقة المتوتة زوجها واختلافهم في الرجعية
١٥	ما يجب على الغاسل
١٦	الفصل الرابع : في صفة الغسل وفيه مسائل
١٦	المسألة الأولى : هل يتزع عن الميت قميصه إذا غسل ؟
١٧	المسألة الثانية : الاختلاف هل يوضأ الميت ؟
١٧	المسألة الثالثة : الاختلاف في التوقيت في الغسل
١٩	ما يغسل به الميت من الماء
١٩	إذا خرج من الميت حدث بعد غسله
١٩	القول في تقليم أظافر الميت ، والاخذ من شعره
٢٠	الباب الثالث : في الاكفان
٢١	اختلافهم في المحرم هل يطيل ويغطي رأسه
٢٣	الباب الرابع : في صفة المشى مع الجنائزة
٢٥	القول في القيام للجنائزة
٢٦	القيام على القبر وقت الدفن

- ٢٧ الباب الخامس : فى الصلاة على الجنابة وفيه فصول
- ٢٧ الفصل الأول : فى صفة صلاة الجنابة وفيه مسائل
- ٢٧ المسألة الأولى : اختلفوا فى عدد التكبير على الجنابة فى الصدر الأول
- ٣٢ رفع اليدين فى تكبير الجنائز
- ٣٢ المسألة الثانية : فى اختلاف الناس فى القراءة فى صلاة الجنابة
- ٣٦ المسألة الثالثة : اختلفوا فى التسليم من الجنابة ، هل هو واحد أو اثنان
- ٣٦ المسألة الرابعة : اختلفوا أين يقوم الإمام من الجنابة ؟
- ٣٨ المسألة الخامسة : اختلفوا فى ترتيب جنائز الرجال والنساء
- ٤٠ المسألة السادسة : اختلفوا فى الذى يفوته بعض التكبير فى صلاة الجنابة
- ٤٠ المسألة السابعة : اختلفوا فى الصلاة على القبر لمن فاتته الصلاة على الجنابة
- ٤١ الفصل الثانى : فيمن يصلى عليه ومن أولى بالتقديم ؟
- ٤٣ هل يصلى على من قتل نفسه ، وعلى أهل البدع ، وعلى المنافقين ؟
- ٤٣ الصلاة على من قتل خطأ
- ٤٤ الصلاة على الشهداء القتولين فى المعركة
- ٤٦ متى يصلى على الطفل
- ٤٨ الصلاة على الأطفال المسيبين
- ٤٩ من أولى بالتقديم لصلاة الجنابة
- ٥٠ الصلاة على الغائب
- ٥٠ هل يصلى على بعض الجسد
- ٥٠ الفصل الثالث : فى وقت الصلاة على الجنابة
- ٥١ الفصل الرابع : فى مواضع الصلاة على الجنابة
- ٥٢ الصلاة على الجنائز فى المقابر
- ٥٢ الفصل الخامس : فى شروط الصلاة على الجنابة
- ٥٢ هل يجوز التيمم للجنابة لخوف فواتها ؟
- ٥٣ من قال بالصلاة على الجنابة بدون طهارة
- ٥٤ الباب السادس : فى الدفن
- ٥٤ القول فى تخصيص القبور
- ٥٤ القعود على المقابر

- ٥٦ كتاب الزكاة
- ٥٨ المواضيع المحيطة بهذه العبادة وتنحصر فى خمس جمل
- ٥٨ الجملة الأولى : فى معرفة من تجب عليه الزكاة وفيها مسائل
- ٥٩ هل تجب الزكاة على الصغار
- ٥٩ لا زكاة على أهل الذمة وقول من أوجبها
- ٥٩ القول فى أخذ الزكاة من العبيد
- ٦٠ المالكون الذين عليهم ديون
- ٦٢ الزكاة على ما فى ذمة الغير
- ٦٢ المسألة الأولى : فى زكاة الثمار المحبسة الأصول
- ٦٣ المسألة الثانية : على من تجب الزكاة فى الأرض المستأجرة
- ٦٣ اختلافهم فى أرض الخراج إذا انتقلت إلى المسلمين وما يجب فيها
- ٦٤ ما يتعلق بالمالك وفيه أربع مسائل
- ٦٤ المسألة الأولى : إذا أخرج الزكاة فضاعت
- ٦٥ المسألة الثانية : إذا ذهب بعض المال بعد وجوب الزكاة
- ٦٥ المسألة الثالثة : إذا مات بعد وجوب الزكاة عليه
- ٦٦ المسألة الرابعة : إذا بيع المال بعد وجوب الصدقة فيها
- ٦٦ زكاة المال الموهوب
- ٦٧ حكم من منع الزكاة ولم يجحد وجوبها
- ٧١ الجملة الثانية : فى معرفة ما تجب فيه الزكاة من الاموال
- ٧١ القول فى زكاة الحلّى من الذهب
- ٧٣ الحلّى المتخذ للكرام ، وهل عليه زكاة ؟
- ٧٣ ما اختلفوا فيه من الحيوان
- ٧٣ ما اختلفوا فى نوعه : الخيل
- ٧٤ ما اختلفوا فى صنفه : السائمة من الابل والبقر والغنم
- ٧٧ من فرق بين البقر وغيرها من الزكاة
- ٧٧ القول فى زكاة ما يخرج من الحيوان : الغسل
- ٧٨ اختلاف الفقهاء فى زكاة النبات
- ٨٠ القول فى زكاة الزيتون - زكاة التين

- ٨٠ القول في زكاة العروض المتخلة للتجارة  
الجملة الثالثة : في معرفة كم تجب الزكاة ومن كم تجب معرفة النصاب ؟  
٨١ وفيها ستة فصول  
٨٢ الفصل الأول : في الذهب والفضة وفيه خمس مسائل  
٨٢ القدر الواجب في الذهب والفضة  
٨٣ المسألة الأولى : القول في نصاب الذهب  
٨٤ المسألة الثانية : اختلافهم فيما زاد على مائتي درهم وعشرين ديناراً  
٨٥ المسألة الثالثة : القول في ضم الذهب إلى الفضة في الزكاة  
٨٦ من ضمهما بصرف محدود  
٨٦ من ضمهما بالقيمة وقت الزكاة  
٨٦ من قال بضم الدنانير بقيمتها مطلقاً  
٨٧ المسألة الخامسة : القول في اعتبار النصاب في المعدن  
٩١ الفصل الثاني : في نصاب الإبل ، والواجب فيه ، وفيه مسائل :  
٩١ المسألة الأولى : اختلافهم فيما زاد على العشرين ومائة  
٩٣ المسألة الثانية : إذا عدم السن الواجبة من الإبل  
٩٤ المسألة الثالثة : هل تجب الزكاة في صغار الإبل ؟ وماذا يكلف منها ؟  
٩٥ الفصل الثالث : في نصاب البقر وقدر الواجب في ذلك  
٩٦ الفصل الرابع : في نصاب الغنم وقدر الواجب في ذلك  
٩٦ هل تؤخذ العمياء في الصدقة ؟  
٩٧ هل تعد نسل الأمهات معها ؟  
٩٧ هل للخلطة تأثير في الزكاة ؟  
٩٧ القول في نصاب الخلطاء  
٩٩ ما هي الخلطة المؤثرة في الزكاة ؟  
الفصل الخامس : في نصاب الحبوب والثمار والقدر الواجب في ذلك ،  
١٠٠ وفيه ثلاث مسائل :  
١٠٢ المسألة الأولى : هل تضم الحبوب إلى بعضها في النصاب ؟  
١٠٢ المسألة الثانية : هل يجوز تقدير النصاب في العنب والتمر بالحرص ؟  
١٠٧ هل يجوز حرص الزيتون عند من أوجب فيه الزكاة

- المسألة الثالثة : هل يحسب على الرجل ما أكل من ثمره ، وزرعه قبل  
الحصاد ؟ ١٠٨
- هل يجوز إخراج القيمة بدل العين ؟ ١٠٩
- الفصل السادس : فى نصاب العروض ١١١
- الزكاة فى دين المدير ١١١
- زكاة العروض تكون من أعيانها لا من أثمانها ١١١
- الجملة الرابعة : فى وقت الزكاة . وفيها ثمانية مسائل : ١١٣
- المسألة الأولى : هل يشترط الحول فى المعدن ؟ ١١٥
- المسألة الثانية : هل يعتبر فى الحول ربح المال ؟ ١١٥
- المسألة الثالثة : حول الفوائد الواردة على مال تحب فيه الزكاة ١١٦
- المسألة الرابعة : اعتبار حول الدين لمن قال : فيه زكاة ١١٧
- المسألة الخامسة : حَوْلُ العروض ١١٩
- المسألة السادسة : حَوْلُ فائدة الماشية ١١٩
- المسألة السابعة : حَوْلُ تَسْلِي الغنم ١١٩
- المسألة الثامنة : القول فى إخراج الزكاة قبل الحول ١٢٠
- الجملة الخامسة : فىمن تحب له الصدقة . وفيها ثلاثة فصول : ١٢٢
- الفصل الاول : فى عدد الأصناف الذين تجوز لهم الزكاة . وفيه مسألتان : ١٢٢
- المسألة الأولى : هل يجوز صرف الصدقة لصنف واحد ؟ ١٢٢
- المسألة الثانية : حق المؤلف قلوبهم وهل هو باق إلى الآن ؟ ١٢٣
- الفصل الثانى : فى الصفة التى تقتضى صرفها إليهم ١٢٥
- الغنى الذى لا تجوز معه الصدقة ١٢٥
- من أجازها لنوع من الأغنياء ١٢٥
- حد الغنى الذى يمنع الصدقة . ١٢٦
- صدقة الفقير والمسكين والفصل بينهما ١٢٧
- الرقاب المستفادة من الصدقة واختلاف الفقهاء فى تعريفها ١٢٨
- الفصل الثالث : كم يجب لهم ؟ ١٢٩
- ما يعطى للغارم وابن السبيل ١٢٩
- ما يعطى للمسكين الواحد من الصدقة ١٢٩

- ١٢٩ ما يعطى العامل عليها
- ١٣٠ كتاب زكاة الفطر : وفيه فصول :
- ١٣١ الفصل الأول : فى معرفة حكمها
- ١٣٣ الفصل الثانى : فيمن تجب عليه وعمن تجب ؟
- ١٣٣ القول فى الفطرة عن الزوجة
- ١٣٤ القول فى الفطرة عن الصغير والعبد
- ١٣٤ الاختلاف فى زكاة الفطر عن العبيد وفيه مسائل
- ١٣٤ الاولى : وجوب زكاته على السيد إذا كان له مال
- ١٣٤ الثانية : فى العبد الكافر هل يؤدى عنه زكاته أم لا ؟
- ١٣٥ الثالثة : فى صدقة الفطر عن المكاتب
- ١٣٥ الرابعة : فى صدقة الفطر عن عبيد التجارة
- ١٣٦ الفصل الثالث : لماذا تجب ؟
- ١٣٧ كم يجب إخراجه من هذه الأنواع ؟
- ١٤٠ الفصل الرابع : متى تجب زكاة الفطر ؟
- ١٤١ الفصل الخامس : لمن تصرف زكاة الفطر ؟
- ١٤١ هل تجوز لفقرء أهل الذمة ؟
- ١٤٢ كتاب الصيام
- ١٤٥ تقسيمات لكتاب الصيام
- ١٤٧ القسم الأول : أنواع الصيام ، وأركانه وفيه جملتان :
- ١٤٧ الجملة الاولى : فى معرفة أنواع الصيام
- ١٤٧ أقسام الصوم الواجب
- ١٤٨ على من يجب صوم شهر رمضان
- ١٤٨ الجملة الثانية : فى معرفة أركان الصوم
- ١٤٨ الركن الأول : الزمان
- ١٤٨ تحديد زمان وجوب صوم رمضان بالرؤية
- ١٥٢ الحكم إذا لم تمكن الرؤية ، وما هو وقت الرؤية المعتمد ؟
- ١٥٢ اختلاف الفقهاء فى اعتبار وقت الرؤية

- اختلاف الفقهاء فى حصول العلم بالرؤية وهل يصوم إذا رأى الهلال  
 ١٥٣ وحله ؟  
 ١٥٤ إذا رأى هلال شوال وحله هل يفطر ؟  
 ١٥٤ طريق الخبر فى رؤية الهلال وكم عدد للخبرين  
 ١٥٧ هل تتعدى ثبوت الرؤى بالخبر من بلد إلى آخر ؟  
 ١٥٩ زمان الإمساك  
 ١٦٠ الحد المحرم للأكل  
 ١٦١ هل يجوز أن يتصل الأكل فى رمضان بطلوع الفجر ؟  
 ١٦١ الركن الثانى : وهو الإمساك  
 ١٦١ ما يرد الجوف مما ليس بمغذ ، ومن غير منفذ الطعام ، وما لا يرد الجوف  
 ١٦٢ القبلة للصائم  
 ١٦٤ القول فى الحجامة للصائم  
 ١٧٣ القول فى القئ للصائم  
 ١٧٥ الركن الثالث : وهو النية  
 ١٧٥ القول فى نية الصيام وهل هى شرط فى صحة الصيام  
 ١٧٦ اختلافهم فى تعيين النية للجزية فى صوم رمضان  
 ١٧٧ اختلاف الفقهاء فى وقت النية للصوم  
 ١٧٩ ليست الطهارة من الجنابة شرطاً فى صحة الصوم  
 ١٨٠ الحائض إذا طهرت قبل الفجر فأخرت الغسل  
 ١٨١ القسم الثانى : من الصوم للقروض . وفيه مسائل :  
 ١٨١ من يجوز له الصوم والإفطار  
 المسألة الأولى : إذا صام المريض والمسافر هل يجزيهما الصوم عن الفرض ،  
 ١٨١ أم لا ؟  
 ١٨٢ المسألة الثانية : هل الصوم أفضل ، أم الفطر للمريض والقادر والمسافر  
 ١٨٥ المسألة الثالثة : الفطر الجائز للمسافر وتعريف السفر الذى يصلح فيه الفطر  
 ١٨٥ المسألة الرابعة : المرض الذى يجوز فيه الفطر  
 ١٨٦ المسألة الخامسة : متى يفطر المسافر ومتى يمك ؟  
 ١٨٦ من دخل المدينة ، وقد ذهب بعض النهار ، والحائض عندما تظهر



- ١٨٧ الاختلاف في إمساك الداخل أثناء النهار عن الأكل
- المسألة السادسة : هل يجوز للصائم أن ينشئ في رمضان سفراً ،
- ١٨٧ ثم لا يصوم ؟
- ١٨٨ حكم المسافر والمريض إذا أفطر
- ١٨٨ اختلاف الفقهاء في وجوب القضاء على المجنون
- ١٨٨ هل الإغماء والمجنون مفسدان للصوم ؟
- ١٨٩ قضاء المسافر والمريض ، وفيه مسائل :
- ١٨٩ المسألة الأولى : هل يقضى للمسافر والمريض ما عليهما متتابعاً ؟
- ١٨٩ إذا أخر القضاء حتى دخل رمضان آخر
- ١٩٠ من مات وعليه صوم
- ١٩١ الحامل والمرضع إذا أفطرتا
- الشيخ الكبير والعجوز اللذان لا يقدران على الصوم وماذا عليهما إذا
- ١٩٢ أفطرا ؟
- ١٩٣ النظر في أحكام الصنف الذي لا يجوز له الإفطار إذا أفطر
- ١٩٣ من أفطر بجماع متعمد في رمضان
- ١٩٤ اختلافهم في مواضع في القضاء والكفارة ، وفيه مسائل :
- ١٩٤ المسألة الأولى : القول في وجوب الكفارة والقضاء ، وعلى من تجب ؟
- ١٩٥ المسألة الثانية : إذا جامع ناسياً لصومه
- ١٩٧ من ظن أن الشمس قد غربت فأفطر
- ١٩٧ من أوجب القضاء والكفارة على المجامع ناسياً
- المسألة الثالثة : الاختلاف في وجوب الكفارة على المرأة إذا طأعته على
- ١٩٨ الجماع
- ١٩٨ المسألة الرابعة : هل هذه الكفارة مرتبة ككفارة الظهار أم على التخيير
- ١٩٩ المسألة الخامسة : اختلاف الفقهاء في مقدار الإطعام
- ٢٠٠ المسألة السادسة : هل تتكرر الكفارة بتكرر الإفطار ؟
- المسألة السابعة : هل يجب الإطعام إذا أيسر ، وقد كان معسراً وقت
- ٢٠١ الوجوب ؟
- ٢٠١ الواجب على من استقاء في رمضان

- ٢٠١ الواجب على من احتجم فى نهار رمضان  
 ٢٠٢ من أفطر متعمداً ثم طراً عليه ما يبيح له الإفطار  
 ٢٠٢ من أكل وهو شاك فى طلوع الفجر  
 ٢٠٢ الفطر عمداً فى قضاء رمضان  
 ٢٠٢ من سنن الصوم  
 ٢٠٦ كتاب الصيام الثانى : وهو المنسوب إليه  
 ٢٠٦ الأيام التى يقع فيها الصوم المنسوب  
 ٢٠٦ المرغب فيه من الصوم المتفق عليه ، والمختلف فيه  
 ٢٠٦ القول فى نذب صيام يوم عاشوراء  
 ٢٠٧ اختلافهم فى تحديد يوم عاشوراء  
 ٢١٢ القول فى صيام الغرر من كل شهر  
 ٢١٣ صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، والحد الأقصى للصيام كل شهر  
 ٢١٣ صيام الإثنين والخميس  
 ٢١٥ الأيام المنهى عن الصيام فيها  
 ٢١٥ القول فى صوم أيام التشريق وما هى تلك الأيام ؟  
 ٢٢٠ القول فى صيام يوم الجمعة  
 ٢٢١ القول فى صوم يوم الشك  
 ٢٢٢ الاختلاف فى مَنْ تحرى صيامه تطوعاً  
 ٢٢٤ القول فى صيام يوم السبت  
 ٢٢٥ القول فى صيام الدهر  
 ٢٢٧ صيام النصف الآخر من شعبان  
 ٢٢٧ النية فى صوم التطوع  
 ٢٢٨ الإمساك عن المفطرات فى صوم التطوع  
 ٢٢٨ حكم الإفطار فى صوم التطوع  
 ٢٣٢ كتاب الاعتكاف  
 ٢٣٤ الاعتكاف مندوب إليه بالشرع ، واجب بالنذر  
 ٢٣٤ متى يستحب الاعتكاف ؟ وتعريفه  
 ٢٣٤ العمل الذى يخص الاعتكاف

- ٢٣٥ المواضع التي يصلح فيها الاعتكاف  
 ٢٣٦ مَنْ لم يشترط الاعتكاف في المسجد واعتكاف المرأة  
 ٢٣٧ الاختلاف في تخصيص بعض المساجد ، أو تعميمها  
 ٢٣٩ زمان الاعتكاف وهل له حد ؟  
 ٢٣٩ أقل زمان الاعتكاف  
 ٢٤٠ الوقت الذي يدخل فيه المعتكف إلى اعتكافه  
 ٢٤١ وقت خروج المعتكف  
 ٢٤١ شروط الاعتكاف  
 ٢٤٢ المباشرة للمعتكف  
 ٢٤٢ القول في فساد الاعتكاف بدون جماع  
 ٢٤٣ ما يجب على للجامع في اعتكافه  
 ٢٤٣ مواعع الاعتكاف  
 ٢٤٤ إذا خرج لغير حاجة متى ينقطع اعتكافه ؟  
 ٢٤٤ هل ينفع المعتكف شرط إذا اشترطه ؟  
 ٢٤٥ اختلافهم إذا اشترط التابع في التلذذ  
 ٢٤٥ إذا جن المعتكف أو أغمى عليه  
 ٢٤٥ إذا قطع المعتكف اعتكافه لغير علر  
 ٢٤٥ إذا أتى المعتكف كبيرة  
 ٢٤٦ كتاب الحج : وفيه ثلاثة أجناس  
 ٢٤٩ الاجناس التي ينظر إليها في هذا الكتاب  
 الجنس الأول : يشتمل على شيئين : معرفة الوجوب ، وشروطه ، وعلى  
 ٢٥٠ من يجب ؟ ومتى يجب ؟  
 ٢٥٠ اختلاف الفقهاء في صحة وقوع الحج من الصبي والطفل الرضيع  
 ٢٥٢ شروط وجوب الحج  
 ٢٥٦ وجوب الحج باستطاعة النيابة  
 ٢٥٦ من مات ، ولم يحج  
 ٢٥٦ من عجز عن الحج لكبر ، أو مرض  
 ٢٥٨ اختلافهم في الرجل يؤاجر نفسه في الحج

- ٢٥٩ هل تجب هذه الفريضة على العبد ؟
- ٢٥٩ متى يجب الحج ؟ وهل على الفور أو التراخي ؟
- ٢٦٠ هل يجب وجود المحرم مع المرأة فى الحج ؟
- ٢٦٢ القول فى العمرة وحكمها
- ٢٦٦ القول فى الجنس الثانى : وهو تعريف أفعال هذه العبادة
- ٢٦٦ القول فى شروط الإحرام
- ٢٦٦ مواقيت أهل الأفاق
- ٢٧١ من أخطأ الميقات ، فأحرم بعده
- ٢٧١ من كان منزله دون الميقات ، والأفضل فى حقه
- ٢٧٢ من ترك الإحرام من ميقاته ، وأحرم من ميقات آخر
- ٢٧٢ من مر بهذه المواقيت ، ولم يرد الحج أو العمرة
- ٢٧٢ القول فى ميقات الزمان
- ٢٧٣ من أحرم بالحج قبل أشهر الحج
- ٢٧٣ الميقات الزمانى للعمرة
- ٢٧٤ الاختلاف فى تكرير العمرة فى السنة الواحدة
- ٢٧٥ القول فى التروك : وهو ما يمنع الإحرام من الأمور المباحة للحلال
- ٢٧٥ ما يلبس المحرم من الثياب
- ٢٧٥ ما اتفق عليه العلماء من الممنوع من اللباس فى الإحرام
- ٢٧٦ من لم يجد غير السراويل ، هل له لباسها ؟
- ٢٧٧ من لم يجد التحلين
- ٢٧٧ لا يلبس المحرم الثوب المصبوغ بالورس أو الزعفران
- ٢٧٧ إختلاف الفقهاء فى الثوب المعصفر
- ٢٧٨ إحرام المرأة فى وجهها ، والقول فى إسدالها الستر على وجهها
- ٢٧٨ لا يخمر للمحرم رأسه ، والقول فى تخمير وجهه
- ٢٧٩ الاختلاف فى لبس القفازين للمرأة
- ٢٨٠ اختلافهم فى جواز الطيب للمحرم عند الإحرام
- ٢٨٢ المتروك الثالث : وهو مجامعة النساء
- ٢٨٣ من المنوعات إلقاء التفث

- ٢٨٣ هل يجوز غسل رأس المحرم من غير جنابة ؟
- ٢٨٤ منع غسل رأس المحرم بالخطمى ، والقول إذا فعل ذلك ؟
- ٢٨٤ الاصطلياد من محظورات الإحرام
- ٢٨٥ إذا صاده حلال هل يجوز للمحرم الأكل منه
- ٢٨٨ الاختلاف فى المضطر : هل يأكل الميتة ، أو يصيد فى الحرم ؟
- ٢٨٩ اختلاف الفقهاء فى نكاح المحرم
- ٢٩٢ متى يحل المحرم ؟
- ٢٩٣ القول فى أنواع هذا النسك
- ٢٩٣ القول فى التمتع - تعريف التمتع
- ٢٩٤ الاختلاف فى المكى هل يقع منه التمتع أم لا يقع ؟
- ٢٩٤ من فى حكم المكى
- ٢٩٤ التمتع بفسخ الحج إلى عمرة
- ٢٩٥ تمتع المحصر بمرض أو عدو
- ٢٩٦ شروط التمتع عند مالك
- ٢٩٧ القول فى القارن
- ٢٩٧ اختلاف أصحاب مالك فى وقت نية القارن
- ٢٩٧ القارن الذى يلزمه هدى التمتع
- ٢٩٨ القول فى الأفراد : تعريف الأفراد فى الحج
- ٢٩٨ نوع حج رسول الله ﷺ
- ٣٠٢ القول فى الإحرام
- ٣٠٣ اغتسالات من أفعال المحرم
- ٣٠٣ القول فى النية للإحرام
- ٣٠٣ القول فى التلبية
- ٣٠٣ هل التلبية واجبة بهذا اللفظ ؟
- ٣٠٦ القول فى رفع الصوت بالتلبية
- ٣٠٨ المساجد التى يرفع فيها صوته بالتلبية
- ٣٠٨ هل التلبية من أركان الحج ؟
- ٣٠٨ من قال بالزيادة فى الفاظ التلبية

- ٣٠٩ الاختلاف فى الموضوع الذى أحرم منه رسول الله ﷺ
- ٣١١ متى يهل المكى بالحج ؟
- ٣١٢ متى يقطع للمحرم التلبية ؟
- ٣١٣ القول فى إدخال الحج على العمرة ، والعمرة على الحج
- القول فى : الطواف بالبيت ، والكلام فى الطواف : فى صفته ، وشروطه
- ٣١٤ ووقته ، وحكمه فى الوجوب أو التندب وفى أعداده
- ٣١٤ القول فى الصفة
- ٣١٤ حكم الرمل فى الأشواط الثلاثة الأول للقدام
- ٣١٦ لا رمل على من أحرم بالحج من مكة -
- ٣١٦ هل على أهل مكة إذا حجوا رمل ؟
- ٣١٦ الأركان التى تستلم فى الصواف للرجال دون النساء
- ٣١٨ حكم ركعتى الطواف ، وإذا طاف أكثر من طواف كل أسبوع
- ٣١٩ ليس للطواف ، ولا لركعتيه وقت معلوم
- ٣١٩ القول فى شروطه
- ٣١٩ حد موضع الطواف بالبيت ، وهل الحجر جزء من البيت ؟
- ٣٢١ وقت جوار الطواف
- ٣٢٢ الاختلاف فى جواز الطواف بغير طهارة
- ٣٢٥ القول فى أعداده وأحكامه
- ٣٢٥ أنواع الطواف
- ٣٢٥ الواجب من هذه الأنواع
- ٣٢٥ هل يجزئ طواف التقديم أو الوداع عن طواف الإفاضة ؟
- ٣٢٥ حكم طواف التقديم والوداع
- ٣٢٦ الطواف الواجب على المكى والمُعتمر
- ٣٢٦ طواف المفرد للحج
- ٣٢٦ الطواف الواجب على القارن
- ٣٢٧ القول فى السعى بين الصفا والمروة
- ٣٢٧ والقول فى السعى : فى حكمه ، وصفته ، وفى شروطه ، وفى ترتيبه
- ٣٢٧ القول فى حكمه

- ٣٣٠ القول فى صفته
- ٣٣٠ الحكم إن بدأ بالمرورة
- ٣٣٠ ليس للسعى وقت معين
- ٣٣١ القول فى شروطه
- ٣٣١ هل لابد للسعى من طهارة ؟
- ٣٣١ القول فى ترتيبه
- ٣٣٢ الخروج إلى عرفة
- ٣٣٢ صلاة الإمام بالناس يوم التروية
- ٣٣٢ الوقوف بعرفة : فى معرفة حكمه ، وفى صفته ، وفى شروطه
- ٣٣٢ حكم الوقوف بعرفة ، ومن فاته
- ٣٣٣ صفة هذا الوقوف
- ٣٣٣ سنة هذا الوقوف
- ٣٣٣ اختلافهم فى وقت أذان المؤذن بعرفة للظهر والعصر
- ٣٣٤ هل يجمع بين الصلاتين بأذنتين وإقامتين ، أو بأذان وإقامتين ؟
- ٣٣٤ لو لم يخطب الإمام يوم عرفة قبل الظهر
- ٣٣٥ هل يقصر الإمام بمنى إذا كان مكيا ، وكذلك بعرفة والمزدلفة
- ٣٣٥ هل تجب الجمعة بعرفة ومنى ؟
- ٣٣٦ شروط الوقوف بعرفة
- ٣٣٦ من وقف بعرفة قبل الزوال
- ٣٣٧ عرفه كلها مواقف
- ٣٣٩ من وقف بـ « عرفة »
- ٣٤٠ القول فى أفعال المزدلفة : فى حكمه ، وفى صفته ، وفى وقته
- ٣٤٠ الدليل على ان هذا الفعل من أركان الحج
- ٣٤٠ أعمال المزدلفة
- ٣٤١ هل الوقوف بالمزدلفة والمبيت بها من سنن الحج ، أو فروضه ؟
- ٣٤٢ سنة الحج بالمزدلفة وهى التى تسمى جمعاً
- ٣٤٢ القول فى رمى الجمار
- ٣٤٣ رمى رسول الله ﷺ الجمار

- ٣٤٣ الاختلاف فيمن رمى جمرة العقبة قبل طلوع الفجر
- ٣٤٥ الوقت المستحب لرمي جمرة العقبة
- ٣٤٥ اختلافهم فيمن لم يرمها حتى غابت الشمس
- ٣٤٧ الرخصة للرعاة في رمي الجمار
- ٣٤٧ جمع يومين في يوم للرمي
- ٣٤٧ سنة الحج في الترتيب
- ٣٤٨ من قدم ، أو أخر في أفعال يوم النحر
- ٣٥٠ من نحر قبل أن يرمى
- ٣٥٠ جملة ما يرميه الحاج من الجمار
- ٣٥٠ الموضع المختار لرمي جمرة العقبة
- ٣٥١ إذا لم تقع الحصاة في العقبة ، وما يرميه في أيام التشريق
- ٣٥١ السنة في رمي الجمرات
- ٣٥٢ التكبير مع الرمي ، والرمي بعد الزوال أيام التشريق
- ٣٥٢ اختلافهم إذا رماها قبل الزوال أيام التشريق
- ٣٥٣ من لم يرمها أيام التشريق حتى غابت الشمس آخر الأيام
- ٣٥٣ الواجب على من فعل ذلك كفارة
- ٣٥٤ تحللان من أعمال الحج
- ٣٥٥ القول في الجنس الثالث : القول في الأحكام
- ٣٥٥ القول في الإحصار
- ٣٥٦ اختلاف العلماء في المراد من آية الإحصار
- ٣٥٦ الإحصار المذكور في الآية ، هل هو بالعدو أو بالمرض
- ٣٥٨ الاختلاف في مكان الهدى للمحصر
- ٣٥٩ المحصر بمرض ، كيف يحل ؟
- ٣٥٩ هل على المحصر بمرض هدى ؟
- ٣٥٩ وجوب الإعادة على من أحصر بمرض
- ٣٦٠ كم على المريض من الهدى ؟
- ٣٦١ القول في أحكام القاتل للصيد
- ٣٦١ آية أحكام الصيد محكمة



- ٣٦١ هل الواجب فى قتل الصيد قيمته أو مثله ؟
- ٣٦٢ هل الحكم فى الآية على الترتيب ، أو التخيير ؟
- ٣٦٢ تقدير الصيام بالطعام
- ٣٦٢ القول فى قتل الصيد خطأ
- ٣٦٢ الفرق بين المحرمين يقتلون الصيد والمحلين يقتلون فى الحرم
- ٣٦٣ هل يكون أحد الحكمين قاتل للصيد ؟
- ٣٦٣ موضع الإطعام
- ٣٦٣ تحريم قتل الصيد فى الحرم
- ٣٦٣ الكفارة فى قتل الصيد
- ٣٦٤ أدلة من قال فى وجوب الجزاء أن يكون القتل عمداً ، ودليل المخالف
- ٣٦٤ اختلافهم فى المثل ، هل هو الشبيه ، أو المثل فى القيمة ؟
- ٣٦٥ اختلافهم هل المقدر هو الصيد ، أو مثله من النعم إذا قدر بالطعام
- ٣٦٥ اختلافهم فى استئناف الحكم من عدمه
- ٣٦٦ سبب اختلافهم فى الحكم على الجماعة يشتركون فى قتل الصيد
- ٣٦٦ اختلافهم فى هل يكون أحد الحكمين قاتل الصيد
- ٣٦٦ اختلافهم فى موضع الإطعام
- ٣٦٧ اختلافهم فى الحلال يقتل الصيد فى الحرم
- ٣٦٧ الاختلاف فيمن قتل الصيد ثم أكله
- ٣٦٨ من جعل على نفسه هدياً ، فماذا يجزيه
- ٣٦٨ الكفارة فى قتل حمام مكة وغيره ، وما سوى الحمام من الطيور
- ٣٧٨ القول فى من أثلف بيض النعامة
- ٣٧٠ الواجب فى صيد الجراد
- ٣٧٠ اختلاف الفقهاء فيما هو صيد مما ليس بصيد
- ٣٧٠ وكذلك اتفقوا على أن صيد البحر حلال كله للمحرم
- ٣٧٤ الكلب العقور مما يجوز قتله للمحرم ، وما هو ؟
- ٣٧٤ قتل الحية والأفعى
- ٣٧٤ القول فى قتل الوزغ للمحرم
- ٣٧٥ ما يقتل من الكلاب العقورة

- ٣٧٥ اختلافهم فى قتل للحرم الزنيور
- ٣٧٥ نوع الغراب الذى يباح للمحرم قتله
- ٣٧٦ السمك من صيد البحر يجوز للمحرم صيده
- ٣٧٦ حكم ما كان من الحيوان يعيش فى البر والبحر
- ٣٧٦ القول فى طير الماء وما حكمه بالنسبة للمحرم
- ٣٧٦ نبات الحرم وهل فى قطعه جزاء ؟
- ٣٧٧ القول فى فدية الأذى ، وحكم الحائق رأسه قبل محل الحلق
- ٣٧٧ الكلام فى الأحكام المستنبطة من آية الفدية
- ٣٧٧ على من تحب الفدية
- ٣٧٧ من أخطأ الأذى بغير ضرورة
- ٣٧٧ هل يتفق فى الحكم فى إزالة الأذى المتعمد ، والناسى
- ٣٧٨ ما يجب فى فدية الأذى
- ٣٧٨ من قال إن الصيام عشرة أيام
- ٣٧٨ كم يطعم كل مسكين
- ٣٧٩ ما تحب فيه الفدية فى حلق الرأس من الأذى
- كل ما منع المحرم منه : من لباس مخيطة ، وحلق ، وقص الأظفار ، فعليه
- ٣٧٩ الفدية
- ٣٧٩ من أخذ بعضاً من أظفاره
- ٣٨٠ اختلاف الفقهاء فى حلق الشعر من سائر الجسد
- ٣٨٠ من نفث من رأسه الشعرة والشعرتين
- ٣٨٠ موضع الفدية
- ٣٨١ وقت الفدية
- ٣٨١ هل حلق الرأس من المناسك ، أو للتحلل ؟
- ٣٨٣ لا حلق على النساء
- ٣٨٣ من عليه الحلق أو التقصير
- ٣٨٣ ما يجب على من لم يحلق ، أو يقصر
- ٣٨٣ القول فى كفارة المتمتع : لا خلاف على الكفارة على المتمتع
- ٣٨٣ الخلاف فيما هو المتمتع

- ٣٨٤ على من تجب هذه الكفارة
- ٣٨٤ اختلافهم فى الواجب منها
- ٣٨٤ هذه الكفارة على الترتيب
- ٣٨٤ الزمان الذى ينتقل بانقضائه فرضه من الهدى إلى الصيام
- ٣٨٥ صيام الأيام الثلاثة فى عشر ذى الحجة
- ٣٨٥ من صامها فى أيام عمل العمرة أو صامها أيام منى
- ٣٨٥ صيام السبعة من أهله والاختلاف إذا صامها فى الطريق
- ٣٨٦ وهل عليه هدى مع القضاء ؟ وإذا كان الحج تطوعاً
- ٣٨٦ المقدس للحج
- ٣٨٦ إفساد الجماع للحج
- ٣٨٦ هل يفسد الحج بالوطء بعد الوقوف بعرفة ؟
- ٣٨٧ التحلل الأصغر ، وماذا يحل به للمحرم بالحج ؟
- ٣٨٧ بماذا يحل المئتمر ؟
- ٣٨٧ صفة الجماع الذى يفسد الحج
- ٣٨٨ من وطئ مراراً
- ٣٨٨ هل على الموطوءة هدى
- ٣٨٨ إذا حج الواطئ والموطوءة من عام قابل تفرقا
- ٣٨٩ الهدى الواجب فى الجماع
- ٣٨٩ من لم يجد الهدى فيمن دخل إحرامه نقص
- ٣٨٩ فساد الإحرام بفوات الوقت
- ٣٨٩ هل على ما فاتته الوقت هدى
- ٣٩٠ من فاتته الحج هل يجوز أن يبقى على إحرامه لحج قادم ؟
- ٣٩٠ القول فى الكفارات السكوت عنها
- ٣٩١ النسك السنة يجب على تاركه الدم
- ٣٩١ ما كان فرضاً لا يجبر الدم
- ٣٩١ اختلافهم فى التروك
- ٣٩١ من جاوز الميقات بغير إحرام
- ٣٩٢ إذا لبس المحرم السراويل لعدم الإرار

- ٣٩٢ من لبس الخفين مقطوعين مع وجود التعليق
- ٣٩٢ من نكس الطواف أو نسي شوطاً
- ٣٩٣ إذا ترك الرمل في الأشواط الثلاثة
- ٣٩٣ إذا لم يقبل الحجر
- ٣٩٣ من نسي ركعتي الطواف
- ٣٩٣ من ترك طواف الوداع
- ٣٩٤ هل من شرط صحة الطواف المشي فيه للقادر
- ٣٩٤ من دفع من عرفة قبل الغروب
- ٣٩٤ من وقف من عرفة بعرفة
- ٣٩٥ القول في الهدى
- ٣٩٦ نوعا الهدى
- ٣٩٦ الهدى الواجب
- ٣٩٦ هدى الكفارة
- ٣٩٦ جنس الهدى
- ٣٩٧ الأفضل في الهدايا الأعلى ثمتاً
- ٣٩٧ كيفية سوق الهدى وتقليده
- ٣٩٨ إشعار الهدى وتقليده
- ٣٩٩ من أين يساق الهدى ؟
- ٣٩٩ تعريف الهدى
- ٣٩٩ مكان نحر الهدى
- ٤٠٠ زمان نحر الهدى
- ٤٠٠ صفقة نحر الهدى
- ٤٠٠ من سنة نحر الهدى
- ٤٠٢ الأكل من هدى التطوع إذا بلغ محله
- ٤٠٣ من أكل من هديه إذا لم يبلغ محله
- ٤٠٣ الهدى الواجب ، واختلافهم في الأكل منه إذا بلغ محله
- ٤٠٥ كتاب الجهاد : وفيه جملتان
- ٤٠٦ الجملة الأولى : في معرفة أركان الحرب وفيها سبعة فصول :

- ٤٠٧ الفصل الأول : فى معرفة حكم هذه الوظيفة ولمن تلزم
- ٤٠٩ على من يجب الجهاد
- ٤٠٩ هذه الفريضة تختص بالأحرار ، ومتى يشترط فيها إذن الأبوين ؟
- ٤١٠ إذن الأبوين المشركين ، والغريم إذا كان له دين
- ٤١١ الفصل الثانى : فى معرفة الذين يحاربون
- ٤١١ الفصل الثالث : فى معرفة ما يجوز من النكاح فى العدو
- ٤١٢ الخصال التى يخير فيها الإمام فى الأسارى
- ٤١٣ القتل أفضل من الاستبعاد
- ٤١٥ هل تستعبد أحرار ذكور العرب ، واستعبد أهل الكتاب
- ٤١٥ من يجوز تأمينه
- ٤١٨ اختلافهم فى أمان المرأة ، وفيما يؤثر فى الأمان
- ٤١٩ النكاح فى النفوس
- ٤١٩ متى يحل قتل نساء المشركين وصبيانهم ؟
- ٤٢٢ الاختلاف فى قتل بعض طوائف المشركين
- ٤٢٣ لا يقتل أصحاب الصوامع
- ٤٢٣ هل يقتل الشيخ ، والطفل ، والمرأة ؟
- ٤٢٥ هل يقتل العفيف ؟
- ٤٢٥ هل تصح المثلث بقتلى المشركين ومتى ؟
- ٤٣٠ رمى الحصون بالمنجنق
- ٤٣١ إذا كان بالحصون أسرى مسلمون وأطفال مسلمون
- ٤٣١ النكاح فى أموال المشركين
- ٤٣٣ الفصل الرابع : فى معرفة شرط الحرب
- ٤٣٣ هل يجب تكرار الدعوة عند تكرار الحرب ؟
- ٤٣٦ الفصل الخامس : فى معرفة العدد الذين لا يجوز الفرار عنهم
- ٤٣٨ الفصل السادس : هل تجوز المهادنة ؟
- ٤٣٩ المدة التى يصلح عليها الكفار
- ٤٤٢ الفصل السابع : لماذا يحاربون
- ٤٤٢ أخذ الجزية من للجوس

- ٤٤٣ هل تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب ؟
- ٤٤٤ القول فى السفر بالقرآن إلى أرض العدو
- ٤٤٥ الجملة الثانية : وفيها سبعة فصول :
- ٤٤٦ الفصل الاول : فى حكم خمس الغنيمة
- ٤٤٦ قسمة خمس الإمام
- ٤٤٦ ما يفعل بسهم رسول الله ﷺ من الخمس الآن
- ٤٤٧ قرابة رسول الله ﷺ الذين يعطون من الخمس
- ٤٤٧ من صرف سهمه على الأصناف الباقين
- ٤٤٨ القول فيما يصطفيه الإمام
- ٤٥٠ الفصل الثانى : فى حكم الأربعة الاخماس
- ٤٥٠ من له سهم من الغنيمة
- ٤٥٠ هل للنساء والعبيد حظ من الغنيمة ؟
- ٤٥١ هل للصبي المراهق حظ من الغنيمة ؟
- ٤٥٢ هل يسهم للتجار والأجراء ؟
- ٤٥٣ القول فى الجمائل
- ٤٥٣ الشرط الذى يجب به للمجاهد السهم من الغنيمة
- ٤٥٥ هل يشارك العسكر السرايا التى خرجت فغنمت
- ٤٥٥ شرطا وجوب الغنيمة
- ٤٥٥ كم يجب للمقاتل ؟
- ٤٦٢ ما يجوز للمجاهد أن يأخذ من الغنيمة قبل القسمة
- ٤٦٣ إباحة الطعام للغزاة ، ما داموا فى أرض الغزو
- ٤٦٤ عقوبة الغال
- ٤٦٦ الفصل الثالث : فى حكم الأنفال وفيه مسائل :
- ٤٧٠ المسألة الاولى : فى أى شئ يكون النفل ؟
- ٤٧٣ المسألة الثانية : وهى ما مقدار ما للإمام أن ينفل من ذلك
- ٤٧٣ المسألة الثالثة : هل يجوز الوعد بالتفيل قبل الحرب ؟
- ٤٧٣ المسألة الرابعة : هل يجب سلب المقتول للقاتل أم ليس يجب ؟
- ٤٧٤ إذا استنكر الإمام السلب

- ٤٧٧ تخميس ما كثر من السلب
- ٤٧٧ السلب الواجب
- ٤٧٨ الفصل الرابع : فى حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار
- ٤٨٢ إذا دخل المسلم إلى الكفار خلصة ، وأخذ مال مسلم
- ٤٨٢ إذا أسلم الحربى ، وهاجر وترك فى دار الحرب ما يخصه
- ٤٨٣ الفصل الخامس : فى حكم ما افتتح المسلمون من الأرض عنوة
- ٤٨٧ الفصل السادس : فى قسمة الفئ
- ٤٨٧ من قال : إن الفئ لجميع المسلمين
- ٤٨٧ من قال : بالخمس فى الفئ
- الفصل السابع : فى الجزية ، وحكمها ، وقلدها ، وعن تؤخذ ، وفيما
- ٤٨٩ تصرف وفيه ست مسائل :
- ٤٩٠ المسألة الاولى : فيمن يجوز أخذ الجزية منه
- ٤٩٠ المسألة الثانية : أى الأصناف من الناس تجب عليهم الجزية
- ٤٩١ ما اختلف فيه الفقهاء فى هذه المسألة
- ٤٩١ المسألة الثالثة : كم الواجب فى الجزية ؟
- ٤٩٤ المسألة الرابعة : متى تجب الجزية ومتى تسقط ؟
- ٤٩٤ إذا أسلم متى تجب عليه الجزية بعد الحول ؟
- ٤٩٥ المسألة الخامسة : كم أصناف الجزية ؟
- ٤٩٥ الجزية الصلحية
- ٤٩٦ الجزية العشرية
- ٤٩٦ من قال : بمضاعفة الصدقة على نصارى بنى تغلب
- ٤٩٦ هل يجب على الكفار العشر فيما يتجرون به فى بلاد المسلمين ؟
- ٤٩٦ هل يشترط فى العشر نصاب ، أو حول ؟
- ٤٩٧ المسألة السادسة : فيما تصرف الجزية ؟
- ٤٩٧ الأموال الإسلامية
- ٤٩٨ الفهرس











Biblioteca Alexandrina



0575764